

الحمد لله والبركة في الشريعة

مبارك في الحاشية الإلزامية وليس وفادى
الجمعية العمومية لمجلس الدولة
(٢٠)

المبادئ العامة والمدنية والقانونية والدستورية
والإدارية والمالية في كل من المجالس الشخصية والإدارات
المدنية والإدارات العامة والمدنية والقانونية

رد المحتار ۱۲۹

دانشین طب اویزی ایتدای من
س. ا. ا. ۱۶۸۰

تخت اشرف
از سواد و سواد
در این کتاب

(1962-1963)



الکتاب فی الجہان فی سیرت و حسن الکفر فی سیرت

الدار العربية للموسوعات

حسن الفكهاني — محام

تأسست عام ١٩٤٩

الدار الوحيدة التي تخصصت في إصدار

الموسوعات القانونية والإعلامية

على مستوى العالم العربي

ص . ب ٥٤٣ — تليفون ٣٩٣٦٦٣٠

٢٠ شارع عدلى — القاهرة

الموسوعة الادارية الحديثة

مبادئ المحكمة الادارية العليا وفتاوى

الجمعية العمومية لمجلس الدولة

فى

المواد الجنائية والمدنية والتجارية والنسبوية

والادارية والبحرية والاحوال الشخصية والمرافعات

المدنية والاجراءات الجنائية وبقي فروع القانون

د الجزء ٣٩

ويتضمن المبادئ ابتداءً من

عام ١٩٨٥ حتى عام ١٩٩٣ م

تحت اشراف

الاستاذ حسن الفكهانى

محام امام محكمة

النقض والادارية العليا

رئيس قضايا البنك العربى

ثم وكيل قضايا بنك مصر (سابقاً)

الدكتور نعيم عطية

محام امام محكمة

النقض والادارية العليا

نائب رئيس مجلس الدولة

(سابقاً)

(١٩٩٤ - ١٩٩٥)

اصدار : الدار العربية للموسوعات (حسن الفكهانى - محام)

القاهرة : ٢٠ شارع عدلى ، د ٣٩٣٦٦٣٠ - ص ٥٤٣

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَقُلْ إِنِّي مَوْلَا

مَنِ اتَّبَعْتُمُ اتَّبَعْتُمُ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالْمُؤْمِنِينَ

صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمُ

تقديم

الى السادة الزملاء رجال القانون في مصر وجميع الدول العربية :

قدمت اليكم خلال فترة تريد عن الأربعين عاما مضت العديد من الموسوعات القانونية (عدد ١٦ موسوعة يصل عدد مجلدتها وأجزائها الى عدد ٥٣٣) آخرها (الموسوعة الذهبية لقضاء محكمة النقض المصرية) (٤١ جزءاً) شملت مجادىء هذه المحكمة بدوائرها المدنية والجنائية منذ نشأتها عام ١٩٣١ حتى عام ١٩٩٢ .

كما قدمت إليكم خلال عام ١٩٨٦ بالتعاون مع الصديق العزيز الدكتور نعيم عطية المحامى لدى محكمة النقض ونائب رئيس مجلس الدولة سابقا القسم الأول (الموسوعة الادارية الحديثة) (٢٤ جزءاً) شاملة أحكام المحكمة الادارية العليا مع فتاوى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بمجلس الدولة (منذ عام ١٩٤٦ حتى منتصف عام ١٩٨٥) .

وحاليا أقدم لكم القسم الثانى من (الموسوعة الادارية الحديثة) (عدد ١٦ جزءاً) متعاوناً مع صديقى العزيز الدكتور نعيم عطية المحامى أمام محكمة النقض ونائب رئيس مجلس الدولة سابقاً . وقد تضمن

هذا التسمي أحكام المحكمة الادارية العليا مع فتاوى الجمعية العمومية
لقسمى الفتوى والتشريع بمجلس الدولة (منذ النصف الثانى لعام ١٩٨٥
حتى نهاية السنة القضائية ١٩٩٢/١٩٩٣ فى سبتمبر ١٩٩٣) •

أرجو من الله أن ينال رضاكم وأن يحقق الغرض من اصداره •

ومع خالص الشكر لكل من تعاون معنا لاتهام هذا العمل الضخم ••
أدعو الله أن يوفقنا جميعا لما فيه الخير للجميع •

حسن الفكهانى

محام أمام محكمة النقض
رئيس قضايا البنك العربى
ثم وكيل قضايا بنك مصر
(سابقا)

مقدمة

- ١ -

تضمنت « الموسوعة الادارية الحديثة » في اصدارها الأول ما يبرز
ضمني ١٩٨٦ ، ١٩٨٧ المبادئ القانونية التي قررتها أحكام المحكمة
الادارية العليا وفتاوى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع
بمجلس الدولة ، منذ إنشائه في عام ١٩٤٦ حتى عام ١٩٨٥ .

وقد جاءت هذه المبادئ مرتبة ترتيباً أبجدياً موضوعياً مما يسهل
على الباحث العثور على ما هو بحاجة اليه في بحثه من مبادئ قررتها
الفتاوى والأحكام الصادرة عن أعلى جهتين في مجلس الدولة وهما
المحكمة الادارية العليا بالنسبة للقضاء الاداري والتأديبي والجمعية
بالنسبة لقسمى الفتوى والتشريع .

وقد لقيت « الموسوعة الادارية الحديثة » في اصدارها الأول المديح
والاستحسان من المشتغلين بالقضاء والمحاماة والتدريس وغيرهم من
العاملين بالقانون في شتى ادارات الحكومة ، والهيئات ، والشركات ،
والبنوك والمؤسسات ليس في مصر وحدها بل وفي العالم العربي كله ،
وذلك على الأخص لسلامة المنهج الذي قامت عليه الموسوعة ، وفراة
الأحكام والفتاوى التي احتوتها مجلداتها التي بلغ عددها أربعة وعشرين
مجلداً ، ليس في مجال القانون الاداري فحسب ، بل وفي مجالات
القانون كافة من مدني وتجاري ودولي وجنائي وغريب وأجراءات
مدنية وتجارية وجنائية .

وتدور العجلة القضائية دون توقف ، وتمضى احكام المحكمة الادارية العليا وفتاوى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع تثرى بالمصيف المتأني في بحثه من مبادئ قانونية جلسة اثر جلسة ، فيضاف الى حماد السنين اسهامات جديدة ، ينمو بها الرصيد الضخم والجدير بكل اعتبار من عطاء مجلس الدولة الذي يمكن في اطراد من اثراء الفكر القانوني ، وتوسيع آفاقه ، وتعميق مساراته ، عبر الخبرات الاستشارية والسوابق القضائية ، صعوداً لمدارج التصويب والتقييم والارساء ، حتى يجرى الرصيد ثريا وانها متجددا ، مذكلا لما قد يصادفه الباحثون من صعوبات ومشاق في أداء مهامهم ، موغراً بذلك عليهم الوقت والجهد المبذول المتوصل الى المناسب من احكام وفتاوى ترشددهم الى ما يجب ان يحلوا به من رأى في فتاويهم ، أو يقضوا به في احكامهم ، أو يسيروا عليه في بحوثهم الفقهية والجامعية . وكما سمعنا ممن اطلعوا على « الموسوعة الادارية الحديثة » من اعتراف صادق بانهم مدينون « للموسوعة » بانجاز موضوعات اسندت اليهم في وقت أقصر بكثير مما كانوا يقدرونه لانجازها ، فحققوا بذلك نجاحات لم يكونوا يتوقعونها .

وإذا كان الإصدار الأول « للموسوعة الادارية الحديثة » قد وقف عند احكام المحكمة الادارية العليا وفتاوى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الصادرة حتى ٣٠ سبتمبر ١٩٨٥ وهو تاريخ نهاية السنة القضائية ١٩٨٥/٨٤ ، فقد استثمرنا الحاجة الملحة الى مواصلة الجهد لتجميع وتلخيص الاحكام والفتاوى الصادرة اعتباراً من أول أكتوبر ١٩٨٥ وهو تاريخ بداية السنة القضائية ٨٥ / ١٩٨٦ حتى ٣٠ سبتمبر ١٩٩٣ وهو تاريخ نهاية السنة القضائية ١٩٩٣ / ١٩٩٣ التي

من السنة التي دُفِعَ بعدها إلى المطبعة بالإصدار الثاني « الموسوعة الإدارية الحديثة » الذي يجده القارئ بين يديه حاليا . متضمنا بحق أحدث المبادئ القانونية التي قررتها المحكمة الإدارية العليا والجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع ، فإذا وضع القارئ أمامه الاصدار الأول « للموسوعة الإدارية الحديثة » والاصدار الثاني لها ، فإنه يكون بذلك قد وضع يده على سبعة وأربعين عاما من المبادئ القانونية التي قررها مجلس الدولة من خلال قمتيه المحكمة الإدارية العليا والجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع .

وأنا لنرجو بذلك أن نكون قد قدمنا — بكل غفر وتواضع — إنجازا علميا وعلميا ضخما ، يحقق المشتغلين بالقانون خدمة حقيقية ومؤكدة — تغني في أحيان كثيرة عن الرجوع الى عشرات المؤلفات الفقهية للتعرف على الرأي القانوني الصحيح للمسألة المطروحة للبحث .

- ٣ -

وأنه لحق على أن اعترف في هذا المقام بفضل زملائي أعضاء مجلس الدولة الذين اشغلت بين صفوفهم فترة بلغت مايربو على اثنتين وثلاثين سنة من سفوات عمل القضاء ، كانت الخلفية التي استند إليها استيعابي للمبادئ القانونية التي ضمتها بأعزاز دفئا « الموسوعة الإدارية الحديثة » (١٩٩٣/١٩٤٦) كما اعترف بالفضل أيضا للاستاذ الكبير حسن الفكهاني المحامي أمام محكمة النقض لثمسه لمشروع « الموسوعة الإدارية الحديثة » سواء في إصدارها الأول أو إصدارها الثاني ، وأسداؤه للتوجيهات الصائبة المعززة بخبرته الطويلة في إصدار « الموسوعات القانونية » القيمة في خدمة رجال

القانون في العالم العربي ، كما لا يفوتني أن أنوه بالجهد الذي أسداه كل من الأستاذين / عبد المنعم بيومي وطارق محمد حسين المحامين بالاستئناف العالي ومجلس الدولة والأستاذة / عزة حسن الفكاهاني المحامية بالاستئناف العالي ومجلس الدولة والأستاذة / منى رمزي المحامية في التجميع والتفخيص والتنسيق والتنفيذ ، وغير ذلك من أعمال ديفعت بالموسوعة في إصدارها الثاني الى يدي القارئ على هذا النحو الرصين الذي بدت عليه .

وختاما ، لا يفوتني في هذا المقام أن أخص بالذكر السادة الزملاء الأفاضل الاساتذة المستشارين أحمد عبد العزيز وفاروق عبد القادر وفريد نزيه تنافو نواب رئيس مجلس الدولة والدكتور عادل شريف المستشار حاليا بالمحكمة الدستورية العليا والاستاذ حسن هند عضو القسم الاستشاري بمجلس الدولة ، على ما أبدوه من اهتمام بالموسوعة وما أسدوه من عون في سبيل انجازها .

والله ولي التوفيق

دكتور نعيم عطية

المحامي أمام محكمة النقض

نائب رئيس مجلس الدولة (سابقا)

موضوعات الجزء

ملكية	مسئولية مدنية
مناقصات ومزايدات	مصلحة الضرائب العقارية
منجم ومحجر	مصنف غنى وأدبى
موانئ	معاش
مهنه	معهود
ميزانية عامة	مكاتب ومراكز ثقافية
نـاد	فى الخارج
نـدب	مكافأة
نـشور	ملاحمة
	ملف خدمة

فهرس

الصفحة	الموضوع
١.	مسئولية مدنية :
٧	الفصل الأول - اركان المسؤولية
٧	الفرع الأول - لا تسأل جهة الإدارة عن قراراتها المشروعة
	الفرع الثاني - مسؤولية الإدارة عن قراراتها الخاطئة
٩	بصدرها القانون
	الفرع الثالث - اركان مسؤولية جهة الإدارة الخطأ
١٢	والضرر وعلاقة السببية
٣٠	الفرع الرابع - ماهية الخطأ
٣٣	الفرع الخامس - الخطأ لا يفترض وعلى المضرور اثباته
٣٥	الفرع السادس - انقضاء المسؤولية بانقضاء الخطأ
٤٠	الفرع السابع - انقضاء المسؤولية بانقضاء رابطة السببية
٥٢	الفرع الثامن - خطأ المضرور ، والخطأ المشترك
٥٩	الفرع التاسع - الضرر
٥٩	المبحث الأول - صور الضرر
٦٩	المبحث الثاني - مناهط استحقاق التعويض عن الضرر
٧١	الفصل الثاني - الخطأ الشخصي والخطأ المرفق أو المصلحي
	الفرع الأول - التمييز بين الخطأ الشخصي والخطأ
٧١	المرفق أو المصلحي
٨٠	الفرع الثاني - مسؤولية الموظف عن الخطأ الشخصي
٨٥	الفرع الثالث - الخطأ الشخصي الذي يسأل عنه الموظف

(ب)

الصفحة	الموضوع
٩١	الفرع الرابع — رجوع الإدارة على الموظف إذا ارتكب خطأ تكون في حدود ما ارتكبه من خطأ
٩٢	الفرع الخامس — عدم انطباق نظرية الخطأ الشخصي والخطأ المرفقى في مجال القطاع العام
٩٧	الفصل الثالث — صور من الأخطاء التي يجوز التعميـض عنها
٩٧	الفرع الأول — عيب الاختصاص أو الشكل لا يرتب الحق في التعميـض قـرأماً
١٠١	الفرع الثاني — القضاء بالتعميـض ليس من مستلزمات القضاء بالإنهاء
١٠٦	الفرع الثالث — عدم احقية من جند بالمخالفة لأحكام القانون للتعميـض لانقضاء ركن الضرر
١٠٩	الفرع الرابع — لا محل للرجوع على الإدارة بالتعميـض عن قراراتها التي تصدر بقصد تحقيق الصالح العام
١١١	الفرع الخامس — لا محل للتعميـض عن إزالة التمديدات التي تقع على الأحوال المسببة المملوكة للدولة أو لأحد الأشخاص الاعتبارية
١١٢	الفرع السادس — إلغاء القرار الصادر بانتهاء خدمة العامل وإعادته إلى وظيفته لا يمنع من تعويضه عن الأضرار الأدبية التي أصابته
١١٦	الفرع السابع — انتهاء الخدمة قبل بلوغ السن القانونية
١٢٠	الفرع الثامن — تسوية معاش المفقول بغير الطريق التأديبي لتجنب المطالبة بالتعميـض
١٢٤	الفرع التاسع — الدولة مسؤولة عن تعويض المضرور من قرار الاعتقال الصادر دون سند صحيح من القانون

(ج .)

الصفحة	الموضوع
	الفرع العاشر — عقد ملك الطمن بقلم كاتب هيئة بخوضي الدولة يشكل بذاته خطأ في حق مجلس
١٢٦	الدولة يستوجب التعويض
	الفرع الحادي عشر — إلغاء القرار وما يترتب عليه من آثار من شأنه جبر الأضرار المسببة
١٢٩	والإبينة الناشئة عنه
١٣١	الفصل الرابع — مسئولية المتبوع عن أعمال تابعه
١٣١	الفرع الأول — علاقة التبعية
١٣٣	الفرع الثاني — الشروط التي يجب توافرها في خطأ التابع
	الفرع الثالث — القرار الذي تصدره النيابة العامة بالحفظ
١٣٦	لا يحوز أية حجية قبل المقرر
١٣٨	الفرع الرابع — رجوع الإدارة على تابعيها
١٤٢	الفرع الخامس — سقوط دعوى المسئولية
١٤٥	الفصل الخامس — مسئولية إنهاء المخازن وأرباب العهد
	الفرع الأول — مسئولية أرباب العهد والمخازن مسئولية
١٤٥	مفترضة
	الفرع الثاني — يمد قرار تحميل المالك بقيمة المعجز الذي
	وجد بمعرفته بوصفه من أرباب العهد
١٥٧	قراراً إدارياً
١٥٩	الفصل السادس — المسئولية العقدية
١٦٧	الفصل السابع — المسئولية التأديبية
١٦٧	الفرع الأول — مناط قيام المسئولية التأديبية للموظف العام
	الفرع الثاني — المسئولية سواء كانت جنائية أم تأديبية تقوم
١٦٩	على القطع واليقين لا على الظن والتضمين

(ذ)

الصفحة	الموضوع
	الفصل الخامس — مدى جواز الجمع بين المعاش والمزاج
٢٩٧	(الجمع بين المعاش ومخصصات وظيفة أمين علم مجلس الوزراء)
٣٠٣	الفصل السادس — زيادة المعاشات
	الفصل السابع — معاشات ومكافآت استثنائية
٣٠٧	الفرع الأول — سلطة رئيس الجمهورية في اعتماد قرارات لجنة المعاشات الاستثنائية أو الموافقة على اقتراح الوزير المختص
٣١٠	الفرع الثاني — السلطة المختصة بتقرير المعاش الاستثنائي ومراجعت تقريره
٣١٥	الفصل الثامن — طوائف خاصة
٣١٥	الفرع الأول — القضاة
٣٣٣	الفصل التاسع — المعاش المتفهي
٣٣٣	الفرع الأول — شروط رفع المعاش المتفهي
٣٤١	الفرع الثاني — تسوية معاش الأجر المتفهي
٣٤٥	الفرع الثالث — الحد الأقصى لمجموع أجر الاشتراك المتفهي
٣٤٨	الفرع الرابع — رفع معاش الأجر المتفهي
٣٥٣	الفصل العاشر — المنازعة في المعاش
٣٥٣	الفرع الأول — تقيد المنازعة في المعاش بالمبدأ الذي حده القانون الثالث
	الفرع الثاني — منازعات المعاش وفقا للقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ يجب أن يبدأ بعرضها على لجنة فحص المنازعات
٣٥٦	

(ز)

الصفحة	الموضوع
	الفرع الثالث — عدم جواز رفع الدعوى بطالب تعديل الحقوق المقررة بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بعد انقضاء سنتين من تاريخ الاخطار بربط المعاش
٣٦٨	
	الفرع الرابع — جواز تصحيح الأخطاء الحسابية في تسوية المعاش في أى وقت
٣٧٠	
	الفصل الحادى عشر — مسائل متنوعة
٣٧١	
	الفرع الأول — إحالة الموظف إلى المعاش لا يسقط عنه الزامه بالتدبير الذى شغل ثمنه لجهة الإدارة
٣٧٢	
	الفرع الثانى — يمتنع على الجهة الإدارية الاستمرار فى صرف معاش المتولى متى قام نزاع جدى فى ثبوت الوصف الموجب لاستحقاقه
٣٧٤	
	الفرع الثالث — معاش المجند الذى يصاب بسبب الخدمة بجروح أو عاهات أو أمراض ينتج عنها عجز كلى أو جزئى ويقرر بسببها انهاء خدمته العسكرية
٣٧٧	
	الفرع الرابع — شروط استحقاق معاش المعجز أو الوفاة فى غير حالات الإصابة
٣٨٠	
	الفرع الخامس — مناهط استحقاق المعاش الاضالى المقرر بالمادة ٧٨ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٦١ والمادة ٨٩ من القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٤
٣٨٢	
	الفرع السادس — حدود المعاش المحسوب عن الاجبر والمعاش المحسوب عن الحوافز
٣٨٨	
٣٩١	معهـد
٣٩٧	مكتب ومراكز نقابية فى الخارج

الصفحة	الموضوع
٤٠٢	مكافأة
٤٠٥	الفرع الأول - المكافأة التشجيعية
٤٠٩	الفرع الثاني - مكافأة الأستاذ المتفرغ
٤١٢	الفرع الثالث - مكافأة بحث
٤١٥	الفرع الرابع - المكافأة السنوية للإنتاج
٤١٧	ملاحصة
٤١٩	الفصل الأول - السفينة
٤١٩	الفرع الأول - شروط رفع العلم المصرى على سفن الركاب
٤٢٢	الفرع الثاني - تجهيز السفينة
٤٢٦	الفرع الثالث - السفن غير الخاضعة لنظام السفريات الدورية
٤٢٨	الفرع الرابع - طاقم السفينة
٤٣٠	الفرع الخامس - النظام التاديبى لطاقم السفينة
٤٣٤	الفصل الثاني - الوكالة البحرية
٤٣٧	الفصل الثالث - هيئة النقل البحرى
٤٤٣	ملك ضمة
٤٤٩	ملكية (حق الملكية)
٤٥٢	الفرع الأول - الملكية الخاصة مصنونة
٤٥٨	الفرع الثاني - الملكية على الشيوخ
٤٦٢	الفرع الثالث - عناصر الملكية
٤٦٤	الفرع الرابع - جواز وضع قيود على حق الملكية الخاصة
٤٦٦	الفرع الخامس - منط السلطة الاستثنائية لجهة الإدارة فى إزالة التعدى على املاك الدولة العامة والخاصة بالطريق الإدارى
٤٧٤	

الصفحة	الموضوع
	الفرع السادس — تمتع المال الخاص بالمعول للدولة بذات العملية المقررة للمال العام وذلك في خصوص عدم جواز وضع اليد أو الكسب ملكية أو حق عيني عليه
٤٧٦	بالتقادم
٤٨٠	الفرع السابع — الفصل في منازعات الملكية
٤٨٢	الفرع الثامن — التقادم المكتسب للملكية
	الفرع التاسع — الأموال العامة والخاصة المعنوية للدولة أو للأشخاص الاعتبارية العامة لا يجوز تملكها أو كسب حق عيني عليها بالتقادم
٤٩٠	
٤٩٦	الفرع العاشر — شهر التصرفات النافذة للملكية
	الفرع الحادي عشر — يجب تخصيص الاستيلاء بالفرض الذي صدر من أجله
٤٩٨	
٥٠١	منقصات ومزايدات
٥٠٥	الفرع الأول — المبادئ التي تخضع لها المنقصة العامة
	الفرع الثاني — جواز الاتفاق على ما يخالف لأحكام المنقصات والمزايدات
٥٠٦	
٥٠٧	الفرع الثالث — اجنبية البيت
٥٠٧	أولا — تشكيل لجان البيت
٥٠٩	ثانيا — اختصاصات لجنة البيت
٥١٢	ثالثا — التزامات لجنة البيت
	رابعا — لا يجوز للجنة البيت تحويل المنقصة العامة الى ممارسة
٥١٦	
٥٢١	الفرع الرابع — العطاء
٥٢١	أولا — شرط أولوية العطاء
٥٢٧	ثانيا — كيفية ترتيب أولوية العطاءات

(٥)

الصفحة	الموضوع
	ثالثا - سلطة جهة الادارة في استبعاد المطاء من المناقصة
٥٢١	أو الممارسة
٥٣٦	الفرع الخامس - التسليم
	اولا - عدم جواز قبول المطاء غير المصحوب بكتابين
٥٣٦	المؤقت كايلا
	ثانيا - عدم جواز اعفاء الشركات القفوضة من التأمين
٥٤١	المؤقت والنهائي
٥٤٣	الفرع السادس - خطاب الضمان
٥٤٥	الفرع السابع - غرامة التأخير
٥٤٥	اولا - منوط استحقاق غرامة التأخير
٥٥٠	ثانيا - كيفية حساب قيمة الغرامة
٥٥٧	ثالثا - توقيع غرامة التأخير لا تستلزم اثبات الضرر
٥٦٠	رابعا - الاعفاء من توقيع غرامة التأخير
	الفرع الثامن - سلطة جهة الادارة في اسناد اعمال اضافية
٥٧١	الى المتصالح معها
	الفرع التاسع - شروط جواز الإنابة بين الجهات الادارية
٥٧٤	في مباشرة اجراءات التعاقد
	الفرع العاشر - عدم سريان قانون المناقصات والمزايدات
٥٧٦	على بيع المقاربات
٥٧٨	الفرع الحادي عشر - مسائل مشروعة
	اولا - تحمل الجهة المتعاقدة بقيمة الفرق في حالة زيادة
	الضرائب والرسوم الجمركية مما كانت عليه خلال
	الفترة الواقعة بين تقديم المطاء وآخر موقعه
٥٧٨	للتسديد

(ك)

الصفحة	الموضوع
	ثانيا - المقادير والأوزان الواردة بجداول المتقيسة أو الرسومات هي : مقادير ولوزان تقريبية تقبل المجز والزيادة تبعا لطبيعة العملية
٥٨٣	
٥٨٥	منجم ومحجر
٥٨٧	الفرع الأول - المتاجم والمحاجر هي من أعمال التفتة العامة
٥٩١	الفرع الثاني - تراخيص استخراج مواد المتاجم والمحاجر
	الفرع الثالث - مدى حرية الشخص الطبيعي لو الاعتباري
٥٩٨	في الكشف عن المواد المعدنية
	الفرع الرابع - قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥٢٧ باعتبار
	مرئى المحاجر من المرافق ذات الطبيعة
٦٠٩	الخاصة
	الفرع الخامس - لا يعد القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٨١ بشأن
	تشغيل العاملين بالمتاجم والمحاجر كادرا
٦١٢	خاصا للعاملين بالمتاجم والمحاجر
٦١٥	الفرع السادس - الاتساق
٦١٧	موانئ
٦١٩	الفصل الأول - ميناء بور سعيد
٦٢٢	الفصل الثاني - ميناء دمياط
٦٢٥	مينة
	الفرع الأول - شروط القيد في سجل البترولويين
٦٢٧	الاكتينيكين
٦٣٢	الفرع الثاني - مهنة العلاج الطبيعي
٦٣٧	ميزانية مياه
٦٤٧	نك
٦٤٩	الفرع الأول - الجمعية العمومية للتبليغ

الصفحة	الموضوع
٦٤٩	أولا - الجمعية العمومية هي أعلى سلطة ديمقراطية لها السيادة في شئ أمور النادي وإدارة شئونه
٦٥١	ثانيا - دعوة الجمعية العمومية للاعتقاد
٦٥٤	الفرع الثاني - تشكيل مجالس إدارة الجمعية
٦٦٠	الفرع الثالث - عدم اختصاص محكم مجلس الدولة بوقف تنفيذ أو إلغاء القرارات الصادرة من مجالس إدارة الجمعية
٦٦٥	نـ سحب
٦٦٧	الفرع الأول - ماهية السحب
٦٧٤	الفرع الثاني - السلطة المختصة بالسحب
٦٧٧	الفرع الثالث - الآثار المالية المترتبة على السحب
٦٨١	الفرع الرابع - المتابعة في قرار السحب
٦٨٧	الفرع الخامس - مسئولية الإدارة عن قرار سحب مخالف للقانون
٦٩٠	الفرع السادس - أساءة استعمال سلطة السحب
٦٩٤	الفرع السابع - إلغاء قرار السحب
٦٩٩	نـ لنذور
٧٠١	الفرع الأول - طبيعة أموال النذور
٧٠٣	الفرع الثاني - توزيع حصيلة
٧١٠	الفرع الثالث - منسلط استحقاق قراء مقراة السيد أحمد البدوي نصف حصة من حصيلة أموال النذور
٧١٤	الفرع الرابع - المخاط في الاختيار للقتل آتى المساجد والأضرحة التي بها صناعات النذور هو الجمعية المطلقة

مسئولية مدنية

الفصل الأول - أركان المسؤولية

الفرع الأول - لا تسأل جهة الإنارة عن قراراتها المشروعة

الفرع الثاني - مسؤولية الإدارة عن قراراتها الخاطئة ومسئوليتها
القسميون

الفرع الثالث - أركان مسؤولية جهة الإدارة الخطأ والفرر وملائمة
السياسة

الفرع الرابع - ناهية الخطأ

الفرع الخامس - الخطأ لا يفترض وعلى المضرور إثباته

الفرع السادس - انقضاء المسؤولية بانقضاء الخطأ

الفرع السابع - انقضاء المسؤولية بانقضاء رابطة التبعية

الفرع الثامن - خطأ المضرور ، والخطأ المشترك

الفرع التاسع - الفرر

المبحث الأول - ضور الفرر

المبحث الثاني - مناط استحقاق التعويض عن الفرر

الفصل الثاني - الخطأ الشخصي والخطأ المرفقي أو المصلحي

الفرع الأول - التمييز بين الخطأ الشخصي والخطأ المرفقي أو
المصلحي

الفرع الثاني - مسؤولية الموظف عن الخطأ الشخصي

الفرع الثالث - الخطأ الشخصي الذي يسأل عنه الموظف

الفرع الرابع - وجوب الإدارة على الموظف إذا ارتكب خطأ تكون في
حدود ما ارتكبه من خطأ

الفرع الخامس - عدم انطباق نظرية الخطأ الشخصي والخطأ المرفقي
في مجال القطاع العام

الفصل الثالث — صير من الأخطاء التي يجوز التعويض عنها

الفرع الأول — عيب الاختصاص أو الشكل لا يترتب الحق في التعويض لزماً

الفرع الثاني — القضاء بالتعويض ليس من مستلزمات القضاء بالإلغاء

الفرع الثالث — عدم إحقية من جند بالمخالفة لأحكام القانون للتعويض لانقضاء ركن الضرر

الفرع الرابع — لا محل للرجوع على الإدارة بالتعويض عن قراراتها التي تصدر بقصد تحقيق الصالح العام

الفرع الخامس — لا محل للتعويض عن إزالة التعديت أنقذ تقع على الأموال العامة المملوكة للدولة أو لأحد الأشخاص الاعتبارية

الفرع السادس — إلغاء القرار الصادر بانتهاء خدمة المائل وإعلانه إلى وظيفة لا يمنع من تعويضه عن الأضرار الأدبية التي أصابته

الفرع السابع — انتهاء الخدمة قبل بلوغ السن القانونية

الفرع الثامن — تسوية معاش المصنول بغير الطريق الثاني لا تمنع المطالبة بالتعويض

الفرع التاسع — الدولة مسئولة عن تعويض المضرور من قرار الاعتقال الصادر دون سند صحيح من القانون

الفرع العاشر — فقد ملك أنطمع بقلم هيئة مفوضي الدولة يشكك بذاته خطأ في حق مجلس الدولة يستوجب التعويض

الفرع الحادي عشر — إلغاء القرار وما يترتب عليه من آثار من شأنه جبر الأضرار المالية والأدبية الناشئة عنه

الفصل الرابع — مسؤولية المتبوع عن أعمال تابعة

الفرع الأول — علاقة التبعية

الفرع الثاني - الشروط التي يجب توافرها في خطأ التابع

الفرع الثالث - القرار الذي تصدره النيابة العامة بالاحتفاظ لا يجوز
لية حجية قبل المضيور

الفرع الرابع - رجوع الإدارة على تابعيها

الفرع الخامس - سقوط دعوى المسؤولية

الفصل الخامس - مسؤولية اجزاء المخازن والرياب المعهد

الفرع الأول - مسؤولية ارياب المعهد والمخازن مسؤولية مفترضة

الفرع الثاني - يعد قرار تحميل الماعل بقيمة العجز الذي وجد بمعهدته
بوصفه من ارياب المعهد قرارا اداريا.

الفصل السادس - المسؤولية العقابية

الفصل السابع - المسؤولية التأديبية

الفرع الأول - مناط قيام المسؤولية التأديبية لموظف العام

الفرع الثاني - المسؤولية سواء كانت جنائية ام تأديبية تقوم على
القطع واليقين لا على الظن والتخمين

الفرع الثالث - في مجال المسؤولية التأديبية لا محل لامال نظرية
الخطأ الشخصي والخطأ المرفقي

الفصل الثامن - التعويض

الفرع الأول - صور التعويض

الفرع الثاني - عناصر التعويض

الفرع الثالث - جواز ان يكون التعويض عن الأضرار غير نقدي

الفرع الرابع - عدم جواز المطالبة بتعويض نقدي عن الضرر الذي
تم جبره

الفصل التاسع: — دعوى التعويض

الفرع الأول — بيماد سقوط دعوى التعويض

الفرع الثاني — سلطة المحكمة في تقدير التعويض

الفرع الثالث — يجوز القضاء بالتعويض المستحق عن الضرر المادي والضرر الأدبي جملة بغير تخصيص

الفرع الرابع — التعويض المؤقت الذي تقضى به المحكمة قابل للتقدير النهائي بدعوى مستقلة تبين فيها الأضرار الحقيقية التي أصابت المضرور

الفرع الخامس — الجهة التي تتحمل بالتعويض التقضى به

الفرع السادس — شروط انتقال المطالبة بالتعويض الأدبي الى الغير

الفصل العاشر — مسائل متنوعة

الفرع الأول — ماهية الأضرار بلا سبب

الفرع الثاني — مسؤولية محضى الضرائب

الفرع الثالث — مسؤولية الدولة عن أعمالها الحربية

الفرع الرابع — مسؤولية المستعمر

الفرع الخامس — مسؤولية حارس الأتسيام

الفصل الأول

أركان المسؤولية

الفرع الأول

لا تسال جهة الادارة عن قراراتها المشروطة

قاعدة رقم (١)

المبدأ :

مسئولية الادارة عن التصويض عن القرارات الادارية رهينة بان يكون القرار معيبا وان يترتب عليه ضرر وان تقوم علاقة سببية بين عدم مشروعية القرار وبين الضرر الذي اصاب الفرد - اذا كان القرار الاتري سلبيا مطابقا للقانون فلا تسال الادارة عن نتيجته مهما بلغت الاضرار التي قد تلحق بالفرد من جراء تنفيذه - اذ لا تقوم مسؤولية الادارة كاصل عام على اساس تبعة المخاطر التي بمقتضاها تقوم المسؤولية على تكوينهما الضرر وعلاقة السببية بين نشاط الادارة وبين الضرر .

المحكمة :

ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن مسؤولية الادارة عن التصويض عن القرارات الادارية رهينة بأن يكون القرار معيبا وان يترتب عليه ضرر وان تقوم علاقة سببية بين عدم مشروعية القرار وبين الضرر الذي اصاب الفرد ، فإذا كان القرار الاداري سلبيا مطابقا للقانون فلا تسال الادارة عن نتيجته مهما بلغت الاضرار التي قد تلحق بالفرد من جراء تنفيذه إذ لا تقوم بمسؤولية الادارة كاصل عام على اساس « تبعة المخاطر » التي

بمقتضاها تقوم المسؤولية على ركنين هما الضرر وعلاقة السببية بين نشاطات الادارة وبين الضرر ذلك ان نصوص قانون مجلس الدولة قاطعة في الدلالة على أنها عالجت المسؤولية على أساس قيام الخطأ فحددت أوجه الخطأ في القرار الإداري بأن يكون ميبا بمبب عدم الاختصاص أو وجود عيب في الشكل أو مخالفة القوانين أو اللوائح أو الخطأ في تطبيقها وتأويلها أو إساءة استعمال السلطة .

ومن حيث أن ما ينسب الطاعون الى المطعون ضده من خطأ يتمثل في تعطيل تسليمها شهادات الخبرة الخاصة بهما لمدة تصل الى حوالي ثلاثة شهور ونصف ، متعمدا الاضرار بهما وحرمانهما من فرص العمل التي كان يطعمان الالتحاق بها ، أمر لا يجد سند له من الواقع حيث لم يثبت ذلك من أوراق الدعوى التي خلّت من دليل يثبت تعمد جهة الادارة الامتناع عن إستفراج الشهادات المطلوبة في المدة اللازمة لذلك ، كما أن المدة التي استغرقتها جهة الادارة لاصدار تلك الشهادات مدة معقولة في إطار الجارى عليه العمل في الجهاز الإداري للدولة ، ولا تعد بالتالى مدة تعمدت اطالتها الجهة الادارية ولكن الامر مرجعه الى بطء الجهاز الإداري في ادائه لعمله وبطء الروتين الإداري وكان ذلك من مسلك جهة الادارة لا يتوفر فيه وصف التصرف غير المشروع والسلوك الخاطيء ، وبهما لذلك ينتفى ركن الخطأ في جانبها ، وهو ما يؤدي الى عدم تكامل أركان المسؤولية التقصيرية في حقها .

ومن حيث أنه على مقتضى ما تقدم يكون طلب التعويض غير قائم على سند صحيح من الواقع والقانون ، الامر الذى يكون معه الحكم المطعون فيه وقد انتهى الى رفض الدعوى موضوعا قد أصاب في النتيجة التي أنتهى اليها وفقا لصحيح حكم القانون مما يتعين معه رفض الطعن المسائل لعدم استناده على أساس صحيح .

(طعن رقم ٣٣٤١ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٩٢/١٢/٢٠)
(نفس المعنى : طعن رقم ٣٣٩١ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٩٣/١/٣١)

الفرع الثاني

مسئولية الإدارة عن قراراتها الخاطئة مصدرها القانون

قاعدة رقم (٢)

المبدأ :

مسئولية الإدارة عن القرارات المخالفة للقانون تنسب إلى المصدر الخاص من مصادر الالتزام المنصوص عليها في القانون المدني وهو أنقبانون - السبب ذلك : - إن تلك القرارات تعد من قبيل التصرفات الثأثرية وليست إقصالاً مالية - أثر ذلك : - لا يسرى بشأن تلك المسئولية التقادم الثلاثى المقرر فى دعوى التعويض عن العمل غير المشروع - كما لا يسرى بشأنها التقادم الخمس مؤدى ذلك : تنقل هذه المسئولية خضعة للأصل الصام وهو التقادم الطويل .

المحكمة :

ومن حيث أنه ترتبياً على ذلك وأذ كانت المنازعة المطروحة تنبثق فى تعويض عن قرار إدارى مخالف للقانون ، فإن مسئولية الجهة الادارية عن مثل هذه القرارات تنسب إلى المصدر الخاص من مصادر الالتزام المنصوص عليها فى القانون المدني وهو القانون ، وذلك بحسب أن تلك القرارات من قبيل التصرفات القانونية وليست أفعالاً مادية مما لا يسرى فى شأنها حكم المادة ١٧٢ من القانون المدني التى تتكلم عن التقادم الثلاثى بالنسبة إلى دعوى التعويض عن العمل غير المشروع والتى وردت بخصوص الحقوق التى تنشأ عن المصدر الثالث ، وعلى ذلك تخضع تلك المسئولية فى المنازعات المطروحة فى تقادمها للأصل العلم المقرر فى المادة ٣٧٤ من القانون المدني . حيث أنه ليس صحيحاً فى هذا المقام الاستناد إلى نص المادة ٣٧٥ من القانون المدني التى تتناول حالات التقدم الخمس كالمهايا والإجور

لان حكمها بصريح النص لا يسرى الا بالنسبة الى الحقوق الدورية المتعددة بالمعنى المتقدم ، كما لا يجوز الارتكان الى نص المادة ٥٠ من اللائحة المالية للميزانية والحصابات التي تنقضى بأن الماهيات التي لم يطلب بها مدة خمس سنوات تصبح حقا مكتسبا للحكومة . لان مدلولها لا يسرى الا على ما ينعت بالماهيات فحسب دون توسع أو قياس ، وغنى عن البيان أن التمويض عن القرار الادارى المخالف للقانون ليس بعرتب بل هو التزام بمبلغ تقدره المحكمة جزافا ليست له بأى حال صفة الدورية والتجدد ويراعى عند تقديره عدة عناصر أخرى غير المرتب كالأضرار المادية والادبية كما أنه — أى التمويض — ليس فى حكم المرتب إذ فضلا عن التباين الواضح فى طبيعة وجوه كل منهما واختلاف أسس وعناصر تقدير أيهما عن الآخر ، فقد وردت النصوص التشريعية بصدد تقادم الحق فى المطالبة بالمرتب واضحة مريحة مقصورة المحلول ، أما التمويض المتوخ عنه فيرجع فى شأن تقادم الحق فى المطالبة به الى الاصل العام فى التقادم ومدة خمس عشر سنة .

ومن حيث أنه تأسيسا على ما تقدم يكون الحكم المطعون فيه إذ أخذ بهذا النظر قد أصاب الحق فى قضائه ، ويكون الطعن غير قائم على أساس سليم متعينا رفضه .

(طعن رقم ٥٦٧ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٨٦/٣/٢٣)

قاعدة رقم (٢)

المبدأ :

مسئولية الإدارة عن قراراتها الادارية المخالفة للقانون تنسب الى القانون مباشرة ، ولا تسقط مسامحة الإدارة عن هذه القرارات الا بالتقدم المقصود عليه فى المادة ٣٧٤ من القانون المحدث .

المحكمة :

ومن حيث أنه لا وجه لما يثيره انطاعن في عريضة طعنه من مخالفة الحكم المطعون فيه للقانون بدعوى سقوط حق المطعون ضده في التعويض بمعنى خمس سنوات، ذلك أن مسؤولية الإدارة عن قراراتها الإدارية المخالفة للقانون، إنما تنسب إلى القانون مباشرة ولا تسقط بمسألة الإدارة عن هذه القرارات إلا بالتقادم الطويل المنصوص عليه في المادة ٣٧٤ من القانون المدني طبقاً لما انتهى إليه قضاء الدائرة المشكلة طبقاً للمادة ٥٤ مكرراً من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨٤ بتعميل قانون مجلس الدولة وذلك في حكمها الصادر بجلسته ١٥/١٢/١٩٨٥ ومن ثم فإن حق المطعون ضده في التعويض عن قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٨١ لسنة ١٩٦٧ الذي قضى بالقائه بموجب حكم المحكمة الإدارية باسقاط المشار إليه أنفاً والذي تأييد استئنافاً في الطعن رقم ١٧٢ لسنة ٦ ق المحكوم فيه بجلسته ٢٩/١٢/١٩٧٦ من الدائرة الاستئنافية الثانية بمحكمة القضاء الإداري - ما انفك قائماً بعد ولم ينسقط بالتقادم الطويل الذي مدته خمس عشرة سنة .

(طعن رقم ١٣٦٦ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩/١٢/١٩٨٦)

الفرع الثالث

أركان مسئولية جهة الادارة الخطأ والضرر وعلاقة السببية

قاعدة رقم (٤)

المبدأ :

مناسط مسئولية الادارة عن القرارات الصادرة منها هو وجود خطأ من جانبها بأن يكون القرار غير مشروع أى مشوب بعيب أو أكثر من العيوب المتصوص عليها في قانون مجلس الدولة وإن يصيب لوى الشأن ضرر من القرار وإن تقوم علاقة سببية بين الخطأ والضرر بحيث يتأكد أنه لولا الخطأ المنسوب للادارة ما كان الضرر قد حدث على النحو الذى حدث به .

المحكمة :

ومن حيث أن مبنى الطعن أن قضاء المحكمة الادارية العليا استغنى على أن إلغاء قرار الجزاء وما يترتب عليه من آثار هو خير تعويض أدبى للموظف المتضرر على الآلام النفسية فضلاً عما أشار اليه الحكم فى أن معظم ادعاءات المطعون ضده عن الاضرار النفسية التى أصابته هى مجرد مزاعم لا سند لها الأمر الذى يجعل الحكم المطعون فيه قد أخطأ فى تطبيقه القانون وتأويله وجاء على خلاف ما استقر عليه قضاء المحكمة الادارية العليا فى شأن التعويض الادبى .

وقدم المطعون ضده مذكرة عقب فيها على تقرير الطعن جاء فيها أن موقع الجزائين أجرى الاسقاط على المطعون ضده بجارات خادشة تناولها الحكم المطعون فيه وانها سببب أضرار نفسية فضلاً عما تكبده فى مصروفات واجراءات تقاضى لعدة محاكم كما أن هذين الجزائين كانا السبب فى امتناع الوزارة عن إعادة المطعون ضده للخدمة عقب استقالته .

ومن حيث ان منط مسؤولية الإدارة عن القرارات الادارية الصادرة منها هو وجود خطأ من جانبها بأن يكون القرار غير مشروع أى مشوب بعيب أو أكثر من العيوب المنصوص عليها في قانون مجلس الدولة وأن يحقق بأصحاب الشأن ضرر وأن تقوم علاقة سببية بين الخطأ والضرر .

ومن حيث أن الثابت في الاوراق أن قرارى الجزاء اللذان وقعتهما جهة الادارة على اطاقن بتاريخ ١١/١٢/١٩٧٦ ، ١٢/١٢/١٩٧٦ . بخضم يوم من أجره قد صدر حكم المحكمة التأديبية بطنطا بجلسة ١٩٨١/٤/٥ فى الدعوى رقم ١٦ لسنة ٨ ق بالغائهما ومن ثم فقد تحقق الركن الاول من أركان مسؤولية الادارة وهو ركن الخطأ .

(طعن رقم ٢٤٣١ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١١/٣٠/١٩٨٥)

قاعدة رقم (٥)

المبدأ :

منط مسؤولية الإدارة عن قراراتها الادارية التى تصدرها وهى بصدد تسيير المرافق العامة .

المسألة :

ومن حيث ان منط مسؤولية الادارة عن القرارات الادارية التى تصدرها وهى بصدد تسيير المرافق العامة هو قيام خطأ فى جانبها بأن يكون القرار الادارى غير مشروع لعيب من العيوب المنصوص عليها فى قانون مجلس ائدولة وأن يحقق بصاحب الشأن ضرر وان تقوم علاقة السببية بين هذا الضرر وذلك الخطأ .

(طعن رقم ٩٠١ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٨/٥/١٩٨٦)

نفس المعنى (طعن رقم ٩٠٠ سنة ٢٩ ق - جلسة ٢٥/٥/١٩٨٦)

قاعدة رقم (٦)

المبدأ :

يشترط لقيام مسؤولية الإدارة عن القرارات التي تصدرها بالمخالفة لأحكام القانون نوافر ثلاثة أركان هي :

١ - ركن الخطأ : ويتمثل في صدور قرار الإدارة بالمخالفة لأحكام القانون .

٢ - ركن الضرر : وهو الأذى المادي أو المعنوي الذي يلحق صاحب الشأن من صدور القرار .

٣ - علاقة السببية بين الخطأ والضرر - متى ثبت أن صاحب الشأن لم يكن يتركه الدور في الإعارة ضمن النسبة المخصصة للمدرسين فلا مسؤولية على الإدارة ولا وجه للمطالبة بالتسوية عن الحرمان من الإعارة - أسفـ ذلك : - انتفاء ركن الخطأ الموجب للمسئولية مما يؤدي الى عدم اكتمال أركان المسؤولية .

المحكمة :

ومن حيث أن الطعن يقوم على أن اقرار الوزارى رقم ٢٩١ لسنة ١٩٧٨ لم يتضمن التفرقة التي اقامها الحكم المطعون فيه بين الوكلاء الاسمين والوكلاء المشرفين وانما جاءت أحكامه عامة غير مقيدة بهذا القيد .

ومن حيث أن الثابت من البيان المقدم من مديرية التربية والتعليم بمحافظة الدقهلية اثناء نظر الطعن أن المدعى لم يكن يحركه الدور في عام ١٩٧٩ ضمن النسبة المخصصة للمدرسين . فمن ثم يكون القرار رقم ٢٦٦ لسنة ١٩٧٩ الصادر بإعارة بعض المدرسين للخارج دون المدعى قد صدر صحيحا ومتفقا مع حكم القانون . وتبعاً لذلك ينتفى الخطأ في جانب جهة الإدارة وهو ما يؤدي الى عدم تكامل أركان المسؤولية التخصصية في حقها .

ومن حيث أنه على مقتضى ما تقدم يكون طلب المدعى الحكم بتعويضه عما يدعيه من أضرار لا أساس له فليقتنا بالرفض • وإذا قضى المحكم المطعون فيه بغير هذا النظر ، فإنه يكون قد خالف القسائون وأخطأ في تأويله وتطبيقه مما يتعين معه الحكم بقبول الطعن شكلاً وفي الموضوع بإلغاء الحكم المطعون فيه ويرفض الدعوى والزام المدعى المصروفات •

(طعن رقم ١٧٩٧ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٤)

قاعدة رقم (٧)

المبدأ :

مناط مسؤولية الإدارة عن القرارات الإدارية الصادرة منها انقضاء ركن الخطأ في جانب الجهة الإدارية إذا كان القرار المطعون فيه قد صدر متفقاً وصحيحاً حكم القانون مهما بلغت جسامته الضرر المترتب على هذا القرار •

الحكمة :

ومن حيث أن عن طلب التعويض فإن مناط مسؤولية الإدارة عن القرارات الإدارية الصادرة منها هو وجود خطأ من جانبها يتمثل في عدم مشروعية القرار الإداري وثبوت وجه من أوجه بطلانه ، وأن يلحق هذا الخطأ ضرراً لصاحب الشأن وأن تقوم علاقة السببية من الخطأ والضرر ولما كان القرار المطعون عليه قد صدر متفقاً وصحيحاً حكم القانون - على النحو السابق - فإن ركن الخطأ ينتفى في جانب الجهة الإدارية وبالتالي تنتفى مسؤوليتها مهما بلغت جسامته الضرر المترتب على القرار المطعون عليه • ولا يكون ثمة وجه وقد سقط ركن الخطأ لبحث عناصر التعويض المدعى به •

ومن حيث أنه بالبداية على ما تقدم فإن الدعوى بشقيها تكون غير

قائمة على سند من القانون خليفة بالرفض • وإذا ذهب الحكم
المطعون فيه هذا المذهب يكون قد صادف صحيح حكم القانون ويكون
الطعن عليه مرفوضا •

(طعن رقم ٥٧٦ لسنة ٣٤ - جلسة ١٢/٩/١٩٩٠)

قاعدة رقم (٨)

المبدأ :

مسئولية الادارة عن تصرفاتها القانونية رهينة بأن تكون صادرة
معيبة - وأن يترتب عليها ضرر وان تقوم علاقة سببية بين عدم
مشروعيتها وبين الضرر الذي أصاب المضرور طالب التعويض - اذا
تخلف ركن من هذه الأركان انتفت مسئوليتها •

الحكمة :

ومن حيث أن مسؤولية الادارة عن تصرفاتها القانونية رهينة بأن
تكون صادرة معيبة وان يترتب عليها ضرر وان تقوم علاقة سببية
بين عدم مشروعيتها وبين الضرر الذي أصاب المضرور طالب التعويض
فإذا تخلف ركن من هذه الأركان انتفت مسئوليتها •

ومن حيث أنه يبين من العرض السابق للإجراءات التي أتخذتها
جامعة المنيا ان الاستاذ الدكتور الن كاترشكى الذى كان المدعى
دارسا فى مدرسته العلمية لمدة سنة فى الفترة من سبتمبر ٨٧ حتى
أغسطس ٨٨ هو أحد العلماء البارزين فى مجال الكيمياء العضوية
الذى يحظى بالاحترام والتقدير فى كافة الاوساط العلمية فى مصر
مما يجعل الشكوى التى تقدم بها ضد المدعى لانفراده بنشر عدد من
الابحاث التى شارك فيها خلال وجوده فى المدرسة انبثقية للدكتور
الشاكى دون الحصول على موافقته بالمخالفة للإعراف والقيم الجامعية

المحررة في مثل هذه المدارس البحثية يجب أن تلقى هذه الشكوى كل الاهتمام والجدية من كافة الاوساط العلمية المصرية التي تلقت هذه الشكوى وعلى رأسها جامعة المنيا التي يعمل المدعى في كلية العلوم بها وذلك لما يترتب على صحة ما وزد بها أو عدم تحقيقه من مساس بالمكانة العلمية للعلماء المصريين وسمعتهم العلمية ومن ثم فإن ما اتخذته جامعة المنيا من اجراءات على النحو السابق ايضاحه للتحقيق في هذه الشكوى وما سجلته اللجان العلمية التي قامت ببعضها وما انتهت اليه من رأى علمى بشأنها وما اتخذته رئيس الجامعة من اجراءات ضد المدعى هو التصرف القانونى الواجب اتخاذه لاطهار الحقيقة سواء أمام الجامعة أو الهيئات العلمية الخارجية حتى ترسل ما قد يطبق بها من مساس بسمعة علماء مصر وبأبحاثها • ولم تكشف هذه التصرفات جميعها عن شبهة انحراف أو اساءة استعمال السلطة فيما اتخذته الجامعة من اجراءات في هذا الشأن مما ينتج عنه ركن الخطأ من جانب جامعة المنيا وأجهزتها العلمية ■

ومن ثم تكون دعوى المسؤولية التي اقامها المدعى ضد الجامعة باقيدة لأحد أركانها وتكون بالتالى على غير سند صحيح من القانون الامر الذى يضمن معه الحكم برفضها •

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه قد ذهب الى غير ذلك النظر على غير سند من ان القانون ومن ثم يكون قد صدر مشوباً بالخطأ في تطبيق القانون وتأويله حقيقياً بالألفباء كما انه على ما سلف بيانه من أسباب يضمن نزولاً على الشرعية وسيادة القانون الحكم برفض دعوى الطامن مع الزامه بالمصروفات عن الدرجتين تطبيقاً لأحكام المادة (١٨٤) مراتعيات •

(طامن رقم ٢٤٩٩ لسنة ٣٤ ق — جلسة ٢٩/١٢/١٩٩٠)

قاعدة رقم (٩)

المبدأ :

يتمتع بالتعويض عن القرار الإداري أن يتوفر أركان المسؤولية التقصيرية من خطأ وضرر وعلاقة سببية - بأن يصدر قرار إداري وغير مشروع ويترتب عليه ضرر وأن تقوم رابطة السببية بين الخطأ والضرر - ففي ذلك لا تسأل الإدارة عن أي تعويض لنتائج قراراتها مهما بلغت جسامتها لانتفاء ركن الخطأ .

الحكمة :

التعويض المؤقت لجبر ما أصابه من أضرار نجمت كأثر مباشر عن رفض تخصيص المطعون ضدها الأرض موضوع النزاع لشركة وتخصيصها للشركة المتدخلة وخلال نظر الدعوى لما ينطوي عليه ذلك من إساءة استعمال السلطة والانجراف بها .

ومن حيث أنه يتمتع وفقاً لما جرى عليه قضاء هذه المحكمة بالتعويض عن القرار الإداري أن يتوفر أركان المسؤولية التقصيرية الثلاثة من خطأ وضرر وعلاقة سببية بأن يصدر قرار إداري وغير مشروع ويترتب عليه ضرر بطلب التعويض وأن تقوم رابطة السببية بين الخطأ والضرر . فإذا أبرى القرار من عيوب عدم المشروعية فلا تسأل الإدارة عن أي تعويض لنتائج قراراتها مهما بلغت جسامتها لانتفاء ركن الخطأ .

ومن حيث أنه على مقتضى ما تقدم وما دام الثابت من الأوراق أن جهة الإدارة المطعون ضدها لم تصدر أي قرار بتخصيص الأرض موضوع النزاع إلى الطاعن بل كل ما جاءت به الأوراق إنما قام على استكمال الإجراءات المطلوبة قانوناً لتمكن النظر ودراسة إمكانية الموافقة على التخصيص . وأن ما أداه الطاعن من رسوم أو قسام

به من إجراءات انما كانت كلها إجراءات تمهيدية لاصندان قواض بالتفصيل ولا يخل بذلك ما تسره الطاعن من استيلائه الارض موضوع النزاع فالثابت من الاوراق أن ما يرتكن اليه الطاعن في هذا الشأن كان موضوعا للتحقيق أمام النيابة الادارية لما ثابه من مغالطات كما أن التسليم الذي يستند اليه لم يتضمن تسليما فعليا للحيازة وقبل إصدار قرار التفويض بل كان لجراستها من امكانية التعدي عليها وحتى يتم إجراءات التفويض والتسليم ولم يستكمل هذا الاجراء الضمان بالتسليم لتمتع الطاعن في المحضر رقم ٨١٠ لسنة ١٩٨٣ ادارى قسم العامرية بعدم التعرض للشركة المدخلة في حيازتها للارض موضوع النزاع مما ينفي صحة هذه الاجراءات ويؤكد عدم مصداقيتها .

ومن ثم لا يمكن أن ينسب الى الجهة الادارية أية أخطاء تبرر مسؤوليتها عن تعويض ما يدعيه الطاعن من اضرار وبالبناء على ما تقدم تكون الدعوى في هذا الجانب منها كذلك بلا سند من القانون ويتمين لذلك رفضها .

(طعن رقم ٢٢٨٠ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٩٢/٥/٣١)

قاعدة رقم (١٠)

المادة ٢

بمسئولية الإدارة من اميائها غير التعاقبية التي تقوم على الخطية تستلزم توافر اركان ثلاثة هي ان يكون هناك خطأ من جانب الإدارة وان يعيب القرار ضرر نتيجة وقوع هذا الخطأ وان تقوم علاقة السببية بين الخطأ الواقع والضرر الحادث - يدخل في معنى الخطأ التعطل غير المشروع للمخالف للقوانين واللوائح في صوره الأربعة الآتية : عيب الشكل والاختصاص ومخالفة القانون والانحراف واساءة استعمال السلطة - فهو يتناول العمل الإيجابي والفعل السلبي على حد سواء .

المسألة :

ومن حيث انه عن طلب الطاعة تعويضها عما أصابها من أضرار
وعدم قبولها التعويض الذي قرره الحكم المطعون فيه عن مدة الاستيلاء
على مخازن الشركة المشار إليها .

فان قضاء هذه المحكمة قد استقر على ان مسؤولية الادارة عن
اعمالها غير التعاقبية التي تقوم على الخطأ تستلزم توافر أركان
ثلاثة هي ان يكون هناك خطأ من جانب الادارة وان يصيب الضرر
ضرر نتيجة وقوع هذا الخطأ وان تقوم علاقة السببية بين الخطأ
الواقع والضرر الحادث ويدخل في معنى الخطأ العمل غير المشروع
المخالف للقوانين واللوائح في صورة الاربعة وهي عيب الشكل
والاختصاص ومخالفة القانون والانحراف واساءة استعمالها فهو يتناول
العمل الايجابي والفعل السلبي على حد سواء .

ومن حيث ان الثابت مما تقدم ان القرارين المطعون فيهما قد
صدرتا مطابقتين لاحكام القانون وإجراءاته ومن ثم يكونا قرارين
مضروعين ولا تثريب على الجهة الادارية أن يترتب على اجرائهما
للمشروع ضرر ما للأفراد يترتب حتماً المساس بمصالحه الفردية لتحقيق
المشروع ضرر ما للأفراد يترتب حتماً المساس بمصالحه الفردية لتحقيق
غايات الصالح العام في الحدود الطبيعية المألوفة وتتنفي المسؤولية
الادارية التي تبرر التعويض تبعا لذلك لتخلف أحد عناصرها القانونية
وهو الخطأ ولا يكون ثمة محلل للحكم لصالح شركة ناسيتا بأي
تمويض .

(الطعون أرقام ٣٠/٣٠٩٠ ق ، ٥٧١ ، ٦٣٤ ، ٧٦٧ ، ١٧١٣/٣٣ ق —
جلسة ١٩٩٢/٧/٥)

قاعدة رقم (١١)

المبدأ :

■ **مُسئولية الإدارة عن قراراتها الادارية** : تتطلب قيام ركن الخطأ في جانبها - بصور قرار ادارى غير مشروع بل يشوبه عيب أو أكثر من عيوب القرارات الادارية، ثم قيام الضرر ووجود علاقة السببية بين الخطأ والضرر - انهيار ركن الخطأ لصدر القرار المطلوب التعويض عنه صحيحا - انهارت تبعاً لذلك المسئولية .

المحكمة :

ومن حيث أنه حتى كان الحكم المطعون فيه قد انتهى الى هذه النتيجة وهي صحيحة كما سلف بيانه فإن طلبات الطاعن الأخرى تكون قد بدعت بدورها ، فطلب تقرير معاش نهاية الخدمة على أساس إستحقاقه للدرجة المالية الحقيقية مدير النيابة الادارية لم يعد قائما على سند من القانون ، وأزاء ذلك فليس بإمكانه الأمر بالنسبة الى طلب التعويض عن الأضرار التي لحقت بالطاعن من جراء صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٨٦/٣٠٤ المطعون فيه فإنه لا سند له ذلك ان مسؤولية الإدارة عن قراراتها الادارية تتطلب قيام ركن الخطأ في جانبها وذلك بصور قرار إدارى غير مشروع بأن يشوبه عيب أو أكثر من عيوب القرارات الادارية المنصوص عليها في المادة العاشرة من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ١٩٧٣/٤٧ وهي عيوب عدم الاختصاص والشكل ومخالفة القوانين أو اللوائح والخطأ في تطبيقها أو تأويلها. وعيب إساءة استعمال السلطة ، ثم بقيام الضرر ووجود علاقة السببية بين الخطأ والضرر، وإذ تبين انهيار ركن الخطأ لصدر القرار الإدارى المطلوب التعويض عنه صحيحا نجره من أى من هذه العيوب فقد انهارت تبعاً لذلك المسئولية ، وهو ما قضى به الحكم المطعون فيه بحق الطاعن على

ما تعدد الطعن المائل قد أقيم على غير سند من الواقع أو القانون حرياً بالرفض .

(طعن رقم ٣١٨٣ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٩٢/٧/٢٥)

قاعدة رقم (١٢) :

المبدأ :

مسؤولية الإدارة عن القرارات الإدارية الصادرة منها هو وجود الخطأ من جانبها - بأن يكون القرار غير مشروع أى يشوبه عيب أو أكثر من العيوب المنصوص عليها في قانون مجلس الدولة وأن يحق بصاحب الشأن ضرر وأن تقوم علاقة السببية بين الخطأ والضرر - صدور قرار الجهة الإدارية منطوية المضمون ضده في الترقية الى درجة مدير عام بالمخالفة للقانون - ويشكل ركن الخطأ في جانب الجهة الإدارية .

المحكمة :

وهي حيث أن معنى الطعن أن القرار الصادر على أساسه الحكم المبطون فيه قد صدر وفق صحيح حكم القانون ومن ثم لم يثبت أى خطأ في حق جهة الإدارة يترتب عليه ضرر يوجب التعويض ، ومن حيث أن قيام هذه المحكمة بخري على أن أساس مسؤولية الإدارة عن القرارات الإدارية الصادرة منها هو وجود الخطأ من جانبها بأن يكون القرار غير مشروع أى يشوبه عيب أو أكثر من العيوب المنصوص عليها في قانون مجلس الدولة وهي عيوب عدم الاختصاص والشكل ومخالفة القوانين أو اللوائح والخطأ في تطبيقها أو تأويلها وإساءة استعمال السلطة . وأن يحق بصاحب الشأن ضرر وأن تقوم علاقة السببية بين الخطأ والضرر .

وإذ كان الثابت من (أوراق البطون) أن النتيجة الطاعة قامت بترقية
..... إلى وظيفة مدير عام حسابات الائتمليم وذلك بموجب
قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٩٠ لسنة ١٩٩٢ متفطية في ذلك
المطعون ضده الذى توافرت في شأنه شروط شغل هذه الوظيفة حسبما
تتضح بذلك أوراق الطعن ، فالمطعون ضده حاصل على مؤهل دراسى
تجارى عال وقضى مدة بينية مقدارها سنتان في وظيفة الدرجة الاولى
التي حصل عليها في ١٩٧٦/١٢/٣١ بينما حصل عليها زميله المرقى
بتاريخ ١٩٧٧/١٢/٣١ أى انه أقدم منه ، كما حصل المطعون ضده
على تقارير سنوية بمرتبة ممتاز في السنوات الثلاث السابقة مباشرة
على الترقية ولم تتكرر عليه الجهة الادارية كفاءته في العمل أو تخلف أى
شرط آخر من شروط الترقية الى الوظيفة الاعلى ومن ثم فإنه ما كان
يجوز تخطيه في الترقية الى هذه الوظيفة ، إذ القاعدة المستقرة هي عدم
جواز تخطى الاقدم الى الاحداث إلا اذا ثبت أن الاخير هو الاصلح
أما عند التساوى في درجة الصلاحية فيتمتع ترقية الاقدم ، وإذا كان
ذلك فإن صدور قرار الجهة الادارية متفطية المطعون ضده في الترقية
الى درجة مدير عام حسابات الائتمليم يكون قد جاء مخالفا للقانون
وهو بهذه المثابة يشكل ركن الخطأ في جانب الجهة الادارية وقد
ترتب على هذا الخطأ أضرار مادية وأدبية غير خافية لا يكاد يجبرها
المبلغ المحكوم به للمطعون ضده ، وإذا انتهى الحكم المطعون فيه الى
هذه النتيجة فإنه يكون قد أصاب في قضائه ، ويكون الطعن عليه
غير قائم على سند من واقع أو قانون جدير بالرفض ، وهو ما يتعين
القضاء به مع الزام الجهة الادارية بالمصروفات .

(طعن رقم ٢٠٣٤ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٩٢/١٢/٢٢)

قاعدة رقم (١٢)

المبدأ :

- ١ - مناط مسؤولية الإدارة عن القرارات الإدارية الصادرة منها - وجود خطأ من جانبها - بلن يكون القرار الإداري غير مشروع ويلحق صاحب الشأن ضرر أو أن تقوم بين الخطأ والضرر علاقة سببية .
- ٢ - الارتفاع المستمر في ثمن الأرض يحكم مرور الزمن في ظل الظروف الاقتصادية الراهنة ليس تعويضاً خاص يحرم صاحب الحق في الأرض نتيجة عدم التسليم لها من البائع في التعويض عن الخطأ في عدم التسليم واختلال الإدارة بالثقة المشروعة في تصرفاتها .

المسألة :

ومن حيث أنه عن موضوع الطعن رقم ١٢٩٠ لسنة ٣٥ ق ع فإن بقضاء هذه المحكمة قد استقر على أن مناط مسؤولية الإدارة عن القرارات الإدارية الصادرة منها هو وجود خطأ من جانبها ، بأن يكون القرار الإداري غير مشروع ويلحق صاحب الشأن ضرراً وأن تقوم علاقة سببية بين الخطأ والضرر ، وإذا كان الثابت على النحو المتقدم أن تصرف الإدارة بعدم تسليم الأرض الى الطاعن (.....) بعد تمام التعاقد معه وإن كان قد بنى على قرار بازالة تخصيص المدرسة لا يقوم على سند صحيح من الواقع أو الصالح العام إلا أنه يشكل خطأ في جانب الإدارة لأن قرارها في هذا الشأن قد أدى الى تعاقد الطاعن معها بالشراء معتمدة على الثقة المشروعة في سلامة تصرفات الإدارة وقراراتها وإن كان لا يقوم على سبب صحيح قانوناً ولا يحقق الصالح العام ، ولما كان قد ترتب على هذا الخطأ ضرر للطاعن المذكور يتمثل في حرمانه من الاستفادة من الأرض التي اشترها طوال الفترة بين إزالة التخصيص المخالف للقانون وغير المنفذ وتعام التفتيد بعد ذلك وتسليم الأرض مع تمهده بالتبرع والاسهام في بناء مدرسة جديدة على

١١ قاعدة رقم (١٤)

المبدأ :

منسلط مسؤولية الإدارة عن القرارات الإدارية التي تصدرها هو ثبوت قيام خطأ من جانبها بأن يكون القرار الإداري غير مشروع لمعيب من العيوب المنصوص عليها في قانون مجلس الدولة وأن يحق بصاحب الشأن ضرر وأن تقوم علاقة السببية بين الخطأ والضرر .

المسألة :

ومن حيث أنه عن طلب التعويض ، فإن من المسلم به أن منسلط مسؤولية الإدارة عن القرارات الإدارية التي تصدرها هو ثبوت قيام خطأ من جانبها بأن يكون القرار الإداري غير مشروع لمعيب من العيوب المنصوص عليها في قانون مجلس الدولة وأن يحق بصاحب الشأن ضرر . وأن تقوم علاقة السببية بين الخطأ والضرر فإذا برأت من هذه العيوب كانت سليمة مشروعة مطابقة للقانون لا تسأل الإدارة عن نتائجها ، وأن عدم قبول طلب إلغاء القرار الإداري شكلاً لرفعها بعد فوات الميعاد القانوني لا يحصل دون البحث في مشروعيتها بمناسبة نظر طلب التعويض عنه وذلك ما لم يسقط دعوى الإطالبة بالتعويض بالتقادم باعتبار أن كون القرار معيباً بأحد العيوب المنصوص عليها في قانون مجلس الدولة يمثل ركن الخطأ في مسؤولية الإدارة عن قراراتها غير المشروعة .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن لجنة تعويم الخليج المؤمّن موضوع النزاع لم تفرج عن اختصاصها المخول — لها بمقتضى القانون رقم (٣٨) لسنة ١٩٦٣ ، ولم يقدم المدعون ما يثبت أن قرار اللجنة المطعون فيه قد شابه عيب من العيوب المشار إليها الأمر الذي يتخلف معه ركن الخطأ المستوجب للتعويض ، ومن ثم

يكون طلب التعويض غير قائم على سند صحيح من الواقع أو القانون فليطبقا بالرفض ، الآخر الذي يتمين معه الحكم بعدم قبوله الدعوى شكلا بالنسبة لطلب الانقضاء ويرفضه طلب التعويض .

ومن حيث الحكم المطعون فيه قد أخذ بهذا النظر فانه يكون قد أصاب صحيح حكم النقانون ويتمين من ثم الحكم بقبول الطعن المائل شكلا ويرفضه موضوعا ، ولزام المدعين المصروفات عملا بحكم المادة (١٨٤) من قانون المرافعات .

(طعن رقم ٨٩٧ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٩٣/٤/٤)

قاعدة رقم (١٥)

المبدأ :

مسئولية الإدارة عن أفعالها والتي تقوم على الخطأ تستلزم توافر أركان ثلاثة هي أن يكون هناك خطأ من جانب الإدارة — وأن يصيب الفرد ضرر نتيجة وقوع هذا الخطأ وأن تقوم علاقة سببية بين الخطأ والضرر — تتحقق مسؤولية الإدارة عن كل ما يتربى على تصرفها الضلطي غير المتبرع عن أضرار توجب التعويض

المسألة :

ومن حيث أن مقطع النزاع في الطعن المائل هو مقدار التعويض المستحق للطاعين مقدرا على سند من حقيقة ما أصابهم من ضرر ولحقهم من خسائر .

ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة قد استقر على أن مسؤولية الإدارة عن أفعالها والتي تقوم على الخطأ تستلزم توافر أركان ثلاثة هي أن يكون هناك خطأ من جانب الإدارة ، وأن يصيب الفرد ضرر نتيجة

وقوع هذا الخطأ وإن تقوم علاقة مسببة بين الخطأ والضرر . ويدخل في نهي الخطأ العمل غير المشروع أو المخالف للقوانين واللوائح في صورة الأريفة وهي غيب الشئكل والاختصاص ومخاتفة القانون والانحراف بالسلطة أو إساءة استعمالها فهو يتناول الفعل الإيجابي والفعل السلبي وتتصرف دلالاته إلى الفعل المعمد وإلى مجرد الأفعال والتراخي في وضع أحكام القوانين واللوائح موضوع التنفيذ أو مجرد الأفعال في ذلك على حد سواء فتممة التزام يفرض على الكفاية عدم الأضرار بالغير أو التسبب فيه . ومخالفة هذا النهى هي التي ينطوى عليها الخطأ . وإذا كان لكل وجه من وجوه عدم المشروعية في القرار الإداري كافي بذاته لتقرير المخالفة . فإنه ليس من المحتم أن يكون مصدراً للمسئولية وسبباً للحكم بالتعويض . إذا ما ترتب على تنفيذ القرار المשוב بهذا العيب ضرر للفرد .

وينبنى على ذلك أن المسئولية عن تعوض الضرر منعقد على جانب الإدارة كآثر لارتكابها خطأ مضمناً أو عقدي لأن أول واجبات الإدارة هو العمل من أجل تحقيق الصالح العام وكفالة حسن سير وانتظام المرافق العامة في إطار من المشروعية واحترام القوانين واللوائح التي تقسم على تنفيذها وأخذ النظر بها فإذا هي قامت باتخاذ قرار غير مشروع سلباً أو إيجاباً على النحو السالف بيانه ، فإنها تكون قد خرجت عن رسالتها وسبيلها القويم في خدمة الشعب وأجبرت أول واجباتها وبالتالي أتت عملاً ضاراً يترتب مسئوليتها عما ترتب عليه من ضرر للأفراد ومن ثم يتحقق مسئوليتها عن كل ما يترتب على تصرفها الضاطى غير المشروع من أضرار توجب التعويض .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق بالنسبة لطلب التعويض موضوع

الطمين المسائل ان الحكم المطعون فيه استند في تقدير قيمة التعويض على محاضر اعمال الخبير المودعة ملف الدعوى وان التقرير جاء شاملا ومتكاملا في تحديد مساحة الارض التي اضيفت الى مساحة مستشفى دمنهور العام وتجاوز تلك المنصوص عليها في الشق الاصلى لشراء الارض وانتهى الى تحديد سعر المتر من الارض أربعون جنيها ومساحة اجمالية مقدارها ٣٣٢٤٠ متراً مربعاً ومن ثم تكون القيمة الاجمالية للمساحة هي ١٢٨٩٦ جنيها اثني عشر ألفاً وثمانمائة وستة وتسعون جنيها وهو تقدير تطمئن المحكمة اليه خاصة وقد قام مستنداً الى صحيح عناصره التي قام عليها خبير متخصص في مجال تقدير قيمة المتر من الارض • ولا ينال من ذلك ما أورده الطاعن من ان قيمة المتر أصبحت تربوا على الثلاثة جنية فهذا القول مردود عليه بأن التقدير يجب ان يكون محسباً ومستنداً من العناصر الفنية والواقعية الثابتة التي تنتج وفقاً لطبيعة المخالفة والاضرار الناتجة عنها والظروف الاقتصادية التي ترتب الاضرار خلالها فيجب ان يكون قيمة التعويض مستكملة لعناصر التحدد واقعا وفعلا • وهو الاجر الذي توافر في التقدير الذي اخذ به الحكم الطمين وحدد بمقتضاها قيمة التعويض محل النزاع ببلغ ١٢٨٩٦ جم اثني عشر ألفاً وثمانمائة ستة وتسعون جنيها وهذا التعويض كما تدرى هذه المحكمة ببناء على الاسس التي قدره عليها الحكم المطلوب الغاؤه يعتبر كافيا ويحوز جميع الاضرار التي لحقت بالطاعن ولا مطن عليه من حيث الواقع أو القانون أو الاسس التي استخلصت بمقتضاها وهدخت قيمته في الحكم المطعون فيه •

(طعن رقم ١١٠٣ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٩٣/٦/٢٠)

الفسر الرابع ماهية الخطأ قاعدة رقم (١٦)

المبدأ :

مناط مسؤولية الإدارة عن القرارات الإدارية الصادرة منها - الخطأ هو واقعة مجردة قائمة بذاتها متى تحققت أوجببت مسؤولية مرتكبها عن تعويض الضرر الناتج عنها .

المحكمة :

ومن حيث أن مناط مسؤولية الإدارة عن القرارات الإدارية الصادرة منها هو وجود خطأ من جانبها بأن يكون القرار الإداري غير مشروع ، ويلحق صاحب الشأن ضرر ، وأن تقوم علاقة السببية بين الخطأ والضرر .

ومن حيث أن الخطأ هو واقعة مجردة قائمة بذاتها ، متى تحققت أوجببت مسؤولية مرتكبها عن تعويض الضرر الناتج عنها وذلك بقطع النظر عن الباعث على الوقوع في هذا الخطأ ، إذ لا يتبدل للخطأ بحسب غم مرتكبه للمساعدة القانونية وإدراكه محواتها لأن للخطأ في فهم الواقع أو القانون عذراً مانعاً من المسؤولية الإدارية إذا ما استقامت عناصرها قانوناً .

ومن حيث أنه وقد ثبت الخطأ في جانب جهة الإدارة بإصدارها القرارات الثلاث التي تضمنت تخطي الطاعن في الترقية لدرجة مدير عام سنة ١٩٧٦ ولدرجة وكيل وزارة سنة ١٩٧٩ ولدرجة وكيل أول وزارة سنة ١٩٨٢ إذ قضى بالنقض تلك القرارات فيما تضمنه من تخطي المدعى فيها وتأييد ذلك القضاء بأحكام المحكمة الإدارية

العليا في الطعون أرقام ٦٦٢ لسنة ٢٤ ق بجلسة ١٩٨٠/٥/٢٦
و ١٨٩٩ لسنة ٢٧ ق بجلسة ١٩٨٥/١٢/٢٩ و ١٥٢٦ لسنة ٣٠ ق
بجلسة ١٩٨٧/٥/١. فمن ثم يحق للطاعن أن يطالب بالتعويض عن
الأضرار التي تكون قد عانت به من جراء هذه القرارات الثلاثة ،
إذا ما استوى هذا للطلب على صحيح أركانه قانونا .

ومن حيث أن التقاضي وإن كان حقا للكافة إلا أنه يمثل عبئا
جائدا على التقاضي لا ينجصر فقط فيما يؤديه من رسوم قضائية
وإنما يمتد الى كل ما يتكبده التقاضي من جهد ومخاطر في سبيل
حرصه على متابعة دعواه حتى يظهر ببينته وينال حقه عن طريق
القضاء ولا مزية في أن موقف الجهة الادارية وما دأبت عليه من
تكرار تخفيها للطاعن وحجب الترقية عنه ثلاث مرات متتاليات عند
اجرائها لدرجة مدير عام ثم عند الترقية لدرجة وكيل وزارة ثم
عند الترقية لدرجة وكيل أول وزارة والدفع به في كل مرة للقضاء
حتى ينال حقه في الترقية عن طريقه برغم رسوخ أقدميته لديها عن
قامت بترقيتهم وانتفاء ما يهون من كفايته وكفايته وابقائه في
الوظيفة الأدنى في مجال عمله بما يجعله جبعنا لتساؤلات من قبل
مرؤوسيه مع اختلاق لأسباب لا وجود لها يرجع اليها أمر تخفيه في
مثل تلك الدرجات العليا الرئاسية الامر الذي ينجم عنه ولا شك
ايلامه ومعاناته نفسيا بالقدر الذي يصعب تمديد مداه ويتعذر
معه القول بمحو كافة اثاره أو انتزاعها عنه حين صدور اجراء
لاحق يتمثل في الترقية على نحو متأخر بحكم واجب النفاذ من
القضاء بعد طول أمد .

ومن حيث أنه عن عنصر السببية بين خطأ الجهة الادارية والضرر
الذي لحق الطاعن فقد نهض قائما في المنازعة المطروحة وذلك باعتبار
انما حاق بالطاعن من أضرار كان من جراء قرارات التخطي المعنى

بالغائها وما كان الطاعن في حاجة لاقامة الدعاوى الثلاث التي قضى فيها لصالحه بأحقية في الترقية لو كانت جهة الادارة قد التزمت صحيح حكم القانون وراعت سبق الطاعن في التقديمية على اقرانه وكمايتهم وايانهم وقامت بترقيته عند حلول الاجل ولم تلجئه لمقاضاتها كل مرة ، الامر الذي يحدو المحكمة لان تقدر مبلغ التعويض الجابر للضرر بخمسة آلاف جنيه .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه لم يلتزم هذا النظر حيث قضى برفض الدعوى ومن ثم حق القضاء بالغائه والحكم بأحقية الطاعن لمبلغ التعويض سالف الذكر .

(طعن رقم ٦٧٣ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٥/٧/١٩٩٠)

الفرع الخامس الخطأ لا يفترض وعلى المضرور اثباته قاعدة رقم (١٧)

المبحث :

المسئولية التقصيرية تقوم على اركان ثلاثة الخطأ والضرر وعلاقة السببية بينهما - الخطأ لا يفترض وعلى المضرور اثباته واستظهار وجه الضرر الذى حاق به من جرائه - غياب الدليل على ثبوت الخطأ - قيام المسئولية .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لسمى الفتوى والتشريع بمجلس الدولة فاستبان لها بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٠/١٠/١٩٩١ ان المادة ١٩١ من القانون المدنى تنص على أن « كل خطأ سبب ضررا للغير يلزم من ارتكبه بالتعويض » ، كما تنص المادة ١٧٤ من القانون ذاته على أن يكون المتبوع مسئولاً عن الضرر الذى يحدثه تابعة بمعله غير المشروع متى كان واقعا منه حال تأدية وظيفته أو بسببها .

واستظهرت الجمعية من ذلك ان المسئولية التقصيرية تقوم على اركان ثلاثة : الخطأ ، والضرر ، وعلاقته السببية بينهما ، وان الخطأ فى الحالة المعروضة لا يفترض وانما على المضرور - اثباته واستظهار وجه الضرر الذى حاق به من جرائه ، ومن ناحية أخرى فان مسئولية المتبوع عن أعمال تابعة غير المشروعة تتحقق متى صدرت هذه الأعمال عن التابع أثناء قيامه بأعمال وظيفته أو بسببها .

ولما كان الحكم الخيابى الصادر فى شأن الواقعة المعروضة وهو أساس ثبوت خطأ السائق من عدمه انما سقط بمضى المدة ، كما أن أوراق الواقعة ذاتها دثتت حسبما أفادت النيابة العامة ، وأضحى مصيرها غير معلوم فأنه ومن ثم ازاء غياب الدليل على ثبوت الخطأ تابع هيئة النقل العام تعين القول بعدم أحقية رئاسة الجمهورية فى إستئداء قيمة اصلاح التلفيات التى لحقت بسيارتها رقم ٣٤٤ رئاسة ازاء تعذر اثبات وجه الخطأ فى جانب سائق هيئة النقل العام .

لذلك ، انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم أحقية رئاسة الجمهورية فى استئداء مبلغ ١١٢ جنيه و ٤٤ قرشا قيمة اصلاح التلفيات التى لحقت السيارة رقم ٣٤٤ رئاسة .

(ملف رقم ٣٢/٢/ ١٧٩٤ — جلسة ٩/١٠/ ١٩٩١)

الفرع السادس انتفاء المسؤولية بانتفاء الخطأ

قاعدة رقم (١٨)

المبدأ :

الخطأ هو ركن من أركان مسؤولية الإدارة من قرارتها - انتفاء
الخطأ في جانب الإدارة ينفي عنها المسؤولية التقصيرية .

الحكمة :

ومن حيث أن الثابت من البيان المقدم من مديرية التربية والتعليم
بمحافظة الدقهية أثناء نظر الطعن ان المدعى لم يكن يحركه الدور
في عام ١٩٧٩ ضمن النسبة المخصصة للمدرسين حيث تمت اعارة ٣٣
مدرسا مرحلة أولى حسب الاقدمية وترتيب المدعى مع مدرسى المرحلة
الاولى ٦٥٧ ولما ادركه الدور بعد ذلك اعير الى اليمن الشمالية بالامر
رقم (١٠) في ١٩٨٣/٦/٩ ، فمن ثم يكون القرار رقم ٩٢٦ لسنة
١٩٧٩ الصادر باعارة بعض المدرسين للخارج دون المدعى قد صدر
صحيا ومتفقا من حكم القانون . وتبعاً لذلك ينتفى ركن الخطأ في
جانب جهة الادارة وهو ما يؤدي الى عدم تكامل المسؤولية انتكصيرية
في حقها . وبالتالي يكون طلبه الحكم بتعويضه عما يدعيه من اضرار
لا اساس له خليقا بالرفض .

(طعن رقم ٨٩٨ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٨٦/١١/٢)

قاعدة رقم (١٩)

المبدأ :

القرار الصادر بتهام اعبدة مدرس لدولة عربية استجابة لرغبة
الحكومة الأجنبية المستمرة لا يعد عقاباً أو تأديباً للمعلم - لا وجه للتوكل

بمسئولية الإدارة عما أصابه من ضرار - أساس ذلك : انتفاء ركن الخطأ في جانب الإدارة .

المحكمة :

ومن حيث أن الثابت من الاوراق أن المطعون ضده أعير الى جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية بالامر التنفيذي رقم ٩٧١ في ١٩٧٥/٧/٢٨ واستمر بها الى أن أصدر وزير التعليم أنيضى الجنوبي قرار بإنهاء الاعارة بعد أن حدثت بينه وبين المطعون ضده مشادة بسبب طلب الأخير تغيير جدول الحصص له لكي يحصل على يومين اجازة بدلا من يوم واحد عدا يوم الجمعة وتغلفه بعد ذلك عن المدرسة في اليوم الذي اعترض عليه مما اعتبره الوزير ماسا به حيث أصدر قراره المنوه عنه ، وبناء عليه قامت سفارة جمهورية مصر العربية باليمن الجنوبي بلخطار المطعون ضده بالعودة الى أرض الوطن في ١٩٧٧/٣/١٥ ، وائر عودة المطعون ضده لاستلام عمله أجرت الجهة الإدارية تحقيقا معه انتهت فيه الى اعتبار سلوكه حيال الوزير اليمنى ماسا لسمعة مصر والمصريين في الخارج وأصدرت قرارها بطعن بهرمان المطعون ضده من استكمال اعارته وبرحمائه كذلك من التقدم للاعارة لمدة أربع سنوات اعتباراً من العام الدراسي ١٩٧٨ / ٧٧ .

ومن حيث أن القرار المطعون فيه في شقه انخاص بهرمان المطعون ضده من استكمال الاعارة هو في حقيقته استجابة لرغبة الحكومة الاجنبية المستعمرة التي قامت بإلغاء الاعارة من جانبها بالفعل ومن ثم فهو لا يمثل أدنى خطأ في جانب الإدارة كما يعد عقابا منها أو تأديبيا للمدعى ويكون القرار في هذا الشق منه قد بنى على أسباب صحيحة في الواقع والقانون .

ومن حيث أنه ترتبياً على ما تقدم فإن الحكم المطعون فيه وقد أخذ بغير أنظر المتقدم يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وتأيينه

الامر الذى يتعين معه الحكم بقبول الطعن شكلا وفى موضوعه بالغاء الحكم المطعون فيه فيما قضى به من الغاء القرار المطعون فيه فيما تضمنه من حرمان المدعى من استكمال مدة الاعارة والزام المطعون ضده المصروفات عملا بالمادة ١٨٤ من قانون المرافعات .

(طعن رقم ٨٠٨ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٠/٢٥/١٩٨٧)

قاعدة رقم (٢٠)

المبدأ :

استفنتاج محكمة القضاء الإدارى من عدم منازعة الجهة الإدارية ان الدور للاعارة كان يدرك المدعى لو ادخل فى النسبة المقررة للمدرسين غير سليم .

المسألة :

ومن حيث ان محكمة القضاء الإدارى استخلصت من عدم منازعة الجهة الادارية بأن الدور للاعارة كان يدرك المدعى لو ادخل فى النسبة المقررة للمدرسين توافر ركن الخطأ فى جانبها فى حين أن الثابت من الكتاب المؤرخ ١٧/٥/١٩٨٨ انه عند ترتيب المطعون ضده ضمن مدرسى المرحلة الاولى عام ١٩٧٩ تبين أنه يكون ١١٠٪ وأن عدد من اعير من المرحلة الابتدائية فى عام ١٩٧٩ بلغ ١٧٦ فصاراً ومن ثم فلم يكن يدرك الدور للاعارة فى ذلك العام وبذلك يكون الحكم المطعون فيه قد استخلص النتيجة التى انتهى اليها وهى ثبوت الخطأ فى جانب الادارة من وقائع غير صحيحة .

ومن حيث أن من المقرر أن الادارة لا تشنل عن القرارات التى تصدر عنها الا فى حالة وقوع خطأ من جانبها أى أن تكون القرارات غير مشروعة وأن يلحق بمصاحبة الشأن ضرر وأن تقبلوم

رابطه السببية بين الخطأ والضرر فإذا برأت القرارات من العيب كانت سايمة مشروعة ومطابقة للقانون •

ومن حيث أن الثابت من الاوراق أن الدور للاعارة لم يكن يدرك المدعى لو أدرج في النسبة المخصصة للمدرسين أو الوكلاء • ومن ثم فإن عدم ادراج المدعى ضمن من شلهم القرار الإداري رقم ٢٦٦ لسنة ١٩٧٩ المطعون فيه الصادر باعارة بعض المدرسين للخارج يعد إجراء سليماً ومطابقاً للقانون وبالتالي ينتفى الخطأ الذي تقوم عليه المسؤولية الموجبة لاستحقاق التعويض وتكون الدعوى غير قائمة على سند صحيح من الواقع أو القانون خفيفة بالرفض ويكون الحكم المطعون فيه وقد قضى بنقض هذا النظر قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه •

(طعن رقم ١٨٣٣ لسنة ٢٩ ق — جاسة ١١/٢٠ / ١٩٨٨)

قاعدة رقم (٢١)

الجسدة :

مسئولية الإدارة تقوم على خطأ وقع من جانبها بسبب ضرر لأصاحب الشأن — إذا لم يثبت أن الخطأ وقع من جانب الإدارة فلا تقوم المسؤولية على عاتقها •

المسئولية :

ومن حيث أن من المقرر أن الإدارة لا تسأل عن القرارات التي تصدر عنها الا في حالة وقوع خطأ من جانبها أى أن تكون القرارات غير مشروعة وأن يلحق بصاحب الشأن ضرر بأن تقوم رابطته السببية بين الخطأ والضرر فإذا برأت القرارات من العيب كانت سليمة مشروعة ومطابقة للقانون •

ومن حيث ان الثابت من الاوراق ان الدور للاعارة لم يكن يدرك المدعى لو ادرج في النسبة المخصصة للمدرسين أو الوكلاء ، ومن ثم فان عدم ادراج اسم المدعى ضمن من شملهم القرار الادارى رقم ٢٦٦ لسنة ١٩٧٩ المطمون فيه الصادر باعارة بعض المدرسين للخارج يعد إجراء سليماً ومطابقاً للقانون وبالتالي ينتفى الخطأ الذى تقوم عليه المسؤولية الموجبة لاستحقاق التمويض •

(ملعن رقم ١٨٣٢ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٨٩/١/٨)

الفرع السابع

انتفاء المسؤولية بانتفاء رابطة السببية

قاعدة رقم (٢٢)

المبدأ :

انتفاء رابطة السببية بين القرار الإداري والضرر يجعل دعوى التعويض عن هذا القرار منهارة الأسس - إذا كانت نسبة الاعارة الى البلاد العربية ما كانت تدرك المدعى سواء في نسبة وكلاء المدارس أو في نسبة المدرسين ، فلا توجب على جهة الإدارة أن اعتبرته في عداد المدرسين بينما كان يجب على هذا قوله أن يوضع في عداد وكلاء المدارس .

المسألة :

تتضى المادة ١٦٣ من القانون المدني بأن كل خطأ رتب ضرراً للغير يلزم فاعله بالتعويض ، وإذا كان خطأ الإدارة في مجال القرارات الادارية يتمثل كمساعدة عامة في صدور قرار مخالف القانون وفي هذه الحالة تتمتع مسؤولية الإدارة إذا ما رتب هذا الخطأ ضرراً للغير وقامت علاقة السببية بين الخطأ والضرر .

ومن حيث أن المطعون ضده نعى على القرار المطعون فيه مخالفته للقانون وذلك فيما تضمنه من تخطيه في الاعارة بدعوى أنه ادخله في النسبة المخصصة لوكلاء المدارس في حين أنه كان يتعين اعتباره مدرسا ، وإذا قررت جهة الإدارة أن ترتقيه في الاقدمية تال للمدرسين الذين تم اعارتهم ومن ثم ما كان يجوز اعارته سواء في النسبة المخصصة لوكلاء المدارس أو النسبة المخصصة للمدرسين ولذلك يكون القرار المطعون فيه ايا كانت الاسس التي تمام عليها ، لم يرتب بذاته اضراراً للمطعون فيه ، فعلاقة السببية بينه وبين ما لحق

المذكور من أضرار غير قسائية ، ومن ثم تنتفى مسؤولية الجهة الادارية المدنية ، ويكون الحكم المطعون فيه وقد قضى بغير ذلك قد خالف القانون متعين الالغاء .

(طعن رقم ٩٨٣ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٥/٢/١٩٨٧)

قاعدة رقم (٢٣)

المبدأ :

رابطته السببية ركن من أركان المسؤولية المدنية عن القرار الإداري الذي يدمى بمخالفة للقانون — انقضاء هذا الركن تنفى معه المسؤولية المدنية طبقاً للمادة ١٦٢ من القانون المدني .

القبول :

بنى الطعن أن الحكم المطعون فيه قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وتأويله ذلك لأنه أقام تفرقة لا سند لها بين وكلاء المدارس الشرفية ووكلائها بجدول كامل .

ومن حيث أن المادة ١٦٣ من القانون المدني تقتضى بأن كل خطأ رتب ضرراً للغير يلزم فاعله بالتعويض ، وإذا كان خطأ الإدارة في مجال القرارات الادارية يتمثل كقاعدة عامة في صدور قرار مخالف للقانون وفي هذه الحالة تنعقد مسؤولية الإدارة إذا ما رتب هذا الخطأ ضرر للغير وقامت رابطة السببية بين الخطأ والضرر .

ومن حيث أن جهة الادارة قد قررت أن ترتيب المطعون ضده في الاتهامية تسأل للمدرسين الذين تم أعارتهم ومن ثم ما كان يجوز اعارته سواء في النسبة المخصصة للوكلاء أو المدرسين ولذلك يكون القرار المطعون فيه أيّا كانت الاسس التي قام عليها لم يرتب بذاته ضرراً

لتمطعون ضده ، فعلاقة السببية من ذلك القرار وما لحقه من ضرر غير قائمة ومن ثم تنتهى مسؤولية الادارة .

(طعن رقم ١٧٩٩ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٨٧/٢/٢٢)

قاعدة رقم (٢٤)

المبدأ :

اصدار ترخيص بتشغيل ورشة رغم وجود قرار بإزالتها من على ارض من املك الدولة لم يكن خطأ مسبباً للضرر الذى لحق بالمطعون ضدها من جراء تنفيذ قرار الازالة — الخطأ الذى اضر بها انما هو خطأها وحدها بفتحها بإنشاء الورشة على ارض مملوكة للدولة وبغير ترخيص منها مما استوجب ازالتها — المطعون ضدها بدات فى طلب الترخيص بتشغيل الورشة بتاريخ ١٩٧٤/٩/٣٠ أى بعد صدور قرار الازالة رقم ١٧ المشار اليه فى ١٩٧٤/٩/١١ — كما انها قامت بغير ترخيص بإنشاء على ارض مملوكة للدولة — اذ الترخيص الصادر لها بتشغيل الورشة مقصور على التشغيل ولم يتعداه الى الترخيص بالبناء .

الحكمة :

الثابت من الاطلاع على ملف الترخيص الصادر للمطعون ضدها والوارد بمحافظة مستندات هيئة قضايا الدولة المقدمة رفق مذكرة دفاعها — أنه بتاريخ ١٩٧٤/٩/٣٠ تقدمت المطعون ضدها بطلب الى مدير الادارة الهندسية لحي شرق القاهرة للترخيص لها بتشغيل ورشة لحام كهرباء وتشغيل معادن . وبتاريخ ١٩٧٤/١٠/٣ تمت معاينة المحل وثبت من تقرير المعاينة الابتدائية أن المحل يقع برقم ٨٢٩ بشوارع بورسعيد ، وجانيه من انطوب وسقفه من الاسبستوس وارضيته من البلاط . وبه مثقاب وماكينة لحام . ولم ينبغى الترخيص بادارته . وليس به مورد للمياه وغير متصل

بالمجارى العامة • وبتاريخ ١٩٧٤/١١/٤ قامت منطقة الإسكان والمرافق بشرق القاهرة باخطار المطعون ضدها بالخطاب رقم ٤٧٤ بالاشتراطات الواجب تنفيذها وحددت لها مهلة أربعة أشهر لذلك على ألا تقوم بالتنفيذ قبل الحصول على الترخيص • وبتاريخ ١٩٧٤/١١/٢٧ تمت معايينة المحل من جديد ورؤى أن الاشتراطات مستوفاة ، وأنه لا مانع من إصدار الترخيص • وبتاريخ ١٩٧٤/١٢/٨ أصدر مدير منطقة الإسكان بشرق القاهرة الترخيص رقم ١٣٥ للمطعون ضدها بتنفيذ ورشة لجابم كهرباء وتنفيذ معادن • ولما كان الشايت مما تقدم أن جهة الادارة لم تبحث من قريب أو بعيد ملكية المطعون ضدها للمحل المشار اليه أو للأرض المقام عليها كما أن الترخيص لها بتنفيذ الورشة لا يستوجب ذلك وفقا لاحكام القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ فى شأن المحال التجارية والصناعية والقوانين المعدلة له ، وفضلا عن ذلك فان رئيس مجالس حى شرق القاهرة كان قد أصدر القرار رقم ١٧ فى ١٩٧٤/٩/١١ بإزالة جبانى المطعون ضدها لكونها مقامة على أرض مملوكة للدولة ، وقد شرع فى تنفيذ هذا القرار إعتباراً من ١٩٧٤/١٢/٨ • وقامت المطعون ضدها بالتلجؤ الى محكمة القضاء الادارى بدعواها سالفة الذكر طالبة وقف تنفيذ هذا القرار وإلغائه ، ثم عدلت طلباتها بعد تنفيذ قرار الإزالة الى التلويص عن الاضرار التى لحقتها بسبب هذا القرار • ويبين مما تقدم أن المطعون ضدها بدأت فى طلب الترخيص بتنفيذ الورشة بتاريخ ١٩٧٤/٩/٣٠ أى بعد صدور قرار الإزالة رقم ١٧ المشار اليه فى ١٩٧٤/٩/١١ كما أنها قامت بغير ترخيص بالبناء على أرض مملوكة للدولة - إذ أن الترخيص الصادر لها بتنفيذ الورشة مقصور على التنفيذ ولم يتعداه الى الترخيص بالبناء ، ومن ثم لا تثريب على جهة الادارة إذا ما قررت إزالة جبانى الورشة لتمديد المطعون ضدها على أرض مملوكة للدولة وحتى يفرض أن جهة الادارة أخطأت بانصدار

ترخيص الماطعون ضدها بتشغيل الورشة رغم وجود قرار بإزالتها ، فان هذا الخطأ لم يكن سببا للضرر الذي لحق بالماطعون ضدها من جراء تنفيذ قرار الازالة ، بل ان الخطأ انذى أضر بها انما هو خطأها وحدها بقيامها بإنشاء الورشة على أرض مملوكة للدولة وبغير ترخيص منها مما استوجب إزالتها بإتقرار رقم ١٧ المشار اليه . ولا يغير مما تقدم القول بأن قرار الازالة صدر من غير مختص مادام أنه يمكن لجنة الادارة تصحيح هذا العيب الشكلي . وإذ أقام الحكم الماطعون فيه ركن الخطأ الموجب لمسئولية جهة الادارة على أساس أنها هي التي قامت بالترخيص للماطعون ضدها بإقامة مباني الورشة على زوائد انتظيم وأنها هي التي ازلت المباني بقرارها سالفه الفكر .

(طعن رقم ١٤٧٥ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٣/٦/١٩٨٧)

قاعدة رقم (٢٥)

المادة :

حدد المشرع القيود الواجب مراعاتها لتسهيل الملاحة الجوية بما يتفق والمصلحة الحربية التي هي من صميم المصلحة العامة - أعطى المشرع المالك حقاً في التعويض عن ازالة ممتلكاته التي تعارض مع الملاحة الجوية - يقر التمويل بمعرفة لجنة يصدر بتشكيلها قرار من وزير الحربية - يكون للمالك ان يعارض في التقدير اهام المحكمة الابتدائية التي تصدر في هذا الشأن حكماً غير قابل للطعن فيه - صدور قرار من المحلف بسد عيون ابراج حمام مجاورة للمطار لتمكين القوات الجوية من مباشرة نشاطها هو قرار سليم ولا وجه لطلب التعويض عن الاضرار الناشئة عن توقف النشاط بسبب هذا القرار - فليس ذلك : انتفاء علاقة السببية بين الضرر والقرار - الضرر راجع الى عدم صلاحية المكان لممارسة هذا النشاط وليس الى القرار ذاته .

الملحكة :

وفن حيث أن الثابت من الاوراق ان السيد /
تقدم الى السيد رئيس نقطة شرطة محاة مرحوم بتاريخ ١٩٦٩/٧/٢١
بشكوى قيجت تحت رقم ١١٥٩ لسنة ١٩٧٠ ادارى مركز طنطا أورد
بها أنه يمتلك برجين لتربية الحمام بحوض القصار بمحلة مرحوم
وقد قامت قوة من المطار بتاريخ ١٩٦٩/٧/٢٠ بإزالة أعلى أنبجرج
والاستيلاء على بعض الاخشاب دون اخطاره . وتسبب ذلك فى
طيران جميع الحمام الذى كان موجوداً بالابراج ، وقدره بما لا يقل
عن ثلاثة آلاف زوج حمام . كما قرر الشاكى بأنه يقدر التلفيات
بما لا يقل عن ستمائة جنيه . وأثبت محضر المعاينة التى تمت فى
ذات التاريخ وجود برج حمام منشأ على قاعدة مسلحة مكونة
من شحمتين ارتفاعه حوالى خمسة عشر متراً وقاعدة مسطحها ٨٠٤
متراً ووجود كسر فخار من التواريس وإزالة الشحمتين الخشب
ووجود بعض الاخشاب مكسرة وماقاة على الارض وعدم وجود
أخشاب الشحمتين التى ادعى الشاكى فقدها ، كما أثبت المحضر خلو
البرج من الحمام وتواجده على الاشجار المحيطة بأعداد لا يمكن
حصرها . وقامت لجنة الشئون الداخلية بوحدة الاتحاد الاشتراكى
بمحلة مرحوم ، بناء على شكوى السيد / وأخيه
السيد / بإجراء معاينة موقع البرجين (مستند
رقم ٩ من حافظة مستندات السيد / المقدمة
بالدعوى رقم ٢٣٥٩ مدنى كلى طنطا بجلسة ١٩٧١/١٢/٢ أشبار فى
ديباجته الى كتاب قيادة انقوات الجوية رقم ٨٠٥٠ بتاريخ
١٩٦٩/٦/٢٦ وبتاريخ ١٩٦٩/٧/٢٤ صدر قرار محافظة الغربية رقم
٣٨٥ لسنة ١٩٦٩ ونمى فى المادة (١) على أن « تسد عيون أبراج
الحمام الواقعة بالبلاد الموضحة بالكشف المرفق » وعلى أن « يتحدد

يوم الاثنين ٢٨/٧/١٩٦٩ لالنتهاء من سد عيون الابراج . وفي حالة عدم القيام بالسد أو في حالة فتحها ثانية يتم إزالة الابراج . (٢) كما نعى في المادة (٣) على أن « تشكل لجنة بمديرية الزراعة لتقدير التعويضات المستحقة نتيجة تنفيذ هذا انقرار » . وقد تصرّر محصر تقدير قيمة برجى الحمام الملوكين للسيد / ورد به أنه بناء على الشكوى المقدمة منه لمجلس مدينة طنطا حيث أن التقدير كان قد تم نظريا لعدم تمكن اللجنة من الدخول لغياب صاحب الملاك تم تشكيل لجنة معاينة وتقدير مشكلة من ١ - مدير التعليم بمجلس المدينة ٢ - المهندس عن مجلس مدينة طنطا ٣ - ملازم أول عن القوات الجوية . وقد تمت المعاينة بحضور السيد / وكان التقدير حسب المقاسات الموجودة وقرار اللجنة كما يلي : ١ - القاعدة الجانى بالسقف خرسانة مسلحة تقدير بمبلغ ٢٠٠ جنيه ٢ - عدد ٢ شمة \times ١٠٠ جنيه تقدر بمبلغ ٢٠٠ جنيه ٣ - عدد ٢×٩٠٠ قادوس بها ١٨٠٠ زوج حمام \times ١٢ تقدر بمبلغ ٢١٦ بأجمالي ستمائة وستة عشر جنيتها (المستند رقم ٨ من المستند من حافظة المستندات المقدمة من السيد / المشار إليها) . وبتاريخ ٢٣/٥/١٩٧٠ تقدم السيد / بمذكرة الى كل من السيدين / وزير الحربية ومهافظ الغربية تضمنت سردا لنواقص وورد بها أنه كان قد بدأ سنة ١٩٦٦ فى إنشاء مزرعة ضخمة للحمام يزمام ناحية محلة مرحوم مركز طنطا بلغت تكاليفها حتى نهاية سنة ١٩٦٦ ما يزيد على ٧٠٠ جنيتها ، فى بداية ١٩٦٧ بدأ فى رضع اصناف منتقاة من الحمام للوصول الى سلالات ممتازة ويقصد التهجين، مما أدى الى توافر ما يزيد على ٤٠٠٠ زوج فى بداية عام ١٩٦٩ فشرع خلال شهر مايو سنة ١٩٦٩ فى عمل ثلاث قواعد مباني بالطوب الاحمر والاسمنت نرارة لثلاثة أبراج جديدة من الحمام تكلفت ١١٠

جنيتها • وقد أخطره سلاح المهندسين بضرورة هدم كامل مبنى البرح وهو ما تم فعلا يوم ١٩٦٩/٧/٢٠ بواسطة قوة من سلاح المهندسين من مطار الجمهورية رغم أنه في تاريخ لاحق صدر قرار محافظ الغربية بالابقاء على المبنى والاكتفاء بسد الفتحات وانتهت المذكرة الى طلب صرف التعويض المناسب على أساس تكلفة الانشاءات وثمان الحمام وتوقف النشاط بالكامل • (مستند رقم ١١ من المحافظة المشار إليها) • وإقام السيد / الدعوى رقم ٢٣٤٩ لسنة ١٩٧١ مدنى كلى طنطا ضد السيدين / وزير الحربية ومحافظ الغربية طالبا الزامهما بأن يدفعوا له مبالغ ثلاثة آلاف جنيه تعويضا عما لحقه من خسارة وفاته من كسب وبجلسة ١٩٧٢/٢/٢٤ حكمة المحكمة بنذب خبير لتقدير قيمة الضرر إذا وجد • وبعد أداء الخبير للمأمورية حكمت المحكمة للمدعى بتعويض قدره ١١٦٢ عن الضرر المسمى ومبلغ ٥٠٠ جنيه عن الضرر الادبى وفوات الكسب ألزمت وزير الحربية بإدائه للمدعى • وأورد الحكم فى أسبابه أن المحكمة لا تضع فى اعتبارها أو تدخّل فى تقدير التعويض ما عساه مستحقا للمدعى من تعويض عن حرمانه من تشغيل منشآته الترام بأحكام القرار الادارى الذى حظر عليه وغيره التشغيل والاستغلال وقد تأيد هذا الحكم بالحكم الصادر من محكمة استئناف طنطا بجلسة ١٩٧٦/١٢/٢٣ برفض الاستئنافين المقامين عليه رقمى ١٥٧ لسنة ٢٥ القضائية و ٤٩ لسنة ٢٦ القضائية • وبصحيفة أودعت قلم كتاب محكمة طنطا الابتدائية أمام السيد / الدعوى رقم ٦٣١١ لسنة ٧٧ مدنى كلى طنطا طالبا الزام وزير الحربية ومحافظ الغربية بأن يدفعوا له مئتا مئتين مبلغ عشرة آلاف جنيه تأسيسا على أن محافظ الغربية أفادته بأن قرار منع تشغيل الأبراج الملوكة له مازال ساريا لخطورة ذلك على الطيران ومبيناً أن التعويض المطالب به هو عما لحقه من ضرر نتيجة عدم إمكان حوالاة النشاط

في مزرعة تربية الحمام الملوكة له عن المدة من ١٩٦٩/٧/٢٠ تاريخ حصول التعدي على المزرعة وحتى نهاية ديسمبر سنة ١٩٧٢ . وبجلسة ١٩٧٩/٢/١٤ حكمت تلك المحكمة بعدم اختصاصها ولائياً بنظر الدعوى واحالتها بحالتها الى محاكم مجلس الدولة المختصة بنظرها . وأحيلت الدعوى الى محكمة القضاء الاداري (دائرة منازعات العقود الادارية والتعويضات) حيث قرر الصاخر مع المدعي بجلسة المرافعة أمام تلك المحكمة بتاريخ ١٩٨١/١/٢٥ أنه يعدل طلباته في مواجهة الصاخر عن المدعي عليهما التي طلب الزامهما متضامين بتعويض نهائي قدره ثلاثة آلاف جنيه سنوياً عن المدة من تاريخ القرار بسبب التعويض حتى تاريخ صدور الحكم النهائي في النزاع مع الفوائد التعويضية بواقع ١٥٪ سنوياً من تاريخ الاستحقاق حتى إستكمال السداد والفوائد التأخيرية بواقع ٤٪ من تاريخ صدور حكم نهائي في النزاع . وقدم المدعي بذات الجلسة المشار اليها حافظة مستندات تضمنت مستنداً واحداً هو كتاب موصى عليه من السيد / مدير عام الشؤون الاقتصادية بمحافظة الغربية مؤرخ ١٩٨١/١/٣ يفيد بأنه إيماء الى الشكوى المقدمة بخصوص اعادة استغلال ابراج الحمام الكائنة بزمام محلة مرحوم مركز طنطا فقد أفاد السيد / قائد مطار مطلة مرحوم أن وجود أي طيور في منطقة المطار شيء غير مرغوب فيه ويعوق حركة الطيران ويتسبب في اضرار بالغة الخطورة للطائرات الهابطة والمساعدة بالمطار وعليه فإنه لا يوافق على استغلال هذه الابراج . وتضمنت حافظة المستندات المقدمة من السيد / بجلسة المرافعة أمام هذه المحكمة بتاريخ ١٩٨٧/١٠/١٠ كتابين وردا اليه من السيد / مدير الادارة القانونية بمحافظة الغربية أولهما مؤرخ ١٩٨٤/٣/٢٢ ويتضمن أنه بشأن الافادة عما إذا كان القرار رقم ٣٨٥ لسنة ١٩٦٩ الصادر من محافظة الغربية مازال ساري المفعول فإنه يرجى الرجوع

التي قيادة القوات الجوية في هذا الشأن حيث أنها الجهة التي طلبت إصداره ، وثانيهما مؤرخ ١٧/٦/١٩٨٧ ويتضمن أن السيد/ فائد للعايدة الجوية بمحلة مرحوم أفاد بالكتاب رقم ١٨١٤ المؤرخ ١١/٦/١٩٨٦ بأن قائد التشكيل لم يوافق على فتح وإعادة النشاط للابراج التي تصرى عليها أحكام القرار رقم ٣٨٥ لسنة ١٩٦٩ لعارض ذلك مع طلعات الطيران .

ومن حيث أنه عن الدفع بعدم قبول الدعوى لسابقة الفصل فيها فالثابت أن الحكم الصادر في الدعوى رقم ٣٣٤١ لسنة ٧١ مدني كلى طنطا أورد في مجال تكييفه موضوع الدعوى وسببها أن « المحكمة فهم أنها للواقع في الدعوى لا ترى أن المدعى بطله المعارض قد ابتغى تغيير سبب الدعوى ، ذلك أنه وفي مذكرته التي تقدمها رداً على الدفع بعدم الاختصاص الولائي الذي أبداه الحاضر عن المدعى عليها نفى أنه يبغي تعويضاً عن القرار الإداري وأن دعواه تقوم على الخطأ التقصيري الحاصل في ٢١/٧/١٩٦٩ وبالتالي فإن طلب التعويض عن القرار الصادر من محافظ الغربية رقم ٣٨٥ لسنة ١٩٦٩ يكون مغايراً لسبب الدعوى التي سبق الحكم فيها مما يكون معه الدفع غير قائم على أساس من القانون متعين الرفض .

ومن حيث أن حق الملكية دستورياً وقانوناً ليس حقاً مطلقاً من كل قيد فقد نص الدستور الصادر في ٢٥ مارس سنة ١٩٦٤ في المادة (١٦) من أن « الملكية الخاصة مصونة وينظم القانون أداء وظيفتها الاجتماعية » ولا تزال الملكية الا للمنفعة العامة ومقابل تعويض عادل وفقاً للقانون » . كما نص دستور سنة ١٩٧٣ في المادة (٣٢) على أن « الملكية الخاصة تتمثل في رأس المال غير المستغل وينظم القانون وظيفتها الاجتماعية في خدمة الاقتصاد القومي وفي إطار خطة التنمية دون انحرافه أو استغلاله » ولا يجوز

أن تتعارض في طرق استخدامها مع الخير العام للشعب » . وقد
نص القانون المدني في شأن القيود التي ترد على حق الملكية
المادة ٨٠٦ على أن « على المالك أن يراعى في استعمال حقه ما تقتضيه
به القوانين والمراسيم واللوائح المطلقة بالمصلحة العامة أو بالمصلحة
الخاصة وعليه أيضا مراعاة الأحكام الآتية » . وجاء بالذكر
الإيضاحية للمشروع التمهيدى في خصوص نص المادة المشار اليها
أنه « تبدأ سلسلة القيود القانونية التي ترد على حق المالك
بنص يشير الى القوانين الخاصة وما يلحق بها من مراسيم ولوائح
تتعلق بالمصلحة العامة أو بالمصلحة الخاصة ويكون من شأنه
التقييد من حق الملكية وذلك كتأنيدي نزع الملكية وقوانين
الآثار وقوانين المصالحات المتعلقة للراحة ولاتمام
الترعرع والجسور » ومن القيود القانونية المقررة
للمصلحة العامة تلك المقررة لتسهيل الملاحة الجوية وللمصلحة
الحربية . وعلى ذلك فقد صدر القانون رقم ٦٣٩ لسنة ١٩٥٣ بشأن
إنشاء مناطق اقتراب وانتقال وامان للمطارات والذي تضمن قيودا
على إقامة مباني أو منشآت في المناطق التي حددها ونص في المواد
٥ و ٦ و ٧ على وجوب النصول على ترخيص سابق من وزير
الحربية لإنشاء أى شئ من ذلك ، كما نص في المادة (١٤) على
أنه « يجوز لوزير الحربية أن يأمر بإزالة ما يكون قائما من مباني
أو منشآت أو أشجار أو غيرها بالتقدير الذى يتعارض على تطبيق
أحكام هذا القانون فيما يتعلق بالمطارات التى يصدر قرار منه ببيان
أحكام هذا القانون عليها . كما تضمنت المادة (١٥) احقية المالك في تعويض
عن الإزالة تقدره لجنة يصدر بتشكيلها قرار من وزير الحربية
ويكون للمالك أن يعارض في التقدير أمام المحكمة الابتدائية التى
تصدر في هذا الشأن حكما غير قابل للطعن فيه . فإذا كان ذلك،
وكان الثابت من واقعة المنازعة الماثلة ، أن قرار محافظ الحربية

رقم ٣٨٥ لسنة ١٩٦٩ صدر بناء على كتاب قيادة القوات الجوية.
 رقم ٨٠٥٠ المؤرخ ١٩٦٩/٦/٢٦ ، وكان سلاح المهندسين قد قام
 باخطار السيد / بضرورة هدم كامل مبنى البرج
 (على ما أورده بمذكرته المقدمة الى السيد / وزير الحربية ومحافظ
 الغربية) - المستند رقم ١١ من حافظة مستنداته المقدمة للمحكمة
 المدنية بجلسة ١٩٧١/١٣/٢ - وكان قرار المحافظ رقم ٣٨٥ لسنة
 ١٩٦٩ قد نص على سد فتحات الحمام الكائنة بزمام البلاد الواردة
 بالكشف المرفق بالقرار. ومنها محلة مرحوم الكائن لها أرض السيد /
 وهو القرار الذي يطلب التعويض عنه على أساس أنه
 تضمن حظر ممارسة نشاط تربية الحمام ، وأنه يترتب أضرارا متجددة
 ناتجة عن استمرار سريانه ، فانه وايا ما كان من مشروعية القرار
 الصادر من المحافظ في هذا الشأن متوخيا المصالح العام ، وما إذا كان
 قد صدر بالتفويض لقرار سبق صدوره صحيحا ومطابقا لحكم اتقانون
 رقم ٦٣٩ لسنة ١٩٥٣ المشار اليه ، فانه يضمن حتى تقوم المسؤولية
 عن قرار المحافظ أن تتوافر أركانها بأن يكون قد ترتب عليه ضرر
 وقامت علاقة سببية بين القرار والضرر . فالناتج أن السيد /
 قرر أمام الخبير المنتدب من المحكمة المدنية بجلسة
 ١٩٧٣/٩/٣ (ص ٨ من محضر أعمال الخبير) « انكم تلاحظون
 الصوت القوي العتيق الذي ينبعث من الظواهر لحظات قيامها
 وهبوطها الامر الذي يتحذر مع استمرار تربية حمام » . وعلى ذلك
 فان ما عساه يكون قد لحقه من ضرر نتيجة عدم ممارسة نشاطه في تربية
 الحمام لا يكون مرده الى قرار المحافظ بسد عيون أبراج الحمام في
 المناطق المجاورة للمطار لخطورة ذلك على الطيران بل هو نتيجة
 عدم صلاحية المكان ذاته لممارسة هذا النشاط وقيام الحالة الواقعية

بتمنر ممارسة النشاط على ما أكده السيد / مما ينفو
توافر علاقة السببية اللازمة لقيام أركان المسؤولية • وبالترتيب
على ذلك لا تكون الدعوى المائلة بالتعويض عن قرار محافظ الغربية
رقم ٣٨٥ لسنة ١٩٦٩ قائمة على أساس من القانون مما يضمن
معه رفضها واذا انتهى الحكم المطعون فيه الى غير هذا النظر فانه
يكون مضمن الالفاء •

ومن حيث أن من خسر الدعوى يلزم بمصروفاتها اعمالا لحكم
المادة ١٨٤ من القانون المدنى •

(طعن رقم ١٥١٣ وطعن رقم ١٥٢٥ لسنة ٢٨ ق — جلسة
١٩٨٧/١٠/٣١)

الفروع الثامن خطأ الضرر والخطأ المشترك

قاعدة رقم (٢٦)

المبدأ :

المادة ٢١٦ من القانون المدني مفادها - التقضى انقباض مقدار التعويض أو عدم القضاء به - إذا كان طلب التعويض قد اشترك في أحداث الضرر أو زلحد فيه .

المسألة :

من المقرر وفقاً للمادة ٢١٦ من القانون المدني انه يجوز للقاضي ان ينقص مقدار التعويض أو الا يحكم بتعويض ما اذا كان الدائن بخطئه قد اشترك في أحداث الضرر أو زلحد فيه .

ومن حيث أن الثابت من الاوراق أن المظنون ضده قد سبق أن انتهت خدمته بالقرار رقم ٣٥٠ لسنة ١٩٧٣ اعتباراً من ٦ من سبتمبر سنة ١٩٧٣ لانقطاعه عن العمل وقد ألغى هذا القرار بالحكم الصادر من المحكمة الادارية العليا في الطعن رقم ١٩٤ لسنة ٣٣ ق بجلسة ٢٤ من نوفمبر سنة ١٩٧٩ وتنفيذاً لهذا الحكم صدر القرار رقم ٢٥٢ في ١٥ من مايو سنة ١٩٨٠ باعادة المظنون ضده الى العمل وقد أخطر على عنوانه بالقاهرة كما أخطر محاميه الذي افاد انه يقيم بنيجيريا في ٢٤ من يونيو سنة ١٩٨٠ بضرورة الحضور لاستلام العمل تنفيذاً للحكم المنوع عنه وقد أقر المظنون ضده باستلامه هذا الاخطار في ٣٠ من يوليو سنة ١٩٨٠ الا أنه لم يحد وطلب امهاله لدى أولئك نوفمبر سنة ١٩٨٠ ولا شك أن المظنون ضده بموافته هذا قد أخطأ في عدم الحضور واستلام عمله واذا كان القرار رقم ٤٧٦ المؤرخ ٧ من

سبتمبر سنة ١٩٨٥ بانتهاء خدمته المطلوب التعويض عنه قد صدق دون انذار على الوجه المنصوص عليه في المادة ٦٨ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ الا أن خطأ المطعون ضده يجب خطأ الادارة في الحالة الثالثة فهو منقطع منذ ٦ من سبتمبر سنة ١٩٧٣ وأعيد الى الخدمة بالحكم المتنازل اليه تم تقاعس عن استلام عمله عند دعوته لاستلامه مطالبا بمهلة مقدارها أربعة أشهر تقريبا الامر الذي تضحى منه مطالبته بالتعويض عن ذلك القرار في غير محلها ودون سند من القانون .

(طعن رقم ٧٣٩ لسنة ٢٨ - بجلية ١٢/٥/١٩٨٧)

قاعدة رقم (٢٧)

المبدأ :

المادة ٢١٦ مدني مؤداهما - الضرر لا يتقاضى في كل الأحوال تعويضا كاملا بل يتحمل نصيبه من المسؤولية اذا كان هناك ما يدعو لذلك .

المسألة :

ومن حيث أن المادة ٢٢١ من القانون المدني تقضى بأن يقدر القاضي التعويض اذا لم يكن مقدرا في المقد أو بنص في القانون كما أنه يتعين عند تقدير التعويض تقصى وجود الخطأ المشترك وأثره وذلك عملا بالقاعدة الواردة في المادة ٢١٦ من القانون المدني والتي جرى نصها على أن « يجوز للقاضي أن ينقص مقدار التعويض أو لا يحكم بتعويض ما اذا كان الدائن بخطئه قد اشترك في احداث الضرر أو زاد فيه » ومؤدى هذه القاعدة أن الضرر لا يتقاضى في كل الأحوال تعويضا كاملا بل يتحمل نصيبه من المسؤولية اذا كان هناك ما يدعو لذلك .

ومن حيث أن الثابت أن شركة النصر للتصدير والاستيراد منذ
أثنت جميع الإجراءات اللازمة للاستيراد وطبقها
للقوانين والقرارات المعمول بها في جمهورية
مصر العربية والتي تخطر الاستيراد بغير الحصول على الموافقة
الاستيرادية من السلطات المختصة وفتح اعتماد بنكي بالقيمة بناء
على طلب الجهة المستوردة - وذلك كله فيما عدا ما نسب إليها من خطأ
اثبتته حكم المحكمة بجلسته ١٩٨٢/٧/٤ السابق الإشارة إليه - وقد
امتثلت الشركة الطاعة من جانبها عن التوريد في المواعيد المحددة
بالعقد والموافقة الاستيرادية وطوال فترة سريان فتح الاعتماد
الحسابي القابل للتحويل وطلبها مد أجل المدة الأخرى بهدف تعديل
الاعتماد وجعله بالدولار الحر إلى أن سقطت الموافقات الاستيرادية
وأستحال تنفيذ الالتزام بفوات المواعيد المحددة لتنفيذه وذلك بدلاً
من أن تتبادر إلى التنفيذ وتضمن مشمول العقد اظهاراً لجديتها في
التمسك بالعقد وحسن نيتها في تنفيذه وتكون بذلك قد ساهمت بموقفها
هذا في استمالة التنفيذ بانتهاء الوقت المحدد لتنفيذه ومن ثم انفساخ
العقد من تلقاء نفسه .

(طعن رقم ٧٧٤ لسنة ٣٢ ق - بجلسته ١٩٩٢/٥/٢)

قاعدة رقم (٢٨)

المبدأ :

لا يكفي للقضاء بالتعويض أن يثبت خطأ جهة الإدارة المتعاقدة بل
يتعين أن يثبت وجود ضرر ناجمة عن هذا الخطأ أي يمتنع أن
تتوافر رابطة السببية بين الخطأ والضرر - المادة ٢٨٦ مدنى - لذا ثبت وجود
خطأ من جانب الدائن مما يجوز للقضاء أن ينقص مقدار التعويض
أو ألا يحكم بالتعويض .

المسألة :

ومن حيث أن المقرر أنه لا يكفي للقضاء بالتعويض أن يثبت خطأ جهة الإدارة المتساقدة بل يتمين أن يثبت وجود أضرار تلجمة عن هذا الخطأ ، بمعنى أنه يتمين أن تتوافر رابطة السببية بين الخطأ والضرر كما أن المقرر أيضا طبقا للأصل المقرر بالمادة ٢٨٦ من القانون المدني أنه إذا ثبت وجود خطأ من جانب الدائن فإنه يجوز للقاضي أن ينقص مقدار التعويض أو ألا يحكم بتعويض .

ومن حيث أن الواضح من الأوراق أن المدعى (لطناعن) قد طالب أمام محكمة القضاء الإداري بالتعويض عن الأضرار المادية التي تتجمل في قيمة المشونات وأجور حراسة المعدات وإيجار تلك المعدات عن المدة من ١٦/٨/١٩٨٢ إلى ١٦/١/١٩٨٤ وقد حدد المدعى قيمة هذا التعويض بمبلغ ١٣٣٩٨٢١ ج ، ومن ثم فإنه لا يجوز له المطالبة بالتعويض عن الأضرار الأدبية الناتجة عن خطأ الجهة الإدارية أمام المحكمة الإدارية العليا نظرا لأن هذا الطلب لم يكن مطروحا أمام محكمة القضاء الإداري ولم يطالب به المدعى في صحيفة دعواه أو في مذكراته الختامية أمام هذه المحكمة ، وذلك باعتبار أن المحكمة الإدارية العليا هي محكمة طعن تماكم للمحك المطعون فيه ومدى صحة ما فصل فيه من طلبات الخصوم .

ومن حيث أنه عن الأضرار المادية التي حددها المدعى (لطناعن) فقد نذبت محكمة القضاء الإداري مكتب خبراء وزارة العدل لبيان قيمة الأعمال التي قام الطاعن بتنفيذها وقيمة المبالغ التي صرفت له وتعدد المشونات والمعدات والأضرار الناتجة من جراء تعطيل هذه المعدات .

ومن حيث أنه بمناقشة تقرير الخبير المشار إليه فإنه يتضح

أنه انتهى إلى أن قيمة المشونات مقدرة بمبلغ ٤٢٠٠ ج على أساس أن هيئة الأكار بعد إيقاف العمل استولت على ثعجل فرعونية قيمتها ٤٠٠٠ ج وأن أجره نقل المواشير الحديد والاسمنت بمبلغ ٢٠٠ ج وبذلك يكون المستحق للطاعن في هذا الموضوع بمبلغ ٤٢٠٠ ج وقد انتهى الخبير إلى ذلك دون بيان الاسانيد لذلك ، وظلت الأوراق من طيل يغيد أن هيئة الأكار خلعت بالاستيلاء على هذه الاحجار ، بل أن الطاعن لم يدع بوجود لستيلاء على حشونات من جلبب هيئة الأكار إلى أية مرحلة من مراحل المنزاع ، كما أنه لا يوجد دليل على تحمله الطاعن بمبلغ ٢٠٠ ج أجره ما تبقى من المشونات .

ومن حيث أنه بالنسبة لما انتهى إليه الخبير من أن قيمة الأضرار التي لحقت بالطاعن من جراء تعطيل المعدات بمبلغ ٧٠٣٠ ج على أساس حساب المادة التي تعطلت فيها المعدات من ١٦/٨/١٩٨٢ تاريخ إيقاف العمل حتى تساريخ معاينة الموقع من جانبه ٢٦/٨/١٩٨٦ كما أنه أجرى حساب أجور الخبراء عن ذات المادة وانتهى إلى أن المائد من أربعة سنوات للمعدات مقداره ٤١٥٠ ج تضاف إليه أجره الحراسة بمبلغ ٢٨٨٠ ج ليكون الإجمالي ٧٠٣٠ ج ، في حين أنه بالاطلاع على هذا التقرير يتضح أنه لا توجد أدلة تؤيد أو تساند ما انتهى إليه الخبير في هذا الشأن كما أيده محضر معاينة الخبير للموقع خلا من اثبات وجود خبراء لحراسة التثوينات والمعدات فضلا عن أنه كان يتعين على الطاعن بعد قرار إيقاف العمل عام ١٩٨٢ أن يبادر إلى حب المشونات والمعدات بعد أن تم عمل محضر رسمي بالمعاينة — وبالتالي فإن بقاء هذه المعدات والمشونات بعد هذا التاريخ يكون بطلاً منه لا تسال عنه جهة الإدارة .

ومن حيث أنه وأن كانت توجد أضرار مادية ناجمة عن تحمل

الطاعن بعض الاعباء المالية من بقاء المعدات والمشونات لبعض اذوقت
اثار المكاتبات بين المحافظة وهيئة الأتشار فان الطاعن قد ساهم بخطئه
في وقوع هذه الاضرار. فلك أن الثابت أنه تسلم موقع العملية بتاريخ
١٩٨٢/٣/٣١ وأن مدة التنفيذ أربعة أشهر من تاريخ استلام الموقع
أى فى مواعيد ثابتة ١٩٨٢/٧/٣١ الا أنه لم يسارع فى التنفيذ حتى
تقرير إيقاف العمل بتاريخ ١٩٨٢/٨/١٦ ، كما أن الطاعن قد حصل
على مبالغ تزيد على قيمة الاعمال المنفذة ومن ثم فإنه لا يوجد للطاعن
عذر فى المبالغ المطالب بها ، وبالتالي فإن الحكم المطعون فيه وأذ
قضى برفض الدعويين يكون قد صدر متفقنا مع حكم القانون
ويكون الطعن المائل خليفا بالرفض مع الزام الطاعن بالمصروفات عملا
بالمادة ١٨٤ من القواعد .

(طعن رقم ٢٠١٣ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٩٢/٧/٢١)

الفرع التاسع الضرر

المبحث الأول

مفهوم الضرر

قاعدة رقم (٢٩)

المبدأ :

الضرر الأدبي هو الضرر الذي لا يمس المال ولكنه يصيب مصلحة غير مالية للفرد بأن يصيبه في شعوره أو عاطفته أو كرامته أو شرفه — التعويض في النقدي مجلته الطبيعي عن الضرر الأدبي في الحالات التي يكون فيها هذا التعويض كاف لجبر الضرر — التعويض لا بد أن يكون بقدر الضرر حتى لا يثرى المضرور على حساب المسلول .

المسألة :

يقوم الطعن على أن مصلحة الجمارك التزمت حكم القانون بتنفيذها لحكم الاتفاء الصادر لصالح المدعي وصرفت له كل ما كان يستحقه أسوة بزملائه القائمين بالعمل خلال فترة نقله وهو أبطل دليل على جبر الضرر الأدبي خاصة وإن المدعي لم يثبت أن الإدارة قصدت الاساءة إلى شخصه بموجب قرار النقل الذي تم الغائه .

ومن حيث أنه في مجال تصديد الضرر الأدبي يمكن القول بأنه الضرر الذي لا يمس المال ولكنه يصيب مصلحة غير مالية للفرد بأن يصيبه في شعوره أو عاطفته أو كرامته أو شرفه وإذا كان

التعويض عن الضرر الادبي أمر مقرر بنص القانون شأن التعويض بمعناه الواسع اما ان يكون تعويضا عينيا أو تعويضا بمقابل والتعويض بمقابل أما ان يكون نقديا أو غير نقدي . وهذا هو ما عناه القانون المدني بقوله « ويقدر التعويض بالتقدير على أنه يجوز للقاضي تبعا للظروف وبناء على طلب المضرور ان يأمر باعادة الحالة الى ما كانت عليه ويحكم باداء أمر معين متصل بأصل غير مشروع وذلك على سبيل التعويض » ومعلوم أن التعويض غير النقدي مجاله الطبيعي عن الضرر الادبي في الحالات التي يكون فيها هذا التعويض كاف لجبر للضرر .

ومن حيث أنه وقد ثبت من الوقائع أن قرار نقل المدعى من مصلحة الجمارك الى الحكم المحلي الذي بحكم محكمة القضاء الإداري ونهضت الجهة الادارية الى تنفيذ هذا الحكم تنفيذا كاملا بإزالة كل ما ترتب على قرار النقل الملقى من آثار . شأن ذلك كاف وحدة لجبر كافة الاضرار الادبية التي تكون قد أصابت المدعى بسبب هذا القرار وتبعا لذلك فلا يكون للمدعى أصل حق في المطالبة بتعويض نقدي عن مثل هذه الاضرار بعد أن تم جبرها على التفصيل المتقدم لأن المقرر قانونا أن التعويض لا بد وان يكون بقدر الضرر حتى لا يثرى المضرور على حساب المسؤول دون سببه .

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه قضى بغير هذا النظر فانه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تأويله وتطبيقه .

(طعن رقم ١٩٤٤ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٨٦/٢/٢)

قاعدة رقم (٢٠)

المبدأ :

الضرر الأدبي هو الذي لا يمس المال ولكنه يصب مصلحة غير مالية للمضرور بأن يصيبه في شعوره أو عاطفته أو كرامته أو شرفه — إذا كان التعويض عن الضرر الأدبي مقرا بنص القانون فلن التعويض بممناء للواضع قد يكون عينيا أو تعويضا بمقابل — التعويض بمقابل قد يكون نقديا أو غير نقدي — التعويض غير النقدي يستند على القاعدة التي قررها القاتلون المدني والتي تجيز للقاضي أن ينر بإعادة الحال إلى ما كانت عليه أو يحكم بإداء معين متصل بالعمل في المشروع — يؤدي ذلك أن التعويض غير النقدي يجد مجاله في الضرر الأدبي بشرط أن يكون كافيا لجبر هذا الضرر — مثال أنشاء قرار نقل المدعى من مصلحة الجمارك إلى الحكم المحلي بحكم من محكمة القضاء الإداري ونهوض الجهة الإدارية إلى تنفيذ الحكم تنفيذا كاملا بإزالة كل ما يقترب على قرار النقل الملقى من آثار — يعتبر ذلك كاف لجبر كافة الأضرار الأدبية التي تكون قد أصابت المدعى بسبب هذا القرار — الأثر المترتب على ذلك : لا وجه للمطالبة بتعويض نقدي عن الضرر الذي تم جبره — أساس ذلك : — التعويض لا بد أن يكون بقدر الضرر حتى لا يترى المضرور على حساب المسئول دون سبب •

المحكمة :

ومن حيث أن الطعن يتأسس على أن الحكم يخالف القانون وأخطأ في تطبيقه وتأويله إذ أن إلغاء قرار النقل بحكم قضائي وتنفيذ الجهة الإدارية له بصرف جميع مستحقات المدعين بما فيها المكافآت والامتيازات أسوة بزملائهم ممن لم ينقلوا كاف لجبر الضرر الأدبي •

ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أنه في مجال تحديد الضرر الأدبي يمكن القول بأنه الضرر الذي لا يمس المال ولكنه يصيب مصلحة غير مالية للمضرور بأن يصيبه في شعوره أو عاطفته أو

كرامته أو شرفه وإذا كان التعويض عن الضرر الادبي أمراً مقررأ
بنص القانون ، فإن التعويض بمعناه الواسع اما أن يكون تعويضاً
عينيأ أو تعويضاً بمقابل ، والتعويض بمقابل اما أن يكون نقديأ أو غير
نقدي ، وهذا هو ما قصده القانون المدني بالنص على أن « يقدر
التعويض بالنقد على أنه يجوز للقاضي تبعا للظروف وبناء على طلب
المضرور أن يأمر بإعادة الحالة الى ما كانت عليه أو يحكم بإداء أمر
معين متمثل بالعمل غير المشروع وذلك على سبيل التعويض » .

ومن حيث أن التعويض غير النقدي مجاله الطبيعي التعويض عن
الضرر الادبي في الحالات التي يكون فيها هذا التعويض كاف لجبر
الضرر .

ومن حيث أنه وقد ثبت من الوقائع أن قرار نقل المدعين من
مصلحة الجمارك الى الحكم المطلي انفي بحكم محكمة القضاء الاداري
ونقضت الجهة الادارية الى تنفيذ هذا الحكم تنفيذاً كاملاً بازالة كل
ما يترتب على قرار النقل المنفي من آثار ، فان ذلك كاف وحده
لجبر كافة الاضرار الادبية التي تكون قد أصابت المدعين بسبب هذا
القرار ، وتبعا لذلك فلا يكون للمدعين أصل حق في المطالبة بتعويض
نقدي عن مثل هذه الاضرار بعد أن تم جبرها على الوجه المتقدم لأن
المقرر قانوناً أن التعويض لا بد وأن يكون بقدر الضرر حتى لا يثرى
المضرور على حساب المسئول دون سبب .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه إذ قضى بغير هذا النظر يكون قد
خالف القانون وأخطأ في تأويله وتطبيقه مما يتعين معه الحكم بقبول
الطعن شكلاً وبالنقض الحكم المطعون فيه ويرفض الدعوى والزام
المدعين المصروفات .

(طعن رقم ١٨٢٠ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٨٧/٥/٢٤)

قاعدة رقم (٢١)

المبدأ :

ينقسم الضرر الى نوعين - ضرر مادي وضرر ادبي - الضرر المادي هو الاخلال بمصلحة المضرور ذات قيمة مادية - يشترط للتعويض عنه ان يكون محققا - الضرر الادبي يصيب مصلحة غير مالية للمضرور مثل المساس بشعوره او عاطفته او كرامته او شرفه .

المسألة :

ومن حيث أنه في خصوص الطعن على الحكم الصادر في الدعوى رقم ١١٧٣ لسنة ٣٤ القضائية فتجدر الإشارة الى أن الضرر باعتباره ركنا من أركان المسؤولية التقصيرية اما أن يكون أدبيا واما أن يكون ماديا . والضرر المادي هو الاخلال بمصلحة المضرور ذات قيمة مالية بشرط أن يكون الاخلال بهذه المصلحة متحققا . أما الضرر الادبي فهو الذي يصيب مصلحة غير مالية للمضرور بأن يصيبه في شعوره أو عاطفته أو كرامته أو شرفه . وإذا كان التعويض عن الضرر الادبي أمر مقرر بنص القانون ، فإن التعويض بمعناه الواسع اما أن يكون تعويضا عينيا أو تعويضا بمقابل والتعويض بمقابل اما أن يكون نقديا أو غير نقدي . وهذا هو ما عناه القانون المدني بقوله ويقدر التعويض بالنقد على أنه يجوز للقاضي تبعا للظروف وبناء على طلب المضرور أن يأمر باعادة الحالة الى ما كانت عليه أو يحكم بإداء أمر معين متصل بالعمل غير المشروع وذلك على سبيل التعويض . ومعلوم أن التعويض غير النقدي مجاله الطبيعي من الضرر الادبي في الحالات التي يكون فيها هذا التعويض كاف لجبر الضرر .

(طعن رقم ٨٩٩ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٥/٥/١٩٨٨)

فأصدة رقم (٢٢)

المبدأ :

الفرق بين طلب التعويض على أساس من أحكام الإثراء بلا سبب من طلب التعويض على أساس من مسئولية الإدارة عن قراراتها المخالفة للقانون - الأضرار الاحتمالية لا يعتد بها قانونا في مجال تغيير التعويض - الرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعي حتى في المادة ٢٢ المعدلة بالقوانين ارقام ١٧ لسنة ١٩٦٣ و ٥٢ لسنة ١٩٦٦ و ٦٧ لسنة ١٩٧٥ بعدم جواز زيادة قيمة الاجرة السنوية للأرض الزراعية عن سبعة أمثال الضريبة العقارية العادية ، وفي حالة اعادة ربط الضريبة خلال مدة الأيجار عن سبعة أمثال الضريبة الجديدة .

المسألة :

ومن حيث انه عن طلب التعويض ، فإن مبناء على ما صوره المدعون بدعواهم ، خطأ الجهة الادارية بعدم إصدارها القرار برد الأرض المستولى عليهم إليهم بعد انتهاء مدة الاستيلاء ، وهى بحسب تصويرهم لهذا الطلب ثلاث سنوات من تاريخ الاستيلاء الذى تم في نوفمبر سنة ١٩٥٣ ، ويتنافى مع صريح طلباتهم اعتبار سندهم في المطالبة بالتعويض أحكام الإثراء بلا سبب على ما تدعى الجهة الادارية في معرض دفاعها بالظن المائل فالمدعون في الدعوى (المظنون ضدّهم بالظن المائل) انما يطالبون بالتعويض على أساس أحكام مسئولية الإدارة عن قراراتها المخالفة للقانون بادعاء توافر أركان هذه المسئولية، فتتحصل مخالفة القانون ، حسب تصويرهم ، في عدم قيام الجهة الادارية برد الأرض المستولى عليها اليهم بعد فوات الثلاث السنوات التالية للاستيلاء الذى تم في نوفمبر سنة ١٩٥٣ مما سبب لهم ضرراً يتمثل فيما حاق بهم من خسارة وفساتهم من كسب نتيجة استمرار الاستيلاء بعد انتهاء مدته المقررة قانونا . وعلى ذلك فلا يكون صحيحا ما تدعيه الجهة الادارية في معرض دفاعها بالظن من أن المظنون ضدّهم يقيمون

طلبهم التعويض على أساس من أحكام الأثرء بلا سبب وأن طلبهم بالتالى يكون خاضعا لمحكم المادة ١٨٠ من القانون المدنى التى تنظم أحكام سقوط الدعوى وتقدم الحق فى التعويض القائم على أساس أحكام الأثرء بلا سبب على التفصيل الوارد بترك المادة ٠

ومن حيث أن الثابت أن الجهة الادارية كانت تقوم بأداء ما يعادل سبعة أمثال الضريبة المقررة على الاطيان لملاك الأرض الزراعية المستولى عليها ، على نحو ما سلف البيان ، وكان الثابت أن الأرض محل الاستيلاء كانت فى جزء منها مؤجرة فعلا لزارعين وقت الاستيلاء وفى الجزء الآخر تمت يد مالكيها ، وكان الرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالأصلاح الزراعى ينص فى المادة (٣٣) المعدلة بالقوانين أرقام ١٧ لسنة ١٩٦٣ و ٥٢ لسنة ١٩٦٦ و ٦٧ لسنة ١٩٧٥ على أنه لا يجوز أن تزيد قيمة الاجرة السنوية للأرض الزراعية على سبعة أمثال الضريبة المقارية السارية ، وفى حالة إعادة ربط الضريبة خلال مدة الأيجار تحدد الاجرة بسبعة أمثال الضريبة الجديدة ، وهو ما تكشف الأوراق عن أن الجهة الادارية كانت تعتمد به فيما تصرفه للملاك مقابل الاستيلاء على الأرض محل المنازعة وحتى سنة ١٩٨٤ ، فيكون تحديد التعويض فى واقعة المنازعة الماثلة بما يعادل القيمة الأيجارية المحددة بحكم القانون لتنظيم العلاقة بين مالكى ومستأجرى الاراضى الزراعية التى مردها فى الأساس جودة الأرض وما تنتجه من غلة وقدره من غائد استغلال ، وتعام ادائه بالفعل لمالكى الأرض محل المنازعة فضلا عن الحكم بالغناء القرار بالاستيلاء وما يترتب على ذلك من آثار تتمثل فى رد الأرض المستولى عليها إليهم ، كل ذلك يعتبر تعويضا كاملا جابرا لكافة الأضرار ولا يكون ثمة أساس لما يقضى به الحكم المطعون فيه من تعويض المدعين (المطعون ضدكم بالطعن المائل) بالإضافة الى ما سبق أن تناضوه من جبال تعادل سبعة

أمثال الضريبة المقررة على الأرض المستولى عليها سنويا ، بمبلغ ١٧٣٣٥٨٣٣٨ ج عن الفترة من تاريخ الاستيلاء وحتى إقامة الدعى ثم بمبلغ ٨٠٠٠ ج سنويا عن الفترة من تاريخ إقامة الدعى وحتى تاريخ تسليم الأرض لهم .

والبادئ أن الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه في هذا الشأن على ما أورده الخبير المختب بالمدعى أمام القضاء المدنى وقبل إحالتها الى مجلس الدولة بعبئة قضاء ادارى للاختصاص من اعتداد في تقدير التعويض بارتفاع قيمة الأرض المستولى عليها نتيجة دخولها بحدود مدينة حنوف على أساس الربط بين ارتفاع قيمة الأرض وتقدير التعويض عن كل من السنوات التي استطلت اليها الاستيلاء في حين أن الثابت أن الأرض المستولى عليها هي أرض زراعية ولم تتغير طبيعتها هذه ولم يجادل الخصوم في استمرار خضوعها للضريبة المقررة على الاراضى الزراعية ، ومن ثم فكل ما أورده الخبير في تقريره في شأن تقدير التعويض ، وأقام عليه الحكم المطعون فيه قضاءه لا يعدو أن يكون أضرباً احتمالية مما لا يجوز قانوناً أن يعتد به في مجال تقدير التعويض .

لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أدخل في تقدير التعويض المحكوم به حساب أضرار احتمالية فانه يتعين الحكم بالفائه فيما قضى به في هذا الشأن ، وتقدير التعويض عن كامل الأضرار التي لحقت بالمطعون ضدهم ، فضلاً عن الحكم بالفاء القرار بالاستيلاء ، بما يعادل سبعة أمثال الضريبة المقررة على الأرض المستولى عليها سنويا . فإذا كان ذلك وكان البادى من الأوراق أنهم تناحسوا ما يعادل ذلك وحتى سنة ١٩٨٤ ولم يجادلوا في ذلك فان حكمهم في التعويض ينحصر في تناحس ما يعادل سبعة أمثال الضريبة المقررة على الاراضى المستولى عليها من سنة ١٩٨٤ وحتى تمام التسليم

يفضهم منه ما قد تكون الجهة الادارية قد قامت بسداده من مبالغ عن هذه الفترة المشار اليها . ومتى كان ذلك فبان الدفع بتقادم الحق في التعويض أيا كان سنده يضمن غير ذي موضوع .
(طعن رقم ١٢٥٢ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٢/٣/١٩٨٨)

قاعدة رقم (٣٣)

المبدأ :

الضرر المادي هو الاخلال بمصلحة ذات قيمة مالية للمضروب —
الضرر الأدبي هو الذي يصيب مصلحة غير مالية للمضروب على أن يكون هذا الضرر مترتباً مباشرة عن الخطأ ومحققاً — التعويض عن الضرر يدور وجوداً وعدماً مع الضرر ويقدر بمقداره بما يحقق جبر الضرر وبما لا يجاوز — حتى لا يثرى المضروب على حساب المسئول دون سبب — التعويض غير النقدي الذي يستند الى القاعدة التي قررها القانون المدني والتي تجيز للقاضي أن يأمر بإحالة الحال الى ما كان عليه أو الحكم بأداء معين متصل بالعمل غير المشروع يجد مجاله في الضرر الأدبي — بشرط أن يكون كلياً لجبر هذا الضرر .

المحكمة :

ومن حيث أن الضرر بوصفه ركناً من أركان المسؤولية التكميلية أما أن يكون مادياً أو أدبياً والضرر المادي هو الاخلال بمصلحة ذات قيمة مالية للمضروب ، أما الضرر الأدبي فهو الذي يصيب مصلحة غير مالية للمضروب على أن يكون هذا الضرر مترتباً مباشرة عن انخفاً ومحققاً . هذا وأن التعويض عن الضرر يدور وجوداً وعدماً مع الضرر ويقدر بمقداره بما يحقق جبره وبما لا يجاوز حتى لا يثرى المضروب على حساب المسئول دون سبب ، والتعويض غير النقدي — الذي يستند الى القاعدة التي قررها القانون المدني والتي تجيز للقاضي أن يأمر بإعادة الحالة الى ما كانت عليه أو الحكم بأداء معين

متصل بالعمل غير المشروع - يجد مجاله في الضرر الادبي بشرط أن يكون
كافيا لجبر هذا الضرر .

ومن حيث أن الطاعن بترقيته ورد أقدميته في أندرجة المرقى اليها
يكون قد حصل بذلك على التعويض العيني الجابر لما اصابه لا سيما
إن المصروفات القضائية تتحملها جهة الإدارة . واذ خالف الحكم
المطعون فيه هذا النظر فمن ثم يكون حقيقا بالالغاء فيما قضى به من
تعويض نقدي - ويكون دعوى المدعى على غير أساس من الواقع
والقانون خالية بالرفض .

(طعن رقم ٤٦٥ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٤/٣/١٩٩٢)

المبحث الثاني

مناطق استحقاق التعويض عن الضرر

قاعدة رقم (٣٤)

المبدأ :

التعويض عن الضرر يتطلب أن يلحق بصاحب الشأن ضرر ما -
إذا لم يحقق بصاحب الشأن ضرر ما فاته لا يكون هناك جبر للتعويض .

المحكمة :

ومن حيث أنه عن طلب التعويض عما أصاب الطاعن من أضرار
مادية وأدبية عن حرمانه من العلاوة التشجيعية وغير ذلك من الأضرار
التي ساقها مجلة في عريضة دعواه أمام محكمة القضاء الإداري
أو في تقرير الطعن ، ومنها عدم صرف الحوافز له ، ونقله إلى جهات
لا تتفق مع سنه وخبرته فإن الطاعن لم يبين وجه الخطأ الذي يستند
عليه في طلب التعويض ، حيث لم يثبت منها إلا حرمانه من العلاوة
التشجيعية دون سند ، ونظرا لأن التعويض عن الضرر يتطلب أن يلحق
الطاعن ضرر ما وهو الأمر الذي يتخلف في حالة الحرمان من العلاوة
التشجيعية طالما قررت المحكمة استمقاظه لها ومتى كان ذلك فلا يوجد
ثمة ما يعوض عنه من ضرر .

ومن حيث أن الحكم الطعن أخذ بهذا النظر في هذا الشق من
الدعوى ، فيكون قد قام على سند صحيح من القانون ، ويتمين رفض
الطعن في هذا الشق .

ومن حيث متى كان ذلك فإن الحكم الطعين يكون قد تمام على سند صحيح مما يتعين منه قبول الطعن شكلا ورفضه موضوعا ، والزام الطاعن المصروفات •

(طعن رقم ٣٢٨٣ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٩٠/١٢/٣٠)

قاعدة رقم (٢٥)

المبدأ :

التعويض يدور وجودا وعدما مع الضرر ويقدر بمقداره •

المحكمة :

ومن حيث أن التعويض يدور وجودا وعدما مع الضرر ويقدر بمقداره — لذا فإن المحكمة تقدر تعويضا مناسباً لجبر الضرر الذي أصاب الطاعن في الفترة من ١٩٧٩/٨/٣٠ تاريخ تغطيه حتى تاريخ احالته للمعاش لبلوغه السن القانونية في ١٩٨٥/١١/١٢ — مبلغ ستة آلاف جنيه مصرى •

ومن حيث أن من خسر الدعوى يلزم بمصروفاتها عملا بأحكام المادة ١٨٤ من قانون المرافعات المدنية •

(طعن رقم ٢٨٠٣ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٩٢/٢/٨)

الفصل الثانى

الخطأ الشخصى والخطأ المرفقى أو المصلحى

الفرع الاول

التمييز بين الخطأ الشخصى والخطأ المرفقى أو المصلحى

قاعدة رقم (٣٦)

المبدأ :

يتربى على اعمال نظرية التفرقة بين الخطأ الشخصى والخطأ المرفقى الزام المابل بها تحمله جهة الادارة نتيجة خطئه الشخصى دون المرفقى — هذه النظرية نشأت فى ظل نظم التوظيف المتمثلة بالماملين بالحكومة — هذه النظم تشمل الجهاز الادارى للدولة ووحدات الحكم الملى اى عمال المرافق العامة — ابتدع القضاء الادارى هذه النظرية لتحسن سير المرافق العامة بانتظام واضطرار حتى لا يحجم عمال المرافق العامة عن القيام بواجباتهم الوظيفية خشية المسئولية عن كل ما يقع منهم من اخطاء بمناسبة تسير المرافق العامة — وضعت هذه النظرية ضوابط ومعايير محددة للخطأ الشخصى الذى يتكشف عن نزوات المابل واهوائه والخطأ المرفقى الذى يقع من عامل معرض للخطأ والصواب بمناسبة تسير المرفق العام — قن المشرع نظرية التفرقة بين الخطأ الشخصى والخطأ المرفقى بالمادة (٥٨) من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ، والمادة (٥٥) من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ والمادة (٧٨) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بصدار قانون نظام الماملين المدنيين بالدولة يدل ذلك دلالة قاطعة على نية المشرع فى عدم الاخذ بهذه النظرية فى مجال المسائلة التأديبية للماملين بالقطاع العام — اساس ذلك : — خلق قانون نظام الماملين بالقطاع العام الصنادير بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ من نص مماثل للنصوص المتعاقبة فى قوانين الماملين المدنيين بالدولة — مؤدى ذلك : — اعمال القواعد المقررة فى قانون العمل .

المسألة :

ومن حيث أنه عن الوجه الثانى من وجهى طعن الشركة وهو ذات السبب الذى قام عليه طعن هيئة مفوضى الدولة ، فإنه بمقتضى نظرية التفرقة بين الخطأ الشخصى دون المرفعى فإن هذه النظرية قد نشأت فى ظل نظم التوظيف المتعلقة بالعاملين بالحكومة التى تشمل الجهاز الادارى للدولة ووحدات الحكم المحلى أى عمال المرافق العامة فقد ابتدع القضاء الادارى هذه النظرية لحسن سير المرافق العامة بانتظام واضطراد حتى لا يحجم عمال المرافق العامة عن القيام بواجباتهم الوظيفية خشية المسؤولية عن كل ما يقع عنهم من أخطاء بمناسبة تسيير المرافق العامة ، فقامت هذه النظرية على التمييز بين الخطأ الشخصى والمرفعى بمعايزه وضوابطه المحددة الخطأ المرفعى الذى يقع من عامل ممرض للخطأ والصواب وبمناسبة تسيير المرفق العام . وقد قنن المشرع هذه النظرية بالنص فى المادة ٥٨ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ والمادة ٣/٥٥ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ والمادة ٧٨ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بأن نص على أن « لا يسأل العامل مدنيا إلا عن خطئه الشخصى » وإذا خلت نصوص قوانين العاملين بالقطاع العام المتعاقبة ابتداء من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٤ وانتهاء بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ — من النص على تقنين هذه النظرية بدلالة قاطعة على نية المشرع فى عدم الاخذ بهذه النظرية فى مجال المساطة التأديبية للعاملين بالقطاع العام .

(طعنان زقما ٥٢٤ و ٥٢٧ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٨٦/٤/٢٢)

قاعدة رقم (٣٧)

المبدأ :

يعتبر الخطأ شخصيا إذا كان العمل الضار مصطبغا بطابع شخصي يكشف عن الانسلاخ بضعفه وشيوعه أو عدم بقعه أما إذا كان العمل الضار غير مصطبغ بطابع شخصي ويتم عن موظف معرض للخطأ والصواب فإن الخطأ في هذه الحالة يكون مصلحيا — المعبرة بالقصد الذي ينطوي عليه الموظف وهو يؤدي واجبات وظيفته فكأنما قصد النكبة أو الأضرار أو تفجيرا بمنفعته الذاتية كان خطؤه شخصيا ويتحمل نتائجه — فيصل التفرقة بين الخطأ الشخصي والخطأ المصلحي يكون بالبحث وراء نية الموظف فإذا كان يهدف من القرار الإداري الذي أصدره إلى تحقيق المصالح العام أو كان قد تصرف لتحقيق أحد الأهداف المتوط بالأدارة تحقيقها والتي تدخل في وظيفتها الإدارية فإن خطاه يندرج في أعمال الوظيفة بحيث لا يمكن فصله عنها ويعتبر من الأخطاء المنسوبة إلى المرتق العام ويكون خطأ الموظف في هذه الحالة خطأ مصلحيا — إذا تبين أن الموظف لم يعمل للمصالح العام أو كمن يعمل مدفوعا بعوامل شخصية أو كان خطؤه جسيما دون التمرط أن يصل ذلك إلى حد ارتكاب جريمة تقع تحت طائلة قانون العقوبات فإن الخطأ في هذه الحالة يعتبر خطأ شخصيا يسأل عنه الموظف في ملاه الخاص . د .

المحكمة :

ومن حيث أن مبنى الطعن المائل أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ حيث اعتبر خطأ المطعون ضده وتراخيه في اتخاذ إجراءات منسحب الرسائل وتصدير العربات المشحونة خطأ مصلحيا كما تناقض مع ما أنتهى إليه من أن القرار المطعون فيه فيما تضمنه من مجازاة المطعون ضده بخصم يومين من أجره في محله وقائم على نسبه إذ أن الثابت أن المطعون ضده قد ارتكب ذنبا إداريا يسوغ مجازاته تأديبيا وخطؤه يعد خطأ شخصيا إذ أنه لم يهدف بما نسبام

به الى تحقيق المصالح العام بل كان مدفوعا اليه بعوامل شخصية وبالتالي يسأل عن هذا الخطأ في ماله الخاص ولذلك فان الزامه بقيمة ما تسبب بخطئه في تحميله للهيئة الطاعنة يكون قائما على أساس سليم مطابقا للقانون .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن وقائع الموضوع تتحصل في السيد / مفتش مخازن الأرصفة بالقبارى أبلغ بمذكرته المؤرخة ١٩٨٠/٧/٦ أن الرسائل أرقام ٣٨١ ، ٣٨٢ ، ٣٨٣ ، ٣٨٤ ، ٣٨٥ ، ٣٨٦ سلمت الفراجاتها الى مخزن التوريدات الخارجية بالقبارى يوم ١٩٧٩/٨/١٨ وكانت ارضياتها تنتهى في ١٩٧٩/٨/١٩ وأن السيد / (المظنون ضده) كلف مقالو الشحن يوم ١٩٧٩/٨/١٨ ليقوم بشحن هذه الرسائل يوم ١٩٧٩/٨/١٩ كما طالب الحركة بتجهيز العربات اللازمة لشحن هذه الرسائل الا أن الحركة لم تقدم العربات المطلوبة يوم ١٩٧٩/٨/١٩ فقام المظنون ضده بصفته أمين مخزن التوريدات الخارجية بتجديد طلب العربات من الحركة يوم ١٩٧٩/٨/٢٠ كما أعيد تكليف المقالو بسحب تلك الرسائل وفي يوم ١٩٧٩/٨/٢٠ قدمت الحركة العربات المطلوبة وحضر مقالو الشحن بمعداته للقيام بعملية سحب الرسائل الا أنه نظرا لعدم حضور المظنون ضده لم يتمكن المقالو من سحب الرسائل نظرا لأن أذونات الاراجات كانت معه كما أنه لم يقم بسداد الارضية الموقعة على الرسائل عن يوم ١٩٧٩/٨/٢٠ ولم يكن من الممكن سحب الرسائل قبل سداد الارضية ومن ثم قدم المقالو شكوى ضمنها الوقائع سالفة الذكر وذلك بتاريخ ١٩٧٩/٨/٢٠ وبسؤال التناكى عن السبب في توقيع أرضية يوم ١٩٧٩/٨/٢٠ قرر أن الحركة هي المسئولة عن أرضية يوم ١٩٧٩/٨/٢٠ نظرا لأنها لم تقم بتقديم العربات يوم ١٩٧٩/٨/١٩ وأن المتسبب عن توقيع أرضيات

عن يوم ٢١ ، ١٩٧٩/٨/٢٢ هو (المطعون ضده) نظرا لعدم قيامه بتنفيذ اجراءات سحب هذه الرسائل يوم ١٩٧٩/٨/٢٠ اذ كان من الواجب عليه القيام بسداد الارضيات الموقعة عن يوم ١٩٧٩/٨/٢٠ حتى يمكن سحب الرسائل وأن قيامه بالسداد يوم ١٩٧٩/٨/٢١ ترتب عليه عدم سحب الرسائل يوم ١٩٧٩/٨/٢٠ اذ استمرت حتى يوم ١٩٧٩/٨/٢١ حيث قام في هذا اليوم بسداد الأرضية وبسؤاله عن أسباب توقيع أرضية عن يوم ١٩٧٩/٨/٢٢ قرر أنها توقعت على الرسائل أرقام ٣٨١ ، ٣٨٣ ، ٣٨٦ وأن المطعون ضده لم يكلفه الا بشحن الرسائل ٣٨٢ ، ٣٨٤ ، ٣٨٥ فقط وأنه يسأل عن سبب عدم شحن باقي الرسائل يوم ١٩٧٩/٨/٢١ وأصاف أن العربات التي تم شحنها بالرسائل لم تسدر الى الجهات الخاصة بها الا يوم ١٩٧٩/٩/١٢ وهو ما تسبب في توقيع رسوم أرضية لحساب ادارة النقل .

وبسؤال أمين مخزن التوريدات الخارجية بالقبارى قرر أن أذونات الافراج عن الرسائل موضوع التحقيق وصلته بتاريخ ١٩٧٩/٨/١٨ من السيد الذي تسلمها من المستخلص وأتخذ لها اجراءات طلب انعربات داخل الدائرة الجمركية كما أخطر مقال الشيال يوم ١٩٧٩/٨/١٨ لشحنها صباح يوم ١٩٧٩/٨/١٩ الا أن الشركة لم تقدم العربات يوم ١٩٧٩/٨/١٩ فقام باعادة نفس الاجراءات يوم ١٩٧٩/٨/١٩ ولم تكن معداته كافية للشحن وقام بسحب الرسالة رقم ٣٨٢ والرسالة رقم ٣٨٤ والرسالة رقم ٣٨٥ وجزء من الرسالة ٣٨١ وجزء من الرسالة ٣٨٣ وجزء من الرسالة رقم ٣٨٦ والاجزاء الباقية سحب يوم ١٩٧٩/٨/٢٢ حيث حضر المداول بعد الساعة الخادية عشرة واستدل على ذلك بأن السيد / حوز مذكرة بقبم

ميناء الاسكندرية الساعة الحادية عشر لاثبات عدم حضور الما قول بالمعدات كما أنه ترك العمل يوم ١٩٧٩/٨/٢٢ بعد أن قام بشحن الرسائل بعربات النقل التي استحضرها من موقع وجود الرسائل ولعدم وجوده في منطقة التفريغ توقف سائقو العربات عن التفريغ حوالى الساعة الحادية عشر بحجة عدم وجود الما قول لتسليمهم مستحقاتهم مما دعاه الى تحرير محضر اثبات حالة الساعة الرابعة واربعة مع السائقين والعمال حيث قاموا بتفريغ الرسائل بعربات السكك الحديدية وبسؤاله عن الاجراء الذى اتخذه يوم ٨/٢٠ ، ١٩٧٩/٨/٢١ ومواجهته بأنه لم يقوم بسداد الأرضيات الا يوم ١٩٧٩/٨/٢١ طلب اعطائه فرصة نيلوم التالى ايقدم مستنداتة الا أنه في اليوم التالى لم يقدم أية مستندات وانصرف ورفض التوقيع على محضر التحقيق .

وبسؤال السيد / قرر أنه هو الذى تسلم المراجعات الرسائل موضوع التحقيق من المستخلص ثم قام بتسليمها الى وبسؤاله عما اذا كان الما قول قد حضر يوم ١٩٧٩/٨/٢٠ من عدمه قرر أنه غير متذكر ولكنه يعتقد أنه حضر ولكن لم يكن موجودا وكانت معه الافراجات الجمركية ومن ثم استحالة سحب الرسائل . ش

وبسؤاله عن أسباب عدم سحب جميع الرسائل يوم ١٩٧٩/٨/٢١ قرر أنه غير متذكر وأن المختص بذلك وبسؤاله عن محضر اثبات الحالة الذى حرر يوم ١٩٧٩/٨/٢٢ قرر أن هو الذى أملاه هذا المحضر وكان القصد منه اثبات توقف عمال الشحن عن تفريغ الرسائل بعربات السكك الحديدية بعد شحنها وبسؤاله عن أسباب عدم تصدير العربات المشحونة بها الرسائل حتى يوم ١٩٧٩/٩/١٢ قرر أن المختص بذلك

ومن حيث أن البادئ من الأوراق أن المطعون ضده بصفته أمين
موازن التوريدات بالقباري والمختص باتخاذ اجراءات سحب الرسائل
قد تسلم أدونات الافراج عن الرسائل موضوع هذه الدعوى ولم
يقم بتحديد الأرضية المستحقة عليها يوم ١٩٧٩/٨/٢٠ الا يوم
١٩٧٩/٨/٢١ ومن ثم يكون مسئولاً عن عدم سحب هذه الرسائل
١٩٧٩/٨/٢٠ اذ كان يستحيل سحبها في هذا اليوم بدون أن يكون
قد تم تحديد الأرضية المستحقة عليها ومن ثم يكون بفعله قد
تسبب في استحقاق رسوم أرضية عن هذه الرسائل في ١٩٧٩/٨/٢١.
كما أن الثابت أنه لم يكلف مقاول الشحن بسحب جميع هذه الرسائل
في هذا اليوم بل كلفه بسحب بعضها فقط مما ترتب عليه تأخير المقاول
في سحب الجزء الباقي من الرسائل حتى يوم ١٩٧٩/٨/٢٢ ومن ثم
يكون بفعله قد تسبب في استحقاق رسوم أرضية عن الجزء الذي
لم يتم سحبه يوم ١٩٧٩/٨/٢٢ حتى يوم
١٩٧٩/٩/١٢ ومن ثم يكون بتراخيه قد تسبب في استحقاقها رسوم
أرضية لحساب النقل عن هذه المدة .

ومن حيث أن المادة ٧٨ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة
الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ اذ تنص على أنه (... لا ينال
العامل مدنياً الا عن خطئه الشخصي) .

ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة قد استقر على أنه يعتبر الخطأ
شخصياً اذا كان العمل الضار مصطبغاً بطابع شخصي يكتشف
عن الانسان بضعفه وشهوته وعدم تبصره أما اذا كان العمل الضار
غير مصطبغ بطابع شخصي وينم عن موظف ممرض للخطأ والصواب
فإن الخطأ في هذه الحالة يكون مصلحياً فالعبرة بالقصد الذي يطلوئ
عليه الموظف وهو يؤدي واجبات وظيفته فكلما قصد النكالية أو

الاضرار. أو تخيا منفعمته الذاتية كان خطؤه شخسيا يتحمل هو نتائجها ، وفيوصل التفرقة بين انخطأ الشخسى والخطأ المصلحى يكون بالبحث وراء نية الموظف فإذا كان يهدف من القرار الإدارى الذى أصدره الى تحقيق المصالح العام أو كان قد تصرف لتحقيق أحد الاهداف المئوط بالادارة تحقيقها والتي تدخل فى وظيفتها الادارية فان خطاه يندمج فى اعمال الوظيفة بحيث لا يمكن فصله عنها ويعتبر من الاخطاء المنسوبة الى المرفق العام ويكون خطأ الموظف فى هذه الحالة خطأ مصلحيا ، أما اذا تبين أن لموظف لم يعمل للمصالح العام أو كان يعمل مدفوعا بمواهل شخسية أو كان خطؤه جسيما دون اشتراط أن يصل ذلك الى حد ارتكاب جريمة تقع تحت طائلة قانون العقوبات فان الخطأ فى هذه الحالة يعتبر خطأ شخسيا يسأل عنه الموظف الذى وقع منه هذا الخطأ فى ماله الخاص •

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن المطعون ضده قد تراخى فى اتفاد اجراء سحب الرسائل التى كان قد تسلم أذونات الافراج عنها والتي كان مفعدا لسحبها يوم ١٩٧٩/٨/٣٠ تمثل هذا انتراخى فى عدم حضوره الى مقر عمله فى هذا اليوم ولوجود أذونات الافراج عن هذه الرسائل معه ولعدم قيامه بسداد الأرضية المستحقة عنها عن هذا اليوم مما استحال معه سحب هذه الرسائل كما أن المطعون ضده أهمل فى تكليف المناول بسحب جميع هذه الرسائل يوم ١٩٧٩/٨/٢١ مما ترتب عليه تأخر سحب بعضها الى يوم ١٩٧٩/٨/٢٢ وبالتالي استحقاق أرضية عن الرسائل التى تأخر سحبها الى هذا التاريخ كما تراخى فى تصدير العربات المشحونة بها الرسائل حتى يوم ١٩٧٩/٩/١٢ مما تسبب فى توقيع رسوم أرضية لحساب ادارة النقل مما أدى الى تحميل الهيئة الطاعنة بمبلغ ٢٤٧ جنيها تمثل مجموع رسوم الأرضية التى استحققت عن هذه الرسائل •

ومن حيث أن الثابت مما تقدم أن الخطأ في حق المطعون ضد
هو خطأ جسيم إذ لم يكشف المذكور عن أسباب تخلفه عن الحضور
يوم ١٩٧٩/٨/٢٠ لأداء العمل الموكل به ولم يقدم أعذاراً تبرر هذا
التخلف أو تبرر اهماله في تكليف الماثل بسحب جميع الرسائل يسره
١٩٧٩/٨/٢١ واهماله في تصدير العربات المسحونة بها الرسائل
وهذا التراخي والاهمال يمثل خطأ يصل الى حد من الجسام
بحيث يعد خطأ شخصياً يسأل عنه المطعون ضده في ماله الفاسد
أذ أن الخطأ في الطعن الماثل يصطبغ بطابع شخصي طبقاً إلى
استقر عليه قضاء هذه المحكمة في التمييز بين الخطأ الشخصي
والخطأ المرفقي .

(طعن رقم ٦٣٨ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٢٦)

الفرع الثاني مسئولية الموظف عن الخطأ الشخصي

قاعدة رقم (٢٨)

المبدأ :

يشترط لاثبات مسؤولية العامل المعنية في ماله الخاص أن يكون ما ارتكبه من خطأ هو الذي أدى مباشرة الى الضرر ويعتبره الحال أن يكون هذا الضرر محددا بما لا يدع مجالا للاعتقال فيه .

الحكمة :

ومن حيث أنه يبين من الاوراق أن لجنة شكلت لفحص حسابات الجمعية التعاونية الزراعية بناحية قرقشندة — أسفرت عن ثبوت قيد ديون عملاء الجمعية المشار اليها من الخاضعين للحراسة لموازنة حسابات الجمعية بمبلغ ٥٥٨٦ جنيه و ٥٧٣ مليم على خلاف ما تقضى به التعليمات الادارية وأن ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ رئيس حسابات الجمعية اختس بمبلغ ٨٥٨٣ جنيه و ٧٤٨ مليم الاموال المطوكة للبنك وكان وسيلة في ذلك قيامه بتحصيل مبالغ نقدية من العملاء تزيد عن الدين المستحق على هؤلاء العملاء وعدم تزويد هذه المبالغ لفريضة الجمعية رغم قيامه باثبات سداد هذه الديون بفيشات المديونية الخاصة هؤلاء — كما قام بتحصيل مبالغ نقدية أخرى من بعض العملاء وأثباته على خلاف الحقيقة أنها حصلت بمعرفة صيارف الجمعية رغم عدم تحصيلها بمعرفتهم ولم يتم بتزويد هذه المبالغ أيضا لحساب بنك التسليف وأن اجمالي المبالغ التي ثبت للجنيه قيام المذكور بتحصيلها من عملاء الجمعية ولم يتم بتزويدها هو مبلغ ٨٥٨٣ جنيه و ٧٤٨ مليم — وأن المذكور في سبيل اخفاء اختلاس

المبالغ المشار اليه ارتكب تزويراً في موازنة حسابات الجمعية التعاونية لعام ١٩٧٠ وحفائر غيشتات مديونية عملاء الجمعية من غير الحائزين بأن اثبت على خلاف الحقيقة وجود ديون للجمعية قبل عملاءها من الخاضعين للحراسة رغم أن ديون هؤلاء العملاء لا يتم قيدها بمسجلات حسابات الجمعية ووجود ديون للجمعية قبل عملائها من غير الحائزين تزيد عن الديون المستحقة على هؤلاء العملاء مثل إيقاف تعاملات الجمعية معهم منذ عام ١٩٦٨ . وقد أجرى تحقيق إداري قررنا فيه عملاء الجمعية المينة اسماؤهم في التحقيقات أنهم قاموا بسداد مبالغ مديونياتهم الثابت سدادهم لها بغيشتات المديونية الخاصة بهم دون تزويرها وأن « هو الذي كان يقوم بأعمال التحصيل النقدي لمبالغ تلك المديونيات منهم مباشرة دون تسليمهم ايصالات تفيد تسلمه لتلك المبالغ منهم كما أعدت إدارة التفقيش بالإدارة مذكرة خلصت فيها الى أن التحقيقات أسفرت عن التالي : -

١ - أن السيد / قام بإجراء قيد سلف وهمية قيمتها ٥٨٨٦ جنيه و ٥٧٣ طليم على حساب اعضاء الجمعية بطريق التكرار وكلف أمين المخزن بإجراء قيود وهمية بالزيادة على مديونية بعض العملاء جعلتها ٢٦٩٧ جنيه و ١٧٥ طليم . كما قام باحضار جميع اصول المستندات التي تثبت هذه القيود الوهمية . كما قام بإجراء مسودات وهمية لغيشتات الأعضاء بموجب مستندات وهمية .

٢ - أن السيد / كاتب الغيشتات خالف اختصاصات وظيفية بضبط اجماليات حسابات المزارع بالجمعيات التعاونية المسجلة اليه من رؤساء حسابات الجمعيات التعاونية واستلام وقييد اجماليات

تتضمن المديونيات المستددة وقيد جملة السلف الممنوحة والمديونيات المرحلة على الفيشات الاجمالية وأن التحقيقات اثبتت قبله : - قيامه بضبط ومطابقة موازين مديونيات الاعضاء متضمنه مديونية الحراسة على الفيشات الاجمالية طرفه ، رغم فصل هذه المديونية على حدة في حساب مستقل مما ترتب عليه تكرار قيد الحراسة الأمر الذي يسر ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ رئيس حسابات الجمعية التلاعب في حسابات المزارع . كما أنه لم يقدم الدليل على أنه قام بتسليم أصول المستندات المتعلقة بالجمعية الى فرع البنك .

٣ - أن السيد / ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ أمين مخازن الجمعية يختص بصرف مستلزمات الانتاج للزراغ بموجب أوامر الصرف من رئيس حسابات الجمعية ولقيد المنصرف بالسجلات المعدة لذلك وحفظ مستندات الصرف وقيد السلف بفيشات الاعضاء والاشتراك في استخراج موازين مديونيات الاعضاء الاجمالية وأن التحقيقات الادارية أسفرت عن أن قيامه باستخراج كشوف مديونيات غير الحائزين وأضاف مجاله وهمية الى ديون الاعضاء بدون وجه حق وقيامه باجراء قيود سداد وهمية بفيشات بعض الاعضاء لم يقدم ما يثبت أنه قام بتقديم المستندات الدالة على قيامه بتسليم عهده من المستندات والاوراق التي تثبت مديونية العملاء او حساباتهم .

وبإبلاغ النيابة العامة . أجرت التحقيق في الجناية رقم ١٦٢٨٢ سنة ١٩٧٨ طوخ وأنتهت الى احوالة ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ الى المحاكمة الجنائية بتهمة اختلاس مبلغ ٨٥٨٣ جنيه و ٧٤٨ غليم المملوكة لبنك التسليف وبجائفة ٢٩/٢/١٩٨٣ قضت محكمة جنائيات أمن الدولة علينا ببراءة المتهم مما نسب اليه استنادا الى أنها أنتدبت

مكتب خبراء وزارة العدل لبيان ما إذا كان قد حدث عجز أو اختلاس من عذمة وبيان هذا العجز والمسئول عنه وأن الأخير باشر مهنته وقدم تعزيره الذي انتهى فيه إلى أن البنك لم يقدم كامل مستنداته بخجة عظم وجنودها وأنه بالتالي يصعب تحديد قيمة العجز وأن الفحص المستندى للمستندات المحسرة أسفر عن وجود عجز في أموال الجمعية عبارة عن سدادات وهبة وأنه لا يمكن الجزم بوجود العجز حيث أن الفيشات بها كسط وثمانين علوة على عدم تحديد كاتبها ومراجعتها . وأضافت المحكمة أن الأوراق أيضاً جاء بها أن الاختلاس المدعى به اكتشف عام ١٩٧٤ ولم يبلغ به في حينه من وقائع حدث عامي ٦٩ - ١٩٧٠ وأنها لا تطعن إلى الاتهام الذي يكلفه الشك وتحيط به الريب .

وقد غاوت الإدارة القانونية بالبنك المظنون ضده النظر في الواقعة بغض منذور الحكم الجنائي وانتهت إلى أن السيد / ارتكب بعض المخالفات المالية والإدارية بأن قام بإجراء قيود سلف وهمية قيمتها ٨٨٦ ج و ٥٧٣ طليم على حساب أعضاء الجمعية بطريق التكرار وأخرى قيوداً وهمية بالزيادة على مذبونية بعض العملاء جعلتها ٢٩٩٧ جنيه و ١٧٥ طليم . وأصدر السيد / رئيس مجلس الإدارة قراره رقم (١١) بتاريخ ١٦/٨/١٩٨٣ بتحميل الموظف المذكور مبلغ ٨٥٨٣ جنيه و ٧٤٨ طليم بالتضامن من كل من السيد /

ومن حيث أنه يتعين لثبوت مسئولية العامل المدنية في ماله الخاص أن يكون ما ارتكبه من خطأ هو الذي أدى مباشرة إلى الضرر وبطبيعة الحال أن يكون هذا الضرر محدد بما لا يدع مجالاً للاحتمال فيه ومن حيث أن الحكم الجنائي الذي حاز قوة الأمر المقضى فيه

قد أورد في حيثياته أن الخبير المنتدب قدم تقريره وذكر أن البنك لم يقدم المستندات بحجة عدم وجودها وأنه يصعب بالتالي تحديد قيمة العجز وأن الفحص للمستندات المحررة أسفر عن وجود عجز في أموال الجمعية مقداره ٢٠٤١ جنيه و ٣٣١ مليم عبارة عن سدادات وهمية وأنه لا يمكن الجزم بوجود ذلك العجز حيث أن الفيشات بها كسب وتضيق علاوة على عدم تحديد كاتبها ومراجعتها، فإن البنك المطمون ضده لا يلومن إلا نفسه بعدم تقديم كامل المستندات والبيانات التي تجلّى للخبير المنتدب من المحكمة ما غرض عليه في سبيل انجاز مهمته مما أدى الى تحميل قيمة العجز فضلا عن عدم الجزم بوقوعه أصلا . هذا فضلا عن أن الوقائع المدعى بها . كما أشار الحكم الجنائي حدثت عامى ٦٩ - ١٩٧٠ واكتشف الاختلاس عام ١٩٧٤ ولم يبلغ به في حينه ، ولا يسوغ بعد ذلك أن تقوم لجنة إدارية من البنك بتقدير العجز استنادا الى مستندات ادعت بعدم وجودها أو مستندات كانت لديها ولم تقدمها لخبير وزارة العدل المنتدب من المحكمة . كل هذا يلقي ظلالة كثيفة من الشك لا تترك منها هذه المحكمة في تحميل الطاعن بجزء من الدين المدعى به ولا ترى محيصا من الغاء القرار رقم (١١) الصادر في ١٦/٨/١٩٨٣ بتحميل الطاعن مبلغ ٨٥٨٣ جنيه و ٧٤٨ مليم .

ومن حيث أنه بالنسبة لطلب التعويض فإن المحكمة ترى النظر الى الظروف التي صاحبت هذه الدعوى أن في الغاء القرار رقم (١١) سنة ١٩٨٣ تعويض كافى للطاعن .

ومن حيث أن الحكم المطمون فيه قد ذهب الى غير ذلك فإنه يكون جديرا بالانهاء .

(طعن رقم ١٤٧٧ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٨٨/٤/١٩)

الفرع الثالث

الخطأ الشخصي الذي يسأل عنه الموظف

قاعدة رقم (٣٩)

المادة ٥

المادة ٧٨ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ — لا يسأل العمال مدنيا إلا عن خطئه الشخصي — يعتبر الخطأ شخصا إذا كان الفعل التقصيري يكشف عن نزوات مرتكبه أو عدم تبصيره وتغيبه منفعلة الخاصة أو قصد الإضرار بالآخر أو كان الخطأ

المحكمة :

أن جنبي الطعن يتلخص في أن الحكم المطعون فيه معيب بغيب مغالفة القانون والخطأ في تطبيقه وتأويله ذلك أن القاعدة التقليدية في مجال المسؤولية هي التمييز بين الخطأ المرفق الذي ينسب حين الإهمال إلى المرفق العام والخطأ الشخصي الذي ينسب فيه الإهمال إلى الموظف ففي الحالة الأولى تقع المسؤولية على عاتق الإدارة في الحالة الثانية تقع على عاتق الموظف شخصا ، وإذا كان الإهمال والغفلة هما السبب المباشر فيما هو منسوب إلى الموظف اعتبر الخطأ شخصا ، وقد قرر المجلس مدير إدارة الكهرباء والميكانيكا بالجهاز في التحقيق أن سبب كسر ذراع التوصيل هو السفونة الزائدة بالمحرك وسببها تسير السيارة بدون تبريد كالم لا توجد أسباب أخرى لهذه السفونة الزائدة وأنه من المفروض على السائق أن يقوم بالكشف الدوري على السيارة للتأكد من المياه والزيوت قبل السير بها ، كما أقر المطعون ضده في التحقيق أن السيارة

المذكورة قيادته وقام بإدارة محركها أثناء توقفها ثم اكتشف وجود زيت يندفع من جسيم الموتور على الشكمان ، فان ذلك يثبت مسؤولية المطعون ضده لاهماله الجسيم في هذا الشأن ، أما ما ذكرته المهندسة فلا ينفي عن المذكور الخطأ الجسيم كما أنها قررت انها لم تكن موجودة وقت وقوع الحادث أما ما ورد بالتحقيق حول العمر الافتراضي للسيارة فليس في الاوراق ما يفيد بان اللتطلب يرجع الى استهلاك الموتور أو انتهاء عمره الافتراضي ومن ثم انتهت هيئة قضائيا الدولة الى طلبه الحكم بإلغاء الحكم المطعون فيه ورفض الدعوى المطالبة من المطعون ضده .

ومن حيث ان الثابت من الاوراق والمستندات وخاصة التحقيق الاداري الذي أجرته الجهة الادارية المطعون ضدها أنه أثناء محاولة المطعون ضده تشغيل السيارة شيفروليه ميكروباس بإيادته رقم ٢٨٧٣٢ « حكومة » وقيل القيام بها من ايام مقر الجهة الادارية لتوصيل العاملين الى منازلهم بعد انتهاء مواعيد العمل في ٢١/٤/١٩٨١ فوجيء باندفاع الزيت من جسيم الموتور ، وقد ارجع بجأد السيارة التلف الذي أصاب محرك السيارة الى عيب في الخامات ، ونفى مسؤوليته عن ذلك ، بينما ارجعت اللجنة المشكلة بالجهة الادارية لفحص السيارة برئاسة المهندس هذا التلف الى سقونة بالمحرك اجت الى كسر ذراع التوصيل عند ادارة المحرك كما اثار تقرير اللجنة في صورته الى أنها لم تستطع تجديد سبب التلف في البداية لعدم وجود امكانيات بالجهة الادارية « جهاز مدينة ١٥ مايو » لفك الموتور ولهذا تم ارسال السيارة لشركة منصور شيفروليه لبيك الموتور والامادة عن سبب التلف وقامت الشركة باصلاح التلف واعادة الاجزاء التالفة اليها حيث قامت اللجنة بفحصها ولتتبع الى ما سلف ذكره وبمسؤول رئيس اللجنة قرر أن تلك البسجونية الزائدة بسببها

راتبه وتعميله بمبلغ ١٠٨١ جنيه و ٨٠٠ مليم قيمة التغليفات بالاضافة الى مبلغ ٢٠٠ جنيه مصنعية التركيب و ١٠٪ مصاريف ادارية .

ومن حيث ان الثابت مما سلف ان تقرير اللجنة الفنية المشكلة برئاسة المهندس انتهى الى أن سبب التلف الذي أصاب محرك السيارة هو حدوث سخونة زائدة به أدى الى كسر ذراع التوصيل. ولكن هذا التقرير وقف عند هذا الحد ولم يبين سبب تلك السخونة الزائدة بالمحرك وعما اذا كانت راجعة الى افعال أو خطأ من قائد السيارة من عدمه وانما جاءت نسبة هذا الخطأ الى قبائد السيارة في أقوال رئيس اللجنة بالتحقيق الاداري ، حينما قرر بان السخونة الزائدة راجعة الى افعال المذكور في تزويد السيارة بالمياه ، الا انه بسؤال المهندس لم تتلق مع رئيس اللجنة في أن سبب التلف يرجع الى سخونة بالمحرك كما لم تتفق معه في سبب تلك السخونة ، وانما اشارت الى اعتقادها بان سبب الكسر هو محاولة تبريد المحرك من الخارج بالمياه وهو في حالة سخونة عادية ، كما ان اللجنة الفنية المشار اليها طلبت من شركة منصور شيفروليه والمتعمدة باصلاح السيارات شيفروليه ان تقوم بفك الموتور. وابداء الرأي في نسب التلف لماحدث هذه الشركة في تقريرها الموقع من المهندس مدير المحطة بان هذا التلف وهو كسر في ذراع التوصيل لا يمكن أن يكون راجعا الى عيب في القيادة أو في الصيانه ، وبغضلا عن ذلك فانه رغم ان تحقيق الجهة الادارية ثار فيه تساؤل حول ما اذا كان العمر الافتراضي لمحرك السيارة .. المذكورة قد انتهى بقطعها للمسافة القصوى المقررة بمراعاة ظروف التشغيل في جهاز مدينة ١٥ مايو ، الا ان الجهة الادارية لم تهتم بايضاح الرد على هذا السؤال رغم ان بياناته متوافرة لديها ورغم أهمية هذا الامر. اذ قد يكون التلف راجعا الى الاستهلاك الطبيعي

لمحرك هذه السيارة بانقضاء عمر المحرك الافتراضى ، ومن ثم فإن المستخلص من ذلك كله أنه لا يمكن التيقن أو الجزم بأن سبب التلف المشار اليه يرجع الى خطأ أو إهمال من قائد السيارة فى قيادتها أو صيانتها ذلك أن التقرير الذى أعدته اللجنة المشار اليها لم ينسب خطأ أو إهمالاً الى قائد السيارة المطعون ضده ، كما أن المهندسة المذكورة رغم عضويتها فى هذه اللجنة لم تتلق حتى فيما ورد بهذا التقرير من أى سبب للكسر مرجعه للسفونة الزائدة ، هذا فضلاً عما ذهب اليه تقرير الشركة التى قامت بالفك والاصلاح من أن سبب هذا الكسر لا يمكن أن يكون مرجعه إهمال أو خطأ فى القيادة أو الصيانة يضاف الى ذلك مسلك الجهة الادارية المشار اليه فى عدم الكشف عن مدى انقضاء العمر الافتراضى لمحرك السيارة رغم أهمية هذا البيان فى الواقعة المروضة ، الامر الذى يكون معه عدم اطمئنان المحكمة التأديبية الى صحة ما انتهت اليه الجهة الادارية من أن سبب هذا الضرر يرجع الى إهمال أو خطأ من المطعون ضده مستمد من أصوله سائغة وثابتة فى الأوراق .

من حيث أن المادة ٧٨ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ١٩٧٨/٤٧ تنص على أنه لا يسأل العامل مدنيا الا عن خطئه الشخصى ، وكان من المقرر أن الخطأ يعتبر شخصيا اذا كان الفعل التقصيرى كشف عن نزوات مرتكبه أو عدم تبصره وتغيبه عن مصلحته الخاصة أو قصد الاضرار بالغير أو كان الخطأ جسيما ، ولما كان المرجح فى الواقعة المروضة أن سبب الضرر لا يرجع الى إهمال أو خطأ من الموظف المطعون ضده بل لأسباب أخرى خارجة عن إرادته ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أصاب صحيح القانون فيما قضى به من إلغاء القرار المطعون فيه فيما تضمنه بهذا القرار من عجازاة المذكور بخصم اجزا ثلاثة أيام من راتبه ،

مع تجميله بقيمة ما تم انفاقه لاصلاح التلف المتسار اليه ، ومن ثم
فانه يتعين رفض الطعن المائل موضوعا لعدم استناده على اسباب
صحيح .

(طعن رقم ٢٣٧ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩/٣/١٩٨٩)

قاعدة رقم (٤٠)

المبدأ :

يسأل العامل مجنيا فقط عن خطئه الشخصي .

النتوى :

المشرع في المادة ٧٨ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة
الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ حصر مسئولية العامل المدنية
فيما فرط عنه من خطأ شخصي ، وهو لا يعد كذلك الا اذا كان كاشفا
عن نزوات مرتكبة وعدم تبصره وتغيبه منفعته الشخصية أو قصد
النكالية أو الاضرار بالغير أو كان الخطأ جسيما - العاملون باحدى
الوحدات المحلية تعد مخالفاتهم التعليمات المالية وقانون تنظيم
الانقاصات والمزايدات الصادر بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٨٣ مما
نجم عن ذلك المساس بحق مالى للدولة وما نسب اليهم من أخطاء
لا تعتبر من قبيل الاخطاء الشخصية التى من شأنها أن تستثير وجه
المسئولية المدنية ضدّهم بجسيانها تقيم عن موظف معرض للخطأ
والصواب اضافة الي أن الاوراق أجديت من دليل لاثبات سوء
مقصدهم لذي وقوع هذه المخالفات منهم مؤدى ذلك عدم جواز
تحميلهم بالمبالغ التى تحملتها الخزينة العامة من جرائها .

(طلب رقم ٤٣١/٦/٨٦ - جلسة ١٩/٥/١٩٨٣)

الفرع الرابع

رجوع الإدارة على الموظف اذا ارتكب خطأ

تكون في حدود ما ارتكبه من خطأ

قاعدة رقم (٤١)

المبدأ :

مطلوبه المبلل لا تتجاوز حدود ما ارتكبه من خطأ ، وإن كل خطأ
يحمل مرتبه جزء من تعويض الضرر القريب عليه بنسبة يساهمته
فيه .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية المعموعة لتسمي الفتوى
والتبريع بجلستها المنعقدة بتاريخ أول فبراير سنة ١٩٨٩ فتبين لها
أن الخطأ المنسوب الي السيدين المذكورين ثابت في حقهما علي نحو
ما فصله الحكم التأديبي الصادر في هذا الشأن حين قرر مسئوليتهما
عن استيراد المعدات وإتھما علي علم بتفاصيل التماقيد المهرم والتاريخ
المحتمل لوصول هذه المعدات ، وأن الامر كان يقتضي اعداد مكان
مناسب بموقع مصنع الشركة بالقبارى يتم تركيبها فيه ، وإن ذلك
أصبح أمراً محتماً بعد اخطار الشركة بوصول المعدات الي ميناء
الاسكندرية واسناد مهمة التفليس عليها وسحبها من المنطقة
الجمركية الي الشركة العامة للمبوايح إذ كان الثابت من الاوراق أن
المجالين لم يحركا سيارتهما اراء كل هذه الامور ، ولم يطلبوا من أي
مسئول بالشركة المعاونة في تهئة مكان لتفريغ هذه المعدات ، بل تركت
المطلوبت بحرق المسبوح الي أن علما بمحض الصدفة أن هذه الحاويات

يستحق عليها غرامة تأخير فحينئذ أمكن تدبير ارضيات خشبية وضعت عليها المعدات .

وإذا كان خطأ السيدين المذكورين ثابتا على النصوص المتقدم وترتب عليه ضرر للشركة التي يعملان بها يتمثل في مبلغ التعويض عن عدم تدريغ الحاويات الذي دفعه الشركة العامة للصوامع بيد أن ثبوت خطأ السيدين المذكورين لا يتحقق ولا يتعارض مع امكان قيام اخطاء أخرى ساهمت في تحقيق الضرر ، وبالتالي فإنه اذا ما تحقق للشركة قيام هذه الاخطاء الاخرى التي قد تكون ساهمت في احداثها لحقها من اضرار يتمين منطقيا بتقسيم الضرر بنسبة مساهمة كل مسئول في هذه الاخطاء وفي تحقيق الضرر المترتب عليها عملا بما تقتضي به الاصول القانونية المقررة من أن مسؤولية العامل لا تتجاوز حدود ما ارتكبه من خطأ ، وان كل خطأ يتحمل مرتكبه جزءا من تعويض الضرر المترتب عليه بنسبة مساهمته فيه .

ولما كان ذلك ، وكانت الشركة التي يعمل بها السيدان المذكوران ، لم تعتبر الخطأ الذي وقع منهما هو الخطأ الوحيد الذي سبب الضرر ، ورتبت على ذلك عدم مسئوليتيهما المدنية ، فإنه يتعين الاخذ في الاعتبار تدبيرها هذا بمقتضى القول بالزامهما بتعويض الضرر في الحدود التي ساهم فيها خطأها في حدوث الضرر ، واخذاً في الاعتبار الاخطاء الاخرى التي ساعدت على حدوثه .

لذلك ، انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن مسئولية السيدين مدير ادارة المشتريات بشركة الاسكندرية للتسليح والتبريد ، و رئيس القطاع التجارى بها عن غرامات التأخير التي تحملت بها الشركة تكون بقدر خطئها ونسبة ما احدثه خطأ كل منهما بالاستنزاع مع اخطاء الآخرين في الضرر الحاصل للشركة .

(حلف رقم ١٦٨٦/٦/٣٤٣ الى ١٦٨٦/٢/١٩٨٦)

الفرع الخامس
عدم انطباق نظرية
الخطأ الشخصي والخطأ المرفقى في مجال القطاع العام
قاعدة رقم (٤٢)

المبدأ :

نشأت نظرية الخطأ الشخصي والخطأ المرفقى نشأة قضائية واعتققتها قوانين التوظيف للعاملين المدنيين بالدولة ونظمتها بأن نصت على ألا يسأل العامل إلا عن خطئه الشخصي - لا وجود لهذه النظرية في مجال القطاع العام ولم تتضمنها أى من القوانين المنظمة للعاملين به - يؤدى ذلك : عدم انطباق هذه النظرية في مجال القطاع العام .

المحكمة :

ومن حيث أنه عن الوجه الرابع والآخر من الطعن فإن قضاء هذه المحكمة في نظرية الخطأ الشخصي والخطأ المرفقى قد جرى على أن هذه النظرية قد نشأت في ظل قوانين نظم التوظيف والتي قننت بعد ذلك بقوانين العاملين المدنيين بالدولة أى أنها نشأت في نطاق الإدارة الحكومية كنظرية قضائية سرعان ما اعتنقتها قوانين التوظيف للعاملين المدنيين بالدولة ونظمتها بأن نصت على ألا يسأل العامل إلا عن خطئه الشخصي أما في مجال القطاع العام فإن هذه النظرية ليس لها وجود قانونى ولم تتضمنها القوانين المنظمة لخدمة العاملين بالقطاع العام وليس لها مجال في تطبيق نطاق قوانين العاملين بالقطاع العام وإذا ذهب الحكم المطعون فيه إلى أعمال هذه النظرية في نطاق قانون نظام العاملين بالقطاع العام فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ويتعين لذلك القضاء بالغاء في هذا الخصوص .

(طعن رقم ١٣١٠ سنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٨٨/٤/١٢)

قاعدة رقم (٤٢)

المبدأ :

نظرية التفرقة بين الخطأ الشخصى والخطأ المرفقى تتعلق بالموظف العام - خلا من هذه النظرية نظم العاملین بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ - المادة الأولى من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه تنص بسريان احكام هذا القانون على العاملين في شركات القطاع العام - تسرى احكام قانون العمل فيها لم يرد به نص في هذا القانون .

المحكمة :

تنص الشركة الطاعنة على هذا الحكم مخالفة للقانون والخطأ في تطبيقه وتأويله والتناقض والفساد في الاستدلال والخطأ في الاسناد تأسيسا على فكرة الخطأ الشخصى والمرفقى أبعد من أن تثار أو تكون مجالاً للتطبيق في مجال الاضرار الناشئة عن حالات انحراف أو الفقد أو الاتلاف للعاملين بوحدات القطاع العام وخاصة مع اواباب المعهد بالوحدات ذات الطابع التجارى والاقتصادى والتي تقوم مسئوليتهم فيها على فكرة الزام كل من سبب ضرراً للغير بتعويض هذا الضرر . وقد وقع الحكم في تناقض بين شقيه فبينما ينتهى الى رفض الطعن في شقه الخاص بمجازاة المطعون ضده ينتهى في انشق الخاص بتحميله الى بطلان ذلك .

وحيث أن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن نظرية التفرقة بين الخطأ الشخصى والخطأ المرفقى - والتي فتننتها تشريعات العاملين بالدولة انما تتعلق بالموظف العام - وقد خلى منها نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ سنة ١٩٧٨ والذي يحكم طبيعة علاقاتهم بالشركات والوحدات الاقتصادية لا يظفرون موظفين وانما بحكم

علاقتهم بذلك الوحدات هذا القانون وقانون العمل فيما لم يرد به نص خاص حيث تنص المادة الاولى من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ باصدار نظام العاملين بالقطاع العام على سريان أحكامه على العاملين في شركات القطاع العام وتسرّى أحكام قانون العمل فيما لم يرد به نص في هذا القانون . وهذا وتنص المادة ٦٨ من القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ باصدار قانون العمل على أنه اذا تسبب العامل في فقد أو اتلاف أو تدمير مهنات أو آلات أو منتجات يملكها صاحب العمل أو كانت في عهده وكان ذلك نائسًا عن خطأ العامل وجب أن يدفع المبلغ اللازم نظير ذلك . وصاحب العمل بعد اجراء التحقيق واخطار العامل أن يبدأ بانقطاع المبلغ المذكور من أجر العامل على ألا يزيد ما يقطع لهذا الغرض على أجر خمسة أيام في كل شهر .

وحيث أن الثابت من الاطلاع على الحكم الطعين أنه قد استند في قضائه ببطالان تحميل المطعون ضده بقيمة العجز في عهده الى أن ما نسبته اليه من أعمال في المحافظة على عهده لا يرقى الى مرتبة الخطأ الشخصي وبذلك فقد أعمل التفرقة بين الخطأ الشخصي والمرفق في غير مجال اعمالها وطبقها في نطاق يتمتع تطبيقها فيه مما يصم الحكم بسبب مخالفة القانون الموجب لالغائه .

ومن حيث أن العامل يمتنض أحكام المادة ٦٨ من قانون العمل أنفسه البيان يتحمل المبالغ اللزومة لجبر كل ما تسبب بأعماله في حدوثه من فقد أو اتلاف أو تدمير لمهنات أو آلات أو منتجات يملكها صاحب العمل أو كانت في عهده . واذ كان الثابت من التحقيقات أن المطعون ضده وضع العراقيل أمام اللجنة المشكلة بالقرار رقم ٢ لسنة ١٩٨٥ لجرد مخزنه ومخزن أمين العهد عقب الإبلاغ عن حدوث السرقة مما لم تتمكن معه اللجنة من تحديد

ما تمت سرقة فعلا من عهده وقد صوت بتصرفه على الشركة الطاعة
فرصة الحصول على التعويض المستحق من شركة التأمين في حينه .
وقد تم اكتشاف العجز بمهده عند اجراء الجرد السنوي بتاريخ
١٩٨٥/١/٣٠ وذلك بمطابقة الجرد الحفترى الثابت لمهده ومن ثم
قدرت قيمته الحفترية وفقا للقيمة الثابتة والمحاسبية . بينما جردت
عهده زميله عقب السرقة وأبلغ عن المصروفات في حينه وتم ضبطها
وبذلك أصبحت عهده سليمة وذلك طبقا للثابت بأوراق التحقيق رقم ١٧.
لسنة ١٩٨٥ مما يتعين معه الزام المطعون ضده بقيمة العجز في عهده
ولا يحتاج في ذلك بوجود سرقة بمخزنه ومخزن زميله طالما لم يتم الدليل
على أنها السبب المباشر للعجز الذي اكتشف في عهده كما لم يقدم
المطعون ضده أى برر منطقي للعجز يحفيه من المسؤولية عنه .

ومن حيث أن القانون يوجب تحميل العامل بقيمة ما سببه من تلف
أو عجز في عهده دون المصروفات الادارية والفوائد البنكية التي
لا يقوم تحميلها بها على سند قانونى مبرر مما يتعين معه رفض طلب
تحميل المطعون ضده المصروفات الادارية والفوائد البنكية .

(طعن رقم ٣٠١٣ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٩٣/٤/٢٧)

الفصل الثالث

مسور من الأخطاء التي يجوز التعويض عنها

الفرع الأول

عيب الاختصاص أو الشكل

لا يرتب الحق في التعويض إلا إذا

قاعدة رقم (٤٤)

المبدأ :

يلزم التقرير هدم بيان يخشى سقوطها أو سقوط جزء منها مما يمسر الأرواح والأموال للخطر - صدور قرار بذلك من لجنة تشكل بقرار من المحافظ - يؤدي ذلك : عدم اختصاص لجنة معاقبة وتقدير خسائر الحرب بهذا الشأن - صدور قرار من لجنة الحصر والمراجعة المشتكين بقرار من المحافظ لمعاقبة وحصر وتقدير الخسائر في الأوس والمال نتيجة الأعمال الحربية تنفيذا للقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٧ بإزالة العقار - هو قرار صادر من جهة غير مختصة - أسس ذلك : مخالفته لأحكام المادتين ٢١ و ٣٢ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ في شأن إيجار الأماكن وتنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر - عيب عدم الاختصاص الذي قد يشوب القرار الإداري فيؤدي إلى عدم مشروعيته لا يصلح حتما وبالفورية أساسا للتعويض ما لم يكن عيبا مؤثرا في موضوع القرار - أثر ذلك : أنه إذا كان القرار سليما في مضمونه محبولا على أسبابه المبررة له رغم مخالفته قواعد الاختصاص فلا وجه للحكم على جهة الإدارة بالتعويض لأن القرار كائن سيصدر على أية حال بذات المضمون أو أن قاعدة الاختصاص قد روعيت .

المسألة :

ومن حيث أن المادة (٣١) من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ في

شأن ايجار الاماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين ،
الواردة في الباب الثاني من هذا القانون وعنوانه « في شأن
المنشآت الالية للسقوط والترميم والصيانة » تنص على أن « تسرى
احكام هذا الباب على المباني والمنشآت التي يخشى سقوطها أو سقوط
جزء منها مما يعرض الارواح والاموال للخطر ٠٠٠ » كما تنص المادة
(٣١) على أن « تتولى الجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم معاينة
وفحص المباني والمنشآت وتقرير ما يلزم اتخاذه للمحافظة على
الارواح والاموال سواء بالهدم الكلى أو الجزئى أو الترميم أو
الصيانة لجعلها سالحة للغرض المخصصة من أجله ٠٠ » وتنص
المادة (٣٢) على أن « تشكل في كل مدينة أو قرية بها مجلس محلى
أو أكثر يصندر بها قرار من المحافظ المختص لجنة تتولى دراسة
التقارير المقدمة من الجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم في شأن
المباني المشار اليها في المادة ٣٠ وأصدار قرارات في شأنها ٠٠٠ »
والاستفاد من جماع هذه النصوص وهى التى تسرى على واقعة الحال
من حيث الزمان - أنه يلزم لتقرير هدم مبان يخشى سقوطها أو
سقوط جزء منها مما يعرض الارواح والاموال للخطر صدور قرار
بذلك من اللجنة المشكلة بقرار من المحافظ وفقا لنص المادة (٣٢)
من القانون المشار اليه - واذ كان من الثابت ان اللجنة المذكورة لم
تصدر قرارا في شأن العقار موضوع النزاع ، وان ما قدمته جهة
الادارة من اوراق تفيد صدور قرار بتاريخ ٢ من يوليه سنة ١٩٧٧ بهدم
هذا العقار غير صحيح من حيث الواقع ، بالنظر الى أن ذلك القرار يتعلق
بعقار آخر برقم ١٣ شارع عرابى بقسم الشرق بمدينة بور سعيد
ومملوك لمن يدعى ، بينما العقار موضوع النزاع يقع
برقم ٤ بشارعى الجيش وحافظ ابراهيم ببور سعيد ومملوك للسيد /
..... وقد تمت ازالته - باجماع اطراف الخصومة في عام ١٩٧٤
قبل المعاينات التى تمت للعقار الآخر خلال عام ١٩٧٧ ، وعلى ذلك فان

تصدي لجنتي الضرر والمراجعة المشكلتين بقرار محافظ بور سعيد رقم ٨٤ لسنة ١٩٧٤ لمعينة وحصر وتقدير الخسائر في النفس والمال بمحافظة بور سعيد نتيجة للامال الحربية ، وذلك بالاستناد الى القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٧ بتقرير معيّنات أو اعانات أو قروض عن الخسائر في النفس والمال نتيجة للامال الحربية ، لوضع ذلك المقار وتقريرها ازالته الى مستوى الارض واخطار مالك المقار بذلك مع التصريح له برفع الانقراض وازالة مخلفات التربة ، فيكون غير سليم قانونا بحسبانه قرارا صادرا من غير جهة مختصة وبالمخالفة لأحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ المشار اليها ، وأنه وان كان أساس مسئولية الادارة عن القرارات الصادرة منها هو وجود خطأ من جانبها بأن يكون انقرار غير مشروع لحيث من العيوب المنصوص عليها في قانون مجلس الدولة ، وأن يلحق بصاحب الشأن ضرر وتقوم علاقة السببية بين الخطأ والضرر ، الا أن قضاء هذه المحكمة جرى على أن عيب عدم الاختصاص الذي قد يشوب القرار الإداري فيؤدي الى عدم مشروعيته لا يصلح حتما وبالضرورة أساسا للتعويض ما لم يكن عيبا مؤثرا في موضوع القرار ، فإذا كان القرار سليما في مضمونه محمولا على أسبابه المبررة رغم مخالفته قاعدة الاختصاص فلا يكون ثمة محل لمسألة الجهة الادارية عنه والقضاء عليها بالتعويض ، لأن القرار كان سيصدر على أية حال بذات المضمون لو أن تلك القاعدة قد روعيت — والثابت من الاوراق أن المقار الذي كانت تشغله اللوكائذ المذكورة اصيب اصابات مباشرة أثناء فترة الحرب ، فقد ورد بتقرير لجنة معينة وحصر وتقدير الخسائر بمديرية الشئون الاجتماعية ببور سعيد أنه « بالمعينة اتضح ان الاصابة مباشرة في المقار ومهدم ٠٠٠ » وهذه الواقعة غير منكرة من المطعون ضده ، حيث ورد بتظلمه المقدم الى السيد الاستاذ النائب العام بتاريخ ١٣ من اكتوبر سنة ١٩٧٤ أن « المقار تصدعت

ببانيه من جراء اللذائف التي القيت كما جاء بمذكرته الى السيد الاستاذ وكيل نيابة بور سعيد المرفقة صورتها بطلب الاعانة التعويضية عن خسائر المال نتيجة للأعمال الخربية (رقم ١١١٤ محلات — ١١١٣ شرق) ، أنه وعند عودة المهجرين الى المدينة لاعادة الحياة الطبيعية بها ورجوعنا الى المدينة وجدنا أن المبنى تصدع نتيجة العمليات الخربية في حرب أكتوبر المجيدة وأنها لا تصلح للترميم وأتخذ بشأنها قرار ازالة صدر من محافظ بور سعيد وتمت ازالته فالتثبت من الأوراق أن حالة المبنى تستدعي ازالة — ولا صحة للقول بأن الاصابة بالمقار لم تكن تقتضى ازالة استنادا الى أن لجنة الخسائر قد قررت لمالك المقار تعويضا قدره ٩٩ جنيهها وذلك عن بعض منقولات وأثاث الفندق ، ذلك أن هذا التقدير يتعلق بالمنشأة الذى كان يديره الماطعون ضده وليس بالمقار الذى كان يشغله ذلك الفندق ، وقد تقرر ذلك المبلغ للمطعون ضده وأن نازعه فيه مالك المقار بحسبان أن الإيجار قد تم تأجيره للمطعون ضده شاملا للثاث المطوك لمالك المقار ، وعليه فإن مبنى اللوكاندة المذكورة كان متعين الإزالة وفقا لخالفته وللإصابات التي لحقت به ، ولا يكون للمطعون ضده — من ثم — أن يطالب بالتعويض عن قرار الإزالة الصادر من جهة غير مختصة ، وأذ قضى الحكم المطعون فيه بغير ذلك يكون قد خالف القانون ، مما يتعين معه إلغاؤه والقضاء برفض الدعوى .

ومن حيث أن من يخسر دعواه يلزم بمصروفاتها .

(طمن رقم ٣١٨٨ لسنة ٣١ ق — جلسة ١١/٦/١٩٨٨)

الفرع الثاني

القضاء بالتعويض ليس من مستلزمات القضاء بالإلغاء

قاعدة رقم (٤٥)

المبدأ :

القضاء بالتعويض ليس من مستلزمات القضاء بالإلغاء - لكل من القضائي أساسه الخاص الذي يرتكز عليه - تطبيقاً لذلك فإن عيب الشكل أو عيب عدم الاختصاص الذي يشوب القرار الإداري يؤدي به إلى الفناء لا يصلح حتماً وبالضرورة أساساً للتعويض ما لم يكن العيب مؤثراً في موضوع القرار - إذا كان القرار سليماً في مضمونه محولاً على أسبابه الجبرية له رغم مخالفته لقاعدة الاختصاص أو الشكل فلا يكون ثمة مجال للقضاء بالتعويض عنه إذا ما قضى بإلغائه لعيب لاحق بالشكل أو لاحق بالإختصاص ما لم يكن هذا العيب مؤثراً في موضوع القرار الذي كان سيصدر على أي حال بذات المضمون .

الحكمة :

من حيث أن ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه من أحقية المدعي (المطعون ضده) في تعويض عن الأضرار التي أصابته من جراء الإزالة التي نفذت استناداً إلى قرار غير مشروع ، فهو قائم على أساس صحيح ذلك أن قضاء هذه المحكمة جرى على أن القضاء بالتعويض ليس من مستلزمات القضاء بالإلغاء وأن لكل من القضائي أساسه الخاص الذي يرتكز عليه ، وتطبيقاً لذلك فإن عيب الشكل أو عيب عدم الاختصاص الذي يشوب القرار الإداري يؤدي به إلى الإلغاء ، لا يصلح حتماً وبالضرورة أساساً للتعويض ، ما لم يكن العيب مؤثراً في موضوع القرار ، فإذا كان القرار سليماً في مضمونه

محمولا على أسبابه المبررة له رغم مخالفته لقاعدة الاختصاص أو الشكل فلا يكون ثمة مجال للقضاء بالتعويض عنه إذا ما قضى بالغائه ليعيب لحق بالشكل أو لحق بالاختصاص ، طالما لم يكن ذلك العيب أو ذلك مؤثرا في موضوع القرار الذى كان سيصدر على أى حال بذات المضمون فإذا كان ما تقدم وكان الثابت من الأوراق ان ثمة تعديا تم من جانب المدعى — وهو ما لم يحضه — على أرض مملوكة للدولة ، بان اقام عليها منزلا ، ومن ثم فإن ازالة التعدي الواقع من المدعى تكون متفقة وصحيح حكم القانون ، فإن هى نفذت بقرار تم إلغاؤه لمصدوره من غير مختص فإن ذلك الإلغاء لا يستوجب القضاء بالتعويض ، لأن جهة الإدارة حين قررت ازالة المنزل الذى اقامه المدعى فإن قرارها قائم على سبب صحيح ومبرر قانونا ، لأن ما اقامه المدعى يمثل اعتداء على أرض مملوكة للدولة وهو الامر الغير جائز قانونا وأباح القانون ازالته ، فإذا ما جاء للقرار محمولا على سبب صحيح ، ولكنه صدر بالمخالفة لقاعدة الاختصاص المقررة لاصداره فلا يكون ثمة موجب للتعويض عنه متى قضى بالغائه للمخالفة المشار إليها ، وأذهب الحكم الطمين غير هذا المذهب فإنه يكون مستوجبا للإلغاء ٥٠ .

(طعن رقم ٢٥٥٣ لسنة ٣٠ ق. — جلسة ١٩٩٣/١/١٠)

قاعدة رقم (٤٦)

القبول :

القضاء بالتعويض ليس من مستلزمات القضاء بالإلزام بل لكل من المتضادين أساسه الخاص الذى يقوم عليه — مناط مسئولية جهة الإدارة عن قراراتها الإدارية توافر عنصر ثلاث خطأ وضرر وعلاقة سببية بينهما — الضرر إما أن يكون ماليا أو انبيا — الضرر المالى هو الإخلال بمصلحة ذات قيمة مالية للضرر — الضرر الانبى هو الذى يصيب مصلحة غير

ماتية لتبذروا على أن يكون هذا الضرر مرقباً مباشرة عن الخطأ ومحقاً
 — التعويض يدور وجوداً أو عدماً مع الضرر • ويقترب بمقتضاه بما يحقق جبره
 وبما لا يجاوزه حتى لا يثرى المضرور على حساب المسئول دون سبب
 — التعويض عن الضرر قد يكون عينياً أو بمقابل — هذا المقبل قد يكون
 نقدياً أو غير نقدي — التعويض غير النقدي يجد سنده في القاعدة
 القانونية المقررة في القانون المدني التي تجيز للقاضي بأن يأمر بإعادة
 الحال إلى ما كانت عليه أو الحكم بإنشاء معين متصل بالمقبل غير
 المشروع — هذا التعويض غير النقدي يجد مجاله في الضرر الأدبي بشرط
 أن يكون كلياً لجبر هذا الضرر •

المحكمة :

ومن حيث أن بادية الرأي فانه لا محل للمجادلة في أسباب القرار
 المطعون فيه أو بحث مدى مشروعيته أو مبرراته أو الظروف التي
 أحاطت بأصداره بعد أن قضت محكمة القضاء الإداري في حكمها
 المطعون فيه بالغائه لمخالفته للقانون لفقدانه ركن المحل لصدوره
 بمقتضى ما ندب المدعى لوظيفة غير موجودة بالهيكل الوظيفي للجهة
 الإدارية وغير فعالة بالميزانية وهذا هو جانب الخطأ الذي وقعت فيه
 جهة الإدارة والذي أقامت عليه المحكمة قضاءها بالغائه •

ومن حيث أن قضاء المحكمة الإدارية العليا جرى على أن القضاء
 بالتعويض ليس من مستلزمات القضاء بالإلغاء بل لكل من القضاءين
 أساسه الخاص الذي يقوم عليه •

ومن حيث أن منوط مسؤولية جهة الإدارة عن قراراتها الإدارية
 إن تتوفر ثلاث عناصر تمثل في ركن الخطأ والضرر وعلاقة السببية
 بينهما •

ومن حيث أن الضرر بوصفه ركناً من أركان المسؤولية اما أن يكون

ماديا أو أدبيا: والضرر المادي هو الاخلال بمصلحة ذات قيمة مالية للمضطرور. أما الضرر الادبي فهو الذي يصيب مصلحة غير مالية للمضطرور على أن يكون هذا الضرر مترتبا مباشرة عن الخطأ ومحققا هذا وإن التعويض يدور وجودا أو عدما مع الضرر ويقدر بمقداره بما يحقق جبره وبما لا يجاوزه حتى لا يثرى المضطرور على حساب المسئول دون سبب والتعويض عن الضرر قد يكون عينيا أو بمقابل وهذا المقابل قد يكون نقديا أو غير نقدي والتعويض غير النقدي يجد سنده في القاعدة القانونية المقررة في القانون المدني التي تجيز للقاضي أن يأمر بإعادة الحال الى ما كانت عليه أو الحكم بإداء معين متصل بالعمل غير المشروع وهذا التعويض غير النقدي يجد مجاله في الضرر الادبي بشرط أن يكون كافيا لجبر هذا الضرر .

ومن حيث أن الأضرار التي يدعيها الطاعن عن القرار المقضى بالخائ، هي أضرار أدبية محضنة ، وليس منها ما يشكل ضررا ماديا ، وليس من شك في أن إلغاء القرار وما يترتب على ذلك من آثار ، بحكم من القضاء، إنما يعنى حتما حصول الطاعن على التعويض العيني الجابر لما يكون قد أصابه من ضرر أدبي مما يعتبر هذا تعويض له عن هذا الضرر ، ذلك أن الحكم بإلغاء القرار يؤدي بذاته الى رد اعتبار الطاعن ويمسح عنه ما لحقه منه من مساس بوضعه الوظيفي في مجتمع عظم ، الامر الذي لا محل بعده لتعويض مادي غيره لانتفاء مقتضاه . ويكون طلب الطاعن لتعويض نقدي لا أساس له من القانون خليفيا بالرفض ، وهو ما جرى به قضاء الحكم المطعون فيه سديدا ومطابقا للقانون .

ومن حيث أنه عما انتهى اليه تقرير الطعن من طلب الحكم « بإلغاء الحكم المطعون فيه فيما لم يرتبه في وضوح من آثار على إلغاء القرار رقم ١٢٨٥ لسنة ١٩٨٥ الصادر في ١١/٨/١٩٨٥ بأحقية الطاعن في

عودته لعمله الذى كان قائما به ندبا كمدير لوقوف الخيرية » فان هذا
الطلب فضلا عن أن تقرير الطعن لم يسق أساسا له أو بيانا لوجه
النزاع فيه ، فانه طلب لا شأن لهذه المحكمة به ، لانه لا يدعو وأن
يكون أمرا مطلقا بتنفيذ قضاء الغاء قرار النذب المشار اليه ، وهو
تنفيذ تلزم به الادارة بما يترتب على هذا القضاء من آثار ما جاء
بمنطوق الحكم المطعون فيه ، وليس مطلوبا من حكم الالغاء أن يفصل
الاثار التى يتناولها تنفيذه عندما لا تتطلب ذلك خصومة الدعوى ، على
نصوص ما هو مائل فى خصومة الطعن المطروح — ومتى كان ذلك فان
الطلب المشار اليه يكون على غير سند من القانون خليا بالرفض « ٠٠
(.طعن رقم ٢٩٣٠ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٩٣/١/٣٠)

الفرع الثالث

عدم أهلية من جند بالمخالفة

لأحكام القانون للتعويض لانتفاء ركن الضرر

قاعدة رقم (٤٧)

المبدأ :

يشترط لتقييم المسؤولية الإدارية عن أعمال الانارة وقراراتها أن تكون ثمة خطأ من جانبها وضرر لحق بأحد الأشخاص وعلاقة سببية بين الخطأ والضرر - يتحقق الخطأ إذا جند شخص بالمخالفة لأحكام القانون - ينتفى الضرر في مثل هذه الحالات - أساس ذلك : أن القانون يرتب للمجند بالإضافة الى المزايا العينية التي يتمتع بها خلال مدة خدمته مرتبات وعلاوات وبدلات عسكرية كما يقرر له مكافأة نهائية الخدمه - لا وجه للقول بأن التجنيد فوت على المجند فرصة الكسب المبرر لطلب التعويض - يستوى في ذلك من جند ونفساً للقانون ومن جند بالمخالفة له - أساس ذلك : اتحاد العلة في الحالتين وهي أن كليهما قد شرف بالخدمة العسكرية وهو شرف لا يدانيه شرف آخر .

المحكمة :

ومن حيث أن مبنى الطعن مخالفة الحكم المطعون فيه للقانون وخطئه في تطبيقه وتأويله لما جرى به قضاء المحكمة الادارية العليا من أن التجنيد في حد ذاته لا يعتبر خطأ ولا يفوت على المجند كسبا يبرر له طلب التعويض ، يستوى في ذلك أن يكون من جند للخدمة العسكرية لائقاً طبيياً أو غير لائق وذلك لاتحاد العلة في الحالتين : وهي أن كلا منهما قد شرف بالخدمة العسكرية وأدى بعض حق انوطن عليه وتال ما قرره للمجند من مزايا عينية ونقدية خلال مدة التجنيد وبعد انتهائها .

لأن حيث أن الثابت مما تقدم أن المظنون ضدّه : جند بالمخالفة لأحكام المادة ٧ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن الخدمة العسكرية والوطنية ، إلا أنه لم يترتب على تجنيده أى ضرر يبرر تعويض المظنون ضدّه وبذلك ينهار ركن الضرر لمسئولية الإدارة عن قراراتها غير المشروعة — ذلك لأن الخدمة العسكرية والوطنية فرض على كل مصرى حتى بلغ السن المقررة قانونا التزاما بما للوطن من حقوق في عنق كل مواطن تقتضى منه بذل الروح والمال في سبيل وطنه وذلك بالانخراط في سلك الخدمة العسكرية والوطنية لأداء ضريبة الخدم وتقديم ضريبة من وقته وكده تتماثل مع ما يقدمه الوطن له من أمن وخدمات . ولما كانت الخدمة العسكرية والوطنية شرفا لا يذانيه شرف وضريبة على المجند نحو وطنه وكان القانون يوجب للمجند بالإضافة الى المزايا العينية التي يتمتع بها خلال مدة خدمته — مرتبات وعلاوات وبدلات عسكرية كما يقرر له مكافأة نهاية خدمة ، فإنه يتأبى مع نصوص القانون وروحه القول بأن التجنيد في ذاته يفتى على المجند كسبا يبرر طلب التعويض عنه ، يستوى في ذلك من جند وفقا للقانون أو بالمخالفة له لاتحاد الحلة في الحالتين وهى أن كليهما قد شرف بالخدمة العسكرية والوطنية ونال ما قرره القانون من مزايا عينية ونقدية خلال مدة الخدمة وبعد انتهائها وبهذه المثابة ينتفى ركن الضرر في دعوى المسئولية طالما كان طلب التعويض قائما على مجرد المطالبة بما فات المجند من كسب بسبب تجنيده . ونظرا لأن الحكم المظنون قد قام على أن ركن الضرر قد تحقق بما فات على المظنون ضدّه من كسب نتيجة ما كان سيعود عليه من ممارسة مهنة المحاماة من فترة تجنيده بالمخالفة للقانون ، وهو ما يخالف ما تقدم ما جرى

به قضاء المحكمة الادارية العليا في حكمها الصادر بجلسته ١٩٧٤/٦/٢٩
في الطعن رقم ١٠٥ لسنة ٢٢ ق ٠ عليا — وحكمها الصادر بجلسته
١٩٨٥/٦/١١ في الطعن رقم ٣٠٥ لسنة ٢٩ ق ٠ عليا — من عدم توافر
ركن الضرر في دعوى المسؤولية عن قرار التجنيد المخالف للقانون طالما
كان طلب التعويض قائما على مجرد المطالبة بما فات المجند من كسب
بسبب تجنيده — مما يتعين منه الحكم بالغاء الحكم المطعون فيه —
قضى من تعويض للمطعون ضده رغم تخلف ركن الضرر الموجب لهذا
التعويض •

(طعن رقم ١٠٥٨ لسنة ٣١ ق — جلسته ١٩٨٨/٤/٩)

الفرع الرابع

لا محل للرجوع على الادارة بالتعويض عن قراراتها
التي تصدر بقصد تحقيق الصالح العام

قاعدة رقم (٤٨)

المبدأ :

مسئولية الادارة الموجبة للتعويض عن قراراتها الادارية مناطها
توافر ثلاث شروط الخطأ والضرر وعلاقة السببية — اصدار الادارة لقرارها
يقصد تحقيق الصالح العام المتمثل في عدم جواز التعدي على مال عام مملوك
للدولة . من ثم ينتفى ركن الخطأ الركن الاساسي من اركان قيام المسؤولية —
اذا كان الضرر الذي اصاب الفرد لا يجوز في هذه الحالة الرجوع
على جهة الادارة بالتعويض .

المحكمة :

ومن حيث أنه قد جرى قضاء هذه المحكمة على أن مسؤولية
الادارة الموجبة للتعويض عن قراراتها الادارية التي تصدرها مناطها
توافر ثلاث شروط (الخطأ والضرر وعلاقة السببية بينهما) ومن
حيث أن الثابت من كل ما تقدم أن الجهة الادارية حينما أصدرت
قرارها المطعون فيه رقم ٤٨١٠ لسنة ١٩٨٩ ، إنما أصدرته بقصد
التأكيد على صفة النفع العام للمجرى المائي المتنازع عليه ، وأنه
لا يجوز التعدي على مال مملوك للدولة أو لاهد الاشخاص الاعتبارية
العامة ، وينتفى بذلك ركن الخطأ وهو الركن الاساسي من اركان
اللزام توافرها لتقرير مسؤولية الدولة عن قراراتها الادارية ، وبالتالي

فأما كان الضرر الذى وقع على المطعون فنتسده من جراء تنفيذ القرار المطعون فيه فإنه لا يكون له قانونا أى حق فى التعويض قبل الادارة لانتفاء خطئها وأن كان ذلك لا يخل بحق المطعون ضده فى الرجوع على الجهة الادارية التى تعاقد معها من خلال المسؤولية العقدية أن كان ثمة موجب لقيام تلك المسؤولية وتوافرت عناصرها •

ومن حيث أنه تأسيسا على ما تقدم فإن الطعن رقم ٣١٤٦ لسنة ٣٣٦
يغدو غير قائم على أساس صحيح من الواقع أو سند سليم من
القانون ومن المتعين رفضه • «

(طعن رقم ٣٠٩٥ لسنة ٣٣٦ ق — جلسة ١٨/٤/١٩٩٣)

الفرع الخامس

لا محل للتعويض عن إزالة التمتعيات التي تقع
على الأموال العامة المملوكة للدولة أو لأحد الأشخاص الاعتبارية
قاعدة رقم (٤٩)

المبدأ :

مسئولية الإدارة بالتعويض تتمتع بتوافر أركان ثلاثة هي الخطأ والضرر وعلاقة السببية بينهما - إزالة « البوغيه » الذي أقامه المدعى منذ سنوات على أرض مملوكة للدولة - وصدرت بشأنه التراخيص والموافقات اللازمة من الجهات المختصة - توجب على خطأ مصدر القرار بإزالة « البوغيه » حرمان مباشر للمدعى من مورد رزقه واسرته وقطع منعجلاً لكل سبيل أمامه لتصحيح موقفه أو حتى إبعاله للقيام بما يلزم من إزالة بأقل قدر من الفسادة المالية - إذا كانت الأرض مملوكة للدولة بملكية عامة فإن إزالة الجاني التي أقامها المدعى عليها بالطوب الأصر والمسلح صحيحة . ولا يجوز الترخيص قانوناً بإقامة مسكن خاصة فيها - لا محل لتعويض المدعى عن تلك الإزالة التي كانت آتية
هنا .

المسألة :

أنه عن طلب التعويض فإن مسؤولية الإدارة تتمتع بتوافر أركان ثلاثة هي الخطأ والضرر وعلاقة السببية بينهما والثابت مما تقدم توافر ركن الخطأ في جانب الإدارة مصدره القرار غير المشروع كما نتج عنه ضرر مباشر للطاعن يمثل في إزالة « البوغيه » الذي أقامه منذ سنوات على أرض مملوكة للدولة وصدر بشأنه ترخيص من الإدارة الهندسية بطنطا برقم ٦١١٧ بتاريخ ١٩٧٧/٨/٨ وذلك بتشغيله محلاً لتخضير وبيع المشروبات الساخنة وذلك طبقاً للائتمارات المقررة وأنه مربوط بقيمة إيجارية ١ جنيه و ٣١٠ مليم ومؤشر عليه بأنه سبق

للمرخص له الحصول على موافقة من مديرية التعمين برقم ١٣٧٤٩ بتاريخ ١٠/١١/١٩٧١. وذلك بعد موافقة السيد المحافظ بتاريخ ١٠/١١/١٩٧١ وأن ذلك الترخيص دائم طبقاً للقانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ وصدر بعد معاينة المحل وتحديد أبعاده وأرتفاعه وما به من فتحات ومن ثم فلم يكن صنيعاً ما ورد بقرار الإزالة من أن محل الإزالة « غرزة مقامة من الطين » كما أنه ورد بتقرير الضيفر المنتدب من محكمة طنطا الابتدائية والمؤرخ ٢/٢/١٩٨٣ أن هذا البويفية كان عبارة عن كتشك خشبي لتحضير المشروبات بطول ٧ متر. وعرض ٥ متر. وحوله أرض فضاء ، ومن ثم فإن الضرر الذي أصاب الطاعن تمثل في إزالة هذا الكتشك الخشبي وما ترتب عليه من إلغاء رخصة تشغيله لانعدام المحل وزواله بقرار غير مشروع، كما ترتب على خطأ مصدر القرار حرمان مباشر للطاعن من مورد رزقه وأسرته وقطع متعجل لكل سبيل أمامه لتصحيح موقفه بالحصول على الترخيص اللازم بشغل حرم الطريق العام أو حتى إهماله للقيام بما يلزم من إزالة وإتقال قدر ممكن من الفسادة المادية ومن ثم تقدر المحكمة تعويضه عن ذلك بمبلغ ألف جنيه .

ومن حيث أنه عن طلب المدعى تعويضه عن المباني التي أنشأها كسكن له ولأسرته بالطوب الأحمر والأسلح فإنه لما كانت الأرض المقامة عليها تلك المباني مملوكة للدولة ملكية عامة وتمثل منافع عامة للطريق الرئيسي بين طنطا وكفر الشيخ فإنه لا يجوز قانوناً الترخيص بإقامة مساكن خاصة عليها ويكون خطأ الطاعن في هذه الحالة قد استغرق خطأ مصدر قرار الإزالة ولا محل لتعويضه عن تلك الإزالة والتي كانت حتماً أكثية .

(طعن رقم ٢٠٠٥ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٩٠/١/٢٧)

الفرع السادس

إلغاء القرار الصادر بإنهاء خدمة العامل وإعادته الى وظيفته
لا يمنع من تعويضه عن الأضرار الأدبية التي أصابته

قاعدة رقم (٥٠)

المبدأ :

لا تثريب على المحكمة أن قضيت بتعويض المضرور عن الأضرار الأدبية
لتطبيب نفسه ومعلم أن الدولة تعاقب نفسها الظلم وتبى أن تجرح شعور
إبنائها - التعويض عن الضرر الأدبي يبلغ من المال لا يتعارض مع
ما استقر عليه القضاء الإداري من أنه في إعادة العامل المفضل الى
عمله خير تعويض له ماديا وأدبيا - أساس ذلك : - أنه للمحكمة أن
تقرر أن إلغاء قرار الصادر بإنهاء الخدمة وإعادة العامل الى وظيفته
ومنحه مرتبه وعلاواته وترقياته المستحقة لا يكفى بذاته لإزالة ما عاق
بنفسه من شعور بالظلم وما عاقه من تشرد وتشتت وضياح بين أفراد
المجتمع وفيهم من ينظر اليه نظرة الزبنة ومنهم من يتساءل عن أسباب
فصله عن الخدمة ومنهم المتسائلون .

المحكمة :

ومن حيث أن الوزارة الطاعنة تنتمي على الحكم المطعون فيه
مخالفتة لأحكام القانون والخطأ في تطبيقه وتأويله ، وذلك لأن القضاء
الإداري مستقر على أن الحكم بإلغاء القرار الصادر بإنهاء خدمة
العامل وإعادته الى عمله يعتبر خير تعويض أدبي له فهو كافي بحد
اعتباره الأدبي وإزالة ما قد يكون في نفسه من مرارة

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه حين قضى بتعويض المظنون
ضد المبلغ الزهيد المقضى به وهو خمسمائة جنيه فقط قد راعى أن
يكون ذلك القضاء إعلافا عن تقرير المحكمة للأضرار التي حاقبت المظنون

ضدّه من الناحية الادبية وجبرها بهذا المبلغ الرمزي حتى تطيب نفس المطعون ضده ويعلم بأن الدولة تعاف نفسها الظلم وتأبى ان تجرح شعور ابنائها أو تطغى على مستقبل العاملين بها فتظلم وتشردهم بدون مقتضى وعلى خلاف القانون وان هذا الذى ذهب اليه الحكم المطعون فيه لا يتعارض مع المبادئ التى استقر عليها القضاء الادارى من أن فى إعادة العامل المفصول الى عمله خير تعويض له ماديا وادبيا ، ذلك ان الغاء القرار الصادر بانها الخدمة وإعادة العامل الى وظيفته ومنحه مرتباته وعلاواته وترقياته المستحقة كل ذلك لا يكفى بذاته لازالة ما علق بنفسه من شعور بالظلم وما عاناه من تشرد وتشتت وضياح بين أفراد المجتمع وفيهم من ينظر اليه نظرة الشك والريبة ومنهم من يتسائل عن اسباب فصله من الخدمة وكثير منهم شامتون ، فاذا ما جاء الحكم المطعون فيه وراعى كل هذه الاعتبارات واراد ان يمنح المطعون ضده شهادة من القضاء ممثلة فى هذا الحكم تفيد اعتراف المحكمة بالظلم الذى وقع عليه وان الجهة الطاعنة رغم تنفيذها حكم المحكمة الصادر بالغاء قرار الفصل تعتبر عازمة بتعويضه عن ذلك العمل الخاطيء جبرا للاضرار الادبية التى لحقت به ، فان مسلكها هذا لا تثريب عليه ولا يعتبر هذا القضاء مخالفا للقانون لوجود المقتضى الذى يستوجب هذا التعويض ولا سيما وأن الجهة الادارية قد امتدحت فى نفسها مع المطعون ضده بعد ان افرج عنه بعد اعتقاله بلا سبب حيث منحته اجازة استثنائية طبقا للقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ ووصفته بذلك بعدم اللياقة الصحية وذلك تمهيدا لاتخاذها اجراءات طفرقة ومصطنعة ضده انتهت بفصله من الخدمة فصلا بدون منبر ، ولم تستطع الجهة الادارية ان تنعى عن نفسها تهمة التعسف والتعنّت التى وضحت فى الدعويين اللتين رفعهما المطعون ضده

والتي قضى في أولاهما بالغاء قرار انتهاء خدمته وفي الثانية بتعويضه عن ذلك ، هذا ولا يسوغ ان نقل ان المحكمة في القضاء بالتعويض عن الاضرار الادبية متى استبان لها من واقعة النزاع وظروف الدعوى ان في تعويض المدعى جيزاً للخواطر وازاحة للغمّة والمرارة التي استقرت في نفسه من جراء فصله ظلماً ، وتصحيحاً لوضعه بين أفراد مجتمعة وعشيرته سيما اذا كانت المحكمة لم تبلغ في تقدير التعويض وقضى له بفبلغ زهيد على سبيل التقدير الادبي الرعزي .

ومن حيث ان الطعن الراهن يعتبر غير قائم على سند من القانون ومن ثم يتعين الحكم برفضه (١) .

(طعن رقم ١٩٥١ لسنة ٢٩ في - جلسة ١٩٨٧/٦/٣٠)

(١) يراجع الحكم الصادر من المحكمة الادارية العليا في الطعن رقم ١٥٧٦ لسنة ٢٨ القضائية والحكوم فيه بجلسة ١٩٨٦/١٢/٣٠ والذي خلصت فيه الى انه انما الغت المحكمة قرار انتهاء الخدمة مع ما يترتب على ذلك من اكلر فان مقتضى تنفيذ الحكم اعادته للعمل وترقيته وصرف مستحقاته وهي عناصر تمثل كل ما لحق الطاعن من ضرر ويعتبر ذلك خير تعويض عن الاضرار الامر الذي يضمن مخه رفض طلب التعويض .

الفرع السابع انتهاء الخدمة قبل بلوغ السن القانونية

قاعدة رقم (٥١)

المبدأ :

يشترط لصحة قرار انتهاء خدمة العامل للانقطاع عن عمله أن يسبقه انذار - يشترط في الانذار أن يكون بعد الانقطاع وأن يوضح به الانتر المخزن عليه - يعتبر الانذار ضمانة جوهرية للعامل - اهدار الادارة هذه الضمانة يصم قرارها بعدم المبرورية ويرتب ركن الخطأ الموجب للمسئولية - يؤدي ذلك : استحقاق الضرر للتعويض - ليس من موانع التعويض أن تكون لدى العامل القدرة على الكسب أو أن تكون ابواب الرزق قد غلقت أمامه بغير حاسب - أساس ذلك : أن التعويض يكون حسب الأضرار التي تحققت ولتثبت من القرار غير المشروع بانتهاء الخدمة قبل بلوغ السن القانونية وحرمانه من ميزات الوظيفة الأدبية والمادية .

المسألة :

ومن حيث أنه عن الركن الاول وهو ركن الخطأ فإن المادة ٩٨ من قانون نظم العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ تنص على أن ٥٠٠٠ يعتبر العامل مقدما استقالته في الحالات الآتية :

١ - إذا انقطع عن عمله بغير اذن أكثر من خمسة عشر يوما متتالية ما لم يقدم خلال الخمسة عشر يوما التالية ما يثبت أن انقطاعه كان بعذر مقبول وفي هذه الحالة يجوز للسلطة المختصة أن تقر عدم حرمانه من أجره عن عمله مدة الانقطاع إذا كان له رصيد من الاجازات يسمح بذلك والا وجب حرمانه من أجره عن هذه المدة ، فإذا لم يقدم العامل أسباباً تبرر الانقطاع أو قدم

هذه الاسباب ورفضت اعتبرت خدمته منتهية من تاريخ انقطاعه
عن العمل .

٢ - اذا انقطع عن عمله بغير اذن تقبله جهة الادارة اكثر من
ثلاثين يوما غير متصلة في السنة ، وتعتبر خدمته منتهية في هذه الحالة
من اليوم التالي لاكمال هذه المدة وفي الحالات السابقتين يتعين
انذار العامل كتابة بعد انقطاعه لمدة خمسة ايام في الحالة الاولى
وعشرة ايام في الحالة الثانية .

ومن حيث انه طبقاً للنص المتقدم يشترط لصحة قرار انتهاء خدمة
العامل الفاضح لاحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ أن يسبقه انذار
هذا العامل المنقطع بعد انقطاعه في المواعيد المقررة بالنص المذكور ،
وأن هذا الانذار يمثل ضمانه جوهرية للعامل ، بحيث اذا لم تراخ
فان مؤدى ذلك اضرار تلك الضمانة بما يترتب على ذلك من عدم
مشروعية القرار الصادر بانتهاء الخدمة .

ومن حيث انه على هدى ما تقدم واذا كان الثابت أن المظنون ضده
كان معازراً للمعلم بالسعودية لمدة ظلت تتجدد وانتهت في
١٩٧٨/٨/٣١ وأن الجامعة لم تقدم ما يفيد انذاره بانتهاء خدمته عقبه
انقطاعه بانتهاء اعارته في التاريخ المشار اليه ومن ثم فان هذا
المسلك من جانبها يعد اضراراً للضامنة التي قررها الشارع للعامل
قبل انتهاء خدمته للانقطاع ، ويكون قرارها بالمظنون فيه الصادر بناء
على ذلك مخالفاً للقانون ومرتباً لركن الخطأ الموجب للمسؤولية .

ومن حيث انه لا يغير مما تقدم ما هو ثابت من ان الجامعة ارسلت
للمظنون ضده الكتاب رقم ١٦١٧ في ١٩٧٨/١١/١٥ . وظلت منه
العودة فور انتهاء الاعارة وأنه لا يجوز تجديدها بأي حال من

الاحوال ثم عادت وارسلت الكتابين رقمى ٢٢٨ فى ١٣/٥/١٩٧٨ و ٥١٢ فى ١٧/٧/١٩٧٨ تردد فيهما ما جاء بكتابها الاول مع تصحيح تاريخ انتهاء الاعارة ليكون ٣١/٨/١٩٧٨ بدلا من التاريخ الخطأ الوارد فى الكتاب الاول وهو ١٥/١١/١٩٧٨ وقد ارسل الكتاب الاول والثانى على عنوان المطعون ضده بالخرج (وزارة المعارف - المملكة العربية السعودية - ادارة التعليم بوزارة المعارف بالرياض) والكتاب الثالث فتم ارساله على عنوان المطعون ضده بالداخل (شنون - مركز شبين الكوم - محافظة المنوفية) لا يغير ذلك من عدم مشروعية قرار انتهاء الخدمة وتحقق ركن الخطأ من جانب الجامعة ذلك ان الكتب الثلاثة السالف بيانها فضلا عن أنها لا تحمل انذار للمطعون ضده بانتهاء خدمته فإنها أرسلت قبل بدء الانقطاع والذي لا يتحقق الا بطول تاريخ انتهاء الاعارة فى ٣١/٨/١٩٧٨ والكتب الثلاثة المذكورة ارسلت قبل ذلك التاريخ وبالتالي لم ترسل فى المواعيد المقررة بالفقرة الاخيرة من المادة ٩٨ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ السالف الاشارة اليها وهى لا تكون الا بعد الانقطاع لمدة خمسة أيام الامر الذى يتعين معه عدم الاعتداد بها ، وعدم تأثيرها على عدم مشروعية القرار وثبوت خطأ الجامعة على النجوى السالف بيانه .

ومن حيث أنه فضلا عما تقدم فإن الثابت من الأوراق أن جامعة حلوان عندما اصدرت قرارها المطعون فيه رقم ١٧ لسنة ١٩٧٩ فى ٤/١/١٩٧٩ بانتهاء خدمة المطعون ضده قد خالفت انشأ قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٦ أغسطس سنة ١٩٧٥ والذي يقضى بمنح العامل المعبر مهلة سبعة أشهر قبل انتهاء خدمته للانقطاع وبناء على ذلك يكون ركن الخطأ قد توافر فى حق جامعة حلوان مما يوجب مسئوليتها الادارية عن الإصرار التى حلفت بالمطعون ضده من جراء

القرار الصادر بإنهاء خدمته باعتباره السبب المباشر لتلك الاضرار ، ولا يقال من ذلك ما تثيره الجامعة من أن المطعون ضده لم يلحقه أى ضرر. من جراء قرار انتهاء خدمته لانه قد عمل بالخارج رغم علمه بإنهاء خدمته من الجامعة مما يكشف عن نيته في ترك الوظيفة بإرادة حرة مؤثرا وظيفته بالخارج على وظيفته بالداخل وفي ذلك ما يخفيه عن طلب التعويض — فإن ذلك مردود عليه بأنه ليس من هوانع التعويض أن تكون لدى العامل القدرة على الكسب أو ان ابواب الرزق قد فتحت امامه بغير حساب ذلك أن التعويض في هذه الحالة انما يكون بحسب الاضرار التي تمتعت ولحقت بالمطعون ضده من جراء إنهاء خدمته قبل بلوغ سن المعاش القانوني والتسرع في ذلك بدون انذار ومنحه المهلة المقررة لامثاله من المعارين قبل اصدار مثل هذا القرار محل الطعن وهذه الاضرار ثابتة بالنسبة للمطعون ضده وتتمثل في حرمانه من الوظيفة وما يرتبط بها من ميزات مادية وأدبية قبل الاوان وبطريق تخالف احكامه وقد اصاب الحكم المطعون فيه وجبه الحق عندما قرر التعويض المحكوم به ويندو بالتالي الطعن المقيم من جامعة جلوان على غير سند من القانون جديرا بالرفض .

(طعن رقم ١٤٥٠ و ٢٢٦٨ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٨٨/٧/١)

الفرع الثامن
تسوية معاشي الحصول بغير الطريق التأديبي
لا تمنع المطالبة بالتعويض

قاعدة رقم (٥٢)

المبدأ :

مسئولية الادارة عن قراراتها منوطة بان يكون القرار معيبا ، وان
يترتب عليه ضرر ، وان تقوم علاقة سببية بين خطأ الادارة وبين
الضرر الذي اصحاب الفرد - قرار معنوم لاقتصاب مصدره سلطة ليست
مقررة له قانونا يفصل موظف بمقتضاه عن الخدمة - يتحقق به ركن
الخطأ الموجب لمسئولية الادارة من قرارها - ترتب على هذا القرار
اتهاء خدمة الدعى وحرمانه من مرتباته وميزات وظيفته كضابط شرطة طوال
المدة التالية لاتهاء خدمته حتى تاريخ الحكم له - اصابته ايضا باضرار ادبية
نتيجة لصدور القرار - علاقة السببية قائمة بين خطأ الادارة والاضرار
التي لحقت بالدعى نتيجة هذا الخطأ - لعقبة الدعى في القضاء التعويض
الذي يجبر هذه الاضرار - لوجهه للقول بان تسوية معاشات المفصولين
بغير الطريق التأديبي في الفترة السابقة على تاريخ العمل بالقانون رقم ٣٣
لسنة ١٩٦٣ ، طبقا لاحكام المادة ١٧٦ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥
بشأن التأمين الاجتماعي المعدل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ يعتبر
تمويضا عن قرارات فصلهم غير المشروعة يمنع من المطالبة بتعويض آخر ،
قياسا على حكم القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ بشأن اعادة ضباط الشرطة
الذين فصلوا بغير الطريق التأديبي بعد العمل بالقانون رقم ١٢١ لسنة
١٩٦٣ حتى ١٩٧١/٥/٢٥ - لم تتضمن المادة ١٧٦ من قانون التأمين
الاجتماعي نصا مطلقا لنص المادة ٩ من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤
المشير اليه - المادة ١٧٦ من القانون رقم ٧٩ المعدل بالقانون رقم ١٢٥

لسنة ١٩٧٧ تقابل تسوية المعاش فخصب ولا تعرض التعويض عن قرار الفصل - تسوية المعاش عند طلبه لم يختلف عن التعويض ولكل منها القواعد القانونية التي تحكمه - لا نرى يمنع من الجمع بينهما عند تحقق موجب التعويض وتسوية المعاش .

المحكمة :

ان مسؤولية الادارة عن القرارات الادارية منوطه بأن يكون القرار معيبا . وأن يقترب عليه ضرر ، وأن تقوم علاقة سببية بين خطأ الادارة وبين الضرر الذي أصاب الفرد ، ولما كان الثابت أن قرار وزير الداخلية رقم ٩ سنة ١٩٥٤ برفع أسم المدعى من عداد موظفي وزارة الداخلية قد صد عندما لاغتصاب وزير الداخلية في إصداره سلطة ليست له ، لذلك قد تحقق ركن الخطأ الموجب لمسئولية الادارة عن قرارها وقد ترتب على هذا القرار انهاء خدمة المدعى وحرمانه من مرتبه ومميزات وظيفته كضابط شرطة طوال المدة التالية لانتهاء خدمته حتى تاريخ مجور الحكم المطعون فيه ، كما أصيب بأضرار أدبية نتيجة لصخور هذا القرار المعنوم وأن علاء السببية قائمة بين خطأ الادارة المذكورة والاضرار التي لحقت بالمدعى نتيجة لهذا الخطأ وبالتالي يحق للمدعى اقتضاء التعويض الذي يجبر هذه الاضرار وهذا ما سبق أن قضت المحكمة الادارية العليا بمثله في حكمها بجلسة ١٩/٤/١٩٨٣ في الطعن رقم ٢١٠ لسنة ٢٥ ق ورقم ١٩٥٦ لسنة ٢٧ ق ولا وجه لما قال به الحكم المطعون فيه تسببا لرفضه طلب المدعى التعويض من أن تسوية معاشات المفسولين بغير الطريق التأديبي في الفترة السابقة على تاريخ الغفل بالقانون

رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٣ ، طبقا لاحكام المادة ١٧٦ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بشأن التأمين الاجتماعى المعدلة بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ يعتبر تعويضاً عن قرارات فصلهم غير المشروعة يمنع من المطالبة بتعويض آخر ، قياساً على حكم القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٤ بشأن اعادة ضبط الشرطة الذين فصلوا بغير الطريق التأديبى بعد اعمل بالقانون ١٣١ لسنة ١٩٦٣ حتى ٢٥ مايو ١٩٧١ ، اذ لا وجه للقياس ، حيث لم تتضمن المادة ١٧٦ من قانون التأمين الاجتماعى نصاً مماثلاً لنص المادة ٩ من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه الذى اعتبرته المحكمة اصلاً للقياس عليه ، ثم أن المادة ١٧٦ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ١٢٥ سنة ١٩٧٧ تعرض لتسوية المعاش فحسب لمن يطلب الافادة منها ولا يتعرض للتعويض عن قرار الفصل ، وتسوية المعاش عند طلبه طبقاً لما أمر يختلف عن التعويض ولكل منهما القواعد القانونية التى تحكمه ولا نص يمنع من الجمع بينهما عند تحقق موجهه وتسوية المعاش طبقاً لتناول وضع العامل عند بلوغه سن التقاعد أو السن التى تقضى قوانين توظيفه بإجالاته الى المعاش عند بلوغهما ولا يتعلق بهما بإجالة قبلهما وفقاً لحكم يصدر بالغاء قرار الفصل غير المشروع .

ومن حيث أن المحكمة ترى وهي في سبيل تقدير مبلغ التعويض المناسب لجبر الأضرار التى لحقت بالمدعي تبدر أن خدمته بوزارة الداخلية قد انتهت وهو في مقتبل عمره الذى يترتب له لاكتساب رزقه بسهولة ويسر ، وإن في الغاء قرار إنهاء خدمته جبراً لبعض الأضرار التى أصابته منه ومن طوله أميد التقاضى وبمراعاة قيمة النقود وبذلك فإن المحكمة ترى أن التعويض

الشامل المناسب لجبر كافة الاضرار التي اصابته المدعى نتيجة
عدم مشروعية قرار انتهاء خدمته ، ومختلف عناصرها هو ستة آلاف جنيه
ومن حيث أنه لما كان ما تقدم منه يضمن تأييد الحكم المطعون فيه
فيما قضى به من القرار المطعون فيه والغائه فيما قضى به من رفض
طلب المدعى الحكم له بتمويض عن قرار انتهاء خدمته والزام وزارة
الداخلية بأن تؤدي للمدعى تعويضاً قدره ستة آلاف جنيه مع الزامها
بمصروفات عن الطعنين .

(طعن رقم ٣٤٥٥ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٨٨/١٢/٢٧)

الفرع التاسع

الدولة مسئولة عن تعويض المضرور عن قرار الاعتقال
المصادر دون سند صحيح عن القاتون

قاعدة رقم (٥٣)

المبدأ :

الدولة مسئولة عن التعويض عن الاضرار الناجمة عن قرارات الادارة
العامة الغير مشروعة والمضبوطة بالمخالفة للقانون - مسئولية الادارة
بالتعويض عن القرارات الادارية منوطة بان يكون القرار
غير مشروع وان يترتب عليه ضرر وان تقوم علاقة السببية بين
عدم مشروعية القرار اى بين خطأ الادارة وبين الضرر الذى
اصاب المضرور .

المسكبة :

ومن حيث أنه تنفيذا على مبدأ سيادة القانون وخضوع الدولة
لاحكامه ان الدولة مسئولة عن التعويض عن الاضرار الناجمة عن
قرارات الادارة العامة التى تصدر غير مشروعة ومضبوطة بالمخالفة
للقانون وان مسئولية الادارة عن القرارات الادارية منوطة بان يكون
القرار غير مشروع وأن يترتب عليه ضرر وأن تقوم علاقة السببية
بين عدم مشروعية القرار - اى بين خطأ الادارة - وبين الضرر الذى
اصاب المضرور .

ومن حيث ان خطأ جهة الادارة ثابت باصدارها قرار اعتقال
الطاعن دون سند صحيح من القانون ومما لا شك فيه أن هذا

القرار قد الحق بالطاعن أضراراً أدبية ومادية تتمثل بصفة عامة في فقدته دون سبب مشروع لحيته الشخصية وهي من الحقوق الطبيعية التي حرصت الدساتير المتعاقبة على صيانتها وعدم المساس بها باعتبارها أثمن ما يعتز به الإنسان فضلاً عن آلام النفس التي تحمل بها وتصلت بها أسرته وأطفاله الذين لهم حقوق طبيعية في أن يعيشوا في كنف أسرة متكاملة الأفراد على قمتها رب الأسرة الذين يكونون في أشد الحاجة الى رعايته هذا فضلاً مما الحقه هذا الاعتقال بشخصه من أضرار كما أنه مما لا شك فيه أن أسرته تحملت خلال فترة اعتقاله نفقات ما كانت تتحمل بها إذا لم يكن قد تم اعتقال الطاعن ومن ثم يكون الطاعن محقاً في طلب التمييز عن اعتقاله والذي تقدره المحكمة بمبلغ ثلاثة آلاف وخمسمائة جنيه شاملة التمييز عن جميع الأضرار الادبية والمادية التي لحقت بالطاعن .

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه خالف هذا المذهب في تسقته الخاص بالتمييز عن قرار اعتقال الطاعن فيكون قد صدر مخالفاً للقانون ويتعين لذلك إلغاؤه في هذا الشق منه مع الحكم بالزام الجهة الادارية بان تؤدي للمدعى (الطاعن) مبلغ ثلاثة آلاف وخمسمائة جنيه كتمييز شامل عن قرار اعتقاله مع الزام جهة الادارة بمصروفات هذا الشق في الدعوى اعمالاً لنص المادة (١٨٤) من قانون المرافعات المدنية والتجارية .

(طعن رقم ٣٧٣ لسنة ٣٣ ق - بجلسة ٣٠/٣/١٩٩١)

الفرع العاشر

فقد ملك الطعن بقلم كتاب هيئة مفوض الدولة
يشكل بذاته خطأ في حق مجلس الدولة يستوجب التعويض

قاعدة رقم (٥٤)

المبدأ :

فقد ملك الطعن بقلم كتاب هيئة مفوض الدولة - يشكل بذاته خطأ
في حق مجلس الدولة - يرتب المسؤولية من هذا الخطأ لصالح الطاعن
إذا توافق مع ذلك الخطأ الركنان الآخران للمسؤولية وهما الضرر ورباطة
السببية - يتحلل هذا الضرر فيما أصاب الطاعن نتيجة مباشرة لفقد
ملك الطعن ، سواء كان ضرراً مادياً بما تجسّمه الطاعن من مشاق وما
تكبده من نفقت سعيها وراء ضلالة نشوذة ، أو كان ضرراً ادبياً بما لزمه
من معاناة نفسية قوامها أمور منها ازدياد القلق لديه ، واضطراب الرجاء
منه ، وفقدان القرار منه - كل ذلك ضرر أما حال وقع فعلاً ، وأما مستقبل
بحق الوقوع - احقية الطاعن في تفويض تقدره المحكمة - يلتزم مجلس
الدولة بهذا التفويض كهيئة قضائية مستقلة طبقاً للمادة الأولى من قانون
مجلس الدولة .

المحكمة :

ومن حيث ان الطعن قام على أن الحكم المطعون فيه أخطأ في
تطبيق القانون وتأويله لانه اعتد بقول مرسل من جانب الجهة الادارية
في شأن اعداد ملك للطعن المفقود وهو ما لم يتم اعداده ولم يتخذ
اجراء فيه ، ولأن الضرر تحقق فعلاً بعدم حصوله على ما يستحقه
أسوة بزملائه الذين سويت حالاتهم دونه بسبب فقد ملك الطعن .

ومن حيث أنه يبين من الأوراق أن الطاعن استصرخ القضاء
الاداري برفع دعواه رقم ١٠٩١ لسنة ٢١ القضائية أمام محكمة
القضاء الاداري ابتداء ثم بالطعن في حكمها الصادر برفض هذه
الدعوى بالطعن رقم ١٧٩ لسنة ١٦ القضائية أمام المحكمة الادارية
العليا بعمد وهو الطعن الذي فقد غلظه بقلم كاتب هيئة مفوضي الدولة،
وهي هيئة تمثل مكانتها ضمن القسم القضائي بمجلس الدولة
طبقا للمادة ٣ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٢٧
لسنة ١٩٧٢ وتضطلع بمهمة تمثيل الطعن وتبقيته للمرافعة وإيداع
تقرير مسبب بالرأى فيه عملا بالمادتين ٢٧ و ٤٨ من ذات القانون ،
حيث استودع ملف كتابها تمهيدا لاجراء ما تقدم في شأنه حتى يأخذ
سبيله الى المحكمة الادارية العليا ، الا أن قلم كتاب هذا لم يصرح
الوديعة حق زمايتها مما ترتب عليه فقد ملف الطعن . وأيما كان الرأى
في تحديد الموظف المسؤول عن هذا الفقد أو في معاقبته عن خطئه
بفكم تأديني طعن عليه أو في مدى اعتبار هذا الخطأ من جانبته
شخصيا أو مرفقيا في مجال التخل بالتعويض المترتب على ذلك ؛
فان القدر المتيقن أن فقد ملف الطعن بقلم كاتب هيئة مفوضي الدولة
يشكل بذاته خطأ في حق مجلس الدولة الامر الذي يترتب المسؤولية
عن هذا الخطأ لصالح الطاعن إذا توافر مع ذلك الخطأ الركبان
الاخران للمسؤولية وهما الضرر ورابطة السببية . وهذا الضرر
يتمثل فيما أصاب الطاعن كنتيجة مباشرة لفقد ملف الطعن ، سواء
كان ضررا ماديا بما تجسّمه الطاعن من مشاق وبما تكبده من نفقات
سميا وراء ضالة منشودة ، أو كانت ضررا أدبيا بما لازمه من
معاناة نفسية قوامها أمور منها ازدياد القلق لديه واضطراب الرجاء

عنده وفقدان القرار منه وكل ذلك ضرراً أما حال وقع فعلاً وأما قابِل
محقق الوقوع حتى يتجلى الامر ، إلا أنه ولا ريب جنب الصلة بمدى
أحقية الطاعن فيما طلبه بدعواه التي أخفق فيها ابتداءً بالحكم
محل الطعن المفقود منه الامر الذي يكشف عنه انتهاء الفصل في
ذات الطعن على أساس مما يكون من طلف بديل ، وهو فصل أن جاء
لصالح الطاعن كلياً أو جزئياً فإنه يقتصر على تقرير ما هو ثابت
للتطاعن قانوناً ولا يفتسب إلى جبر ما لحقه من أضرار ناجمة عن الخطأ
المتطّل في فقد طلف الطعن . وعلى هذا يتوافر كامل أركان المسؤولية
الموجبة لتعويض الطاعن مما حاق به من أضرار ، وبالتالي يكون الحكم
المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون إذ قضى برفض الدعوى التي
أقامها الطاعن طالبا هذا التعويض ، ومن ثم فإنه يتمين انقضاء بالغاء
هذا الحكم وبأحقية الطاعن في تعويض تقدره المحكمة بألف جنيه .
وهذا التعويض يلتزم به مجلس الدولة كهيئة قضائية مستقلة طبقاً
للمادة الأولى من قانون مجلس الدولة ، مما يوجب الحكم باخراج
السيد وزير العدل والسيد وزير الدفاع بصفتها من الدعوى التي
خص موضوعها مجلس الدولة حيث وقع الخطأ وانعقدت المسؤولية
فوجب التعويض على نحو ما قدرته المحكمة .

(طعن رقم ١٨٠٥ السنة ٣١ ق - جلسة ١٩٩٠/٤/٧)

الفرع الحادى عشر

الغاء القرار وما يترتب عليه من آثار من شأنه
جبر الاضرار المادية والأدبية الناشئة عنه

قاعدة رقم (٥٥)

المبدأ :

الغاء القرار وما يترتب عليه من آثار من شأنه جبر الاضرار المادية
والأدبية الناشئة عنه بما لا وجه معه للمكم بالتعويض .

المحكمة :

ومن حيث أنه عن طلب المدعى الزام كل من المحافظة والجهاز
المركزى للتخطيط والادارة بالتعويض عما لحق به من اضرار مادية وأدبية
لعدم تنفيذ الجهة الاولى الحكم الصادر لصالحه تنفيذا صحيحا
ورفض الثانية التنفيذ .

ومن حيث أنه لما كانت المحكمة قد قضت بالغاء القرار رقم
١٩٨٧/٢١٧ معدلا بالقرار رقم ١٩٨٧/٤٠٥ فيما تضمنه في المادتين
الثانية والثالثة واعتبار مدة خدمة المدعى متصلة ومنتجة لجميع
آثارها ومنها اعادته الى نفس وظيفته التى كان يشغلها قبل انتهاء
خدمته ووضعه بين اخوانه في الدرجة وما يستتبع ذلك من تبعيته
لديرية التخطيط والادارة وما يترتب على ذلك من آثار وقد جرى قضاء
هذه المحكمة على أن الغاء القرار وما يترتب عليه من آثار من شأنه
جبر الاضرار المادية والأدبية الناشئة عنه بما لا وجه معه للمكم

— ١٤. —

بالتعويض مما يتعين معه رفض هذا الطلب واذا اغفل الحكم المطعون فيه الرد عليه فانه يكون قد جانبه الصواب .

ومن حيث أنه بالبناء على ما تقدم يتعين القضاء بالبناء الحكم المطعون فيه وبأحقية المدعى في اعتبار المدة من ١٥/١٢/١٩٨١ حتى تاريخ استلامه العمل مدة خدمة متصلة وما يترتب على ذلك من آثار على النحو المبين للأسباب السابقة ورفض ما عدا ذلك من طلبات والزامه والجهة الادارية المصروفات حاصلة بينهما .

(طعن رقم ٦٤٥ لسنة ٣٦ قى — جلسة ١٣/٤/١٩٩٣)

الفصل الرابع مسئولية المتبوع عن أعمال تابعه

الفرع الأول علاقة التبعية

قاعدة رقم (٥٦)

المبدأ :

عدم مسؤولية الجهة الادارية عن اداء التعويض المطلب به ازاء
انقضاء أهمية السائل لها وقت وقوع الحادث .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لسمى الفتوى
والتشريع بجلستها المنعقدة في ١١/٣/١٩٩١ استبان لها ان المادة
١٧٤ من القانون المدني تنص على أنه « ١ - يكون المتبوع مسئولاً
عن الضرر الذي يحدثه تابعه بعمله غير المشروع متى كان واقعاً
منه حال تأدية وظيفته أو بسببها » .

٢ - وتقوم رابطة التبعية ولو لم يكن المتبوع حراً في اختيار
تابعه متى كانت له عليه سلطة فعلية في رقابته وتوجيهه .

واستظهرت الجمعية من هذا النص - وعلى ما جرى عليه
افتاؤها - ان المتبوع يسأل مدنياً عن تعويض الضرر الذي يحدثه
تابعه بعمله غير المشروع متى وقع منه أثناء قيامه بأعمال وظيفته أو
بسببها ، وان رابطة التبعية مناطها خضوع التابع لسلطة شخص
آخر يكون له حق رقابته وتوجيهه فيما يقوم به لحسابه من عمل

محدد فنتلك السلطة بشقيها هي التي تجعل المتنوع مسئولاً عن خطأ تابعه ويستقيم بها سند الرجوع على المتنوع .

واذ كان ما تقدم وكانت السيارة مرتكبة الحادث في الحالة المعروضة بقيادة الجندي التابع لإدارة مرور القاهرة دون محافظة القاهرة فمن ثم وإزاء انتفاء تبعيته للمحافظة وقت وقوع الحادث يتعين القول بعدم مسئولية محافظة القاهرة أصلاً عن أداء التعويض إلى محافظة البحر الأحمر .

لذلك ، انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى عدم مسئولية محافظة القاهرة عن أداء مبلغ ثمانمائة وعشرة جنيهات إلى محافظة البحر الأحمر لانتفاء وجه تبعية الجندي زغلول السيد لها وقت وقوع حادثة السيارة .

(ملف رقم ١٨٦٧/٢/٢٢ - جلسة ١٩٩١/١١/٣)

الفرع الثاني

الشروط التي يجب توافرها في خطأ التابع

قاعدة رقم (٥٧)

المبدأ :

ثبت خطأ السابق التابع أثناء تأدية وظيفته على النحو الواضح من أقواله بمحضر الشرطة مما يترتب عليه الأضرار بسبب إحدى الجهات الحكومية - قيلم علاقة السببية بين هذا الخطأ والضرر الذي نتج عنه - تحقق المسؤولية التقصيرية - توافر مسؤولية المتبوع عن أعمال تابعة - إلزام بالتعويض .

الفتوى :

أن هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بمجلس الدولة بجلستها المنعقدة في ٢٠/١٠/١٩٩١ فاستبان لها أن المادة ١٦٣ من القانون المدني تنص على أن كل خطأ سبب ضرراً للغير يلزم من ارتكبه بالتعويض كما تنص المادة ١٧٤ من القانون ذاته على أن « يكون المتبوع مسئولاً عن الضرر الذي يحدثه تابعه بعمله غير المشروع متى كان واقفاً عنه حالاً تأدية وظيفته أو بسببها »

واستظهرت الجمعية من ذلك أن المسؤولية التقصيرية تقوم على أركان ثلاثة الخطأ ، والضرر ، وعلاقة السببية بينهما وأن الخطأ لا يفترض وإنما على الضرر اثباته وبيان وجه الضرر الذي حاق به من جرائه ، ومن ناحية أخرى فإن مسؤولية المتبوع عن أعمال تابعه غير المشروعة تتحقق متى صدرت هذه الأفعال عنه أثناء قيامه بأعمال وظيفته أو بسببها .

ولما كان سائق سيارة النقل العام قد أخطأ أثناء تأدية وظيفته ، وثبت ذلك على النحو الواضح من أقواله بمحضر الشرطة رقم ١٣١٢ ح مرور عابدين لسنة ١٩٨١ ، وترتب عليه الاضرار بسيارة رئاسة الجمهورية ، وقامت علاقة السببية بين هذا الخطأ والضرر الذى نتج عنه ، فان المسئولية التقصيرية تكون قد تحققت وبالتالي تتوافر مسئولية هيئة النقل العام باعتبارها مسئولة عن خطأ السائق التابع لها ، ومن ثم ، تلزم بتمويض رئاسة الجمهورية عن الضرر الذى لحق سيارتها نتيجة لخطئه والذى تدر بمبلغ ٣٦ ج و ٤٩ ق .

لذلك ، انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى الزام هيئة النقل العام اداء مبلغ ٣٦ ج و ٤٩ ق لرئاسة الجمهورية تمويضا عن التظلمات التى لحقت بالسيارة رقم ٣٩٤٥٤ ملكى القاهرة .

(ملف رقم ١٧٩٣/٢/٣٢ — جلسة ١٩٩١/١٠/٢٠)

قاعدة رقم (٥٨)

المبدأ :

مسئولية المتبوع عن افعال تابعة غير المتبوعة لتحقق متى صدرت هذه الافعال أثناء قيامه باممال وظيفته او بسببها .

الفتوى :

المسئولية التقصيرية تقوم على اركان ثلاثة الخطأ والضرر وعلاقة السببية بينهما والخطأ لا يفترض وانما على المضرور اثباته وبيان وجه الضرر الذى حاق به من جرائم ومسئولية المتبوع عن افعاله تسببة غير

المشروعة تتحقق حتى صدرت هذه الاعمال عنه أثناء قيامه بأعماله
وظيفته أو بسببها - اصطدام سيارة نقل عام بسيارة رئاسة
الجمهورية وحرير محضر بذلك ضد سائق هيئة النقل العام والحكم
عليه غيابيا بالغرامة - سائق النقل العام اخطأ أثناء
تأدية وظيفته على النحو الذى استظهره محضر انشطة المحرر فى
حينه وهو الخطأ الذى لم ينهض المتهم الى دفعه أو تفلىح الهيئة
فى نفيه بدليل مقنع كما افادت النيابة المختصة بأنه قضى فى المحضر
بتغريم المتهم خمسين جنيا غيابيا وترتب على الخطأ الاضرار بسيارة
رئاسة الجمهورية وقيام علاقة السببية بين هذا الخطأ والضرر الذى
نتج عنه ، المسئولية تعدو وقد تحققت مما توافر منه مسئولية هيئة
النقل العام باعتبارها مسئولة عن خطأ السائق التابع لها والتزامها
بتعويض رئاسة الجمهورية عن الضرر الذى لحق بسيارتها نتيجة
لخطأ السائق دون ما زاد على ذلك كمصروفات ادارية واقتناء
الجمعية العمومية جرى على انه لا محل للمطالبة بالمصاريف الادارية بين
الجهات وبعضها البعض الا حيث يتعلق الوضع بتقديم خدمات فعلية نزولا
على حكم المادة ٥١٧ من اللائحة المالية للميزانية والحسابات .

(ملف رقم ١٧٩١/٢/٣٢ - جلسة ١٩٩٢/١٢/٦)

(ملف رقم ١٧٩٤/٢/٣٣ - جلسة ١٩٩١/١٠/٩)

الفرع الثالث

القرار الذى تصدره النيابة العامة بالحفظ
لا يجوز أية حجية قبل الضرور

قاعدة رقم (٥٩)

المبدأ :

ثبت خطأ السائق الناجم أثناء تاديه وظيفته مما ترتب عليه الاضرار
بمنشآت احدى الجهات الادارية - تحقق اركان المسؤولية التقصيرية من
خطأ وضرر ورابطة تربط الخطأ بالضرر وتجعل الاول علة الثانى وسببه -
القرار الذى تصدره النيابة العامة بالحفظ لا يجوز أية حجية قبل الضرور
من شأنه يحول دونه والمطالبة بالتعويض فيما يأنسه حقا له - توافر
مسؤولية المتبوع عن افعال تابعه - الزام بالتعويض .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لسمى الفتوى
والتشريع بجلستها المنعقدة فى ٣ من نوفمبر سنة ١٩٩١ فاستبان لها
أن سائق البلدوزر التابع للوحدة المحلية تسبب بعدم تبصرة وعدم
اتخاذها الاحتياطات اللازمة فى قطع الكابل التليفونى الذى لم ينقطع
الا اثر عملية ازالة البيسارة ووجد بين ردم الاتربة المتخلطة عن الازالة
وان هذا الخطأ هو الذى أدى الى الضرر الذى أصاب منشآت
الهيئة مما يتحقق معه اركان المسؤولية التقصيرية من خطأ وضرر
ورابطة تربط الخطأ بالضرر وتجعل الاول علة الثانى وسببه ، خاصة
وان القرار الذى تصدره النيابة العامة بالحفظ لا حجية له قبل
الضرور من شأنه يحول دونه والمطالبة بالتعويض فيما يأنسه حقا
ليه .

ومن حيث أن المادة ١٧٤ من القانون المدني بما تنص عليه من أن « يكون المتبوع مسؤولاً عن الضرر الذي يحدثه تابعه بعمله غير المشروع متى كان واقعا في حال تأدية وظيفته أو بسببها » قد أقامت هذه المسؤولية على خطأ مفترض من جانب المتبوع لا يقبل اثبات العكس فتتحقق مسؤوليته متى ثبت أن العمل غير المشروع قسام به تابعه في حال تأدية وظيفته أو بسببها وعلى ذلك تلزم الوحدة المحلية لمرکز ومدينة ادفو بأداء قيمة اصلاح التلفيات التي أصابت منشآت هيئة المواصلات السلوكية واللاسلكية بخطأ تابعيها ومن ثم يلزم أداء أربعمئة وسبعة وثمانين جنيها واثنين قرشا قيمة اصلاح الكابل التليفوني .

لذلك ، انتهت الجمعية العمومية الى الزام الوحدة المحلية لمرکز ادفو أداء مبلغ ٤٨٧ر٨٢ جنيه (أربعمئة وسبعة وثمانين جنيها واثنين وثمانين قرشا) الى الهيئة القومية للاتصالات السلوكية واللاسلكية على سبيل التعويض ، عما أصاب منشآت الهيئة من تلفيات يوم ٢٣ من فبراير سنة ١٩٨٨ .

(ملف رقم ١٠١٥/٢/٣٢ - جلسة ١٩٩١/١١/٢٣)

الفرع الرابع رجوع الادارة على تابعيها

قاعدة رقم (٦٠)

المبدأ :

لا يجوز للادارة ان ترجع على اى من تابعيها في ماله الخلف لانتفاء ما تملكه من اضرار عن اخطائهم الا اذا اتسم هذا الخطأ بطابع شخصي — يعتبر ان خطأ شخصيا اذا اكتشف الفعل عن نزوات مرتكبه وعدم تبصره وتقصيه منفعته الشخصية او قصد الاضرار بالغير او كان الخطأ جسيما — القيادة لئلا تعرض على قائد الاتوبيس بذل عنصرية خاصة حتى لا يعرض حياة الأشخاص والأموال للخطر خاصة عند تعذر الرؤية بدون استعمال الانوار الكاشفة — القيادة المبرمة رغم هذه الظروف تهمل خطأ جسيما يسأل عنه قائد السيارة في ماله الخلف — يتعين توزيع عبء المسؤولية اذا ساهم خطأ الغير مع خطأ قائد السيارة .

الحكمة :

ومن حيث أن الثابت من المستندات والأوراق أنه بتاريخ ١٩٧٨/٤/٢٤ في الساعة العاشرة والنصف ليلا بينما كان المطعون ضده يقود السيارة الاتوبيس الملوكة للهيئة العامة للسد العالي وخزان أسوان بطريق السد العالي اصطدم بالجرار الملوكة للقوات المسلحة والمحمل عليه دبابية والذي كان يقف على الجانب الايمن من الطريق ويثبث مسافة متر ونصف من عرض الطريق الذي يبلغ ثمانية أمتار ولا توجد به أنوار خلفية أو عواكس للانوار ، وبسؤال السائق المطعون ضده قرر انه كان يتبادل الانوار مع سيارة « جيب » في الطريق المضاد ، ففوجيء بوجود الجرار واقفا على

يخين الطريق وحاول مفاداته الا أنه اصطدم به رغم أن سرعته كانت لا تتجاوز ٤٠ كيلو متراً في الساعة ، وبسؤال قائد الجرار التابع للقوات المسلحة قرر أنه كان نائماً وقت الحادث بعد أن أوقف الجرار على الجانب الايمن من الطريق لتعطله منه ، وأن الجرار التابع للقوات المسلحة به إشارات عاكسة للنور ويعتقد أن سبب الحادث يرجع الى سرعة قائد الاتوبيس الذي كان قادماً من الجزء الاعلى من الطريق للأسفل وقد أثبت السيد الضابط محرر المحضر انتقاله لمكان الحادث ومعانيته له على النحو السالف كما تبين له وجود تلفيات شديدة بالسيارة الاتوبيس نتيجة الحادث ولم يقين آثار فرائل بالطريق لعدم وضوح الرؤية ليلاً ، وقد انتهت النيابة العامة الى حفظ المحضر إدارياً ١٩٧٨/١١/١ •

ومن حيث أنه على ما جرى عايه قضاء هذه المحكمة فإنه لا يجوز للإدارة أن ترجع على أي من تابعيها في ماله الخاص لاقتضاء ما تعطلت من أضرار عن أخطائهم الا إذا اتسم هذا الخطأ بطابع شخصي ، وأن الخطأ يعتبر شخصياً إذا كان الفعل التقصيري يكسب عن نزوات مرتكبه وعدم تبصره وتغيبه منفعة الشخصية أو الاضرار بالغير أو كان الخطأ جسيماً •

ومن حيث أن المادة ٤٨ من اللائحة التنفيذية لقانون المرور تنص على أن « على قائد المركبة ألا يجاوز بمركبته السرعة التي يظل في حدودها مسيطراً على المركبة وعليه أن يلتزم في سرعته ما تقتضيه حالة المرور بالطريق وإمكان الرؤية به والظروف الجوية القائمة وما يقتضيه حالته ومقدرته الشخصية وحالة كل من المركبة والعمولة والطريق وسائر الظروف المحيطة به ، وعليه أن تكون سرعته بما لا يجاوز الحد الذي يمكنه من وقف المركبة في حدود الجيزة

المركب من الطريق أمامي الطرق التي تضيق بحيث يمكن أن يتعرض المرور المقابل للخطر من جراء السرعة فيجب عليه التمثل بحيث يمكن الوقوف في حدود نصف الجزء المرئي من الطريق بل وعليه إذا كانت الرؤية غير واضحة تماما التوقف وعدم السير .

ومن حيث أن المحكمة تستخلص من جماع ما توافر في الواقعة المعروضة من أدلة وعناصر أن السائق المطعون ضده قد خالف قواعد المرور المنصوص عليها في اللائحة التنفيذية لقانون المرور سالف الذكر ، كما خالف ما يقتضيه واجبه الوظيفي من بذل عناية خاصة وهو يقود مركبة الاتوبيس حتى لا يعرض حياة الأشخاص والأموال للخطر ، وترى المحكمة أن ما وقع منه يشكل خطأ جسيما ساهم في وقوع الحادث مع خطأ آخر منسوب إلى الجرار الخاص بالقوات المسلحة وذلك أن الظروف التي كان يقود فيها المطعون ضده سيارة الاتوبيس الخاص بالهيئة العامة للسد العالي ليلا في وقت تتمذ فيه الرؤية بدون استعمال الانوار الكاشفة ، وفي طريق منحدر كالذي كان يسير فيه ، ومطروق من السيارات الأخرى القادمة من الناحية المفسدة كل ذلك كان يقتضى من المطعون ضده بذل عناية خاصة والتمثل في سرعته واتخاذ جانب الحيطة ، إلا أن ما أثبتته المعاينة من وجود تهشم شديد بمقدمة السيارة الاتوبيس قيادته وما ثبت من عدم تمكنه مفاداة الحادث واصطدامه بشدة بالجرار الخاص بالقوات المسلحة الذي يقف على الجانب الأيمن من الطريق يدل على تسيره بسرعة كبيرة ومخالفته للقواعد الأساسية التي كان يتعين عليه مراعاتها في مثل هذه الظروف والتي وردت الإشارة إليها في المادة ٤٨ من اللائحة التنفيذية لقانون المرور سالف السرد

والتي تخفى غنية في مثل هذه الظروف بالتمهل في سرعته حتى يتمكن من السيطرة على المركبة وإيقافها عند اللزوم ، إلا أن الثابت أن المطعون ضده لم يستطع السيطرة على مركبته واصطدم بشدة بالجرار المشار إليه الأمر الذي أدى لحدوث التفتيات الجسيمة بالسيارة قيادته . أما ما أشار إليه المطعون ضده من وجود سيارة مقابلة له يتبادل معها الانبعاثات الضوئية الكاشفة فذلك ادعى به إلى التمهّل في سرعته كما لا ينعّم من رؤية الطريق طالما أن الانبعاثات الضوئية الكاشفة كانت بالتبادل بينه وبين السيارة المواجهة له حسبما يقرر ، كما أن عدم وجود أنوار خلفية أو إشارات عاكسة للضوء بالجرار الملوك للقوات المسلحة الذي يقف على جانب الطريق وإن كان يعد في حد ذاته من الأخطاء التي لا ترجع إلى المطعون ضده والتي ساهمت بدورها في وقوع الحادث إلا أنها لا تنفي عن المطعون ضده وقوعه في خطأ جسيم ساهم أيضا في الحادث لتجاهله القواعد الأساسية التي يمتثل عليها مراعاتها لاحكام السيطرة على السيارة قيادته ليلا والتي توجب عليه تخفيض السرعة ليلا في مواجهة السيارات المقابلة وعند تبادل الانوار الكاشفة بما يمكنه من السيطرة على مركبته وإيقافها عند اللزوم . ومن ثم فإن ما وقع من المطعون ضده يعتبر من قبيل الخطأ الشخصي الذي يجعله مسئولا في ماله الخاص عن الأضرار التي أصابت الجهة الادارية من جراء الحادث ، إلا أنه وقد ثبت وقسوع خطأ آخر من غير المطعون ضده ساهم بدوره في الحادث حسبما سلف ، فإن المحكمة تقدر مسؤولية المطعون ضده بنصف مقدار التمييز الذي حطته الجهة الادارية الطاعنة به بحيث يعد قرار الادارة بتهميله صحيحا في حدود

نصف المبلغ الذي حمل به ومخطئا فيما جاوز ذلك ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد خالف الوجه السالف من النظر واعتبر المطعون ضده غير مسئول كلية عن الضرر الذي أصاب الجهة الادارية رغم ثبوت وقوع خطأ شخصي منه ساهم في وقوع الضرر ، فإنه يكون مخالفا للقانون وخلقيا بالالغاء مع بقاء الحكم صحيحا في رفض طلب الغاء قرار الجزاء الصادر بالخصم من المرتب لمدة خمسة أيام وهو ليس محل الطعن المسائل :

(طعن رقم ٤٢٣ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٢/١٢/١٩٨٧)

الفرع الخامس سقوط دعوى المسؤولية

قاعدة رقم (٦١)

المبدأ :

تسقط دعوى المسؤولية في حالة ما اذا كانت ناشئة عن فعل لا يعد جريمة باقصر المدتين الآتيتين ثلاث سنوات تنقضي من اليوم الذي علم فيه المضرور بالضرر وبالشخص المسئول عنه أو خمسة عشر سنة من وقت وقوع الضرر - تسقط دعوى المسؤولية في حالة ما اذا نشأت دعوى المسؤولية من جريمة فلا تسقط الا بسقوط الدعوى الجنائية .

التفوي :

المسؤولية التصيرية تقوم على أركان ثلاثة الخطأ والضرر وعلاقة السببية بينهما - الخطأ لا يفترض وإنما على المضرور اثباته وبيان وجه الضرر الذي حاق به من جرائه - المشرع ميز بين ما اذا كانت دعوى المسؤولية قامت على خطأ مدنى لا يعطى جريمة أو كانت مد الدعوى ناشئة عن جريمة جنائية ، ففي الحالة الاولى قرر سقوط دعوى المسؤولية باقصر المدتين الآتيتين : ثلاث سنوات تنقضي من اليوم الذي علم فيه المضرور بالضرر وبالشخص المسئول عنه أو خمسة عشرة سنة من وقت وقوع الضرر أما اذا نشأت دعوى المسؤولية عن جريمة فلا تسقط الا بسقوط الدعوى الجنائية - ثبوت خطأ سائق السيارة في الحالة المعروضة بالحكم الجنائي الصادر ضده بمعاقبته بالحبس لمدة شهرين ثم عدل في الاستئناف الى الغرامة وترتب

على هذا الخطأ ضرر لحق بالسيارة التابعة لمديرية الشؤون الاجتماعية بقنا وقامت علاقة السببة بينهما • هذا الخطأ لا يعتبر خطأ شخصيا من شأنه أن يستثير وجه المسؤولية المدنية ضده فضلا عن انه ازاء تعود المديرية عن الرجوع على السائق بقيمة الاضرار الناجمة عن الحادث حتى تمام الفصل في الدعوى التأديبية بالحكم الصادر ضده من المحكمة التأديبية فان حقها في الرجوع عليه بقيمة التلقيات التي لحقت السيارة التابعة لجمعية تنظيم الاسرة بقنا من جراء الحادث يفتقر وقد سقط بمضى ثلاث سنوات من يوم علمها بالضرر وبالشخص المسئول عنه الذي تؤكد بالحكم الجنائي الصادر في هذه الواقعة •

(ملف رقم ٤٤٦/٦/٨٦ — جلسة ١٩٩٣/٥/٢)

الفصل الخامس

مسئولية أمناء المخازن وأرباب العهد

الفرع الأول

مسئولية أرباب العهد والمخازن مسئولية مفترضة

قاعدة رقم (٦٢)

المبدأ :

تقوم مسئولية أرباب العهد على أساس خطأ مفترض في جانبهم — استهدف المشرع من ذلك إسباغ أكبر قدر من الحماية على الأموال التي يؤتمن عليها أمناء المخازن وأرباب العهد — لم يكتف المشرع بتوافر السبب الأجنبي لإعفاء أمين العهد من المسئولية باعتباره نائبا لعلاقة السببية بين الخطأ والضرر — استلزم المشرع للإعفاء أن يكون السبب الأجنبي ناشئا من ظروف قاهرة لم يكن في وسع الأمين الإحتراز منها أو التحوط لها — هنذا الخطأ المفترض ليس قرينة قاطعة غير قليلة لإثبات العكس بل يجوز نفيها بإقامة الدليل على أن تلك الأصناف أو مقدها كان نتيجة لظروف قاهرة لم يكن في وسع الأمين التحوط لها .

المسألة :

ومن حيث أن لائحة المخازن والمشتريات المصدق عليها من مجلس الوزراء في ٦ من يونيه سنة ١٩٤٨ تنص في المادة (٤٥) على أن :

« أمناء المخازن وجميع أرباب العهد مسئولون شخصيا عن الاصناف التي في عهدتهم وعن حفظها والاعتناء بها وعن صحة وزنها

وعدها ومقاسها ونوعها وعن نظافتها وصيانتها من كل ما من شأنه أن يعرضها للتلف أو الفقد • ولا تخلى مسؤوليتهم الا اذا ثبت للمصلحة أن ذلك قد نشأ عن اسباب قهرية أو ظروف خارجة عن ارادتهم ولم يكن في الامكان التجوُّط لها •

وتنص المادة (٣٤٩) على أن :

الاصناف المفقودة أو التالفة لا تخضع قيمتها على جانب الحكومة الا اذا ثبت أن فقدانها أو تلفها نشأ عن سرقة بالاكراه أو بالسطو أو عن حريق أو سقوط مبان أو عوارض أخرى خارجة عن ارادة أو مراقبة صاحب العهدة • أما الاصناف التي تفقد أو تتلف بسبب سرقة أو حريق أو أى حادث آخر كان في الامكان منعه فيسأل عنها متى كانت في عهدة تلك الاصناف حين حصول السرقة أو التلف •

ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن مسؤولية أمناء المخازن وأرباب العهد انما تنظمها لائحة المخازن والمشتريات المصدق عليها من مجلس الوزراء في ٦ من يونيو سنة ١٩٤٨ التي قررت قواعد خاصة في هذا الشأن والمستفاد من نص المادتين (٤٥ و ٣٤٩) من هذه اللائحة أن المشرع رسم حدود المسؤولية الادارية لامناء المخازن وأرباب العهد فانما هم مسؤوليتهم عن كل ما يؤدي الى فقد أو تلف الاصناف التي في عهدهم بحيث يتحمل من كانت في عهده تلك الاصناف من أمناء المخازن وأرباب العهد قيمة هذه الاشياء المفقودة أو التالفة • وتقوم مسؤوليتهم على أساس خطأ مفترض في جانبهم افترضه المشرع رغبة منه في اسباغ أكبر قدر من الحماية على الاموال التي يؤتمن عليها أمناء المخازن وأرباب العهد ، ولذلك لم

يكتف المشرع بتوافر السبب الاجنبى لاغفاء الامين من المسئولية باعتباره نافيا لعلاقة السببية بين الخطأ والضرر - بل استلزم للاغفاء ان يكون السبب الاجنبى ناشئا عن ظروف قاهرة لم يكن في وسع الامين الاحتراز منها أو التصوط لها . على أن هذا الخطأ المفترض ليس قرينة قاطعة غير قابلة لاثبات العكس إنما هو كما بين من النصفين المشار اليهما قرينة يجوز نفيها باقامة الدليل على أن تلك الاصفاف أو فقدما كن نتيجة لظروف قاهرة لم يكن في وسع الامين الاحتراز منها أو التصوط لها *

ومن حيث أن الثابت من الاوراق أن ادارة اسبوط التظيمية ارسلت الى النيابة الادارية باسبوط رفق كتابها المؤرخ ١٣/١/١٩٨٣ أوراق التحقيق الادارى الذى أجرى مع بعض العاملين بمدرسة النهضة الابتدائية بالوليدية لاهمالهم الذى ترتب عليه سرقة بعض أدوات النجارة الخاصة بالتعليم الاساسى بالمدرسة مساء يوم الخميس الموافق ٢٣/١٢/١٩٨٢ *

وفي التحقيق الادارى الذى أجرته الجهة الادارية بمعرفة السيد / ناظر مدرسة الخزان بالوليدية سئل السيد / عامل عهدة بمدرستى النهضة والخزان والذى كان مكلفا بالنوبتية مساء يوم الخميس ٢٣/١٢/١٩٨٢ ، عن المكان الذى كان موجوداً به ليلة ٢٤/١٢/١٩٨٢ ، فأجاب بأنه كان نائماً فى المصلى وأضاف أنه عندما قام من نومه حوالى الساعة ٨ صباحاً يوم ٢٤/١٢/١٩٨٢ ودخل دورة المياه المقابلة لمكتب مدرسة الخزان لاحظ كسر الكالون الخاص بمدرسة الخزان ففك فى الامر وقام بالمرور على باقى المدرسة فوجد باب حجرة الصف الثالث المؤدى الى سقف حجرة التربية الفنية مفتوحاً ووجد حاج المجهزة

الخاصة بالمجال الصناعي التابعة لمدرسة النهضة مكسوراً ، بقسام
بمبلغ ناظر مدرسة الخزان ووكيلى مدرسة النهضة والمعاون الفني
لمدرسة النهضة المسئول عن المهدة .

وبسؤال السيد / معاون فنى مدرسة النهضة
المشتركة بالوليديه عما اذا كان قد أغلق الدولاب الموجود به المهدة
وشباك الحجره عب دروس يوم الاربعاء ١٢/٢٢/١٩٨٢ ، أجاب بأنه
قام بقلعهما . وبسؤاله عما إذا كان للشباك سبائىونه لخلقه وهبل
بها كسر يدل على فتحه بالقوة أجاب بأن الصلفة الزجاج لها سبائىونه
أما انشيش فليس له سبائىونه ولكن له شنكل مكسور وبمواجهته بأن
جميع شبائك المدرسة لها سبائىونه وعن سبب عدم وجود سبائىونه
لهذا الشباك قرر أنه حضر ووجد الشباك على وضعه وبسؤاله عن سبب
عدم قيامه بعمل سبائىونه أو ابلاغ المدرسة بعمل سبائىونه نظرا
الى أن الحجره أصبحت حجرته وبها عهدة يفشى عليها من السرقة كما
حدث اجاب بأنه لم يجد سبائىونه وعمل لها شنكل ومسامير كاجراء
وقائى مبدئى .

وفي التحقيق الذى أجرته النيابة الادارية سئل السيد /
ناظر مدرسة النهضة الابتدائية المشتركة ، فقرر ان الاصناف المسروقة
عبارة عن عدد (٢٦) غارة من الاحجام المختلفة تبلغ قيمتها ٦٧٤ جنيها
وقد لما جاء باذن الصرف الخاص بهذه الاصناف .

وبسؤال السيد / قرر أنه مسئول عن عهدة المدرسة
المتثلة فى الكراسى والتخت وغيرها بفضلاف المعهد الشخصية. مثل عهدة
التعليم الاساسى موضوع التحقيق وصاحب هذه العهدة هو السيد /
..... وكانت تحفظ فى جسرة مخصصة لها بالسجور الثالث

بالمدرسة وهي حجرة مغلقة بقفل ورزة ومفتاح القفل الخاص بها طرف صاحب المهددة السيد /, وأضاف أن شبك الحجرة ليس له سباليونة ولا شبك حديد اما حجرة الناظر فكانت مغلقة بالرزة فقط وبدون قفل .

والمستفاد مما تقدم أن الطاعن أخل بواجبات وتكليفه بأن أهل في المحافظة على عهده اذ ترك شبك الحجرة الموجود بها المهددة دون تركيب سباليونة له واكتفى بشنكل مكسور الامر الذي يسهل فتحه ويجعل الدخول الى الحجرة امرا حيسورا وذلك على الرغم من أن جميع شبابيك المدرسة لها سباليونة ولم يتم كذلك بابلاغ ادارة المدرسة سواء لتركيب سباليونة أو لتركيب شبك حديد أو لاتخاذ أى اجراء آخر للمحافظة على عهده ومن ثم يكون القرار الصادر بمجازاته وتحميله بنصف قيمة الاصناف المسروقة قد قام على سبب يبرره وجاء مطابقا للمادتين (٤٥) و (٣٤٩) من لائحة المخازن والمستقرات بعد أن ثبت أن فقد الاصناف عهده لم ينشأ عن سرقة بالاكراه أو بالسطو أو اسباب تهريبية أو خارجية عن ارادة الطاعن .

ومن حيث أنه تأسيسا على ما سلف فإن الحكم المطعون فيه يكون قد اصاب الحق فيما انتهى اليه ويكون الطعن غير قائم على أساس سليم من القانون ومن ثم يتعين رفضه ولا محل لما اثاره الطاعن في تقرير طعنه من بطلان الحكم المطعون فيه بزعم أن مفوض الدولة الذي نظّر تظلم الطاعن من القرار المطعون فيه هو نفسه رئيس المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه لان الثابت من الاطلاع على الاوراق ان الشؤون القانونية بإدارة اسيوط التعليمية هي التي قامت بنفس التظلم المقدم من الطاعن .

(طعن رقم ٧٢٥ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٤/٥/١٩٨٨) .

قاعدة رقم (٦٣)

المبدأ :

المسئلتين ٤٥ و ٢٤٩ من لائحة المخازن والمشتريات المصدق عليها من مجلس الوزراء في السادس من يوليو سنة ١٩٤٨ - حدد المشرع المسؤولية المدنية لأميناء المخازن وأرباب العهد فلقام مسئوليتهم المدنية على أساس « خطأ مفترض » من جانبهم - خرج المشرع عن نطاق الإعفاء من المسؤولية في هذا الخصوص على القواعد العامة التي تحكم مسؤولية المودع فيه - لم يكتف المشرع بتوافر السبب الأجنبي لإعفاء الأمين من المسؤولية باعتباره ناقيا لعلاقة السببية بين الخطأ والضرر - كما هو الشأن بالنسبة للمودع لديه في عقد الوديعة - استلزم المشرع للإعفاء أن يكون السبب الأجنبي ناشئا عن ظروف قاهرة لم يكن في وسع الأمين الاحتراز منها أو التحوط لها - نظم المشرع بصفة عامة القاعدة الأساسية لتنظيم المسؤولية المدنية للعاملين بالدولة في المادة ٧٨ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ - لا يسأل العامل مدنيا إلا عن خطئه الشخصي - حكم هذه المادة يسرى على العاملين المدنيين سواء كانوا من أرباب العهد أم من غيرهم بحدان أنه لم يقرر لهم أحكام خاصة بإدانة تشريعية مكافئة لنص قانون العاملين - المقصود بالخطأ الشخصي هو أن يكون الخطأ الذي أحدث الضرر في المعهدة ثابتا يقينيا حدوثه من العامل شخصيا الذي يحمى بالتعويض عن ذلك الضرر - يتعين أن يكون هذا الخطأ جسيما بحيث يتوفر فيه التعمد أو الإهمال الجسيم أو ينطوى على سوء النية والانحراف عما تفرضه واجبات الوظيفة العامة على العامل من المحافظة على الأموال العامة - بصفة خاصة ما يكون منها من ضمن عهدته الشخصية - يتعين أن يثبت قبل أعمال خطأ لا يمكن اعتباره خطأ مرفقا ناشئا عن التسبب أو سوء الإدارة في هذا المرفق أو الإهمال في تفسير شئونه - المادة ٣٣ من الدستور مفادها - كل مواطن واجب عليه جمالية ودعم الملكية العامة التي جعل لها المشرع حرمة ترتب هذا الواجب العام - الموظف العام يكون في وضع أشد بالقتنية لهذا الواجب وما يحمله من مسئوليات ولو لم يكن

ضلعب مهدة - أمين المخزن او رب المهدة موط به الحفاظ على امشوال الدولة التي في حيلزته ويذل اقصى الجهد في سبيل وقليتها من خطر الفقد او التلف - كما يفصل ذلك بالنسبة لماله تشخصى .

المسألة :

ومن حيث أن الثابت من الاوراق والتحقيقات أن فقد الموتوسكيل هذه المطنون ضده لم يكن نتيجة سرقة بالاكراه أو بالسطو ، وانما فقد هذا الموتوسكيل بعد أن تمام المطنون ضده بترك الموتوسكيل بين خبيرة التليفون والسرور الفاصل بين الادارة الزراعية والادارة البيطرية حيث يتصل هذا المكان بالبوابة الموجودة بسور الادارة البيطرية والمؤدية الى الطريق العام .

ومن حيث أن المطنون ضده قد تسلم الموتوسكيل الفاقد من جهة عمله التي كان يشغل بها وظيفة مهندس الارشاد الزراعى بالنسبة . ليكون عهدا شخصية في ذمته ومن ثم فقد أضى بذلك من أرباب العهد الذين تنظم أحكام مسؤوليتهم لائحة المخازن والمشتريات المصدق عليها من مجلس الوزراء في السادس من يوليو ١٩٤٨ . تلك اللائحة التي قررت قواعد خاصة في هذا الشأن ، حيث نصت في المادة (٤٥) منها على أن « أمناء المخازن وجميع أرباب العهد مسئولون شخصيا عن الاصناف التي في عهدهم وعن حفظها والاعتناء بها وعن صفة وزنها وعددها ومقاسها ونوعها ، وعن نظافتها وصيانتها من كل ما من شأنه أن يعرضها للتلف أو الفقد ، ولا تخلى مسؤوليتهم الا إذا ثبت للمصلحة أن ذلك قد نشأ عن أسباب قهرية ، أو ظروف خارجة عن إرادتهم ولم يكن في الامكان التحوط لها » .

ونصت المادة (٣٤٩) من هذه اللائحة على أن « الاصناف المفقودة أو التالفة لا تخضع قيمتها على جانب الحكومة الا إذا ثبت أن

فقدتها أو تلفها نشأ عن سرقة بالاكراه أو بالسطو أو عن طريق حريق أو سقوط عيان أو عوارض أخرى خارجة عن ارادة أو مراقبة صاحب المهددة . أما الاصناف التى تفقد أو تلتف بسبب سرقة أو حريق أو أى حادث آخر كن فى الامكان منه ، فيسأل عنها من كانت فى عهدته تلك الاصناف حين حصول السرقة أو التلف .

ومن حيث أن مفاد هذين النصين أن المشرع حدد المسؤولية المدنية لإمضاء المخازن وأرباب المهد فالتسام مسئوليتهم المدنية على أساس « خطأ مفترض » من جانبهم عن كل تلف أو فقد أو عجز فى عهدتهم وقد افترض المشرع هذا الخطأ رغبة فى اسباغ أكبر قدر من الحماية على الاموال التى يؤتمن عليها أمناء المخازن وأرباب المهد ، ولذلك خرج المشرع عن نطاق الاعفاء من المسؤولية فى هذا الخصوص على القواعد العامة التى تحكم مسئولية المودع لديه ، فلم يكف بتوافر السبب الاجنبى لاعفاء الامين من المسؤولية باعتباره نافيا لعلاقة السببية بين الخطأ والضرر كما هو الشأن بالنسبة للمودع لديه فى عقد الوديعة ، بل استلزم للاعفاء أن يكون السبب الاجنبى ناشئاً عن ظروف قاهرة لم يكون فى وسع الامين الاحتراز منها أو التحوط لها .

وحيث ان المشرع قد نظم بصفة عامة القاعدة الاساسية لتطبيق المسؤولية المدنية للعاملين المدنيين بالدولة فى نظام العاملين المدنيين الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ والذى تنص المادة (٧٨) منه صراحة على أنه « لا يسأل العامل مدنيا الا عن خطئه الشخصى » .

ومن حيث ان هذا النص يحكم مسئولية العاملين المدنيين سواء اكانوا من ارباب المهد أم من غيرهم ما دام انه لم يقرر لهم أحكام خاصة بأداة تشريعية مكافئة لنص قانون العاملين ، ومن حيث أن الذى عناء المشرع بالخطأ الشخصى ان يكون الخطأ الذى احدث الضرر فى

المعدة — تلقاً أو عقداً أو غيراً لجانب منها — ثانياً يتقينا ههنا من العامل شخصياً الذى يحمل بالتعميـض عن ذلك الضرر كذلك فإنه يتعين أن يكون هذا الخطأ جسيماً بحيث يتوفر فيه العمد أو الإهمال الجسيم ، أو يفتوى على سوء النية والانحراف عما تفرضه واجبات الوظيفة العامة على العامل من المحافظة على الأموال العامة وبصفة خاصة ما يكون منها من ضمن عهدته الشخصية أى يتعين أن يثبت قبله العامل خطأ لا يمكن اعتباره خطأ عرقياً ناشئاً عن التسبب أو سوء الإدارة فى هذا المرقع ، أو الإهمال فى تسيير شئونه وقد تبنى المشرع بذلك النص منذ أن أورد فى أنظمة العاملين المدنيين بالدولة مراعاة المبدأ الأساسى الذى سبق أن استقر عليه القضاء الإدارى من المسؤولية المدنية للعاملين المدنيين من قبل ، ومن حيث أن ما ورد بنص نظام العاملين المدنيين آنف الذكر محدد أسس المسؤولية المدنية للعامل قد ورد فى قانون وهو لذلك بلا شك أعلى مرتبة من لائحة المخازن سالف الذكر الصادرة بأداة تنظيمية من السلطة التنفيذية — كما أن أنظمة العاملين المدنيين التى تسرت تلك القاعدة بنص صريح من قانون العاملين المدنيين وحتى النص السارى على الواقعة محل النزاع والوارد بالمادة (٧٨) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ لائحة فى الصدور على لائحة المخازن والمشتريات الصادرة سنة ١٩٤٨ بقرار من مجلس الوزراء على النحو سالف الذكر ومن ثم فإنه يتعين بالحثم والضرورة اعمال احكام القانون الاعلى مرتبة من تلك اللائحة وتطبيق ما ورد بها من أحكام بما لا يتعارض مع علو القانون عليها وصدوره لاحقاً لنفاذها .

وحيث أنه بناء على ما سبق وبمراعاة ما ورد من أحكام جائرة التطبيق فى لائحة المخازن والمشتريات فإنه اذا كان معيار الخطأ الشخصى بالنسبة لغير أمناء المخازن وأرباب المهد يقتضى ان يثبت أن الخطأ

الذى وقع من العامل جسيما بالمعيار السالف ذكره. وذلك فيما يتعلق بالاموال والممتلكات العامة التى أضررت بها أفعاله التأديبية رغم أن تلك الاموال والممتلكات العامة ليست ضمن عهده الشخصية الا أنه بحكم وظيفته العامة التى يشغلها يكون فى مركز قانونى ومعلم خاص يمكنه من الاعتداء عليها اهمالا أو عمداً وإذا كان كل مواطن وفقاً لصريح نص المادة ٣٣ من الدستور. واجب عليه حماية ودعم للملكية العامة التى جعل لها المشرع حرمة ترتب هذا الواجب العام فإن الموظف العام يكون فى وضع أشد بالنسبة لهذا الواجب وما يحمله من مسؤوليات ولم لم يكن صاحب عهدة .

ومن حيث أن أمناء المخازن وأرباب العهد توجد الاموال والممتلكات العامة فى حيازتهم وتحت سيطرتهم الشخصية الفعلية والقانونية للتصرف بشأنها وفقاً للقوانين واللوائح المالية فى الأغراض المخصصة لها ولذلك فإنه تتحقق مسئوليتهم التأديبية والمدنية بمجرد فقد أو تلف الاثنياء المسلمة اليهم مادام لم يثبت أن فقد عهدتهم أو تلفها كان تعرياً وخارجاً عن ارادة أو مراقبة صاحب العهد رغم تحوطه التصوط الواجب بان يكون قد بذل من جانبه أقصى درجات الوعى واليقظة واتخذ أقصى ما يمكنه من اجراءات الحيلة الممكنة وذلك طبقاً للقوانين واللوائح والمعرف الادارى السائد وعلى النحو الذى يبيذه فى ماله الشخصى .

ومن ثم فإن أمين المخزن أو رب العهد - وهو منوط به الحفاظ على اموال الدولة التى فى حيازته وصيانتها ورعايتها وبذل أقصى الجهد فى سبيل وقايتها من خطر الفقد أو التلف كما يفعل ذلك بالنسبة لـ ماله الشخصى يعتبر تقصيره فى أداء هذا الواجب على النحو سالف البيان فى حكم الخطأ الجسيم الذى يدخل فى عداد الخطأ

للشخص في مفهوم نص المادة (٧٨) من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة المشار إليها .

ومن حيث أنه تطبيقاً لما تقدم فإنه حيث أن الثابت من الأوراق أن السيد / (المطعون ضده) كان رب عهدة في شأن الموتوسيكل المفقود ، وقد كان مسئولاً شخصياً عنه وعن حفظه والاعتناء به عنايته بآله بحيث لا تغفل مسؤوليته عن فقدانه إلا إذا ثبت أنه بذل في الحفاظ على هذه العهدة الشخصية الجهد المعتاد في الحفاظ على أمواله الخاصة ورغم ذلك فقد حدث هذا الفقد نتيجة سرقة بالاكراه أو السطو أو عن طريق سقوط جبان أو غواص أو غير ذلك من الأسباب الخارجة عن إرادته أو مراقبته .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق والتحقيقات - وبإقرار المطعون ضده نفسه - أنه ترك الموتوسيكل عهده وبصفته مهندس الارشاد الزراعي بالسفطة بين حجرة التليفون والصور الفاصل بين الإدارة الزراعية والإدارة البيطرية حيث يتصل هذا المكان بالبوابة الموجودة بـ صور الإدارة البيطرية والمؤدية إلى الطريق العام ، ولم يتركه أمام المدخل الرئيسي وسط الإدارة بحيث يكون تحت رقابة وحراسة الخفراء وفي مأمن من السرقة خاصة وأنه يعلم أن القفل الخاص بمنع حركة الموتوسيكل كان مكسوراً ، الأمر الذي كان يقتضيه مزيداً من التحوط بمراعاة تركه في أكثر المواقع أمناً وهو الموقع المستعمل أساساً كموقف داخلي للموتوسيكلات في جهة العمل التي حدثت بها واقعة الفقد .

ومن حيث أن مؤدى ذلك أن المطعون ضده قد أهمل اتخاذ إجراءات الحيلة الكافية للتحرز ضد احتمال سرقة الموتوسيكل عهده الشخصية ومن ثم فإنه يكون قد قصر في واجبه كـ رب عهده وارتكب خطأ

شخصيا الامر الذى يستوجب مسئوليته عن سداد قيمة مبدئه
الشخصية على نحو ما صدر به قرار جهة الادارة بعد اعتراض
الجهاز المركزى للمحاسبات الشعبة الثالثة بالادارة العامة الاولى
بالجهاز المركزى للمحاسبات ٠٠ كتابها رقم ٢٠١٥ فى ٨٣/١٠/٥
طف ٨٣/١/٢٢٥) على تحميل الخزانة العامة قيمة المتوسكل المفقود
تأسيسا على أن المطعون ضده قد ارتكب افعاء جسيما فى الحفاظ
على عهدته والذى صدر الحكم فيه رغم كل ما سبق مخالفا لحقيقة
الواقع وصحيح القانون - قاضيا بالقائه •

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه قد ذهب خلاف هذا المذهب ، فانه
يكون قد خالف القانون ومن ثم يكون واجب الالغاء •

(طعن رقم ٢٢٢٦ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١١/٣/١٩٨٩)

الفصل السادس المسئولية العقدية

قاعدة رقم (٦٥)

المبدأ :

الخطأ في المسئولية العقدية يتمثل في عدم قيام المدين بتنفيذ التزاماته الناشئة عن العقد إما ككل السبب - يستوى في ذلك أن يكون عدم التنفيذ ناشئاً عن عمد أو إهمال أو عن فعل دون عمد أو إهمال .

الحكمة :

ومن حيث أن مبنى الطعن مخالفة الحكم المطعون فيه للقانون والخطأ في تطبيقه وتأويله على سند من القول أن العقد وقد انعقد بين الطرفين بمجرد اخطار الشركة بقبول عطاءها .

وذلك بتاريخ ١٥/٦/١٩٨٣ ووقعته بتاريخ ٢٣/٦/١٩٨٣ وأن الأوراق تكشف عن أن الشركة لم تقم بأى عمل يحد على جدية التنفيذ ولم ترسل رسومات الشبكة الا في ١١/١٢/١٩٨٣ كما أنها قامت بفتح الاعتماد المستندي في وقت متأخر بما يكون ما أجرته جهة الادارة من تسهيل خطاب الضمان ومصادره مطابقاً للقانون وما تلقى به المادة ١٠٥ من لائحة المناقصات والمزايدات هذا فضلاً عن التعويض الذى قضت به المحكمة لم يرقم على أساس من القانون إذ يستوجب الحكم به ضرورة توافر أركان ثلاثة هي الخطأ والضرر وعلاقة السببية بينهما وأن الأوراق لا تكشف عن ثبوت اضرار لحقت بالشركة نتيجة عدم

وذات المعنى هو المقصود بالجزاءات التي توقع على العاملين بالقطاع العام في الحدود المقررة قانونا وهو قانون نظام العاملين بالقطاع العام والذي حدد هو الآخر السلطات التأديبية وما يجوز لكل سلطة منها توقيمه من جزاءات وهو ذات المقصود من المادتين ١٩ ، ٢١ من القانون ومن ثم فان تعبير الجزاء التأديبي لا يمكن أن يقصد به غير هذا المعنى وقد حدد كل من قانوني العاملين بالحكومة والقطاع العام هذه الجزاءات على سبيل الحصر :

ومن حيث أنه طبقا لما تقدم واذ كان اختصاص المحاكم التأديبية بنظر الطعون في الجزاءات على نحو ما سلف ايضاحه قد انتقل الى هذه المحاكم استثناء من الولاية العامة للقضاء الاداري بالنسبة للموظفين العموميين واستثناء من الولاية العامة للقضاء العادي (المحاكم العمالية) بالنسبة للعاملين بالقطاع العام ، لذلك واذ كانت القاعدة المسلمة ان الاستثناء لا يقاس عليه ولا يتوسع في تفسيره ومن ثم فان الطعن في أي قرار آخر ليس جزاءا تأديبيا من الجزاءات التي حددها القانون على سبيل الحصر لا يكون امام المحاكم التأديبية وانما ينعقد الاختصاص بنظرة للقضاء الاداري صاحب الولاية العامة اذا كان الطاعن من الموظفين العموميين .

ومن حيث ان القرار محل الطعن المائل هو قرار بتحمل المدعى بقيمة العجز الذي وجد بمعرفته بوصفه من ارباب العهد ومن ثم فانه ليس قرارا تأديبيا بل هو قرار اداري مما تختص به محكمة القضاء الاداري على نحو ما سلف بيانه واذ ذهب الحكم المطعون فيه على خلاف ذلك فانه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون وتأويله متعينا الالغاء .

(طعن رقم ٣٠١٦ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٨٦/١١/٣٠)

تنفيذ العملية فضلا عن عدم توافر ركن الخطأ من جانب الجهة الادارية مما يقتضى القول بأن الحكم قد خالف القانون في هذا الشأن .

ومن حيث أنه طبقا للقواعد والمبادئ المقررة في قضاء هذه المحكمة فان الخطأ في المسئولية العقابية يتمثل في أهم حالاته في عدم قيام المدين بتنفيذ التزاماته الناشئة عن العقد أيا كان السبب يستوى في ذلك أن يكون عدم التنفيذ ناشئا عن عمد أو إهمال أو عن فعل دون عمد أو إهمال .

ومن حيث أنه يبين من الأوراق أن الجهة الادارية الطاعنة قد أبرمت عقدا مع اشركة المطعمون ضدها لتوريد وتركيب سنترال تليفونى اليكترونى والشبكة الارضية داخل جبانيتها بمبلغ ١٩٤٠٠ ج - وقد وقعت الشركة العقد بتاريخ ١٩٨٣/٦/٢٣ بينما لم توقعه الجهة الادارية الا في ١٩٨٣/١١/١ بعد اعتماده من مجلس الدولة وقد نصت المادة اربعة منه على « يلتزم الطرف الثانى بتوريد وتركيب السنترال والشبكة خلال تسعين يوما من تاريخ استلامه لامر التوريد والدفعة المقدمة على أن يقوم الطرف الاول بتسليم الموقع خال من الموانع وكذلك رسم الشبكة » .

ومن حيث أنه تأسيسا على ذلك النص فان التزام الشركة المطعمون ضدها بتنفيذ العقد خلال المدة المتفق عليها رهينة بأن تقوم الجهة الادارية من جانبها بتنفيذ أربعة أمور لصالح الشركة المتعاقدة وذلك على النحو التالى :

- ١ - تسليم أمر التوريد للشركة ٢ - صرف الدفعة المقدمة بموجب خطاب ضمان ٣ - تسليم الموقع خالى من الموانع ٤ - تقديم رسوم الشبكة الارضية .

ومن حيث أنه يبين من الاوراق وخاصة المذكورة المرفوعة من الجهة الادارية الطنطنة الى رئيس قطاع الشئون المالية والادارية المشرف العام على المشروعات الامريكية بتاريخ ١٣/٥/١٩٨٤ أن الجهة الادارية لم تقم بتنفيذ التزاماتها في موعد يسوغ اتخاذ اجراءات مصادرة الضمان والتفويض على حساب الشركة المطعون ضدها اذ لم تمنح أمر التوريد الا في ٢/١٠/١٩٨٣ - والذي يفيد أساسا لبده تنفيذ العقد وبعد طلب من الشركة بخطابها المؤرخ ٢٤/٩/١٩٨٣ بل أنه يبين من هذه المذكرة كذلك ان الجهة الادارية أرسلت العقد الى الشركة بعد توقيعه في ١٣/١١/١٩٨٣ وضمنت خطابها المرفق به العقد ضرورة السرعة في البدء في التنفيذ وقامت من جانبها بعد مرور خمسة عشر يوما باتخاذ اجراءات مصادرة الضمان والتعاقد مع الشركة المخالفة في الاسعار كل ذلك دون أن تراعى مدى تراخياها في تنفيذ التزاماتها في موعد ملائم قبل اتخاذ هذه الاجراءات الامر الذي يتحذر منه بهذه الصورة القول بأن الشركة لم تقم بتنفيذ التزاماتها في الموعد المحدد في العقد ، كما أن الجهة الادارية لم تعبر اهتماما لخطاب الشركة المطعون ضدها بأنها قامت بفتح الاعتماد المستندي للمطالبة وان المعدات ستصل في نهاية شهر ديسمبر سنة ٨٣ وذلك بتاريخ ٢٨/١١/١٩٨٣ وخاصة وأنها قامت باستلام العملية ابتداءا من الشركة التي قامت بتنفيذ العملية على حساب الشركة المطعون ضدها في ١٤/٤/١٩٨٤ أى بعد أربعة شهور ونصف من التاريخ الذي حددته اشركة المطعون ضدها لوصول المعدات من الخارج .

وحيث أنه متى كان الثابت على النحو المتقدم أنه قد حيل بين المتعاقد والبدء في تنفيذ العملية في الوقت المحدد في العقد بسبب عدم قيام الجهة الادارية بتنفيذ التزاماتها في الوقت الملائم الامر

الذى ما كان يجب معه أن تبادر من قبلها بمصادرة الضمان وما أعقبت عن إجراءات أخرى وخاصة وأن الأوراق أجدبت عن قيام الجهة الادارية بتسليم الموقع خالى من الموانع ورسم الشبكة •

ومن حيث أنه متى ثبت ذلك فان الجهة الادارية يتعين عليها رد قيمة خطاب الضمان الذى صادرته دون سند من القانون كما أن بمسلكها الفاظىء هذا يتعين عليها كذلك تعويض الشركة المطعون ضدها عما تكبدته من مصاريف فى هذا الخصوص •

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه وقد أخذ بوجهة النظر المتقدمة بشقيها وذلك فيما انتهى اليه من استخلاص عدم تقصير الشركة المطعون ضدها فى تنفيذ التزاماتها وفى نسبة الخطأ الى جانب الادارة وما تقتضى به من الزام الجهة الادارية بررد قيمة خطاب الضمان وقدره ٢٩٤٠ جنيها وتعويض الشركة عما تكبدته من مصاريف بمبلغ ألف جنيه واذهب الحكم المطعون فيه هذا المذهب فان يكون قد صادف صحيح حكم القانون ويكون الطعن قد أقيم على غير أساس من القانون مما يتعين معه القضاء برفضه والزام الجهة الادارية المصروفات •
(طعن رقم ٢٤٥٥ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٩٣/٣/١٦)

قاعدة رقم (٦٦)

المبدأ :

قيام جهة الادارة بسحب العمل من المتماثلين معها بشرف وجه حق فضلا من توقيع قرارات تأخير تكون قد ارتكبت خطأ عقديا تسبب فى اضرار للمتماثلين معها ومن ثم تكون مسئولة عن تعويض هذه الاضرار - للمتماثلين ان يرجعوا عليها باستحقاقهم الناتجة مما نفذوه من العقود المسندة اليهم من تامينات نهائية وفروقات مستخلصات او اية مستحققات اخرى •

المحكمة :

ومن حيث أن الثابت من الاوراق المودعة في هذه الطعون ومنها تقرير لجنة الخبراء المؤرخ ١٩٨٣/٤/٦ أن مورث الطاعنين في الطعن رقم ٢٠٥٢ لسنة ٣٠ ق و تعاقدوا مع الهيئة العامة للتعمير والمشروعات الزراعية بموجب ثلاثة عقود صدرت عنها أوامر تشغيل أرقام ١٣٦٧ ، ١٣٦٨ ، ١٣٦٩ بتاريخ ١٩٧١/٨/٢٩ وذلك لانشاء مباني في مناطق : البستان ، النهضة (١) ، والنهضة (ب) لاسكان المزارعين شاملة الخدمات والمياه والصرف الصحي على أن تسلم المساكن المخصصة للزراعات الشتوى خلال أربعة أشهر والمساكن المخصصة للزراعات الصيفى خلال ثمانية أشهر من تاريخ صدور أوامر التشغيل ، وكان من بين شروط التعاقد انتى ارتضاها الطرفان تحت عنوان الاشتراكات الخاصة أن تصاريح العديد والاسمنت والمواد التموينية تصرف في مواعيدها ، وبموجب هذا النص التزمت الجهة الادارية المتعاقدة بصرف تصاريح المواد التموينية ومنها الاسمنت ، وقد قررت الهيئة الطاعنة أن كميات الاسمنت اللازمة لاتمام العمليات موضوع العقود الثلاثة تبلغ ٣٢٠٤ طنًا ، الا أن الثابت من الاوراق ومنها تقرير خبير الدعوى رقم ٩١ لسنة ١٩٧٣ أبو المطامير المرفوعة من المتعاقدين المذكورين ضد الهيئة المتعاقدة أن جملة ما تسلمه من أسمنت بلغت ٦٠٠ طنًا منها ٢٠٠ طنًا سلمت في ديسمبر سنة ٧٢ ولم يصرف لهما أية كميات بعد هذا التاريخ وذلك بسبب عدم تجديد التصاريح من الهيئة المتعاقدة ، وبتاريخ ١٩٧٣/٣/٥ كتبت الهيئة المذكورة الى مدير مكتب الاسمنت المصرى بوقف صرف باقى الكمية بسبب توقف العمل في الانشاءات موضوع العقود المشار اليها ، وقد تترتب على تأخير صرف كميات الاسمنت الى المقاولين المتعاقدين ووقف الجزء الأكبر من هذه

الكميات أن تأخر تسليم الاعمال بل أدى الى التوقف شبه التام عن العمل فيها . وقد بنيت بسبب ما تم تنفيذه عن العمليات الثلاث ٢١٪ من عملية مباني قرية البستان ، ٤١٪ من أعمال مباني قرية النهضة (١) ، ٦٠٪ من عملية قرية النهضة « ب » وهي نسب تزيد على نسبة ما تسلماه المتعاقدان من كمية الاسمنت التي هي عصب عملية البناء والتي لم تزيد عن ١/٥ الكمية المطلوبة العمليتين موضوع التعاقد ، ومن ثم فإن التأخير في اتمام هذه العمليات انما يرجع الى الجهة الادارية المتعاقدة (الطاعة) وتقع تبعية عليها ، ويكون ما قامت به الهيئة الطاعة من توقيع غرامات تأخير على المتعاقد في غير محله ، كما أن ما قامت به الهيئة من سحب العمل منهما استنادا الى هذا التأخير قد جاء مجافيا لنص المادة ١٠٥ من لائحة المذقصات والمزايدات السارية على هذه المنازعة الذي جرى على أن :

للوزارة أو المصلحة أو السلاح في حالة عدم قيام المتعهد بتوريد في الميعاد المحدد بالمقد أو خلال المهلة الاضافية أن تتخذ أحد الاجراءات التالية وفقا لما تقتضيه مصلحة العمل : -

(١) شراء الاصناف التي لم يقدم المتعهد بتوريدها من غيره ، بحسابه سواء بالممارسة أو بضاقعة محلية أو عامة بنفس الشروط والمواصفات المعلن عنها والمتعاقد عليها . . وقد جرى قضاء هذه المحكمة على حساب المتعاقد المقصر هو وسيلة من وسائل الضغط التي تستخدمها الادارة لارغام المتعهد معها على تنفيذ العقود ، الا أن أعمال هذا الحكم منوط بوجود تقصير من المتعاقد مع الادارة ، فاذا انتهى هذا التقصير وثبت أن السبب في التأخير في التنفيذ راجع الى فعل الادارة المتعاقدة لم يكن ثمة محل لاعمال حكم المادة ١٠٥ المشار اليها .

واذ كان ذلك وكانت الجهة الادارية الطاعة قد قصرت في التزاماتها في عقود النزاع وألقت بتبعية هذا التصدير على عاتق المتعاقدين وقامت بسحب العمل منها بغير حق ففسلا عن توقيع غرامات تأخير فانها تكون قد ارتكبت خطأ عقديا تسبب في اضرار المتعاقدين معها ومن ثم تكون مسئولة عن تعويض هذه الاضرار ، كما يكون للمتعاقدان ان يرحمبا عليها بمستحققاتها الناتجة عما نفذاه عن العقود المسندة انيها من تأمينات نهائية ومرووق مستخلصات وأية مستحققات أخرى .

ومن حيث أن قضاء محكمة القضاء الادارى قد قدر مستحققات المتعاقدين مع الهيئة الطاعة الناتجة عما قاما بتنفيذه من أعمال عقود النزاع بمبلغ ١٤٦٦٨ جنيها و ٧٩٨ طليم ورفض ما عدا ذلك من مطالبات المدعين وقام قضاءه على أسباب سائئة تحمله ، فانه يكون قد أصاب في قضائه في هذا الحكم ويكون الطعن عليه في هذا الصدد في غير محله متعين الرفض — الا أن هذا الحكم قد شاب عيب تمثل في توجيه حكمه الى الهيئة العامة للتعمير والمشروعات الزراعية رغم أن الحاضر عن هذه الهيئة قرر أمام المحكمة بأن وزير الري واستصلاح الاراضى أصبح يمثل الهيئة المدعى عليها طبقا لقرار رئيس الجمهورية رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٧٧ كما أن المدعين قاما بتصحيح شكل الدعوى بتوجيه المطالبة الى وزير الري واستصلاح الاراضى وهو ما يتعين منه تعديل هذا الحكم والحكم الآخر الصادر بجلسة ١٩٨٤/٣/٢٥ في ذات الدعوى .

ومن حيث أنه عن طلب التعويض الذى طلبه المتعاقدان مع الادارة لجبر ما أصابهما من أضرار مادية وأدبية ، فان الثابت من الاوراق أن الضيفر المنتدب في الدعوى قام بتقدير قيمة الاضرار التى حاصلت بالتعاقدين من جراء قيام الادارة بسحب العمل منهما بمبلغ ١٤٦١٥ جنيها

لأنها لمبلغ ٨٥٢٩١ جزيها يمثل قيمة الأرباح التي فاقت عن جملة قيمة الأعمال التي حُزِم المدعيان من تنفيذها والتي بلغت ٢٠٩٤٦٩ جنيهاً و ٥٤٠ طليم بتقدير نسبة ربح مقدارها ٥٪ ، ويضاف إلى ذلك مبلغ ٦٠٨٩ جنيهاً يمثل قيمة الأضرار المتمثلة في الفوائد التي استحققت عليهما لبنك مصر فيكون مجموع المبلغين هو ١٤٦١٥ جنيهاً ، وأذ قام هذا التقدير على أسس سليمة استقفاها مما ورد بتقرير الخبير وبعد أن ناقش اعتراضات المدعين التي ساقاها فان قضاء محكمة القضاء الإداري الصادر في الدعوى رقم ١٤٣٧ لسنة ٣١ ق بجلسته ١٩٨٤/٣/٢٥ يكون قد حاله التوفيق .

(الطعون أرقام ١٥٥٢ ، ٢٠٥٢ ، ٢٠٨٣ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٣/٤/١٩٩٣)

الفصل السابع المسئولية التأديبية

الفرع الأول مضام قيام المسئولية التأديبية للموظف العام

قاعدة رقم (٦٧)

المبدأ :

يجب لقيام المسئولية التأديبية للموظف العام اثبات اختصاص الموظف بالعمل موضوع المخالفة المنسوبة اليه وفقا للقواعد المنظمة للاختصاص والمستندات .

المسألة :

وحيث أنه بالنسبة الى كل من السبب الثانى والثالث - من التقرير - الذى أعتبر أساسا إحتماليا لهلاك قطع الذبحاج فانه فى مقام المسئولية التأديبية للموظف العام يجب اثبات اختصاص الموظف بالعمل موضوع المخالفة المنسوبة اليه وفقا للقواعد المنظمة للاختصاص والمستندات ، وليس على التقدير العام النظرى الخالى من التأييد المستندى سواء دفع الموظف بذلك أم لا ، لان الاختصاص بالعمل موضوع المخالفة هو أول عنصر فى المسئولية التأديبية ، فاذا كان الثابت ان سلطة الاتهام قدمت الطاعن للمحاكم التأديبية ، وقضى الحكم المطعون فيه بادانته إستنادا الى أنه المسئول عن الاعمال موضوع المخالفة - بصفته الطبيب البيطرى المشرف على المزرعة ومسئول عن فحص الحمل الذى يتم التحصين به قبل إستخدامه ومسئول عن ذلك ، وبهذه الصفة - عما ورد فى التقرير من احتمال تعرض

القطيع لنزلات برد أو جوع أو عطش أو فساد الفرش ، وأنه دفع بعدم اختصاصه بذلك وأن ذلك ليس مهمته وأسندته الى الوحدة المحلية التي تتولى شراء المصل والى المشرف على المزرعة بشأن عدم تعرض القطيع للبرد أو الجوع أو العطش وسلامة الفراش ، فانه كان يتعين لاثبات مسؤولية الطاعن تحديد اختصاصه في الامور سالفة الذكر والتي نازع في اختصاصه ، وفقا للقواعد المنظمة للاختصاص وتوزيع العمل وتحديد الواجبات الوظيفية لكل من المشرفين على المزرعة وحدودها بينهم لكون ذلك أساسا لتقرير مسؤوليته ، وردا أيضا على دفاع الطاعن الذي يعتبر دفاعا في هذا الخصوص جوهريا يؤثر الفصل فيه على مسؤولية الطاعن من عدمه وإذ لم يفعل الحكم ذلك وقضى بإدانته لمجرد صفة كطبيب بيطرى دون الفصل في مسألة اختصاصه بالوقائع التي قيل أنها من أسباب هلاك القطيع فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب إلغائه والحكم ببراءة الطاعن مما نسب اليه .

(ملعن رقم ١٧١٣ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٠/٢٤ / ١٩٩٢)

الفرع الثاني

المسئولية سواء كانت جنائية أم تأديبية
تقوم على القطع واليقين لا على الظن والتخمين

قاعدة رقم (٦٨)

المبدأ :

المسئولية سواء كانت جنائية أم تأديبية تقوم على القطع واليقين لا على
الظن والتخمين .

المسألة :

ومن حيث أن الثابت من الاوراق أنه بتاريخ ١٧/٥/١٩٨٦ ورد
لمشروع تربية الدواجن التابع للوحدة المحلية بالوسطاني دفعة
دجاج من الشركة العامة للدواجن مقدارها ٦٠٠٠ كتكوت ، بلغ عدد
النافق منها حتى سن ٢١ يوم ١٥١ كتكوت ، ٢٣٩٢ بعد عمر ٢١ يوم
— مما أدى الى تحقيق خسائر مقدارها ٥٠٠٠ر ٣٠٠٠ جنيه من جملة
التكاليف ، وبررت الوحدة هذه الخسارة باصابة القطيع بمرض
النيوكاسل الذى لا علاج له بناء على تقرير طبي أفاد بوجود إشتباه
مرض النيوكاسل وكذلك تقرير طبي عن حالة دفعة الدجاج أعد
بمعرفة الدكتور / اخصائية دواجن بمديرية
الطب البيطرى والتي قررت فى التحقيق ان الاجراءات الوقائية
وفقا للقواعد الطبية لمواجهة مرض النيوكاسل نقص بتحصين الكتكوت
وعمره سبعة أيام والجرعة الثانية وهز فى عمر من ١٨ الى ٢١ يوم
أما الجرعة الثالثة (لاسوتاب) تكون بعد ذلك من ١٠ الى ١٤ يوم
وأنه تبين أن الوحدة المحلية حصلت الكتاكيت فى ٢٢/٦/١٩٨٦ وعمر
الكتكوت ٣٧ يوم أى بعد ٢٠ يوم من الجرعة الاولى التى تمت فى

١٩٨٦/٦/٢ • وهو ما يخالف القواعد الطبية — وأضافت أنها لا تستطيع الجزم بأن سبب النفوق يرجع الى مرض النيوكاسل وانما هو مجرد إشتباه ، وأن حالات النفوق لا تخرج عن أحد أسباب ثلاثة هي :

١ — تأخير تحصين بالجرعة الثانية بفواصل زمنية مقداره ٢٠ يوما من الجرعة الاولى •

٢ — أن تكون الامبولات أصلا فاسدة أو قوتها المعيارية منخفضة •

٣ — أن يكون القطيع قد تعرض بعد التحصين في الجرعة الثانية الى أحد العوامل الضاغطة كالتعرض لنزلات برد أو جوع أو عطس أو فساد الفرش ، لذلك أحيل الموضوع للنيابة الادارية للتحقيق وتعميد المسؤولية ، وأسفر التحقيق عن ثبوت مسؤولية الطاعن واحالته للمحاكمة التأديبية التي قضت بمجازاته على النحو السابق بيانه •

وهيث أنه بسؤال الطاعن في التحقيقات دفع ما نسب اليه بشأن سبب نفوق الدجاج يرجع الى أن مصل لاسوتا الثانية كان غير سليم وأن الوحدة المحلية هي المسؤولة عن ذلك لشرائه من القطاع الخاص وكان يجب عليها شراءه وطلبه من مديرية الطب البيطرى إلا أن الوحدة تتسهل مصل لاسوتا لسهولة استخدامه وأنه المشرف على إتخاذ إجراءات التحصين مع المسؤولين بالوحدة عن المشروع ، وبالنسبة لعدم إختباره الامبولات قبل الاستخدام برر ذلك بعدم وجود الاجهزة اللازمة لذلك — وأنه كان يتعين على الوحدة أن تقوم بهذا الاجراء لدى مديرية الطب البيطرى وأضاف أن سبب تأخير تحصين لاسوتا الثانية عن الموعد المقرر يرجع الى إصابة القطيع بنزلة شعبية ولا يمكن تحصينه إلا بعد شفائه •

ومن حيث أنه عن السبب الاول من أسباب الطعن فان الثابت من الأوراق ، أن الدكتور/ لم تستطع في تقريرها وأقوالها التي إستند اليها الحكم المأمون فيه — أن تمتد سببا معينا لنفوق الدواجن وإنما حددت ثلاثة أسباب ، يمكن أن يكون احدها هو سبب هلاك بعض قطيع الدجاج • ومن ثم فهي جميعا أسباب احتمالية وليست قطعية مما يكون منه الحكم قد إستند الى مستندات وأدلة ظنية الدلالة وليست قطعية •

ومن حيث أن المستقر عليه في مجال المسؤولية ، جنائية كانت أم تأديبية ، أنها تقوم على القطع واليقين لا غن الظن والتخمين ، وإذا كان الثابت بالتقرير ، أساس الحكم — أورد أسبابا ووقائع احتمالية لهلاك قطيع الدجاج فان هذا التقدير الاحتمالي للهلاك والتي تقوم على الظن لا يصلح بصفة عامة أن يكون أساسا لادانة الطاعن عن هلاك القطيع ذلك أن الدليل إذا تسرب اليه الاحتمال فسد الاعتماد عليه في الاستدلال •

ومن جهة أخرى فان الطاعن دفع ما نسب اليه من تأخيريه في تحصين الدجاج بالجرعة الثانية عن الميعاد المقرر ، بعرض الدجاج وأصابته بعرض الالتهاب ونزلة شعبية لا يمكن معها تحصينه الا بعد شفائه منها ، وكان يتعين على المحكمة تحقيق هذا الدفع الجوهري حتى بغرض إعتبار التأخير في التطعيم كان سببا في نفوق جزء كبير من الدجاج ، وخاصة أن المشرف قرر في التحقيق أن سبب تأخير تحصين الدجاج بالجرعة الثانية في الموعد المقرر يرجع الى اصابة القطيع بعرض الالتهاب الشعبي ، مؤكدا ما قاله الطاعن في هذا الخصوص بما يفيد أن التأخير في الجرعة الثانية كان ما يبرره من الناحية الطبية ولا تقوم به مسؤولية •

(ظن رقم ١٧١٣ لسنة ٣٤ ق — جلسة ٢٤/١٠/١٩٩٢)

الفرع الثالث

في مجال المسؤولية التأديبية

لا محل لاعمال نظرية الخطأ الشخصي والخطأ المرفقى

قاعدة رقم (٦٩)

المبدأ :

لا محل في مجال المسؤولية التأديبية لاعمال نظرية الخطأ الشخصي والخطأ المرفقى — مجالها مسؤولية الادارة عن اعمال موظفيها تجاه الغير ومسئولية العامل عن الأضرار التي يسببها بخطئه لجهة الادارة — الدفع أمام النظام التأديبي بفكرة الخطأ الشخصي والخطأ المرفقى دفع في غير مجاله وغير منتج .

الحكمة :

وحيث أنه عن السبب الثاني من أسباب انطمن في الحكم بشأن اصابة الطاعن بمرض عصبي يؤثر في عمله مما يجعل من الخطأ الذي حدث منه غير مقصود منه ومن هنا يجب التفرقة بين الخطأ الشخصي والخطأ المصلحي الموجب للمسئولية فالاول يوجب مسؤولية العامل والثاني مسؤولية الجهة الادارية وأن ما صدر من الطاعن لم يكن خطأ شخصيا يسأل عنه وإنما هو خطأ مصلحي صادر عن موظف معرض للصواب والخطأ .

ومن حيث أن هذا السبب مردود عليه بأنه لا محل في مجال المسؤولية التأديبية — لاعمال نظرية الخطأ الشخصي والخطأ المرفقى — فهذه النظرية مجالها مسؤولية الادارة عن اعمال موظفيها تجاه الغير

ومسئولية العامل عن الاضرار التي يسببها بخلطه لجهة الادارة — أما النظام التأديبي فله إجراءاته وقواعده والجزاءات المحددة التي يمكن توقيعها على الموظف المخلف وضمانات التحقيق والمحاكمة والدفع فيها بفكرة الخطأ الشخصي والخطأ المرفقي هو دفع في غير مجاله — وغير منتج وإذا كان القصد من هذا السبب ، هو القول بأن نظام العمل في المرفق ساهم في وقوع الخطأ المنسوب للطاعن أو كان هو سببه مما يعني وجود خلل في نظام العمل ، فهو قول غير سديد ولا دليل عليه من الاوراق — ومن ثم فان هذا السبب في غير محله متعيننا رفضه •

(طعن رقم ٢٥٥ لسنة ٣٦ — جلسة ١٩٩٣/٤/٣)

الفصل الثامن

التعويض

الفرع الأول

صور التعويض

قاعدة رقم (٧٠)

المبدأ :

التعويض إما أن يكون تعويضا عينيا أو تعويضا بمقابل — التعويض بمقابل إما أن يكون نقديا أم غير نقدي — التعويض غير النقدي مجاله الطبيعي هو التعويض عن الضرر الأدبي وذلك في الحالات التي يكون فيها هذا التعويض كاف لجبر الضرر — مجال تحديد الضرر الأدبي هو الضرر الذي لا يمس المال ولكنه يصيب مصلحة غير مالية للمضرور — التعويض لابد وأن يكون بقدر الضرر حتى لا يثرى المضرور على حساب المسئول دون سبب .

المسألة :

ومن حيث أن التعويض بمعناه الواسع إما أن يكون تعويضا عينيا أو تعويضا بمقابل والتعويض بمقابل إما أن يكون نقديا أو غير نقدي والتعويض غير النقدي مجاله الطبيعي التعويض عن الضرر الأدبي في الحالات التي يكون فيها هذا التعويض كاف لجبر الضرر وهذا هو ما قصده القانون المدني بالنص في المادة ١٧١ منه على أن ١ — ٢ — ويقدر التعويض بالنقد على أنه يجوز للقاضي تبعا للظروف وبناء على طلب المضرور أن يأمر بإعادة الحال إلى ما كانت

عليه وأن يأمر باداء أمر معين يتصل بالعمل غير المشروع وذلك على سبيل التعويض .

ومن حيث انه في مجال تحديد الضرر الادبي يمكن القول بانه الضرر الذى لا يمس المال ولكنه يصيب مصلحة غير مالية للمضروب بأن يصيبه في شعوره أو عاطفته أو كرامته أو شرفه .

ومن حيث ان الثابت من الوقائع ان المدعى رقى الى درجة مدير عام بقرار نائب أول رئيس الوزراء رقم ١٧٤ سنة ١٩٨١ اعتباراً من ٢٥/١٠/١٩٨١ ثم صدر حكم محكمة القضاء الادارى بتاريخ ٥/٤/١٩٨٤ فى الدعوى رقم ١٨٨٢ لسنة ٣٤ ق بإرجاع أقدمية المدعى فى درجة مدير عام الى ٢٢/١٢/١٩٧٩ تاريخ صدور القرار رقم ١١٤٣ سنة ١٩٧٩ المطعون فيه وقد بادرت الجهة الادارية الى تنفيذ هذا الحكم تنفيذاً كاملاً بازالة كل ما ترتب على قرار التخطى الميعب من آثار وصرفت له الفروق المالية المترتبة على ذلك .

ومن حيث ان الثابت مما تقدم ان المدة التى خرج فيها المدعى من شغل منصب مدير عام هى المدة من ٢٢/١٢/١٩٧٩ حتى تاريخ ترقيته لهذه الدرجة فى ٢٥/١٠/١٩٨١ وهى لا تجاوز الا سبع سنين كما ذهب الحكم المطعون فيه هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فان الجهة الادارية قامت بتاريخ ٢٠/٦/١٩٨٣ باستصدار موافقة رئيس الجمهورية على منح المدعى وسام الاستحقاق من الطبقة الثانية تقديراً لحמיד صفاته وللخدمات التى قدمتها الدولة وهو ما ينطوى فى ذاته على خير تعويض أدبى للمدعى يرد اليه اعتباره بين الناس ويمسح عنه ما أصاب نفسه من آلام هذا وقد جرى قضاء هذه المحكمة على ان إلغاء قرار التخطى فى الترقية مع ما يترتب عليه من آثار من شأنه جبر الاضرار المساحية والادبية عن ذلك القرار من الفاحيتين

الادبية والمادية وتبعاً لذلك فلا يكون للمدعى أمل حق في المطالبة بتعويضه نقدي عن مثل هذه الأضرار بعد أن تم جبرها على التمسك المتقدم لأن المقرر قانوناً أن التعويض لا بد وأن يكون بقدر الضرر حتى لا يثرى المضرور على حساب المستول دون سبب •

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه إذ قضى بغير هذا النظر يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وتأويله مما يتعين معه الحكم بقبول الطعن شكلاً وبإلغاء الحكم المطعون فيه وبرفض الدعوى والزام المدعى المصروفات •

(طعن رقم ١٧٣١ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٤/٣/١٩٩٢)

الفرع الثاني عناصر التعويض

قاعدة رقم (٧١)

المبدأ :

التعويض بمقابل إما أن يكون نقدياً أو غير نقدي بإعادة العمل
إذا كانت عليه أو بإدائه أمر معين متصل بالعمل غير المشروع - التعويض
غير النقدي مجاله الطبيعي عن الضرر الأدبي في الحالات التي يكون فيها
هذا التعويض كلف لجبر الضرر - لا وجه لانقضاء الأجر الإضافي والمكافآت
والهوافز ضمن عناصر التعويض عن قرار النقل - أساس ذلك : أن منط
استحقاق العطل لكل هذه الأجر هو تكليفه بالعمل في غير أوقات العمل
الرسمية إذا صدرت جهة الإدارة حاجة المرفق لذلك - لا يستطيع العامل
أن يتمسك قبل الإدارة بأي حق مكتسب في أن يمارس العمل بعد إنتهاء
ساعته الرسمية .

المحكمة :

ومن حيث أن ما أشار اليه الحكم المطعون فيه تبياناً للضرر المادي
الذي أصاب المدعى لا يكفي لتحقيق ركن الضرر الموجب للتعويض
لأن الأجر الإضافي والمكافآت والهوافز وغيرها لا تستحق له كائن من
آثار مركزه القانوني كعامل بالجهة المنقول منها وإنما منط استحقاقه
لهذه الأجر والمكافآت هو تكليفه بالعمل في غير أوقات العمل
الرسمية أو استناد نشاطه وظيفته معينة اليه من جانب هذه الجهة
إذا صدرت أن حاجة العمل بالمرفق الذي تقوم على شؤونه تتطلب ذلك،
بحيث لا يستطيع أن يتمسك قبلها بأن له حقاً مكتسباً في أن
يمارس العمل بعد إنتهاء ساعاته الرسمية أو الاستمرار في ممارسة نشاط
وظيفته بالذات إذا ما صدرت الجهة الادارية أن حاجة العمل لا تتطلب

شيئا من ذلك وبناء عليه يكون ما يدعيه المدعى من أن قرارى نقله قد الحقا به ضرراً مادياً موجبا للتعويض لا أساس له .

أما عن الضرر الادبى فان مؤدى الحكم بإلغاء قرارى نقل المدعى وتنفيذ هذا الحكم من جانب جهة الادارة كاف لجبر هذا الضرر . وتبعا لذلك فلا يكون للمدعى أصل حق فى المطالبة بتعويض نقدى عن مثل هذه الاضرار بعد أن تم جبرها على التفصيل المتقدم لان المقرر قانونا ان التعويض لأبد وأن يكون بقدر الضرر حتى لا يثرى المضرور على حساب المسئول دون سبب .

من حيث أن الحكم الصادر فى الدعوى رقم ١١٧٣ لسنة ٣٤ القضائية قضى بخير هذا النظر فانه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تأويله وتطبيقه متينا إلغاءه والقضاء برفض الدعوى .

(طعن رقم ٨٨٩ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٥/٥/١٩٨٨)

قاعدة رقم (٧٢)

المبدأ :

التعويض عن قرارات الادارة المخالفة للقانون ليس مسنده احكام الإثراء بلا سبب — تقادم دعوى الإثراء بلا سبب بثلاث سنوات — المادة ١٨٠ من القانون المدنى — كيفية تقدير التعويض — تطبيق — استيلاء جهة الادارة لأرض بغير وجه حق يكون التعويض عنه بما يعادل القيمة الاقتصادية المحددة بحكم القانون لتنظيم العلاقة بين مالكى ومستأجرى الاراضى الزراعية التى مردها جودة الأرض وما تنتجه من غلة وقسرة على مائد الاستغلال ، وتنام ادائه بالفعل لمالكى الأرض محل المنازعة — فضلا عن الحكم بإلغاء القرار بالاستيلاء وما يترتب على ذلك من آثار تتجلى فى رد الأرض المسئولى عليها .

المسألة :

ومن حيث أنه عن طلب التعويض ، فإن مبناء على ما صوره المدعون بدعواهم ، خطأ الجهة الادارية بعدم إصدارها القرار برد الأرض المستولى عليها اليهم بعد انتهاء مدة الاستيلاء ، وهي بحسب تصويرهم لهذا الطلب ثلاث سنوات من تاريخ الاستيلاء الذي تم في نوفمبر سنة ١٩٥٣ ، ويتتافى مع صريح طلباتهم اعتبار سندهم في المطالبة بالتعويض أحكام الاثراء بلا سبب على ما تدعى الجهة الادارية في معرض دفاعها بالظن المائل فالمدعون في الدعوى (المظنون ضدّهم بالظن المائل) إنما يطالبون بالتعويض على أساس أحكام مسئولية الادارة عن قراراتها المخالفة للقانون بادعاء توافر أركان هذه المسئولية ، فتتوصل مخالفة القانون ، حسب تصويرهم ، في عدم قيام الجهة الادارية برد الأرض المستولى عليها اليهم بعد فوات الثلاث السنوات التالية للاستيلاء الذي تم في نوفمبر سنة ١٩٥٣ مما سبب لهم ضرراً يتمثل فيما حاق بهم من خسارة وفاتهم من كسب نتيجة استقرار الاستيلاء بعد انتهاء مدته المقررة قانوناً . وعلى ذلك فلا يكون صحيحاً ما تدعيه الجهة الادارية في معرض دفاعها بالظن من أن المظنون ضدّهم يقيمون طلبهم التعويض على أساس من أحكام الاثراء بلا سبب وأن طلبهم وبالتالي يكون خافضاً لعكم المادة ١٨٠ من القانون المدني التي تنظم أحكام سقوط الدعاوى وتقدم الحق في التعويض القائم على أساس أحكام الاثراء بلا سبب على التفصيل الوارد بتلك المادة .

ومن حيث ن الثابت أن الجهة الادارية كانت تقوم بأداء ما يعادل سبعة أمثال الضريبة المقررة على الاطيان لملاك الأرض الزراعية المستولى عليها ، على نحو ما سلف البيان ، وكان الثابت أن الأرض محل الاستيلاء كانت في جزء منها مؤجرة فتملا لأزاعين وقت الاستيلاء

وفي الجزء الآخر تحت يد مالكيها ، وكان المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعي ينص في المادة (٣٣) المعدلة بالقوانين أرقام ١٧ لسنة ١٩٦٣ و ٥٢ لسنة ١٩٦٦ و ٦٧ لسنة ١٩٧٥ . علي أنه لا يجوز أن تزيد قيمة الاجرة السنوية للأرض الزراعية على سبعة أمثال الضريبة العقارية السارية ، وفي حالة إعادة ربط الضريبة خلال مدة الأيجار تحدد الاجرة بسبعة أمثال الضريبة الجديدة ، وهو ما تكشف الأوراق عن أن الجهة الادارية كانت تعتمد به فيما تصرفه للمالك مقابل الاستيلاء على الأرض محل المنازعة وحتى سنة ١٩٨٤ ، فيكون تحديد التعويض في واقعة المنازعة الماثلة بما يعادل القيمة الاجارية المحددة بحكم القانون لتنظيم العلاقة بين مالكي ومستأجري الاراضي الزراعية التي مردها في الأساس جودة الأرض وما تنتجه من غلة وقدره من عائد استغلال ، وتعام أدائه بالفعل لمالكي الأرض محل المنازعة فضلاً عن الحكم بإلغاء القرار بالاستيلاء وما يترتب على ذلك من آثار تتمثل في رد الأرض المستولى عليها اليهم ، كل ذلك يعتبر تعويضاً كاملاً جابراً لكافة الأضرار . ولا يكون ثمة أساس لما قضى به الحكم المطعون فيه من تعويض المدعين (المطعون ضدهم بالظن المائل) بالإضافة ما سبق أن تناقضه من جبال تعادل سبعة أمثال الضريبة المقررة على الأرض المستولى عليها سنوياً ، بمبلغ ١٧٣٣٥٨٣٣٨ جنيه عن الفترة من تاريخ الاستيلاء وحتى اقامة الدعوى ثم بمبلغ ٨٠٠٠ جنيه سنوياً عن الفترة من تاريخ اقامة الدعوى وحتى تاريخ تسليم الأرض لهم .

والبادئ أن الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه في هذا الشأن علي ما أورده الخبر المنتدب بالدعوى أمام القضاء المدني وقيل إهملتها الى مجلس الدولة بهيئة قضاء اداري للاختصاص من اعتداده في تقدير التعويض بارتفاع قيمة الأرض المستولى عليها نتيجة دخولها بكيرون

مدينة منوف على أساس الربط بين ارتفاع قيمة الأرض وتقدير التعويض عن كل من السنوات التي استطلت إليها الاستيلاء في حين أن انثبت أن الأرض المستولى عليها هي أرض زراعية ولم تتغير طبيعتها هذه ولم يجادل الخصوم في استمرار خضوعها للضريبة المقررة على الأراضي الزراعية ، ومن ثم فكل ما أورده الخبير في تقريره في شأن تقدير التعويض ، وأتمام عليه الحكم المطعون فيه قضاء لا يعدو أن يكون اضراً احتمالية مما لا يجوز قانوناً أن يعتد به في مجال تقدير التعويض .

ومن حيث أن كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أدخل في تقدير التعويض المحكوم به حساب اضرار احتمالية فإنه يتعين الحكم بالغائه فيما قضى به في هذا الشأن ، وتقدير التعويض عن كامل الاضرار التي لحقت بالمطعون ضدهم ، فضلاً عن الحكم بالغائه القرار بالاستيلاء ، بما يعادل سبعة أمثال الضريبة المقررة على الأرض المستولى عليها سنوياً . فإذا كان ذلك وكان البأدى من الأوراق أنهم تناضوا ما يعادل ذلك وحتى سنة ١٩٨٤ ولم يجادلوا في ذلك فإن حقهم في التعويض ينحصر في أحقيتهم في تناضى ما يعادل سبعة أمثال الضريبة المقررة على الأراضي المستولى عليها من سنة ١٩٨٤ وحتى تمام التسليم يخضع منه ما قد تكون الجهة الادارية قد قامت بمسداده من مبالغ عن هذه الفترة المشار إليها .

(طعن رقم ١٢٥٢ لسنة ٢٠٠٣ في — جلسة ٢٠٠٣/١٢/٣)

الفرع الثالث

جواز أن يكون التعويض عن الأضرار غير نقدي

قاعدة رقم (٧٣)

المبدأ :

المحكمة وهي بسبيل نظر دعوى التعويض عن الضرر المترتب على القرار الإداري غير المشروع أن تستبعد عن الأضرار ما لا دليل عليه - وإذا كان الأصل في التعويض أن يكون نقدياً فإنه يجوز أن يكون التعويض عن الأضرار غير نقدي - إلغاء القرار في المشروع يعد غير تعويض عن الأضرار الإيجابية .

المحكمة :

ومن حيث أنه بالنسبة للركن الثاني وهو ركن الضرر بأن ترتب على الخطأ ضرر سواء كان ضرراً مادياً أو أدبياً والمحكمة وهي بسبيل نظر دعوى التعويض عن هذا الضرر أن تستبعد من الأضرار ما لا دليل عليه .

ومن حيث أن الثابت في أوراق الدعوى أن الطاعن لم يقدم دليلاً يثبت به الأضرار المادية التي عدها في دعواه ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذا استبعد هذه الأضرار في مجال التعويض الذي يطالب به الطاعن فإنه يكون قد أصاب وجه الحق فيما انتهى إليه كما أن ما أشار إليه الطاعن في مذكرته المقدمة بالتعقيب على تقرير الطعن من أن قرارى الجزاء كان سبباً في امتناع الوزارة عن اعادته الى الخدمة بعد استقالته فهو أمر لم يقدم الطاعن دليلاً عليه كما أن التعويض عنه بفرض صحة الادعاء به يكون مجاله الطعن الذي يوجهه الى قرار الوزارة بالامتناع عن اعادته الى الخدمة .

ومن حيث أنه يبقى للطاعن تعويض الألام النفسية التي سببها له
قرارى الجزء غير المشروعين وإذا كان الاصل فى التعويض أن يكون
نقدية فإنه يجوز أن يكون التعويض عن الأضرار غير نقدى •

وبالنسبة للضرر الادبى الذى أصاب الطاعن بسبب صدور قرارى
الجزء غير المشروعين فإنه وقد تم الغاء هذين القرارين من المحكمة
التأديبية بطنطا فإن هذا الغاء يعد خير تعويض للطاعن عن الأضرار
الادبية التى أصابته ويكون بذلك قد تم جبر هذه الأضرار الادبية
التي لحقت الطاعن ولم يعد هناك محل للقضاء له بتعويض نقدى عن
هذه الأضرار •

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه قد ذهب غير هذا المذهب فإنه
يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون ويتعين بذلك الغاؤه والحكم برفض
دعوى المدعى •

(طعن رقم ٢٤٣١ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١١/٣٠/١٩٨٥)

قاعدة رقم (٧٤)

المبدأ :

التعويض عن الضرر عند تحققه إما أن يكون تعويضاً مالياً أو
بمقابل — التعويض بمقابل قد يكون نقدياً أو غير نقدي وغالباً ما يكون
كفياً لجبر الضرر الادبى •

المحكمة :

ومن حيث أن الضرر باعتباره ركناً من أركان المسؤولية التقصيرية

أما أن يكون مادياً أو أدبياً والضرر المادى هو الاخلال بمصلحة للضرور ذات قيمة مالية بشرط أن يكون الاخلال بهذه المصلحة متعلقاً أما الضرر الادبى فهو الذى يصيب مصلحة غير مالية للضرور ويشترك كذلك أن يكون متعلقاً • والتعويض عن الضرر عند تحققه اما أن يكون تعويضاً عينياً أو تعويضاً بمقابل وهو بدوره اما أن يكون تعويضاً نقدياً أو تعويضاً غير نقدى وهو غالباً ما يكون كافياً لجبر الضرر الادبى •

(طعن رقم ٧٦٥ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٨٦/٢/٢٣)

القرع الرابع

علم جوار المطالبة بتعويض نقدي عن الضرر الذي تم جبره قاعدة رقم (٧٥)

المبدأ :

الضرر الأدبي هو الذي لا يمس المال ولكنه يصيب مصلحة غير مالية للمضرور كان يرضيه في شغوره أو عاطفته أو كرامته أو شرفه — إذا كان التعويض عن الضرر الأدبي مقرراً بنص القانون فإن التعويض بمقتضى الواسع قد يكون تعويضاً عالياً أو تعويضاً بمقابل — التعويض بمقابل قد يكون نقدياً أو غير نقدي — التعويض غير النقدي يستند على القاعدة التي قررها القانون المدني والتي تجيز للقاضي أن يقرر بإعادة الحال إلى ما كانت عليه أو يخكم بإعطاء معين متصل بالفعل غير المشروع — مؤدى ذلك أن التعويض غير النقدي يجد مجاله في الضرر الأدبي بشرط أن يكون كافياً لجبر هذا الضرر — مثال إلغاء قرار نقل المدعى من مصلحة أجمارك إلى الحكم المحلي يخكم من مصلحة القضاء الإداري ونهوض الجهة الإدارية إلى تنفيذ الحكم تنفيذاً كاملاً بإزالة كل ما يترتب على قرار النقل المكلف من آثار — يعتبر ذلك كافٍ وحده لجبر كافة الأضرار الأدبية التي تكون قد أصابت المدعى بسبب هذا القرار — آثار الترتيب على ذلك : لا وجه للمطالبة بتعويض نقدي عن الضرر الذي تم جبره — أسس ذلك : — التعويض لابد أن يكون بقدر الضرر حتى لا يفرى المضرور على خصمنا المستول دون منسب :

الحكمة :

ومن حيث أن الطعن يتأسس على أن الحكم خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وتأويله إذ أن إلغاء قرار النقل بحكم قضائي وتنفيذ الجهة الإدارية له بصرف جميع مستندات المدعين بما فيها المكالآت والامتيازات أسوة بزملائهم ممن لم ينقلوا تكاف للتجوير الضرر الأدبي :

ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أنه في مجال تحديد الضرر الادبي يمكن القول بأنه الضرر الذي لا يمس المال ولكنه يصيب مصلحة غير مالية للمضرور بأن يصيبه في شعوره أو عاطفته أو كرامته أو شرفه وإذا كان التعويض عن الضرر الادبي أمراً مقررأ بنص القانون ، فإن التعويض بمعناه الواسع أما أن يكون تعويضاً عينياً أو تعويضاً بمقابل ، والتعويض بمقابل أما أن يكون نقدياً أو غير نقدي ، وهذا هو ما قصده القانون المدني بالنص على أن « يقدر التعويض بالنقد على أنه يجوز للقاضي تبعاً للظروف وبناء على طلب المضرور أن يأمر باعادة العالة الى ما كانت عليه أو يحكم بأداء امر معين متصل بالعمل غير المشروع وذلك على سبيل التعويض » .

ومن حيث أن التعويض غير النقدي مجاله الطبيعي التعويض عن الضرر الادبي في الحالات التي يكون فيها هذا التعويض كاف لجبر الضرر .

ومن حيث أنه وقد ثبت من الوقائع أن قرار المدعين من مصلحة الجماك الى الحكم المحلي ألغى بحكم محكمة القضاء الاداري ونهضت الجهة الادارية الى تنفيذ هذا الحكم تنفيذاً كاملاً بإزالة كل ما يترتب على قرار النقل الملغى من اثار ، فبان ذلك كاف وحده لجبر كافة الاضرار الادبية التي تكون قد أصابت المدعين بسبب هذا القرار ، وتبعاً لذلك فلا يكون للمدعين أصل حق في المطالبة بتعويض نقدي عن مثل هذه الاضرار بعد أن تم جبرها على الوجه المتقدم لان المقرر قانوناً أن التعويض لا بد وأن يكون بقدر الضرر حتي لا يثرى المضرور على حساب المسئول دون سبب .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه إذ قضى بغير هذا النظر يكون قد خالف القانون وأخطأ في تأويله وتطبيقه مما يتعين معه الحكم بقبول

الطمن شكلا وبإلغاء الحكم المطعون فيه ويرفض الدسوى والزام
المدعين المصروفات .

(طمن رقم ١٨٢٠ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٨٧/٥/٢٤)

قاعدة رقم (٧١)

المبدأ :

المبرة في تقدير مدى مشروعية قرارات الاستيلاء بأحكام القانون
الذي صدر القرار المطعون فيه في ظل العمل بهلكه .

الحكمة :

ومن حيث أن قرار وزير المعارف العمومية رقم ١١٥٩٩ لسنة ١٩٥٣
بالاستيلاء على أرض المطعون ضدهم صدر إستناداً الى حكم القانون
رقم ٧٢ لسنة ١٩٤٧ بتفويل وزير المعارف العمومية سلطة الاستيلاء
على العقارات اللازمة للوزارة ومعاهد التعليم الذي نص في
المادة (١) على أنه « يجوز لوزير المعارف العمومية ، بموافقة مجلس
الوزراء ، أن يصدر قرارات بالاستيلاء على أى عقار خال يراه لازماً
لحاجة الوزارة أو إحدى الجامعات أو غيرها من معاهد التعليم على
الاختلاف أنواعها . وتتبع في هذا الشأن الأحكام المخصوص عليها في
المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التكوين » وتضمن
في المادة (٣) على أنه « على وزيرى المعارف العمومية والتجارة
والصناعة تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة
الرسمية ويسرى مفعوله لمدة سنة ويجوز تجديد العمل به بمرسوم » .
وقد صدر في ٢١ من يوتيه سنة ١٩٤٨ مرسوم يقضى باستمرار العمل
بالقانون المذكور لمدة سنة تبدأ من ٧ من يوليه سنة ١٩٤٨ وظل يتجدد
العمل بأحكامه سنوياً منذ سنة ١٩٤٨ الى أن صدر القانون رقم ٥٢١
لسنة ١٩٥٥ . وعلى ذلك فسيان الملاحظ في تقدير مدى مشروعية القرار

بالاستيلاء على أرض المطمون حسدهم يكون مرده الى أحكام القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٧ الذي صدر القرار المطمون فيه في ظل العمل بأحكامه .

ومن حيث ان القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٧ يشترط لجواز الاستيلاء ، أن يكون العقار خالياً يستوى في ذلك ان يكون عقاراً مبنياً أو أرضاً زراعية أو غيرها . ومفهوم الخلو في حكم هذا الشرط كما سبق أن قضت هذه المحكمة ، هو ألا يكون أحد مالكاً كان أو مستأجراً شاغلاً للعقار عند صدور قرار الاستيلاء عليه حتى لا يترتب على هذا القرار اخراج شاغله جبراً عنه وهو محظور أراد الشارع أن يقيمه ، وإذا كان الشرط قد ورد عاماً في القانون فإنه يتعين أن يؤخذ به في عومه ولأ يكون ثمة سند لتفصيله بانصراف حكمه الى المقارات المبنية دون غيرها . ومنما يؤكد هذا النظر أن عبارة المادة (١) من القانون رقم ٥٢١ لسنة ١٩٥٥ بتحويل وزير التربية والتعليم سلطة الاستيلاء على المقارات اللازمة للوزارة ومعاهد التعليم كانت ، قبل تعديلها بالقانون رقم ٣٣٦ لسنة ١٩٥٦ ، تجرى بمثل ما جرى بنسبة عبارة القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٧ المشار اليه عن اشتراط خلو العقار كشرط لازم لجواز الاستيلاء عليه ، ثم صدر بتاريخ ١٠ من سبتمبر سنة ١٩٥٦ قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٣٣٦ لسنة ١٩٥٦ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٥٢١ لسنة ١٩٥٥ الذي نص في المادة (١) على أن تنص الى المادة (١) من القانون رقم ٥٢١ لسنة ١٩٥٥ بفترة ثلاثة اجزى نصها كالآتي : لا ويجوز له الاستيلاء على الأراضي المتزرعة أو المهيأة للزراعة اللازمة لمعاهد التعليم على أن يكون لشاغليها الحق في تفويض يؤدي لهم مقابل ما انفقوه في زراعتها أو في تهيئتها للزراعة ويتبع في شأن هذا التفويض الاجراءات المنصوص عليها في المادتين ٤٧ و ٤٨ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٤ .

ويكون تقدير الايجار بالنسبة الى الاراضى الزراعية فى جميع الاحوال طبقا لاحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ . وقد كشفت المذكرة الايضاحية لقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٣٣٦ لسنة ١٩٥٦ المشار اليه على أن المقصود بتعبير الخار فى مفهوم حكم القانون رقم ٥٢١ لسنة ١٩٥٥ ، وبالتالى فى حكم القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٧ ، بالنسبة للارض الزراعية محل الاستيلاء ألا تكون مزروعة أو مهية للزراعة سواء كانت مؤجرة أو يشغلها مالكها ، فقد أوردت المذكرة الايضاحية المشار اليها أنه صدر القانون رقم ٥٢١ لسنة ١٩٥٥ بتفويل وزير التربية والتعليم سلطة الاستيلاء على العقارات اللازمة للوزارة ومعاهد التعليم وقد ظهر عند تطبيق نصوص هذا القانون على الاراضى الزراعية صعوبة تتحقق باشتراط خلو العقارات لامكان الاستيلاء عليها إذ الارض الزراعية إما أنها مؤجرة أو مشغولة بمالكها الامر الذى يضيق من نطاق الاراضى الزراعية التى يمكن لوزارة أن تستولى عليها ويقتصرها على الاراضى البور . لذلك أعد انشريع المرافق لعلاج هذه الصعوبة باضافة فقرة ثالثة الى المادة الاولى من القانون رقم ٥٢١ لسنة ١٩٥٥ المشار اليه تجيز للوزارة

فاذا كان ذلك ، فإن وزن مشروعية القرار بالاستيلاء على الارض محل المنازعة المسائلة يتعين أن ينصرف ابتداء الى المحل الذى انصب عليه الاستيلاء ببعث مدى توافر الشروط يتعين أن ينصرف ابتداء الى المحل الذى انصب عليه الاستيلاء ببعث مدى توافر الشروط التى يتطلبها القانون ، فى شأنه ، لا مكان انصراف سلطة الاستيلاء اليه ، وهى بعد سلطة وردت على خلاف الاصل العام المقرر دستوريا وقانونا بحماية الملكية الخاصة بالشروط والالوضاع المحددة لحق الملكية بما يتعلق ووظيفتها الاجتماعية فى الحدود المقررة قانونا .

ومن حيث ان الثابت ، على ما سبق البيان ، أن الارض محل

الاستيلاء كانت منزرعة فعلا وقت صدور القرار بالاستيلاء عليها ، سواء كان القائم بذلك مستأجراً لها على ما قررت المذكرة المقدمة من وزير المعارف العمومية لجلس الوزراء بشأن طلب الموافقة على الاستيلاء أو بعض مالكيها على ما يستفاد من محاضر أعمال اللجنة المشكلة لتنفيذ قرار الاستيلاء مما مفاده على وجه اليقين أنها لم تكن خالية في مفهوم حكم القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٧ الذي تم الاستيلاء في ظل العمل به وإستناداً الى أحكامه • وبالترتيب على ذلك يكون القرار بالاستيلاء عليها ، رغم أنها لا تستمعى لسلطاننا على الاستيلاء ، قد شابته ، من تاريخ صدوره عيب مخالفة القانون وهي مخالفة جسيمة تلحق بالقرار لما تمثله من تجاوز صارخ للمحدود التي قررها القانون لتنظيم ساطة الاستيلاء على العقارات ، من شأنها أن تمسيه بعوار جسيم ينعذر به الى حد الاعتماد لما ينطوى عليه صدوره من اخلال بشرط جوهرى استلزمه القانون في العقار حتى يكون من الجائز الاستيلاء عليه إستناداً لحكمه ، وهو شرط الخلو الذي كان المشرع حريصاً على النص عليه ، فإذا كان ذلك واذ وقع الاستيلاء منعدماً في أساسه فلا يكون من شأنه استتالة في حكم الزمن ما يصحح من عواره أو يقيمه من عدم • كما لا يكون من شأن صدور قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٣٣٦ لسنة ١٩٥٦ المشار اليه ، باجازة الاستيلاء على الاراضى المنزرعة أو المهيئة للزراعة لمأهذ التعليم ما يغير من الامر شيئاً إذ ليس بهذا القانون من اثر في احياء قرار سابق صدر معدوماً من أساسه • ومما يؤكد هذا النظر أن قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٣٣٦ لسنة ١٩٥٦ المشار اليه انما يعمل بأحكامه اعتباراً من ١٣ من سبتمبر سنة ١٩٥٦ على ما نصت عليه المادة (٢) منه ، وعلى ذلك فلا ينصرف حكمه الا الى القرارات بالاستيلاء الصادرة اعتباراً من التسايرخ المشار اليه ، دون غيرها من القرارات التي قد تكون صدرت قبل هذا التاريخ • ولا يستقيم قانونا القول بأن من شأن العمل بقرار رئيس الجمهورية

بالقانون المشار اليه تصحيح قرارات بالاستيلاء صدرت معزومة في أساسها في ظل القانون السارى وقت صدورها ، إذ أنه ولئن كانت القرارات بالاستيلاء مستمرة الاثر الا أن ما يلحقها من عوار ابتداء يظل عالقاً بها وملزماً لها استمراراً . وبالترتيب على ذلك وإذا كان قرار وزير المعارف العمومية رقم ١١٥٩٩ لسنة ١٩٥٣ الصادر بالاستيلاء على أرض المطعون ضده قد لحقه العوار الذى ينصدر به الى درجة الانعدام قانوناً فإنه يكون حرياً بالانضاء مع ما يترتب على ذلك من آثار ، دون أن يقتيد طلب ذلك بيميناد معين على ما جرى به قضاء هذه المحكمة . وأنه وإن كان المدعون بالدعوى (المطعون ضدهم بالطعن المائل) لم يجادلوا في صحة القرار بالاستيلاء ابتداء ، وإنما طلبوا الحكم بتقرير إنعدام القرار وتسليم الأرض المستولى عليها اليهم على سند من القول بأن القرار بالاستيلاء سقط في التطبيق القانونى بفوات ثلاث سنوات من تاريخ صدره بالتطبيق لحكم القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة أو التحسين ، فإنه ليس من شأن ذلك ما يقيد هذه المحكمة عند نظرها المنازعة أن تنزل صحيح أحكام القانون على القرار المطعون فيه فتترنه بميزان المشروعية غير مقيدة في ذلك بما يبيديه الخصوم من أوجه عدم مشروعية . فإذا كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد قضى ، بعد أن أجرى التكييف القانونى بطلبات المدعين على ما رآه متفقاً مع حقيقة طلباتهم في الدعوى ، بالانضاء القرار السلبى بالامتناع عن رد الأرض المستولى عليها اليهم ، فإنه يكون قد خالف صحيح حكم القانون فيما قضى به في هذا الشأن ، إذ أن القرار بالاستيلاء هو على ما سبق البيان القرار محل النemy - فإذا كان قراراً منعهماً فإنه يتعين الحكم بالغاء مع ما يترتب على ذلك من آثار تتمثل في رد الأرض المستولى عليها الى المطعون ضدهم وهو ما يتعين الحكم به .

ومن حيث انه عن طلب التعويض ، فإنه بناء على ما صوره المدعون ، بدعواهم خطأ الجهة الإدارية بعدم إصدارها القرار برد الأرض المستولى عليها اليهم بعد انتهاء مدة الاستيلاء ، وهى بحسب تصورهم لهذا الطلب ثلاث سنوات من تساريخ الاستيلاء الذى تم فى نوفمبر سنة ١٩٥٣ ، ويتتافى مع صريح طلباتهم باعتبار سندهم فى المطالبة بالتعويض أحكام الاثراء بلا سبب على ما تدعى الجهة الادارية فى معرض دفاعها بالطعن المسائل فالمدعون فى الدعوى (المطعون ضدهم بالطعن المسائل) انما يطالبون بالتعويض على أساس أحكام مسئولية الادارة عن قراراتها المخالفة للقانون بادعاء توافر أركان هذه المسئولية ، فتمتصّل مخالفة القانون ، حسب تصويرهم ، فى عدم قيام الجهة الادارية برد الأرض المستولى عليها اليهم بعد فوات الثلاث السنوات التالية للاستيلاء الذى تم فى نوفمبر سنة ١٩٥٣ مما سبب لهم ضرراً يتعلّق فيما حاق بهم من خسارة وفاتهم من كسب نتيجة استمرار الاستيلاء بعد انتهاء مدته المقررة قانوناً . وعلى ذلك فلا يكون صحيحاً ما تدعيه الجهة الادارية فى معرض دفاعها بأنطعن من أن المطعون ضدهم يقيمون طلبهم التعويض على أساس من أحكام الاثراء بلا سبب وأن طلبهم بالتبالي يكون خاضعاً لحكم المادة ١٨٠ من القانون المدنى التى تنظم أحكام سقوط اندعوى وتقادم الحق فى التعويض القائم على أساس أحكام الاثراء بلا سبب على التفصيل الوارد بطلبك المادة .

ومن حيث أن الثابت أن الجهة الادارية كانت تقوم بأداء ما يعادل سبعة أمثال الضريبة المقررة على الاطيان ملاك الأرض الزراعية المستولى عليها ، على نحو ما سلف البيان ، وكان الثابت أن الأرض محل الاستيلاء كانت فى جزء منها حوْجرة فعلاً لمزارعين وقت الاستيلاء وفى الجزء الآخر تحت يد مالكها ، وكان المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن الاصلاح الزراعى ينص فى المابذة (٣٣)

المعدلة بالتقوانين أرقام ٢٤ لسنة ١٩٦٣ و ٥٢ لسنة ١٩٦٦ و ٩٣ لسنة ١٩٧٥ على أنه « لا يجوز أن تزيد قيمة الأجرة السنوية للارض الزراعية على سبعة أمثال الضريبة العقارية العادية » ، وفي مسألة إعادة ربط الضريبة خلال مدة الأيجار تتحدد الأجرة بسبعة أمثال الضريبة الجديدة « وهو ما تكشف الأوراق عن أن الجهة الإدارية كانت تعتمد به فيما تصرفه للملاك مقابل الاستيلاء على الارض محل المنازعة وحتى سنة ١٩٨٤ ، فيكون تحديد التعويض في واقعة المنازعة الماثلة بما يعادل القيمة الأيجارية المحددة بحكم القانون لتتولم العلاقة بين مالكي ومستأجرى الاراضى الزراعية التى مردها فى الأساس جودة الارض وما تنتجه من غلة وتدره من عائد استغلال، وتتمام أدائهم بالفعل لمالكي الارض محل المنازعة فضلا عن الحكم بالغاء القرار بالاستيلاء وما يترتب على ذلك من آثار تتمثل فى رد الارض المستولى عليها اليهم ، كل ذلك يعتبر تعويضا كاملا جابرا لكافة الاضرار . ولا يكون ثمة أساس لما قضى به الحكم المطعون فيه من تعويض المدعين (المطعون ضدهم بالطن المائل) بالاضافه الى ما سبق أن تقاضوه من مبالغ تعادل سبعة أمثال الضريبة المقررة على الارض المستولى عليها سنويا ، بمبلغ ٣٣٨ ر ١٧٣٥٨ ج عن الفترة من تاريخ الاستيلاء وحتى اقامة الدعوى ثم بمبلغ ٨٠٠٠ ج سنويا عن الفترة من تاريخ اقامة الدعوى وحتى تاريخ تسليم الارض لهم . والبادئ أن الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه فى هذا الشأن على ما أورده الفبر المختدب بالدعوى أمام القضاء المدنى وقبل احوالها الى مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى للافتصاص من اعتداد فى تقدير التعويض بارتفاع قيمة الارض المستولى نتيجة خفضها بحدود معينة منوف على أساس الربط بين ارتفاع قيمة الارض وتقدير التعويض عن كل من السنوات التى استطل اليها الاستيلاء فى حين أن الثابت أن الارض المستولى عليها هى أرض زراعية

ولم تتغير طبيعتها هذه ولم يجادل الخصوم في استمرار خضوعها للضريبة المقررة على الاراضى الزراعية ، ومن ثم فكل ما أورده الخبير في تقديره في شأن تقدير التعويض ، وأقسام عليه الحكم المطعون فيه قضاءه لا يحو أن يكون اضراً احتمالية مما لا يجوز قانوناً أن يعتمد به في مجال تقدير التعويض •

فاذا كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أدخل في تقدير التعويض المحكوم به حساب أضرار احتمالية فإنه يتعين الحكم بالغائه فيما قضى به في هذا الشأن ، وتقدير التعويض عن كامل الأضرار التي لحقت بالمطعون ضدهم ، فضلاً عن الحكم بالناء القرار بالاستيلاء ، بما يعادل سبعة أمثال الضريبة المقررة على الارض المستولى عليها سنوياً • فاذا كان ذلك وكان البادى من الاوراق أنهم تقاضوا ما يعادل ذلك وحتى سنة ١٩٨٤ ولم يجادلوا في ذلك فإن حكمهم في التعويض ينحصر في أحقيتهم في تقاضي ما يعادل سبعة أمثال الضريبة المقررة على الاراضى المستولى عليها من سنة ١٩٨٤ وحتى تمام التسليم يخصم منه ما قد تكون الجهة الادارية قد قامت بسداده من مبالغ عن هذه الفترة المشار اليها • ومتى كان ذلك فإن الدفع بتقادم الحق في التعويض أيضاً كان سنده يضحى غير ذى موضوع •

ومن حيث أن من يخسر الدعوى يلزم مصروفاتها اعمالاً لحكم المادة ١٨٤ من قانون المرافعات •

(طعن رقم ١٢٥٢ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٨٨/١٢/٣)

الفصل التاسع دعوى التمويض

الفرع الأول مبدأ سقوط دعوى التمويض

قاعدة رقم (٧)

المبدأ :

تسقط دعوى التمويض عن القرارات الإدارية المخالفة للقانون بمعنى خمس عشرة سنة - لتسبب مسئولية جهة الإدارة عن مثل هذه القرارات الى المصدر الخامس من مصادر الالتزام المنصوص عليها في القانون المدني وهو القانون - أساس ذلك : - ان تلك القرارات تعتبر من قبيل التصرفات القانونية وليست أفعالا مادية - مؤدى ذلك : عدم خضوع تلك القرارات لأحكام التقادم الثلاثي المتعلق بدعوى التمويض عن المصل غير المشروع المنصوص عليه في المادة ١٧٢ من القانون المدني - عدم خضوعها كذلك لأحكام التقادم الخمس المنصوص عليه في المادة (٣٧٥) من ذات القانون الذى يخص الحقوق الدورية المتجددة كالمهيا والاجور - لا وجه لذلك لأعمال المادة (٥٠) من اللائحة المالية للميزانية والحصانات التى تقضى بأن الماهية التى لم يطالب بها مدة خمس سنوات تصبح حقا مكتسبا للحكومة لأن التمويض عن القرار المخالف للقانون ليس بمرتب بل هو التزام يبلغ نفعه المحككة جزافا وليس له بلية حال صفة الدورية والتجدد ويرامى عند تقديره عناصر أخرى غير المرتب كالأضرار الأدبية والمعنوية .

المحكمة :

ومن حيث أن الطعن المائل يقوم على أن الحكم المظنون فيه خطأ في تطبيق القانون إذ أنه مع التسليم بما انتهى اليه من أن القرار

المطعون فيه جاء مخالفا للقانون إلا أنه لما كان التعويض المترتب على إصدار الحكومة لقرارات مخالفة للقانون هو من طبيعة الحق الناشئ عن هذا القانون لأنه هو المقابل له فتسرى بالنسبة للتعويض مدة التقادم الخمسى التى تسرى بالنسبة للحق الاصلى ، ولما كان التعويض فى الحالة المعروضة هو مقابل حرمان المدعى من مرتب الدرجة التى تغطى فيها وبالتالي فإنه يسقط بمدة التقادم المسبقة للمرتب وهى خمس سنوات .

ومن حيث أنه مما يجدر بيانه بداءة أن قضاء المحكمة الادارية العليا قد اضطرد على أنه وان كانت قواعد القانون المدنى قد وضعت أصلا لتحكم روابط القانون الخاص الا أن القضاء الادارى له أن يطبق من تلك القواعد ما يتلاءم مع هذه الروابط ويتفق مع طبيعتها اللهم الا اذا وجد النص التشريعى الخاص لمسألة معينة لمعترض وجب التزام النص . وقد جاءت قوانين مجلس الدولة المتعاقبة وآخرها القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ خلوا من تحديد مواعيد معينة لرفع الدعاوى فى المنازعات الادارية التى يختص بنظرها هيئة القضاء الادارى إلا ما تعلق منها بطلبات الالغاء ، ومن ثم فإن غيرها من الطلبات يجوز لذى الشأن رفعها متى كان الحق المطالب به لا يسقط بالتقادم طبقا لقواعد القانون المدنى ، وذلك بحسبان ان فكرة التقادم المسقط الذى هو طريق لانقضاء الديون التى لم تنقضى بأى طريق آخر لا تتعارض فى طبيعتها ومفهومها مع روابط القانون العام . إذ أنه اذا كان للتقادم المسقط للمطالبة بالحقوق فى نطاق روابط القانون الخاص حكمته التشريعية المطلقة باستقرار الحقوق فإن حكمته فى مجال روابط القانون العام تجد تبريرا على نحو الأزم وأوجب لاستقرار الأوضاع الادارية والمراكز القانونية لعمال المرافق العامة استقراراً تخليه السلطة العامة وخضن سير المرافق .

ومن حيث أنه تأسيسيا على ذلك فقد تكلم القانون المدني في المواد ٣٧٤ الى ٣٨٨ ببيان أنواع مختلفة للتقادم المبسوط ، وأرسي في المادة ٣٧٤ منه القاعدة العامة وتنص على أنه يتقادم الالتزام بانتفاء خمس عشرة سنة فيما عدا الحالات التي ورد عنها نص خاص في القانون ، وفيما عدا الاستثناءات التالية .

وغنى عن البيان أن حكمة تقرير هذا التقادم العام هي ضرورة استقرار الحق بعد مدة من الزمن فاعتبر المشرع مجرد غنى المدعى الحق للمطالبة به سببا قاطعا بذاته لانقضاء الدين يخفى الفيلسوف عما إذا كان الدين قد وفساه أو كان يفترض أنه رهاه ... ثم أورد بعد هذا الاميل العلم لاستثناءات محددة لأنواع مختلفة لحقوق تقادم يعود ثمر تغير من المدة الأولى منها الاستثناء الذي نصت عليه المادة ٣٧٥ — وهي مدار الطين الملائم من لغة يتقادم خمس سنوات كل حق دوري متجدد ولو أقيم به المدين كاجرة الماني والإراضي الزراعية ومقابل المحرك والبوليد والإيرادات المربطة والمجاني والاجور والمجانيات .

وواضح من هذه المادة أنه يشترط لأعمال حكمها أن يكون الحق المطالب بسقوطه بالتقادم حقا دوريا متجددا ويقصد بالدورية أن يكون الحق مستحقا في مواعيد دورية كل شهر أو كل ثلاثة أشهر أو كل سنة أو أقل أو أكثر — كما يقصد بالتجدد أن يكون الحق بطبيعته مستمرا لا ينقطع .

ومن حيث أنه يؤدي ما تقدم أن المشرع بعد إقرار الاعطال العام للتقادم المبسوط في المادة ٣٧٤ جاء باستثناءات لحقوق تقادم بمسيرة معينة بمقتضى نصوص تشريعية خاصة ، ومن ثم وجب تأسيس هذه النصوص الخاصة تأسيسا فاصلا بحيث لا تسمى إلا على النصوص العامة

بأنذأت التي تضمنتها وما خرج عن هذه الحالات فإنه يرجع الى أصل القاعدة وتكون مدة التقادم خمس عشرة سنة .

ومن حيث أنه ترتباً على ذلك وإذ كانت المنازعة المطروحة تتمثل في تعويض عن قرار إداري مخالف للقانون فإن مسؤولية الجهة الادارية عن مثل هذا القرار إنما ينسب الى المصدر الخامس من مصادر الالتزام المتخصص عليها في القانون المدني وهو القانون وذلك بحسبان أن تلك القرارات من قبيل التصرفات القانونية وليست أعمالاً هادئة مما لا يسرى في شأنها حكم المادة ١٧٣ من القانون المدني التي تتكلم عن التقادم الثلاثي بالنسبة الى دعوى التعويض عن العمل غير المشروع والتي وردت بخصوص الحقوق التي تنشأ عن المصدر الثالث ، وعلى ذلك تخفص تلك المسؤولية في المنازعة المطروحة في تقادمها باللائحة العام المقرر في المادة ٣٧٤ من القانون المدني .

ومن حيث أنه ليس صحيحاً في هذا المقام الاستناد الى نص المادة ٣٧٥ من القانون المدني التي تناول حالات التقادم الخمسي كالمهايا والاجور لان حكمها بصريح النص لا يصدق الا بالنسبة الى الحقوق الدورية المتجددة بالمعنى المتقدم — كما لا يجوز الارتكان الى نص المادة ٥٥ من اللائحة المالية للميزانية والحسابات التي تقضى بأن المبالغ التي لم يطالب بها مدة خمس سنوات تصبح حقاً مكتسباً للحكومة . لان محلها لا يسرى الا على ما ينعت بالمهايات فحسب دون ما توسع أو قياس — وغنى عن البيان أن التعويض عن القرار الاداري مخالف للقانون ليس بعرتب بل هو الترام بمبلغ تقدره المحكمة جزافاً ليست له بأية حال صفة الدورية والتجدد ويراعى عند تقديره عدة عناصر أخرى غير المرتب كالاضرار الادبية والمعنوية — كما أنه أي تعويض ليس في حكم المرتب إذ أنه فضلاً عن التباين الواضح في طبيعة وجوه كل منهما واختلاف أسس وعناصر تقدير أيهما عن

الأخر فقد وردت النصوص التشريعية بصدد تقادم الحق في المطالبة بالمرتب وأضحة صريحة مقصورة المحلول — أما التعويض المنه عنه فيرجع في شأن تقادم الحق في المطالبة به الى الاصل العام في التقادم ومدة خمس عشرة سنة .

(طعن رقم ٥٦٧ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٥/١٢/١٩٨٥)

قاعدة رقم (٧٨)

المبدأ :

دعوى التعويض عن قرار ادارى معيب تسقط بمضى خمسة عشرة عاما — مسأولية جهة الإدارة عن مثل هذا القرار إنما تنسب الى المصدر الخامس من مصادر الالتزام المنصوص عليها في القانون المدني — تلك القرارات تعتبر من قبيل التصرفات القانونية وليست أفعالا مادية مما لا يسرى في شأنها حكم المادة ١٧٢ من القانون المدني التي تتكلم عن التقادم الثلاثي بالنسبة الى دعوى التعويض عن العمل غير المشروع — كما لا يسرى عليها التقادم الخمسي المنصوص عليه في المادة ٢٧٢ من القانون المدني .

المحكمة :

ومن حيث ان قضاء المحكمة الادارية العليا قد استقر بالحكم الصادر من هيئتها العامة بجلسة ١٩٨٩/١٢/٥ الطعن رقم ٥٦٧ لسنة ٢٩ ق على ان دعوى التعويض عن القرارات الادارية المخالفة للقانون تسقط بمضى خمسة عشرة سنة وذلك تأسيسا على ان مسؤولية الجهة الادارية عن هذه القرارات إنما تنسب الى المصدر الخامس من مصادر الالتزام المنصوص عليها في القانون المدني وهو القانون وذلك بحسبان ان تلك القرارات من قبيل التصرفات القانونية وليست أفعالا مادية مما لا يسرى في شأنها حكم المادة ١٧٢ من القانون المدني التي

تتكلم عن التعاقب الثلاثي بالنسبة الى دعوى التعويض عن المصالح غير المشروع والتي ورثت بخصوص الحقوق التي تنشأ عن المجبر الثالث وعلى ذلك تخفض تلك المسؤولية في المنازعات المطروحة في تعاقبها للاصل العام المقرر في المادة ٣٧٤ من القانون المدني وأنبه ليس صميحاً في هذا المقام الاستناد الى نص المادة ٣٧٥ من القانون المدني التي تتناول حالات التقادم الخمس كالمعايا والاجور لان حكمها بصريح النص لا يسرى الا بالنسبة الى الحقوق الدورية المتجددة ويقصد بالدورية ان يكون مستحقاً في مواعيد دورية كل شهر أو كل ثلاثة أشهر أو كل سنة أو أقل أو أكثر كما يقصد بالتجديد ان يكون الحق بطبيعته مستمراً لا ينقطع كما لا يجوز الارتكان الى نص المادة ٥٠ من اللائحة المالية للميزانية والمجسبات التي تنص بأن الماهيات التي لم يطلب بها حدة خمس سنوات تصبح حقاً مكتسباً للمحكمة لان حلولها لا يسري الا عليها بنت الماهيات فحسب بدون توسع أو قياس وضحى عن البيان ان التعويض عن القرار الإداري المختلف للقانون ليس المرتب بل هو التزام بمبلغ تقبضه المحكمة جزءاً فليست له بأى حال صفة الدورية والتجدد ويراعى عند تقريره عدة عناصر أخرى غير المرتب كالأضرار المادية والادبية كما أنه أي التعويض ليس في حكم المرتب اذ فضلاً عن التباين الواضح في طبيعة وجوه كل منهما واختلاف أسس وعناصر تقدير أيهما عن الآخر فقد وردت للنصوص التشريعية بعبارة تقادم الحق في المطالبة بالمرتب واضحة صريحة مقصورة المدلول لما التعويض الملق عنه فمرجع في شأن تقادم الحق في المطالبة به الى الاصل العلم في التقادم ومدته خمس عشرة سنة (حكم الدائرة المشكلة طبقاً للمادة ٥٤ مكرراً من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨٤ بتعديل قانون مجلس الدولة للمجسبات: بجلسة ١٥/١٢/١٩٨٥ في الطعن رقم ٥٦٧ لسنة ٣٩ ق ٤

ومن حيث أنه على مدى ما تقدم فإنه لما كان الحكم قد قضى نهائياً بعدم مشروعية قراراتها وأصبح بذلك حائزاً قوة الشيء المقضى عنوانه الحقيقية ، فإن من حقّه أن يعرض عنه عملاً لحقه من جرائمه من ضرر بتوافر أركان مسئولية الإدارة عنه بالتعويض وإذا كان الثابت من الأوراق في الطعن المسائل أن الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى حق المدعى في التعويض عن القرار الإداري غير المشروع الجسادي بفصله لا يستطاع إلا بمضي خمس عشرة سنة مطبقاً للمادة ٣٧٤ من القانون المدني فإن هذا القضاء يكون قد ضاعف صحيح حكم القانون .

(طعن رقم ٢٠١٨ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٨٩/٦/٢٠)

الفرع الثاني

مسألة المحكمة في تقدير التعويض

قاعدة رقم (٧٩)

المبدأ :

المسواد ١٧٠ و ٢٢١ و ٢٢٢ مدنى - القاضى هو الذى يقدر مدى التعويض عن الضرر الذى لحق بالمضرور مراعىا فى ذلك الظروف والملاسات ويشمل التعويض أولا الضرر المادى وهو الضرر المباشر الذى أصاب المضرور ويشتمل على عنصرين جوهرين هما الخسارة التى لحقت بالمضرور والكسب الذى فاته ، ثانيا الضرر الألبى وهو ما يصيب المضرور من ألم فى عاطفته أو شجوره - متى ثبت أن قرار التخطى الصادر من الجهة الإدارية مشوب بعميب الانحراف ويمثل ركن الخطأ فى المسئولية التقصيرية فإنه يجب ألا يقتصر التعويض المحكوم به فى هذه الحالة على ترويق المراتب دون توابعه من بدل تمليل وبدل انتقال وهما من عناصر الضرر المادى الذى أصاب الماعل من جراء قرار تخطيه الخطيئ فى الترقية وكذلك يتمين تعويض المضرور عن الضرر الألبى الذى أصابه من جراء هذا التخطى وما ادى اليه من آلام نفسية أصابه بسبب حرمانه من شغل الوظيفة .

المحكمة :

ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة قد جرى بأن أساس مسئوليته الادارة عن القرارات الصادرة منها هو وجود خطأ من جانبها بأن يكون القرار غير مشروع لعيب من العيوب المنصوص عليها فى قانون مجلس الدولة . وأن يحق بصاحب الشأن ضرر ، وتتقوم علاقة السببية بين الخطأ والضرر . أى أن مسئولية الادارة التضمينية عن قراراتها غير المشروعة تحكمها قواعد المسئولية التقصيرية كما وردت بهواد القانون المدنى وطبقا للمادة ١٧٠ من هذا القانون فإن القاضى

هو الذى يقدر مدى التعويض عن الضرر الذى لحق المضرور ، وذلك طبقا لاحكام المادتين ٢٢١ ، ٢٢٢ ، مراعىا فى ذلك الظروف الملائمة ، وطبقا لاحكام هاتين المادتين يشمل التعويض الضرر المادى ، وهو الضرر المباشر الذى أصاب المضرور ، ويشتمل على عنصرين جوهريين هما الخسارة التى لحقت المضرور والكسب الذى فاته ، وهما اللذان يقومهما القاضى بالمال ، كما يشمل انضرر الادبى ، وهو ما يصيب المضرور من ألم فى عاطفته أو شعوره .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه قد انتهى الى أن القرار الصادر بالتفطى مشوب بعيب الانحراف ويعتزل ركن الخطأ فى المسئولية التعصيرية وقد أضر المسمى المدعى بسبب هذا التفطى ماديا بحرماته من فروق المرتب التى تنتج من الترقية وذلك خلال الفترة من ١٨/١٠/١٩٧٧ حتى ٦/١١/١٩٨٠ وقدر لذلك تعويضا قدره مائتا جنيه ، وقضى به فى منطوقه ، فان الحكم المطعون فيه اذ قصر التعويض على فروق المرتب دون تواجبه من بدل تمثيل وبدل انتقال ، وهما من عناصر الضرر المادى الذى أصاب الطاعن من جراء قرار تفطيه فى الترقية ، كما اقتصر الحكم فيه على تعويض الضرر المادى ، وأغفل الاشارة الى الضرر الادبى الذى أصاب الطاعن من جراء هذا التفطى وما أدى ليه من آلام نفسية لا ريب فى أنها أصابته بسبب حرماته من شغل وظيفية وكيكل وزارة الفترة من ١٨/١٠/١٩٧٧ حتى ١٦/١/١٩٨٠ فانه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه وتأويله ، مما يتعين معه القضاء بتعديله وتعويض الطاعن عما أصابه من أضرار مادية وأدبية بتعويض شامل قدره مبلغ ١٠٠٠ (ألف جنيه) .

(طعن رقم ٢١٩١ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١/٣/١٩٨٨)

قاعدة رقم (٨٠)

المبدأ :

تقدير التعويض متروك المحكمة فلها سلطة تقديرية في تقدير التعويض وذلك حسب ظروف كل حالة على حدة وبمراعاة الظروف والملابسات التي تحيط بالموضوع .

المحكمة :

ومن حيث أن الأصل وفقاً لما استقر عليه قضاء هذه المحكمة أن الأجر مقابل العمل ؛ وأن المدعي لم يؤد عمل ملحق سياحي بالكتاب السياحية بالخارج ؛ ومن ثم فلا يلزم أن يكون التعويض في جميع الحالات مساوياً للمرتب الذي لم يحصل عليه ، وإنما يتم التقدير حسب ظروف كل حالة على حدة ، وتقدير المحكمة للتعويض بمراعاة الظروف والملابسات التي اجتمعت بالموضوع ؛

ومن حيث أن الطاعن حدد التعويض الذي يطالب به محسوباً على أساس قضاء أربع سنوات بالخارج مقدراً بالحدود الأمريكية ويعد تحويله إلى الجنيه المصري وفقاً لأسعار الصرف ، وشمل هذا التقدير الراتب وبدل التجهيل وتذاكر السفر ، وأضاف لذلك تعويضاً عن الأضرار النفسية .

ومن حيث أنه بمراعاة أن الطاعن لم يفقد عمله بدخول البلاد وكان يحتاج راتباً عنه مضاعفاً إليه جليقاته ، وبمراعاة ما يتطلبه العمل بالخارج من مصروفات تتفقد ومستوى الإعباء المعيشية في الخارج ، فإن المحكمة تكتفي بتقدير تعويض لجبر ما لحق المدعي من أضرار لتفريطه في انتعاشه في وظيفة ملحق سياحي بالكتاب السياحية بالخارج ، رغماً عن قولها شروط شطبها بوجهه ، بمبلغ ومقداره عشرة آلاف جنيه .

(طعن رقم ٤٣٦٢ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٩١/٤/٢٨)

قاعدة رقم (٨١)

ألفبا :

مناطق مسؤولية الإدارة من القرارات الإدارية التي تصدرها هو قيام خطأ من جانبها وإن يحقق بصاحب الشأن ضرر وأن تقسيم علاقة السببية بين الخطأ والضرر - ركن الخطأ يتجلى في صدور قرار الإدارة بالاختصاص لأحكام القانون - ركن الضرر هو الأذى المادي أو المعنوي الذي يلحق بصاحب الشأن من صدور القرار - علاقة السببية بين الخطأ والضرر تؤكد أنه لولا الخطأ المنسوب للإدارة ما تحقق الضرر على النحو الذي حدث به - يشترط للقضاء بالتعويض أن يكون الضرر محقق الوقوع في الحال أو الاستقبال - يكون على صاحب الشأن أن يقيم بكافة طرق الإثبات الدليل على ما لحق به من ضرر - المحكمة الموضوع تقدير قيمة التعويض ويجب أن ترز بميزان القانون ما يقدم لها من أدلة وبيانات على قيام الضرر وهي بصدد تقدير قيمة التعويض - إذا ما صدر حكم المحكمة محيطاً بكافة عناصر الضرر الناتج ، عن خطأ المعنى عليه ثنائياً ما لحق بالضرر من خسارة وما أسبغ من كسب فقد أصبحت صحيح حكم القانون فيما انتهت إليه من تقدير قيمة التعويض بشرى معتق عليها في ذلك طالما كان تقديرها سلفاً ومستنداً من أصول مادية تنتج - يتعين على المحكمة أن تبين في حكمها العناصر المكونة للضرر فتقونها والتي تدخل في حساب قيمة التعويض والا تكن حكمها معيباً - من المقرر قانوناً أنه يتعين تعريض كامل الضرر - العبرة في تصديده هي ببنوم صدور الحكم وليس ببنوم وقوع الضرر - نظى لا يكون تخفيض الفصل في الدعاوى مع تغيير الأوضاع الاقتصادية سبباً لا لتقلص قيمة التعويض الكاملة الجارية للضرر .

المحكمة :

ومن حيث أن مناطق مسؤولية الإدارة عن القرارات الإدارية التي تصدرها هو قيام خطأ من جانبها بأن يكون القرار الإداري غير

مشروع لميب من عيوب عدم المشروعية المنصوص عليها في قانون مجلس الدولة ، وأن يحقق بصاحب الشأن ضرر وأن تقوم علاقة السببية بين الخطأ والضرر ، فركن الخطأ يتمثل في صدور قرار الإدارة بالمخالفة لأحكام القانون ، وركن الضرر هو الأذى المادى أو المعنوى الذى يلحق صاحب الشأن من صدور القرار ، وعلاقة السببية بين الخطأ والضرر تؤكد وتفيد أنه لولا الخطأ المنسوب للإدارة ما تحقق الضرر على النحو الذى حدث به ، ويشترط للقضاء بالتعويض أن يكون الضرر محقق الوقوع في الحال أو الاستقبال ، أى وقع بالفعل أو تأكد وقوعه حتما في المستقبل ، وعلى صاحب الشأن أن يقيم بكافة طرق الإثبات الدليل على ما حاق به من ضرر ، بكافة عناصره وأنواعه ، وبحكمة الموضوع وهى تقدر قيمة التعويض أن تزن بميزان القانون ما يقدم لها من أدلة وبيانات على قيام الضرر وتعدد عناصره ، فإذا ما صدر حكمها محيطا بكافة عناصر الضرر الناتج عن خطأ المدعى عليه شاملا ما لحق المضرور من خسارة وما فاتته من كسب فقد أصابت صحيح القانون فيما انتهت إليه من تقدير لقيمة التعويض ، بغير تعقيب عليها فيما هو متروك لتقديرها ووزنها لمسدى الضرر وقيمة التعويض الجابر له طالما كان تقديرها سائغا ومستعدا من أصول مادية تنتج عنه ، وأنه ولئن كان تقدير التعويض من إطلاقات محكمة الموضوع على النحو السابق بيانه إلا أنه يتعين عليها أن تبين في حكمها العناصر المكونة للضرر قانونا والتي تدخل في حساب قيمة التعويض والا كان حكمها معيبا ، وإذا كان المقرر قانونا أنه يتعين تعويض كامل الضرر فإن العبرة في تحديده هى بيوم صدور الحكم وليس بيوم وقوع الضرر ، حتى لا يكون تأخير الفصل في الدعاوى مع تغير الأوضاع الاقتصادية سبيلا لانقاص قيمة التعويض الكاملة الجابرة للضرر ١٥

ومن حيث أن الحكم الطعين وهو في مقام تحديد عناصر الضرر الذى

أصاب الطاعن أغفل ما لحقه من ضرر مادي وأجبنى من جراء عدم تنفيذ الأحكام الصادرة لصالحه وتمسك الجهة الادارية بقرارها المخالف للقانون ، وعدم سحبه على مقتضى صحيح القانون باعلان فوز الطاعن وحده ، دون المرشح الثانى فى قائمة حزب الوفد الجديد ، تنفيذاً للاحكام القضائية الواجبة للتنفيذ ، الصادرة بذلك ، والذى لا يكفى فيه مجرد منح الطاعن شهادةعضوية المجلس ، مع استمرار غير المستحق لهذه العضوية فى عضوية المجلس سواء فى قائمة الحزب الوطنى أم فى قائمة حزب الوفد الجديد ، وجبر الطاعن الى منازعات أمام محاكم غير مختصة حال أنه تم الفصل فى النزاع من القضاء الادارى ، صاحب الولاية الوحيد ، طبقاً للدستور والقانون ، فى نظره ، باعتباره المختص وحده بنظر المنازعات الادارية ، مما ينأى بها سواء فيما يتعلق بها موضوعاً أم بأشكالات التنفيذ فى الاحكام الصادرة فيها ، عن ولاية المحاكم العادية ، كل ذلك لتحيلولة دون الطاعن وحقه المشروع فى عضوية مجلس الشعب ، وهو مسلك لا ريب فى خطئه لانطوائه على تحايل فى تنفيذ الاحكام القضائية الواجبة التنفيذ ، من جهة ، وعلى إساءة استعمال حق التقاضى من جهة أخرى ، وهذا وذاك مما لا يجوز مطلقاً للجهات الادارية أن تتردى فيه ، انصياعاً — لا محيص عنه — لبداً المشروعية وسيادة القانون ، أساس الحكم فى الدولة ، بصريح نص المادة ٦٤ من الدستور ، ومن شأن هذا المسلك الخاطئ — بوجهيه المشار اليهما — أصابة الطاعن بضرر مادي وأجبنى . أما عن الضرر المادى فهو محقق ويتمثل فيما تكبده الطاعن من نفقات لمواجهة هذا الحكم من الدعاوى الذى اقامته الجهة الادارية أمام محاكم غير مختصة بنظره ، أو اضطرته هو فى المقابل لاقامته ، بعد اذ كان قد حصل على أحكام لصالحه واجبة التنفيذ ، ولا وجه للتحدى فى صدد هذا العنصر من عناصر الضرر المادى بأن قانون المرافعات تكفل بالزام الخاسر للنزاع بمصاريف التقاضى شاملة

أصحاب الصحافة ، ذلك أن اتصال هذا التمردى هو الأحوال العادية
لأصحاب الحق النقاض ، أما في حالة إساءة استعماله - كما هو
الحال - فلا ريب في أنه يصيب الطاعن منه ضرر خاص ، لا يكفي مطلقا
في جبره الزام الصفحة الإدارية بالضرورات من سلطة أصحاب الصحافة ،
التي تؤول قانونا إلى نقابة المحامين ، طبقا للمادة ٢٨٦/٣ من قانون
المحاماة ، ولا يزال صاحب الشتم منها ، موهبا عما أتلفه من ماله
حال أنه يتكبد الكثير في غير مقتض ، بل واجبة دعاوى أهيت أمام محاكم
غير مفصلة ، ابتداء عاقبة عن الوصول إلى حقه الدستوري الذي
صنعت به أحكام قضائية ، واجبة التنفيذ ، مما يتعين معه أخذ هذا
العنصر في الاعتبار عند تقدير التعويض .

وأما عن الضرر الأدبي فهو كله ما يصيب مصلحة غير مالية للضرر ،
بأن يصيبه في شرفه أو طائفته أو شرفه أو كرامته ، ويشتمل في
المنازعة الماثلة في تعيين أساس الطاعن بالظلم والقهر ، وإزاء
حرمانه من حقه الثابت بالأحكام الصادرة ، الواجبة التنفيذ ، وزعزعة
عقيدته في جدوى الانتصاف إلى القضاء ، وجدوى العدالة في وطنه ،
بعد إذ أفرغ حقه الدستوري في عضوية مجلس الشيوخ من
محتواه وضمونه وأضحى لنحو لا طائل من ورائه ولا مستقبل البتة
إليه ، وحرم من شرف تمثيل الأمة في البرلمان الذي فاز بعضويته
التي أن صدر القرار الجمهوري بطله ، وأهدرت كل قيمة للأحكام
القضائية الصادرة لصالحه ، كما أهدرت من قبل ثقة الناخبين فيه
التي أفرزتها نتيجة الانتخابات ، وكل ذلك يمثل ضررا أدبيا حاق
بالطاعن لم يتناوله الحكم الطعن على نمو يبرزه ويحدد أثره في مقدار
التعويض الجابر للضرر ، بكافة عناصره المادية والأدبية ، كما لم
يتناول الضرر المادي المسبق بيانه ، مما يجعل ما قدره الحكم الطعن
من تعويض يقتصر على تخفيف ما أصاب الطاعن من أضرار مادية وأدبية ،

على نحو ما سبق بيانه ، ومن ثم فينطوى على مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وتأويله مما يضمن معه القضاء بتعديله الى القضاء بالتعويض الجابر لهذه الاضرار ، والاضرار الاخرى ، حسبما يأتى بيانه .

ومن حيث أنه بالنسبة الى ما سلفه الطاعن من عناصر للضرر المادى الذى أصابه ومنها حرمانه من راتبه من وظيفته الحكومية وأنه اضطر لانتهاء خدمته ، فالثابت أنه انتهت خدمته في ١٩٨٧/٦/١ بعد حل مجلس الشعب بالقرار الجمهورى رقم ٤٦ لسنة ١٩٨٧ في ١٩٨٧/٤/٦ وأنه طلب انتهاء خدمته وهو يعام يقينا بحل مجلس الشعب وظل يتقاضى راتبه حتى انتهاء خدمته فلا موجب للتعويض قانونا عن هذا العنصر ، أما ما ذهب اليه الطاعن من أصابته بعرض عضوى في بصره وعرض نفسى وانفاته مصاريف للعلاج واضطراره لفاق عيادته الخاصة وفوات ما تحدره عليه من دخل ، وأن القرار الطعين هو السبب الوحيد فيما أصابه من ضرر في هذا الخصوص فهو ما لم يتم عليه الطاعن دليلا يؤيده ، بل الثابت أن ثمة سببا آخر للمعرض ثم كان المرض سببا من أسباب غلق العيادة ولم يثبت من الأوراق أن القرار المطعون فيه كان السبب الوحيد أو السبب المنتج في حدوث تلك الاضرار ، كذلك لا يعتد بما أورده الطاعن من أنه فاتته كسب تمثل في حرمانه من اشتراك السفر في وسائل المواصلات ذلك أن مثل هذا الاشتراك هو لمواجهة الانتقالات التى كان من المفروض أن يقوم بها الطاعن ، والحال أنه لم يتم بها ، فلا يعتبر ذلك فواتا لكسب يستحق التعويض عنه . كما لا يعتد بما ذكره من أن ثمة مبالغ فاتته كسبها طبقا لنص المادة ٤١١ من لائحة المجلس والخاصة بعلاج الاعضاء والمساعدات والنفقات التى يحددها مكتب المجلس ، اذ لم يتم عليه الطاعن دليلا من قواعد تنظمه . أما ما يطالب به الطاعن من تعويض عن الاضرار المادية التى أصابته من جراء حرمانه من عضوية المجلس خلال الفترة

من مايو سنة ١٩٨٤ حتى أبريل سنة ١٩٨٧ تمثلة فيما فاتته من كسب لقاء ما يصرف لأعضاء المجلس من مكافأة شهرية وبديل تمثيل وبدلات حضور اللجان العامة والنوعية ، وقدره بمبلغ سبعة وعشرين ألفا جنيه ، فانه اذا كان لا ريب في أن قيمة المكافأة الشهرية وبديل التمثيل (١٥٠ ج) تعتبر ضررا محققا أصاب الطاعن ، طوال تلك الفترة ، يتعين تعويضه عنه ، ألا أن بدلات حضور اللجان العامة والنوعية الذي قدره الطاعن بمبلغ ستمائة جنيه في الشهر ، فانه ليس محققا أن الطاعن كان سيواظب حتما على حضور جميع هذه اللجان فلا يتخلف عنها أبدا ، إذ ربما تعرض له كسائر الناس ظروف تضطره الى التخلف عن بعضها ، مما يتمفص هذا العنصر عن مجرد تفويت الفرصة على الطاعن في حضور هذه اللجان والمصمول على البدلات المقررة لها ، والمقرر أن تفويت الفرصة هو من نوع الأضرار المادية مستمقة التعويض قانونا ، الا أنه تعويض لا يتساوى بحال مع أصل الحق المدعى به ، فاذا أضيف الى هذا الضرر المادى مستحق التعويض في الحدود المشار اليها ، ما لحق الطاعن من خسارة تمثلة في نفقات الدعاية الانتخابية التي تكبدها في سبيل نجاحه في الانتخابات ، فانه تتحدد بذلك على النحو السابق بيانه جملة الأضرار المادية والأدبية مستمقة التعويض عنها قانونا بتعويض اجمالى وشامل تقدره المحكمة بمبلغ وقدره خمسون ألف جنيه .

(ملن رقم ٤٣٧٨ و ٤٤١٢ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٩٢/٥/٣١)

الفرع الثالث

يجوز القضاء بالتعويض المستحق

من الضرر المادى والضرر الألبى جلة بغير تفصيل

قاعدة رقم (٨٢)

المبدأ :

لا يوجد نص فى القانون يلزم المحكمة باتباع معايير معينة فى خصوص تقدير مبلغ التعويض — لا تثريب على المحكمة أن هى قضت بتعويض اجمالى عن أضرار متعددة — ما دامت قد ناقشت كل عنصر من عناصر الضرر على حده وبينت وجه حقيقة طلب التعويض فيه أو عدم لحقيقته .

المحكمة :

ومن حيث أنه فيما يلقى به الطامن بأن محكمة أول درجة قد عولت فقط فى تقديرها للأضرار التى لحقت على ما ورد بالمحضر الإدارى رقم ٣٨٧ لسنة ١٩٨٢ إدارى دسوق على النحو سالف البيان ، وأنه قصد من تقديمه لصورة هذا المحضر أن يدل على أنه كان قد شرع فعلا فى تنفيذ العملية وكان جادا فى ذلك ، وأن ما أثبتته معاينة الشرطة فى هذا المحضر بوجود تشوينات لمواد البناء إنما كان لجزء من التشوينات المطلوبة للعملية حيث أنه كان قد دفع مقدما ثمن جميع التشوينات المطلوبة الى بائعيها ، وأنه بذلك يكون قد أحسب به ضرر عندما ألغيت العملية ، فإن هذا التعى مردود بأنه لا يوجد فى القانون نص يلزم المحكمة باتباع معايير معينة فى خصوص تقدير جلت التعويض، حتى يثبت عناصر الضرر المستوجب للتعويض ، ومن ثم فإنه لا تثريب عليها أن هى قضت بتعويض اجمالى عن أضرار متعددة ما دامت تستند

ناقشت كل عنصر من عناصر الضرر على حدة وبينت وجه أحقية طالب التعويض فيه أو عدم أحقيته ، والثابت أن محكمة أول درجة وأن أثبتت الخسائر التي لحقت بالطاعن من واقع المحضر الإداري المباشر إليه فإنها لم تكف بذلك وإنما راعت الكسب الفائت من جراء الغاء العملية وما أفدته في الاعتبار في تقدير هذا الكسب ، والاصل أن الضرر المباشر المستوجب للتعويض إنما يقوم على عنصرين أساسيين هي الخسارة التي لحقت بالمضروور والكسب الذي فاته ، ومع ذلك فإن الطاعن لم يقدم في مرحلة الطعن أية مستندات أخرى تثبت أن أضرارا أخرى قد لحقت به ، وإنما اكتفى بالمستندات التي كان قد قدمها أمام محكمة أول درجة والقاعدة أن الضرر لا يفترض وإنما يجب على المضروور إثباته بكافة طرق الإثبات ١٤

(طعن رقم ٤٩٦ و ٥٢٧ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩/٣/١٩٩١)

قاعدة رقم (٨٣)

المبدأ :

المادة ٢٢٢ منى — التعويض يشمل الضرر الأدبي أيضا — إذا ادّج الحكم الضرر المادى والضرر الأدبي معا ففقر التعويض عنهما جملة بغير تخصيص لحدار كل منهما فليس هذا التخصيص لازما قانونا .

المسألة :

ومن حيث أنه فيما ينحى به الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه لم يعتد بالأضرار الأدبية التي لحقت نتيجة لالغاء العملية وما كان سيحققه من مكاسب أدبية بجانب المكاسب المادية تدعم مركزه الأدبي في السوق وتضاهي إلى أعماله السابقة ، فإنه باستقراء الحكم المطعون فيه يبين أن محكمة أول درجة قد ردت التعويض الإجمالى الذى

قضت به عن الفسائر التي لحقت بالمدعى (الطاعن) دون تحديد للاضرار المادية أو الادبية ، وقد نصت المادة ٢٢٢ من القانون المدني بأن (يشمل التعمييض الضرر الادبي أيضا .٥٥) ، ولا يعيب الحكم أنه أدمج الضرر المادى والضرر الادبي معا فقدر التعمييض عنهما جملة بخير تفصيل لمقداره عن كل منهما ، فليس هذا التفصيل يلازم قانونا ، فقد خلصت المحكمة في مجال تقدير التعمييض بأنهما تقدر تعمييضا شاملا لما لحق بالمدعى من خسارة وما فاتته من كسب ببلغ عشرة آلاف جنيه ، وتجد هذه المحكمة أن هذا المبلغ كاف لجبر جميع الاضرار المادية والادبية التي تكون قد لحقت بالطاعن ، ومن ثم فإن ما ينعاه الطاعن في هذا الشأن على الحكم المطعون فيه يكون غير صحيح .

(طعن رقم ٤٩٦ و ٥٢٧ لسنة ٣٤ ق — جاسة ١٩/٣/١٩٩١)

الفرع الرابع ..

التعويض المؤقت الذى تقضى به المحكمة

قابل للتقدير النهائى بدعوى مستقلة

تبين فيها الأضرار الحقيقية التى أصابت المضرور

قاعدة رقم (٨٤)

المبدأ :

القاعدة التنظيمية التى قررها مجلس الوزراء فى ١٦/٨/١٩٧٥ هى قاعدة ملزمة للجهات الإدارية - المهلة الواردة بها هى حق مقرر للمصابين بالدولة - ومخالفة هذه المهلة ترتب خطأ فى التعويض عن القرار الخطأى بانهاء الخدمة قبل الأوان - إذا قضت المحكمة بتعويض مؤقت فهذا التعويض قابل للتقدير النهائى بدعوى مستقلة تبين فيها الأضرار الحقيقية التى أصابت المضرور .

المحكمة :

ومن حيث أنه بالنسبة لما قضى به الحكم من تعويض مؤقت للمطعون ضده فإنه قد استند الى ما ثبت من الأوراق من أن الجهة الادارية الطاعنة قد قصرت فى حق المطعون ضده حين منحه مهلة مقدارها تسعين فقط من تاريخ انتهاء اعارته فى ١/٩/١٩٧٨ حتى ١/١١/١٩٧٨ ، فى حين أنه كان يستحق ان يمنح مهلة ستة شهور تنتهى فى ١/٣/١٩٧٨ واذا اصدرت الجهة الادارية قرارها بانهاء خدمة المطعون ضده اعتبارا من ١/١١/١٩٧٨ مخالفة بذلك القاعدة التنظيمية المقررة طبقا لقرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٦/٨/١٩٧٥

فإنها تكون قد أخطأت في حق المطعون ضده بإنهاء خدمته وقطع مورد رزقه الأمر الذي يترتب له حقا في التعويض .

ومن حيث أن هذا الذي انتهى اليه الحكم المطعون فيه يعتبر صحيحا ومطابقا لما استقر عليه قضاء هذه المحكمة من اعتبار القاعدة التنظيمية الصادر بها قرار مجلس الوزراء بتاريخ ١٦/٨/١٩٧٥ . أمرا ملزما للجهات الادارية وتمثل المهلة الواردة به حقا مقرررا للعاملين بالدولة ، ومن ثم يكون حق المطعون ضده في التعويض عن القرار الخاطيء بإنهاء خدمته قبل الاوان أمرا ثابتا يتعين القضاء به .

ومن حيث أن المطعون ضده قد طلب في صحيفة الدعوى رقم ٣٨٣٣ لسنة ٣٧ ق . (موضوع هذا الطعن المقامة أمام محكمة القضاء الاداري) الحكم له على الجهة الطاعنة بتعويض مؤقت « ١٠١ » جنيه . (مائة وواحد جنيه) فقط ، ومن ثم فإنها حينما قضت بطلية هذا مان حكما ينصرف الى أن التعويض المقضى به هو تعويض مؤقت فقط قابل للتقدير النهائي بعد ذلك بدعوى مستقلة بعد بيان عناصر التفصيلية ببيان الاضرار الحقيقية التي أصابت المطعون ضده ، ولا يعتبر ما قضى به بالحكم المشار اليه تعويضا نهائيا بعد :

(ظمن رقم ٣٤٢٤ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٥/١٢/١٩٨٧)

الفرع الخامس
الجهة التي تتحمل بالتعويض المتفق به
قاعدة رقم (٨٥)

المبدأ :

الخزانة العامة هي التي تتحمل بالتعويض في نهاية الأمر أن قضى به -
سواء أقيمت الدعوى ضد وزارة الداخلية وحدها أم ضد مجلس الشعب .
المسألة :

ومن حيث أنه بالنسبة الى السبب الثالث من أسباب الطعن فهو مردود بأن القرار المطعون فيه صدر من وزارة الداخلية ، وأن منحها المطعون ضده شهادة عضويته بتاريخ ١٩٨٦/٤/٦ دون أن تقوم بسحب هذا القرار على مقتضى صحيح القانون ، وعلى نحو ما سبق بيانه أكفا ، يجعل توجه المطعون ضده اليها بطلب التعويض توجهها ضد المتسبب الاول في احداث الاضرار التي يدعيها ، فضلا عن أن الخزانة العامة هي التي تتحمل بالتعويض في نهاية الامر ان قضى به ، سواء أقيمت الدعوى ضد وزارة الداخلية وحدها أم ضد مجلس الشعب أيضا . أما ما ذكره هذا السبب من أسباب اللطم من أن عناصر تقدير التعويض كما وردت بالحكم الطعن شابتها المبالاة والخطأ في تحصيل حقيقة الواقع فقد استبان أكفا فسادا واستحقاق المطعون ضده لتعويض أكبر ، ومن ثم يندو الطعن المقام من وزارة الداخلية غير قائم على أساس من صحيح القانون ، جملة وتفصيلا ، متعينا القضاء برفضه .

ومن حيث أن الجهة الادارية أصابها الضرر في الطعنين ومن ثم فتازم بمصروفاتهما عملا بالمادة ١٨٤ مرافعات .

(طعن رقم ٤٤١٢ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٩٢/٥/٣١)

الفروع السادس

شروط انتقال المطالبة بالتعويض الأدبي إلى الغير

قاعدة رقم (٨٦)

المبدأ :

المادة ٢٢٢ من القانون المدني مفادها — الحق في التعويض الأدبي لمن يطالب به لا ينتقل إلى الغير إلا إذا تمت المطالبة به أمام القضاء أو تسم الاتفاق عليه — لا يحكم به إلا للأزواج أو الأقارب إلى الدرجة الثانية نتيجة لما أصابهم من ألم من جراء موت المصاب .

المسألة :

ومن حيث أنه وعلى أساس ما تقدم فإن الحكم إذا استند إلى نص المادة ٢٢٢ من القانون المدني للقضاء بعدم أحقية المدعين في المطالبة بالتعويض عن الضرر الأدبي يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وتفسيره ذلك أن المادة المذكورة تنص على أنه (م ١) يشمل التعويض الضرر الأدبي أيضاً ، ولكن لا يجوز في هذه الحالة أن ينتقل إلى الغير إلا إذا تحدد بمقتضى اتفاق أو طالب الدائن به أمام القضاء (٢) ومع ذلك لا يجوز الحكم بتعويض إلا للأزواج والأقارب إلى الدرجة الثانية عما يصيبهم من ألم من جراء موت المصاب ، ومفاد المادة المشار إليها أن الحق في التعويض الأدبي لمن يطالب به لا ينتقل إلى الغير إلا إذا تمت المطالبة به أمام القضاء أو تم الاتفاق عليه ، وأنه لا يحكم إلا للأزواج والأقارب إلى الدرجة الثانية نتيجة لما أصابهم من ألم من جراء موت المصاب ، وهو ما عبر عليه الحال المائل في دعوى المدعين ، التي انصبت — في شق منها — على المطالبة بتعويض عن الأضرار الأدبية التي أصابت المدعين أنفسهم

من جراء اعتقال مورثهم ، بمعنى أنهم لا يطالبون بتعويض عن ضرر أدبي لحق بمورثهم نتيجة اعتقاله حتى يمكن أعمال نص المادة ٢٢٢ من القانون المدني المشار إليها كما ذهب الحكم الطعن ، لأن استمساك الطاعنين بالمطالبة بحقهم في التعويض الأدبي هو تمسك بحق لهم هم وليس بحق لمورثهم ومن ثم فلا مجال لتطبيق نص المادة ٢٢٢ من القانون المدني وإنما يتم بحث مدى أحقيتهم في التعويض الذي يطالبون به في ضوء ما إذا كان ثمة ضرر وقع عليهم فعلا من جراء القرار الذي تم بموجبه اعتقال مورثهم ومدى هذا الضرر وتوافر رابطة السببية بين هذا الضرر وخطأ الجهة الإدارية مصدرة القرار حينما أصدرته .

ومن حيث أن الضرر الأدبي هو الضرر الذي يقع على مصلحة غير مالية ، فيصيب الشرف والاعتبار ، أو يؤدي السسمة ويحط من الكرامة أو ينال من العواطف والمشاعر والاحاسيس الانسانية ، فهي كلها أعمال تصيب المضرور ولا شك تدخل الى قلبه النغم والأسى والحزن وتهز من كيانه ووجدانه ، وتحط من قدره بين أقرانه وبالتالي يحق لمن وقع عليه مثل هذا الضرر اللغبي أن يطالب بتعويض عما لحقه من أضرار .

ومن حيث أن الحكم الطعن حينما قضى للمدعين بأحقيتهم في التعويض عن الأضرار المادية التي لحقتهم من جراء اعتقال مورثهم قد استند على أن الإدارة لم تقدم أية وثائق محددة سابقة على صدور أمر لاعتقال تكون منتجة في الدلالة على قيام خطورة خاصة في مورث الدعوى تبرر اعتقاله ، كما لم تقدم ما يفيد قيام حالة الاشتباه المنصوص عليها في المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ مما يجتبل قرار الاعتقال نافذا لوركن السبب المبرر لإصداره ويكون قد

صدر غير مشروع ويحق للمدعين — من ورثته — المطالبة بالتعويض عن الأضرار المادية ولما كان ذلك فإن قرار الاعتقال — قد أصاب المعتقل نفسه بأضرار أدبية — كما أنه حتما قد أصاب المدعين أيضا بصفتهم من ذويه — زوجته وأولادها منه — بأضرار أدبية تتمثل في الاساءة الى سمعتهم وتكرامتهم وتدننى وضعهم الاجتماعى بين ذويهم ومعارفهم ، فضلا عما رتبته اعتقال مورثهم في نفوسهم من قلق ومراره وحزن وأسى ، وهى كلها أضرار أدبية يتعين تعويضهم عنها تعويضا رمزيا تقدره المحكمة بألف جنيه مصرى ، واذا قصر الحكم المطعون فيه قضائه على الزام المدعى عليه الثانى بأن يؤدى للمدعين مبلغا ألف جنيه تعويضا عما لحق مورثهم من أضرار مادية فقط فإنه يتمين حينئذ بإلغاء الحكم المطعون فيه فيما تضمن من رفض تعويضهم عما أصابهم من ضرر أدبى عن اعتقال مورثهم والقضاء لهم بما يحقق التعويض عن الضرر الادبى اذى أصابهم أيضا اعمالا لصحيح أحكام القانون •

ومن حيث أن من يخسر الدعوى يلزم بمصروفاتها طبقا للمادة (١٨٤) من قانون المرافعات •

(طعن رقم ١٢٦ لسنة ٣٣ قى — جلسة ١٩٩٣/٢/٢٨)

الفصل السادس
مسائل متنوعة
الفرع الأول
ماهية الاثراء بلا سبب

قاعدة رقم (٨٧)

المبدأ :

متضى مبدأ الاثراء بلا سبب وفقاً للمادة ١٧٩ من القانون المحلى أن
يلتزم المثرى بتمويض الدائن عما افتر به بقدر ما فترى .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى
والتشريع بجلستها المقررة في ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٩١ فاستبان
لها أن الحكم الصادر من محكمة القضاء الادارى بجلسته
١٦/٥/١٩٨٢ في الدعوى رقم ٣٣ لسنة ٣٥ ق قضى بالزام المبعوث
وضامنه متضامنين أداء المبلغ المستحق لأدارة البعثات التابعة لوزارة
التعليم العالي وقدره ٦٣٠٦ جنيها (ستة آلاف وثلاثمائة وستة
جنيها) والفوائد القانونية بواقع ٤ ٪ سنويا من تاريخ
المطالبة القضائية الحاصلة في ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٨٠ - وأنه
تتفيذا لهذا الحكم قام المبعوث بأداء مبلغ ٦٨٠٥ (ستة آلاف وثمانمائة
 وخمسة جنيها) الى جامعة طنطا فأقتطعت من هذا المبلغ ما ارتأت
أنه - وإن لم يقضى به الحكم - يعتبر حقا لها مقابل ما انفقته على
المبعوث طوال مدة البعثة .

ومن حيث ان احتفاظ جامعة طنطا بجزء من المبلغ المحكوم به في الدعوى المشار اليها والذي أثرت به على حساب ادارة البعثات يفتقر الى السبب القانوني الصحيح وكان مقتضى مبدأ الاثراء بلا سبب وفقا للمادة ١٧٩ من القانون المدني أن يلتزم المثري بتمويض الدائن عما افتقر به بقدر ما اثرى فمن ثم يلتزم الجامعة برد كامل المبلغ النقدي الذي اقتطعته بلا سبب من المبالغ المستحقة لادارة البعثات والصادر بها الحكم في الدعوى ٥٣٣ لسنة ٣٥ ق والمسددة في حينه من السيد /

لذلك ، انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى الزام جامعة طنطا أن تؤدي الى وزارة التعليم العالي باقى المبلغ المحكوم به في الدعوى رقم ٥٣٣ لسنة ٣٥ ق والمسدد من السيد /

(حلف رقم ٣٣/٢/٢١٠٧ - جلسة ١٥/٢/١٩٩١)

الفرع الثانى مسئولية محصلى الضرائب قاعدة رقم (٨٨)

المبدأ :

مسئولية محصلى الضرائب والرسوم العقارية من جيبية الضرائب والرسوم من الممولين وتوريدها الى الجهات التى يحملون بها هى مسئولية كاملة تفرقتها القواعد والاحكام المالية المعمول بها فى هذا الشأن - أساس ذلك : اعتبار هؤلاء المحصلين أمناء على هذه الاموال طبقا لنظام التوريد المهود بها اليهم - لا تتفزع المسئولية عن فقد النظام والاموال الا بثبوت القوة القاهرة .

المسئولية :

ومن حيث ان القواعد والاحكام المالية المعمول بها فى تحصيل الإيرادات العامة تحمل المسئولين عن جيبية الضرائب والرسوم العقارية المقررة على الممولين المسئولية الكاملة فى توريد تلك الضرائب والرسوم فى مواعيدها المقررة الى الجهات التى يحملون بها بصفتهم أمناء على تلك الاموال طبقا لنظام التوريد المهود بها اليهم . ولا ترفع هذه المسئولية عن كاهل أى منهم الا اذا اثبت ان فقد النظام أو المبالغ المحصلة قد نشأ عن ظروف القاهرة خارجة عن ارادته لم يكن فى مقدوره الاحتراز منها أو توقيها أو توقعها .

ومن حيث ان الاستفادة مما تقدم وجود عجز فى عهدة الطاعن ترتب عليه الاضرار بأموال الجهة التى يعمل بها بعدم توريد الضرائب والرسوم المقررة على المولين .

ولم يثبت ان هذا العجز نشأ عن أسباب قهرية أو ظروف خارجة

عن ارادة الطاعن وبالتالي فقد ثبت في حقه إهماله في المحافظة على ما بمهنته مما يستوجب مجازاته عن ذلك وإذ كان ما تقدم فقد توافرت اركان مسئولية المدعى عن المعجز في عهده من خطأ وضرر وعلاقة السببية بينهما الامر الذي يتحمل معه بقيمة المبلغ الذي ظهر عجزاً في عهده .

ولا يحول دون ذلك ما ذكره الطاعن في تقرير طعنه من انه ليس من ارباب العهد ولم يسبق له ان تسلم أية عهدة مالية ، إذ لم يقدم الطاعن ما يثبت صحة ما ذهب اليه ويدحض به ما ثبت من التحقيقات وتقارير اللجان التي شكلت لبحث حقيقة المعجز الذي ظهر في عهدة المصلين واسبابه ، ومن ثم يكون القرار الصادر بمجازاته بالانذار وتحميله بقيمة المعجز قد قام على سببب يبرره ومطابقاً للقانون بما لا مطن عليه ، ويكون الحكم المطعون فيه اذا قضى برفض الدعوى قد صادف صحيح حكم القانون ، ويكون الطعن والحالة هذه غير قائم على أساس سليم من القانون ويتمين رفضه .

(طعن رقم ٢١٢٨ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٨٧/٣/٢٨)

الفرع الثالث مسئولية الدولة عن أعمالها الحربية

قاعدة رقم (٨٩)

المبدأ :

قرر المشرع بنصوص خاصة استحقاق اعانت لما قد يحمق بأموال
القطامين الخاص وانعام من خسائر نتيجة للأعمال الحربية — يتوجب على
ذلك التزام على عاتق الدولة لا يغير منه لفظ « يجوز » الذى استخدمه
المشرع فى النص المسلح للاعانة — مؤدى ذلك ان كل شخص توافرت فيه
شروط الاستحقاق يكون فى مركز قانونى مقتضاه استحقاق التعويض
المقرر قانونا دون تفرقة بين الأشخاص المتساويين فى المراكز القانونية —
حدد المشرع أسس صرف المبالغ المكسورة — مؤدى ذلك ان الأمر لا يرجع
لبعض تقدير الإدارة بحيث تعملها بالنسبة لبعض الأشخاص وتعملها بالنسبة
لبعض الآخر — تلتزم الإدارة بتفسير القرارات الصادرة فى هذا الشأن
تفسير منضبط بلا توسعة أو تضيق لا تحتله النصوص بمقولة أنها
استثناء من أصل يقضى بعدم مسؤولية الدولة عن الخسائر المترتبة على
الأعمال الحربية •

المسألة :

ومن حيث أن المادة (٣/ب) من القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٧
بتقرير معاشات أو اعانات أو قروض عن الضحايا فى النفس والمال
نتيجة للأعمال الحربية معثلة بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٤ تنص على
أن « يجوز أن تصرف معاشات أو اعانات أو قروض عن الاضرار
الناجمة عن العمليات الحربية المشار إليها بالمادة السابقة طبقا
للشروط والأوضاع والإجراءات التى يصدر بها قرار نائب الرئيس

للسكنى والاستعمال عوضا عن الاعانة المالية ٠٠٠٠٠ » وقد جدد قرار وزير الشؤون الاجتماعية رقم ٧٨ لسنة ١٩٧٤ بشأن تشكيل لجنة أو أكثر في كل محافظة لمعينة وحصر وتقدير الخسائر في النفس والمال ونص في المادة (١) منه على أن « تشكل في كل محافظة لجنة أو أكثر لمعينة وحصر وتقدير الخسائر في النفس والمال وتختص هذه اللجنة بمعينة وحصر وتقدير الخسائر واستيفاء المبالغ والمستندات والتأكد من سلامتها وفقا للقرارات الوزارية الصادرة في هذا الشأن » وتنص المادة (٢) على أن « تشكل في كل محافظة من محافظات القناة وسيناء لجنة أو أكثر للمراجعة ٠٠ وتختص هذه اللجنة بما يلي (١) مراجعة قرارات لجنة المعينة والحصر والتقدير والتأكد من سلامة الاجراءات والمستندات المؤيدة للتقدير وذلك بالنسبة للخسائر في المال فقط ولها أن تؤيد أو تعطل من قرارات لجنة المعينة والحصر والتقدير ٠٠٠٠٠٠ » وتنص المادة (٣) على أن « تشكل لجنة عامة للتعويضات بالوزارة ٠٠٠٠ وتختص هذه اللجنة بما يلي : (١) اقرار ما انتهت اليه لجان مراجعة خسائر المال بمحافظة القناة وسيناء ٠ (ب) مراجعة قرار لجان معينة وحصر وتقدير خسائر المال في باقي محافظات الجمهورية ٠٠٠٠٠٠ بالتأكيد أو التعميل ٠٠٠٠٠٠ » وتنص المادة (٤) على أن « تعدد قرارات اللجنة العامة من وزير الشؤون الاجتماعية ، وتقوم الادارة العامة للتعويضات باعداد القرارات الجمهورية وإستصدار القرارات الوزارية ومتابعة اجراءات تنفيذها » ٠

ومن حيث أن المشرع قرر بنصوص خاصة استمقاق اعانات لما قد يحقق بأموال القطاعين الخاص والعلم من خسائر نتيجة الاعمال الحربية حيث صدر القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٧ -المسار اليه في

أعقاب قيلام حرب: عام ١٩٦٧ مقررًا الاعانات وما في حكمها التي تصرف للأشخاص والتجهات الذين يلحق بهم ضرر من جراء الاعمال الحربية. بمعنى أن القانون قد انشأ التزاما على عاتق الدولة في هذا الشأن نصت عليه المادة (٣) من القانون المذكور حيث قررت أنه « يجوز أن تصرف معاشات أو أعانات أو قروض عن الأضرار الناجمة عن العمليات الحربية المشار إليها بالمادة السابقة طبقا للشروط والأوضاع والاجراءات التي يصدر بها قرار من نائب الرئيس ووزير الاوقاف والشئون الاجتماعية » وعلى ذلك فان كل شخص تتوافر فيه الشروط والأوضاع التي صدر بها قرار الوزير المختص واتباع الاجراءات التي نظمها ذلك القرار يكون في حرك قانوني مقتضاه استحقاق التعويض المقرر في حدود القانون والقرارات المشار اليها ، دون تفرقة بين الأشخاص المتساوين في المراكز القانونية ، أو الفزول عن الحدود التي وضعها القانون والقرارات الوزارية لتحدد التعويض ، أو الاعانات أو القروض المشار اليها ، وأن هذا القانون قد قرر استحقاق مثل هذه المبالغ على خلاف الأصل الذي يقضى بعدم مسؤولية الدولة عن الخسائر التي تنتج عن الاعمال الحربية ذلك ان نص المادة (٣) المشار اليها يفيد أن مسؤولية الدولة عن صرف المعاشات أو الأعانات والقروض في حالة الخسائر المترتبة على الحرب انما تكون في حدود ما تنص عليه قرارات وزير الشئون الاجتماعية التي ناط بها المشرع بتحديد للشروط والأوضاع والاجراءات التي تستحق في ضوءها تلك المبالغ . فالقرارات المشار اليها حددت فيها أسس صرف المبالغ المذكورة بحسب تقديرها لأوضاع الدولة الاقتصادية والمالية ، وهي تطبق على وجه التساوى بالنسبة لجميع الأشخاص الذين يوجدون في مراكز قانونية متماثلة فالأمر لا يرجع الى خفض تقدير الادارة بحيث تعملها بالنسبة لبعض الأشخاص وتعملها بالنسبة

الى البعض الآخر وان تماثلت أوضاعهم القانونية وانما يتلزم الادارة بما جاء بالقانون والقرارات المنفذة له من أوضاع ووجود لتعويض . كما تلزم بتفسير تلك القرارات عند تطبيقها على الافراد - على وجه مضبوط بلا توسعة أو تضيق لا تحتطه النصوص إذ ليس من شأن القول بأن هذه المعونات قد قريها القانون لاصحاب الشأن على خلاف اصل يقضى بعدم مسؤولية الدولة عن الخسائر المترتبة على الاعمال الحربية ، أن تنال الادارة من الحقوق التي قررها القانون نفسه للأشخاص الذين لحقت بهم الضرر بحجة وجوب التضيق في أحكام ذلك القانون .

ومن حيث أن البين من الاوراق أن مورث المطعون ضدهم كان قد تقدم بطلب الى منطقة تعمير السويس لتعمير المبنى موضوع الدعوى . بتاريخ ١٢/٩/١٩٧٦ كتبت منطقة تعمير السويس بالجهاز التنفيذي لشروعات التعمير بوزارة الاسكان والتعمير الى وكيل الوزارة للإسكان والتعمير بمحافظة السويس تشير فيه الى شكوى مورث المطعون ضدهم من إيقاف تعمير العقار المذكور وقد تأثر على ذلك الكتاب من المختصين بما يفيد ترميم العقار بمبلغ ٢٥٠٠ جنيه ، وقد قدم مورث المطعون ضدهم هذه الاوراق الى محكمة السويس الابتدائية لدى نظرها اندعوى المستعجل رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٧ المقامة من مورث المطعون ضدهم وأثبتتها المحكمة في أسباب حكمها ، الامر الذى يفيد أن ثمة طلبا مقدما من المورث المذكور الى جهة الادارة لاعمال أحكام القرار رقم ٧٥ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه في شأن عقاره . كما يبين من كتاب مديرية الاسكان بمحافظة السويس المرفق بمحافظة الجهة الادارية المقدمة بجلسة ١١ من أبريل سنة ١٩٨٢ الى محكمة القضاء الادارى ، أن مكتب الترميم والازالة بالمديرية أضاف أنه بالنسبة لمثل العقار موضوع النزاع فبان للبيان

عصر الخسائر في ذلك الوقت لم تهر للخصارات التي تمت معاينتها سوى المقايضة فقط . وأرغقت المحيرية بذلك الكتاب مسورة منتقدة من المقايضة . وكل ذلك ينبئ عن أن جهة الادارة قد وقفت عند حد تحرير هذه المقايضة دون أن تثبت اللجنة المشكلة وفقا للقرار رقم ٧٥ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه إنتقالها الى موقع العقار وتقييمها بالمعينة في الواقع وموافقة أعضائها أو غالبيتهم على تلك المقايضة . كما لا يبين ما إذا كانت أعمال تلك اللجنة قد عرضت على لجنة المراجعة بالمحافظة ، وإذا كان مورث الطاعنين يذكر أنه تم رفع الاعانة من ٢٥٠٠ جنية الى ٣٧٥٠ جنية بناء على تظلمه فلا يبين من الاوراق ما إذا كان ذلك قد تم بمعرفة لجنة المراجعة أو غيرها من الجهات . كما لا يبين من الاوراق كذلك ما إذا كان التقدير المذكور قد عرض على اللجنة العامة للتعويضات بالوزارة ، وما إذا كان قد صدر قرار وزاري باعتماده ولم تستخدم جهة الادارة سوى القرار الوزاري رقم ٧١ لسنة ١٩٨٣ بصرف التعويض المحكوم به الى المطعون ضدهما . وكل ذلك مما ينبئ عن أنه وإن كان مورث المطعون ضدهم في مركز قانوني يخوله الحق في أحد أمرين : اما قيام جهة الادارة بتريم عقاره الذي أصير بسبب العمليات الحربية بحيث يعود صالحا للسكنى والاستعمال ، واما أن تقر له اعانة نقدية في الحدود التي نحن عليها القانون والقرار الوزاري . ولقد وقفت جهة الادارة عند حد إعداد مقايضة لتريم المظار بمبلغ ٢٥٠٠ جنية ، لم يقبلها مورث المطعون ضدهم ، ولم تقسم جهة الادارة بتريم المظار سواء في حدود تلك المبلغ أو غيره ، كما لم تعرض المقايضة المذكورة سواء في صورتها الاولى أو بعد زيادتها - على ما يفكر المورث على لجان المراجعة ، ولم يفسد بها قرار وزاري ، وحتى بعد أن لجأ الى القضاء المستعجل لانتداب شبيب لمخافة العقار وتقدير ما يلزم من إصلاحات وأعلن وزيرى الاستكان والتعمير

والشئون الاجتماعية بما صدر من حكم في هذا الشأن فلم تحرك
الجهة الطاعنة ساكتا . وعليه فقد لجأ الى القضاء للنزاع في عناصر
التقدير الذى احتوته المقايضة المذكورة والبالغ ٢٥٠٠ جنيه وإذا أخذت
معكم القضاء الادارى بتقديرات الخبير المنتدب باعتبارها قد
قامت على أساس معاينة فعلية تمت في مواجهة الحاضرين عن جهة
الادارة . واسترشد الخبير المنتدب فيما صدره من أسرار بفئات
بعض شركات القطاع المام المتخصصة ، فان حكما في هذا الشأن
يكون قائما على أساس سليم من القانون حيث أن مقايضة جهة الادارة
بالحفاظة الخدمة بأوراق الدعوى لا تساندها عناصر تجعلها جديرة
بالاعتبار عند البت في التمييز المقرر عن تلفيات المقار موضوع
الدعوى ، على ما سلف البيان ، ولا وجه للطعن على أعمال الخبير
المنتدب من أن المبلغ الذى قدرته اللجنة قد جاء بمراعاة ما تنص عليه
المادة الثالثة من القرار الوزارى رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦٧ من أن تقدير
قيمة الخسائر على أساس نسبة الهلاك أو التلف الذى أصابها
مقدرة بثمن الشراء أو التكلفة بعد استئزال قيمة الاستهلاك عن
المدة من تاريخ افتتاحها حتى تاريخ الهلاك أو التلف في حين أن
الخبير المنتدب لم يراع ذلك في تقريره ، ذلك أن القرار الوزارى
رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦٧ كان قد تم الفأوه عند تقديم موث المطعون
ضدهم لطلب ترميم عقاره ، وأحكام القرار رقم ٧٥ لسنة ١٩٧٤
الذى حل محل القرار المذكور تفيد أن جهة الادارة أما أن تقوم
بالترميم مباشرة وتتحمل تكليفه ، وإما أن تنؤدى إعانة مالية من
الخسارة في الاموال . مساوية لقيمة الهلاك أو التلف الفعلى وقت حدوث
الضرر أى أن تقدير الاعانة يتركز على أساس قيمة الهلاك
أو التلف الفعلى وهو ما أخذ به الخبير المنتدب ، وبذلك فتبان
الطعن المقام من النجهة الادارية لا يرتكز على أساس سليم من
القانون ، وينتمين القضاء بخصه والزام جهة الادارة بالمصروفات .
(طعن رقم ١٥٠٩ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٨٧/١٢/٥)

الفرع الرابع

مسئولية المستثمر

قاعدة رقم (٩٠)

المبدأ :

تكون الجهة الادارية عن رد ما استثمرته بعد انتهاء الاعارة استنادا الى ان الاصناف التي استثمرتها لم يتم قيدها بالسجلات وان من تسلمها قد احيل الى التقاعد او انتقل الى رحمة مولاة ليس من شأنه ان يقدح في مسئوليتها او يعفيها منها بحال من الاحوال - الزامها باداء قيمة ما لم تقسم يرده .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة في ٩ من اكتوبر سنة ١٩٩١ ، فاستبان لها ان المادة ٦٤٣ من القانون المدني تفرض على المستثمر متى انتهت العارية بان يرد الشيء الذي تسلمه بالحالة التي يكون عليها ، فان اخل بهذا الالتزام لزمه التعويض .

ومن حيث ان الثابت من المستندات المقدمة من الهيئة العامة للمصاحفة ان مديرية أمن الجيزة استعارت الاسرة موضوع النزاع وتكلفت عن ردها بعد انتهاء الاعارة ، مكتفية بالقول بان هذه الاصناف لم تقيد بسجلات المديرية وان من تسلمها قد احيل الى التقاعد ثم انتقل الى رحمة مولاة الامر الذي ليس من شأنه ان يقدح في مسئوليتها او يعفيها منها بحال من الاحوال ، ومن ثم فلا ممدى من الزام وزارة الداخلية اداء قيمة تلك الاسرة التي لم تقم المديرية بردها والتي تبلغ وفق ما قدرته الهيئة العامة للمصاحفة ١١٧ر٥٠ جنيه .

لذلك ، انتهت الجمعية العمومية لقمى الفتوى والتشريع الى إلزام وزارة الداخلية اداء مبلغ ١١٧ر٥٠ جنيه الى الهيئة العامة للمصاحفة مقابل الاسرة التي استعارتها مديرية أمن الجيزة من الهيئة .
(حلف رقم ١٩٣٩/٢/٣٣ — جلسة ١٩٩١/١٠/٩)

الفرع الخاص
مسئولية حارس الاشياء
قاعدة رقم (٩١)

البحث :

الشخص الطبيعي او المعنوي الذي له ملكة السيطرة على شيء يلتزم
بحراسته *

المعنى :

مفاد نص المادة ١٧٨ من القانون المدني أن الشخص الطبيعي
أو المعنوي الذي له ملكة السيطرة على شيء يلتزم بحراسته حتى
لا يسبب ضرراً للغير فإذا أخل بهذا الالتزام افترض الخطأ في
جانبه والالتزام بتعويض الغير عما يلحقه من ضرر بسبب الشيء الخاضع
لحراسته - لا يعفيه من هذا الالتزام الا أن يثبت أن الضرر وقع
بسبب اجنبى رغم ما بذله من عناية في الحراسة *

(ملف رقم ١٦٢٢/٣/٣٢ - جلسة ١٩٩٣/٨/١)

مصلحة الضرائب العقارية

مصلحة الضرائب العقارية

قاعدة رقم (٩٢) .

المبدأ :

قرار نائب رئيس الوزراء للتنمية الاجتماعية ووزير شئون مجلس الوزراء باعتماد جداول وظائف مصلحة الضرائب العقارية ومراجعة جداول وظائفها بتاريخ ١٩٨٠/٧/٢٠ - تغيير مسمى وظيفة وكيل مراقبة الضرائب العقارية الى رئيس قسم الشئون التنفيذية من الدرجة الثانية بالمجموعة النوعية لوظائف التمويل والمحاسبة - قرار رئيس الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة فى ١٩٨٢/١/٢٠ بإعادة تقييم وظيفة رئيس قسم الشئون التنفيذية من الدرجة الثانية بمعد من المحافظات ، منها محافظة الغربية ، وذلك برسمها الى « مدير الشئون التنفيذية » « وكيل الضرائب العقارية » بالدرجة الأولى ، واكتفى فى المحافظات الأخرى بتغيير مسمى هذه الوظيفة الى رئيس قسم الشئون التنفيذية دون تغيير درجتها المالية - لا يتأتى وضع الطامن على هذه الوظيفة الا على سبيل الترقية إليها لدى استيفاء الشروط المقررة قانونا لترقية - شغل هذه الوظيفة لا يتم بطريقة تلقائية باعتباره من مقتضيات تنفيذ الحكم الصادر لصالحه بهسبائه أبرأ داخلا فى مدلول عبارة « وما يترتب على ذلك من آثار » التى اشتمل عليها منطوق الحكم - ليس المقصود بهذه العبارة الحكم بآلأفه قرارات الترقية اللاحقة للقرار المقضى بآلأفله حثنا وبصفة تلقائية - الغاية من تلك العبارة فيما يقتضى تلك القرارات افساح المجال امام المحكوم له بالظمن عليها ، وافتتاح ميدان جديد لهذا الظمن يبدأ من تاريخ صدور الحكم الصادر لصالحه نهائيا .

الحكمة :

أنه نتيجة لصدور القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بإصدار قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة وقرار رئيس الجهاز المركزى للتقظيم والإدارة بشأن المعايير اللازمة لترتيب الوظائف للعاملين المدنيين بالبلولة والاحكام التى يقتضيا تنفيذها فقد صدر قرار نائب رئيس الوزراء للتنمية الاجتماعية ووزير شئون مجلس الوزراء باعتماد

جداول وظائف مصلحة الضرائب العقارية ومعاملة جداول وظائفها بتاريخ ١٩٨٠/٧/٢٠ ويمقتضى هذا القرار تغيير مسمى وظيفة وكيل مراقبة الضرائب العقارية إلى « رئيس قسم الشئون التنفيذية من الدرجة الثانية بالمجموعة النوعية لوظائف التمويل والمحاسبة وبتاريخ ١٩٨٢/١/٢٠ مسدداً قرار رئيس الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة بإعادة تقييم وظيفة للشئون التنفيذية من الدرجة الثانية بمعد من المحافظات منها محافظة الغربية وذلك برفعها إلى « مدير الشئون التنفيذية » وكيل الضرائب العقارية بالدرجة الأولى ، واكتفى في المحافظات الأخرى بتغيير مسمى هذه الوظيفة إلى رئيس قسم الشئون التنفيذية دون تغيير في درجتها المالية ، ومؤدى ذلك أن التنفيذ الصحيح للمقتضى الحكم الصادر لصالح الطاعن في الدعوى رقم ١٤٣٩ لسنة ٣٦ ق هو وضعه في وظيفة وكيل مراقبة الضرائب العقارية اعتباراً من ١٩٧٦/٥/٢٧ وبذلك الفئة التي كان يشغلها « الفئة الثالثة من فئات القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ » الدرجة الثانية من درجات القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ على أن ينقل إلى وظيفة رئيس الشئون التنفيذية من الدرجة الثانية بالمجموعة النوعية بوظائف التمويل والمحاسبة وهي المعادلة لوظيفة مراقبة الضرائب العقارية وتمثلها في الدرجة المالية وذلك إعمالاً لنص المادة (٩) من قرار رئيس الجهاز المركزي رقم ١٣٤ لسنة ١٩٧٨ المشار إليه والتي تنص على أن « ينقل العاملون إلى الوظائف الواردة في جداول الوظائف المعتمدة والمعادلة لوظائفهم في تاريخ اعتماد مشروع ترتيب الوظائف ... ويتم النقل وفقاً للقواعد الآتية ١ - إذا انتقلت درجة الوظيفة المعادلة طبقاً لتقييمها مع درجة شاغل الوظيفة توافرت فيه شروط تسلسلها نقل إليها .. وإذا تم إعادة تقييم وظيفة رئيس الشئون التنفيذية من الدرجة الثانية بقرار رئيس الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة سنة ١٩٨٢ بتغيير مسمى هذه الوظيفة إلى مدير إدارة الشئون

التنفيذية ورفع درجاتها المالية الى الدرجة الاولى بالمجموعة النوعية الى وظائف التمويل والمحاسبة فانه لا يتأتى وضع الطاعن على هذه الوظيفة بعد توافر التمويل انلازم لها الا عن سبيل الترقية اليها لدى استيفاء الشروط المقررة قانونا للترقية وذلك ان شغل الطاعن لهذه الوظيفة لها يتم بطريقة تلقائية باعتباره من مقتضيات تنفيذ الحكم الصادر لصالحه في الدعوى رقم ١٤٣٩ لسنة ٣١ ق المشار اليها بحسبانه أمرا داخلا في مدلول عبزة « وما يترتب على ذلك من آثار » التي اشتمل عليها منطوق الحكم فليس المقصود ابدأ من ذلك للحكم بالغاء قرارات الترقية اللاحقة للقرار المقضى بالغائه حتما وبوصفه تلقائية وانما الغية في تلك العبارة فيما يختص بتلك القرارات امساح المجال أمام المحكوم له بالظعن عنها وانفتاح سبيل جديد لهذا الظعن يبدأ من تاريخ صيرورة الحكم الصادر لصالحه نهائيا وبناء على ذلك فان طلب المدعى اعتباره في وظيفة مدير ادارة انشئون التنفيذية بالدرجة الاولى بالمجموعة النوعية لوظائف التمويل والمحاسبة اعمارا من ١٩٧٦/٥/٢٧ باعتبارها الوظيفة البديلة لوظيفة رئيس الشئون التنفيذية بالدرجة الثانية والتي حلت محل مهمل وكيل مراقبة الضرائب انعقارية بالدرجتين الثالثة والرابعة من درجات القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ - غير قائم على سند صحيح من اناواقع أو القانون ٠

(ظعن رقم ٢٣٦٤ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٨٩/٥/٢١)

مصنف فنی و ادبی

مصنف فنى وأدبى

قاعدة رقم (٩٣)

المبدأ :

الاتفاق على التقدم بالفصول المسرحية الى اتحاد الاداعة والتليفزيون مع بيان نص كل فصل وأسماء نجومه بحيث اذا وافق الاتحاد على نص الفصل وأسماء نجومه يتم الاتفاق بين الطرفين — هذا الاتفاق لا يشكل عقدا بالمعنى القانونى الدقيق — مؤدى ذلك : — عدم توقيب أية التزامات على عاتق الطرفين — أساس ذلك — ان الاتفاق بهذا الشكل لا يبدو ان يكون مجرد تنظيم لدعوة أحد الأشخاص للتقدم بعرض للانتاج المشترك مع اتحاد الاداعة والتليفزيون لا يترتب عليه أية التزامات على الطرفين — لا حاجة في هذا الصدد بالأجرة الصادرة من الإدارة المساهمة للترجمة بصلاحيه النصوص المقدمة للانتاج المشترك طالما ان السلطة المختصة باتحاد الاداعة والتليفزيون لم تفصح نهائيا عن ارادتها بقبول نصوص المسرحيات المشار اليها .

المحكمة :

ومن حيث أنه يبين من مطالعة أوراق الطعن . وبصفة خاصة الاتفاق الذى يستند اليه الطاعن والمبرم بينه وبين اتحاد الاداعة والتليفزيون أن فرقة الكرنك المسرحية ويمثلها الطاعن قد اتفقت مع الاتحاد على انتاج ثلاثة عشر فصلا مسرحيا من المسرحيات ذات الفصل الواحد ، وذلك بعد تقديمها من جانب فرقة الكرنك وموافقة الاتحاد على تسميتها وأسماء النجوم الخاصة بها قبل تسجيل كل فصل على حدة ، وذلك مقابل مبلغ اجمالى قدره ٨٥٠ جنيها يدفعها الاتحاد مقابل انتاج المسرحية التى يتم الاتفاق عليها اذا كانت مدتها لا تقل عن ٥٠ دقيقة ولا تزيد على ٩٠ دقيقة ويبين من صياغة بنود الاتفاق المشار اليه أنه لا يشكل عقدا بالمعنى القانونى الدقيق . وانما اقتصر على قيام المدعى وفرقته بالتقدم بالفصول المسرحية المذكورة على الاتحاد مبينا نص كل فصل وأسماء

نجومه فإذا ما تمت موافقة الاتحاد على نص الفصل وأسماء نجومه بحيث لا تقل مدة كل منها على خمسين دقيقة ولا تريد على ستين دقيقة ، ثم يتم الاتفاق بين الطرفين على قيامهما بانتاج الفصل مشتركاً بالمقابل المحدد للانتاج ، ومن ثم فإن هذا الاتفاق لا ينشئ التزاماً على تعاقد الطاعن وفرقته بالتقدم بالنصوص ، ولا التزاماً على عائق المطعون ضده بقيامه بالمشاركة في الانتاج اذا ما تقدم الطاعن بذلك ، ومن ثم فإن محل الاتفاق هو اذا ما قام الطاعن بتقديم الفصول محددًا لكل نصوصه وأسماء نجومه ، فيدرس المطعون ضده فإذا ما أقره أبرم العقد الخاص بهذا الفصل ثم يتشارك الطرفان بعد ذلك في الانتاج ويحصل الطاعن على المقابل الاجمالي المحدد وهو مقابل الانتاج وليس مقابلًا عن تقديم من حيث نصوصه وأسماء نجومه ، فلا يوصف هذا الاتفاق بأنه عقد منشيء للالتزامات على عائق الطرفين أو أحدهما هو مجرد تنظيم لدعوة من المطعون ضده الى الطاعن ليقدم اليه عرضاً للانتاج المشترك ، يتضمن بيان محل الانتاج وهو الفصل المبرضى من حيث نصوصه وأسماء نجومه ومحتته ، وهذا المبرضى يدرسه المطعون ضده فإذا ما انتهى الى اقراره تم التعاقد بين الطرفين على القيام بالتشارك في الانتاج وهنا فقط ينشأ العقد المولد للالتزامات التي تنفع على عائق الطرفين ، وهي مرحلة لم يصل اليها الطرفان بعد لعدم اقرار المطعون ضده للنصوص التي سيجبها الطاعن في الفصول المقدمة منه ، أى لعدم قبوله للمعرض الذي تقدم به الطاعن واقراره اياه ، فالاتفاق لم يفرج عن أن يكون مجرد دعوة من المطعون ضده الى الطاعن ليتقدم اليه بعرض محدد ذي مواصفات محددة يقوم بدراستها المطعون ضده فيقرها أو لا يقرها ، وأذ ثبت من الاوراق أن المطعون ضده لم يقر نصوص الفصول التي قدمها الطاعن اليه فليس عليه أى التزام بالتعاقد على هذه الفصول كما لا ينشأ عليه أى التزام للطاعن

بإداء أى مقابل عن مشاركته فى انتاج لم يتم ولم يثبت الطاعن أى تسلف أو انحراف من المطعون ضده حال به دون نشوء العقد بغير مبرر أو سبب ، اذ لم يقدم الطاعن أدنى دليل على رفض البطون ضده للنص لجرد الاضرار به أو لجرد البيلونة دون انعقاد العقد .

ومن حيث أنه لا حجة فيما يدعيه الطاعن من أن الاجازة الصادرة من الادارة العامة للمراجعة تترجم الالتزام فيها تضمنته من صلاحية هذه النصوص للانتاج المشترك ، ذلك أنه ولئن كان صحيحا أن الادارة المذكورة قد أجازت ثمانى مسرحيات بدرجات متفاوتة ، الا أن الثابت أن السلطة المختصة بالاتحاد لم تقصص نهائيا عن ارادتها بقبول نصوص المسرحيات المشار اليها من عدمه الا بعد أن وردت اليها مذكرة السيد / على الزرقانى المسئول عن النصوص والانتاج المشترك بالادارة المركزية للنصوص والمراجعة والذي قرر فيها أن نصوص هذه المسرحيات لم تعد صالحة للانتاج المشترك . استنادا الى ما جرى عليه العرف من اعادة النظر فى نصوص المصنفات الفنية كل ستة أشهر ، وبناء على هذه المذكرة، قررت السلطة المختصة عدم الموافقة على نصوص هذه المسرحيات وتم إخطار الطاعن رسميا بعدم موافقة الاتحاد على انتاجها تليفزيونا وذلك بتاريخ ١٧/١٠/١٩٧٧ ، ومن ثم فإن مدة الاجزة التى أشار اليها الطاعن لا تعدو أن تكون اجراء داخليا يستهدف معاونة السلطة المختصة على اصدار قرارها بالقبول أو الرفض دون أن ينشئ مركزا قانونيا أو حقا يكتسبها يسوغ للطاعن الاحتجاج به قبل الاتحاد الذى يظل صاحب السلطة فى تكوين عقيدته على أساس الدراسات المختلفة التى تقدمها له الاجزة الداخلية دون أن تدخل فى تكوين هذه العقيدة أو توجيه هذه الارادة فاذا ما أمضى الاتحاد فى النهاية عن عدم قبوله لما قدمه الطاعن من نصوص فانه يكون

قد مارس سلطته التكميلية التي يترخص بها في اجرام العقود دون أن يشكل ذلك في حقه خطأ عقدياً يسمح بالتعويض عنه على النحو الذي يطالب به الطاعن ، واذا انتهى الحكم المطعون فيه الى هذه النتيجة فإنه يكون قد أصاب صحيح حكم القانون ويكون الطعن عليه قد قُدم على غير أساس سليم من القانون خليقاً بالرفض .

(طعن رقم ٩ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٨/١/١٩٨٦)

قاعدة رقم (٩٤)

المبدأ :

خضوع الإنتاج الفني لشركة صيرت القاهرة للصوتيات والمرئيات لأحكام الرقابة على المصنفات الفنية - وفقاً لأحكام القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٥ .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع بجلستها المعقودة بتاريخ ١٩٨٦/٥/٢١ فتبين لها أن المشرع في القانون رقم ٤٣٠ لسنة ١٩٥٥ بتتظيم الرقابة على الاشرطة السينمائية ولوحات الفانوس السحرى والاغانى والمسرحيات والمولودجات والاسطوانات واشربة التسجيل الصوتى بسلط رقابة الدولة على المواد الفنية البصرية والسمعية : فاشترط ضرورة الحصول على ترخيص من وزارة الثقافة قبل تصوير أو تسجيل عرض أو تأدية أو اذاعة أو بيع الاشرطة السينمائية ولوحات الفانوس السحرى والمسرحيات والاغانى والاشرطة الصوتية والاسطوانات أو ما يماثلها . واستثنى المشرع هيئة الاذاعة من تطبيق أحكام القانون رقم ٤٣٠ لسنة ١٩٥٥ بالقانون رقم ٢٧ لمبة ١٩٦٠ في شأن استثناء هيئة الاذاعة من أحكام القانون رقم ٤٣٠ لسنة ١٩٥٥ فاقضت

مادته رقم ٢ على أن « تستثنى هيئة اذاعة الجمهورية العربية المتحدة من تطبيق أحكام القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٥٥ المشار اليه ، وبمقتضى الهيئة شئون الرقابة على موادها الاذاعية المختلفة دون التقييد بأحكامه وذلك وفقا لما يقرره مجلس ادارتها من قواعد لتنظيم هذه الرقابة » ونصت المادة ٢ من ذات القانون على أن « يعمل بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٥٥ عند مباشرة أى نشاط يتعلق بالمصنفات الخاصة لأحكامه عن غير طريق هيئة الاذاعة » . فالمرجع مراعاة منه لطبيعة العمل فى الاذاعة استثنائها من مجال تطبيق القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٥٥ إكتفاء بقيامها بنفسها بمهمة الرقابة فيخرج من نطاق هذا الاستثناء المسواد التى تم أدائها أو تسجيلها أو اذاعتها عن غير طريق الاذاعة فتظل خاضعة للقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٥٥ . فهيئة الاذاعة معفاة من أحكام القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٥٥ بما يتعلق بموادها الاذاعية مسموعة أو مرئية . والشركة ليست هى هيئة الاذاعة وان كانت أسمها الشركة مملوكة بالكامل للهيئة . فكل من الشركة والهيئة شخص قانونى مستقل منفصل تمام الانفصال والاستقلال عن الآخر ، فما يسرى على أحدهما لا يسرى على الآخر ، وخاصة فيما يتعلق بالأحكام الاستثنائية الخاصة بأحدهما فنصت عليه ، فلا يسرى بذاتها فى حق الآخر وبذلك فان الاستثناء المقرر للهيئة لا يسرى بأى وجه فى حق الشركة ، وان كانت أسمها الشركة مملوكة بالكامل للهيئة على أن المذكرة الأيضاحية للقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٥ قطعت فى ذلك بنفسها على أن الاجازة باذاعة المواد المستثناة الصادرة من هيئة الاذاعة لا تؤدى الى الاعفاء من الحصول على الترخيص وفقا للقانون المشار اليه خارج حدود هذا الاستثناء . وهو ما دعى المشرع الى النص صراحة فى المادة ٢ من القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٥ على أن يعمل بأحكام القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٥٥ عند مباشرة أى نشاط يتعلق

بالمصنفات الخاضعة لأحكامه من غير طريق هيئة الإذاعة ، وهي بذلك حددت نطاق الاستثناء في المادة (١) ومجاله وقصرته على الهيئة وحدها في النطاق المحدد لها بصريح نص فلا يمتد الاستثناء إلى ما وراء ذلك . وأخيراً فإن غرضه إنشاء شركة صوت القاهرة للصوتيات والمرئيات طبقاً للمادة ٢ من قرار انشائها منسالف البيان هو تصنيع الاسطوانات بكافة أنواعها وأشرطة التسجيل والأغراموفونات وقطع الغيار وإنتاج التسجيلات التجارية وتسجيلات الخراما والموعات الإذاعية والمرئية بهدف توفير احتياجات اقتصاد الإذاعة والتلفزيون من البرامج الإذاعية والتلفزيونية عالية المستوى عن الناحيتين الفنية والأدبية وكذلك الاتجار في هذا الانتاج بأنواعه المختلفة لحساب الشركة الخاص ولحساب الغير واستغلال وسائل الانتاج المملوك لها استقلالاً اقتصادياً كاملاً سواء بإنتاجها الذاتي أو بالمشاركة مع الغير أو بتأجير ما يتوافر لديها فهو انتاج للغير ولا يقتصر على الهيئة وحدها . وبذلك تخضع انتاج هذه الشركة من المصنفات للرقابة على المصنفات الفنية طبقاً للقانون رقم ٤٣٠ لسنة ١٩٥٥ المشار إليه ولا تستفيد من الاستثناء المقرر بالقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٦٠ لهيئة الإذاعة والتلفزيون وحدها بالنسبة لما تنتجه من مصنفات فنية ولن يؤثر في ذلك ملكية الهيئة بالكامل لأبهم الشركة لأن الشركة ليست الهيئة ولا جزءاً منها أو فرعاً لها بل لكل منها شخصية قانونية مستقلة وتمتلك كل منهما بما شرع لها من أحكام خاصة ولا يستفيد أحدها من استثناء تشريعى يقرر للآخرى .

لذلك ، انقضت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى خضوع الانتاج الفنى لشركة صوت القاهرة للصوتيات والمرئيات

لأحكام الرقابة على المصنفات الفنية وفقا لأحكام القانون رقم ٤٣٠ لسنة ١٩٥٥ المشار إليه .

(ملف رقم ١٠٦/١/٤٧ - جلسة ١٩٨٦/٥/٢٧)

قاصدة رقم (٩٥)

المبدأ :

عائد استخوانات والشرطة ثلاثة القرآن الكريم بصوت المرحوم الشيخ محمود خليل الحصري والتي تحصل بعد وفاته لا تعد من عناصر تركته .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٥/٤/١٩٨٧ فاستعرضت وصية المرحوم الشيخ محمود خليل الحصري التي جاء بها « بانني أوصي بمقدار ثلث جميع ما أملك من عقارات ومنقولات وأموال مودعة بالبنوك وغيرها وذلك للصرف منها على الأوجه الآتية : كما استعرضت أحكام القانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ بإصدار قانون حماية حق المؤلف وتبين لها ان المادة ١٥ منه تنص على أنه « بعد وفاة المؤلف يكون أورثته وحدهم الحق في مباشرة حقوق الاستغلال المالي المصنوع عليها في المواد ٥ و ٦ و ٧ فإذا كان المصنف عملا مشتركا وفقا لأحكام هذا القانون ومات أحد المؤلفين بـلا وارث فإن نصيبه يؤول الى المؤلفين المشتركين أو خلفهم ، ما لم يوجد اتفاق يخالف ذلك .

ومن ذلك يجوز للمؤلف أن يعين أشخاصا بالذات من الورثة

أو غيرهم ليكون لهم حقوق الاستغلال المالى المتسار اليه فى الفقرة السابقة ولو جاوز المؤلف فى ذلك القدر الذى تجوز فيه الوصية » .

وتبين للجمعية مما تقدم أن المشرع ولئن لم يمن بتعريف الطبيعة القانونية لحق المؤلف الا أنه لم يغفل عن استظهار حق المؤلف الادبى وحقه المادى على مصنفه ، فتبين أن للمؤلف دون سواء الحق فى تقرير نشر مصنفه وفى تحديد طريقة هذا النشر كما بين حق المؤلف المادى أو المالى وهو استغلال مصنفه على أية صورة من صور الاستغلال واحتفظ له بهذا الحق طوال مدة حياته ومن بعده لورثته أو لمن يعينهم المؤلف وكل ذلك لمدة مؤقتة ، كما تبين للجمعية أن الحق المالى للمؤلف هو فى حقيقته حق يقع على شئ غير مادى وليس من قبيل الحقوق التى تقع على الاشياء المادية التى ينظر المشرع الاسلامى اليها وحدها باعتبارها أموالا فى تقرير أحكام الميراث والوصية وذلك باعتبار أن المصنف هو نتاج فكر المؤلف وألصق به من أمواله التى تقع على أشياء مادية ، لذلك أعطى له المشرع الحرية فى تعيين من له التصرف فيه بعد وفاته سواء أكان وارثا أم غير وارث وذلك دون التقيد بثلاث التركة وهو القدر الذى تجوز فيه قانونا الوصية الاختيارية كما أنه إذا مات المؤلف دون أن يترك ورثة أو يعين من يملك استغلال حق المؤلف بعد وفاته يؤول المصنف الى الملك العام ولا يؤول الى الجولة باعتبارها مائة للتركات التى لا وارث لها ، وعلى ذلك فلا يمكن اعتبار هذا الحق المنوى تركة أو شئ مادى يدخل فى عناصر تركة المؤلف المتوفى ، تلهما هنالك أن المشرع نقله حق الاستغلال المالى المقرر للمؤلف طوال مدة حياته الى ورثته الشرعيين بعد وفاته المدة التى حددها المشرع لحماية المصنف والتى تبدأ من تاريخ وفاة المؤلف كل بمقدار حصته فى الميراث ، وعلى ذلك فإن الذى يؤول الى الورثة ليس

بتركة ولكن حقوق المؤلف المالية لورثهم يباشرونها طوال مدة الحماية ويستمدون حقهم في ذلك من القانون مباشرة •

ومن حيث أنه بتطبيق ما تقدم على الحالة المعروضة ، واذ يبين من الاطلاع على وصية المرحوم الشيخ محمود خليل الحصري انها لم تمتد لتشمل حق الاستغلال المالي لاعمال بل اقتصرت على العقارات والمنقولات وأمواله المودعة بالبنوك وغيرها فان عائد هذا الحق الذي لا يعد من عناصر تركته يؤول الى ورثته ولا يكون للورثة حق فيه •

لذلك ، انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن عائد اسطوانات وأشرطة تلاوة القرآن الكريم بصوت المرحوم الشيخ محمود خليل الحصري والتي تتحصل بعد وفاته ولا تعد من عناصر تركته •

(ملف رقم ٧١/١/١٠٠ — جلسة ١٥/٤/١٩٨٧)

مماثل

الفصل الأول — كيفية حساب المعاش

الفرع الأول — تاريخ بدء استحقاق تسوية المعاش

الفرع الثاني — حساب المعاش على أساس متوسط المرتبات خلال
الستينين الاخيرتين

الفرع الثالث — المكلفات التشجيعية لا تحسب ضمن المرتب الذي
يسوى على اساسه المعاش

الفرع الرابع — موعد تقديم طلب صرف المعاش او المكافاة

الفصل الثاني — المستحقون للمعاش

الفرع الأول — الإنسية

الفرع الثاني — الأبسن

الفرع الثالث — الأرملة

الفصل الثالث — المعاش المقرر بالقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٧

الفرع الأول — الواقعة الجبرة لصرف المعاش المقرر بالقانون
رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٧

الفرع الثاني — سلطة رئيس الجمهورية في تجاوز الحد الاقصى
للمعاش الذي يصرف وفقاً لاحكام القانون
رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٧

الفصل الرابع — الاحالة الى المعاش

(تصديق سنن الاحالة الى المعاش)

الفصل الخامس — مدى جواز الجمع بين المعاش والمرتب

(الجمع بين المعاش ومخصصات وظيفية أمين ما
مجلس الوزراء)

الفصل السادس — زيادة المعاشات

الفصل السابع — معاشات ومكافآت استثنائية

الفرع الأول — سلطة رئيس الجمهورية في اعتماد قرارات لجنة المعاشات الاستثنائية أو الموافقة على اقتراح الوزير المختص.

الفرع الثاني — السلطة المختصة بتقرير المعاش الاستثنائي ومراحل تقريره.

الفصل الثامن — طوائف خاصة

(القضاة)

الفصل التاسع — المعاش المتغير

الفرع الأول — شروط رفع المعاش المتغير

الفرع الثاني — تسوية معاش الأجر المتغير

الفرع الثالث — الحد الأقصى لمجموع أجر الاشتراك المتغير

الفرع الرابع — رفع معاش الأجر المتغير

الفصل العاشر — المتزعة في المعاش

الفرع الأول — تقييد المتزعة في المعاش بالميزان الذي حدده القانون لذلك

الفرع الثاني — مناقشت المعاش وفقا للقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ يجب أن يندا بعرضها على لجنة فحص المتزعات

الفرع الثالث — عدم جواز رفع الدعوى بطلب تعديل الحقوق المقررة بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بعد انقضاء سنتين يوما من تاريخ الاخطار بربط المعاش

الفرع الرابع — جواز تصحيح الأخطاء المادية في تسوية المعاش
في أي وقت

الفصل الحادي عشر — مسائل متنوعة

الفرع الأول — إحالة الموظف الى المعاش لا يسقط عنه التزامه بالدين
الذي شغل لجهة لجهة الإدارة

الفرع الثاني — يمنع على الجهة الإدارية الاستمرار في صرف معاش
المتوفى متى قام نزاع جدى في ثبوت الوصف الموجب
للاستحقاق

الفرع الثالث — معاش المجند الذى يصاب بسبب الخدمة بجروح
او عاهات او امراض ينتج عنها عجز كلى او جزئى
ويقرر بسببها انتهاء خدمته العسكرية

الفرع الرابع — شروط استحقاق معاش المعز او الوفاة في غير
هاتئ الاصناف

الفرع الخامس — مناط استحقاق المعاش الإضافى المقرر بالمادة
٧٨ من القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ او المادة
٨٩ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤

الفرع السادس — حدود المعاش المحسوب عن الاجر والمعاش
المحسوب عن الحوافز

الفصل الأول
كيفية حساب المعاش
الفرع الأول
تأريخ بدء استحقاق تسوية المعاش
قاعدة رقم (٩٦)

المبدأ :

الاعتداد بأول يوليو من ذات السنة المحددة بالمستفرج الرسمي لقيد العاملين عند حساب تأريخ إحالتهم الى المعاش اذا انقصر المستفرج على ذكر سنة الميلاد دون تحديد اليوم والشهر .

التفصيل :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى بجلستها المقرودة بتاريخ ١٩٩٠/٣/٧ فاستقرضت فتاها السابقة بجلسة ١٩٧٩/٤/١٩ د ملف ٢٠٠/٧/٨٩ التي انتهت للاسباب الواردة فيها على الاعتداد بأول يوليو بذات السنة المحددة بالمستفرج الرسمي لقيد ميلاد العاملين المذكورين عند حساب تأريخ إحالتهم الى المعاش وتبينت للجمعية أن الرأي الذي جاء بكتاب الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة المشار اليه ، والذي يتجه الى الاعتداد بنهاية شهر ديسمبر بذات السنة المحددة بالمستفرج الرسمي - في الحالة المعروضة لم يصف شيئاً جديداً لم يكن تمت نظر الجمعية العمومية عند بحث هذا الموضوع .

لذلك ، انتهت الجمعية العمومية الى تأييد فتاها السابقة بجلسة ١٩٩٠/٤/٨٨ - ملف رقم ٢٠٠/٣/٨٦ لذات الاسباب .
(ملف رقم ٢٠٠/٢/٨٦ - بجلسة ١٩٩٠/٣/٧) .

الفرع الثاني

حساب المعاش على أساس متوسط
المرتبات خلال السنتين الأخيرتين

قاعدة رقم (٩٧)

المبدأ :

انتهاء خدمة المقطوع عن العمل تكون عند إحالته الى المحاكمة التأديبية
من ذلك من تاريخ الحكم الصادر من المحكمة التأديبية بفصله من الخدمة
— تتم تسوية معاشه على أساس المتوسط الشهري لأجره الذي
أنيت على أساسها الاشتراكات — خلال السنتين الأخيرتين من مدة
الاشتراك في التأمين أي السابقتين على انقطاعه — تسقط مدة الانقطاع
من المدة المحسوبة في المعاش — استحقاق المعاش يكون من أول الشهر
الذي احتل فيه .

القوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسم الفتوى
والتشريع بجلستها المقودة في ١٩٨٦/٤/٢ فتبينت أن المادة ١٠٠
من نظام المعاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨
تقضى بأنه « اذا حكم على المعامل بالاحالة الى المعاش أو الفصل
انتهت خدمته من تاريخ صدور الحكم ما لم يكن موقوفا عن عمله
فتعتبر خدمته منتهية من تاريخ وقفه » .

والمستفاد من صراحة النص أن خدمة المعامل تنتهي من تاريخ
صدور الحكم التأديبي بفصله من الخدمة ، ما لم يكن موقوفا عن
عمله فتعتبر خدمته منتهية من تاريخ وقفه . ولا يغير من ذلك ما ورد
في المادة ٩٨ من ذات القانون والتي تقضى بأن « يعتبر المعامل

نقدنا استقالته إذا انقطع عن عمله بغير إذن أكثر من خمسة عشر يوماً متتالية ما لم يقدم خلال الخمسة عشر يوماً التالية ما يثبت أن انقطاعه كان بمنذر مقبول فإذا لم يقدم العامل أسباباً تبرر الانقطاع أو قدم هذه الأسباب ورفضت اعتبرت خدمته منتهية من تاريخ انقطاعه عن العمل « ذلك أن الحكم الوارد في هذا البص ينصرف إلى حالة أعمال جهة الإدارة سلطتها التقديرية في إنهاء خدمة العامل المتقطع عن عمله مدة خمسة عشر يوماً متتالية دون أن يندخل سبباً لانقطاعه عن العمل أو قدم سبباً رفضته جهة الإدارة فاعتبر المشرع خدمته منتهية من تاريخ انقطاعه عن العمل . ومن ثم يكون لكل من المادتين ٩٨ و ١٠٠ المشار إليها نطاق مستقل لأعمالها . ويجوز بذلك اعتبار تاريخ انتهاء خدمة العامل المتقطع عن العمل وفقاً لحكم المادة ١٠٠ المشار إليها من تاريخ صدور الحكم التأديبي بخصمه من الخدمة .

كما تبينت البقضية العمومية أن المادة ٢٤٥ من قانون التأمين الاجتماعي تلغى بأنه « ولا تؤدي أية اشتراكات عن المدد التي لا يستحق عنها أجراً أو تعويضاً عنه وإذا كان الأجر مقابل العمل فإن المدد عن تاريخ الانقطاع عن العمل وتخفى تاريخ صدور حكم المحكمة التأديبية بالمفصل من الخدمة لا يستحق عنها أجراً ، فلا يؤدي عنها اشتراكات ، ولا تدخل ضمن مدة الاشتراك في التأمين ، ويتمين إسقاطها منها . ويؤكد ذلك أن المشرع قد تبين في المادة ١٢٦ من ذات القانون المدد التي لا يستحق عنها أجراً ويستحق عنها اشتراكات اسقط من بينها مدة الانقطاع عن العمل وإذا كانت المادة ١٩ من قانون التأمين الاجتماعي تلغى بأنه « يسوى المعاش في غير حالات المعجز والوفاة على أساس المتوسط الشهري لأجور المؤمن عليه التي أدبت على أساسها الاشتراكات خلال

السنتين الأخيرتين من مدة اشتراكه في التأمين أو خلال مدة اشتراكه في التأمين ان قلت عن ذلك « » فان تسوية معاش المنقطع عن العمل بحسبان أن مدة الانقطاع لا يؤدي عنها اشتراكات ، ولا تدخل ضمن مدة الاشتراك في التأمين تتم على أساس المتوسط الشهري لاجر المنقطع التي أدت على أساسها الاشتراكات خلال السنتين الأخيرتين من مدة اشتراكه في التأمين أى السابقتين على انقطاعه عن العمل . واذا كانت المادة ٢٥ من قانون التأمين الاجتماعي تقضى بأن « يستحق المعاش من أول الشهر الذي ينشأ فيه سبب الاستحقاق » وكان سبب استحقاق المعاش في الحالة المطروحة صدور حكم المحكمة التأديبية بالفصل من الخدمة . فان استحقاق المعاش يكون أول الشهر الذي صدر فيه هذا الحكم .

لذلك ، انتهت الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى انتهاء خدمة المروض حالته من تاريخ الحكم الصادر من المحكمة التأديبية بفصله من الخدمة ، وتتم تسوية معاشه على أساس المتوسط الشهري لاجره التي أدت على أساسها الاشتراكات خلال السنتين الأخيرتين من مدة اشتراكه في التأمين أى السابقتين على انقطاعه ، إسقاط مدة الانقطاع من المدة المحسوبة في المعاش ، استحقاق المعاش من أول الشهر الذي فصل فيه .

(ملف رقم ١٠٣٤/٤/٨٦ — جلسة ١٩٩٠/٤/٢)

الفصل الثالث

المكافآت التشجيعية لا تحسب ضمن
المرتب الذى يسوى على أساسه المعاش

قائمة رقم (١٨)

المادة :

المكافآت التشجيعية تدخل في حساب الاجر طبقا للمادة الخامسة
من قانون التأمين الاجتماعى .

المادة :

المكافآت التشجيعية لا تدخل في حساب الاجر طبقا لنص المادة
الخامسة من قانون التأمين الاجتماعى فان دعوى المطعون مدته
باحتساب هذه المكافآت ضمن مرتبه الذى يسوى المعاش على أساسه
تكون مفتقرة الى السند الصحيح من الواقع والقانون فكان من
المتعين رفضها واذ قضى المحكم المطعون فيه بغير ذلك فإنه يكون
واجب الانباء .

(طعن رقم ١٢٧٤ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٨٥/١١/٢٤)

الفنح الرابع

معماد تقمىم طلب صرف

المعاش أو المىكالة

قاعنة وقم (٩٩)

المعماد :

وفقا للمادة ١٤٠ من قانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المعدلة بالقانون ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ اذا قدم طلب صرف المعاش بعد مرور خمس سنوات من تاريخ الاستحقاق يصراف المعاش وهذه اعتبارا من اول الشهر الذى قدم فيه الطلب ودون ان يوضع الصرف لاية سلطة تقديرية - وزير التأمينات هو السلطة المختصة بالتقاول من تقمىم طلب الصرف الى المعامد المعدد .

المتقوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية للمعاشى المتقوى والتشريع بجلستها المعقودة بتاريخ ١٥/٣/١٩٨٩ فاستقرضت بالمادة ١٤٠ من قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ التى تنص على أنه د مع مراعاة حكم الفقرة الاولى من المادة (٢٥) يجب تقمىم طلب صرف المعاش أو التعويض أو أى مبالغ مستحقة طبقا لاحكام هذا القانون فى معامد اتمصاه خمس سنوات من التاريخ الذى نشأ فيه سبب الاستحقاق والا انقضى الحق فى المطالبة بها .

وتعتبر المطالبة بأى من المبالغ المتقدمة شاملة للمطالبة بباقى

المبالغ المستحقة وينقطع سريان الميعاد المشار اليه بالنسبة الى المستحقين جميعا إذا تقدم أحدهم بطلب في الموعد المحدد .

ويجوز لحيز عام الهيئة المختصة أو من ينييه أن يتجاوز عن الاخلال بالميعاد المشار اليه في الفقرة الاولى إذا كان ذلك ناشئا عن أسباب تبرره ، وفي هذه الحالة تصرف الحقوق كاملة من تاريخ الاستحقاق .

كما استعرضت المادة الخامسة من القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ بتعديل بعد أحكام قانون التأمين الاجتماعي التي تنص على أن « يستبدل بنصوص المولد ١٨ بفقرة ثانية و ١٨ مكرراً بفقرة ثانية ١٠٠٠ والمادة ١٤٠ من قانون التأمين الاجتماعي المشار اليه النصيصن الآتية :

مادة ١٤٠ - يجب تقديم طلب صرف المعاش أو التعويض أو أى مبالغ مستحقة طبقاً لأحكام هذا القانون في ميعاد انقضاء خمس سنوات من التاريخ الذى نشأ فيه سبب الاستحقاق والا انقضى الحق فى المطالبة بها . وتعتبر المطالبة بائى من المبالغ المتجددة شاملة المطالبة بباقى المبالغ المستحقة .

وينقطع سريان الميعاد المشار اليه بالنسبة الى المستحقين جميعا إذا تقدم أحدهم بطلب في الموعد المحدد .

وإذا قدم طلب الصرف بعد انتهاء الميعاد المشار اليه يقتصر الصرف على المبالغ ووجه ويتم الصرف اعتباراً من أول الشهر الذى تسجل فيه الطلب .

ويجوز لوزير التأمينات أن يتجاوز عن عدم تقديم الطلب في الميعاد المشار اليه إذا كانت أسباب تبرره ذلك ، وفي هذه الحالة تصرف الحقوق كاملة من تاريخ الاستحقاق .

يتمين أن يصرف لهم المعاش وحده — بدءاً من التاريخ المذكور ولا وجه لآزامهم بتقديم طلبات جديدة للاستفادة من هذا الصك لتعارض ذلك مع هدف المشرع من تعديل نص المادة ١٤٠ — وهو عدم حرمان أصحاب الشأن من المعاش أياً ما كان سبب تأخرهم عن تقديم طلب الصرف في جوعده ودون خضوع الصرف لاية سلطة تقديرية كما سبق البيان كما لا وجه لتقرير صرف المعاش للمعروضة حالتهم اعتباراً من أول الشهر الذي تقدموا فيه بطلباتهم لأن ذلك يتعارض مع سريان تعديل نص المادة ١٤٠ من ١٩٨٧/٧/١ • ومن جهة أخرى فإن طلباتهم تعرض على وزير التأمينات للنظر في صرف المعاش وكفاية حقوقهم الأخرى من تاريخ استحقاقهم إذ ارتأى أن عدم التزامهم بالميعاد المقرر كان له ما يبرره •

لذلك ، انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى صرف المعاش وحده — للمعروضة حالتهم اعتباراً من ١٩٨٧/٧/١ ، وذلك طبقاً لمحكم الفقرة الثالثة بالمادة ١٤٠ من قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المعدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ ، وعلى النحو السابق إيضاحه •

(ملف رقم ٣٩٣/١/٨٦ — جلسة ١٥/٣/١٩٨٩)

الفصل الثاني المستحقون للمعاش

الفرع الأول الابنة

قاعدة رقم (١٠٠)

المبدأ :

الابنة التي لم يربط لها معاش لكونها متزوجة وقت وفاة إلتئع يربط لها معاش طبقاً لأحكام القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ إذا طلقت خلال العشر سنوات التالية لوفاة والدها دون الخلل بحقوق باقي المستحقين في المعاش على أن يفصّل ما يكون قدر صرف لها من نفقة أو ما يحصلها من المعاش .

المشكلة :

تسري أحكام المواد ٤٢ ، ٤٥ ، ٤٦ ، ٤٧ ، ٤٨ ، عدا البند (ج) منها ، ٨٠ مكرراً (٣) ، ٨٧ ، ٨٨ ، ٨٩ ، ٩٨ ، ٩٩ ، ١١٢ ، ١١٣ ، ١١٦ من هذا القانون على المستحقين عن أصحاب المعاشات المعطلين بمحكم القوانين ٥٨ لسنة ١٩٣٠ و ١٥٠ لسنة ١٩٥٧ ، ٤٠ لسنة ١٩٥٨ ، ٢٣٣ لسنة ١٩٥٩ ، ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ ، ٢٣٦ لسنة ١٩٥٩ أما المستحقون عن أصحاب المعاشات المعطلين بالقوانين سالفة الذكر الذين ينشأ استحقاقهم ابتداء من ١٩٦٤/٣/٢١ فتسري عليهم — بالاضافة الى المواد السابقة — أحكام المواد ١٤ ، ١٦ ، ٤٣ ، ٤٤ ، ٤٨ ، ٨١ مكرراً (٢) ، ٨٠ مكرراً (٢) ، ٨٠ مكرراً (٤) و الجدول رقم (١) المرافق لهذا القانون .

ومن حيث أن المادة ٤٦ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ .

المعدلة بالقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٦٨ تنص في فقرتها الثانية على أن :

أما الامهات والبنات والايوات اللاتي لم يسبق ربط معاش
لهن لكونهن متزوجات وقت وفاة المنتفع أو صاحب المعاش فيمنحن
إذا طلقن أو تزلجن خبالاً عشر سنوآت من تاريخ وفاة المنتفع
أو صاحب المعاش ما كان يستحق لهن من معاش لو لم يكن متزوجات
وفذلك دون اخلال بحقوق باقي المستحقين في المعاش .

فاذا كان لاي منهن نفقة خصم من معاشها ما يجادلها ، ولا تكون
الاعادة في المعاش الا لبرة واحدة .

ومن حيث أن الثابت من الاوراق أن المرحوم ولئن
كانت خدمته قد انتهت في ظل العمل بالقانون رقم ٢٣٣ لسنة ١٩٦٤
وتوفي بتاريخ ١٩٧٠/١/٢٧ وان الطاعنة كانت متزوجة وقت الوفاة
وطلقت بعد وفاته في ١٩٧٠/٥/٥ ومن ثم فانها تصدق أحكام
المادة ٤٦ في من القانون رقم ١١٦ سنة ١٩٦٤ وفقا لنص المادة ٧٧
منه .

ومن حيث أنه لم يربط للطاعنة معاش طبقا للقانون رقم ١١٦
لسنة ١٩٦٤ لكونها متزوجة وقت وفاة المنتفع ، وطالما طلقت خلال
العشر سنوات التالية لوفاة والدها ، فانه يربط لها معاش طبقا
لاحكام القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ دون اخلال بحقوق باقي
المستحقين في المعاش على أن يخصم ما يكون قد صرف لها من تقبيلة
أو ما يعادلها من المعاش .

(طعن رقم ٢١٣ لسنة ٧٣ ق - جلسة ١٩٨٦/١١/٣٠)

الفرع الثاني الأبن

قائمة رقم (١٠١)

المبدأ :

المادتان ١١١ و ١١٢ من قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ — قطع المعاش المستحق منوط باستمراره في العمل الذي التحق به وعدم بلوغه السن المقررة — اذا انفصلت رابطة التعلق بهذا العمل قبل بلوغ تلك السن ، عاد اليه استحقاقه في المعاش لأن قطع المعاش لا يمنع من العودة إلى استحقاقه بتوافر الشروط المقررة قانونا .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٩٨٩/١/٤ فتبين لها ان قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ينص في المادة ١٠٧ منه على انه « يشترط لاستحقاق الأبناء الا يكون الابن قد بلغ سن الصنادية والعشرين ويستثنى من هذا الشرط الصالات الآتية : ١ - ٣ - من حصل على مؤهل نهائي لا يجاوز المرحلة المشار اليها بالبنود السابقة ولم يلتحق بعمل ، أو لم يزاول مهنته ، ولم يكن قد بلغ سن السادسة والعشرين بالنسبة للإحاطيلين على مؤهل الليسانس والكالوريوس وتنص المادة ١١١ منه على أن يوقف صرف معاش المستحق في الحالات الآتية : »

١ — الالتحاق بأي عمل والمصول منه على دخل مساوي يساوي

٢٧٠ =

بالشركة السعودية المصرية للبنشاء بعد أيام من التماقه به ، وقبل
أن يبلغ سن السادسة والعشرين ، فإنه يتعين اعتبار مفاشه مقطوعا
في الفترة ما بين التماقه بالعمل واستقالته عنه على ان يمسود اليه
الاستحقاق في المعاش بانتهاء هذه الفترة وذلك لحيث بلوغه سن
السادسة والعشرين أو التماقه بعمل آخر أيهما أقرب .

لذلك ، انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع
الى أخقية السيد / في الاستمرار في صرف المعاش المقرر
له على الوجه السابق بيانه .

(حلف رقم ٨٦/٦/٣٩٠ - جلسة ١٩٨٩/١/٤)

الفرع الثالث

الأرملة

قاعدة رقم (١٠٢)

المبدأ :

منافذ استحقاق الأرملة معاشها عن زوجها المتوفى أن يكون عقد زواجها
بنه موثقاً أو ثابتاً بحكم قضائي نهائي بناء على دعوى رفعت قبل
حياة الزوج .

التفصيل :

مقتضى نص المادة ١٠٥ من قانون التأمين الاجتماعى الصادر
بالقانون رقم ٧٩ سنة ١٩٧٥ أن المشرع اشترط لاستحقاق الأرملة
معاشها عن زوجها المتوفى أن يكون عقد زواجها منه موثقاً أو ثابتاً
بحكم قضائي بناء على دعوى رفعت حال حياة الزوج كما أجاز المشرع
لوزير التأمينات بقرار يصدره تعيين وسائل أخرى تعين على إثبات
هذا الزواج في بعض الحالات التى يتعذر فيها الإثبات بالوسائل
سالفة الذكر - عقد زواج عرفى لم يسبق توثيقه أو إثباته بموجب حكم
قضائي نهائي بناء على دعوى رفعت حال حياة الزوج - استصدار
اعلام وراثية تثبت أن الأرملة زوجة لمالك المعاش وتستحق ثمن تركته
فرضاً مع أولاده - استصدار الأرملة حكماً من محكمة الأحوال الشخصية
ببطلان الاعلام الشرعى بتعيين ورثة مالك المعاش في أولاده وحدهم
دونها بمسند من أن الورثة أقروا لها بالزوجية والارث وصار هذا
الحكم نهائياً وحائزاً لقوة الامر المقضى به - جواز ادراج حالة ثبوت
الزوجية بحكم قضائي نهائي بعد وفاة الزوج ضمن الحالات التى

يصدر بها قرار من وزير التأمينات طبقاً للفقرة الثانية من المادة ١٠٥ من القانون المشار إليه بما يفرض ذلك الى استحقاق الارملة معاشاً عن زوجها المتوفى أخذاً بعين الاعتبار أنه ليس في قانون التأمينات ما يأبى ذلك أو يتنافر معه أو يحول دونه وأنه لا وجه للتعدي بأن الرخصة المخولة تشريعياً لوزير التأمينات في شأن تعيين وسائل أخرى لاثبات الزواج والواردة بالفقرة الثانية من المادة ١٠٥ مقيدة بالا تتناقض مع ما عينه المشرع منها في صدر تلك المادة إذ أن ذلك يتمارضن وعبارات النص التي وردت مطلقة دونما قيد يقيد بها الامر الذي لا معدى معه في الاخذ بدلالة منطوقها ومفهومها وما يفرضه حين تفسير النص واعمال واضح مقتضاه .

(حلف رقم ١٢٦٦/٤/٨٦ — جلسة ١٩٩٣/٤/٤)

الفصل الثالث

المعاش المقرر بالقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٧

الفرع الأول

الواقعة المبررة لصرف المعاش المقرر

بالقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٧

قاعدة رقم (١٠٣)

المبدأ :

الواقعة المبررة لصرف المعاش المقرر بالمادة ٣ من القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٧ بتقرير معاشات أو اعانات أو قروض عن الخسائر في النفس أو المال نتيجة للأعمال الحربية تتوافر بتحقيق حالة الوفاة أو الفقد أو العجز - يتعين صرف المعاش إذا ما تقرر اعتباراً من تاريخ الوفاة أو الفقد أو العجز .

الفتوى :

إن هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ أول مارس سنة ١٩٨٩ فتبين لها أن القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٧ بتقرير معاشات أو اعانات أو قروض عن الخسائر في النفس والمال نتيجة للأعمال الحربية نص في المادة (٣) منه على أنه « يجوز أن تصرف معاشات أو اعانات أو قروض عن الأضرار الناجمة عن العمليات الحربية ... طبقاً للشروط والأوضاع والإجراءات التي يصدر بها قرار من وزير الأوقاف والشئون الاجتماعية وذلك في الحالات الآتية » وتعُدُّ هذا النص بالقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٠ ، وجرى على أنه « يجوز صرف اعانات أو معاشات أو

قروض عن الاضرار الناجمة عن العمليات الحربية : كما يجوز
صرف اعانة عاجلة بقرار من وزير الشؤون الاجتماعية لمواجهة تلك
الاضرار ويصدر وزير الشؤون الاجتماعية قراراً بشروط
وأوضاع وإجراءات صرف الاعانات أو المعاشات أو القروض في
الحالات الآتية : كما نصت المادة ١٣ من القانون المذكور قبل
تعديله بالقانون رقم ٤١ لسنة ١٩٧٠ على أن « ينرى العمل بهذا
القانون لمدة سنة اعتباراً من تاريخ بدء العدوان في ٥ يونيه سنة
١٩٦٧ » ، وقد ألغى هذا النص بالقانون رقم ٤١ لسنة ١٩٧٠ .

والمستفاد من ذلك أن المشرع أجاز بنص المادة ٣ من القانون
رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٧ المشار اليه لرئيس الجمهورية بقرار منه ترتيب
معاشات في حالات الخسائر التي تقع على النفس (الوفاة — الفقد —
العجز) ، وذلك بناء على اقتراح وزير الشؤون الاجتماعية ومؤدى
ذلك أن الواقعة المبررة لصرف المعاش تتوافر بتحقيق حالة الوفاة أو
الفقد أو العجز ومن ثم وبحكم اللزوم يتعين أن يكون صرف المعاش
إذا ما تقرر اعتباراً من تاريخ الوفاة أو الفقد أو العجز ، فطالما
أن المعاش يستحق في أى من هذه الحالات كتعويض عن عدم القدرة
على الكسب أو انقطاع مورد الاعالة ، فإنه يصير من البديهي أن يتم
استحقاقه من تاريخ حدوث الوفاة أو الفقد أو العجز . أيما كان تاريخ
صدور قرار منحه .

وغنى عن البيان أن هذا المعنى كان حائلاً في ذهن المشرع حين أصدر
القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٧ المشار اليه إذ قضى في المادة ١٣ منه
بإسريانه لمدة سنة اعتباراً من تاريخ بدء العدوان في ٥ يونيه سنة
١٩٦٧ ، وهو ما يكشف عن رغبته في مواجهة حالات الخسائر التي
وقعت على النفس نتيجة للعمليات الحربية ، وتعويض الاضرار الناتجة

عن هذه العمليات من تاريخ حدوثها ، ولا يغير من ذلك ما قد يثار من أن ما كانت تنص عليه المادة ٣ من القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٧ المشار إليه من أن صرف الأعلانات يكون من تاريخ حدوث الوفاة أو العجز قد ألغى بالقانون رقم ٤١ لسنة ١٩٧٠ لأن هذا الالفاء لا ينفي أنه يحتفل في سلطة رئيس الجمهورية عند تقرير المنح أن يجعل المنح راجعاً إلى تاريخ وقوع الوفاة أو العجز أو الإصابة ، وتبعاً لذلك فإن ما سارت عليه الوزارة من استصدار القرارات المتضمنة منح معاشات عن الإصابات الناجمة عن العمليات الحربية اعتباراً من تاريخ حدوث الإصابة يتماشى مع حكم القانون ويعتبر تطبيقاً سليماً للنصوص .

ولما كان ما تقدم ، ومتى كانت إصابة السيد / قد وقعت بتاريخ ١٩٦٧/٦/٥ فإن استحقاقه للمعاش بسبب هذه الإصابة يتعين أن يرتد إلى هذا التاريخ طبقاً للقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٧ المشار إليه .

لذلك ، انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى استحقاق السيد / لمعاشه بسبب إصابته في العمليات الحربية اعتباراً من تاريخ الإصابة .

(ملف رقم ٣٩٢/٦/٨٦ — جلسة ١٩٨٩/٣/١)

الفرع الثاني

سلطة رئيس الجمهورية في تجاوز الحد الاقصى

للمعاش الذي يصرفه وفقا لاحكام

القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٧

قاعدة رقم (١٠٤)

المبدأ :

ناط المشرع بالقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٧ في شأن تقرير معاشات او اعانات او قروض عن الخسائر في النفس او المال نتيجة للاممال الحربية بوزير الشؤون الاجتماعية تحديد شروط واوضاع واجراءات صرف الاعانات والمعاشات التي تصرف للمحاطبين باحكامه — وللوزير سلطة منح الاعانات — لما المعاشات فجعل المشرع ترونيها بقرار من رئيس الجمهورية بناء على اقتراح وزير الشؤون الاجتماعية — يكون لرئيس الجمهورية لاعبارات يقرها ان يتجاوز الحد الاقصى المقرر للمعاش الذي يصرف وفقا لاحكام القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٧ المشار اليه .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية تسمى الفتوى والتشريع بجلستها المقودة بتاريخ ١٩٨٨/٣/٣٠ فاستعرضت قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٧ بتقرير معاشات او اعانات او قروض عن الخسائر في النفس والمال نتيجة للاعمال الحربية ، وتبينت ان المادة ٣ من هذا القانون بعد استبدالها بالقانون رقم ١ لسنة ١٩٧٠ تنص على أنه « يجوز صرف اجانات او معاشات او قروض عن الاضرار ائفاجمة عن العمليات الحربية المشار اليها في المادة السابقة . كما يجوز صرف اعانة عاجلة بقرار من وزير الشؤون الاجتماعية لمواجهة تلك الاضرار » .

ويصدر وزير الشؤون الاجتماعية قراراً بشروط وأوضاع
واجراءات صرف الاعانات أو المعاشات أو القروض في الحالات الآتية :

١ - بالنسبة للى الخسائر في النفس :

تصرف اعانات في حالات الخسائر التي تقع على النفس ومع ذلك
يجوز في حالة الوفاة أو التقد أو العجز منع معاشات بدلا
من الاعانة .

ويكون ترتيب المعاش بقرار من رئيس الجمهورية بناء على اقتراح
وزير الشؤون الاجتماعية كما استعرضت الجمعية قرار وزير الشؤون
الاجتماعية رقم ٨٦ لسنة ١٩٧٤ بشأن شروط وأوضاع واجراءات
صرف معاشات واعانات لمن أصيبوا بخسائر في النفس من المدنيين نتيجة
للأعمال الحربية وبالنسبة للقرار رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٧ الذي نصت مادته
رقم ١ على أنه « يجوز أن يصرف للأسرة التي استشهد من يعولها
اعالة كاملة نتيجة للأعمال الحربية معاش شهري قدره أربعة جنيهاً
يفتاف إليها جنيهاً عن كل فرد من أفرادها ، على ألا يزيد مجموع
ما يصرف للأسرة وأفرادها من معاش على اثني عشر جنيهاً شهرياً
ويوزع المعاش المقرر على المستحقين بالتساوي » ونصت
المادة ١٨ من ذلك القرار على أن يصدر بمنح المعاشات قرار من
رئيس الجمهورية بناء على اقتراح وزير الشؤون الاجتماعية وتم
الاعانات بقرار من الوزير ، وذلك طبقاً لأحكام المادة (٣) من
القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٧ المشار إليه .

ومفاد ما تقدم أن المشرع في القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٧ ناط
بوزير الشؤون الاجتماعية تصديق شروط وأوضاع واجراءات صرف
الاعانات والمعاشات التي تصرف للمخاطبين بأحكامه وناط بهذا الوزير
بسلطة منع الاعانات ، أما المعاشات فجعل ترتيبها بقرار من رئيس

الجمهورية بناء على اقتراح وزير الشؤون الاجتماعية وأذ كانت وزيرة الشؤون الاجتماعية قد صغت قرارها رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٤ هذا أقصى لمقدار المعاش الذى يمنح لأسرة الشهيد وفقا لأحكام القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٧ بحيث لا يزيد على اثنى عشر جنيها شهريا ، فإن هذا الحد الأقصى لا يقيد من اختصاصه القانون بترتيب المعاش وهو رئيس الجمهورية والذي يمارس اختصاصه هذا بعد اقتراح وزيرة الشؤون الاجتماعية في كل حالة على حدة ، والقول بغير ذلك يجعل مما تقوم به السلطة الأدنى قيда على ما تراه السلطة الأعلى المختصة وعلى ذلك يكون لرئيس الجمهورية لاعتبارات يقدرها أن يتجاوز الحد الأقصى المقرر للمعاش الذى يصرف وفقا لأحكام القانون المشار إليه دون حاجة بمخالفة ما ورد في قرار وزيرة الشؤون الاجتماعية سالف البيان من تحديد لحد أقصى لهذا المعاش .

وبناء على ما تقدم ولما كان البين من الأوراق أن رئيس مجلس الوزراء قد أصدر القرارات سالفه البيان وفقا لقرار رئيس الجمهورية رقم ٤٩٠ لسنة ١٩٧٦ بتفويض رئيس مجلس الوزراء في مباشرة بعض اختصاصات رئيس الجمهورية ، فإن هذه القرارات الصادرة ممن يملكها قانونا تكون قد صدرت سليمة لا مطعن عليها فيما تضمنته من تجاوز مقدار معاش أسرته الشهيدين و الحد الأقصى المنصوص عليه في قرار وزيرة الشؤون الاجتماعية رقم ٨٦ لسنة ١٩٧٤ .

لذلك ، انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى مشروعية قرارات رئيس مجلس الوزراء سالفه البيان فيما تضمنته من زيادة في مقدار المعاش المقرر لأسرته الشهيدين و على الحد الأقصى المنصوص عليه في قرار وزيرة الشؤون الاجتماعية رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٤ .

(ملف ٨٦/٤/١١٢٠ جلسة ١٩٨٨/٣/٣٠)

الفصل الرابع

الاهالة الى المعاش

(تحديد سن الاهالة الى المعاش)

قاعدة رقم (١٠٥)

المبدأ :

وضع المشرع قاعدة تقضى بان يكون اثبات سن المؤمن عليه بشهادة الميلاد او مستخرج رسمى من سجلات المواليد او حكم قضائى او البطاقة الشخصية او العائلية او جواز السفر او صورة فوتوغرافية من هذه المستندات على ان تطابق الصورة على الاصل وتوقع بما يفيد ذلك من الموظف المختص - يمتد بالنسبة للمسلمين بالجهاز الادارى للدولة والهيئات العامة والقطاع انعام بالسن الذى اعتمد به صاحب العمل عند التعيين او انتهاء الخدمة . لا تثريب على جهة الادارة عندما اعتمدت فى اثبات سن العامل منذ اللحظة الاولى بحكم قد سالى صادر لصالحه اذا كان الحكم القضائى لم يثبت فيه سنة الميلاد ولم يعين اليوم والشهر فلا وجه لما تنبئ به هيئة التأمين والممثلين من اعتباره مولودا فى اول يناير من السنة التى وردت فى الحكم - اساس ذلك : ان هذا الراى هو راي تحكى لاسند له من القانون - يفرض تحديد اليوم والشهر حسبما تراه المحكمة متفقا مع وقائع وظروف الحال دون قيد عليها طالما انه لا يوجد نص فى القانون يعطى الهيئة هذا الحق .

المحكمة :

ومن حيث ان الثابت من ملف خدمة الطاعن ومن الاطلاع على قرار لجنة فحص المنازعات بالهيئة العامة للتأمين والمعاشات فى المنازعة رقم ٥ لسنة ١٩٨١ بشأن الطاعن - انه وجد مرفقا بملف

المعاش مستفرج رسمي صادر بتاريخ ٢ من يوليو سنة ١٩٣٣ مقيد به أن (الطاعن) مقيد بتاريخ ١٦ من مايو سنة ١٩٣٣ وأن هذا القيد بموجب الحكم الصادر من محكمة في القضية رقم ١٢٢٦ لسنة ٣٢ القضائية بقيد المذكور واعتباره من مواليد سنة ١٩١٨ ، وأنه على هذا الأساس ذكر بالاستمارة رقم ١٣٤ ع٠ ح أن تاريخ ميلاده هو ١٦ من مايو سنة ١٩١٨ وأن تاريخ انتهاء خدمته لبلوغه السن القانونية هو ١٦ من مايو سنة ١٩٧٨ ٠ وعلى هذا الأساس صدر قرار مديرية التربية والتعليم بمصافطة الجيزة رقم ١٠١٤ في ٢٢ من أغسطس سنة ١٩٧٨ متضمنا أن تاريخ الميلاد هو ١٦ من مايو سنة ١٩١٨ ٠٠ وتاريخ انتهاء الخدمة هو ١٦ من مايو سنة ١٩٧٨ ٠ وذلك بناء على خطاب إدارة أوسيم التعليمية في ١٠ أغسطس سنة ١٩٧٨ والذي يفيد رفع اسم السيد المذكور اعتبارا من ١٦ من مايو سنة ١٩٧٨ والذي سقط سهوا من الكشف ولم يبلغ به ، وقد تم تسوية معاشه بصفة مؤقتة بمعرفة المديرية على أساس أن تاريخ انتهاء خدمته هو ١٦ من مايو سنة ١٩٧٨ ثم صدر قرار مديرية التربية والتعليم بمصافطة الجيزة رقم ٣٤٧ في ٢٢ من مارس سنة ١٩٨٠ سحب قرار المديرية رقم ١٠١٤ لسنة ١٩٧٨ بانتهاء خدمة الطاعن لبلوغه السن القانونية في ١٦ من مايو سنة ١٩٧٨ واعتباره كأن لم يكن ، واعتبار خدمته منتهية اعتبارا من ٦ من ديسمبر سنة ١٩٧٨ لبلوغه السن القانونية للإحالة إلى المعاش بناء على صورة قيد الميلاد رقم ٢٣٦٧٢ الصادرة من سجل مدني اجابة بتاريخ ١٣ من ديسمبر سنة ١٩٧٩ ساقط قيد بقرار لجنة الجيزة رقم ١٩٠٣ في ١٩٧٩ بأنه من مواليد ٦ من ديسمبر سنة ١٩١٨ ٠

ومن حيث أن النزاع ثار بين هيئة التأمين والمعاشات وبين الطاعن في أمر تحديد سن انتهاء خدمة الطاعن ، فقد ذهبت هيئة التأمين والمعاشات الى أن الرأي قد أستقر بالهيئة في حالة عدم تحديد اليوم

والشهر لتاريخ الميلاد المسدون بالمستخرج الرسمي والاكتفاء بتحديد السنة فقط فيعتبر أن تاريخ الميلاد هو أول يناير من السنة المذكورة ، وبناء على وجهة نظر الهيئة في هذا الشأن تعتبر خدمة الطاعن منتهية اعتباراً من أول يناير سنة ١٩٧٨ باعتبار أن ميلاده طبقاً للرأى سالف الذكر هو أول يناير سنة ١٩١٨ بينما ذهب الطاعن الى أن العبارة في تحديد سن انتهائه خدمته هو تاريخ قيد ميلاده الصادر من سجل مدني أملاية بتاريخ ١٣ من ديسمبر سنة ١٩٧٩ وهو ٦ من ديسمبر سنة ١٩١٨ - ساقط بما مفاده أن تاريخ انتهاء خدمته يكون اعتباراً من ٦ من ديسمبر سنة ١٩٧٨ .

ومن حيث أن المادة ٦ من قرار وزير التأمينات رقم ٢١٤ لسنة ١٩٧٧ في شأن الاحكام التي تتبع في صرف المزايا التأمينية تقضى بأن يكون اثبات سن المؤمن عليه شهادة الميلاد أو مستخرج رسمي ، مستخرج من سجلات المواليد أو حكم قضائي أو البطاقة الشخصية أو العائلية أو جواز السفر أو بصورة فوتوغرافية من هذه المستندات على أن تطابق هذه الصورة على الاصل والتوقع بما يفيد المطابقة بمعرفة الموظف المختص ، على أنه بالنسبة للعاملين بالجهاز الاداري للدولة والهيئات العامة والقطاع العام يعتد بالنسبة لهم في تقرير كافة مستحقاتهم على السن الذي اعتد به صاحب العمل في التعيين أو انتهاء الخدمة وذلك دون الاخلال بحكم المادة (٥٥) .

ولما كان المدعى قد استصدر حكماً قضائياً - على ما سلف بيانه - قبل التحاقه بمدرسة المعلمين وقبل حصوله على كفاءة للتعليم الاولى الذي حصل عليها سنة ١٩٤٠ - باعتباره من مواليد سنة ١٩١٨ وقد دون في طلب دخوله امتحان شهادة الكفاءة للتعليم الاولى أن تاريخ ميلاده هو ١٦ من مايو سنة ١٩١٨ وأشار الى أن سنه اثنان وعشرون سنة وقام المراجع بتصحيح عمر الطاعن فأصبحت

(٥ أشهر) و « ٢٢ سنة » وتقدم الطاعن بطلب التحاقه في ٢٢ من سبتمبر سنة ١٩٤٠ وذكر أن سنة (٥ أشهر) و « ٢٢ سنة » وبناء عليه فإن جهة الادارة وقد اعتدت منذ اللحظة الاولى باعتبار الطاعن من مواليد ١٦ من مايو سنة ١٩١٨ فانها تكون قد التزمت صحيح البيانات الرسمية التي كانت مروضة عليها والمستفادة من الحكم القضائي وقرار الطاعن في كل من استمارة التحاقه بشهادة كفاءة التعليم الاولى وطلب التحاقه بالخدمة بما لا مجال معه لزعة هذا الاستقرار الذي بدأ من قبل أن يلتحق الطاعن بالخدمة .

ومن حيث أن المحكمة — ازاء ما تقدم — ترى لزما عليها أن تأخذ بما ذهب اليه الجهة الادارية من اعتبار أن تاريخ ميلاد الطاعن هو ١٦ من مايو سنة ١٩١٨ وهو ما يتفق صراحة مع ما نصت عليه المادة ٦ من قرار وزير التأمينات رقم ٢١٤ لسنة ١٩٣٧ سالف الذكر من وجوب الاعتماد على السن الذي اعتد به صاحب العمل في التعيين — ولا حجة فيما ذهب اليه الطاعن من وجوب الاعتداد أيضا بتاريخ انتهاء الخدمة وذلك بمناسبة تعديل تاريخ انتهاء خدمته الى ٦ من ديسمبر سنة ١٩٧٨ لأن هذا التاريخ فصيلا عن أنه يتناقض مع ما استقرت عليه الجهة الادارية ملزمة في ذلك بتاريخ قيد الطاعن وما دون بالاوراق المقدمة اليها من أنه من مواليد ١٦ من مايو سنة ١٩١٨ وأن حالته الوظيفية قد استقرت على هذا استقرارا لا مجال لنقضه أخذا في الحسبان أن تاريخ تعديل قيد الطاعن في دفاتر المواليد على أنه من مواليد ٦ من ديسمبر سنة ١٩١٨ قد تم بعد انتهاء خدمته وبالتالي فلا حجة لأعراض الطاعن في هذا الشأن ، كما لا حجة لهيئة التأمين والمعاشات فيما ذهب اليه من اعتبار الطاعن من مواليد أول يناير سنة ١٩١٨ طالما أن الحكم القضائي لم يمين يوم أو شهر الميلاد لا حجة في ذلك — لانه على ما سلف البيان — استقرت أوضاع الطاعن من

قبل التحاقه على اعتبار أنه من مواليد ١٦ من مايو بسنة ١٩١٨ واستقر مركزه القانوني على هذا الأساس ، واعتدت الجهة الادارية (ضناحب العمل) في تعيينه بهذا التاريخ ، والقول بتغير ذلك يتنافى مع نمن المادة ٦ من قرار وزير التأمينات رقم ٢١٤ لسنة ١٩٧٧ منالف الذكر - ذلك أن القول بأن المعمول عليه في حالة عدم تجديد تاريخ الميلاد باليوم والشهر والاكتفاء بتحديدده بالسنة أن يعتبر تاريخ الميلاد في هذه الحالة هو أول يناير من السنة المحددة للميلاد ، هو رأى تحكمي لا سند له من القانون ويخضع تحديد اليوم والشهر لما تراه المحكمة متفقاً مع وقائع وظروف الحال دون أى قيد عليها في هذا الشأن طالما أنه لا يوجد نص في القانون يعطى الهيئة هذا الحق .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه ولئن كان قد أصاب الحق حين اعتد بأن تاريخ ميلاد الطاعن هو ١٦ من مايو سنة ١٩١٨ ، وأنه كان يتعين من ثم حساب مستحقاته التقاعدية على هذا الأساس الا أنه أخطأ بالحكم برفض الدعوى ، إذ كان يتعين على المحكمة القضاء بتسوية حقوق الطاعن التقاعدية على أساس أنه من مواليد ١٦ من مايو سنة ١٩١٨ .

ومن حيث أن لما تقدم يتعين الحكم بقبول الطعن شكلاً وفي موضوعه بتعديل الحكم المطعون فيه بتسوية حقوق الطاعن التقاعدية على أساس أنه من مواليد ١٦ من مايو سنة ١٩١٨ . والزام الجهة الادارية المصروفات باعتبار أن الجهة الادارية هي التي الجأته الى إقامة دعواه حين اعتبرت أن خدمته منتهية في ٣١ من ديسمبر .

(طعن رقم ٢٨٢ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٨٨/١/٢٦)

قاعدة رقم (١٠٦) .

المبدأ ..

ينسب الإحالة الى المعاشي هو مسن الستين - في بعض الحالات يكون هذا المسن هو الخامسة والستين - فن كان الأصل في قوانين المعاشيات وقوانين نظم العاملين بالقنولة أن تنتهي خدمة العامل ببلوغه سن الستين - الا أن القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٠ استثنى من ذلك من تجوز قوانين توظيفهم

استبقاهم في الخدمة بعد لمدة المذكورة — نص على ذلك في المادة ١٩ منه — هذا ما قرره أيضا القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٢ — المادة ١٢ منه نصت على: استثناء بعض طوائف العاملين من هذا الأصل بشرط معينة هي أن يكون من موظفي الدولة أو مستخدميها أو عمالها الدائمين الموجودين في الخدمة في تاريخ العمل بالقانون ، وأن تكون قوانين أو لوائح توظيفهم في ذلك التاريخ بالنسبة إليهم تقضى ببقائهم في الخدمة بعد الستين — وهي بذاتها الشروط التي تتطلبها القوانين رقمي ٣٦ و ٣٧ لسنة ١٩٦٠ لهذا الاستثناء مع ملاحظة تواريخ العمل بهما بالنسبة إلى من يسرى في حقهم طبقا لاحكامهما — انشأ القانون بذلك لهم مركزا ذاتيا يحق لهم بمقتضاه انبعاث بالخدمة حتى سن الخامسة والستين — قوانين المعاشات وقوانين نظم العاملين المدنيين المتعاقبة التي صدرت لاحقة على قانون التأمين والمعاشات رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٢ نصت باستمرار العمل بهذه الحيزة — فضمنت تقرير هذا الاستثناء بشروطه تلك المادة ١٧٤ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ — بذلك يكون مناهج الإفادة من هذا الاستثناء أن يكرن أعمال موجودا بالخدمة وقت العمل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٢ وأن تقضى لوائح توظيفه ببقاءه خدمته عند بلوغه سن الخامسة والستين — مثل هذا العمل له أن يستصحب هذه الحيزة بعد أن توافرت فيه شروطها .

المحكمة :

تنص المادة ٩٥ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بأصدار قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة على أن تنتهي خدمة العامل ببلوغه سن الستين وذلك بمراجعة أحكام القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بأصدار قانون التأمين الاجتماعي والقوانين المحلة له . . .

ولئن كان الأصل في كل من قوانين المعاشات وقوانين نظم العاملين بالدولة أن تنتهي خدمة العامل ببلوغه سن الستين إلا أن القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ أنشئ من ذلك من تجاوز قوانين توظيفهم استبقاهم في الخدمة بعد المدة المذكورة ، ونص على ذلك في المادة ١٩ منه المشار إليه آنفا وهو ما قرره أيضا القانون رقم ٥٠ لسنة

١٩٦٣ اذ نص صراحة في المادة ١٣ منه على استثناء بعض طوائف العاملين من هذا الاصل بشروط معينة هي أن يكون من موظفي الدولة أو مستخدميهما أو عاملها الدائمين الموجودين في الخدمة في تاريخ العمل بالقانون ، وأن تكون قوانين أو لوائح توظيفهم في ذلك التاريخ بالنسبة اليهم تقضى ببقائهم في الخدمة بعد الستين ، وهي بذاتها الشروط التي تطلبها القانون رقم ٣٦ و ٣٧ لسنة ١٩٦٠ لهذا الاستثناء مع مراعاة تواريخ العمل بهما بالنسبة الى من يسرى في حقهم طبقا لاحكامهما .
بذلك أنشأ لهم هذا القانون مركزا قانونيا ذاتيا يحق لهم بمقتضاه البقاء بالخدمة حتى سن الخامسة والستين ، وقد قضى كل من قوانين المعاشات وقوانين نظم العاملين المدنيين المتعاقبة التي صدرت لاحقة على قانون التأمين والمعاشات رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ سالف الذكر باستمرار العمل بهذه الميزة اذ تضمنت تقرير هذا الاستثناء بشروطه تلك المادة ١٧٤ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ وبذلك يكون منطاط الافادة من هذا الاستثناء هو ، كما سلف انفساحه أن يكون العامل موجودا بالخدمة وقت العمل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ وأن تقضى لوائح توظيفه بانتهاج خدمته عند بلوغه سن الخامسة والستين ، اذ له أن يسحب هذه الميزة بعد ان توفرت فيه شروطها .

ومن حيث أنه على مقتضى ما تقدم فانه لما كان الذب من الاطلاع على ملف خدمة الطاعن الاول انه قد عين عاملا باليومية ثم طبق عليه قانون المعادلات الدراسية رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ فوضع على الدرجة التاسعة من درجات القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بنظام موظفي الدولة مخذ التحاقه بالخدمة ثم رقى الى الدرجة الثامنة الكتابية اعتبارا من ٢٠/٦/١٩٥٥ وكان الثابت من ملف خدمة الطاعن انثاني أنه قد عين باليومية وأسويت حالته بالقانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ المختار اثنيه

أيضا فتقضى قرار مدير عام بلدية القاهرة رقم ١٣٤٥ لسنة ١٩٥٤
الصادر في ١٠/١٠/١٩٥٤ بنقله الى الدرجة التاسعة من درجات
القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ اعتبارا من تاريخ التماق بالخدمة .
ويذلك أدرك القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ والقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣
من بعده كلا منهما وقد زايسته صفة العامل باليومية في تاريخ سابق
على أولهما اذ اصبحا في عداد العاملين المدنيين الدائمين بالدولة ممن لم
تتضمن قوانين توظيفهم حكم انتهاء الخدمة عند سن الخامسة
والسنتين كعمال يومية حيث نقلوا الى مجموعة الوظائف المكتبية عام
١٩٥٤ بتعيينهما على الدرجة التاسعة من درجات القانون رقم ٢١٠
لسنة ١٩٥١ بنظام موظفي الدولة بحصولهما على شهادة اتمام
الدراسة الابتدائية النوعية ومن ثم لا يكون لهما ثمة حق في الافادة
من الاستثناء الوارد بالمادة ١٩ من القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ أو
المادة ١٣ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ المشار اليهما بالبقاء في
الخدمة حتى سن الخامسة والسنتين ذلك أن تحديد الموظفين أو العمال
المنتفعين بالاستثناء محل البحث انما يتم من واقع مراكزهم القانونية
الثابتة لهم وقت العمل بهذا الاستثناء وليس بالنظر الى ما كان لهم من
مراكز قانونية في أوقات سابقة كوقت دخولهم الخدمة . وغنى عن
البيان ان لا وجه لما أورده تقرير الطعن من أن كليهما لا يتأثر بما
قررت القوانين التي خفضا لها بعد تغير وضعهم الوظيفي ، لانهم
يستصبحون في خصوص تحديد سن انتهاء خدمتهما أحكام القوانين
واللوائح التي كانت قائمة عند تعيينهما آنذاك ذلك ان تحديد سن
الاحالة الى المعاش هو جزء من نظام التوظيف الذي يفرض له
الموظف عند دخوله الخدمة ، وهذا النظام قابل للتعديل في أى وقت
بحسبما يقضى الصالح العام باعتبار ان علاقة الموظف بالوظيفة
هى علاقة تنظيمية تحكمها القوانين وليست علاقة تعاقدية. ومن ثم
فان الاستثناء الذى أورده المشرع بمعد سن الاحالة الى المعاش

حتى سن الخامسة والستين لا ينطبق الا على من عاينهم وليسوا
بهم ؛ ولا يجوز التوسع في تفسيره بمده الى من كان وقت دخوله
الخدمة لأول مرة خاضعا لاحد الانظمة الوظيفية التي تقضى بانتهاء
الخدمة في سن الخامسة والستين ثم تغير وضعه بعد ذلك بخضوعه
لنظام يخرج من الخدمة ببلوغه سن الستين كما هو الحال بالنسبة
اليهم .

ومن حيث أنه لما كان ما تقدم واذا كان الحكم المطعون فيه قد أخذ
بهذا النظر وانتهى من ذلك الى رفض الدعوى فإنه يكون قد صادف
صحيح حكم القانون وينفذ الطعن فيه غير قائم على سند من
القانون جديرا بالرفض .

(طعن رقم ٢٠١٣ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٢/٢٧/١٩٨٨)

قاعدة رقم (١٠٧)

المبدأ :

القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ في شأن التأمين والمعاشات لمستخدمي
الدولة وعملها المدنيين — من كان في تاريخ العمل به من عداد المستخدمين
الدائمين ، وطبق عليه من قبل قانون المعاشات رقم ٢٩٤ لسنة ١٩٥٦
وأدرجه تبعا للقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٢ الذي حل محله ، وكرر في
المادة ١٩ منه استقرار العمل بما قرره القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ من
استثناء من كانت قواعد توظيفهم عند العمل به تقضى باستمرار خدمتهم
الى حين بلوغهم سن الخامسة والستين — وهو ما يستمر سريته بعد
العمل بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ طبقا لحكم المادة ١٧٤ منه — قرار
انتهاء خدمة مثل هذا العامل في سن الستين قرار صحيح — لا يفسر من
ذلك ان العامل كان قد سبق ان عين أصلا في ١٩٤٢/٧/١ بوظيفة من
الدرجة الرابعة خدمة سائرة واستمر كذلك الى ان تغير وضعه بعد حصوله
على الشهادة الابتدائية وتسوية حالته ومنحه الدرجة التاسعة ثم الترقية

بوظيفة مستخدم وطبق عليه القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ المنشر
اليه — اعتباراً من تاريخ تسوية حالته على الدرجة التاسعة الشخصية
في ١٩٤٦/٨/١ بعد حصوله على شهادة الإبتحالية يعتبر من عداد موظفي
الدولة المدنيين ، ويخرج بذلك من طائفة المستخدمين أو العمال خارج
الهيئة — ويعتبر المركز الوظيفي له قد تغير بمقتضى هذه التسوية — بحيث
يصبح من تاريخ العمل بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ المنشر اليه والمعمول
به من ١٩٦٠/٣/١ من عداد الموظفين الدائمين — ومن ثم فإنه لا يندرج
في الطوائف المستثناة من قاعدة الإحالة الى المعاش ببلوغ سن الستين
حتى ولو كانت القواعد التي تم تعيينه ابتداء في ظلها تسمح ببقائه في
الخدمة بعد بلوغه هذا السن — إذ أنه خرج قبل العمل بالقانونين
الأخرين من عداد المستخدمين وعمال اليومية — المبصرة في تحديد سن الإحالة
الى المعاش وفي تعيين القانون الواجب التطبيق لتحديد هذا هو بالمركز
القانوني للعامل أو الموظف في تاريخ العمل بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠
وبالوضع القانوني الذي كان عليه حتى بلوغه السن .

الحكمة :

بالنسبة لما يأخذه الطعن على الحكم المطعون فيه من أنه قد
أخطأ فيما انتهى اليه من البناء القرار رقم ٢٤٠٨ الصادر في
١٩٧٩/٣/٢٤ بانتهاء خدمة المطعون ضده ببلوغه سن الستين فإن
الثابت من الأوراق أن المطعون ضده قد عين بوزارة الزراعة بوظيفة
من الدرجة الرابعة خدمة سائرة وذلك في ١٩٤٢/٧/١ واستمر كذلك الى
أن صدر لصالحه حكم من محكمة القضاء الإداري بجلسة ١٩٥٣/١/١٢
في الدعوى رقم ١٢١ لسنة ٦ ق الذي قضى باستحقاقه لمباية شهرية
قدرها خمسة جنيهات من أول الشهر التالي لحصوله على شهادة
اتمام الدراسة الإبتدائية وتسوية حالته على هذا الأساس مع ما يترتب
على ذلك من أضرار وتقليداً لهذا الحكم تمت تسوية حالة المطعون
ضده وحصل على الدرجة التاسعة من ١٩٤٦/٨/١ ثم الدرجة الثالثة

من ٢٣/٢/١٩٦٠ بوظيفة مستخدم وطبق عليه القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ بشأن صندوق التأمين والمعاشات لموظفي الدولة المدنيين .

ومن حيث أن المطعون ضده اعتباراً من تاريخ تسوية حالته على الدرجة التاسعة الشفعية في ١٩٤٦/٨/١ بعد حصوله على شهادة الابتدائية يعتبر من عداد موظفي الدولة المدنيين ويخرج بذلك عن طائفة المستخدمين أو العمال خارج الهيئة ويعتبر المركز الوظيفي له قد تغير بمقتضى هذه التسوية بحيث يصبح من تاريخ العمل بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ بإصدار قانون التأمين والمعاشات لموظفي الدولة المدنيين (والمعمول به من ١٩٦٠/٣/١) من عداد الموظفين الدائمين ومن ثم فإنه لا يندرج في الطوائف المستثناة من قاعدة الإحالة إلى المعاش ببلوغ سن الستين حتى ولو كانت القواعد التي تم تعيينه ابتداء في ظلها تسمح ببقائه في الخدمة بعد بلوغه هذه السن إذ أنه خرج قبل العمل بالقانونين الآخرين من عداد المستخدمين وعمل اليومية والمبرة في تحديد سن الإحالة إلى المعاش وفي تعيين القانون الواجب التطبيق لتحديد ما هي بالمركز القانوني للعامل أو الموظف في تاريخ العمل بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ وبالموضع القانوني الذي كان عليه عندئذ بل وقبله حتى تاريخ بلوغه السن وهو ما قرره القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ الذي انقضى بمقتضاء القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ واحتفظ بمقتضى المادة ٤٩ منه بالخزينة التي كانت مقررّة فيما سبق في خصوص تحديد السن وفقاً لقواعد توظيفهم عندئذ وهو ما تضمنه القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ في المادة ١٦٤ منه فمادام الوضع القانوني للمدعى قد تغير بحيث أصبح يشغل إحدى الدرجات المقررة للموظفين الدائمين اعتباراً من ١٩٤٦/٨/١ ويأثر رجعي يتردد إلى تاريخ تعيينه فإنه يخضع بالتالي للأحكام المطبقة على هؤلاء الموظفين من حيث تحديد سن إحالتهم إلى المعاش ولا عبرة بما كانت تنصّ به

لوائح التوظيف عند التعيين ابتداءً لأن العامل الذى تتم تسوية حالته
 ويصير من عداد الموظفين الدائمين لا يستصحب معه أحكام هذه اللوائح
 بعد تغير مركزه القانونى بصفة شخصية ولا يصح لئله أن يتبع
 المزايا التى تلقاها من نظام توظيفه السابق ويستبقها لنفسه فى ظل
 نظام التوظيف الذى أصبح خاضعاً له بحجة أن المشرع قد منحه
 هذه الميزة استثناءً اذ فصلاً عن أن المشرع فى صياغته لهذا الاستثناء
 لم يقصد من كانت لوائح توظيفهم تقضى ببقائهم فى الخدمة حتى سن
 الخامسة والستين وإنما قصد من تقضى لوائح توظيفهم العاملين بها عند
 العمل به ببقائهم حتى بلوغ هذه السن وصاغ هذا الحكم فى عبارة
 واضحة تبين بجلاء أنه يقصد أن يكون النظام الوظيفى للعامل
 ومركزه القانونى وقت العمل بقانون المعاشات رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠
 يقضى ببقائه بالخدمة بعد سن الستين ، أما من تقرر وضعهم الوظيفى
 وقت العمل بالقانون المشار اليه فإن هؤلاء شأنهم شأن زملائهم من
 الموظفين الدائمين ممن يحالون الى المعاش بمجرد بلوغهم سن الستين
 والقانون المشار اليه لم يجعل للعاملين المتقولين من الخدمة السائرة
 أو الوظائف المؤقتة مركزاً ذاتياً متميزاً عن عداهم وإنما منح هذه
 الميزة الاستثنائية فقط لمن ظلوا وقت العمل بالقانون رقم ٣٦ لسنة
 ١٩٦٠ فى مركز قانونى يفولهم البقاء فى الخدمة لما بعد الستين
 وهم الذين احتفظ لهم القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ ، ثم القانون
 رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بهذه الميزة .

ومن حيث أنه وقد صح أن المطعون ضده فى تاريخ العمل
 بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ فى شأن التأمين والمعاشات لمستخدمى
 الدولة وعملها. المحنيين كان من عداد المستخدمين الدائمين وقد طبق
 عليه من قبل قانون المعاشات رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ وأدركه تبعاً
 للقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ الذى حل محلها وكرر فى المادة ١٩ منه

استمرار العمل بما قرره القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٥ من إستثناء من كانت قواعده وتوظفهم عند العمل به تقتضى استمرار خدمتهم الى حين بلوغهم سن الخامسة والستين • وهو ما يستمر سريانه بعد العمل بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ طبقا لحكم المادة ١٧٤ منه فانه فغن ثم فان قرار اثناء خدمته في سن الستين الصادر برقم ٢٤٠٨ في ١٩٧٩/٣/٢٤ يعتبر قراراً صحيحاً ويكون الحكم المطعون فيه اذ قضى بالغائه حكماً مخالفاً لصحيح حكم القانون خليفاً بالالغاء • ومن ثم تكون الدعوى على غير أساس ويتمين رفضها مع إلزام المدعى بالمصروفات طبقاً لحكم المادة ١٨٤ من قانون المرافعات •

(طعن رقم ٢١١٠ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٨٨/١٢/٢٧)

قاعدة رقم (١٠٨)

المبدأ :

المبرة في تحديد سن الاحالة الى المعاش وفي تعيين القانون الواجب التطبيق لتحديد هذه السن هي بالمرکز القانوني للعامل او الموظف في تاريخ العمل بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ والقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٠ — المادة ١٩ من القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ — المادة ١٣ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ — المادة ١٦٤ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ فغادهم — ابقاء العاملين في الخدمة لما بعد سن الستين يشترط التمتع بهذه الميزة توافر شرطين : ١ — ان يكون العامل من مستخدمى الدولة وعملها الدائم الموجهين بالخدمة : ٢ — ان تكون لائحة توظيفهم تقضى ببقائه في الخدمة بعد سن الستين — العاملين غير الشافلين لدرجات دائمة في تاريخ العمل بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ ولم تكن لوائح توظيفهم في هذا التاريخ تقضى ببقائهم في الخدمة بعد سن الستين لا يتمتعون بهذه الميزة ويجرى عليهم حكم الاحالة الى المعاش في سن

المستين - لا مبرة بنا كانت تقضى به لوائح التوظيف فى بداية الخمسينات
تفهم المركز القانونى للعامل قبل تاريخ العمل بالقانون رقم ٣٦ لسنة
١٩٦٠ - العمل لا يستصحب ميزة ابقائه فى الخدمة بعد سن المستين
الا اذا استمرت خدمته قائمة حتى تاريخ العمل بالقانون رقم ٣٦ لسنة
١٩٦٠ .

المحكمة :

ومن حيث أن الطعن فى هذا الحكم يقوم على مخالفته للقانون لأنه
لُفطاً فى تفسير معنى الربط المالى الذى تضمنته لائحة العاملين
بالمهنة العامة للإصلاح الزراعى واعتبرها بمثابة درجات مالية
حكومية مخالفاً بذلك ما هو مستقر فى أحكام المحكمة الادارية العليا
من تعريف للدرجات المالية وعلى ذلك فلا يمكن القول بأن نظام
الروابط المالية المقررة باللائحة العاملين بالمهنة العامة للإصلاح الزراعى
هو بذاته درجات نظيره أو مقسمة على نحو ما ورد بالقانون رقم ٢١٠
لسنة ١٩٥١ والا لما كان المشرع بحاجة الى اصدار القرار الجمهورى
رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٣ بتسوية حالة العاملين بالمهنة والدرجات على
روابط مالية بنقلهم الى درجات حكومية وفقاً للقانون رقم ٢١٠
لسنة ١٩٥١ علاوة على أن بعض الروابط المالية الواردة بترك اللائحة
ليس له نظير فى درجات القانون المشار اليه وأن نص المادة الثانية
من قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٣ قد جاء صريحاً على
أن النظام الوظيفى للعاملين بالمهنة يحفل فى اطار المكافآت الشاملة
مما ينفى معه أى قول بانها درجات مالية مماثلة للدرجات الحكومية .

ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة قد استقر على ان العبارة فى تحديد
سن الاحالة الى المعاش وفى تعيين القانون الواجب التطبيق لتحديد هذه
السن هي بالمركز اتقانونى للعامل أو الموظف فى تاريخ العمل بالقانون
رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ بنظام التلمين والمعاشات لموظفى الدولة المتخمين

والقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٠ ينظم التأمين والمعاشات استحدثي الدولة وعمالها المدنيين وأن العامل يستصحب هذا المركز حتى بلوغه سن المعاش ، وقد احتفظ المشرع في المادة ١٩ من القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ وفي المادة ١٣ من القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٦٣ وفي المادة ١٦٤ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ في شأن التأمين والمعاشات بالميزة المقررة لبعض العاملين بشأن بقائهم في الخدمة لما بعد الستين وقد اشترط لتمتعهم بهذه المزية توافر شرطين هما :

١ - أن يكون من مستخدمي الدولة وعمالها الدائمين الموجودين بالخدمة في ١/٥/١٩٦٠ .

٢ - وأن تكون لائمية توظفه تقضي ببقائه في الخدمة بعد سن الستين . وأن العامل غير الشاغل لدرجات دائمة في تاريخ العمل بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ (ويقابله القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٠) المشار اليهما ولم تكن توظفهم في هذا التاريخ تقضي ببقائهم في الخدمة بعد سن الستين لا يتمتعون بهذه الميزة ويجوز عليهم حكيم الإجابة الى المعاش في سن الستين طبقاً للقاعدة العامة المقررة في توليد التأمين والمعاشات المتعاقبة ، ولا عبء بما كانت تقضي به نوائح التوظيف في بداية التعيين إذا تغير المركز القانوني للعامل قبل تاريخ العمل بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ وقد أصبح من الخاضعين لنظام التأمين والمعاشات لا يسمح بالبقاء في الخدمة بعد سن الستين بما مفهومة أن العامل لا يستصحب أزية المشار إليها إلا إذا استمرت حتي تاريخ العمل بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه في ١/٥/١٩٦٠ .

ومن حيث أنه في ضوء ما تقدم وكين الثابت بين العاملين قد عين بالهيئة العامة للإصلاح الزراعي اعتباراً من ١/٧/١٩٥٤ بوظيفة مراجع بالإدارة المالية علي الرئط المالي ١٥ جنيه - ٢٥ جنيه ونجداً

للائحة العاملين بالهيئة الصادرة بقرار مجلس ادارتها بتاريخ ١٤/٩/١٩٥٤ وتدرج بالترقية حتى وصل الى درجة وكيل لادارة التفتيش المالي بالربط المالي ٣٥ جنيه - ٤٥ جنيه بالقرار رقم ٢٩ لسنة ١٩٦٢ ثم طبق عليه قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٣. وتقل الى الدرجة الرابعة الادارية من درجات القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١. واحتسبت اقدميته فيها من تاريخ حصوله على الربط السنائي ٣٥ جنيه - ٤٥ جنيه .

ومن حيث أنه يبين من أحكام لائحة العاملين بالهيئة العامة للإصلاح الزراعي الصادرة بتاريخ ١٤/٩/١٩٥٤ انها عبارة عن كادر خاص ينقسم الى درجات ذات بداية ونهاية لكل درجة منها يقابلها وظيفة معينة وان لكل درجة علاوة حورية بفئات مختلفة تبدأ بفئة جنيه واحد لوظيفة مساعد كاتب بالربط المالي ٨ جنيه - ١٢ جنيه وتنتهي بفئة ٧ جنيهات لوظيفة المدير العام ذات الربط المالي ١٠٠ جنيه - ١٢٥ جنيه وأنه طبقاً لهذه اللائحة يتم تسوية قيم الوظائف المماثلة عملاً ومسئولية وترتب في كادر خاص بفسح المجال للترقي أمام المجدين منهم ، وعند نقل الموظف من وظيفته الى وظيفة أعلى من الوظائف المتعددة بالجدول المرافق يمنح علاوة من علاوات الوظيفة المنقول اليها حسب المبن بهذا الجدول ، ويكون منح العلاوات دورياً كل سنتين ابتداء من تاريخ التعين أو الاعارة وفي حدود الربط المقرر للوظيفة التي يشغلها الموظف . والواضح الجلي من ذلك أن الكادر الذي عين المظون عنه في ظله كان كادراً مكتملاً موازياً لنظام موظفي الدولة المدنيين ومنسماً الى درجات يقابلها وظائف معينة تتفق مع تأهيل الموظف وأقدميته ويتضمن نظاماً للترقي الى الدرجات الاعلى ويصنع الموظف في ظله علاوات حورية محددة ، وهذا النظام بمواصفاته هذه

لا يدرج المعينون في ظلّه ضمن العاملين على بند المكافآت الشاملة للاختلاف البين بين أحكام كل من النظامين .

ومن حيث أن المطعون مسدّد كان كذلك خاضعاً لنظام التأمين والاحفار ولم تكن أحكام هذا النظام تسمح ببقائه هو وأمثاله في الخدمة لما بعد سن الستين وأنه وإن كان نظام التأمين المطبق على العاملين بالهيئة العامة للإصلاح الزراعي قد سكت عن النص عن سن الاحالة الى المعاش فإنه لا يجوز أن يفسر هذا السكوت على أنه يكفل لهؤلاء البقاء في الخدمة لما بعد سن الستين حيث أن هذه المزية وردت في قوانين المعاشات كاستثناء بالنسبة لمن تقضى قوانين توظفهم صراحة ببقائهم في الخدمة بعد سن الستين ، ولا يجوز التوسّع في التفسير أو القياس في هذه الحالة ، كذلك لا يجوز اللجوء الى أحكام قانون المعاشات الملكية رقم ٥ لسنة ١٩٥٩ (المنبذة ١٣ منه) لأنه لم ترد إحالة الى هذا النظام في نصوص لائحة العاملين بالهيئة العامة للإصلاح الزراعي ولو أريد تطبيق هذا النص لوردت الاحالة اليه صراحة . وفصلاً عن ذلك فإن الثابت عملاً من أوراق الطعن أن الهيئة قد درجت على الاخذ بالتفسير الضيق الذي انتهينا اليه حيث كان يتم احالة العاملين في ظل العمل بهذه اللائحة في سن الستين .

ومن حيث أنه لما تقدم فإن شرطى التمتع بميزة البقاء في الخدمة حتى سن الخامسة والستين يكونان غير متوافرين في شأن الطاعن حيث أنه في تاريخ العمل بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٥ كان معينا على لنظام مالي مواز لنظام العاملين بالحكومة وعلى درجات ذات ربط مالي متحرك بين بداية ونهاية ، وخاضعاً لنظام تأميني لا ينص صراحة على بقاءه في الخدمة لما بعد سن الستين وظل كذلك الى أن طبق

عليه نظام موظفي الدولة فيما يتعلق بالمرتب والمعاش اعتباراً من ١٩٦٣/١/٦ وبالتالي فإنه لا يندرج ضمن الوظائف المستثناة طبقاً للمادة ١٩ من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٠ والمواد المقابلة لها بقوانين المعاشات التالية ويكون القرار الصادر بإحالة إلى المعاش في سن الستين قد صدر مستنداً إلى صحيح حكم القانون ، وإذ ذهب الحكم المطعون فيه إلى هذا المذهب وقضى برفض طلب إلغاء القرار المشار إليه فإنه يكون قد أصاب وجه الحق في قضائه ويكون الطعن عليه في غير محله متعين الرفض .

وعن حيث أنه عن المصروفات فقد نصت المادة ١٣٧ من قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ على أن (تعفى من الرسوم القضائية في جميع درجات التقاضي الدعاوى التي ترفعها الهيئة المختصة أو المؤمن عليهم أو المستحقين طبقاً لأحكام هذا القانون .

(طعن رقم ١٣٦٤ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٩٠/٧/٣١)

الفصل الخامس

مضى جواز الجمع بين المعاش والرتب
(الجمع بين المعاش ومخصصات
وظيفة أمين عام مجلس الوزراء)

قاعدة رقم (١٠٩)

المبدأ :

يجوز الجمع بين المعاش المستحق وبين مخصصات وظيفة أمين
عام مجلس الوزراء .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسى الفتوى
والتشريع بجلستها المنعقدة في ٦/٦/١٩٩٠ فتبينت ان المادة ٨٨ من
القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة تنص على ان
« يجوز نذب أعضاء مجلس الدولة كل الوقت أو في غير أوقات العمل
الرسمية أو اعارتهم للقيام بأعمال قضائية أو قانونية لوزارات
الحكومة ومصالحها أو الهيئات العامة أو المؤسسات العامة وذلك بقرار
من رئيس مجلس الدولة بعد موافقة المجلس الخاص للشؤون الادارية
على ان يتولى المجلس المذكورة وهدد تحديد المكافأة التي يستحقها
العضو المنتخب أو المعار عن هذه الاعمال ٠٠٠٠٠ » وتتضمن المادة ١٢٣
من ذات القانون المستبجلة بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٣ على انه
« استثناء من أحكام قوانينه المعاشيات لا يجوز له يبقى أو يمين

عضوا بمجلس الدولة من جاوز عمره ستين سنة ميلادية ومع ذلك اذا كان بلوغ العضو سن التقاعد في الفترة من أول أكتوبر الى أول يوليو فانه يبقى في الخدمة حتى هذا التاريخ دون ان تحتسب هذه المدة في تقدير المعاش أو المكافأة . وتنص المادة ١٣ من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ بتعديل بعض أحكام قوانين الهيئات القضائية على ان « تطبيق أحكام الجدول المرفق بكل من قانون السلطة القضائية وقانون مجلس الدولة المشار اليهما على الباقيين في الخدمة ممن بلغوا سن التقاعد اعتباراً من أول أكتوبر ١٩٧٥ وتساوى معاشاتهم على أساس المرتبات الواردة بهذين الجدولين » .

ويفاد ما تقدم ان قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه قد أجاز في المادة ٨٨ منه نخب واعزة السادة أعضاء المجلس للقيام بأعمال قضائية أو قانونية لوزارات الحكومة ومصالحها وغيرها من الجهات الأخرى المتخصص عليه وذلك بعد موافقة المجلس النخامن للشئون الإدارية الذي له وحده حق تحديد المكافأة المستحقة للعضو المنتدب . أو المعار هذا وقد حدد القانون المشار اليه أيضاً الاحالة الى المعاش ليس الستين غير انه مراعاة لحسن سير وانتظام العمل قضى باستبقاء من تنتهي خدمته من السادة أعضاء المجلس ببلوغه السن المقررة لترك الخدمة خلال العام القضائي حتى نهايته شريطة الا تصيب للدة من انتهاء الخدمة وحتى نهاية العام القضائي في تقدير المعاش أو المكافأة المستحق له .

ومن حيث ان عضو مجلس الدولة شأنه شأن سائر العاملين المدنيين بالدولة الخاضعين بأحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بتنتهى خدمته ببلوغه سن الستين غير ان المشرع مراعاة لحسن سير وانتظام العمل خلال العام القضائي وحتى يتلافى ما قد يترتب على

تطبيق الحكم المتقدم على أعضاء مجلس الدولة من إخلال وإضطراب نظام العمل قرر في المادة ١٢٣ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ المشار إليه استبقاء من تنتهى خدمته ببلوغه السن المقررة لانتهاء الخدمة (سن الستين) خلال المصام القضائي حتى نهايته بحيث يعتبر خلال هذه الفترة مستقبيا في الخدمة لمصالح العمل. وقد جاء حكم المادة ١٢٣ المشار إليها عاما دون تقييد ومطلق دون تحديد، ومن ثم فإنه يسرى على جميع أعضاء مجلس الدولة متى تمتعت دواعى اعماله وبغير حاجة للبحث عن الحكمة أو الغاية من تقريره بالقول بعدم انطباقه الا على من يستمر بالعمل في المجلس خلال تلك الفترة دون من يعمل طوال الوقت خارج المجلس لأن البحث عن الحكمة من التشريع لا تكون الا في حالة غموض النص وهو أمر غير متحقق بالنسبة لحكم المادة ١٢٣ وبالتالي فإن كل من يبلغ من أعضاء المجلس سن الاحالة الى المعاش خلال العام القضائي يستبقى حتى نهايته ولو كان يعمل خارج المجلس مادام ان عمله هذا روعي انه وثيق الصلة بمصلحة في المجلس وفقا لما قدرته الجهة المسئولة عن الشؤون الادارية لاعضاء المجلس وهي المجلس الخاص ويظل تيمما لذلك خلال فترة استبقائه منتعيا للمجلس متمتعاً بالحقوق الوظيفية المقررة لاعضائه بالقدر الذى يتفق ووضع القانونى الجديد ، ويكيون للمجلس عليه من السلطات والاختصاصات بما يتفق مع هذا الوضع .

على انه من ناحية أخرى فإنه يزد على المحظر المتقدم ان الحشو خلال هذه الفترة وان كان شاعلا لوظيفته في المجلس الا انه لا يعتبر شاعلا لدرجة مالية ، ومن ثم فهو يحصل بالاضافة الى المعاش على مكافأة توازى الفرق بين المعاش وبين المرتب والبندلات المقررة على ما انتهى اليه الاعطاء السابق للجمعية كما لا تجوز ترقية أو منح علاوة خلال تلك الفترة التي تزايله فيها الدرجة ، واما من يعمل خارج

المجلس طوال الوقت خلال فترة إستبقائه فهو بطبيعة الحال لا يستحق تلك المكافأة لتخلط مناه استحقاقها بالنسبة له +

اما بالنسبة لتجاوز إغارة العضو خارج المجلس إغارة داخلية فترة الاستبقاء فانه أيا كان الرأي في مشروعية هذه الإغارة أي سواء كان الرأي فانه يجب أن يشترط فيها ما يشترط في التعيين كإداة لتسليط الوظائف العامة طبقا لقانون العاملين بالدولة باعتباره الشريعة العامة في هذا الشأن وأن القانون المذكور لا يجيز للتعيين لمن جاوز سن الستين أو كان الرأي بجواز الإغارة باعتباره أن ذلك من الحقوق الوظيفية لأعضاء المجلس المترتبة على النص الصريح لقانون المجلس باستبقائهم بعد سن الستين حين انتهاء العام التقضائي — أيا كان الرأي في هذا الشأن فان القدر المتيقن في قرار أعزاة الاستاذ المستشار أننا عاما للمجلس الوزراء حتى نهاية العام التقضائي انه تصريح أو ترخيص له بالعمل بمجلس الوزراء في عمله قانوني يتفق تماما مع طبيعة العمل في الأسرة النقضائية التي يطلبها منتجا إليها بل هو وثيق الصلة بأعمال مجلس الدولة ، وهو أجبر على أية حال تملكه وتستلزم بتقديره السلطة المختصة بالمجلس الخاص باعتبارها القوام على رعاية شئون الاعضاء وحسن سير وانظام العمل بالمجلس .

وبالنسبة لكيفية معاملة الاستاذ المستشار نائب رئيس مجلس الدولة في فترة إستبقائه مع الترخيص له بالعمل في خارج المجلس فبان سيادته بموجب المعاشي المقرر له ونقيا لأحكام قانون العاملين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ والقوانين المعدلة له من تاريخ بلوغه سن الاحالة الى المعاشي في ٢٦/١٠/١٩٨٩ وليس ثمة أساس من القوانين لوقف أو قطع هذا المعاشي بعد بلوغه السن المذكورة وبسوية معاشه .

أما بالنسبة لمعاملته المالية عن عمله في رئاسة مجلس الوزراء فإنه ما دام أن العضو في حالة استبقائه بالخدمة بعد الستين في مجلس الدولة يجمع بين المعاش والمكافأة التي تتحدد بالفرق بين المرتب والبدلات والموافز وبين المعاش فإن البديل عن المكافأة في الجهة التي رخص له بالعمل فيها خارج المجلس هو ما تقسده هذه الجهة في شأن معاملته المالية باعتبار أنه من المسلم أن الجهة التي يعمل بها العضو خارج المجلس هي التي تستقل بتقدير ما يمنح له من مخصصات مالية بوجه أو بآخر مع الرجوع للمجلس الخاص لمجلس الدولة إذا رأت هذه الجهة ذلك طبقاً لأحكام قانون مجلس الدولة ومتى كان رئيس الجمهورية قد أصدر القرار رقم ٤٥ لسنة ١٩٩٠ بتعيين سيادته أميناً عاماً لمجلس الوزراء بدرجة وزير لمدة تبدأ من اليوم التالي لانتهاء مدة إعارته العالية وتنتهي في ٣٠/٦/١٩٩٠ فإن هذا القرار يتضمن بالضرورة تصديق معاملته المالية بمجلس الوزراء بمنحه مخصصات درجة وزير — أيما كان اثره في شغلته الدرجة المالية لهذه الوظيفة بعد الستين — وذلك باعتبار هذه المخصصات هي المقابل المأني الذي يستحقه مقابل قيامه بأعمال هذه الوظيفة واضطلاعاً بأعبائها والتي تحدده الجهة التي رخص له بالعمل فيها وفقاً لتقديرها •

ولا يغير مما تقدم أن قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ وتعديلاته قد نص في المادة ٤٠ منه على أنه « إذا عاد صاحب المعاش إلى عمل يخضمه لأحكام هذا القانون ٠٠٠ يوقف صرف معاشه اعتباراً من أول أشهر التالي وذلك حتى تاريخ انتهاء خدمته بالجهات المشار إليها أو بلوغه السن المنصوص عليها بلبند (١) من المادة ١٨ أيهما أسبق ٠٠٠٠٠٠ » •

ولا تسري أحكام هذا التأمين في شأن المؤمن عليه إذا تجاوزت

سنة الستين وذلك فيما عدا من تمد خدمته بقرار من السلطة المختصة ذلك أن الفقرة الاولى من المادة المذكورة تفترض انتهاء خدمة العامل ثم عودته الى الخدمة مرة أخرى قبل بلوغه سن الاحالة الى المعاش على هذه الحالة بوقف صرف معاشه الى حين انتهاء خدمته أو بلوغه السن المقررة لترك الخدمة أيهما أسبق أى انها تقضى بعدم جواز الجمع بين المعاش والمرتب لمن هم دون سن الاحالة الى المعاش الذين يعودون للخدمة مرة أخرى كما ان الفقرة الاخيرة تفترض صدور قرار من السلطة المختصة بمد خدمة من جاوز سن الستين وكلا الغرضين اللذين تخكهما الفقرتان المشار اليهما غير متحققين في حالة المستشار فسيادته قد بلغ سن الاحالة الى المعاش في ٢٦/١٠/١٩٨٩ ولم تمد خدمته بقرار من السلطة المختصة بمد الستين إنما استبقى بالخدمة بقوة القانون مباشرة وهو الامر الذي يتعين منه إستبعاد تطبيق حكم المادة ٤٠ بفقرتيها المشار اليهما في حالته .

لذلك ، انتهى رأى الجمعية العمومية اقسام الفتوى والتشريع الى احقية السيد الاستاذ المستشار / في الحصول على المخصصات المقررة لوظيفة أمين عام مجلس الوزراء التي يضطلع باعبائها بالاضافة الى المعاش المقرر له في المصحود المقررة قاتونا على الوجه سالف البيان .

(ملف رقم ٨٦/٣/٨١١ — جلسة ٦/٦/١٩٩٠)

الفصل السادس

زيادة المعاشات

قاعدة رقم (١١٠)

المبدأ :

المادة الرابعة من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٨١ - المشرع أوجب زيادة المعاشات المستحقة وفقا لأحكام القانون ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بنسبة محددة وبدون حد أدنى أو أقصى لما كان ناتج حساب النسبة المذكورة - هذه الزيادة تنسب الى المعاش المستحق قانونا بمنصية من الأجر الأساسى والتغذية - اعتبرها المشرع جزءا من الحد الأقصى المنصوص عليه فى المادة ٢٠ من قانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ - صاحب المعاش يستحق هذه الزيادة بشرط ألا يتجاوز بها مجموع الحد الأقصى - من تقرر تسوية معاشه طبقا للمادة ٣١ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المشار إليه فإنه يستفيد من أحكام هذه الزيادة على المعاشات المستحقة لهم قانونا بالإضافة الى الحد الأقصى للمعاش المقرر فى المادة ٢٠ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المشار إليه - وذلك اعتبارا من تاريخ العمل بهذه الزيادة فى ١/٧/١٩٨١ .

المحكمة :

أما عن طلب الطاعن - الخاص بحساب نسبة الزيادة المثوية على معاش الأجر الأساسى من المعاش المستحق له قانونا وليس على أساس الحد الأقصى المنصوص عليه فى المادة ٢٠ فقرة الأخيرة من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ، فإن المادة الرابعة من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٨١ تنص على أنه « مع عدم الإخلال بأحكام اعانة غلاء المعيشة المقررة وفقا لقرارى مجلس الوزراء الصادرين فى ١٩/٢/١٩٥٠ ،

١٩٥٣/٦/٣٠ تراد المعاشات التي تستحق للمؤمن عليه أو المستحق عنه اعتباراً من ١/٧/١٩٨١ وفقاً لأحكام القوانين أرقام ٧٩ لسنة ١٩٧٥ و ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ و ٥٠ لسنة ١٩٧٨ المشار إليها بالزيادات الآتية :

١٠. / بدون حد أقصى أو أدنى .

١٠. / بعد أقصى مقداره ٦ جنهات شهريا ويعد أدنى ثلاثة جنهات شهريا .

وتسرى في شأن هذه الزيادات الأحكام الآتية :

١. — تصيب الزيادة على أساس معاش المؤمن عليه .

٢ — ٥٥٥٥٥٥٥٥

٣ — تعتبر الزيادة جزءاً من الحد الأقصى المنصوص عليه بالفقرة الأخيرة من المادة ٢٠ من قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ويستثنى من هذا الحكم المعاشات التي تسوى وفقاً لحكم المادة ٣١ من القانون المذكور .

ومن حيث أن مفاد هذا النص أن المشرع أوجب زيادة المعاشات المستحقة وفقاً لأحكام القانون ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بنسبة محددة وهي ١٠. / من المعاش القانوني المستحق للمؤمن عليه ، وبدون حد أدنى أو أقصى أيضاً كان ناتج حساب النسبة المذكورة . وان هذه الزيادة بطبيعة الحال تنسب إلى المعاش المستحق قانوناً بمنصره عن الأجر الأساسي والمتغير ، وقد اعتبرها المشرع جزءاً من الحد الأقصى المنصوص عليه في الفقرة الأخيرة من المادة ٢٠ من قانون التأمين الاجتماعي سالف الذكر ، ومقتضى ذلك ولازمة أن صاحب المعاش يستحق هذه الزيادة بشرط ألا يتجاوز بها مجموع الحد الأقصى طامناً

$$= f:b =$$

أنه أدخلها كجزء من هذا الحد . وقد أخرج المشرع من هذا القنخيم
 — الخاضع بعد تجاوز المعاشن للحد الأقصى بعد منح الزيادة المقررة —
 أصحاب المعاشات المستحقة وفقاً لحكم المادة ٣١ من القانون رقم
 ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ، وعليه فإن من تقرر تسوية معاشه طبقاً لأى بند
 من بنود المادة ٣١ المشار إليها ومنهم الوزراء أو من يأخذون حكمهم
 فى تسوية المعاش فإنهم يفيدون من أحكام هذه الزيادة على المعاشات
 المستحقة لهم قانوناً بالاضافة الى الحد الأقصى للمعاش المقرر بالفقرة
 الأخيرة من المادة ٢٠ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ وذلك اعتباراً
 من تاريخ العمل بهذه الزيادة فى ١/٧/١٩٨١ .

ومن حيث أنه — كما سبق — وقد انتهت المحكمة الى أحقية الطاعن
 فى تسوية معاشه المستحق عن الاجرين الأساسى والمتغير اعتباراً من
 تاريخ بلوغه سن الاحالة الى المعاش على أساس المعاملة المقررة
 للوزير وفقاً لحكم المادة ٣١ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ فإن
 نسبة الزيادة المستحقة له وفقاً لأحكام القانون ٦١ لسنة ١٩٨١
 تكون ١٠ ٪ من المعاش المستحق قانوناً دون التأكيد بالمحدد الأقصى
 المنصوص عليه فى الفقرة الأخيرة من المادة ٢٠ من القانون رقم ٧٩
 لسنة ١٩٧٥ .

(طعن رقم ٧٩٥ سنة ٣٤ ق — جلسة ١٠/٣/١٩٩١)

قاعدة رقم (١١١)

المبدأ :

الزيادة التى قررتها النصوص تخصب على أساس معاش الزمان عليه
 من الاجر الأساسى — المقصود بهذا المعاش هو المعاش المقرر له وفق ما انتهت
 اليه تسويته بعد اكتمال تطبيق أحكام القانون المتعلقة به

المسألة :

ومن حيث أنه فيما يتعلق بكيفية حساب الزيادات في المعاش المقرر للطاعن عن الاجر الاساسي ، والمنصوص عليها في القوانين التي قررت هذه الزيادات ، فإن الاستفادة من المواد الرابعة من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٨١ ، والاولى من القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٧ ، والحادية عشرة من القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ ، والاولى من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٨٨ ، والاولى من القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٨٩ ، والاولى من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٩٠ ، والاولى من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٩١ ، ان الزيادة التي قررتها هذه النصوص تصيب على أساس « معاش المؤمن عليه عن الاجر الاساسي » والمقصود بهذا المعاش هو المعاش المقرر له قانونا وفق ما انتهت اليه تسويته بعد اكتمال تطبيق احكام القانون المتعلقة به ، أي أنه مقصود به ، في الحلة المعروضة معاش الاجر الاساسي المقرر للوزير ومن يعامل معاملته وفق ما تنتهي اليه تسوية هذا المعاش بعد اكتمال تطبيق كامل الاحكام القانونية المتعلقة به ويشمل ذلك حكم الحد الاقصى للمعاش المنصوص في المادة (٢٠) من قانون التأمين الاجتماعي على سريانه في جميع الاحوال فتحسب الزيادة المئوية منسوبة اليه ، ولا يسوغ القول بوجوب أن تنسب هذه الزيادة الى المعاش اثنائات اثناء مراحل حسابه قبل أن تتم تسويته النهائية في حدود الحد الاقصى المشار اليه ، ذلك لان العبرة هي بما ينتهي اليه تطبيق احكام القانون مجتمعة في تسوية هذا المعاش أما قبل ذلك فلا تعتبر التسوية وهي في مراحلها غير النهائية معبرة عن المعاش المقرر أو المستحق قانونا ، ومن ثم فإنه يتمين رفض طلب الطاعن في أن تصيب له الزيادة في المعاش على أساس قيمة المعاش قبل تسويته النهائية بتطبيق الحد الاقصى المشار اليه والذي يتمدد به المعاش المقرر قانونا .

(طعن رقم ٣٥٤٧ لسنة ٣٧ ق. - جلسة ١٥/٥/١٩٩٣)

الفصل السابع

معاشات ومكافآت استثنائية

الفرع الأول

سلطة رئيس الجمهورية في اعتماد

قرارات لجنة المعاشات الاستثنائية

أو الموافقة على اقتراح الوزير المختص

قاعدة رقم (١١٢)

المبدأ :

المواد ١ و ٢ و ٣ من القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦٤ في شأن منح معاشات ومكافآت استثنائية - رئيس الجمهورية يعمد قرارات لجنة المعاشات الاستثنائية أو الموافقة على اقتراح الوزير المختص بحسب الأحوال بمنح معاشات أو مكافآت استثنائية لمن عدهم الزمن على سبيل الحصر - سلطة رئيس الجمهورية المخولة له في هذا الشأن يستخدمها في حالات نادرة - لا يمكن أن ترقى هذه السلطة الى حد تقرير قواعد صلبة مجردة .

المحكمة :

ومن حيث أن المادة الأولى من القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦٤ ، في شأن منح معاشات ومكافآت استثنائية ، تنص على أن « يجوز منح معاشات ومكافآت استثنائية أو زيادات في المعاشات لموظفين أو مستخدمين والعمال الحدين والمسكرين الذين انتهت خدمتهم في الحكومة أو الهيئات العامة أو المؤسسات العامة أو لاسر من يتوفى

منهم ، كما يجوز منحها أيضا لغيرهم ممن يؤدون خدمات جليلة للبلاد أو لاسر من يتوفى منهم وكذلك لأسر من يتوفى في حادث يعتبر من تبيل الكوارث العامة وتتضمن المادة الثانية على أن « يختص بالنظر في المعاشات والمكافآت الاستثنائية لجنة تشكل برئاسة وزير الخزانة وعضوية رئيس مجلس الدولة ورئيس ديوان الموظفين ولا تكون قرارات اللجنة نافذة إلا بعد اعتمادها من رئيس الجمهورية ، ويستثنى من ذلك الموظفون والمستفتمون والعمال الذين يتقرر إنهاء خدمتهم قبل بلوغ السن ائقانونية فيجوز منحهم معاشات إستثنائية بقرار من رئيس الجمهورية بناء على اقتراح الوزير المختص » وتتضمن المادة الثالثة على أن تسرى على المعاشات والمكافآت الاستثنائية المقررة بمقتضى هذا القانون باقى أحكام قوانين المعاشات المعامل بها من منحت له أو لاسرته هذه المعاشات أو المكافآت أما المعاشات والمكافآت الاستثنائية الاخرى المقررة لأشخاص غير معاطين بأحد قوانين المعاشات الحكومية أو قانون التأمينات الاجتماعية أو لاسرهم فتسرى عليها باقى أحكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه وكل ذلك مع عدم الاخلال بما يتضمنه القرار الصادر بمنح المعاش أو المكافأة الاستثنائية في بعض الاحول من أحكام خاصة .

ومن حيث أن الواضح من هذه النصوص أنها خولت رئيس الجمهورية أن يعتمد قرارات لجنة المعاشات الاستثنائية أو الموافقة على اقتراح الوزير المختص بحسب الاحوال ، بمنح معاشات أو مكافآت إستثنائية ، لمن عدهم النص على سبيل الخصر ، ومنهم الذين يؤدون خدمات جليلة للبلاد أو لاسر من يتوفى منهم . وسلطة رئيس الجمهورية المخولة له في هذا الشأن يستخدمها في حالات فرقتية ولا يمكن أن ترقى هذه السلطة الى حد تقرير فتاوح عامة فجردة ، فالحق في الحصول على معاش إستثنائي انما يشترك بتقرير هذا المعاش ،

لان الحق فيه لا ينشأ رأساً من نص قانونى معين يقرره . ويقرر شروط معينة لاستحقاقه ، بحيث يكون لكل ذي شأن تتوافر فيه هذه الشروط أن يطلب به بالاستناد الى هذا النص مباشرة وانما الامر فى منح تلك المعاشات الاستثنائية موكل الى تقدير الجهة المختصة حسبما تراه فى كل حالة ، ووفقا للاسباب الخاصة التى يترك لها تقديرها .

ومن حيث أنه بناء على ما تقدم ولما كان الثابت أن رئيس الجمهورية أصدر ، إستناداً الى القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦٤ ، بشأن منح معاشات ومكافآت إستثنائية القرار رقم ١٣٨٧ لسنة ١٩٧٢ بطح الضباط الاحرار المحددين بالكشف المرفق بالقرار معاشا شهريا قدره مائة جنيه ، وفى حالة استحقاق أحدهم معاشا عن مدته تريد على ذلك فيمنح المعاش الأكبر ، وعلى أن يعمل بهذا القرار من تاريخه يوم عشرين سنة على ثورة ٢٣ يوليو ، أى اعتباراً من ٢٣ من يوليو سنة ١٩٧٢ ، وهذا القرار لا يحدو وأن يكون قراراً فردياً برغم تعدد من تقرر لهم به معاش إستثنائى ، فمن ثم فإنه لا يجوز للمدعى الطاعن أن يستند اليه للمطالبة بمنحه معاشا إستثنائيا أسوة بؤلاء ، إذ أن الرد فى منح المعاش الاستثنائى موكل الى تقدير الجهة المختصة حسبما تراه فى كل حالة وفقا للاسباب الخاصة التى يترك لها تقديرها ، وبناء على ذلك فان دعوى المدعى (الطاعن) تكون غير قائمة على سند من القانون حرية بالرفض ، وإذا أخذ الحكم الطعون فيه بهذا النظر فإنه يكون قد صادف صحيح حكم القانون ، الامر الذى يتعين معه الحكم برفض الطعن ، والزام الطاعن بالمصروفات عملا بالمادة ١٨٤ من قانون المرافعات .

(طعن رقم ١٥٨٩ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٩٣/٦/٢٩)

الفرع الثاني
السلطة المختصة بتقرير المعاش
الاستثنائي ومراحل تقريره

قاصدة رقم (١١٣)

المبدأ :

تقرير المعاش الاستثنائي يصدر بقرار من رئيس مجلس الوزراء
- تمر مراحل تقرير المعاش الاستثنائي عن طريق لجنة مشكلة لهذا
الغرض - تعرض على هذه اللجنة الحالات المطلوب تقرير معاش
استثنائي بشأنها - يجب أن تكون القرارات الصادرة بناء على توصيات
هذه اللجنة قسائية على سبب محددة كانت محل تقدير اللجنة وقت
تقرير المعاش الاستثنائي وتحديد مقداره - هذه القرارات تتحدد بالأسباب
التي قامت عليها - يكون بحث مشروعيتها ومدى صلاحيتها مرتبطاً أساساً
بالأسول الثلاثة في الأوراق وقت صدور القرارات ومدى مطابقتها للنتيجة
التي انتهت إليها - بحث ذلك يدخل في صميم اختصاص المحكمة للتحقق
من موافقة القرارات لمبادئ الشريعة .

المحكمة :

ومن نصيث أنه ولئن كان ذلك هو الأمر المستقر بالنسبة لالغاء وسحب
القرارات الادارية إلا أن تقرير المعاش الاستثنائي ، والذي تمر
مراحله عن طريق لجنة مشكلة لهذا الغرض تعرض عليها الحالات
المطلوب تقرير معاش استثنائي بشأنها والأسباب الداعية الى ذلك
والمستندات والأبحاث المؤيدة أو النافية لهذه الأسباب ، وعلى ضوء
توافر هذه الأسباب من حيث الواقع ، وتحديد قدر الآثار التي ترتبها
بشأن المعروض حائته على اللجنة ، توصي اللجنة بتقرير المعاش
الاستثنائي ومقداره ، ويصدر بتقرير هذا المعاش قرار من رئيس

مجلس الوزراء . ومقتضى ذلك ولزامة أن تكون القرارات الصادرة بناء على توصيات هذه اللجنة قائمة على أسباب محددة كانت محل تقدير اللجنة وقت تقرير المعاش الاستثنائي وتحديد مقداره ، وأن هذه القرارات تتعدد بالاسباب التي قسامت عليها ، ويكون بحث مشروعيتها ومدى سلامتها مرتبطا أساسا بالاصول الثابتة في الاوراق وقت صدور القرارات ومدى مطابقتها للنتيجة التي انتهت اليها وبعث ذلك يدخل في صميم اختصاص المحكمة للتحقق من موافقة القرارات لمبادئ المشروعية .

ومن حيث أنه بتطبيق ذلك على الطعن المائل فإنه يبين من الاوراق والمستندات أن الطاعن أحيل الى المعاش بتاريخ ١٥/١/١٩٨٥ وأنه تقدم بطلب الى لجنة المعاشات الاستثنائية لمحه معاشا استثنائيا نظرا لظروفه الصحية التي تستلزم نفقات علاج باهظة لاصابته أثناء الخدمة وبسببها بجلطة في المخ نتج عنها شلل نصفي أيسر . وقد أعفى من البحث الاجتماعي ومن الكشف الطبي اكتماء بالشهادات الطبية المرفقة بطلبه . وفي اجتماع لجنة المعاشات والمكافآت الاستثنائية بجلستها الثالثة لعام ١٩٨٥ عرضت حالته وأوصت اللجنة بزيادة معاشه بمقدار خمسين جنيها شهريا بصفة استثنائية وصدر بناء على ذلك قرار لرئيس مجلس الوزراء رقم ٦٠٥ لسنة ١٩٨٥ بمنح الطاعن المعاش الاستثنائي بالقدر المحدد به قد صدر صحيحا قائما على السبب المبرر له والمحمول فيه بصفة أساسية أصابته بمرض معين أثناء الخدمة وبسببها تيقنت اللجنة من وجوده وأن المعاش الاستثنائي قرر لمواجهة نفقات هذا المرض من فحوصات وتماثيل وعلاجات وغاية فان هذا القرار لا يرد عليه سحب حيث يظل ماثقا لاثاره ويكون ما وزد عليه من سحب بقرار رئيس

مجلس الوزراء رقم ١٣٥٥ لسنة ١٩٨٨ غير مشروع حيث لا يجوز إصدار ما تم من آثار بالنسبة للمعاش طالما ثبت صحة القرار المقرر للمعاش الاستثنائي وقيامه على السبب الصحيح الموجب له وهو إصابة الطاعن بعرض وتغطية تكاليف هذا المرض .

ومن حيث أن الأمر الثابت والذي استقر في يقين المحكمة من واقع الأوراق والمستندات أن الحالة المرضية التي يعاني منها الطاعن تستلزم العرض بصفة دائمة على أطباء متخصصين وأجراء فحوص طبية وتحاليل منتظمة بصفة دورية لمراقبة الحالة وهو ما أكتته المستندات المقدمة من الطاعن ، وهو الأمر الذي يتصاعد تكاليفه بصفة مطردة ولا يمكن بأي حال من الأحوال تصوير انخفاض هذه التكاليف ومن ثم فإن الأسباب المبررة لقرار رئيس مجلس الوزراء بمنح الطاعن معاشا استثنائيا مقداره خمسين جنيها شهريا بصفة استثنائية تكون ولا زالت قائمة ولا يغير من ذلك ثبوت زيادة المعاش المقرر للطاعن عن المعاش المقرر له وقت تقرير المعاش الاستثنائي له ، حيث أن المعمول عليه أساسا في تقرير المعاش الاستثنائي الحالة المرضية وتغطية نفقاتها وليس مقدار المعاش الأصلي وإن كان أحد العوامل التي دخلت في تقرير اللجنة المختصة إلا أنه ليس العامل الأساسي .

وبين حيث أن لجنة المعاشات الاستثنائية عند معاودة فحص حالة الطاعن أوصت بسحب القرار التخصيم منه معاشيا استثنائيا ، وعولت في توصيتها على صدور حكم من المحكمة الإدارية العليا عن الطعن رقم ٣٨٨٦ لسنة ٣١ القضائية بأحقية الطاعن في المباشرة المقررة لنائب الوزير بزيادة المعاش المقرر له ومن ثم تكون قد عالجت السبب الأساسي في جنح هذا المعاش وهو إصابته بعرض معين وتغطية تكاليف هذا المرض التي يتصاعد بصفة دائمة

وتتزايد ولا تنبأقص وأن أى قدر من المباش يتكرر للطاعن ليتضاهل
ألملم الايبياء المتربة على الاصابة بهذا المرض • ومن ثم يكون
القرار رقم ١٣٥٥ لسنة ١٩٨٩ بسحب القرار رقم ٦٠٥ لسنة ١٩٨٥
قد صدر فاقدر الركن السبب الصحيح مخالفا للقانون • مما يعمن
معه الحكم بالحالة واعتباره كأن لم يكن ، وما يترتب على ذلك من
آثار أهمها استمرار العمل بالقرار المسحوب من تاريخ صدوره
وبالنسبة للمستقبل •

ومن حيث أن الطلب الثانى للطاعن وهو الحكم بالزام كل من
المطعون ضدهم بأن يؤدوا اليه من ماله الخاص تعويضاً قدره
بالنسبة لكل منهم عشرة آلاف جنيه يصرف لجهتين أخيرتين حددهما
فى عريضة طعنه فان الثابت أن المطعون ضدهم فى اشتراكهم فى
مراحل إصدار القرار رقم ١٣٥٥ لسنة ١٩٨٩ - الذى ثبت عدم
مشروعية - كانوا يمارسون أعمالاً وظيفية متصلة اتصالاً مباشراً
بوظائفهم وسلطتهم المقررة قانوناً ، ولم يثبت من أوراق الطعن
ثمة دليل على أنهم كانوا مدفوعين بمواهل شخصية بقصد التكية
أو الانتقام من الطاعن وما قدمه الطاعن للتدليل على ذلك لا يعمد
أن تكون أموالاً مرسلة لم تكشف عن نية التعمد للانضرار به ،
ولا يعتبر خطأهم فى الاشتراك فى القرار المطعون عليه من قبل
الخطأ الشخصى الذى يبرر الزامهم بالتعويض فى ماله الخاص ،
مما يعمن معه القضاء برفض هذا الطلب •

ومن حيث أنه عن الطلب الاحتياطى وهو الحكم بالتعويض
بالصفة الوظيفية فان الغاء قرار سحب المباش الاستثنائى

رقم ١٣٥٥ لسنة ١٩٨٩ وتقرير أحقية الطاعن في هذا المماش من تاريخ صدور القرار له وما يترتب على ذلك من آثار ومروق مالية والاستمرار في صرف هذا المماش هو خير تمويض له عن الاضرار المادية التي لحقت من جراء صدور القرار المطعون عليه أما عن جبر الاضرار الأدبية ، فان صدور هذا الحكم بالغاء القرار المطعون عليه هو في ذاته اعلاء لمبدأ المشروعية الذي استهدفه الطاعن وهو خير تمويض أدبي في مثل هذا المقام .

(طعن رقم ١٦٩ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٩١/٤/٢١)

الفصل الثامن

طوائف خاصة

الفرع الأول

القضاة

قاعدة رقم (١١٤)

المبدأ :

معاملة نقيب رئيس المجلس معاملة من هو في حكم درجته في
المعاش - الوضع لم يتغير في ظل العمل بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥
بالتأمين الاجتماعي حيث أقرت المادة ٣١ منه تنظيمها للمعاملة التقاعدية
للوزير ونقيب الوزير دون من يتقاضى مرتبا مماثل لمرتبه - بيد ان
المادة الرابعة من قانون اصدار ذات القانون نصت على ان يستمر
العمل بالترايبا المقررة في القوانين والانظمة الوظيفية للعاملين بكمالات
خاصة - الامر الذي لا معدى معه من التسليم ببقاء واستمرار الترتيب الذي
كانت مقررة لنقيب رئيس مجلس الدولة من حيث معاقبته معاملة نقيب
الوزير في حقوقه التقاعدية - التماثل والتعامل مع الرتب المماثلة لنقيب
الوزير كما يتحقق لنقيب رئيس مجلس الدولة الشاغل لهذا المنصب ،
فانه يتحقق اينسا لوكيل مجلس الدولة عندما يبلغ مرتبه نهاية مربوط
هذه الوظيفة حيث يستحق عندئذ المعاملة المالية لنقيب رئيس مجلس
الدولة .

الحكمة :

ومن حيث ان البند أولا وثانيا من المادة ٣١ من قانون التأمين الاجتماعي
المستأخر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٧ والقوانين المخضلة له يتصل

على أن أولا : يستحق الوزير معاشا شهريا مقداره ١٥٠ جنيها
ونائب الوزير معاشا مقداره ١٢٠ جنيها شهريا في الحالات
الآتية : -

١ - إذا بلغت مدة اشتراكه في تاريخ انتهاء خدمته كوزير
أو نائب وزير عشرين سنة وكان قد قضى سنة متصلة على الأقل
في أحد المنصبين أو فيهما معا .

٢ - إذا بلغت مدة اشتراكه في تاريخ انتهاء خدمته كوزير
أو نائب وزير عشر سنوات وكان قد قضى سنتين متصلتين على الأقل
في أحد المنصبين أو فيهما معا .

ومن حيث أن قضاء المحكمة الادارية العليا - الدائرة المشكلة
وفقا للمادة ٥٤ مكررا من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون
رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ مبدلا بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨٤ -
الصادر بجلسة الاول من ابريل ١٩٨٩ في الطعن رقم ٦٨٦ لسنة
٣٣ في عليا ، انتهى الى أنه يبين من نص القوانين المعاشيات أن
قانون التأمين والمعاشيات رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ كان يفسح في جادته
السادسة هذا أقصى لكل من معاش الوزراء ومن يتقاضون
مرتبات مماثلة ، ونواب الوزراء ومن يتقاضون مرتبات مماثلة ومن
يتقاضون ١٨٠٠ جنيها شهريا وباقي العاملين ، وقد ردد ذات الحكم
قانونا المعاشيات التاليين رقما ٣٦ لسنة ١٩٦٠ ، ٥٠ لسنة ١٩٦٣ ،
وبالمعابلة لذلك وأبان نفاذ تلك القوانين كان قانون مجلس الدولة
رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ ينص في جدول المرتبات المرفق به على
معاملة كل من نواب رئيس مجلس الدولة معاملة من هو في حكم
درجته في المعاشات ، وتضمن قانون السليطة القضائية رقم ٥٦
لسنة ١٩٥٩ حكما معاشيا بالنسبة الى نواب رئيس محكمة النقض

ورؤساء محاكم الاستئناف وفي قانون السلطة القضائية اللاحق رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ ردّد المشرع ذات الحكم بمقرر ذات الميزة ، ليعتبر ذلك على أغضاء مجلس الدولة عملاً بالأهالة التي تضمنها التواضع المقتضى بتدخل مرتبات قانون مجلس الدولة رقم ٢٨ لسنة ١٩٥٩ .

ومن حيث أن هذا المنهج من المشرع فيما نص عليه قانون مجلس الدولة من معاملة كل من نواب رئيس مجلس الدولة معاملة من هو في حكم درجته في المعاش ، في الوقت الذي كان قانون المعاشات التفاضلية يساوي في الحد الأقصى للمعاش بين الوزراء وبين من يتقاضون مرتبات مماثلة لمرتباتهم ، وبين نواب الوزراء ومن يتقاضون ما يماثل مرتباتهم ، الأمر الذي كان يسمح وحده ، ودون ترديد حكم به في قانون مجلس الدولة بأن يتساوى في المقام معاش نائب رئيس مجلس الدولة مع معاش نائب الوزير . حيث كان مرتب الاول - خلال نفاذ قوانين المعاشات السالف بيانها يماثل مرتب الثاني ، هذا المنهج يكشف عن أن المشرع أراد أن يحدد المعاملة التفاضلية لنائب رئيس مجلس الدولة بذات ما يعامل به من في حكم درجته وهو نائب الوزير ، وذلك في متن قانون مجلس الدولة استقلاً عن قانون المعاشات القائم في حيته ، تأكيداً لتلك المعاملة وتكريفاً لها لتكون معاملة خاصة بنائب رئيس مجلس الدولة ، يستمدّها كحجة له في القانون المعامل به ، وليس تطبيقاً للقاعدة العامة التي يقرّها قانون المعاشات .

ومن حيث أنه متى كان ذلك فإنه عندما يأتي القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٦١ ليرفع الحد الأقصى للمعاش الوزير ونائب الوزير دون أن يفرق بينهما من يتقاضى مرتبة مماثلة لمرتبة لتجسّد هذه المعاملة عنه ،

ألا أنها تبقى قائمة لنائب رئيس مجلس الدولة بالنسبة الى نائب الوزير عملاً بضمم الفقرة الاولى من المادة الرابعة من مواد اصدار ذلك القانون عندما نصت على أن يستمر العمل بالتراييـا المقررة في القوانين والانظمة الوظيفية للعاملين بكادرات خاصة بهذا النص يحفظ فيما يتناوله - لنائب رئيس مجلس الدولة الميزة التي له والتي استمدها - على ما سلف بيانه - من قانون مستقل عن قوانين المعاشات ، وبذلك يبلغ المنهج التشريعي ، السابق ايضاحه ، أثره ويوصل الى مقتضاه ، بقصد أن تبقى لنائب رئيس مجلس الدولة المعاملة التقاعدية لنائب الوزير ، رغم استقطاع قانون المعاشات للمحكم الذي كان يقرن نائب الوزير بمن يتقاضى مرتباً يماثل مرتبه ، إذ يفيد هذا الاستقطاع بأن معاملة نائب رئيس مجلس الدولة معاملة نائب الوزير ليست مستمدة من قانون معاشات وانما من قانون مجلس الدولة ولأن قانون المعاشات التي استقطاعها نص على الاحتفاظ للعامل بكادر خاص بما له وما كان له من عزية في قانونه .

ومن حيث أن الوضع لم يتغير في ظل العمل بقانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ القائم حيث أقرت المادة ٣١ منه تنظيماً للمعاملة التقاعدية للوزير ونائب الوزير دون من يتقاضى مرتباً يماثل مرتبه ، بيد أن المادة الرابعة من قانون اصدار ذات القانون نصت على أن يستمر العمل بالتراييـا المقررة في القوانين والانظمة الوظيفية للعاملين بكادرات خاصة ، الامر الذي لا يمدى نفعه من التسليم ببقاء واستمرار المزية التي كانت مقررة لنائب رئيس مجلس الدولة من حيث معاملته معاملة نائب الوزير في حقوقه التقاعدية .

ومن حيث أن هذا المعنى بذات الفهم هو ما وثقته مضبطة مجلس الشعب الخاصة بجلسته المنعقدة في ١٩ يوليو ١٩٧٩ بصدد مناقشة

مشرع قانون المحكمة الدستورية العليا عندما أشارت إلى الربط بين رئيس مجلس الدولة ورئيس محكمة النقض وبين نائب الوزير من حيث المعاملة في الماش .

ومن حيث أن المناط والمرد في معاملة نائب رئيس مجلس الدولة معاملة نائب الوزير بالنسبة إلى حقوق مماش التقاعد ، هو تماثل مرتبتهما وتعادل المستوى المالى لربط المنصبين لأن الزية التقاعدية التى تصحب نائب مجلس الدولة هى معاملته معاملة من فى حكم درجته ، وهو نائب الوزير ، لقيام التماثل بينهما فى الربط المالى ، فالعبرة فى وحدة المعاملة لهما بتعادل المرتب .

ومن حيث أن المحكمة الادارية العليا - الدائرة المشكلة وفقا للمادة ٥٤ مكررا من قانون مجلس الدولة قضت فى ذات الطعن المشار إليه بأن القاعدة المضافة بالمادة ١١ من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ لقواعد جدول المرتبات المحق بقانون كل هيئة من الهيئات القضائية - ومنها قانون مجلس الدولة تقرر أن المصو الذى يبلغ مرتبه نهاية مربوط الوظيفة التى يشغلها يستحق الملاوة والبدلات المقررة للوظيفة الاعلى بشرط الا يجاوز مرتبه نهاية مربوطها .

ومن حيث أنه لا مؤدى لهذه القاعدة الا أن عضو مجلس الدولة الذى يبلغ مرتبه نهاية مربوط وظيفته ينتقل بمرتبه وعلاواته وبدلاته الى الدرجة المالية المقررة للوظيفة الاعلى الامر الذى يشكل نوعا من الفصل بين المستوى الوظيفى وبين المستوى المالى ، فبالرغم من بقاء المستوى الوظيفى دون انتقال بالترقية الى ما يطوه فان شاغله ينتقل الى المستوى المالى العالى ويعامل معاملة شاغله من كل الوجوه ، وفى ذلك فان وكيل مجلس الدولة عندما يبلغ مرتبه نهاية رتبه هذا المنصب الوظيفى يستحق المعاملة المالية لنائب رئيس مجلس

هذه المعاملة وذلك على النحو ووفقا للشروط والضوابط والمحدد المنصوص عليها في القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ .

ومن حيث أن الثابت أن الطاعن في الطعن المائل رقى الى وظيفة وكيل مجلس الدولة بتاريخ ١٩/١١/١٩٨٠ ومنذ ١/٧/١٩٨١ كان يعامل ماليا معاملة نائب رئيس مجلس الدولة إذ بلغ نهاية مربوط وظيفته وكيل مجلس الدولة إعتباراً من ١/٢/١٩٨١ الى أن أحيل الى المعاش في ٧/٦/١٩٨٣ الامر الذي يحقق له التماثل والتعادل مع الربط المالي لنائب الوزير كما توافرت في حقه كذلك الحد الذي تشترطها المادة ٣١ من قانون التأمين الاجتماعي إذ بلغت مدة خدمته المحسوبة في المعاش ٣٥ سنة و ١١ شهر و ٢٨ يوم ظل يعامل ماليا معاملة نائب رئيس مجلس الدولة لمدة تزيد عن سنة مما يتعين معاملته من حيث المعاش التقاعدي ذات المعاملة المقررة لنائب الوزير منذ إحالته الى المعاش .

ومن حيث أن المادة ١٣٧ من قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه تقضى بأن يعفى من الرسوم القضائية في جميع درجات التقاضي الدعاوى التي ترفعها الهيئة أو المؤيدين عليهم أو المستحقون طبقاً لاحكام ذلك القانون ، ولما كان من المقرر أن أتعاب المحاماة تأخذ حكم الرسوم القضائية في الاعفاء بما لا وجه لالزام الهيئة العامة للتأمين والمعاشات التي خسرت الدعوى بالمصروفات وأتعاب المحاماة .

ومن حيث أنه حتى كان الامر كما تقدم وان الهيئة العامة للتأمين والمعاشات قد ربطت معاش المبشرين وكيلاً لمجلس الدولة سابقاً على نحو مضار لحكم القانون وصحيح تفسيره إذ رفضت معاملته في المعاش التقاعدي معاملة نائب الوزير فقد تبين الحكم

باستحقاقه المقرر لنائب الوزير بمراعاة الحد الأقصى المقرر. فنانونا
باعتبارا من تاريخ احواله الى المعاش وما يترتب على ذلك من آثار
وصرف الفروق المالية المستحقة تبعا لذلك .

(طعن رقم ٣٠٥٩ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٨٩/٥/٢٨)

قاعدة رقم (١١٥)

المبدأ :

خدمة عضو الهيئة القضائية تنتهى ببلوغه سن الستين وتصلو
درجة ايا كانت الوظيفة التى يشغلها فى كادر الهيئة القضائية فى هذا
التاريخ ولا تمتد الخدمة بعد ، ولا تحسب مدة الاستبقاء فى الخدمة
الثاء العام القضائى حتى يونيو ضمن مدد الاشتراك فى المعاش أو
المكافأة ولا يؤدى عنها أى اشتراك للتأمين الاجتماعى .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لسمى الفتوى
والتشريع بجلستها المقررة بتاريخ ١٦/٥/١٩٩٠ فاستعرضت أحكام
قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢
الذى نصت مادته رقم (٦٩) على أنه إستثناء من أحكام قوانين
المعاشات ، لا يجوز أن يبقى فى وظيفة القضاء أو يعين فيها من جاوز
عمره الستين سنة ميلادية وقد استبدل بهذه المادة نص المادة العالى
بمقتضى القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ حيث أضاف المشرع الفقرة
الثانية من المادة (٦٩) بهذا التمديد والتى تنص على أنه ، ومع
ذلك إذا كان بلوغ القاضى سن التقاعد فى الفترة من أول أكتوبر
الى أول يوليو فانه يبقى فى الخدمة حتى هذا التاريخ دون أن
تحتسب هذه المدة فى تقرير المعاش أو المكافأة ، كما استعرضت

الجمعية نص البند (ثانيا) من قواعد تطبيق جدول المرتبات الملحق بقانون السلطة القضائية التي تنص على أن « يعامل رئيس محكمة النقض معاملة الوزير من حيث المعاش » ونصت الفقرة الأخيرة من ذات القواعد المضافة بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ بتعديل بعض أحكام قوانين الهيئات القضائية على أنه يستحق العضو الذي يبلغ مرتبه نهاية مربوط الوظيفة التي يشغلها ، العلاوة المقررة للوظيفة الاعلى حائزاً ولو لم يرق اليها بشرط ألا يجاوز مرتبه نهاية مربوط الوظيفة الأعلى وفي هذه الحالة يستحق البدلات بالفتات المقررة لهذه الوظيفة كما استعرضت الجمعية المادة (١٢٢) من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ التي نصت على أنه إستثناء من أحكام قوانين المعاشات لا يجوز أن يبقى عضواً بمجلس الدولة من جاوز عمره ستين سنة ميلادية وأصبحت تنص بعد استبدالها بمقتضى القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٣ بالاضافة الى الاحكام السابقة على أنه « ومع ذلك اذا كان بلوغ العضو سن التقاعد في الفترة من أول أكتوبر الى أول يوليو فإنه يبقى في الخدمة حتى هذا التاريخ دون أن تحتسب هذه المدة في تقدير المعاش أو المكافأة » ونص البند ثانياً من قواعد تطبيق جدول المرتبات الملحق بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ على أن يعامل رئيس مجلس الدولة معاملة الوزير من حيث المعاش واستعرضت الجمعية أحكام قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ وتغييراته الذي نصت مادته رقم (٢١) على أن « يسوى معاش المؤمن عليه الذي شغل منصب وزير على أناس آخر أجر تقاضاه » ونصت مادته رقم (٤٠) المستبدلة إعتباراً من ١٩٨٧/٧/١ بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ على أنه اذا عاد صاحب المعاش الى عمل يخفضه لاحكام هذا التأمين أو لاحدى الجهات التي خرجت من مجال تطبيق هذا القانون لوجود نظام

بديل مقرر وفقاً لقانون يوقف صرف معاشه اعتباراً من أول الشهر التالي وذلك حتى تاريخ انتهاء خدمته بالجهات المشار إليها أو بلوغه السن المنصوص عليها بالبند (١) من المادة (١٨) أيهما أسبق .

ولا تسرى أحكام هذا التأمين في شأن المؤمن عليه إذا تجاوزت سنه الستين وذلك فيما عدا من تمد خدمته بقرار من السلطة المختصة من المؤمن عليهم المشار إليهم في البند (١) من المادة (١) وكذلك الحالات المنصوص عليها في المواد ٣١ و ١٦٣ و ١٦٤ ويصرف المعاش في هذه الحالة من أول الشهر الذي تنتهي فيه الخدمة .

كما استعرضت الجمعية قرار المحكمة الدستورية العليا في طلب التفسير رقم ٣ لسنة ٨ ق الذي قضى — للأسباب الواردة فيه بأنه في تطبيق أحكام المادة (٢١) من قانون التأمين الإجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٥ يعتبر نائب رئيس محكمة النقض ومن في درجته من أعضاء الهيئات القضائية في حكم درجة الوزير ويعمل معاملته من حيث المعاش المستحق عن الاجر الاساسى والمعاش المستحق عن الاجر المتميز وذلك منذ بلوغه المرتب المقرر لرئيس محكمة النقض كما يعتبر نائب رئيس محكمة الاستئناف ومن في درجته من أعضاء الهيئات القضائية في حكم درجة نائب الوزير ويعامل معاملته من حيث المعاش المستحق عن الاجر الاساسى والمعاش المستحق عن الاجر التميز وذلك منذ بلوغه المرتب المقرر لنائب الوزير ولو كان بلوغ العضو المرتب المماثل في الحاليتين اعمالاً لنص الفقرة الأخيرة من قواعد تطبيق جداول المرتبات المضافة بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ بتعديل بعض أحكام قوانين الهيئات القضائية .

وقد انتهت الجمعية الى أن مفاد ما تقدم أن المشرع قد استبنى بمقتضى التعديل الذى أجخله على أحكام المادة ٦١ من قانون السلطة

القضائية بمقتضى القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٣ والتعديل الذى أدخله على أحكام المادة ١٣٢ من قانون مجلس الدولة بمقتضى القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٣ كما سلف البيان بالخدمة عضو الهيئة القضائية الذى يبلغ سن الستين خلال العام القضائى حتى انتهاء هذا العام مستهدفا وفقا للثابت من الاعمال التحضيرية لقانونى السلطة القضائية ومجلس الدولة تحقيق حسن سير العمل خلال السنة القضائية بالحاكم وبغيرها من مجالات العمل فى الهيئات القضائية المختلفة وعدم اضطرابه خلال السنة القضائية نتيجة لانتهاؤ خدمة بعض أعضائها ببلوغ سن الستين خلالها وبناء على صريح عبارة النصوص والحكمة التى تنياها المشرع من استبقاء الاعضاء بالهيئات القضائية الذين يبلغون سن الستين خلالها فإن هذا الاستبقاء - حسبما استقر عليه افتاء الجمعية وقضاء المحكمة الادارية العليا - لا يعد من الستين فالمرکز للتقاعدى يتعدد - فى هذه الحالة - حتما وبقوة القانون فور بلوغ سن الستين ولا يغير من ذلك أن يبقى العضو فى الخدمة بعد بلوغه هذه السن لحين انتهاء السنة القضائية ومن ثم فعذه الفسرة لا تنصب فى المعاش ولا تدخل بالتالى ضمن مدد الاشتراك فى التأمين وذلك وفقا لصريح عبارات نصوص قوانين الهيئات القضائية التى قضت بحكم حساب تلك المدة فى تقدير المعاش أو المكافأة .

ولما كان قانون التأمين الاجتماعى فى أول صدوره عام ١٩٧٥ يتفق وحكم المادة (٦١) من قانون السلطة القضائية والمادة (١٢٢) من قانون مجلس العولة حيث كانت الفقرة الاخيرة من نص المادة (٤٠٠) منه تقرر إيقاف الانتفاع بتأمين الشفوقية والتميز والوفاء ببلوغ المؤمن عليه سن الستين وقد ورد هذا الحكم عاما لجميع المؤمن عليهم فيما عدا أفراد الفئات المستثناة اللذين يعين منهم أعضاء

الهيئات القضائية ولا الوزراء أو من هم في درجتهم أو من يعاملون
معاملتهم .

وحيث أنه قد صدر القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠ بتعديل بعض
أحكام قانون التأمين الاجتماعي وقرر إضافة بعض الفئات الى الفئات
المستثناة من حكم الفقرة الأخيرة من المادة (٤٠) سالفه البيان
والذى تشمل المعاملين بالمادة (٢١) من ذات القانون أى الوزراء
ونواب الوزراء الذين شغلوا منصب الوزير أو نائب الوزير وبالتالي فقد
أصبح يحق لهؤلاء الاستمرار فى الانتفاع بتأمين الشيفوخة والعجز
والوفاء رغم تجاوزهم سن الستين ومن حيث أن هذا التعديل لا يغير
من سلامة ما سبق أن استقرت عليه فتاوى الجمعية العمومية وأحكام
المحكمة الإدارية العليا على النحو السالف البيان وذلك لورود هذا الحكم
الجديد فى قانون التأمين الاجتماعى الذى يعتبر فى مجاله قانونا عاما
ولا تسرى أحكامه على أعضاء الهيئات القضائية الا فيما لم يرد
بشأنه نص خاص فى القوانين المنظمة لشئونهم يؤكد ذلك ما نصت عليه
المادة الرابعة من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بأصدار قانون
التأمين الاجتماعى من أنه يستمر العمل بالمزايا المقررة فى القوانين
والانظمة الوظيفية للمعاملين بكادرات خاصة ، وبالتالي فإنه حيث
لا يوجد ثمة شك فى قوانين الهيئات القضائية تعتبر قوانين خاصة
فيما تضمنته من أحكام بالنسبة لمن تسرى عليهم من أعضاء هذه
الهيئات . وحيث أن ما ورد فى الفقرة الأخيرة من نص المادة (٤٠)
من قانون التأمين الاجتماعى سالفه البيان من استمرار انتفاع المؤمن
عليه الذى يشغل منصب الوزير أو نائب الوزير بتأمين الشيفوخة
والعجز والوفاء بعد بلوغه سن الستين واستمراره - بالتالى فى
سداد الاشتراكات المقررة لحين انتهاء خدمته - مقتضاها أن هذه
الاحكام تسرى على من يشغل أحد هذين المنصبين من الوزراء ونواب

الوزراء الاعضاء بمجلس الوزراء لحكمه أساسا أنه طبقا للطبيعة السياسية لهذه الوظائف فإن المواد (١٥٣) الى (١٦٠) من الدستور غايته لا يشترط في الوزير أو نائيب الوزير ألا أن يكون سنه فوق الحد الأدنى عند تعيينه وهو ٣٥ سنة ميلادية وهو لا يحال الى التقاعد بناء على ذلك ولا يحظر تعيينه بعد بلوغ سن الستين بنص خاص ولكن هذه الاحكام سواء بنصها أو بمقتضى الحكمة التي دعت الى تقريرها أو لتعارضها مع النص الصريح الوارد في القوانين الخاصة بهم لا تسرى على أعضاء الهيئات القضائية الذين قضت المحكمة الدستورية العليا في قرارها سالف البيان بمعاملتهم معاملة الوزراء ونواب الوزراء من حيث المعاش ، وعليه يتعين القول بتسوية معاشاتهم وتحديد مركزهم التقاعدي ببلوغ سن الستين .

لذلك ، انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى ان خدمة عضو الهيئة القضائية تنتهي ببلوغه سن الستين وتعلو درجته ايا كانت الوظيفة التي يشغلها في كادر الهيئة القضائية في هذا التاريخ ولا تمتد الخدمة بعد ، ولا تحسب مدة الاستبقاء في الخدمة أثناء العام القضائي حتى ٣٠ يونيو ضمن مدد الاشتراك في المعاش أو المكافأة ولا يؤدي عنها أى اشتراك للتأمين الاجتماعي

(جلف رقم ٤١٤/٦/٨٦ - جلسة ١٦/٥/١٩٩٠)

قاعدة رقم (١١٦)

المبدأ :

قرار التفسير الصادر من المحكمة الدستورية العليا في ٣/٢/١٩٩٠ انتهت المحكمة الدستورية العليا فيه الى انه في تطبيق احكام المادة (٣١) من قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ - يعتبر نائب رئيس

محكمة النقض ومن في درجته من أعضاء الهيئات القضائية في حكم درجة الوزير ويعامل معاملة من حيث المعاش المستحق من الأجر الأساسي والمعاش المستحق من الأجر التكميلي وذلك منذ بلوغه المرتب المقرر لرئيس محكمة النقض — يعتبر نائب رئيس محكمة الاستئناف ومن في درجته من أعضاء الهيئات القضائية في حكم درجة نائب الوزير ويعامل معاملة من حيث المعاش المستحق من الأجر الأساسي والمعاش المستحق من الأجر التكميلي — منذ بلوغه المرتب المقرر لنائب الوزير — المادة ١/٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا — أحكام المحكمة الدستورية العليا وقراراتها بالتفسير ملزمة لجميع سلطات الدولة والوكالة — تنزل قرارات المحكمة الدستورية بالتفسير مقام التشريع وتصبح شأن مواده واجبة التطبيق .

المحكمة :

ومن حيث أنه عن طلب الطاعن تسوية معاشه عن الأجر التكميلي عرايا فيه رفعه إلى ٥٠٪ من متوسط أجر تسوية المعاش ، فإنه وقد ترك الطاعن الخصومة في هذا الطعن ، فيتمتع القضاء بإثبات ترك خصومته في هذا الطعن .

وحيث أن قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ نص في المادة (٣١) على أن يسوى معاش المؤمن عليه الذي شغل منصب وزير أو نائب وزير على أساس آخر أجر تقاضاه وفقا للاتى : (أولا) يستحق الوزير معاشا مقداره (١٥٠) جم شهريا ونائب الوزير معاشا مقداره (١٢٠) جم شهريا في الحالات الآتية (١) إذا بلغت مدة اشتراكه في تاريخ انتهاء خدمته كوزير أو نائب وزير عشرين سنة وكان قد قضى سنة متصلة على الأقل في أحد المنصبين أو فيهما معا (٢) إذا بلغت مدة اشتراكه في تاريخ انتهاء خدمته كوزير أو نائب وزير عشر سنوات كان قد قضى سنتين متصلتين على الأقل في أحد المنصبين أو فيهما معا (٣) إذا بلغت مدة اشتراكه

في تاريخ انتهاء خدمته كوزير أو نائب وزير خمس سنوات وكان قد قضى أربع سنوات متصلة على الأقل في أحد المنصبين أو فيهما معا .

ويستحق من لا تتوافر فيه المدد السابقة وكان قد قضى في أحد المنصبين أو فيهما معا مدة ثلاث سنوات متصلة ثلث المعاش المذكور .

ويراعى في حساب المدد المنصوص عليها في هذا القيد جبر كسر الأشهر اشهرًا .

(ثانيا) يسوى له المعاش عن مدة إشتراكه في التأمين التي تزيد على المدد المنصوص عليها في البند (أولا) .

ويضاف الى المعاش المستحق وفقا للبند المذكور على الا يتجاوز مجموع المعاشين الحد الأقصى المنصوص عليهما في الفقرة الأخيرة من المادة (٢٠) .

(ثالثا) اذا لم تبلغ مدة الخدمة التي قضاهما في هذين المنصبين أو أحدهما القدر المشار اليه بالبند (أولا) استحق معاشا يحسب وفقا لمدة الاشتراك في التأمين وعلى أساس آخر أجر تقاضاه فاذا قل المعاش عن ٢٥ جنيتها شهريا خير بين المعاش أو تعويض الدفعة الواحدة . ويتحمل الخزنة العامة بالفرق بين المعاش المحسوب وفقا لهذه المادة والمعاش المحسوب وفقا للنصوص الأخرى .

واستثناء من الماحتين (٢٣ ، ٢٧) تصرف المعاشات المستحقة وفقا لهذا النص دون تخفيض ويستحق صرف تعويض الدفعة الواحدة فور انتهاء الخدمة في حالة اختياره .

ونص القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة في

المادة (١٢٢) على أن تحدد مرتبات أعضاء مجلس الدولة بجميع درجاتهم وفقا للجدول الملحق بهذا القانون وتسرى فيما يتعلق بهذه المرتبات والبدلات والمزايا الأخرى وكذلك بالمعاشات وينظامها جميع الأحكام التي تقرر في شأن الوظائف المماثلة بقانون السلطة القضائية وتنص المادة (١٢٤) من ذلك القانون على أن وفي جميع حالات انتهاء الخدمة يسوى معاش العضو ومكافآته على أساس آخر مربوط الوظيفة التي كان يشغلها أو آخر مرتب كان يتقاضاه أيهما أصح له وفقا للقواعد المقررة بالنسبة للموظفين الذين تنهى خدمتهم بسبب انهاء الوظيفة أو الوفاة وتنص المادة (١١) من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ على أن « يضاف الى قواعد تطبيق جدول المرتبات الملحق بكل من قانون السلطة القضائية وقانون مجلس الدولة والقانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٧٣ والقانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٧٣ أنفى الذكر فقرة أخيرة نصها الآتى يستحق العضو الذى يبلغ مرتبه نهاية مربوط الوظيفة التى يشغلها للملاوة المقررة للوظيفة الأعلى مباشرة ولو لم يرق إليها بشرط ألا يجاوز مرتبه نهاية مربوط الوظيفة الأعلى وفى هذه الحالة يستحق البدلات بالقياسات المقررة لهذه الوظيفة .

ومن حيث أن المحكمة الدستورية العليا أصدرت بجلسته ٣ من مارس سنة ١٩٩٠ قرارا تفسيريا فى الطلب رقم ٣ لسنة ٨ القضائية (تفسير) انتهت فيه الى أنه فى تطبيق أحكام المادة (٣١) من قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ يعتبر نائب رئيس محكمة النقض ومن فى درجته من أعضاء الهيئات القضائية فى حكم درجة الوزير ويعامل معاملته من حيث المعاش المستحق عن الإجر المتغير وذلك منذ بلوغه المرتب المقرر لرئيس محكمة النقض كما يعتبر نائب رئيس محكمة الاستئناف ومن فى درجته من أعضاء الهيئات

القضائية في حكم درجة نائب الوزير ويعامل معاملته من حيث المعاش المستحق عن الاجر الاساسى والمعاش المستحق عن الاجر المتغير وذلك منذ بلوغه المرتب المقرر لنائب الوزير وقدره ٢٩٧٨ جنبيها سنويا ولو كان بلوغ العضو المرتب المائل في الحالات اعمالا لنص الفقرة الاخيرة من قواعد تطبيق جداول المرتبات المضافة بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ بتعديل بعض احكام قوانين الهيئات القضائية * «

ومن حيث أنه طبقا لنص المادة ١/٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا فان احكامها في الدعاوى الدستورية وقراراتها بالتفسير ملزمة لجميع سلطات الدولة ولكافة وبهذه المثابة فان قرارات المحكمة الدستورية بالتفسير تنزل التشريع وتضفى شأن مواده واجبة التطبيق *

ومن حيث أن قرار التفسير سالف البيان جاء واضحا وقاطعا وبما لا يدع مجالا لاجتهاد ومن مؤداه أن نائب رئيس مجلس الدولة يعتبر في حكم درجة الوزير ويعامل معاملته من حيث المعاش المستحق عن الاجر الاساسى والمعاش المستحق عن الاجر المتغير وذلك منذ بلوغه المرتب المقرر لرئيس مجلس الدولة ولو كان بلوغه هذا المرتب اعمالا لنص الفقرة الاخيرة من قواعد تطبيق جداول المرتبات المضافة بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ بتعديل بعض احكام قانون الهيئات القضائية *

ومن حيث أنه على مقتضى ذلك التفسير المأزم ، فلما كان الطاعن قد شغل منصب نائب رئيس مجلس الدولة اعتبارا من ٣٠/٨/١٩٨٦ ، وفقا لما جاء بعريضة ومستندات تحديد راتبه المصادرة عن مجلس الدولة ، ولم تجعده جهة الادارة ، وأنه استحق الراتب المقرر

أرئيس مجلس الدولة وقدره ٢٤٩ جنيها اعتبارا من ١٩٨٦/٨/٣٠ ،
فانه يتعين القضاء بأحقية في أن يعامل المعاملة المقررة للوزير من حيث
المعاش المستحق عن الاجر الاساسي والمعاش المستحق عن الاجر
المتنبيز وفقا لاحكام قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥
اعتبارا من تاريخ بلوغه السن المقرر لترك الخدمة ، وما يترتب
على ذلك من آثار .

(طعن ٤٧٦٧ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٩١/٤/٢٨)

نفس المعنى : (طعن رقم ١٤٣٤ ، ٤٦١٩ لسنة ٣٥ ق — جلسة
١٩٩١/٢/١٥)

الفصل التاسع
المعاش التنسيـ
الفرع الأول
شروط رفع المعاش التنسيـ

قاعدة رقم (١١٧)

المبدأ :

المادة الأولى من القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ قد اشترطت لرفع المعاش التنسيـ الى ٥٠٪ من متوسط أجر تسوية هذا المعاش اذا قل من هذا القدر توافر ثلاث شروط هي : ١ - أن تكون خدمة العامل قد انتهت قبلوفه من التقاعد المنصوص عليه بنظام التوظيف المعامل به أو قبلوفه سن الستين ٠ ٢ - أن يكون مشتركاً عن الأجر التنسيـ في ١/٤/١٩٨٤ ويستمر في الاشتراك حتى تاريخ انتهاء خدمته ٠ ٣ - أن يكون المؤمن عليه من تاريخ توافر واقعة استحقاق المعاش له مدة اشتراك معلية عن الأجر الأساسي مقدارها ٢٤٠ شهراً على الأقل .

المحكمة :

ان المادة الاولى من القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ قد اشترطت لرفع المعاش التنسيـ الى ٥٠٪ من متوسط أجر تسوية هذا المعاش اذا قل من هذا القدر توافر ثلاثة شروط :

١ - أن تكون خدمة العامل قد أنتهت في الحالة المنصوص عليها في البند (١) من المادة ١٨ من القانون ٧٩ لسنة ١٩٧٥ وهي انتهاء

الخدمة لبلوغ سن التقاعد المنصوص عليه بنظام التوظيف المعامل
به أو لبلوغه سن الستين .

٢ - أن يكون مشتركاً عن الأجر المتغير في ١/٤/١٩٨٤ ومستمر
في الاشتراك حتى تاريخ انتهاء خدمته .

٣ - أن يكون المؤمن عليه في تاريخ توافر واقعة استحقاق
المعاش مدة اشتراك فعلية عن الأجر الأساس مقدارها ٢٤٠ شهراً
على الأقل .

ومن حيث أنه حتى كان ذلك فإن من تتوافر فيه هذه الشروط الثلاثة
مجتمعة يكون من المخاطبين بحكم هذا النص ويفيد من رفع المعاش المتغير
المستحق له ليصل إلى ٥٠٪ من متوسط أجر تسوية هذا المعاش، ولا يعتبر
ذلك مخالفة لنص المادة السابعة عشر من القانون ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ الذي
ورد نصها على العمل به اعتباراً من ١/٧/١٩٨٧ باعتبار أن ذلك يعتبر
أعمالاً للآثر الفوري للقانون ولا تتضمن أفعالا له بأثر رجعي حيث
لا تتحقق الآثار المترتبة على هذا التطبيق في تاريخ سابق على ١/٧/١٩٨٧
وإنما يترتب فقط اعتباراً من هذا التاريخ ، وتحقق شروط المركز
وتكامله في تاريخ سابق على العمل بالقانون لا يعتبر أفعالا لهذا
القانون بأثر رجعي وهذا هو النهج الذي جرى عليه المشرع التأميني في
قوانين عديدة حيث قرر بالقانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٧ بزيادة
المعاشات بزيادة المعاشات بنسبه ٢٠٪ اعتباراً من ١/٧/١٩٨٧ وذلك
بالنسبة للمعاشات المستحقة قبل هذا التاريخ ، وكذلك ورد نص
القانون ١٥٠ لسنة ١٩٨٨ بزيادة المعاشات ١٥٪ اعتباراً من
١/٧/١٩٨٨ على المعاشات المستحقة قبل هذا التاريخ .

فضلاً عما تقدم فإن اشتراط أن يكون المنتفع بحكم المادة

الاولى من القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ قد أحيل الى المعاش اعتباراً من ١/٧/١٩٨٧ تاريخ العمل بهذا العمل. بهذا القانون يعتبر اضافة شرط لشرط تطبيق هذا النص لم يرد النص عليه؛ بل أن صياغة النص تتفق وتطلب هذا الشرط حيث اشترط المشرع للاستفادة من هذا الحكم أن يكون المؤمن عليه مشتركاً عن الاجر المتخير من ١/٤/١٩٨٤ ومستمراً في الاشتراك عن هذا الاجر حتى تاريخ انتهاء خدمته ولم يحدد المشرع تاريخاً معيناً لانتهاء الخدمة، والتفسير الصحيح للنص يقتضي القول بأن هذا التاريخ يمكن أن يقع قبل تاريخ العمل بهذا القانون باعتبار أن اكتمال هذا الشرط قد يتحقق في تاريخ سابق على تاريخ العمل بالقانون فضلاً عن أن صراحة النص تؤكد ذلك ولا تخفي حيث قرر المشرع أنه اذا قل معاش المؤمن عليه عن ٥٠٪ من أجر اشتراكه المتخير رفع الى هذا القدر وهو ما يفيد أن المشرع يخاطب من ربط له معاش عن الاجر في تاريخ سابق على العمل بهذا القانون وكان معاشه عن هذا الاجر يقل عن ٥٠٪ من متوسط أجر تسوية هذا المعاش وهذا لا يتأتى بالضرورة وبحكم اللزوم الا اذا كان المخاطب بهذا النص قد أحيل الى المعاش قبل ١/٧/١٩٨٧ تاريخ العمل بالمادة الاولى من القانون المذكور .

كما لا يغير من ذلك القول بأن عبارة المؤمن تعنى الموجود بالخدمة في هذا التاريخ وأن من أحيل الى المعاش في تاريخ سابق لا يدخل في المحلول القانوني لهذه العبارة ، وذلك أن هذه العبارة تردت في نصوص القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ وتارة يقصد بها المستحق للمعاش وتارة أخرى يقصد بها العامل الموجود بالخدمة والمخاطب بهذا القانون ، وسياق النص الذي وردت فيه هذه العبارة هو الذي يحدد المعنى الذي قصده المشرع منها . وقد وردت هذه العبارة في نص المادة الأولى من القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ ويراد بها صاحب

المعاش ذلك أن النص يربط رفع المعاش المتغير الى ٥٠٪ من متوسط أجر تسوية هذا المعاش بالنسبة للمؤمن عليه الذي يقل معاشه عن هذا القدر وهو ما يؤكد ذلك المخيرة في صياغة نص المادة الاولى والثانية حيث عندما أراد المشرع بالمؤمن عليه الموجود بالخدمة ذكر ذلك صراحة بالنص ، وكذلك لم يربط المشرع من الامداد من زيادة المعاش عن الاجر المتغير ورفعته الى ٥٠٪ من متوسط أجر تسوية هذا المعاش ومن مدة الاشتراك حيث اوضحت المذكرة الايضاحية للقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ أن المعاش سوى بمعدل جزء من ٤٥ جزء من الاجر عن كل سنة من سنوات مدة الاشتراك ، وأن مقتضى هذه الميزة افتراض أن لكل مؤمن عليه مدة أدبت عنها الاشتراكات عن هذا الاجر مقدارها ٢٢ سنة على الأقل ، وإذا ما أخذ في الاعتبار أن نظام الاجور المتغيرة قد عمل به اعتبارا من ١/٤/١٩٨٤ فإن الميزة المقترحة تعنى اضافة مدة تجاوز ١٥ سنة لمدة الاشتراك عن هذا الاجر ، ونما من استغلال النظام والبلاغة للمصول على هذه الميزة اشتراط المشرع للمصول عليها أن يكون المؤمن عا به مشتركاً عن الاجر المتغير في ١/٤/١٩٨٤ ومستعرا في الاشتراك عن هذا الاجر حتى تاريخ انتهاء خدمته ، وأن تكون للمؤمن عليه في تاريخ توافر واقعة استحقاق المعاش مدة اشتراك فعلية عن الاجر الاساسي مقدارها ٢٤٠ شهرا على الأقل ، وهو ما يؤكد عدم الربط بين مدة الاشتراك عن الاجر المتغير واستحقاق ميزة رفع المعاش المتغير ليصل الى ٥٠٪ من متوسط أجر تسوية المعاش .

وحتى كان الثابت أن الطاعن انتهت خدمته طبقا لحكم البند (١) من المادة ١٨ من القانون ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ، وأنه مشترك عن الاجر المتغير من ١/٤/١٩٨٤ أو حتى تاريخ إحالته للمعاش في

٣١/٥/١٩٨٤ ، وله مدة اشتراك فعلية عن الاجر الاساسي قدرها ٢٤٠ شهرا ، فان شروط افادته من المادة الاولى من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨٧ تكون قد تحققت حتى ولو وقع تاريخ انتهاء خدمته قبل ١/٧/١٩٨٧ تاريخ العمل بالقانون المذكور ، وبالتالي يستحق رفع المعاش المستحق له عن الاجر المتغير الى ٥٠٪ من متوسط اجر تسوية هذا المعاش اعتبارا من ١/٧/١٩٨٧ وما يترتب على ذلك من آثار وفروق مالية اعتبارا من التاريخ المذكور .

(طعن رقم ٣٦٠٦ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٩٠/١٢/٢)

قاعدة رقم (١١٨)

المبدأ ٢

المادة الاولى من القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ بتعديل بعض احكام القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ اشترطت لرفع المعاش المتغير الى ٥٠٪ من متوسط اجر تسوية هذا المعاش إذا قل عن هذا القدر نواتر ثلاثة شروط — من تتوافر فيه هذه الشروط مجتمعة يكون من المخطئين بحكم هذا النص ويستفاد من رفع المعاش المتغير المستحق له ليصل الى ٥٠٪ من متوسط اجر تسوية هذا المعاش — لا يند ذلك مخالفا لنص المادة ١٧ من القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ الذي ورد نصها على العمل به اعتبارا من ١/٧/١٩٨٧ — باعتبار ان ذلك يعتبر إعمالا لالتزم الفوري للقانون ولا لتفسيح امحالا له بالتأرجح — لا تتحقق الآثار المترتبة على هذا التعديل في تاريخ سابق على العمل بالقانون [١/٧/١٩٨٧] وإنما يترتب فقط اعتبارا من هذا التاريخ .

تحقق شروط المركز وتكملة في تاريخ سابق على العمل بالقانون لا يعتبر إعمالا لهذا القانون بالتأرجح — وقد سار المشرع التامني على هذا النهج في قوانين عديدة — قد قرر بالقانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٧ زيادة المعاشات بنسبة ٢٠٪ اعتبارا من ١/٧/١٩٨٧ وذلك بالتنسبية

للمعاشات المستحقة قبل هذا التاريخ - وكذلك نص القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٨٨ بزيادة المعاشات بنسبة ١٥٪ إمتيازاً من ١٩٨٨/٧/١ على المعاشات المستحقة قبل هذا التاريخ - استهدف المشرع بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ إفساحة ميزة دون أن يربطها ببدء الاشتراك - اكفى المشرع أن يكون المؤمن عليه قد اشترك عن الأجر المتغير في ١٩٨٤/٤/١ واستمر اشتراكه حتى تاريخ انتهاء الخدمة وأن تكون له مدة اشتراك فعلية عن الأجر الأساسي مقدارها ٢٤٠ شهراً على الأقل .

الحكمة :

ومن حيث أنه أعمالاً لما تقدم ، فإن المادة الأولى من القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ قد اشترطت لرفع المعاش المتغير الى ٥٠٪ من متوسط أجر تسوية هذا المعاش إذا قل عن هذا القدر توافر ثلاثة شروط : -

١ - أن تكون خدمة العامل قد انتهت في الحالة المخصوص عليها في البند (١) من المادة ١٨ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ وهي انتهاء الخدمة لبلوغ سن التقاعد المخصوص عليه بنظام التوظيف المعامل به أو لبلوغه سن الستين .

٢ - أن يكون مشتركاً عن الأجر المتغير في ١٩٨٤/٤/١ ومستمراً في الاشتراك حتى تاريخ انتهاء خدمته .

٣ - أن يكون المؤمن عليه في تاريخ توافر استحقاق المعاش مدة اشتراك فعلية عن الأجر الأساسي مقدارها ٢٤٠ شهراً على الأقل .

ومن حيث أنه حتى كان ذلك ، فإن من تتوافر فيه الشروط الثلاثة مجتمعة ، يكون من المخاطبين بحكم هذا النص ، ويفيد من رفع

المعاش المتغير المستحق له ليصل الى ٥٠٪ من متوسط أجر تسوية هذا المعاش ، ولا يعتبر ذلك مخالفة لنص المادة السابعة عشرة من القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ الذي ورد نصها على العمل به اعتبارا من ١/٧/١٩٨٧ باعتبار أن ذلك يعتبر اعمالا للآثر الفوري للقانون ، ولا تتضمن اعمالا له بأثر رجعي ، حيث لا تتحقق الآثار المترتبة على هذا التعديل في تاريخ سابق على ١/٧/١٩٨٧ ، وانما يترتب فقط اعتبارا من هذا التاريخ ، وتحقق شروط المركز وتكامله في تاريخ سابق على العمل بالقانون لا يعتبر اعمالا لهذا القانون بأثر رجعي ، وهذا النهج سار عليه المشرع التأيني في قوانين عديدة ، حيث قرر بالقانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٧ زيادة المعاشات بنسبة ٢٠٪ اعتبارا من ١/٧/١٩٨٧ ، وذلك بالنسبة للمعاشات المستحقة قبل هذا التاريخ ، وكذلك ورد نص القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٨٨ بزيادة المعاشات بنسبة ١٥٪ اعتبارا من ١/٧/١٩٨٨ على المعاشات المستحقة قبل هذا التاريخ .

ومن حيث أنه فضلا عما تقدم ، فإن اشتراط أن يكون المنتفع بحكم المادة الاولى من انقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ قد أحيل الى المعاش اعتبارا من ١/٧/١٩٨٧ ، يعتبر اضافة لشرط لم يرد به النص ، بل أن صياغة النص تنفي وجوب هذا الشرط ، حيث لم يرد تاريخ معين لانتهاء الخدمة ضمن شروط تطبيق النص ، بل أن تعبير النص بأنه اذا قل المعاش عن ٥٠٪ عن أجر اشتراكه المتغير رفع الي هذا القدر ، يعنى أنه يخاطب من ربط له معاش سابق على العمل وكان معاشه اقل من ٥٠٪ من متوسط أجر تسوية أجر هذا المعاش .

ومن حيث أن القول بأن عبارة المؤمن عليه تعنى الوجود بالخدمة

في هذا التاريخ ، وأن من أحيل الى المعاش من تاريخ سابق لا يدخل في محلوله ، ينفى أن هذه العبارة تكررت في نصوص القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ، وقصد بها تارة المستحق للمعاش وتارة أخرى العامل الموجود بالفدمة والمخاطب بهذا القانون ، وسياق النص هو الذي يحدد محلول العبارة ، كما حدث في المادة الثانية من انقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨٧ المشار اليه .

ومن حيث انه بالاضافة الى ما تقدم ، فان المشرع استهدف بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨٧ « المادة الاولى » اضافة ميزة ، دون أن يربطها بمدة الاشتراك واكتفى ان يكون المؤمن عليه قد اشترك عن الاجر المتغير في ١/٤/١٩٨٤ واستمر اشتراكه هذا حتى تاريخ انتهاء الخدمة ، وان تكون له مدة اشتراك فعلية عن الاجر الاساسي مقدارها ٢٤٠ شهرا على الاقل .

ومضى كان الثابت أن المدعى انقته خدمته بتاريخ ٢٦/٤/١٩٨٦ وأنه مشترك عن الاجر المتغير من ١/٤/١٩٨٤ وحتى تاريخ اقالته الى المعاش ، وله مدة اشتراك فعلية عن الاجر الاساسي قدرها ٢٤٠ شهرا ، فان شروط اقالته من المادة الاولى من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨٧ تكون قد تحققت حتى ولو وقع تاريخ انتهاء خدمته قبل ١/٧/١٩٨٧ تاريخ العمل بالقانون المشار اليه ، وبالتالي يستحق رفع المعاش المستحق عن الاجر المتغير الى ٥٠٪ من متوسط اجر تسوية هذا المعاش اعتبارا من ١/٧/١٩٨٧ وما يقترب على ذلك من آثار وفروق خالية اعتبارا من التاريخ المشار اليه .

(ملن رقم ٣٦١٠ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١/١/١٩٩١)

الفرع الثاني تسوية معاش الاجر المتغير

قاعدة رقم (١١٩)

المبدأ :

— تسوية معاش الاجر المتغير على اساس المتوسط الشهري للاجور التي ادبت على اساسها الاشتراكات خلال مدة الاشتراك عن هذا الاجر معاش المؤمن عليه الذي شغل منصب وزير أو نائب وزير يسوى على اساس آخر اجر تقاضاه بما لا يزيد على الحد الأقصى لاجر الاشتراك — حسب المعاش عن كل من الاجرين الاساسي والمتغير معا .

— حسب المعاش المستحق عن الاجر المتغير للمعدين بحكم المادة ٧١ من قانون التأمين الاجتماعى لسنة ١٩٧٥ وفقاً لهذه المادة أو وفقاً للقواعد الصادرة ايها افضل .

ومن حيث أنه عن الشق الثانى من الطعن المتعلق بحساب المعاش عن الاجر المتغير فان المادة (١٩) من قانون التأمين الاجتماعى ، المنشور اليه ، والمحلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ ، تنص على أن « يسوى معاش الاجر المتغير على اساس المتوسط الشهري للاجور التي ادبت على اساسها الاشتراكات خلال مدة الاشتراك عن هذا الاجر » وتنص المادة (٣١) من ذات القانون ، محلة بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٨١ على أن « يسوى معاش المؤمن عليه الذي شغل منصب وزير أو نائب وزير على استثنائين آخر أجبر تقاضاه بما لا يزيد على الحد الأقصى لاجر الاشتراك وذلك وفقاً للآتى :

أولاً : يستحق الوزير معاشاً مقداره ١٥٠ جنيهاً شهرياً ونائب

الوزير معاشا مقداره ١٢٠ جنيتها شهريا في الحالات الآتية : —

١ — اذا بلغت مدة اشتراكه في تاريخ انتهاء خدمته كوزير أو نائب وزير عشرين سنة وكان قد قضى سنة متصلة على الأقل في أحد المنصبين أو فيهما معا .

٢ — اذا بلغت مدة اشتراكه في تاريخ انتهاء خدمته كوزير نائب وزير عشر سنوات وكان قد قضى سنتين متصلتين على الأقل في أحد المنصبين أو فيهما معا .

٣ — اذا بلغت مدة اشتراكه في تاريخ انتهاء خدمته كوزير أو نائب وزير خمس سنوات متصلة على الأقل في أحد المنصبين أو فيهما معا .

.....

ثانيا : — يسوى له معاش عن مدة اشتراكه في التأمين التي تزيد على المحدد المنصوص عليها في البند أولا ويضاف الى المعاش المستحق وفقا للبند المذكور ، على الا يتجاوز مجموع المعاشين المحدد الاقصى المنصوص عليه في الفقرة الأخيرة من المادة (٢٠) ٠٠ وتتص المادة (١٧) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤ ، بتعديل بعض أحكام قانون التأمين الاجتماعي ، والمصلحة بالمادة (١٠) من القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ ، على أن « تصيب الحقوق المقررة بقانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ عن كل من الاجر الاساسي والاجر المتغير قائمة بذاتها وذلك مع مراعاة الآتي :

١ — يكون الحد الاقصى للمعاش المستحق عن الاجر المتغير ٨٠٪ ولا تسرى في شأن هذا المعاش أحكام الحد الاقصى المنصوص عليها في المادة (٢٠) من قانون التأمين الاجتماعي المشار اليه ٠٠

٢: - ٣ ٠٠ - ٤ ٠٠ - ٥ ٠٠ - ٦ ٠٠ - ٧) لا تبسرى الاحكام المنصوص عليها في قوانين خاصة في شأن الحقوق المستحقة عن الاجر المتغير وذلك باستثناء ما جاء في هذه القوانين من معاملة بعض فئاتها بالمادة (٣١) من قانون التأمين الاجتماعي المشار اليه كما لا تبسرى الاحكام المشار اليها في شأن قواعد حساب المكافأة .

وفي تطبيق المادة المشار اليها يراعى ما يأتى :-

(أ) يحسب المعاش عن كل من الاجرين الاساسى والمتغير معا وفقا للمادة المشار اليها أو وفقا للقواعد العامة أيها أفضل .

(ب) يستحق المعاش عن الاجر المتغير بالقدر المنصوص عليه في البند أولا من المادة المشار اليها طالما توافرت شروط تطبيق هذا البند في شأن معاش الاجر الاساسى وذلك أيا كانت مدة اشتراك المؤمن عليه عن الاجر المتغير .

(ج) لا تصيب المدة التى تصيب وفقا للفقرة الثانية من المادة (٣٤) من قانون التأمين الاجتماعى المشار اليه ضمن المدة المستحق عنها المعاش المنصوص عليه في البند أولا من المادة المشار اليها .

٨ ٠٠٠٠ ٩ ٠٠٠٠ ١٠ ٠٠٠٠ (١١) تتمدد قواعد حساب معاش اجر الاشتراك المتغير على أساس تاريخ انتهاء مدة الاشتراك عن هذا الاجر وتاريخ تحقيق الواقعة المنشئة للاستحقاق .

ومن حيث أن المستفاد من هذه النصوص أن المعاش المبني على عن الاجر المتغير للمعاملين بهمكم المادة (٧١) من قانون التأمين

الاجتماعي المشار اليه ، يحسب وفقا لحكم هذه المادة أو وفقا للقواعد العامة أيهما أفضل ، وانه اذا توافرت شروط تطبيق البند أولا من المادة (٣١) المذكورة في شأن معاش الاجر الاساسي ، فان المؤمن عليه يستحق المعاش عن الاجر المتغير بالقدر المنصوص عليه من هذا البند ، وذلك ايا كانت مدة اشتراكه عن الاجر المتغير ، أما الحكم الوارد في البند (ثانيا) من المادة (٣١) فانه خاص بالمعاش عن الاجر الاساسي ، ولا يسري على معاش الاجر المتغير ، آية ذلك ما ورد في عجز هذا البند من أنه لا يجوز أن يتجاوز مجموع المعاشين الحد الاقصى المنصوص عليه في الفقرة الاخيرة من المادة (٢٠) من القانون ، اذ أن هذا الحد الاقصى خاص بالمعاش المستحق عن الاجر الاساسي لا يتعلق بالمعاش المستحق عن الاجر المتغير .

ومن حيث أنه بناء على ما تقدم ولما كان الحكم الصادر في الطعن رقم ٧٩٥ لسنة ٣٤ قضائية ، بجلسة ١٠/٣/١٩٩١ يقضي بأحقية الطاعن في أن يعامل المعاملة المقررة للوزير من حيث المعاش المستحق عن الاجر الاساسي والمعاش المستحق عن الاجر المتغير ، اعتبارا من تاريخ احالته الى المعاش في ٣/١٠/١٩٨٥ ، طبقا لتبشؤر المائدة (٣١) من قانون التأمين الاجتماعي ، آتية الذكر . وقامت الهيئة المطعون ضدها بتسوية معاشه عن الاجر المتغير طبقا للبند (اولا) من هذه المادة ، على أساس ١٥٠ جنيها شهريا ، فانها تكون قد أعطت بشأنه صحيح حكم القانون ، ويفدو طلبه بحساب معاش الاجر المتغير عن مدة اشتراكه عن الاجر المتغير وفقا للبند ثانيا ، وأضافت الى مبلغ الـ ١٥٠ جنيها المستحق وفقا للبند أولا ، غير قائم على سند من القانون جيزيا بالرفض .

(طعن رقم ٣٥٤٧ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٥/٥/١٩٩٣)

الفرع الثالث الحد الأقصى لمجموع أجر الاشتراك المتغير

قاعدة رقم (١٢٠)

المبدأ :

الحد الأقصى لأجر الاشتراك المتغير أن يشغل وظيفة وزير أو من يعامل معاملته - الحد الأقصى لمجموع أجر الاشتراك المتغير تسعة آلاف جنيه سنوياً بالنسبة للمؤمن عليهم الذين يشغلون منصب وزير ومن يعاملون معاملة هذا المنصب من حيث المرتب والمعاش - أنسب ذلك : قرار وزيرة التأمينات الاجتماعية رقم ١١ لسنة ١٩٨٨ - لا يطبق على من انتهت خدمته قبل ١٩٨٨/٢/١ تاريخ العمل بأحكام هذا القرار خلاصة مع ما نص عليه البند (١) من المادة (١٢) من القانون ٤٧ لسنة ١٩٨٤ والمضافة بالمادة العاشرة من القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ التي تحدد قواعد حساب معاش أجر الاشتراك المتغير على أساس تاريخ انتهاء مدة الاشتراك من هذا الأجر وتاريخ تحقق الواقعة الكفيلة للاستحقاق .

المسألة :

ومن حيث أنه بالنسبة للشق الثاني من الطلب وهو تحديد المعاش المستحق له عن الأجر المتغير ، فإن تحديد الحد الأقصى لأجر الاشتراك المتغير أن يشغل وظيفة وزير أو من يعامل معاملته من حيث المعاش ، مر بمرحل منها ، المرحلة التالية لصحور قرار وزير التأمينات رقم ٣٥ لسنة ١٩٨٧ بشأن أجر الاشتراك المتغير ، والذي نص في المادة الثانية منه على أن « يستبدل بنص الفقرة الأخيرة من المادة ١١ من القرار الوزاري رقم ٧٥ لسنة ١٩٨٤ المشار إليه ، النص الآتي » ويكوّن الحد الأقصى لمجموع أجر الاشتراك المتغير ٥٥٠٠ جنيه

سنويا والمرحلة التالية لصدور قرار وزارة التأمينات رقم ١١ لسنة ١٩٨٨ بشأن الحد الأقصى لاجر الاشتراك المتغير ان يشغل منصب وزير، والذي نص في المادة الاولى على أن يكون الحد الأقصى لمجموع أجر الاشتراك المتغير تسعة آلاف جنيه سنويا وذلك بالنسبة للمؤمن عليهم الذين يشغلون منصب وزير ومن يعاملون معاملة هذا المنصب من حيث المرتب والمعاش ونص في المادة الثانية على: أن يعمل به اعتباراً من أول مارس ١٩٨٨ •

ومن حيث ان قضاء هذه المحكمة قد جرى على ان قرار وزيرة التأمينات الاجتماعية رقم ١١ لسنة ١٩٨٨ المشار اليه لا يطبق على من انتهت خدمته قبل ١٩٨٨/٣/١ تاريخ العمل بأحكام هذا القرار خاصة مع ما ينص عليه البند (١١) من المادة (١٢) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤ والمضاف بالمادة العاشرة من القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ ، من ان تصدد قواعد حساب معاش أجر الاشتراك المتغير على أساس تاريخ انتهاء مدة الاشتراك عن هذا الاجر وتاريخ تحقق الواقعة المنشئة للاستحقاق ، وعلى هذه المقتضى فانه لا محل لعمال قواعد حساب المعاش التي بدأ سريانها بعد تحقق الواقعة المنشئة للاستحقاق بانتهاء خدمة الطالب بتاريخ ١٩٨٧/١٠/٦ •

ومن حيث أن تحديد معاش الاجر المتغير اعمال للبند (٧) من المادة (١٢) آتية الذكر بتطبيق القدر المخصوص عليه في البند أولاً من المادة ٣١ من قانون التأمين الإجتماعى وهو مبلغ ١٥٠ جنيها يسفر عن معاش للاجر المتغير يقل عن المعاش الذى ربط للطلاب وفقاً للقواعد العامة التى تعد هى الافضل له فى هذه الحالة والتى أسفرت عن ربط معاش عن هذا الاجر مقداره ١٨٧٥٠٠ جنيه •

ومن حيث ان الطالب لم يجحد ما ذهبت اليه الهيئة من انها يربط

له معاشا عن الاجر المتغير بمقداره ١٨٧٥٠٠ جنيه بحسبان انه يمثل
الوضع الافضل له في ظل الاحكام التشريعية المطبقة على حالته ، كما
انه لا يقل عن ٥٠٪ من أجر الاشتراك المتغير أعمالا للمادة الاولى
من القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ ، وانها منحت الزيادات التي تقررت
لهذا المعاش ، بالقوانين أرقام ١٥٠ لسنة ١٩٨٨ ، ١٢٤ لسنة ١٩٨٩ ،
١٤ لسنة ١٩٩٠ ، ١٤ لسنة ١٩٩١ فمن ثم فانها تكون قد عملت صحيح
حكم القانون ، وتغدو ، بذلك ، منازعة الطلب غير مستندة لأساس من
القانون جديرة بالرفض •

(طعن رقم ٣٨٥ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٩٣/٤/٢٤)

الفرع الرابع رفع معاش الاجر المنفي

قاعدة رقم (١٢١)

المبدأ :

رفع معاش الاجر المنفي ان اشترك في هذا الاجر منذ ١/٤/١٩٨٤ واستمر في هذا الاشتراك حتى انتهاء خدمته — بشرط ان يكون قابلاً من عليه خدمة فعلية عن الاجر الاساسي مقدارها ٢٤٠ شهراً على الأقل وان يكون مستحقاً للمعاش بانتهاء خدمته ببلوغ سن التقاعد المعامل به الى ٥٠% من متوسط اجر تسوية هذا المعاش — المشرع اوجد حكماً خاصاً بالنسبة الى اعضاء مجلس الدولة بشأن معاشاتهم فنص في المادة ١٢٤ من قانون مجلس الدولة على انه — استثناء من احكام قوانين المعاشات لا يترتب على استقالة عضو المجلس سقوط حقه في المعاش او المكافاة او خفضها — في جميع حالات انتهاء الخدمة يسوى معاش العضو او مكافأته على اساس آخر مربوط الوظيفة التي كان يشغلها او آخر مرتب كان يتقاضاه بهما اصلح له ووفقاً للقواعد المقررة بالنسبة للموظفين الذين تنتهي خدمتهم بسبب الفناء او الوظيفة او الوفاة — هرص القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ على تأكيد هذا النص — وذلك بالنص في المادة الرابعة من هذا القانون على ان يستمر العمل بالاراي المقرر في القوانين والانظمة الوظيفية للعاملين بالكفارات الخاصة — مقتضى ذلك لازمة هو استمرار العمل بالاحكام التي نصت عليها المادة ١٢٤ المشار اليها تطبق في شأن معاشات اعضاء مجلس الدولة القواعد المقررة في هذا الشأن بالنسبة الى الموظفين الذين تنتهي خدمتهم بسبب الفناء او الوظيفة او الوفاة — وذلك في جميع حالات انتهاء الخدمة وانه لا يترتب على استقالة العضو سقوط حقه في المعاش او المكافاة او خفضها — مقتضى ذلك ايضاً ان التعديل الذي اتى به القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ بوصفه حكماً عاماً لا يمس حكم المادة ١٢٤ من قانون مجلس الدولة .

المحكمة :

ومن حيث ان المادة ١٩ من قانون التأمين الاجتماعى الصادر
بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ تنص على ان :

يسوى معاش الاجر

ويسوى معاش الاجر المتغير على أساس المتوسط الشهري للاجور
التي أديت على أساسها اشتراكات خلال مدة الاشتراك عن هذا
الاجر »

وتنص المادة الاولى من القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ بتعديل
بعض أحكام قانون التأمين الاجتماعى على انه :

إذا قل معاش المؤمن عليه من أجر إشتراكه المتغير المستحق في
الحالة المنصوص عليها في البند (١) من المادة ١٨ من قانون التأمين
الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ عن ٥٠٪ من متوسط
أجر تنسوية هذا المعاش ونسج الى هذا القدر حتى توافرت الشروط
الآتية :

(أ) ان يكون المؤمن عليه مشتركاً عن الاجر المتغير في ١/٤/١٩٨٤
ومستعراً في الاشتراك عن هذا الاجر حتى تاريخ انتهاء خدمته .

(ب) ان يكون المؤمن عليه في تاريخ توافر واقعة استحقاقه المعاش
مدة اشتراك فعلية عن الاجر الاساسى مقدارها ٢٤٠ شهراً عني الأقل .
وفي تطبيق حكم هذه المادة يحسب معاش عن المدة المحسوبة عن
مدة الاشتراك عن الاجر المتغير وفقاً للمادة ٢٤ من قانون التأمين

الاجتماعى المشار اليه ، ويضاف الى المعاش المنصوص عليه فى الفقرة السابقة

وبتاريخ ٢٥/٢/١٩٨٨ أصدرت وزيرة التأمينات الاجتماعية القرار رقم ١١ لسنة ١٩٨٨ بزيادة الحد الاقصى لمجموع أجر الاشتراك المتغير ليكون ٩٠٠٠ جنيها سنوياً لمن يشغل منصب وزير أو من يعامل معاملته من حيث المعاش والمرتب وذلك اعتباراً من أول مارس سنة ١٩٨٨ .

ومؤدى هذه النصوص رفع معاش الأجر المتغير لمن اشترك فى هذا الأجر منذ ١/٤/١٩٨٤ واستمر فى هذا الاشتراك حتى انتهاء خدمته بشرط أن يكون للمؤمن عليه خدمة فعلية عن الأجر الاساسى مقدارها ٢٤٠ شهراً على الأقل وأن يكون مستحقاً للمعاش لانتهاء خدمته ببلوغ سن التقاعد المعامل به الى ٥٠٪ من متوسط أجر تبويبة هذا المعاش .

ومن حيث انه ولئن كان ذلك الا أن المشرع أوجد حكماً خاصاً بالنسبة الى أعضاء مجلس الدولة بشأن معاشاتهم فنص فى المادة ٣٤٢/١٢٤ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ على انه :

إستثناء من أحكام قوانين المعاشات لا يترتب على استقالة عضو المجلس سقوط حقه فى المعاش أو المكافأة أو خفضهما .

وفى جميع حالات انتهاء الخدمة يسوى معاش العضو أو مكافأته على أساس آخر مربوط الوظيفة التى كان يشغلها أو اخر مرتب كان يتقاضاه ايهما أصلح له ووفقاً للقواعد المقررة بالنسبة للموظفين الذين تنتهى خدمتهم بسبب الغاء الوظيفة أو الوفاة .

وبالرغم من خصوصية حكم هذا النص فقد حرص القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون التأمين الاجتماعي على تأكيده بالنص في الفقرة الاولى من مادته الرابعة على أن :

يستمر العمل بالمزاياء المقررة في القوانين والانظمة الوظيفية للعاملين بكادرات خاصة ولا ريب في أن من مقتضى ذلك ولازمه هو استمرار العمل بالأحكام التي نصت عليها الفقرتان الثانية والثالثة من المادة ١٢٤ من قانون مجلس الدولة المشار اليها وذلك في ظل العمل بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه وتعديلاته ومؤدى ذلك أن تطبق في شأن معاشات أعضاء مجلس الدولة القواعد المقررة في هذا الشأن بالنسبة الى الموظفين الذين تنتهي خدمتهم بسبب الغاء الوظيفة أو الوفور وذلك في جميع حالات انتهاء الخدمة وأنه لا يترتب على استقالة العضو سقوط حقه في المعاش أو المكافأة أو خفضهما ، ومقتضى ذلك أيضا أن التحصيل الذي أتى به القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ بوصفه حكما عاما لا يمس حكم المادة ١٢٤ من قانون مجلس الدولة إذ من المقرر أن الخاص يقيد العام ولا عكس .

ومن حيث أنه متى كان ذلك وكان الطاعن قد شغل وظيفة نائب رئيس مجلس الدولة إعتباراً من يوليو سنة ١٩٨٧ واستمر شاغلاً لها حتى تاريخ انتهاء خدمته بقبول إستقالته في ١٥/٤/١٩٩٠ وكان مشتركاً عن الاجر المتغير في ١/٤/١٩٨٤ واستمر مشتركاً عن هذا الاجر حتى تاريخ انتهاء خدمته ، وله مدة اشتراك فعلية عن الاجر الاساسي تزيد على ٢٤٠ شهراً فقد بلغت مدة خدمته المستتزل عنها ٣٣ سنة و ٦ أشهر و ٢٢ يوم حسبما جاء بصورة اخطار ربط معاشه الصادر من الهيئة المطعون ضدها الى الطاعن والمودع حافظة مستندات ، ومن ثم فإن الطاعن يقيد من حكم المادة الاولى من القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧

سألفة الذكر ويكون مستحقا المعاش عن الاجر المتغير بنسبة ٥٠٪ من متوسط الحد الاقصى لاجر الاشتراك المتغير المحدد بقرار وزيره التأمينات الاجتماعية رقم ١١ لسنة ١٩٨٨ ومقدره ٩٠٠٠ جنيها سنويا باعتباره من العاملين معاملة الوزير من حيث المرتب والمعاش ، أى أنه يستحق معاشا عن الاجر المتغير مقداره ٣٧٥ جنيها شهريا واذ كانت الهيئة المطعون ضدها قامت بربط معاش الطاعن عن الاجر المتغير بـ ١٥٠ جنيها شهريا فانها تكون قد خالفت القانون الامر الذى يتعين معه اجابة الطاعن الى طلبه والقضاء بأحقية في تسوية معاشه عن الاجر المتغير ليكون ٣٧٥ جنيها شهريا بنسبة ٥٠٪ من متوسط أجر تسوية هذا المعاش وذلك اعتبارا من تاريخ انتهاء خدمته في ١٥/٤/١٩٩٠

ومن حيث أن هذه الفصومة معفاة من الرسوم القضائية عملا بحكم المادة ١٣٧ من قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ فلا تقضى المحكمة بتحميل أى من الطرفين مصروفات .

(طعن رقم ٣٧٨٧ لسنة ٣٧ ق — جاسة ١٨/٧/١٩٩٢)

الفصل العاشر المنازعة في المعاش

الفرع الأول

تقيد المنازعة في المعاش بالميعاد الذي حدده القانون لذلك

قاعدة رقم (١٢٢)

المبدأ :

أراد المشرع أن يمنع أية منازعة في قيمة المعاش بعد مضي سنتين من تاريخ الإخطار بربط المعاش بصفة نهائية ولم يستثن من ذلك مسرى حالتين هما إعادة التسوية بالزيادة نتيجة حكم قضائي نهائي والأخطاء المادية في الحساب - مؤدى ذلك ولأزمة أن كل دعوى يراد بها تعديل مقدار المعاش الذي تم ربطه ينبغي أن تقام خلال هاتين السنتين . نتيجة ذلك : لا يجوز قبول الدعوى بعد مضي الميعاد المذكور . أساس ذلك : هدف المشرع من هذا النص هو كبح المنازعة في المعاش لاعتبارات تنظيمية تتعلق بالمصلحة العامة واستقرار الأوضاع المالية والإدارية سواء بالنسبة للموظف أو لفئة العامة .

المحكمة :

ومن حيث أن مقطع النزاع يكمن في تكييف طلبات المدعى في ضوء الهدف الذي يقصد تحقيقه من وراء هذه الطلبات .

ومن حيث أن المادة ٤٦ من قانون التأمين والمعاشات لموظفي الدولة ومستفديها وعيالها الخاضعين الصادر بقرار بقانون رقم

٥٠ لسنة ١٩٦٣ قد نصت على أنه « لا يجوز لكل من الهيئة العامة للتأمين والمعاشات وصاحب الشأن المنازعة في قيمة مبلغ التأمين أو المعاش أو المكافأة بعد مضي سنتين من تاريخ الاخطار بربط المعاش أو المكافأة بالزيادة نتيجة حكم قضائي نهائي وكذلك الاخطاء المادية التي تقع في الحساب عند التسوية ٥٥٥ » .

ومن حيث ان الواضح من هذا النص ان المشرع أراد أن يمنع أية منازعة في قيمة المعاش بعد مضي سنتين من تاريخ الاخطار بربط المعاش بمسفة نهائية ولم يستثن من ذلك سوى حالتين هما اعادة التسوية بالزيادة نتيجة حكم قضائي نهائي للاخطاء المادية في الحساب ومؤدى ذلك ولازمة فان كل دعوى يراد بها أو بواسطتها تعديل مقدار المعاش الذي تم ربطه ينبغي أن يقام خلال هاتين السنتين وبالتالي لا يجوز قبولها بعد مضي الميعاد المذكور وهو ما يحقق هدف المشرع من هذا الحكم وهو كك المنازعات في المعاش لاعتبارات تنظيمية تتعلق بالمصلحة العامة واستقرار الاوضاع المالية والادارية سواء بالنسبة للموظف أو للوزارة العامة .

ومن حيث أنه تطبقا لما تقدم واذا كان المدعى لا يهدف من دعواه ألا الى تعديل قيمة معاشه على أساس اعتباره مرتقى الى الدرجة الخامسة الشفعية اعتبارا من ٢٦/٣/١٩٦٥ وحاصلا على العلاوة الاستثنائية المقررة بالقرار الجمهوري رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٦٤. فان دعواه تصجر منازعة في مقدار معاشه الذي تم ربطه بمسفة نهائية واخطر به فعلا ، ومن ثم كان يتعين عليه ان يقيم دعواه خلال الاجل القانوني المقرر في المادة ٤٦ من قانون المعاشات المشار اليه ، واذا كان الثابت من الاوراق ان المدعى قد اخطر فعلا بربط معاشه في ٢٥/٢/١٩٦٨ ولم يقيم دعواه الا في

١٣/٤/١٩٧٠ فإنه يكون قد اقامهنا بعد فوات الميعاد المنصوص عليه في المادة ٤٦. سبالفة الذكر ومقداره سبنتان من تاريخ الاخطار بربط المعاش .

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه قد انتهى الى تأييد حكم المحكمة الادارية الذي قضى بعدم قبول الدعوى لرفعها بعد الميعاد القانوني فإنه يكون قد صدر صحيحا ومطابقا للقانون ، ومن ثم يكون الطعن على غير أساس من القانون جديقا بالرفض .

(طعن رقم ٩٥٥ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٠/١١/١٩٨٥)

الفرع الثاني

منازعات المعاش وفقا للقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥

يجب ان يبدأ عرضها على لجنة فحص المنازعات

قاعدة رقم (١٢٣)

المبدأ :

رسم المشرع امام نوى الشغل طريق الطعن في تسوية المعاش بواسطة اللجنة المختصة بذلك - استهدف المشرع بذلك سرعة البصير في هذه المسائل بعيدا عن ساحة القضاء - لجوء صاحب الشغل للمحكمة مباشرة دون اتباع الطريق الذى رسمه المشرع وصدر حكم من المحكمة في طلب تسوية المعاش يخالف احكام قانون لتناجى الاجتماعى .

المحكمة :

ومن حيث أنه بالرجوع الى نص هذه المادة يبين أنه يجرى كالاتى :
« مع عدم الاخلال بالاحكام القضائية النهائية الصادرة قبل ١٩٦٣/٣/١١ ، يكون لاصحاب المعاشات الذين فصلوا بغير الطريق التأديبى قبل هذا التاريخ والمستحقين عنهم طاب اعادة تسوية المعاش استنادا الى عدم صحة قرارات فصلهم ، ويقدم الطلب الى الوزير المختص خلال ثلاث سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون بخطاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول وتصل هذه الطلبات ومرفقاتها ولف خدمة الطلب وجميع المستندات المتعلقة بموضوع الطلب الى اللجنة خلال اسبوعين على الأكثر من تاريخ تقديمه .

وتشكل لجنة أو أكثر في كل وزارة للنظر في الطلبات المشار اليها بالفقرة السابقة على النحو التالى وتصدر قرارات اللجنة مسببة وتكون نهائية وناغذة وتبلغ قرارات اللجنة الى الوزير المختص

لتبليغها خلال أسبوع على الأكثر الى الجهة المختصة بتسوية المعاش والى الطالب بكتاب موصى عليه بطم الوصول .

ويجوز الطعن أمام محكمة القضاء الادارى فى قرارات اللجنة المشار اليها وذلك خلال ستين يوما من تاريخ اخطار ذوى الشأن بها . . . والمستفاد من أحكام هذا النص أن المشرع قدر رسم للمقاطعين بأحكامه الراغبين فى الاستفادة منها طريقا يتعين عليهم ولوجه عند تقديم الطلب لتسوية معاشاتهم وفقا لأحكامه بنوعية حسم الأمر بعيدا عن القضاء أن أمكن وعدم طرحه عليه قبل أن يتم تفضيره ونظرة والفصل فيه بمعرفة اللجان المشكلة لهذا الغرض بعدما يحيل اليها الوزير المختص الطالب المقدم اليه فى هذا الخصوص من ذوى الشأن .

ولما كان ذلك فإن اتجه المدعى الى المحكمة مباشرة بطلب تسوية معاشه وفقا لأحكام هذا القانون يكون قد رفع بغير الطريق الرسوم قانونا لذلك ويكون نظر المحكمة له منظويا على تقويت للهدف الذى تغياه المشرع وبالتالي يقع مخالفا لأحكام قانون التأمين الاجتماعى المشار اليه ومن ثم فإنه يتعين ، والحال كذلك ، الحكم بعدم قبوله .

وبالابتناء على ذلك يكون الحكم المطعون فيه قد أخطأ فى تطبيق القانون وتأويله عندما ذهب غير هذا المذهب مما يتعين الحكم بالغاءه

ومن حيث أنه متى كان ما تقدم جميعه فإنه تأسيسا عليه يتعين القضاء بتعديل الحكم المطعون فيه بالنسبة للقرار المطعون عليه ليكون بالنص قرار وزير الداخلية الصادر بتاريخ ١٦/١٠/١٩٥٩ وبفصله من الخدمة مع ما يترتب على ذلك من آثار والقضاء بالحكم

المطعون فيه فيما قضى به بالنسبة لطلب التعويض وطلب تسوية
معاش المدعى .

(طعن رقم ١٥٩٤ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٨٥/١١/٢٣)

قاعدة رقم (١٢٤)

المبدأ :

المادة (١٧٦) من قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون
رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ - مع إلام الإخلال بالأحكام القضائية النهائية الصادرة
قبل ١١ من مارس سنة ١٩٦٣ يكون لأصحاب المعاشات الذين فصلوا بغير
الطريق التاديبى قبل هذا التاريخ والمستحقين عنهم طلب إعادة تسوية
المعاش استناد الى عدم صحة قرارات فصلهم - اختصاص اللجان
المشكلة ونمسا قص المسألة (١٧٦) من قانون التأمين الاجتماعى بنظر هذه
القرارات - اختصاص هذه اللجان مقصور على بيان ما إذا كانت
القرارات الصادرة بفصل هؤلاء العاملين بغير الطريق التاديبى قد قامت
على اسبب تنفق مع احكام القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٢ بشأن الفصل
بغير الطريق التاديبى من عدمه - إذا تبين لهذه اللجان ان تلك القرارات
صدرت غير سليمة فالحق ينعين على الجهة المختصة بتسوية المعاش ان
تعيد التسوية طبقا لاحكام قوانين المعاشات - اثر ذلك : - لا يكون
للجنة العامة للتأمين والمعاشات او الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية اى
سلطة تقديرية فى هذا الشأن .

الحكمة :

ومن حيث أن المادة ١٧٦ من قانون التأمين الاجتماعى الصادر
بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ تكفى بأنه مع عدم الإخلال بالأحكام
القضائية النهائية الصادرة قبل ١١ من مارس سنة ١٩٦٣ .

يكون لأصحاب المعاشات الذين فُصلوا بغير الطريق التأديبي قبل هذا التاريخ والمستحقين منهم طلب اعادة تسوية المعاش استنادا الى عدم صحة قرارات فصلهم ، ويقدم الطلب الى الوزير المختص خلال ثلاث سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون وتحال هذه الطلبات الى اللجنة المختصة خلال أسبوعين على الأكثر من تاريخ تقديمه .

وتشكل لجنة أو أكثر في كل وزارة للنظر في الطلبات المشار اليها بالفقرة السابقة على النحو التالي :

١ - مستشار من محاكم الاستئناف أو مجلس الدولة .

٢ - رئيس محكمة أو مستشار مساعد بمجلس الدولة .

٣ - أحد شاغلي وظائف الادارة العليا بالوزارة باحدى الجهات التابعة له ينحبه الوزير المختص واللجنة سماع أقوال الطالب أو الجهة التي كان يعمل بها عند انتهاء خدمته أو غيرها من الجهات ، وتكون قرارات اللجنة مسببة وتكون نهائية ونافذة ، وتعتبر أسباب الفصل غير صحيحة اذا أثبت أنه لم يكن قد قام بصاحب المعاش عند انتهاء خدمته سبب في حالة من الحالات المنصوص عليها في المادة الأولى من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٢ بشأن الفصل بغير الطريق التأديبي ، ويجوز الطعن أمام محكمة القضاء الاداري في قرارات اللجنة المشار اليها وذلك خلال ستين يوما من تاريخ اخطار ذوي الشأن بها .

كما تقضى المادة ١٧٦ المشار اليها بأن تلتزم الجهة المختصة بتسوية المعاش في حالة قبول اللجنة لطلب صاحب الشأن وفقا لقواعد أوردها تفصيلا .

ومن حيث أنه يبين من ذلك أن المشرع ناط بالليسان المشككة لجهتها

المادة ١٧٦ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه الفصل في الطلبات التي يقدمها أصحاب المعاشات الذين فصلوا بغير الطريق التأديبي والمستحقين عنهم استنادا الى عدم صحة القرارات الصادرة بنقلهم ، ومن ثم فاختصاص هذه اللجان قاصر على بيان ما اذا كانت القرارات الصادرة بفصل هؤلاء بغير الطريق التأديبي قد قامت على أسباب تتفق مع أحكام القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٣ بشأن الفصل بغير الطريق التأديبي من عدمه ، فإذا استبان لهذه اللجان أن تلك القرارات صدرت غير سليمة كان على الجهة المختصة بتسوية المعاش إعادة تسوية المعاش وفقا لقواعد معينة وطبقا لأحكام قوانين المعاشات ، والا تكون للجهة المختصة بإعادة تسوية المعاشات وهي الهيئة العامة للتأمين والمعاشات أو الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية بحسب الأحوال أو أية جهة أخرى أية سلطة تقديرية في شأن القواعد التي تحكم إعادة تسوية المعاش المستحق لصاحب الشأن ، إذ تضمنت قوانين المعاشات تحديد تلك القواعد بما لا يجوز الخروج على أحكامها .

ومن حيث أنه متى كان الثابت من الأوراق أنه لا خلاف بين الطاعن والهيئة المطعون ضدها على ما انتهت اليه اللجنة المشكلة بوزارة الخارجية في ١٤ من مارس سنة ١٩٧٨ من عدم صحة القرار الصادر بفصل الطاعن بغير الطريق التأديبي ، وإنما ينحصر الخلاف بما قرره تلك اللجنة من احتساب المدة التي تمت مدة خدمته على أساس ٤٥/١٧ بدلا من ٧٥/١ إذ كانت اللجنة في هذا الشق من القرار قد خرجت على الاختصاص الذي حدده لها المشرع واغتصبت سلطة الهيئة العامة للتأمين والمعاشات التي ناطبها المشرع إعادة احتساب المعاش على أساس قواعد قانونية هي في الحسالة المعروضة أحكام

قانون المعاشات رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ والتي تنقضى بحساب المدة المضمونة في المعاش على أساس ٧٥/١ إذا لم تكن قد سددت عنها اشتراكات ، وبذلك يكون هذا الشق من القرار قد صدر مشوباً بميب غصب السلطة مما يجعله ممدوماً ولا يكسب الطاعن أى مركز قانونى ، وتكون هيئة التأمين والمعاشات قد التفتت عن تطبيق هذا الشق وطبقت القانون تطبيقاً سليماً في حق الطاعن ، وقد أصابت الحق فيما انتهت إليه .

ومن حيث أنه لما تنعدم يكون الحكم المطعون فيه قد صدر سليماً ومتفقاً مع أحكام القانون ومن ثم يتعين قبول الطعن شكلاً ورفضه موضوعاً والزام الطاعن والمصروفات .

(طعن رقم ٤٣٣ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٦/٣/١٩٨٦)

قاعدة رقم (١٢٥)

المبدأ :

تكون الدعوى غير مقبولة إذا تم إقالتها قبل اللجوء إلى إحصان فحص المنازعات — النفع بعدم القبول في هذه الحالة يتعلق بالنظام العام — المحكمة تنقضى به من تلقاء نفسها — وذلك طبقاً لنص المادة ١٥٧ من قانون التأمين الإجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ .

المحكمة :

ومن حيث أنه حتى كان ذلك وكانت الطلبات المقام بها الطعن بالمائل لا تحفل في تعداد الطلبات المتصوص عليها في البادتين ١٩٢ و ١٩٣ من قانون المرافعات على ما سبق بيانه وانما هن بحسب التكييف القانونى الصحيح لها منازعة في سيلامة التمتوية

انتي أجرتها جهة الادارة لمعاض الطاعن تنفيذاً للحكم الصادر لصالحه في الطعن رقم ١٣٦٦ لسنة ٣٢ ق عليا وهي بهذه المثابة تدخل في عداد المنازعات الناشئة عن تطبيق أحكام التأمين الاجتماعي ويتمين عرضها على لجان فحص المنازعات بالهيئة والمعاشيات قبل رفع الدعوى الى القضاء طبقاً لما تنص المادة ١٥٧ من قانون التأمين الاجتماعي المشار اليه ، مما يترتب عليه احسبما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن تكون الدعوى غير مقبولة اذا تم اقامتها رأساً قبل اللجوء الى لجان فحص المنازعات والدفع بعدم القبول في هذه الحالة يطلق بالنظام العام والمحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها •

ومن حيث أن الثابت من الاوراق أنه تم اقامة الطعن المائل دون أن يسبقه تنظم من الطاعن الى لجنة فحص المنازعات طبقاً للمادة ١٥٧ من قانون التأمين فإنه يتعين الحكم بعدم قبوله •

(طعن رقم ٤ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/٢٩)

قاعدة رقم (١٣٦)

المبدأ :

الهيئة العامة للتأمين والمعاشيات لا تفرخص في عرض امر النزاع الذي ينشأ بينها وبين أحد من الفئات المتصومن عليها بالمادة ١٥٧ من قانون التأمين والمعاشيات وبينهم المستحقون لرايا تأمينية •

المحكمة :

ومن حيث أن الهيئة الطاعنة لم تنه ما يبرر امتناعها عن عرض طلب الماطعون ضده على لجنة فحص المنازعات المتصوص عليها بالمادة ١٥٧ من قانون التأمين والمعاشيات الصادر بالقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٧٥ ،

ولا يغير من ذلك مجادلتها في مراحل الدعوى والظن بأن المطعون ضده لم يتقدم بطلب الى اللجنة المشار اليها . اذ الثابت ، على ما سبق البيان ، أن المطعون ضده كان قد تقدم فعلاً بطلب عرض المنازعة القائمة بينه وبين الهيئة العامة للتأمين والمعاشات على اللجنة المشار اليها ، ولما كانت الهيئة لا تترخص في عرض أمر النزاع الذي ينشأ بينها وبين أحد من الفئات المنصوص عليها بالمادة ١٥٧ من قانون التأمين والمعاشات وبينهم المستحقون لازاءا تأمينية ، على ما هو حال المطعون ضده على لجنة فحص المنازعات بل أن عرض أمر النزاع على هذه اللجنة هو التزام يقع عليها حتى طلب صاحب الشأن ذلك ، فمن ثم يكون امتناع الهيئة من عرض النزاع على لجنة فحص المنازعات في الحالة الماثلة مخالفاً للقانون مما يتعين معه الحكم بالقبالة .

(ظن رقم ٢٤٠٩ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٨٨/١/٣٠)

قاعدة رقم (١٢٧)

المبدأ :

المادتان ١٤٢ ، ١٥٧ من قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ .
مفادهما — يشترط رفع دعوى الظن على قرار ربط المعاش النظم من قرار الربط أمام لجنة فحص المنازعات قبل رفع الدعوى — يجب أن ترفع الدعوى في خلال سنتين من تاريخ الاخطار بقرار الربط — يستثنى من ميماد السنتين حالات ططب إعادة تسوية هذه الحقوق بالزيادة نتيجة تسوية تمت بناء على قانون أو حكم قضائي نهائي .

المسألة :

ومن حيث أن المادة ١٤٢ من قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ تنص في فقرتها الاولى على أنه :

« من عدم الاخلال بأحكام المادتين ٥٦ و ٥٩ لا يجوز رفع الدعوى بطلب تعديل الحقوق المقررة بهذا القانون بعد انقضاء سنتين من تاريخ الاخطار بربط المعاش بصفة نهائية أو من تاريخ الصرف بالنسبة لباقي الحقوق ، وذلك فيما عدا حالات طلب إعادة تسوية هذه الحقوق بالزيادة نتيجة تسوية تمت بناء على قانون أو حكم قضائي نهائي ، وكذلك الاخطاء المادية التي تقع في الحساب عند التسوية . »

ومن حيث أن الفقرة الثانية من المادة ١٥٧ من قانون التأمين الاجتماعي تنص على أنه : —

« وعلى أصحاب الاعمال والمؤمن عليهم وأصحاب المعاشات والمستحقين وغيرهم من المستفيدين ، قبل اللجوء الى القضاء لتقديم طلب الى الهيئة المختصة لعرض النزاع على اللجان المشار اليها لتسويته بالطرق الودية ، ومع عدم الاخلال بأحكام المادة ١٢٨ لا يجوز رفع الدعوى قبل مضي سنتين يوما من تاريخ تقديم الطلب المشار اليه . »

ومن حيث أن مفاد نص المادتين ١٤٢ ، ١٥٧ من قانون التأمين الاجتماعي أنه خص رفع الدعوى طعنا على قرار ربط المعاش بإجراء هو التظلم من قرار الربط أمام لجنة فض المنازعات قبل رفع الدعوى وتحدد لرفعها سنتين من تاريخ الاخطار بقرار الربط ، واستثنى من ميعاد السنتين حالات طلب إعادة تسوية هذه الحقوق بالزيادة نتيجة تسوية تمت بناء على قانون أو حكم قضائي نهائي . »

ومن حيث أنه وقد استثنيت تسويات المعاش بالزيادة بناء على قانون من ميعاد السنتين ، فيعني ذلك ترك هذه التسويات للقواعد العامة التي تحكم بمعاملة التسويات ومنازعات الرواتب والمكافآت على

أساس عدم تقيدها بميعاد لرفع الدعوى ، ويقتصر القيد في حالات المنازعات في المعاشات ، على وجوب التظلم الى لجنة نفع المنازعات بالهيئة وهو الامر الثابت أن الطاعن قد التزم به ، حيث قدم تظلمها الى اللجنة المشار اليها بتاريخ ١٩٨٥/٦/٢٦ متظلماً عن عدم صحة الزيادة المقررة بالقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٨٣ والقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤ ، وقررت اللجنة عدم استحقاقه للزيادات المقررة بالقانونين وأخطر بذلك بتاريخ ١٩٨٦/٩/٢٩ فأقام طعنه المائل ليكون مقبول شكلاً .

(طعن رقم ١٥٢ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٩١/٢/٢٤)

قاعدة رقم (١٢٨)

المبدأ :

المادة ١٥٧ من قانون التامين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ مفادها - اوجب المشرع على اصحاب الامتثال والزمن عليهم واصحاب المعاشات والمستحقين وفرضهم من المستفيدين ان يظلوا عرض النزاع - الذى ينشأ بينهم وبين تهيئة الصامه للتأمين والمعاشات من تطبيق احكام قانون التأمين الاجتماعى على اللجنة المختصة قبل اللجوء الى القضاء لتسويته - حظر المشرع عليهم رفع الدعوى قبل مضي سنتين يوماً من تاريخ تقسيم الطلب المشار اليه - الدملوى التى رفعت ذيل تاريخ العمل بالقانون ٧٩ لسنة ١٩٧٥ لا يسرى بشأنها حكم المادة ١٥٧ من القانون .

المحكمة :

وجن حيث أن المادة ١٥٧ من قانون اتأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ، تنص على أن « تنشأ بالهيئة المختصة لجان لفحص المنازعات الناشئة عن تطبيق أحكام هذا القانون ، يصدر بتشكيلها ولجراءات عملها ومكافأة أعضائها قرار من الوزير المختص » .

وعلى أصحاب الاعمال والمؤمن عليهم وأصحاب المعاشات والمستحقين وغيرهم من المستفيدين ، قبل اللجوء الى القضاء لتقديم طلب الى الهيئة المختصة لعرض النزاع على اللجان المشار اليها لتسويته بالطرق الودية .

ومع عدم الاخلال بأحكام المادة ١٢٨ لايجوز رفع الدعوى قبل مضي ستين يوما من تاريخ تقديم الطلب المشار اليه .

ومن حيث أن مؤدى النص المتقدم أن المشرع أوجب على أصحاب الاعمال والمؤمن عليهم وأصحاب المعاشات والمستحقين وغيرهم من المستفيدين أن يطلبوا عرض النزاع الذى ينشأ بينهم وبين الهيئة العامة للتأمين والمعاشات عن تطبيق أحكام قانون التأمين الاجتماعى على اللجنة المختصة قبل اللجوء الى القضاء لتسويته بالطرق الودية ، وحظر عليهم رفع الدعوى قبل مضي ستين يوما من تاريخ تقديم الطلب المشار اليه وأنص على هذا الوجه ينظم شروط وإجراءات رفع الدعوى للمطالبة بالحقوق الناشئة عن قانون التأمين الاجتماعى .

ومن حيث أن نص المادة الاولى من قانون المرافعات المدنية والتجارية الصادر بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ ، تنص على أن « تسرى قوانين المرافعات على ما لم يكن فصل فيه من الدعاوى أو ما لم يكن تتم من الاجراءات قبل تاريخ العمل بها » .. وتتص المادة الثانية من ذات القانون على أن « كل إجراء من إجراءات المرافعات تم صحيحا فى ظل قانون معمول به يبقى صحيحا ما لم ينص على غير ذلك » ... ومؤدى ذلك أن قوانين المرافعات الجديدة تسرى كعادة عامة على ما لم يكن قد فصل فيه من الدعاوى أو تم من الاجراءات قبل تساريخ العمل بها ، وأنمى يستثنى فقط من هذه القاعدة الحالات التى حددها المشرع ، فقانون المرافعات الجديد

لا يسرى على الاجراءات التى تمت قبله ، فكل إجراء من إجراءات المرافعات تم صحيحا فى ظل قانون معمول به يبقى صحيحا ، ونتيجة لهذا فان الدعوى التى رفعت صحيحة فى ظل قانون معين تبقى كذلك ولو صدر قانون جديد ينظم اجراءات أخرى لرفعها وبناء على ذلك فانه لما كانت الدعوى الماثلة الصادرة فيها الحكم المطعون فيه قد رفعت بتاريخ ٢٨/٦/١٩٧٥ أى قبل تاريخ العمل بقانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ فمن ثم فانه لا يسرى بشأنها حكم المادة ١٥٧ من هذا القانون وينحدر الدفع بعدم قبول الدعوى لعدم مراعاة حكم هذه المادة غير قائم على سند من القانون حريصا بالرفض ، وإذ ذهب الحكم المطعون فيه هذا المذهب فانه يكون قد صادف صحيح حكم القانون ويكون النعى عليه بمخالفة القانون فى هذا الخصوص ، مستندا على غير أساس من القانون ، مما يقتضى معه الالتفات عنه .

(طعن رقم ٣٤٣١ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١١/٩/١٩٩٣)

الفرع الثالث

عدم جواز رفع الدعوى بطلب تعديل الحقوق المقررة

بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بعد انقضاء

سنتين من تاريخ الاخطار بربط المعاش

قاعدة رقم (١٢٩)

المبدأ :

المادة ١٤٢ من قانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ — مفادها عدم اجازة رفع الدعوى بطلب تعديل الحقوق المقررة بهذا القانون بعد انقضاء ستين يوما من تاريخ الاخطار بربط المعاش بصفة نهائية — استثناء من ذلك طلب اعادة تسوية هذه الحقوق بالزيادة نتيجة تسوية تمت بناء على قانون أو حكم قضائى نهائى — استثناء — طلب تسوية هذه الحقوق بالزيادة نتيجة تسوية تمت بناء على قانون أو حكم قضائى نهائى .

المحكمة :

قضت المادة ١٤٢ من قانون التأمين الاجتماعى بأنه لا يجوز رفع الدعوى بطلب تعديل الحقوق المقررة بهذا القانون بعد انقضاء سنتين من تاريخ الاخطار بربط المعاش بصفة نهائية الا أنها استثنت من هذا الحظر طلب اعادة تسوية هذه الحقوق بالزيادة نتيجة تسوية تمت بذه على قانون أو حكم قضائى نهائى ، وعنى ذلك أنه وفقا للحجية المطلقة للتفسير الذى تصدره المحكمة ائدستورية النيا بطبيعته الكاشفة العامة والمجردة وكونه ينزل منزله التشريع فإن طلب الطاعن باعادة تسوية معاشه وفقا للقرار التفسيرى المشار اليه لا يتقيد بميعاد السنتين المشار اليها فى المادة ١٤٢ من هذا القانون بل أنه طبقا لنص هذه المادة يستثنى هذا الطلب من

الحظر الذي أوردته مما يكون منه الدفع الذي اشارته الهيئة القومية للتأمين والمعاشات بعدم قبول الطعن شكلا لرفعه بعد الميلاد المذكور غير مستند لاساس صحيح من القانون وخطيئا بالرفض .

ومن حيث ان الطاعن يستحق المعاملة التعاضدية المقررة لنائب الوزير من حيث المعاش على مقتضى القرار التفسيري الصادر من المحكمة الدستورية العليا المشار اليه ، وتتوافر بشأنه الشروط التي نصت عليها المادة ٣١ من قانون التأمين الاجتماعي وبلغت مدة اشتراكه اكثر من اقصى مدة مشار اليها في هذه المادة أى اكثر من عشرين سنة ، كما استمر يتقاضى المرتب المعادل لمرتب نائب الوزير المقرر في هذا الوقت قبل إحالته الى المعاش لمدة تزيد على سنة متصلة وفق ما اشترطته هذه المادة فانه يضمن القضاء باستحقاقه معاش نائب الوزير المطالب به مع الفروق المالية المجمدة لمدة خمس سنوات فقط سابقة على تاريخ تغلظه الى لجنة فحص المنازعات المقدم في ١٩٩٠/١١/٢٦ وذلك لسقوط الفروق المالية السابقة على الخمس سنوات المشار اليها بالتقادم الخمسى المسقط للمهايا والاجور وما في حكمها والذي استقرت أحكام هذه المحكمة على انقضاء به ظالما توافرت شرائطه .

(طعن رقم ٢٧٦ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٩١/٧/٢٨)

الفرع الرابع جواز تصحيح الأخطاء المادية في تسوية المعاش في أى وقت

قاعدة رقم (١٢٠)

المبدأ :

الأخطاء المادية في تسوية المعاش يجوز تصحيحها في أى وقت دون
التقيد بمواد المستثنى المنصوص عليه في المادة ١٤٢ من القانون رقم ٧٩
لسنة ١٩٧٥ في شأن التأمين الإجتماعى .

المسألة :

تنفخى المادة ١٤٢ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بإصدار
قانون التأمين الاجتماعى بأنه مع عدم الإخلال بأحكام المادتين
٥٩ ، ٥٩ لا يجوز رفع الدعوى بطلب تعديل الحقوق المقررة بهذا
القانون بعد إنقضاء سنتين من تاريخ الاخطار بربط المعاش بصفة
نهائية أو من تاريخ الصرف بالنسبة لباقى الحقوق وذلك فيما عدا
حالات طلب اعادة تسوية هذه الحقوق بالزيادة نتيجة تسوية تمت
بناء على قانون أو حكم قضائى نهائى وكذلك الأخطاء المادية التى
تقع فى الحسابات عند التسوية . كما لا يجوز للهيئة المختصة
المنازعة فى قيمة الحقوق المشار اليها بالفقرة السابقة فى حالة صدور
قرارات ادارية أو تسويات لاحقة لتاريخ ترك الخدمة بالنسبة للمعاملين
المشار اليهم بالبند (أ) من المادة (٢) يترتب عليها خفض
الاجور أو المدد التى اتخذت أساسا لتقدير قيمة تلك الحقوق .

ومن حيث أن مفاد هذا النص المقابلة له فى قوانين المعاشات

المتلاحقة هو أنها تهدف الى كف المنازعات من حيث الاحقية أو المقدار
لاعتبارات تنظيمية تتعلق بالمصلحة العامة استقراراً للأوضاع المالية
والادارية للدولة وظاهرة هذه التضييق وباطنها انها جاءت من
الاطلاق والشمول بحيث يدخل في مجال تطبيقها أى منازعة في المعاش
أصلاً ومقداراً حقاً أم قدراً لكى يستقر الوضع بالنسبة لكل موظف
والخزانة على السواء . ولقد استثنى المشرع من هذه القاعدة حالتين
الاولى : صدور قانون أو حكم قضائى يترتب عليه إعادة تسوية المعاش
بالزيادة أو وقوع خطأ مادي في تسوية المعاش باعتبار ان الاخطاء
المادية ليست وليدة فهم معين لاحكام القانون ومن ثم لا تكسب حقاً
أو تنتقص منه حق وانما هي زلات لسان أو هفوات قلم .

ومن حيث أنه يبين من الاوراق ان الدعى لمعاش قدره ٩٢٠٧٧٠ ج
كان بسبب وقوع خطأ مادي في حساب المعاش المستحق له ، وان صحة
ما يستحقه طبقاً للقانون المعاشات وتعديلاته هو مبلغ ٧٠٥٠٠ ج واذا لم
يقدم الطاعن من دليل يفيد انه يستحق مبلغ ٩٢٠٧٧٠ ج كمعاش طبقاً
لاحكام قوانين المعاشات وان الجهة الادارية قامت بتخفيض هذا المبلغ
كنتيجة لاعادة تفسيرها لاحكام هذه القوانين أو اعادة حساب المعاش
على نحو مغاير لما قامت به عند ربط المعاش ، ومن ثم يكون ما تزعمه
الجهة الادارية ان ثمة خطأ مادي شاب عملية الصرف لا طعن عليه
وله سند من الاوراق ويكون منح الطاعن المعاش القانونى الذى يستحقه
وهو ليس محل منازعة كما سلف القول ، يتفق مع احكام القانون .

(طعن رقم ٤١٥ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٨٦/٤/٢٧)

الفصل الحادى عشر

مسائل متنوعة

الفرع الأول

احالة الموظف الى المعاش لا يسقط عنه التزامه

بالدين الذى شغل ثمته لجهة الادارة

قاعدة رقم (١٢١)

المبدأ :

احالة الموظف الى المعاش لا يسقط عنه التزامه بالدين الذى شغل ثمته لجهة الادارة حال كونه موظفا عليها طالما ظل هذا الدين قائما ولم ينقضى باى طريق من طرق انقضاء الالتزامات المالية المقررة قانونا .

المسألة :

ومن حيث ان احالة الموظف الى المعاش لا يسقط عنه التزامه بالدين الذى شغل ثمته لجهة الادارة حال كونه موظفا عاما طالما ظل قائما لم ينقضى بأن طريق من طرق انقضاء الالتزامات المالية المقررة قانونا .

ومن حيث ان أصل الدين المستحق طرف المطعون ضده ثابت وذلك بمقتضى القرار الادارى الصادر بتحميله قيمة العجز الثابت فى عهده وتقرير استيفائه — عن طريق الخصم من راتبه فى حدود ربح المرتب الشهرى رقم ٢١١ لسنة ١٩٧٣ وكذلك بموجب الحكم الصادر فى الدعوى رقم ١٨٤١ لسنة ٣٣ قضائية كنفه البيان حيث اثبت كل منهما قيمة العجز بمبلغ ٢٨٠٠ جنية . ومن حيث ان جهة الادارة

أخذت في الخصم من مرتب المطعون ضده سنة في حدود ربع مرتبه — وذلك اعتباراً من ١٩٧٣/٧/١ ورغم إحالته الى المحش في ١٨/٢/١٩٧٩ لم تتقاعس عن مطالبته بمقتضى المبلغ وقدره ٢٥١٢ر٥٩٠ جنيهه وذلك حسبما يبين من صور مطالبتها والمؤرخة ١٩٨٧/٤/٧ ، ١٩٨٨/١/٢٨ ، ١٩٩١/٢/٦ ، ١٩٩٠/١/١ ، ١٩٧٩/١/١٢ .

ومن حيث ان مطالبة الجهة الادارية بحقها بالطرق الادارية تقطع التقادم ومن ثم فلا محل للتمسك بالتقادم المستقط لحق الجهة الطاعنة والذي يجد سندَه في المواد ٤٥ ، ٣٤٨ ، ٣٤٩ من لائحة المخازن . والتي مؤداها مسئولية أضاء المخازن وأرباب العهد عما في عهدهم مسئولية شخصية ولا تكلّى مسئوليتهم الا اذا ثبت للمصلحة ان التلف أو الفقد كان لاسباب قهرية وخارجة عن إرادتهم ولا سبيل لهم في دفعها أو منعها تفصم قيمتها من راتبهم ولا يحول دون ذلك الا إذا ثبت ان التلف أو الفقد كان نتيجة لسرقة بالاكراه أو السطو أو الحريق أو سقوط مبان أو أى حادث خارج عن إرادة أمين المخزن .

ومن حيث أنه متى كان ذلك فانه يتعين الزام المطعون ضده بالمبلغ المتبقى في ذمته والمطالب منه وقدره ٢٥١٢ر٥٩٠ جنيهه ويكون الحكم المطعون فيه وقد جاء على خلاف هذا النظر مخالفا للقانون خليفاً بالأداء .

(ملحق رقم ١٣٨٨ لسنة ٢٣ في حـ جلسة ١٨/٢/١٩٩٢)

الفزع الثاني

يجتمع على الجهة الادارية الاستمرار في صرف
معاش الخولى متى تسلم نزع جدى في
ثبوت الوصف الموجب لاستحقاقه
قاعدة رقم (١٢٢) .

المبدأ :

يجتمع على الجهة الإدارية الاستمرار في صرف معاش الخولى متى قام
نزع جدى في ثبوت الوصف الموجب لاستحقاقه .

المسألة :

لا يمكن للجهة الادارية أن تستمر في الصرف الذى قد يكشف
القضاء عن تمامه لغير مستحق قانوناً مع وجود النزاع الجدى
والشك الحقيقى في الصفة الموجبة للاستحقاق ولا شك أن التمثل في
هذه المنازعة وتقرير من توافرت فيه الصفة الموجبة للاستحقاق انما
هو فصل في مسألة أولية لازمة حتماً لفصل في المنازعة المطروحة .
ومن ثم كان قرار الجهة الادارية بالتوقف عن صرف المعاش لاي من
المتنازعين الا بعد الفصل قضائياً في ذلك مطابقاً للقانون ، ويكون
الحكم المطعون فيه إذ ذهب الى غير ذلك قد خالف صحيح القانون
فأضحى متعين الالتئام مع الزام المدعية بالصروفات .

(طعن رقم ١٠٥٠ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٨٦/٣/٢٢)

تماعدة رقم (١٢٢) .

المبدأ :

إذا كانت الجهة الادارية امام جلة يتعذر فيها أن تحسم أمر إستحقاق المعاش بسبب الزوجة وثبوت النسب — لا يحسم هذا الأمر الا بصنوبر حكم قبلى من المحكمة المختصة — ينفع على جهة الادارة الإستمرار في صرف المعاش .

المحكمة :

ومن حيث أنه عن قضاء الحكم المطعون فيه في الطلب « المستعمل فان الظاهر من الاوراق أن الجهة الادارية المختصة سبق أن قررت معاشا عن وفاة المرحوم رقيب أول وكان المعاش يصرف للمدعية ولاولادها بناء على المستندات التي قدمتها على أنها كانت زوجة للمتوفى منذ ٢٥/٤/١٩٧١ وأنجبت منه أبناء . ولما استبان للجهة الادارية أن سيدة أخرى تدعى لديها مستندات على أنها هي الاخرى زوجة للمتوفى المذكور منذ ١٢/١١/١٩٥٠ ، فقد قررت هذه الجهة وقف صرف المعاش الذي كان يصرف للمدعية . وورد لها كتاب بطيريركية الانباط الارثوذكس بالقاهرة — قلم وكيل عام البطيريركية — المؤرخ ٢٣/١٠/١٩٨٢ الذى جاء فيه « أنه في هذه الحالة يعتبر الزواج الثانى باطلا لقيام الزواج الاول والذى ينفصل عن طريق المحكمة (طلاق) ، ويمكن للزوجة الاولى أن ترفع قضية بالمحكمة تطلب بطلان الزواج الثانى » .

وبذلك كانت الجهة الادارية امام حالة يتعذر فيها أن تحسم أمر إستحقاق المعاش بسبب الزوجة وثبوت البنوة : فكل الزوجتين تدعى الزوجية وثبوت النسب الشرعى لاولادها من المتوفى ، وهو لا يحسم

الا بصدر، حكم تفائلي من المحكمة المختصة وهي محكمة الأحوال الشخصية ، حاسما بقضائه أمر الزوجة الصحيحة وثبوت نسب الاولاد بسبب الزوجية . وبذلك يمتنع على الجهة الادارية الاستعراار في صرف معاش المتوفى وقد قسام نزاع جدى في ثبوت الوصف الموجب لاستحقاقه وتحدد مدعو هذا الوصف ومن ثم الاستحقاق بناء عليه . وهو ما لا يمكن لجهة الادارة أن تستظهره من ظاهر الاوراق ولا ينحسم الا بالقضاء .

(طعن رقم ١٠٥٠ لسنة ٣٠ ق — جاسة ٢٢/٣/١٩٨٦ .)

الفصل الثالث

معاش المجند الذى يصاب بسبب الخدمة بجروح
أو أمراض أو أمراض ينتج عنها عجز كلي أو
جزئى ويتقرر بسببها إنهاء خدمته العسكرية

قاعدة رقم (١٢٤)

المادة :

المادة ٥٨ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ الخاصة — من يصيب
بسبب الخدمة من المجندين المحتفظ لهم بوظائفهم المدنية بجروح أو أمراض
أو أمراض ينتج عنها عجز كلي أو جزئى ويتقرر بسببها إنهاء خدمته العسكرية
ينح معاشا شهريا يعادل أربعة أضعاف راتبه المدنى ويضاف الى هذا
المعاش جنيهاً إذا كان العجز كلياً — من تنتهى خدمته منهم لاصابته بسبب
العمليات الحربية أو فى إحدى الحالات المتصوص عليها بالمادة ٢١ بمعز
كلى ينح معاش شهري يعادل مرتبه المدنى مضاعفاً اليه جنيهاً — إذا
كان العجز جزئياً ينح معاشاً شهرياً يعادل أربع أضعاف راتبه المدنى
مضاعفاً اليه جنيهاً واحداً — المادة ١٠١ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥
بخاصة — يعق للمصابين بسبب الخدمة أو العمليات الحربية أو فى إحدى
الحالات المتصوص عليها بالمادة ٢١ العلاج مجاناً بالمستشفيات العسكرية
أو الحكومية مدى الحياة .

المسألة :

ومن حيث أنه حتى كان ذلك فسان المدعى وقد لحقت به
الاضرابات التى تضمنتها الشهادات الطبية المقدمة عنه ، وهى فقدان
بعض الأعضاء لحيته البعنى وشفته العليا وفقد الأبهام والسبابة
والوسطى ونصف البصر بما فيها زاخذ اليد ، ومقدم الفك العلوى
بما عليه من أسنان وحدثت أصابعه وتشوهات بالإنف والفم والوجه

والقدمين والساقين ، وهي بهذا الوصف تأخذ حكم العجز الكلى قياسا على نسب العجز الواردة بالجدول رقم (٢) المرفق بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ الخاص بتقدير درجات العجز في حالات الفقد المضموى ، وذلك لخلو القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ المشار إليه من جدول مماثل .

ومن حيث أنه طبقا للفقرة الثانية من المادة ٥٨ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ فإن من يصاب بسبب الخدمة من المجندين المحفظ لهم بوظائفهم المدنية بجروح أو عاهات أو أمراض ينتج عنها عجز كلى أو جزئى ، ويتقرر بسببها إنهاء خدمته العسكرية فيمنح معاشا شهريا يعادل أربع أثمان راتبه المدنى ، ويضاف الى هذا المعاش جنيهاً إذا كان العجز كليا ، أما عن تنتهى خدمته منهم لاصابته بسبب العمليات الحربية أو في إحدى الحالات المنصوص عليها بالمادة ٣١ بمعجز كلى فيمنح معاشا شهريا يعادل راتبه المدنى مضاعفا اليه جنيهاً ، أما إذا كان العجز جزئيا فيمنح معاشا شهريا يعادل أربع أخماس راتبه المدنى مضاعفا اليه جنيهاً واحداً .

ومن حيث أن المادة ٣١ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ حددت الحالات التى تستحق فيها معاشا يعادل الراتب المدنى مضاف اليه جنيهاً أو جنيه حسبما كان عجزا كليا أو جزئيا ، ومنها الانفجارات التى تحدث من الالغام والمفرقات ، وهو ما ينطبق على الحالة المسائلة .

ومن حيث أن المادة ١٠١ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ المشار إليه تنص على أنه يحق للمصابين بسبب الخدمة أو العمليات الحربية أو في إحدى الحالات المنصوص عنها بالمادة ٣١ العلاج موانع بالبلشفيات العسكرية أو الحكومية متى الحياة به .

الفروع الخاصة :

مخط استحقاق المعاشات الانصافى المقرر بالمادة

٧٨ من القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١

والمادة ٨٩ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤

قاعدة رقم (١٣١)

المبدأ :

المعاش الذى يقرر بصفة شخصية لعمال واحد بلاذات لا يحدد به ولا يعتبر نظاما فى حكم المادة ٧٨ من القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ والمادة ٨٩ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بشأن التأمينات الاجتماعية .

الفتوى :

أن هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ ٤ من مارس سنة ١٩٨٧ ، فاستعرضت القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦١ بتعديل القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ بشأن التأمينات الاجتماعية تنص المادة ٧٠ من القانون على أن « المعاشات والتعويضات المقررة وفقا لاحكام الفصل السابق لا تقابل من التزامات صاحب العمل فى تأمين الشيخوخة الا ما يعادل مكافأة نهاية الخدمة القانونية محسوبة على أساس المادة ٧٣ من قانون العمل واحكام الفقرة الثانية من المادة ٢ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ .

ويلتزم صاحب العمل المرتبط مع عماله بنظام مكافآت أو ادخار افضل بدفع الزيادة كاجلة الى المؤمن عليه أو المستحق عنه مباشرة .

٠٠٠ كما نصت المادة ٧٨ من ذات القانون على أنه : « استثناء من حكم المبدأ ١٨ يجوز بقرار من وزير الشؤون الاجتماعية والعمل المركزي

الفرع الرابع
شروط استحقاق العجز أو الوفاة
في غير حالات الإصابة

قاعدة رقم (١٢٥)

المبدأ :

المادة ١٨ من قانون التأمين الاجتماعي المنشور بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ معدلا بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ — تشترط لاستحقاق معاش العجز أو الوفاة في غير حالات الإصابة عن المؤمن عليهم من المخاطبين بهلكم هذا القانون أن تكون المؤمن عليه مدة اشتراك في التأمين لا تقل عن ثلاثة أشهر متصلة أو ستة أشهر متقطعة .

الفتوى :

أن هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٨٦ ، فاستعرضت المادة (١) من قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ معدلا بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ والتي تنص على أن يشمل نظام التأمين الاجتماعي التأمينات الآتية :

- ١ — تأمين: الكسيفوخة والعجز والوفاة . ٢ — تأمين إصابة العمل .
- ٣ — تأمين المرض . ٤ — تأمين البطالة . ٥ — تأمين الرعاية الاجتماعية لأصحاب المعاشات . وتنص المادة (٢) من هذا القانون على أن تسرى أحكام هذا القانون على العاملين من الفئات الآتية :

(١) العاملون المدنيون بالجهاز الإداري للدولة

(ب) العاملون الخاضعون لاحكام قانون العمل الذين تتوافر فيهم للشروط الآتية :

١ - أن يكون سن المؤمن عليه ١٨ سنة فأكثر

..... وتنص المادة (٣) على أنه استثناء من أحكام المادة (٢) تسرى أحكام هذا القانون على العاطلين الذين سبق التأمين عليهم وفقا لقوانين التأمينات الاجتماعية والتأمين والمعاشات المشار إليها بالمادة الثانية من قانون الاصدار *

تسرى أحكام تأمين اصابات العمل على العاطلين الذين تقل أعمارهم عن ١٨ سنة وتنص المادة (١٨) من ذات القانون على أن يستحق المعاش في الحالات الآتية :

٣ - انتهاء خدمة المؤمن عليه للوفاء أو المعز الكامل أو المعجز الجزئي المستديم متى ثبت عدم وجود عمل آخر له لدى صاحب العمل وذلك أيا كانت مدة اشتراكه في التأمين

ويشترط لاستحقاق المعاش في الحالتين (٣ و ٤) أن تكون للمؤمن عليه مدة اشتراك في التأمين لا تقل عن ثلاثة أشهر متصلة أو ستة أشهر متقطعة ولا يسرى هذا الشرط في شأن المؤمن عليهم الخاضعين في تحديد أجورهم وترقياتهم ننظم توظف صادر بها قانون أو قرار من رئيس الجمهورية كذلك لا يسرى هذا الشرط في شأن حالات المعجز والوفاء نتيجة إصابة عمل

ومن حيث أن مفاد ما تقدم أن قانون التأمين الاجتماعي المشار اليه قد شمل طبقا للمادة (١) منه عدداً من التأمينات يختص كل نوع منها بأحكام خاصة وردت في باب مستقل في هذا القانون ، فجعل الباب

الثالث: لأحكام الخاصة بتأمين الشيفوخة والعجز والوفاة. ومنها
المادة (١٨) سالفه الذكر التي تشترط لاستحقاق معاش العجز
أو الوفاة في غير حالات الإصابات عن المؤمن عليهم من المخاطبين
بأحكام هذا القانون أن تكون للمؤمن عليه مدة اشتراك في التأمين لا تقل
عن ثلاثة أشهر متصلة أو ستة أشهر متقطعة .

ومن حيث أنه طبقاً للمادة (٢) سالفه الذكر من القانون المشار
إليه تسرى أحكام هذا القانون على العاملين الخاصين لأحكام قانون
العمل بشرط أن تكون سن المؤمن عليه ١٨ سنة فأكثر ، وبالنسبة لمن هم
أقل من هذا السن تسرى عليهم أحكام تأمين إصابات العمل فقط .

ومن حيث أنه بتطبيق ما تقدم على الحالة المروضة ، فإنه لما كان
المؤمن عليه المذكور لا تسرى عليه أحكام تأمين الشيفوخة والعجز والوفاة
اعتباراً من تاريخ بلوغه سن ١٨ سنة ، وكان قد بلغ هذه السن في
١٩٨٥/١٢/١٤ وتوفي في ١٩٨٥/١٢/١٧ وبذا تكون مدة اشتراكه في
التأمين ثلاثة أيام فقط وليست ثلاثة أشهر متصلة أو ستة أشهر
متقطعة مما تعطيه الحق في معاش الوفاة .

لذلك انتهى رأي الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى
عدم استحقاق معاش الوفاة عن المؤمن عليه المرحوم /

(. ملف رقم ١٠٦٥/٤/٨٦ — جلسة ١٩٨٦/١٢/١٧)

الفروع الخاصة :

مخطط استحقاق المعاشات الانصافى المقرر بالمادة

٧٨ من القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١

والمادة ٨٩ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤

قاعدة رقم (١٣١)

المبدأ :

المعاش الذى يقرر بصفة شخصية لعمال واحد بلاذات لا يحدد به ولا يعتبر نظاما فى حكم المادة ٧٨ من القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ والمادة ٨٩ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بشأن التأمينات الاجتماعية .

الفتوى :

أن هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ ٤ من مارس سنة ١٩٨٧ ، فاستعرضت القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦١ بتعديل القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ بشأن التأمينات الاجتماعية تنص المادة ٧٠ من القانون على أن « المعاشات والتعويضات المقررة وفقا لاحكام الفصل السابق لا تقابل من التزامات صاحب العمل فى تأمين الشيخوخة الا ما يعادل مكافأة نهاية الخدمة القانونية محسوبة على أساس المادة ٧٣ من قانون العمل واحكام الفقرة الثانية من المادة ٢ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ .

ويلتزم صاحب العمل المرتبط مع عماله بنظام مكافآت أو ادخار افضل بدفع الزيادة كاجلة الى المؤمن عليه أو المستحق عنه مباشرة .

... كما نصت المادة ٧٨ من ذات القانون على أنه : « استثناء من حكم المبدأ ١٨ يجوز بقرار من وزير الشؤون الاجتماعية والعمل المركزي

اعفاء أصحاب الاعمال المرتبطين مع عمالهم بأنظمة معاشات أفضل من الاشتراك في تأمين الشيخوخة والعجز والوفاء على أن يتقدمو بطلب ذلك خلال شهرين من تاريخ العمل بهذا القانون ونصت المادة ٨٩ من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ على أن « المعاشات والتعويضات المقررة وفقا لاحكام هذا الباب لا تقابل من التزامات صاحب العمل في تأمين الشيخوخة والعجز والوفاء الا ما يعادل مكافأة نهاية الخدمة القانونية محسوبة على أساس المادة ٧٣ من قانون العمل واحكام الفقرة الثانية من المادة ٢ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ »

ويلتزم أصحاب الاعمال الذين كانوا يرتبطون حتى يوليو سنة ١٩٦١ بنظام معاشات أو مكافأة أو إغفار أفضل بقيمة الزيادة بين ما كانوا يتحصلونه في تلك الانظمة ومكافأة نهاية الخدمة القانونية محسوبة على الاساس المشار اليه في الفقرة السابقة وتحسب هذه الزيادة من كامل مدة العمل سواء في ذلك مدد الخدمة السابقة أو اللاحقة للاشتراك في الهيئة وتؤدي عند انتهاء خدمة كل عامل الى الهيئة كاملة دون اجراء أى تخفيض »

..... كما استعرضت الجمعية العمومية المادة ٨٥ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ التي تنص على أن « لا يمنع من الوفاء بجميع الالتزامات حل المنشأة أو تصفيقها أو إغلاقها أو إفلاسها أو ادماجها في غيرها أو انتقالها بالارث أو الوصية أو الهبة أو البيع أو غير ذلك من التصرفات » وفيما عدا حالات التصفية والإفلاس والإغلاق النهائي المرحص فيه يبقى عقد استخدام عمال المنشأة قائما ويكون الخلف مسؤولا بالتضامن مع أصحاب الاعمال السابقين عن تنفيذ جميع الالتزامات السابقة » واستعرضت الجمعية العمومية كذلك قرار رئيس

الجمهورية. بالقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ بتقرير مساهمة الحكومة في بعض الشركات والمنشآت حيث تنص المادة ١ منه على أنه يجب أن تتخذ كل من الشركات والمنشآت الميمنة في الجندول المرفق لهذا القانون شكل شركة مساهمة عربية وأن تساهم فيها إحدى المؤسسات العامة التي يصدر بتحديداتها قرار من رئيس الجمهورية بحصة لا تقل عن ٥٠ ٪ من رأس المال .

وقد ورد بهذا الجندول : شركة فيليبس أورينت وتنص المادة ٩ من ذات القانون على أن ينشر هذا القرار بقانون ويعمل به في اقليم الجمهورية من تاريخ نشره وقد نشر هذا القرار بقانون في الجريدة الرسمية في ٢٠ / ٧ / ١٩٦١ واستعرضت الجمعية العمومية أيضاً المادة (١٤٠) من القانون المدنى التي تنص على أن يسقط الحق في إبطال العقد اذا لم يتمسك به صاحبه خلال ثلاث سنوات .

..... وفى كل حال لا يجوز التمسك بحق الإبطال لفظ أو تدليس أو إكراه اذا انقضت خمس عشرة سنة من وقت تمام العقد .

ومن حيث أن عقاد نصوص القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه — باعتباره قانون التأمينات الاجتماعية الواجب التطبيق على الحالة المعروضة — أن حق العاملين في الشركات بما في ذلك شركات القطاع العام في المعاشات والمكافآت تحكمها قوانين التأمينات الاجتماعية باعتبارها الواجبة التطبيق لأنها حلت محل أنظمة المعاشات والمكافآت التي كانت تطبقها هذه الشركات . وأن حق هؤلاء العاملين في الاحتفاظ بالمعاش الأبدى الوارد بتلك الأنظمة الخاصة شرط فقط بتوافر الشروط التي وضعها قانون التأمينات الاجتماعية المشار اليه — ومن قبله قانون التأمينات الاجتماعية رقم ١٤٢ لسنة ١٩٦١ — للائتماع بهذه الحيزة ومن بينها أن تكون الشركة تطبق نظاماً خاصاً وارداً في لائحة

صحة تسرى على جميع العاملين بها أو على عدد منهم غير محدد بالذات ،
ومن ثم فسان المائش الذى يتقرر بصفة شخصية لعامل واحد بالذات
لا يحتج به ولا يعتبر نظاما فى حكم المادة ٧٨ من القانون رقم ١٤٣
لسنة ١٩٩١ والمادة ٨٩ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بشأن التأميمات
الاجتماعية المختار اليها ، ولما كان الثابت أن المائش الذى نص عليه
فى ملحق عقد العمل المحرر بين السيد المروضة حالته وشركة فيليبس
أورينت لم يرد فى أنظمة العمل التى كانت تطبقها الشركة المذكورة
وأذلك تقرر له بصفة خاصة بمقتضى ملحق عقد العمل المشار
إليه ، ومن ثم لا يعد معاشيا إضافيا فى مفهوم المادتين ٧٨ ، ٨٩
سالفى الذكر وإنما هو فى حقيقته ميزة عقدية تقررت للسيد
المروضة حالته بموجب ملحق العقد ولما كان السيد المذكور
لم يكمل مدة الـ ٢٥ سنة الموجبة لاستحقاق هذه الميزة طبقا
لنصوص ملحق عقد العمل الا فى ١٥/٥/١٩٦٦ فى وقت كانت فيه
الشركة المذكورة قد تم تأميمها وأصبحت تسمى شركة النصر
للأجهزة الكهربائية والالكترونية ولما كان ملحق عقد العمل المذكور
قد علق استحقاق هذه الميزة على عدم تغيير ملكية الشركة والإشراف
على ادارتها وقت الاستحقاق ما لم يوافق المالك الجدد للشركة
والادارة المعنية بمعرفتهم على هذه الميزة ، ومن ثم لا يمكن القول
بالترام شركة النصر للأجهزة الكهربائية والالكترونية بتلك الميزة
أعمالا لنظرية الاستغلال القانونى باعتبارها خلف لشركة فيليبس أورينت
ذلك أنه أيا كان ما يمكن أن يقال حول انطباق المادة ٨٥ من قانون
العمل بالنسبة لحالة التأميم النصفى والقرار بقانون رقم ١١٨ لسنة
١٩٦١ فإن ملحق عقد العمل الذى يتضمن هذه الميزة ورد فيها
صراحة ما مؤاده أن هذه الميزة لا تنفذ فى حالة تغيير ملكية الشركة
الا اذا وافق عليها المالك الجدد والادارة المعنية بمعرفتهم .

ومن حيث أنه في ضوء ما تقدم ، فإن ما قرره مجلس إدارة شركة النصر للأجهزة الكهربائية والألكترونية للسيد المذكور في ١٩٧٠/٧/٢٩ لا يعد تنفيذا لما سبق أن تمهدت به شركة فيليبس أوريبت أنصا هو ميزة غلدية ترتد في أنصا منصا واستحقاقها إلى العلاقة العقدية التي تربط السيد المذكور بشركة النصر للأجهزة الكهربائية والألكترونية ، لما هو مضلم به من أن علاقة العاملين بالقطاع العام بالشركات التي يعملون بها هي علاقة عقدية تحكمها مباشرة أنظمة التوظيف للعاملين بالقطاع العام تكمل بأحكام قانون العمل والقانون المدني فيما لم يرد به نص في هذه الأنظمة . ولما كانت هذه الميزة قد تقررت للسيد المذكور في ١٩٧٠/٧/٢٩ فانها تنفصع — من حيث قانونية تقريرها — لأحكام قرار رئيس الجمهورية ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ باعتباره نظام التوظيف للعاملين بالقطاع العام آنذاك ، إذ كان نظام التوظيف هذا لم يكن يسمح بتقرير هذه الميزة ، فانها تكون قد تقررت — خطأ — بالمخالفة لأحكام القانون غير أنه وقد انقضى على تقرير هذه الميزة ما يربو على الخمسة عشر عاما فانه لا يجوز لشركة النصر للأجهزة الكهربائية والألكترونية التمسك بحق ابطال العقد للسلط تطبيقا للمادة ١٤٠ من القانون المدني صالفة الذكر .

لذلك ، انتهى رأي الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى استحقاق السيد للميزة التي وافق عليها مجلس إدارة شركة النصر للأجهزة الكهربائية والألكترونية .

(ملف رقم ٨٦/٤/٦٣٥ - جلسة ١٩٨٧/٣/٤)

الفرع الثاني حدود المائى المحسوب من الأجر والمائى المحسوب من الحوافز

قاعدة رقم (١٢٧)

المادة :

المادتان ٢٠ ، ٢٤ من قانون التأمين الاجتماعى رقم ٩٢ لسنة ١٩٨٠
مفادهما - توسع المشرع في مفهوم أجر الاشتراك - لتحديد إطار هذا
التوسع بحيث جعل لكل من المائى المحسوب من الأجر حدودا
والمائى المحسوب من الحوافز حدودا أخرى - حدد المشرع لكليهما
إطار هو مدم مجاوزة الحد الأقصى للمائى المحدد بنص المادة ٢٠ من
القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ - مدة الاشتراك المحسوبة من حوافز
الافتتاح يتعين ألا تتجاوز مدة تطبيق نظام الحوافز بالجهة التى يعمل بها
أو مدة اشتراكه في التأمين إليهما لكل .

المحكمة :

ومن حيث أن الطعن يتأبى على أن الحكم خالف القانون وأخطأ
في تطبيقه ، نظرا لأن نظام الحوافز لم تعرفه الأجهزة الادارية
للدولة إلا سنة ١٩٧٥ ، وأن مصلحة الضرائب أيضا لا تعرفه إلا من
التاريخ المشار اليه ولو كان موجودا قبل هذا التاريخ ما احتاج
الإضرار إلى نفس لشراء عشرة سنوات متتابعة ، ولما سويت
معايشات من تركوا الخدمة سنة ١٩٧٥ دون اشتراك عن الحوافز
لأنهما كانت غير موجودة .

ومن حيث أن المشرع التأمينى وسع من مفهوم أجر الاشتراك

بحيث أجاز حساب المدة التي يؤدي عنها اشتراكا محسوبيا بالانتاج أو المعمولة ، وفي مقام تنظيم ذلك أضاف إلى قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ نص المادة ٣٠ مكررا (بالعبارة رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠) الذي يقضى بأن :

« يحسب المعاش أو تمويض الدفعة الواحدة للمؤمن عليهم من غير الخاضعين للبند (٣) من المادة « ١٩ » الذين يتقاضون أجورهم بالمدة وبالانتاج أو بالمعمولة أو الوهبة وفقا للآتي :

(أ) يحسب المعاش أو التمويض على أساس مدة الاشتراك في التأمين التي أدى عنها الاشتراك عن الأجر محسوبيا بالمدة قائما بذاته .

(ب) يحسب المعاش أو التمويض على أساس مدة الاشتراك في التأمين التي أدى عنها الاشتراك عن الأجر محسوبيا بالانتاج أو بالمعمولة أو الوهبة قائما بذاته .

(ج) يربط للمؤمن عليه معاش أو تمويض بحسب الأحوال بمجموع المعاش أو التمويض المشار اليهما في البندين السابقين وذلك مع مراعاة الفقرة الأخيرة من المادة (٢٤) (الحد الأقصى للمعاش) .

ونصت الفقرة الثانية من المادة ٣٤ على أنه :

« يجوز للمؤمن عليه التقاضي أجرة بالمدة وبهوافز الانتاج إن طلب زيادة مدة اشتراكه في التأمين المحسوبة عن حوافز الانتاج بمدة لا تتجاوز مدة تطبيق نظام الحوافز بالجهة التي يعمل بها أو مدة اشتراكه في التأمين أيهما أقل ... » .

والبين من اللصين المتضارب اليهما أن المشرع وقد وسع من مفهوم
أجزر الائتراك قد حدد اطار هذا التوسيع بحيث جعل لكل من
المعاش المحسوب عن الاجير حدودا والمعاش المحسوب عن الحوافز
حدودا أخرى ، ثم حدد لكليهما اطارا هو عجم مجاوزة الحد
الاقصى للمعاش المحدد بنص المادة ٢٠ من القانون رقم ٧٩ لسنة
١٩٧٥ .

ومن حيث أنه حتى كل ذلك فإن مدة الائتراك المحسوبة عن
حوافز الانتاج يتعين ألا تتجاوز مدة تطبيق نظام الحوافز بالجهة
التي يعمل بها أو مدة انقراكه في التأمين أيهما أقل ، وبالنظر الى
أن الطائفتين وقد ثبت أنها نقلا الى مصلحة الضرائب سنة
١٩٧٥ ، ولم يكن لهما مدة عمل سابقة على مدة عملهم بمصلحة
الضرائب ووجبات تطبيق نظام حوافز الانتاج ، ومن ثم لا يحق لهما
المطالبة بزيادة مدة الائتراك المحسوبة عن حوافز الانتاج بمدة
تجاوز المدة التالية لنقلهم الى مصلحة الضرائب .

ومن حيث أن الحكم المطعون أخيد بهذا النظر ، فإنه يكون قد
مبادف بصحيح حيكم القانون ، مما يتعين منه قبول الطعن شكلا
ورفضه موضوعا .

ومن حيث أنه وفقا للمادة ١٣٧ من قانون التأمين الاجتماعي
المصدر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ يعني من اليرشوم التقاضية
في جميع درجات التقاضي الدعاوى التي ترفعها الهيئة المختصة
أو المؤمن عليهم أو المستحقون طبقا لأحكام هذا القانون .

(طعن رقم ٩٨٢ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٩١/٥/١٢)

—

قاعدة رقم (١٢٨)

المبدأ :

يتمتع تقديم اعداد التخليص عن اداء الامتحانات الى المعهد لبحثه بواسطة
اجهزته المختلفة - لا يترتب على المعهد ان استطلع الوزارة في ذلك قبل
البيت برأى يعول عليه الطالب في تحديد موقعه - الفصل في ذلك للاجتهاد
المعتمد التعممة لوزارة التعليم العالي وليس للقانون تنظيم الجامعات
ولا لاجتهاد التفتيشية

المحكمة :

ومن حيث أنه عن معاد رفع الدعوى ، فان الثابت من الأوراق
وصور المستندات أنه على أثر إعلان نتيجة المدعى في السبينة
النهائية (١٩٨٦/٨٥) بالمعهد الفنى التجارى بالروضة بدرجة مقبول
باجر بالتظلم الى رئيس الادارة المركزية لشئون التعليم الفنى بوزارة
التعليم العالي وذلك لرفع تقديره في امتحان الدبلوم الى جيد جدا
وببحث حالته تبين أنه سحب أوراقه من المعهد بتاريخ ١٩٨٤/٩/٢
وتتمت الموافقة على اعادة عقده في العام ١٩٨٦/٨٥ مع احتياجته باب
الامام ٨٤ / ١٩٨٥ عام رسوب وذلك عن طريق الادارة العامة
لشئون الطلاب والامتحانات بتاريخ ١٩٨٥/٨/٢٠ وأعاد المعهد
بتاريخ ١٩٨٧/٩/٢ بان الطالب لم يتقدم بمخير من
العام ١٩٨٥/٨٤ ولا حق له في قبول غيره لعدم وجوده بالمعهد
ولسحب أوراقه كما ينبق لمدير المعهد ان بحث بكتابته بتاريخ
١٩٨٥/٨/١٢ الى مخير عام الاجارة العامة للخدمات الطبية بوزارة
التعليم العالي جناء فيه أن المعهد يوافق على اعادة قيد الطالب المذكور
بالفرقة الثانية في العام الدراسي ١٩٨٦/٨٥ مع دفع الرسوم
بالقرع فاذا وافقت الادارة على ذلك فارجو الوزارة بتاريخ ١٩٨٥/٨/٢٠

بالموافقة على إعادة القيد عن العام ١٩٨٦/٨٥ مع احتساب العام ١٩٨٥/٨٤ عام رسوب وذلك بعد سداد رسم إعادة القيد ، فواضح من ذلك أنه ثمة قرارين إداريين إيجابيين صدرتا عن وزارة التعليم العالي الأول بتاريخ ١٩٨٥/٨/٢٠ برفض عذر الطالب المذكور واحتساب عام ١٩٨٥/٨٤ عام رسوب. والثاني صدر بإعلان نتيجته النهائية معتمدة من وزير التعليم العالي بتقدير مقبول عن دور مايو سنة ١٩٨٦ وتسد تخلف من القرارين بتاريخ ١٩٨٦/٦/٧ ثم رفع دعواه بالغاهاثة في ١٩٨٦/٩/٣٠ ، فإنه لم يثبت من الأوراق أن المدعى علم بقرار الوزارة الصادر في ١٩٨٥/٨/٢٠ قبل إعلان نتيجته النهائية فإن الدعوى تكون مقامة في أعياد المنصوص عليه في المادة ٢٤ من قانون مجلس الدولة رقم ٧ لسنة ١٩٧٢ ، وإذا ذهب الحكم المطعون فيه في تكيف الدعوى بأنها تتعلق بقرارات سلبية فإنه يكون قد أخطأ في فهم الواقع وتبين عن ثم تضعفه في هذا الخصوص .

ومن حيث أنه طبقاً للمادة ٦٥ من لائحة المعاهد التابعة لوزارة التعليم العالي -المصادرة بقرار وزير التعليم العالي رقم ٨٠٢ بتاريخ ١٩٧١/١٢/٣٠- فإنه إذا تخلف طالب عن حضور الامتحان يستدرك قسري يقبله مجلس إدارة المعهد فلا يحسب غيابه رسوباً (يطابق ذلك حكم المادة ٤٥ من اللائحة المصادرة بالقرار رقم ٢٨٨ بتاريخ ١٩٨٢/٨/٢٨) تضمنت أن لمجلس إدارة المعهد أن يحرم الطالب من التقدم للاختبار إذا رأى موافقته غير مرغوبة وفي هذه الحالة يعتبر الطالب راسباً في المقررات التي حرم من التقدم للاختبار فيها (م ٥٥) وأنه إذا تخلف الطالب عن حضور الامتحان أو أكثر ينظر قسري يقبله مجلس إدارة المعهد يخص له في عدد محال من الاختبارات ، ومما ذلك أن الصخر يضمن تقديمه إلى المعهد وعليه يحكم بوانسطة أجهزته المختلفة ولا تثريب عليه في أن يستطلع الوزارة في شأنه وذلك

فيه أن هو لم يصل هذا القول المجمل وينشط ابغاده وجوانبه وبمّا لا يفرج عن الهدف الذى تخياه المدعى من دعواه ، الامر الذى يؤكده ما أودعه بعد ذلك من حافظة مستندات تفيد قبوله بالسبغة الثانية بكلية التجارة بجامعة عين شمس عن سنة ١٩٨٨/٨٧ .

ومن حيث أنه ولئن كان الحكم المطعون فيه قد اصاب الحق في النتيجة التى انتهت اليها الا أنه يتعين تعديله على النحو الوارد في أسبابه المتقدمة .

ومن حيث أن وزارة التعليم العالى والمعهد الفنى التجارى بالروضة نفسرا الدعوى في الشق المستعمل — فيلزمان بالمحروفات عملاً بالمادة ٤٨٤ من مراكسات .

(طعان رقم ١٦٨١ و ١٩٨٧ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٨٩/٤/١)

مكاتب ومراكز ثقافية في الخارج

مكاتب ومراكز ثقافية في الخارج

قاعدة رقم (١٣٩)

المبدأ :

نشاط المشرع بالجهة الادارية المختصة إختصاصا النذب للعمل بالمكاتب والمراكز الثقافية في الخارج — يتعين الالتزام بحالات انتهاء النذب التي حددتها لائحة التخييل النقالي بالخارج — تنور هذه الحالات حول اسباب ترجع لارادة الفسائل وتصرفاته او لمصلحة العمل لو أمنن الدولة — إذا صدر قرار بالفناء نذب العامل في الخارج وجب إحاطته به قبل إنتهاء النذب بثلاثة اشهر على الأقل — ملة ذلك : ان هذا النذب وإن كان داخل جهاز الوزارة إلا أنه للعمل في اقليم دولة أجنبية وله طبيعة خاصة لما يصاحبه من زاياء مالية ومعنوية بالنسبة للعامل ومنعا لمفاجاة المنتدب بالفناء انتدابه وما يترتب على ذلك من مساس مفاجيء بأوضاع مستقرة بالخارج — يستحق المنتدب مرتب الثلاثة اشهر عند الفناء النذب فحساة لتجقق ذات الملة المقررة في القرار الجمهوري رقم ٩١٣ لسنة ١٩٧٠ بالنسبة لتنقل المفاجيء من الخارج ،

الحكمة :

ومن حيث أن الوطن المائل يقوم على سند من القول بان الحكم المطعون فيه قد صدر مجعفا بحقوق الطاعن وعلى غير أساس صحيح من الواقع والتفسير السليم لنصوص القانون ، ذلك أن المرص الذي داهم الطاعن فجأة أثناء أجازته الاعتيادية بأرض الوطن هو ظرف استثنائي مفاجيء لا يد للطاعن فيه وأن وظيفته في الخارج ظلت شافرة طيلة ثلاثة شهور بعد قرار إنهاء نذبه ، وأن التفسير اللفظي الخسيف لنص القرار الجمهوري رقم ٩١٣ لسنة ١٩٧٠ لا يتفق مع هدف المشرع والحكمة من ايراد هذا التشريع لمبدأ التمييز لاضفاء البعثات الدبلوماسية يجد سنده في حالة تضاراهم للحدودة للوطن بجبرا عن اراضيهم مما يصيبهم بأقرار نتيجة هذه

المودة المفاجئة • كما أن الحالات التي وردت بانتقار الجمهورى رقم ٩١٣ لسنة ١٩٧٠ لم تكن على سبيل الحصر بل هى حالات عامة وظاهرة فى مجال العمل والانقضاء المفاجئ للنائب كالتنقل المفاجئ من حيث الاضرار التى تترتب على كل منهما وبالتالى فانه يستحق مرتب الثلاثة شهور بفئة الخارج •

ومن حيث أنه بجلسة ٢ من يناير سنة ١٩٨٩ أودعت جهة الادارة حافظة مستندات تضمنت صورة من لائحة التمثيل الثقافى بالخارج والمعتمدة من السيد وزير التعليم العالى والبحث العلمى بتاريخ ١٦/١٠/١٩٧٦ وتضمنت الشروط الواجب توافرها فى المنتخبين للعمل فى المكاتب والمراكز الثقافية بالخارج وتنص المادة ٧ من اللائحة على النائب والغاء النائب : ١ - ان يندب للعمل فى وظائف التمثيل الثقافى يكون لمدة اقصاها اربع سنوات ومع ذلك يجوز لوزير التعليم العالى لاعتبارات تقتضيها المصلحة العامة مد هذا النائب ٢ - يجوز انتهاء نوبت أى عامل باحدى وظائف التمثيل الثقافى اذا ثبت قصوره أو فشله فى عمله أو لأسباب تتعلق بخلقه أو شخصيته أو لمصلحة العمل أو أمن الدولة أو غير ذلك من الاسباب ويصدر بذلك قرار من وزير التعليم العالى ٣ - تصدر قرارات الانقضاء أو تجديد النوبت وتبلغ للجهات المعنية ويحاط بها الاشخاص المعنيون قبل انتهاء النوبت بثلاثة اشهر على الاقل ٤ - لا تتجاوز مدة النوبت أو الاعارة فى الخارج عشر سنوات طوال مدة الخدمة الا اذا اقتضت المصلحة العامة ذلك • ومفاد ذلك أنه طبقا للقواعد القانونية العامة التى تضمنتها هذه اللائحة ومنها نص المادة السابعة المذكورة فان النوبت للعمل بالمكاتب والمراكز القانونية فى الخارج وان كان منوطا بامارة الجهة الادارية المختصة الا أن اللائحة حددت الحالات التى يجوز فيها انتهاء النوبت للعمل فى الخارج وتحوز

كلها حول أسباب ترجع لارادة المعامل وتصرفاته أو لمصلحة العمل أو أمن الدولة وأنه إذا صدر قرار بالغاء نحب العامل في الخارج وجب لحاظته به قبل انتهاء النحب بثلاثة أشهر على الأقل ، وطه ذلك النص — كما يتضح من اللائحة — ان هذا النحب وان كان داخل جهاز الوزارة الا أنه للعمل في اقليم دولة أجنبية وله طبيعة خاصة بها يصاحبه من مزايا مادية ومضوية بالنسبة للعامل ، فانه بمنعها لمفاجأة المنتخب بالغاء ندبه وما يترتب عليه من مسلسل مفاجيء بأوضاعه المستقرة في الخارج وجب اخطاره بالغاء الانتخاب قبل تنفيذه بثلاثة أشهر على الأقل ، ومن ثم كان في الغاء هذا النحب فجأة ذات العلة المقررة في القرار الجمهوري رقم ٩١٣ لسنة ١٩٧٠: عند النقل المفاجيء من الخارج مما يترتب عليه استحقاقه مرتب الثلاثة أشهر عند الغاء النحب فجأة وبمراعاة ما تنص عليه المادة (٩) من اللائحة سالفة الذكر من تطبيق اللوائح المالية للعمل في السلك السياسي والقنصلي على موظفي التمثيل الثقافي .

ومن حيث أن جهة الادارة لا تتلزع الطاعن في أنه كان منتدبا للعمل بالمكتب الثقافي لمصر بلندن من ١/٨/١٩٧٩ وأنه الم به المرض أثناء وجوده في أرض الوطن واعتبر في اجازات قانونية — اعتيادية ومرغسية — حتى صدر قرار الغاء ندبه في ٢٤/٦/١٩٨٠ الا انها لم تقدم طوال سنوات النزاع — أى دليل على أنه تم اخطار المذكور بانهاء ندبه للعمل بالخارج قبل ٢٤/٦/١٩٨٠ بثلاثة أشهر مما يعتبر اخلالا لها بالتزام جوهرى ترتب عليه الاضرار بمصالح الطاعن في الخارج وباعتبار أن ما حصل عليه من اجازات كان خلال مدة ندبه للعمل بالخارج ولا يترتب عليه بذاته انتهاء النحب أو فسخ علاقته الوظيفية بالمكتب في لندن وكان من الميسور على جهة الادارة احاطته علما بغرضها على انتهاء ندبه منذ عودته

للأرض الوطن في أولخر غازس. سنة ١٩٨٠ بدلا من تركه. مطلقا بأرضك
الإستمرار في التدب لأقصى ما تسمح به اللائحة ثم غفابا
بأنهاء ندبه - غير مصد المدة - في ١٩٨٠/٦/٢٤ مما يولد له
المق. في تناقض مقدار مرتبه في الثلاثة أشهر بفترة الخارج ، وهو
نما يماثل ما قرره القرار الجمهوري رقم ٩١٣ لسنة ١٩٧٠ من منح
أعضاء البعثات الدبلوماسية والمكاتب الفنية مرتب ثلاثة أشهر
بفترة الخارج في حالات محددة حصرا منها النقل المفاجيء قبل قضاء
المدة المقررة ، لما يضمنه ذلك القرار المفاجيء للتعامل مع آثار خسارة
بأحواله المستقرة بالخارج .

ومن حيث أن الحكم المظنون فيه قد ذهب الى غير ذلك فإنه يكون
قد اخطأ في تطبيق القانون وتأويله ويتمين الحكم بالمائة والقضاء
بأحقية الطامن لمبلغ يعادل مرتب ثلاثة أشهر بفترة الخارج لإلغاء
ندبه فجأة في ١٩٨٠/٦/٢٤ ويدون سبق اخطاره بذلك مما يخالف
حكم المادة السابعة من اللائحة سالفة الذكر .

ومن حيث أن وزارة التعليم العالي خسرت الدعوى والطعن
تلتزم بالمضروفات عملا بالمادة ١٨٤ مرقعات .

(طعن رقم ٢٤١٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٨٩/٥/٢٠)

مكافأة

الفرع الأول - المكافأة التشجيعية

الفرع الثاني - مكافأة الأستاذ المتفرغ

الفرع الثالث - مكافأة بحث

الفرع الرابع - المكافأة السنوية للإنتاج

الفرع الأول

المكافأة التشجيعية

قاعدة رقم (١٤٠)

المبدأ :

المادة ٦٦ مكررة من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ والمضافة بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٢ مفادها — الأجر الكامل وفقاً لهذه المادة لا تدرج تحته مكافآت الجهود غير المصاحبة والحوافز والمكافآت التشجيعية — المكافآت والحوافز التشجيعية هي نوع من التعويض مما يئله المصابون من جهود غير عادية أو يقدمونه من خدمات مبتكرة أو مقابل زيادة الإنتاج — ليست حقاً مكتسباً يستحق بمجرد شغل الوظائف المقرر لها هذه المبالغ [المكافآت والحوافز التشجيعية] — تمنع جهة الإكراه في منحها بسلطة تقديرية طبقاً لما تراه من أداء فعلى يقضى الصرف — المادة ٧٨ من قانون التأمين الاجتماعى — مفادها — يستحق المريض تعويضاً يعادل أجره التفرغ الذى يشمل الحوافز والتعويض عن الجهود غير العادية والمكافآت الجماعية — منوط إعمال حكم هذه المادة هو أن يصدر قرار من وزير الصحة — القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ بتعديل بعض أحكام قانون التأمين الاجتماعى مفاد نص المادة المعدلة منه — يعتد في تحديد تعويض الأجر الكلى الذى يمكن للموظف الحصول على إجازة مرضية إستثنائية بمفهوم الأجر الذى يشمل الأجر الأساسى والأجر التفرغ ويشمل الأجر التفرغ الحوافز والتعويض عن الجهود غير العادية والمكافآت والتحق الجماعية دون المكافآت التشجيعية .

المسألة :

ومن حيث أنه بالنسبة لأحقية المدعى صرفه الحوافز والجهود غير العادية والمكافآت التشجيعية أثناء قيامه بالإجازة المرضية الاستثنائية فإن المادة ٦٦ مكررة من قانون نظام الموظفين المنجنيين

بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ والمضافة بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ تنص على أنه « استثناء من أحكام الاجازات المرضية يمنح العامل المريض بأحد الأمراض المزمنة التي يصدر بتحديددها قرار من وزير الصحة ببناء على موافقة الادارة العامة للمجالس الطبية اجازة استثنائية بأجر كامل الى أن يشفى أو تستقر حالته استقرارا يمكنه من العودة الى العمل أو تبين عجزه عجزا كاملا وفي هذه الحالة الاخيرة يظل العامل في اجازة مرضية حتى بلوغه سن المعاش » والأجر الكامل وفقا لحكم هذه المادة لا تتدرج تحته مكافآت الجهود غير العادية. والحوافز والمكافآت التشجيعية لأن هذه المبالغ جميعها هي نوع من التعويض عما يبذله العاملون من جهود غير عادية أو يقدمونه من خدمات ممتازة أو مقابل زيادة الانتاج عن المعدل المقرر له خلال الفترة الزمنية التي يتقاضى عنها العاملون أجورهم فهي رهيبة بتأدية هذه الاعمال فعلا وليست حقبا مكتسبا يستحق بمجرد شغل الوظائف المقررة لها هذه المبالغ إذ تتمتع جهة الادارة في منحها بسلطة تقديرية طبقا لما تراه من اداء فعلى يقتضى الصرف وبناء على ذلك فان المدعى وقد منحه اجازة مرضية استثنائية بأجر كامل حتى بلوغ سن المعاش لا يستحق صرف مكافآت الجهود غير العادية أو المكافآت التشجيعية أو حوافز الانتاج ولا يحتاج في هذا الشأن بما تقتضى به المادة ٧٨ من قانون التأمين الاجتماعى المشار اليه من استحقاق المريض في هذه الحالة تعويضا يعادل أجره كاملا وأن الأجر في مفهوم هذه المادة حددته الفقرة (ط) من المقتضىات (هـ) من ذلك القانون شاملا الأجر الأساسى المتضمن عليه في الجداول المرفقة بنظم التوظيف والأجر الصغير والذى تشمل عمل فيما يشمل الحوافز والتعويض عن الجهود غير العادية والمكافآت

الجماعية لأن منتسباً أعمالاً حكم المادة (٧٨) المشار إليها فهو
أن يصدر قرار من وزير الصحة بمرئى أحكام الباب الخامس من
قانون التأمين الاجتماعى على الوجهة التى يعمل بها المدعى أعمالاً لحكم
المادة ٧٣ من هذا القانون وهو الأمر الذى لم يكن قد صدر بعد
إذ لم يصدر مطلقاً هذا القرار إلا فى ١٧/٥/١٩٨٩ وهو القرار رقم ١٣٠
لجنة ١٩٨٩ أى بعد انتهاء خدمة المدعى اعتباراً من ١٥/٣/١٩٨٩ .

ومن حيث أنه ولئن كان ما تقدم وكان قد صدر القانون ١٠٧
سنة ١٩٨٧ بتعديل بعض أحكام قانون التأمين الاجتماعى ونص فى
المادة السادسة منه على إضافة فقرة أخيرة إلى المادة ٧٨
السالف ذكرها وتخص على أنه « وعلى وحدات الجهاز الإدارى
للدولة والهيئات العامة ووحدات القطاع العام تنفيذ هذا النص
دون حاجة إلى صدور قرار وزير الصحة المشار إليه فى المادة
٧٣ » وكان مؤدى هذا التعديل أن يعتد فى تحديد تعويض الأجر الكامل
الذى يمنح للمعامل الحاصل على أجازة مرضية استثنائية
بمفهوم الأجر طبقاً للمادة الخامسة بند (ط) من قانون التأمين
الاجتماعى وهو يشمل الأجر الأساسى المنصوص عليه
فى الجداول المرفقة بنظم التوظيف إضافة إلى الأجر المتغير ويدخل
فى هذا الأخير الحوافز والتعويض عن الجهود غير العادية والمكافآت
والمناح الجماعية دون المكافآت التشجيعية التى تصرف طبقاً
للمادة ٥١ من قانون نظام العاملين المدنيين المشار إليه للعامل الذى
يقدم خدمات ممتازة أو أعمال أو بحوث أو مقترحات تساعد على
تحسين طرق العمل أو رفع كفاءة الأداء أو توفير النفقات فلا
تصرف إليه ومن ثم فإنه اعتباراً من ١/٧/١٩٨٧ وبحسبان أن حكم
المادة (٧٨) من قانون التأمين الاجتماعى هو الواجب أعماله
فى هذا الشأن باعتباره الأفضل للمدعى « الطاعن » فإنه يستحق

بالاعساف إلى أجوره الاساسى أو علاوة على أجره الاساسى
الحوافز ومكافآت الجهود غير العادية والمكافآت والمنح الجماعية
دون المكافآت التشجيعية ومن حيث أنه ترتبنا على ما تستخدم وإذا
نفى الحكم المطعون فيه في هذا الشق من الدعوى بنفي النظر
المتقدم فإنه يتعين الحكم بقبول الطعن شكلاً وفي موضوعه : أولاً -
بعدم قبول الدعوى شكلاً بالنسبة لطلب اعتبار اصابة المدعى
أصابة عمل ثانياً : بإحقية المدعى في صرف الحوافز ومقابل
الجهود غير العادية والمكافآت والمنح الجماعية دون المكافآت
التشجيعية وذلك اعتباراً من ١/٧/١٩٨٧ وحتى تاريخ انتهاء خدمته
ورفض ما عدا ذلك من طلبات والزام كل من المدعى والجهة الادارية
مصروفات هذا الطلب مناصفة بينهما •

(طعن رقم ٥٥٩ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٩٠/٦/٣)

الفروع الثاني

مكافأة الأستاذ المتفرغ

قاعدة رقم (١٤١)

المبدأ :

مكافأة الأستاذ المتفرغ تزيد بزيادة البدلات المقررة للوظيفة وتنقص بمقدار الزيادة في المعاش تأكيداً للاتقاء السابق للجمعية - لم يطرأ من الأسباب ما يقتضي له العدول عنه .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة في ٢٣/٢/١٩٩٢ فتبين لها ان المادة ١١٢ من قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ تنص على أن « سن انتهاء الخدمة بالنسبة الى أعضاء هيئة التدريس ستون سنة ميلادية . ومع ذلك إذا بلغ عضو هيئة التدريس هذه السن خلال العام الجامعي فيبقى الى نهايته مع احتفاظه بكافة حقوقه ومناصبه الادارية ٠٠٠٠ » وان المادة ١٢١ من القانون ذاته تنص على أنه « مع مراعاة حكم المادة ١١٣ يعين بصفة شخصية في ذات الكلية أو المعهد جميع من يبلغوا سن انتهاء الخدمة ، ويصبوا أساتذة متفرغين حتى بلوغ سن الخامسة والستين وذلك ما لم يطلبوا عدم الاستمرار في العمل ، ولا تحسب هذه المدة في المعاش ويتقاضون مكافأة مالية توازي الفرق بين المرتب مضافا اليه الرواتب والبدلات الأخرى المقررة وبين المعاش مع الجمع بين المكافأة والمعاش ٠٠٠ »

كما تبين للجمعية ان المادة ٥٦ من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات ، المشار اليه الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم

٨٠٩ لسنة ١٩٧٥ تنص علي أنه: « مع مراعاة أحكام قانون تنظيم الجامعات يكون للاستاذ المتفرغ ذات الحقوق المقررة للاستاذ وعليه واجباته ، وذلك فيما عدا تقلد المراكز الادارية » .

واستظهرت الجمعية مما تقدم ان المشرع اوجب انهاء خدمة عضو هيئة التدريس وتسوية معاشه عند بلوغه سن الستين ، وأجاز له الاستمرار في الخدمة بعد بلوغه هذه السن كأستاذ متفرغ حتى بلوغ سن الخامسة والستين ، وعين له مكافأة مالية في مقابل هذا العمل تساوي الفرق بين المرتب مضافا اليه الزوائد والبدلات الاخرى وبين المعاش مع الجمع بين المكافأة والمعاش وأكد المشرع في اللائحة التنفيذية المساواة بين الاستاذ المتفرغ ويأقى الاعضاء في الحقوق والواجبات. وذلك فيما عدا المناصب الادارية التي لا يجوز له تقلدها ، وبذلك يكون المشرع قد أفصح عن قصده في الا يقل مجموع ما يتقاضاه العضو من معاش ومكافأة بعد سن الستين عما يتقاضاه زميله الذي لم يصل الى تلك السن .

واستعرضت الجمعية ما استقر عليه افتاؤها وآخر فتاوها الصادرة بمجلسه ١٩٨٩/٢/١٥ عن أن المشرع انما اعتد في حساب المكافأة بالمرتب والبدلات المقررة بجدول المرتبات المقررة للوظيفة وليس بتلك التي كان يتقاضاها العضو بالفعل عند بلوغه سن التقاعد وهو ما يقتضي القول بزيادة هذه المكافأة كلما زاد المرتب والبدلات المقررة للوظيفة بينما تقل كلما زاد المعاش إذ لا يسوغ الاعتداد بما يطرا على المعاش من زيادة وأعمال هذه الزيادة إذا ما طرات على مرتب وبدلات الوظيفة لما ينطوي عليه ذلك من الانتقاص من الحقوق المالية للاستاذ المتفرغ عما هو مقرر لأعضاء هيئة التدريس الاحداث منه مما يتنافى مع ما أوجبه المشرع من التسوية بينهم في جميع الحقوق عدا

تقلد المناصب الادارية كما لا يجوز القول بتجميد المكافأة عند القدر الذى تحدثت به فى تاريخ بلوغ العضو سن الستين لان فى ذلك إهدار للنص الذى يوجب حساب المكافأة على أساس الفرق بين المعاش المقرر للعضو وبين المرتب والبدلات المقررة للوظيفة .

وخلصت الجمعية من ذلك ان مكافأة الاستاذ المتفرغ تزيد بزيادة البدلات المقررة للوظيفة وتتقص بمقدار الزيادة فى المعاش تأكيداً للافتاء السابق للجمعية فى هذا الشأن والذي لم طراً من الاسباب ما يقتضى له المعدول عنه .

لذلك ، انتهت الجمعية العمومية اقسامى الفتوى والتشريع الى أن مكافأة الاستاذ المتفرغ تزيد بزيادة البدلات المقررة للوظيفة وتتقص بمقدار الزيادة فى المعاش تأكيداً للافتاء السابق للجمعية والذي لم يطرأ من الاسباب ما يقتضى له المعدول عنه .

(ملف رقم ٨٦/٤/٨٦٧ — جلسة ١٩٩٢/٢/٢٣)

الفرع الثالث

مكافأة بحث

قاعدة رقم (١٤٢)

المبدأ :

سوف المكافأة عن بحث علمي مطلوب لا يتم عن بحث يؤدي فقط وإنما عن بحث يؤدي ويكون صالحا للانتفاع به من قبل الجهة التي طلبته . لذلك فإن الأبحاث يمكن أن تؤدي في وقت ما ولا تصرف المكافأة المستحقة عنها إلا في وقت لاحق . إذا كانت المكافآت تصرف عن أبحاث تؤدي ويمكن الانتفاع بها فإن هذه المكافآت تصرف لمن يستحقها من الشئ الذي تعتبر فيه هذه الأبحاث قد أنجزت تماما وصارت صالحة للاستعمال والاستخدام والانتفاع بها .

المسألة :

ومن حيث أن سوف المكافأة عن بحث علمي مطلوب لا يتم عن بحث يؤدي فقط ، وإنما عن بحث يؤدي ويكون صالحا للانتفاع به من قبل الجهة التي طلبته ، لذا فإن الأبحاث يمكن أن تؤدي في وقت ما ولا تصرف المكافأة المستحقة عنها إلا في وقت لاحق ، فقد تؤدي الأبحاث في شهر يناير مثلا ، ويتم صرف المكافأة عن هذه الأبحاث في شهر مارس مثلا ، لأن هذه الأبحاث لا تكون جاهزة لتسليمها إلى الجهات التي طلبتها إلا في شهر مارس بسبب النسخ والمراجعة ، وإذا كانت المكافآت تصرف عن أبحاث تؤدي ويمكن الانتفاع بها ، فإن هذه المكافآت تصرف لمن يستحقها عن الشئ الذي تعتبر فيه هذه الأبحاث قد أنجزت تماما وصارت صالحة لاستخدامها أو الانتفاع بها .

ومن حيث أن الحال الأول قد أنجز أبحاثا سلمت إلى المركز في شهر

أغسطس سنة ١٩٨٣ قبل سفره الى الخارج في اجازة في شهر سبتمبر سنة ١٩٨٣ ، وصلت هذه الابطال الى الجهات التي طلبتها بحيث أصبحت صالحة للانتفاع بها خلال الشهر الاخير ، هانها تعتبر منجزة في ذلك الشهر ، ومن ثمة ان المكافأة المستحقة عن تلك الابحاث تدخل ضمن المكافآت التي يصرفها المركز عن شهر سبتمبر سنة ١٩٨٣ ، وإذا كان الامر كذلك فان المخالفة الثانية المنسوبة للمطعون ضده تكون غير ثابتة في حقه ، ولا تجوز مساطته تأديبيا عنها .

ومن حيث انه لما تقدم فان المخالفتين المنسوبتين للمطعون ضده تكونان غير ثابتتين في حقه الامر الذي يتعين معه القضاء ببرأته منهما وإذا انتهى الحكم المطعون فيه الى هذه النتيجة فانه يكون سليما ويسكون الطعن عليه غير قائم على سند قانوني صحيح ، جديراً بالرفض .

(ملحق رقم ١٣٠٧ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٩١/٤/٢٩)

قاعدة رقم (٢٤٣)

المبدأ :

منح المشرع للعامل المريض بعرض مدين اجازة إستثنائية بلجر كامل الى ان يشفى — في حالة معجزة معز كليل يظل العامل في اجازة مرضية باجر كامل حتى بلوغه سن الاصل الى المعاش — يمنع على الجهة الادارية إسقاط أى حق في الاجر او توابعه مما كان يتلقاه العامل المريض بعرض مدين بعد ثبوت معجزة معز ككاملا .

الغسوى :

المشرع في قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٧ لسنة

١٩٦٨ أولئى رعاية خاصة للعامل المريض بنعرض مزمين إقفىقرر. مخصبه
 إجازة إستثنائية بأجر كامل الى أن يشفى أو تستقر حالته إستقراراً
 يمكنه من العودة الى العمل أو يتبين عجزه عجزاً كاملاً وفى هذه الحالة
 يظل العامل فى إجازة مرضية بأجر كامل حتى بلوغه سن الإحالة الى
 المعاش — يتمتع على الجهة الادارية إسقاط أى حق فى الاجر أو تواجبه
 مما كان يتقاضاه العامل المريض بفرض مزمين بعد ثبوت عجزه عجزاً
 كاملاً إذ لا يسوغ أن تتلقى حقوق العامل ومستحقاته المالية بعد
 أن يستبين عجزه الكامل وتتجلى حاجته الملحة الى الاستزادة من
 صنوف الرعاية التى كان يدركها بذى قبل خاصة وأن نص المادة ٦٦
 مكرراً من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة لا يستوى مانعاً خائلاً
 دون إدراك هذه الغاية وما تمليه الدوافع الانسانية خلوصاً اليها
 بما من مفاده استمرار استحقاق العامل فى هذه الحالة كامل الاجتور
 التى كان يستأديها قبل ثبوت هذا العجز — تطبيق : أحقية أخذ
 العاملين بجامعة الاسكندرية والذى ثبت عجزه بالكامل فى مصرف
 مكافأة الامتحانات وحوافز البحوث الشهرية والتى كان يتقاضاها
 بجامعة الاسكندرية الى تاريخ بلوغه سن الإحالة الى المعاش .

(حلف رقم ٨٦/٤/١٢٦٢ — جلسة ١٢/١٢/١٩٩٢)

الفرع الرابع المكافأة السنوية للانتاج قاعدة رقم (١٤٤)

المبدأ :

عدم إحقية اعضاء مجلس إدارة هيئة القطاع العام للسلطة من ثوى
الخبرة والكفاية وممثل الثقة العامة للسلطة والىاضافى فى صرف المكافأة
السنوية للانتاج .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسى الفتوى
والتشريع بجلستها المنعقدة فى ٩/١٠/١٩٩١ واستبان لها من استعراض
نصوص قانون هيئات القطاع العام وشركاته المصادر بالقانون
رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ ولائحته التنفيذية، الصادرة بقرار رئيس
الجمهورية رقم ٩٠ لسنة ١٩٨٥ ان المشرع نص فى المادة ٥ من هذا
القانون على تشكيل مجلس إدارة هيئة القطاع العام على النحو
الوارد بها فى حين تضمن نص المادة ٢٦ من اللائحة التنفيذية المشار
اليها ادراج الاعتمادات اللازمة لصرف المكافأة السنوية للانتاج فى
الشركات، التى تشرف عليها الهيئة ، وتحديد نسبة هذا الاعتماد ، وعدم
جواز الجمع بين حوافز الانتاج وهذه المكافأة واستحقاق أى المبلن
أكبر ، كما نصت المادة ٢٧ من هذه اللائحة على استحقاق رئيس مجلس
ادارة الهيئة فى نهاية العام المالى المكافأة السنوية للانتاج فى حدود
نسبة معينة وذلك خصما من الاعتمادات المدرجة بموازنة الهيئة لهذا
الغرض ، ونصت المادة ٢٨ على استحقاق العاملين بهيئة القطاع العام
المكافأة السنوية للانتاج بنسبة مرتباتهم الاساسية خصما من الاعتماد

المنصوص عليه في المادة السابقة يعد صرف مكافأة رئيس مجلس إدارة الهيئة على أن يدرج ما يبقى من هذه الاعتمادات في حساب خاص بالهيئة لصرف المكافأة السنوية للانتاج المستحقة لرؤساء وأعضاء مجلس الإدارة وللعاملين في الشركات التي لم تحقق أرباحا في ذات العام نتيجة لتثبيت الاسعار ، وإذ خلا كل من قانون هيئات القطاع العام وشركاته ولائحته التنفيذية من نص على استحقاق أعضاء مجلس إدارة هيئات القطاع العام المكافأة السنوية للانتاج ، وكان افتاء الجمعية العمومية للسابق بجلستها المنعقدة في ١٩٨٩/٦/٢٢ قد انصب على أحقية أعضاء مجلس إدارة شركات القطاع العام في صرف هذه المكافأة في ضوء ما أورده المادة ٧٠ من اللائحة التنفيذية من نص صريح في هذا الشأن فإنه لا وجه للاستناد الى ما انتهت اليه هذه الفتوى لصرف هذه المكافأة الى أعضاء مجلس إدارة هيئة القطاع العام للسياحة من ذوى الخبرة والكفاية وممثل النقابة العامة للعاملين في مجال السياحة والفنادق ، وغنى عن البيان في هذا الصدد ان المشرع لو شاء منحهم هذه المكافأة ما أعوزه النص على ذلك ، وأن منح المكافأة في هذه الحالة مما ينبغي أن يظهره نص صريح ، ولا مفرغ بالاستهداء بنص ورد في شأن رئيس مجلس الإدارة وانصب عليه دون غيره ممن شملهم طلب الرأي •

لذلك ، انتهت الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى عدم أحقية أعضاء مجلس إدارة هيئة القطاع العام للسياحة من ذوى الخبرة والكفاية وممثل النقابة العامة للسياحة والفنادق في صرف المكافأة السنوية للانتاج •

(حلف رقم ٨٦/٤/١٢٠٦ - جلسة ١٩٩١/١٠/٩)

ملاحمة

الفصل الأول — السفينة

الفرع الأول — شروط رفع العلم المصرى على سفن الركاب

الفرع الثانى — تجهيز السفينة

الفرع الثالث — السفن غير الخاضعة لنظام السفريات الدورية

الفرع الرابع — طاقم السفينة

الفرع الخامس — النظام التلويى لطاقم السفينة

الفصل الثانى — الوكالة البحرية

الفصل الثالث — هيئة النقل البحرى

الفصل الأول

السفينة

الفرع الأول

شروط رفع العلم المصرى على سفن الركاب

قاعدة رقم (١٤٥)

المبدأ :

عدم جواز رفع العلم المصرى على سفينة الركاب المسجلة بنوالة اجنبية في حالة زياة عمرها على خمسة عشر عاما وان وقع شراؤها داخل البلاد بطريق المزاد العلنى — اساس ذلك : نص المادة الرابعة من القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٨٩ في شأن سلامة السفن وما افترضه المشرع المصرى من ان سفن الركاب المسجلة بالذول الاجنبية لا تكون جديدة برفع العلم المصرى عليها اذا كان عمرها يزيد على خمسة عشر عاما وهو شرط عنى به التكد من صلاحية السفينة وكفائتها فلا يثار او يتبدل تبعا لاختلاف طرق شراء السفينة اذ هو واجب الاعمال في كل حال بحسبان انه ينصب على اعتبارات الصلاحية والسلامة ولا يسوء اغفالها ولا يقدح فيها تباين اسلوب الشراء .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لاسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة في ٣ من مايو سنة ١٩٩٢ فاستبان لها ان المادة الرابعة من القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٨٩ في شأن سلامة السفن تنص على أنه : « يشترط لرفع العلم المصرى على أية سفينة أو وحدة بحرية حديثة الانشاء أن تعتمد برستوماتها

ومواصفاتها من الجهة المختصة وأن يتم بناؤها تحت اشرافها أو اشراف من يعهد اليه بذلك . وإذا كانت السفينة أو الوحدة البحرية مسجلة بدولة أجنبية فيشترط لرفع العلم المصرى عليها ألا يزيد عمرها على عشرين عاما عدا سفن الركاب فيشترط ألا يزيد عمرها على خمسة عشر عاما .

مع مراعاة الحدين المنصوص عليهما فى الفقرة السابقة يجب قبل شراء السفينة أو الوحدة البحرية بغرض تسجيلها فى مصر تقديم الرسومات والمستندات الخاصة بها الى الجهة المختصة لمحصها ومعاينتها على نفقة صاحب الشأن فى أى مكان يختاره لتقدير مدى صلاحيتها للغرض المشتراه من أجله » .

وهذا النص يستلزم بصريح العبارة لرفع العلم المصرى على السفينة أن تعتمد رسوماتها ومواصفاتها من الجهة المختصة وأن يتم بناؤها تحت اشراف هذه الجهة أو من تعهد اليه بهذا الاشراف . فإذا كانت السفينة مسجلة بدولة أجنبية فلا يرفع عليها العلم المصرى اذا كانت مخصصة لنقل الركاب ويزيد عمرها على خمسة عشر عاما . وقد قصد المشرع بهذه الاحكام ضمان سلامة كل من يوجد على ظهر السفن البحرية فعنى بأن تكون السفن صالحة للملاحة مكفولة السلامة ، ونظم كل ما يتعلق ببندتها والاشراف عليها ، وأحكم الرقابة على السفن المسجلة فى الدول الأجنبية وانتهى يراد رفع العلم المصرى عليها واستبعد منها السفن القديمة التى لا توفر لركابها السلامة اعمالا لما التزمت به الدولة بموجب المعاهدات الدولية التى انضمت اليها — وأخصها أحكام الاتفاقية الدولية لسلامة الأرواح فى البحار واتفاقية الامم المتحدة لقانون البحار — من اتخاذ التدابير اللازمة بالنسبة الى السفن التى ترفع علمها لتأمين سلامتها فى

البحار ، ومن ذلك ما يتعلق بالاشراف على بناء السفن ومعداتها وتقدير صلاحيتها للابحار . وانطلاقا من هذا الالتزام افترض المشرع المصرى أن سفن الركاب المسجلة بالدول الاجنبية لا تكون جديرة برفع العلم المصرى عليها اذا كان عمرها يزيد على خمسة عشر عاما وهو شرط عنى به التأكد من صلاحية السفينة وكفاءتها فلا يتأثر أو يتبدل تبعا لاختلاف شراء السفينة اذ هو واجب الاعمال فى كل حال ، بحسبان أنه ينصب على اعتبارات الصلاحية والسلامة التى لا يسوغ اغفالها ولا يقدح فيها تباین أسلوب الشراء .

ومن حيث انه لما كان ما تقدم وكانت السفينة بلفيس (١) من سفن الركاب التى يزيد عمرها على خمسة عشر عاما فلا يجوز من ثم رفع العلم المصرى عليها وان وقع شراؤها داخل البلاد بطريق المزااد العلنى .

لذلك ، انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أنه لا يجوز رفع العلم المصرى على العبارة بلفيس (١) المسجلة بدولة اجنبية لزيادة عمرها على خمسة عشر عاما وان وقع شراؤها داخل البلاد بطريق المزااد العلنى .

(ملف رقم ١٠٠/٣/١٠ — جلسة ١٩٩٢/٥/٣)

الفرع الثاني تجهيز السفينة قاعدة رقم (١٤٦)

المبدأ :

بالنسبة لتقديم الخدمات البحرية المتعلقة بتجهيز السفن على السطح أو الرصيف ، فإن الحظر المخصوص عليه بالمادة (٧) من القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٤ بإنشاء المؤسسة المصرية العامة للنقل البحري ينصرف الى المجهز المحترف ولا يسرى على مالك السفينة اذا قبله بنفسه بهذه الخدمات باعتبارها — طبقا للقواعد العامة — من الحقوق المقررة له يجريها بمعرفةه وحسب احتياجاته الخاصة ودوامي العمل وظروفه .

الفتوى :

أن هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المعقودة بتاريخ ١٥/٢/١٩٨٩ واستقرت المادة (٣) من القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٤ بإنشاء المؤسسة المصرية العامة للنقل البحري التي تنص على أن « أغراض المؤسسة هي :

(١) تنمية الاقتصاد القومى عن طريق النشاط الملاحى البحرى التجارى فى داخل ائبلاذ وخارجها .

(ب) دعم النقل البحرى طبقا للمهمة خاصة تصدر بقرار رئيس الجمهورية ... »

والمادة (٧) من ذات القانون التي تنص على أنه « لا تجوز مزاوله أعمال النقل البحرى والشحن والتفريغ والوكالة البحرية وتموين

السفن واصلاحها وصيانتها والتوريدات البحرية وغيرها من الاعمال المرتبطة بالنقل البحري والتي يصدر بتحديداتها قرار من وزير المواصلات الا لمن يقيد في سجل يعد لذلك بالمؤسسة المصرية العامة للنقل البحري .

ويجوز لوزير المواصلات عند الاقتضاء وبالاتفاق مع الوزير المختص تقرير الاستثناء من هذه الاحكام ولا يجوز أن يقيد في السجل المشار اليه الا المؤسسات العامة أو الشركات التي لا تقل حصة الدولة في رأسمالها عن ٢٥٪ « .

كما استعرضت المادة (١) من قانون استثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ التي تنص على أن « يقصد بالمشروع في تطبيق أحكام هذا القانون كل نشاط يدخل في أي من المجالات المقررة فيه ويوافق عليه مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار العربي والأجنبي والمناطق الحرة » . والمادة (٤٣) من القانون المذكور التي تنص على أن « تغطي مشروعات النقل البحري التي تنشأ طبقاً لأحكام هذا القانون في المناطق الحرة من الشروط الخاصة بجنسية مالك السفينة والعاملين عليها المنصوص عليها في قانون التجارة البحري وفي القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٤٩ بشأن تسجيل السفن التجارية » كما تستثنى من أحكام القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٤ بإنشاء المؤسسة المصرية العامة للنقل البحري .

واستظهرت الجمعية مما تقدم أن المشرع في المادة (٧) من القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٤ سالف الذكر ، حظر إزالة أعمال النقل وتقديم الخدمات البحرية وبعض الاعمال الأخرى المرتبطة بالنقل البحري الا من خلال المؤسسات « الهيئات » العامة والشركات التي لا تقل حصة الدولة في رأسمالها عن ٢٥٪ ، المقيدة في السجل المجد

لذلك • وقد ناط المشرع « بوزير المواصلات » وبالاتفاق مع الوزير المختص بتقرير الاستثناء من هذه الأحكام عند الاقتضاه. وغنى عن البيان أنه بالنسبة لتقديم الخدمات البحرية المطلقة بتجهيز السفن على السطح أو الرصيف ، فإن الحظر المشار إليه ينصرف إلى المجهز المحترف ولا يسرى على مالك السفينة إذا قام بنفسه بهذه الخدمات باعتبارها — طبقاً للقواعد العامة — من الحقوق المقررة له يجريها بمعرفة وجب احتياجاته الخاصة ودواعي العمل وظروفه •

ولا يجوز تفسير نص المادة (٧) المذكورة — عند الغوص — بأنها تعهد إلى إجبار صاحب السفينة على الاستعانة بمجهز محترف من بين المرخص لهم بمزاولة هذا العمل ليجهز له السفينة ، لأن ذلك يؤدي إلى التحكم في أصحاب السفن بصورة تعرقل أعمالهم ويخالف الأغراض الموضحة بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٤ التي تستهدف تنمية الاقتصاد القومي عن طريق النشاط الملاحي البحري التجاري ، ودعم النقل البحري والنهوض به •

ولما كانت الشركتان المعروضتان حالتها تقومان بتجهيز السفن المطوكة لها على السطح والرصيف ، فإنهما لا تخضعان أصلاً للحظر الوارد في المادة (٧) من القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٤ بالنسبة لهذا النشاط ، وبالتالي فلا يسرى عليهما — في هذه الحالة — قرار وزير النقل والمواصلات والنقل البحري رقم ٩٨ لسنة ١٩٨٦ ومنشور هيئة القطاع العام رقم ١ لسنة ١٩٨٨ بشأن تقرير بعض الاستثناءات من حكم المادة (٧) • ومادام الأمر كذلك فلا محل لبحث مدى توافر الشروط التي تطلبها قانون الاستثمار رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤. لاستثناء مشروعات النقل البحري من أحكام القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٤ كنبوت الشخصية الاعتبارية للمشروع وصحة الترخيص بالانخلة

المرة الخامسة .. فهذا البحث يثور إذا كانت الشركتان المذكورتان تقومان بمقابلات تجهيز السفن للخير ، إلا أن الأمر المعروض ينحصر على أحقيتهما في تجهيز السفن الملوكة لهما . وهذا النشاط ليس غرضاً مستقلاً في حد ذاته وإنما هو أمر لازم لتمكين الشركتان من تشغيل واستغلال هذه السفن .

لذلك ، انتهى رأى الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع إلى أحقية الشركة المصرية الاسبانية للملاحة وشركة ديم لاين ايجبت في تجهيز السفن الملوكة لهما على السطح أو الرصيف .

(حلف رقم ٢٧/٢/٣٨٢ — جلسة ١٥/٢/١٩٨٩)

الفرع الثالث

السفن غير الخاضعة لنظام السفريات الدورية

قاعدة رقم (١٤٧)

المبدأ :

تفسر عبارة السفن غير الخاضعة لنظام السفريات الدورية بتسرع لتشمل السفن التي ترد للبلاد مرة واحدة أو أكثر خلال موسم سياحي في رحلات سياحية مدامت لا تعمل في خطوط منتظمة وخلال مواعيد محددة سلفا وبالتالي تتمتع بالتخفيض الوارد بالمادة ١٩ من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٨٢ .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لسمى الفتوى والتشريع بجلستها المقودة في ١٩٨٦/٢/٥ فتبنت نص المادة ١٩ من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٨٣ سالف الذكر والتي تقضى بأن تمنح السفن التي ترد الى أحد موانئ الجمهورية في رحلة سياحية تخفيضا مقداره ٧٥٪ من رسم الميناء المنصوص عليه في المادة ٥ بشرط أن تكون هذه السفن غير خاضعة لنظام السفريات الدورية وأن تخطر مصلحة الموانئ والمناظر والهيئات العامة للموانئ المختصة بميادها وخط سيرها وآلا تقوم بتفريغ بضائع أو شحنها وأن تقدم شهادة من وزارة السياحة تثبت أنها قادمة في رحلة سياحية ، ولا يحول دون التمتع بهذا التخفيض انزال سواح في الميناء أو أخذهم منه ولو مع أمتعتهم وسياراتهم الخاصة .

ومفاد ما تقدم أن المشرع رعاية وتشجيعا منه لحركة السياحة وجلب الافواج السياحية قرر منح السفن التي تترد الى أحد

موانئ الجمهورية في رحلة سياحية تخفيضاً مقداره ٧٥٪ من رسم الميناء المنصوص عليه في المادة ٥ من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٨٣ المشار اليه بشرط أن تكون هذه السفن غير خاضعة لنظام السفريات الدورية ، أى التى لا تعمل على خط منتظم وفي مواعيد محددة ، وأن تخطر مصلحة الموانئ والمناظر والهيئة العامة للموانئ المختصة بميعادها وخط سيرها . ولا تقوم بتفريغ بضائع أو شحنها فيها عدا انزال السواح في الميناء أو أخذهم منه ولو مع أمتعتهم وسياراتهم الخاصة ، وأن تقدم شهادة من وزارة السياحة تثبت أنها قادمة في رحلة سياحية . فلا عبء في ذلك بموقف السفينة بكونها سياحية أو غير ذلك ، وإنما العبء في دورها للبلاد في رحلة سياحية وآلا تكون خاضعة لنظام السفريات الدورية . وعلى ذلك فان تفسير عبارة السفن غير الخاضعة لنظام السفريات الدورية يتسع ليشمل السفن التى ترد للبلاد لمرة واحدة أو أكثر خلال موسم سياحى في رحلات سياحية ما دامت تعمل في خطوط منتظمة وخلال مواعيد محددة سلفاً وبالتالي تتمتع بالتخفيض الوارد بالمادة ١٩ من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٨٣ .

لذلك ، انتهت الجمعية العمومية لمجمع الفتوى والتشريع الى أن السفن غير الخاضعة لنظام السفريات الدورية هي تلك التى ليس لها خط منتظم بين موانئ مصر والموانئ بلامباشية . ولو تكررت رحلاتها السياحية .

(ملف رقم ٣٧/٢/٣١٨ - جلسة ١٩٨٦/٢/٥)

الفرع الرابع طاقم السفينة

قاعدة رقم (١٤٨)

المبدأ :

اخضاع عمال البحر لأحكام قانون العمل رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ وكذا
الاضعاع من كان منهم تابعا لأحدى الشركات الملاحية المملوكة للقطاع العام
لأحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ فيما لم يرد بشأنه نص خاص في
القانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٥٩ بشأن عقد العمل البحري .

المسألة :

ومن حيث أن هذا الدفع مردود بأنه على الرغم من وجود نص
الفقرة (ج) من المادة ٨٨ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ والتي
تنص بأن « يستثنى من تطبيق أحكام هذا الفصل (الفصل الثاني —
في عقد العمل الفردي) ضباط السفن البحرية ومهندسيها وملاحوها
وغيرهم ممن يسرى عليهم قانون التجارة البحرية » فإن المحكمة الإدارية
العليا قد استقر قضاؤها على أن شركات الملاحة التابعة للقطاع
العام تخضع في نظم علاقات العاملين فيها لأطار النظامين الخاصين
للعاملين بالقطاع العام وعمال البحر ، وفي ظل المهنية الخاصة
للقانون العام للعمل ، حيث لا توجد أحكام خاصة . والحال أن
نظام التأديب الوارد بنظام العاملين بالقطاع العام لم يتضمن قانون
عقد العمل البحري تظليما يمارسه أو أحكاما تعاقبيه ، فضلا عن أن
المادة ١٦ من قانون عقد العمل البحري التي قضت ببطال كل شرط
في عقد العمل يخالف أحكام هذا القانون ، قد استثنت من البطلان
الشرط الأكثر فائدة للملاح بما يقيد اتفارا تشريعا باحترام هذا
القانون أي شرط أو نظام يكون أكثر فائدة للعامل ولا شك أن أحكام

التأديب الواردة بنظام العاملين بالقطاع العام تحقق من الضمانات للعمال ما تقوم به صلاحيتها المطلقة المأذون بها في المادة ١٦ من قانون عقد العمل البحرى ، وبما يقوم معه التنازق بين أحكام القانون دون ظهور شبهة للتعارض بينهما في هذا الشأن وأن خضوع عمال البحر في شركات القطاع العام لنظام العاملين بالقطاع العام لا يتعارض مع الرأى من سلطات فورية منحها له انقانون رقم ١٦٧ لسنة ١٩٦٠ على جميع الموجودين بالسفن سواء مسافرين أو بعض أفراد طاقمها وذلك في نطاق المخالفات المحددة بهذا القانون نوعا ومكانا .

ومن حيث أنه علاوة على ما تقدم فانه باستعراض أحكام قانون العمل العالى الصادر بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ الصادر في ظله القرار المطعون فيه ، والذي حل محل القانون السابق رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ اعتبارا من ١٤/٨/١٩٨١ تاريخ اليوم التالى لنشره بالجريدة الرسمية (العدد ٣٣ تابع) وتبين أن القانون المذكور لم يتضمن بين أحكامه ثمة نص مماثل لنص الفقرة (ج) من المادة ٨٨ من قانون العمل السابق رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ الامر الذى يكشف بكل وضوح وجلاء نية المشرع الصريحة وانقطاعه في اخضاع عمال البحر لاحكام قانون العمل رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ وكذا اخضاع من كان منهم تابعا لاحدى الشركات الملاحية المملوكة للقطاع العام لاحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ فيما لا يرد بشأنه نص خاص في القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٥٩ بشأن عقد العمل البحرى . وبناء على ما تقدم فان الدفع المثار من الشركة الطاعنة بعدم اختصاص المحكمة التأديبية بنظر الطعن رقم ١٧٠ لسنة ٢٩ ق المقام من المظنون ضده يكون قائما على غير أساس من القانون خليقا بالرفض .

(طعن رقم ١٥٦٧ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/٢٠)

الفرع الخامس النظام التأديبي لطاقم السفينة قاعدة رقم (١٤٩)

المبدأ :

المشرع اختص العلاقات الناشئة على ظهر السفن البحرية التجارية ومنها نظام التأديب بالحكم متجيزة تنأى بها عن الشريعة العامة التى تحكم علاقات العمل العادية سواء فى الشركات الخاصة أو القطاع العام قدرنا كما يتميز به العمل على ظهر السفينة من طبيعة خاصة لا تسعف قواعد الشريعة العامة التى وضعت لتحكم علاقات العمل العادية فى علاجها — فصل الريلينة وأطقم السفن فى هلال أرتكبيهم مخالفات تأديبية تحكمه نصوص قانون التجارة البحرى الصادر بالمرءى العالى المؤرخ فى ١٣ نوفمبر ١٨٨٢ — المشرع استأن للمخالفات التأديبية التى تقع على ظهر السفن نظاما خاصا يتفق مع طبيعتها وطبيعة الرحلة البحرية حيث تجوب السفن البحار والمحيطات وترسو فى الموانىء الأجنبية بمنأى عن الإشراف المباشر لحالكها مستهدفا بهذا النظام تحقيق الانضباط على ظهر السفينة على وجه يؤمن سلامة الرحلة البحرية الأمر الذى لا مندوحة معه ومن ثم من أعمال هذه القواعد على السفن سواء كانت مملوكة لشركات القطاع الخاص أو الأفراد أو شركات القطاع العام نزولا عن طبيعتها المتميزة التى لا تغفل بين هذه السفن تبعاً لحكمتها وبحسبائها نظاما خاصة للتأديب تقيد ما ورد فى الشريعة العامة للملأين بالقطاع العام من نظم تأديبية أعمالا للقاعدة الأصولية فى أن الخاص يقيد العام .

الفتوى :

أن هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة فى ٢ من فبراير سنة ١٩٩٢ فاستبان لها أن

المشرع اختص العلاقات الناشئة عن العمل على ظهر السفن البحرية التجارية — ومنها نظام التأمين — بأحكام متميزة تنأى بها عن التشريعة العامة التي تحكم علاقات العمل العادية سواء في الشركات الفاصلة أو القطاع العام قدر ما يتميز به العمل على ظهر السفينة من طبيعة خاصة لا تسعف قواعد التشريعة العامة التي وضعت لتحكم علاقات العمل العادية في علاجها . ومن ثم نصت المادة الأولى من القانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٥٩ في شأن عقد العمل البحري الذي تنظم الحالة المعروضة في إطار النطاق الزمني لسريته على أن : تسرى أحكام هذا القانون على كل عقد يلتزم شخص بمقتضاه أن يعمل — لقاء — أجر تحت إدارة أو إشراف ربان سفينة تجارية بحرية من سفن جمهورية مصر العربية .

وكذلك تسرى على كل عقد يلتزم ربان بمقتضاه بأن يعمل في سفينة مما تقدم كما تنص المادة الثالثة من القانون ذاته على أنه : في تطبيق أحكام هذا القانون يعتبر الملتزم بالعمل ملاحاً ويعتبر المتعاقد معه رب عمل .

غير أنه في الحالة المبينة في الفقرة الأخيرة من المادة الأولى يعتبر الزمان ملاحاً في العلاقة بينه وبين مالك السفينة أو مستئجراً أو مستأجرها أو مجهزها . ونصت المادة السادسة من القانون المشار إليه على أن « تسرى على الملاحين كافة الأحكام الواردة في القانون المدني وقانون التجارة البحري والقوانين الملحقة به وكافة التشريعات الخاصة التي تتعلق بالعمل وبالتأمينات الاجتماعية وذلك بالقدر الذي لا تتعارض فيه صراحة أو ضمناً مع أحكام هذا القانون والقرارات الصادرة تنفيذاً له » . وبمقتضى هذه الأحالة وعلى موجب منها ؛ فإن فصل الرابانية وأطقم السفن في حال ارتكابهم مخالفات تأديبية تحكمه بنصوص

قانون التجارة البحرى الصادر بالامر العالى المؤرخ فى ١٣ نوفمبر سنة ١٨٨٣، — الذى يبرى فى الحالى المعروضة: — الذى تنص المادة (٣٢) منه على أنه : « يجوز لمالك السفينة فى كل الاحوال أن يعزل قعودانها ولو شرط على نفسه عدم جواز ذلك، ولا حق للقعودان الموزول فى أخذ تعويض عن عزله الا اذا وجد شرط بالكتابة يقضى بما يخالف ذلك » ٥٥٥ كما تنص المادة (٨٦) من القانون ذاته على الاسباب المعبرة قانونا لرفع الملاحين أى عزلهم وهى (أولا) عدم الاطاعة للخدمة (ثانيا) عدم الطاعة (ثالثا) الاعتىاد على السكر (رابعا) التمدى على من فى السفينة بضرب أو نحوه أو غير ذلك من الاخلاق المعيبة الموجبة لاختلال النظام فى السفينة (خامسا) ترك السفينة بدون اذن (سادسا) ابطال السفر قهرا أو اختيارا على حسب الاحوال المبينة فى القانون بشأن ذلك ٥ أما المخالفات الفنية التى يترتب عليها وقوع حادث بحرى والتى لا تصل فيها العقوبة الى حد الفصل فقد تضمنتها نص المادة السادسة من القانون رقم ١٦٧ فى شأن الامن والنظام والتأديب فى السفن ٥

وبالبادى مما تقدم جميعا ان المشرع استن للمخالفات التأديبية التى تقع على ظهر السفن نظاما خاصا يتفق مع طبيعتها وطبيعة الرحلة البحرية حيث تجوب السفن البحار والمحيطات وترسو فى الموانى الاجنبية بمعنى عن الاشراف المباشر لمالكها ، مستهدفا بهذا النظام تحقيق الانضباط على ظهر السفينة على وجه يؤمن سلامة الرحلة البحرية ، الامر الذى لا مندوحة منه ومن ثم من أعمال هذه القواعد على السفن سواء كانت مملوكة لشركات القطاع الخاص أو الافراد أو شركات القطاع العام نزولا عند طبيعتها المتميزة التى لا تفرق بين هذه السفن تبعا لمليكتها وبجسبانها نظاما خاصة للتأديب تنقيد ما ورد فى الشريعة العامة للعاطين بالقطاع انعم من نظم تأديبية اعمالا للقاعدة الاصولية فى أن « الخاص يقيد العام » ٥

هذا ولا يفوت الجمعية العمومية أن تشير في هذا الصدد ، وفي مناسبة وضع لوائح العاملين لشركات قطاع الاعمال الى وجوب أن ترعى هذه اللوائح النظم التأديبية الخاصة بريابنة وأطقم السفن وتعالجها فيها بنصوص صريحة في ضوء أحكام قانون التجارة البحرية الجديد الصادر بالقانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٠ على نحو تؤيد معه ذرائع مثل هذا الخلف مستقبلا .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والشرع الى عدم خضوع ريابنة السفن وأطقمها — تبعا لمعلم المتميز والنصوص الحاكمة له — لنظم التأديب المعمول بها في شأن العاملين بالقطاع العام .

(ملف رقم ٤٧/١/١٤١ — جلسة ١٩٩٣/٢/٢)

الفصل الثاني

الوكالة البحرية

قاعدة رقم (١٥٠)

المبدأ :

أعمال الوكالة البحرية قد نيّطت بالقطاع العام — خول وزير النقل
البحري سلطة إصدار القرارات المنظمة والمنفذة لأحكام المادة (٢) من
القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦٢ والمادة ٧ من القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٤ .
— الاستثناء في حدود معينة من تطبيق أحكامها •

المسألة :

ومن حيث أنه تنفيذاً لنص المادة ٢ من القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦٢
والمادة ٧ من القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٤ سالف الذكر، صدر
القراران الوزاريان رقم ١٢٨ لسنة ١٩٦٤ ورقم ١٨ لسنة ١٩٧٨ ،
الذان أجازا لشركات القطاع الخاص والأفراد مزاوله للوكالة
البحرية عن السفن التي لا تزيد أقصى حمولة لها على ٤٠٠ طن •
ومفاد ما تقدم من نصوص وأحكام أن أعمال الوكالة البحرية قد نيّطت
بالقطاع العام وخول وزير النقل البحري سلطة إصدار القرارات
المنظمة والمنفذة لأحكام المادتين المشار إليهما ، والاستثناء في حدود
معينة من تطبيق أحكامهما وهو الأمر الثابت والمستقر في مجال العمل
بالنقل البحري منذ صدور القانونين المذكورين • فإذا ما طلب الطاعنون
التصريح لهم بممارسة أعمال الوكالة البحرية وخدمات السفن أيما
كانت حمولتها ومنافسة شركات القطاع العام ، وامتنع الوزير عن إصدار
قرار بذلك فإن امتناعه لا ينطوي على مخالفة لأحكام القانون ، ويكون

الطعن في هذا الامتناع باعتباره قراراً سلبياً على غير سند من القانون
فاذا ما صدر الحكم المطعون فيه برفض طلب وقف تنفيذ القرار
المذكور فإنه يكون متفقاً وحكم القانون ، ويكون الطعن فيه على غير سند
من القانون ومن ثم يتعين الحكم برفضه مع إلزام الطاعنين بالمصروفات
ويدخل فيها مقابل أتعاب المحاماة عملاً بمحكم المادة ١٨٤ من قانون
المرافعات .

(طعن رقم ٨٦٢ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٩٠/١/٦)

قاعدة رقم (١٥١)

المبدأ :

عدم خضوع السفن الأجنبية الحربية والسفن المساعدة لها التي تعبر
قناة السويس أو تزور الموانئ المصرية لأعمال الوكالة البحرية .

الغضوى :

عدم خضوع السفن الأجنبية الحربية والسفن المساعدة لها التي
تعبر قناة السويس أو تزور الموانئ المصرية لأعمال الوكالة البحرية
— أساس ذلك هو أن المشرع نص صراحة على عدم سريان أحكام
قانون التجارة البحري رقم ٨ لسنة ١٩٩٠ على السفن الحربية كما جرت
عبارة نص المادة ٢ من لائحة الملاحة والمرور الصادرة من هيئة قناة
السويس على عدم التزام السفن الحربية بأن يكون لها وكيل ملاحي
معتمد ، ونصت المادة ٧ من القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٤ بإنشاء
المؤسسة المصرية العامة للنقل البحري على عدم جواز حيازة أعمال
النقل البحري والشحن والتفريغ والوكالة البحرية وتموين السفن
وإصلاحها وصيانتها والتوريدات البحرية وغيرها من الأنشطة المرتبطة

بالنقل البحرى والتى يصدر قرار من وزير المواصلات الا لمن يقيد فى سجل يعد لذلك ولا تتعرض شعبة شك فى انحسار تطبيق حكم المادة ٧ من القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه عن الحالة الماثلة أخذاً بعين الاعتبار أن حكم المادة سالفة الذكر انما ينصرف الى المجهز المحترف ولا يسرى على مالك السفينة إذا قام بنفسه بهذه الخدمات باعتبارها طبقاً للقواعد العامة من الحقوق المقررة له يجريها بمعرفة حسب إحتياجاته ودواعى العمل وظروفه على نحو ما انتهى اليه الافتاء السابق للجمعية العمومية بجلستها المنعقدة فى ١٥/٢/١٩٨٩ .

(ملف رقم ٢١١٨/٢/٣٢ — جلسة ١٩٩٣/٤/٤)

الفصل الثالث

هيئة النقل البحري

قاعدة رقم (١٥٢)

المبدأ :

عدم جواز التصرف من قبل لجان الخدمات واسكان العاملين بالشركات التابعة لهيئة النقل المشكلة بقرارات وزير النقل البحري بالتصرف في حصيلة المبالغ المخصصة من ارباحها لهذا الغرض الا بعد صدور قرار رئيس مجلس الوزراء بشأن قواعد هذا التصرف .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لسمي الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة في ١٦ من يناير سنة ١٩٩١ غرأت مايتى :

١ - ان قانون هيئات القطاع العام وشركائه الصادر بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ ينص في المادة ٤٢ منه على ان يكون للعاملين بالشركة نصيب في الارباح التي يتقرر توزيعها وتحدد نسب وقواعد توزيعه واستفداه بقرار من رئيس مجلس الوزراء ولا تقل هذه النسبة عن خمسة وعشرين في المائة من الارباح الصافية التي يتقرر توزيعها على المساهمين بعد تجنب الاحتياجات والنسبة المخصصة لشراء السندات الحكومية ومع مراعاة حكم الفقرة السابقة يفصل نصيب العاملين للاغراض الآتية :

١ - ١٠٪ لاغرض التوزيع النقدي على العاملين .

٢ - ١٠٪ تفصل لاسكان العاملين بكل شركة أو مجموعة من

الشركات المتجاورة ويؤول ما يفيض عن حاجة هؤلاء العاملين الى صندوق تمويل الاسكان الاقتصادي بالمصافطة •

٣ — ٥٪ تودع بحسابات بنك الاستثمار القومي وتخصص للخدمات الاجتماعية للعاملين بالقطاع العام •

كما تبين للجمعية ان قرار رئيس الجمهورية رقم ١١١١ لسنة ١٩٧٤ بتحديد نسبة وقواعد توزيع واستفدام نصيب العاملين بشركات القطاع العام في الارباح نص في المادة ٢ على أن «يخصص نصيب العاملين في الارباح للاغراض الآتية :

١ — خمسة في المائة للخدمات الاجتماعية وخدمات الاسكان •

٢ — عشرة في المائة للخدمات المركزية للعاملين •

٣ — عشرة في المائة لاغراض التوزيع النقدي للعاملين •

ونصت المادة ٣ منه على أن تودع حصيلة نسبة الخمسة في المائة المخصصة للخدمات الاجتماعية لخدمات الاسكان وحصيلة نسبة العشرة في المائة المخصصة للخدمات الاجتماعية المركزية للعاملين بالنسبة لجميع شركات القطاع العام في حساب خاص ويكون التصرف فيه طبقا لما يقرره رئيس الجمهورية •

كما صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٣٩٠ لسنة ١٩٨٤ باستمرار العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ١١١١ لسنة ١٩٧٤ ناصا في المادة ١ منه على أن يستمر العمل بالهكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١١١١ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه وذلك فيما لا يتعارض مع أحكام القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨١ المشار اليه •

٢ — والمستفاد من ذلك ان المشرع في القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣

المشار اليه قرر للعاملين بشركة القطاع العام نصيباً من الأرباح التي يتقرر توزيعها لا يقل عن ٢٥٪ من الأرباح الصافية التي يتقرر توزيعها على المساهمين بعد تجنيب الاحتياطيات والنسبة المخصصة لشراء سندات حكومية ، وعهد الى رئيس مجلس الوزراء بقرار يصدره تحديد نسبة وقواعد واستخدام هذا النصيب من الأرباح .

وتتفيذاً لذلك أصدر رئيس مجلس الوزراء قراره رقم ٣٩٠ لسنة ١٩٨٤ المشار إليه الذي احال في هذا الخصوص الى القواعد التي تضمنها قرار رئيس الجمهورية رقم ١١١١ لسنة ١٩٧٤ المشار إليه فيما لا يتعارض مع أحكام القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ سالف البيان .

٣ - لما كان ذلك ، وكان الثابت من استعراض أحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١١١١ لسنة ١٩٧٤ ان ثمة تفاقض بينها وبين أحكام القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨١ المشار اليه فيما يتعلق بقواعد توزيع نسبة الأرباح واستخدامها والتصرف فيها . حيث ان القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ نص في المادة ٤٢ على تخصيص ١٠٪ من نصيب العاملين في الأرباح التي يتقرر توزيعها لاسكان العاملين بكل شركة أو مجموعة من الشركات المتجاورة ويؤول ما يفيض من حاجة هؤلاء العاملين الى صندوق تمويل الاسكان الاقتصادي بالمحافظة و٥٪ تودع بحسابات بنك الاستثمار القومي وتخصص للخدمات الاجتماعية للعاملين بينما نص القرار الجمهوري رقم ١١١١ لسنة ١٩٧٤ على تخصيص ٥٪ للخدمات وخدمات الاسكان وما و ١٠٪ للخدمات الاجتماعية المركبة للعاملين ، وكذلك نص القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ المشار اليه على تحديد نسبة وقواعد توزيع واستخدام نصيب العاملين في الإرساخ بقرار من رئيس الوزراء بينما نص القرار الجمهوري رقم ١١١١ لسنة

١٩٧٤ على أيداع نسبة الـ ٥٪ و ١٠٪ في حساب خاص بالبنك المركزي المصري ويكون التصرف فيها طبقا لما يقرره رئيس الجمهورية،
فإنه تبعا لذلك يتعين التحويل على أحكام القانون وحدها دواءا للتعارض
القائم بينهما وبين القرار الجمهوري وباعتبار أن أحكام القانون صادرة
من سلطة أعلى في مدارج السلم التشريعي .

ومضى كان قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٣٦٠ لسنة ١٩٨٤ الصادر
طبقا للقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ المشار اليه قد قضى على ما سبق
البيان باستمرار العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ١١١١ لسنة ١٩٧٤
وذلك فيما لا يتعارض مع القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ وقد بان هذا
التعارض فيما تقدم فإن مؤدى ذلك أنه يتعين الرجوع لرئيس مجلس
الوزراء ليصدر تنظيميا جديدا في هذا الشأن لا يكون متعارضا مع القانون
رقم ٩٧ سنة ١٩٨٣ المشار اليه وطبقا للسلطة المخولة له في هذا
القانون والى أن يصدر هذا التنظيم يتعين الرجوع اليه في كل
حالة على حدة لتحديد قواعد التصرف في نسبة الـ ١٠٪ .

٤ - ذلك ما سبق أن استظهرته الجمعية العمومية لقسمى
الفتوى والتشريع بجلستها في ١١ / ٤ / ١٩٨٩ (الفتوى
رقم ١٢٢/٢/٧ تاريخ ١٩٨٩/٨/٥) الموجهة الى هيئة النقل البحري
ذاتها وهو صحيح لاسبابه المتقدم بيانها ، وفيه فصلت الجمعية
العمومية في المسألة الاساسية محل طلب الهيئة العامة للنقل البحري
بكتابتها الاخير ومن مقتضاء في الفصوص أنه لا يجوز للجان الخدمات
التي شكلت في الشركات التابعة لها بموجب قرارات وزير النقل البحري
المشار اليها في الوقائع التصرف فيما يخص في نسبة الـ ١٠٪
المخصصة من ارباحها طبقا للمادة ٤٢ من قانون هيئات القطاع
العام وشركاته ونسبة الـ ٥٪ المخصصة منها لخدماتهم الاجتماعية
يتم بعد الرجوع الى رئيس مجلس الوزراء في كل حالة على حدة

وذلك الى أن يصدر عنه قرارا ليس جديدا طبقا لاحكام قانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ وغير متعارض معه . وكل ما أوردته الهيئة العامة للنقل البحري ، لتبرير قولها بأن الاخذ بهذا الرأي من شأنه أن يعطل حكم القانون في هذا الشأن لا أساس له اذ أن هذا الحكم — على ما اشترطه القانون — يجب لامكان تطبيقه صدور ذلك القرار الذي يحدد قواعد التصرف في هذه المبالغ من الأرباح ، حيث نص صراحة على ان يكون التصرف فيه بقرار من رئيس الجمهورية ، وهو ما فوض به رئيس مجلس الوزراء ، وما قرره رئيس مجلس الوزراء من استمرار العمل بالقواعد السابقة ما لم تتعارض مع القانون — لا يجيز تطبيقها لقيام ذلك التعارض على الوجه السالف ايفساحه .

من أجل ذلك أنتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم جواز التصرف من قبل لجان الخدمات واسكان العاملين بالشركات التابعة لهيئة النقل البحري المشار اليها في الوثائق بالتصرف في حصيلة المبالغ المخصصة من ارباحها لهذا الغرض الا بعد صدور قرار رئيس مجلس الوزراء بشأن قواعد هذا التصرف ، على الوجه ، وللأسباب المبينة في الوثائق .

(حلف رقم ٤٧/٢/٣٨٠ في ١٦/١/١٩٩١)

١١٢٠

ملف خدمة

قاعدة رقم (١٥٣)

المبدأ :

ملف خدمة العامل هو الوعاء الذي يشتمل على كل ما يتعلق بحياته الوظيفية بدءاً من قرار التعيين الذي تنفتح به العلاقة الوظيفية وانتهاءً من قرار انتهاء العلاقة الوظيفية لأي سبب من الأسباب — بين البدء والانتهاء كل ما يتعلق بتطور المركز الوظيفي للعامل وما يتصل به يجد تسجيلاً بهذا الملف — مقتضى ذلك أن كل ما يؤثر بالنسبة لتحديد المركز الوظيفي للعامل لابد أن يجدها مؤيدة في أوراق ملف خدمته — لا يقوم مقام ذلك مجرد ادعاء العامل بمناصب مركز وظيفي معين — المعبرة في ذلك بالاعتماد بما يدعمه العامل هو بالثابت بملف خدمته .

الحكمة :

ومن حيث أن مقطع النزاع المائل يتمدد فيما إذا كان ادعاء المظنون عليه بأن أقدميته في الدرجة الرابعة قد ردت إلى ١٢/٣١/١٩٧٣ بدلا من ١٢/٣١/١٩٧٤ أعمالا للمادة ١٢ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ يعمل عليه كأساس لتسوية حالته رغم خلو ملف الخدمة من أوراق تفيد ذلك لمجرد صمت الإدارة عن الرد على هذا الادعاء ، أم أن العبرة بما هو ثابت بملف خدمته .

ومن حيث أن ملف خدمة العامل هو الوعاء الذي يشتمل على كل ما يتعلق بحياته الوظيفية بدءاً من قرار التعيين الذي تنفتح به العلاقة الوظيفية ، وانتهاءً بقرار انتهاء العلاقة الوظيفية لأي سبب من أسباب الانتهاء وما بين البدء والانتهاء كل ما يتعلق بتطور المركز الوظيفي للعامل وما يتصل به يجد تسجيلاً له بهذا الملف ، ومقتضى ذلك ولأزمة فإن ما يشور بالنسبة لتحديد المركز الوظيفي للعامل لابد أن يجدها مؤيدة في أوراق ملف خدمته ولا يقوم مقام ذلك مجرد ادعاء العامل بمناصب

مركز وظيفى معين وسكوت الادارة عن مناقشة ما ادعاه ، ذلك أن
العبارة في الاعتراف بما يدعيه العامل هو بالثابت بملف خدمته .

(طعن رقم ٢٦٩٣ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٨/١١/١٩٩٠)

قاعدة رقم (١٥٤)

المبحث ٢

من المبادئ العامة لحسن الإدارة مبدأ التنظيم والترتيب والحفظ لجميع
الأوراق والتي تتعلق بشؤونهم منذ دخولهم الخدمة وحتى انتهاءها — هذا المبدأ
يمثل أساساً للنظام الإدارى لشؤون الأفراد تنص عليه القوانين واللوائح
المنظمة للخدمة .

المحكمة :

ومن حيث أنه ولئن كانت الجهة الادارية قد أبدت بتقرير الطعن
أن الحكم المطعون فيه لم يتحقق من صحة ادعاءات المدعى (المطعون
ضده) بما ادعاه من اصابة لحقت به أثناء وبسبب الخدمة ترتب عليها
عجز كلى ، فإن الجهة الادارية ورغم تداول النزاع منذ عام ١٩٧٨
أمام المحكمة الابتدائية بالاسكندرية ثم بمحكمة القضاء الادارى
بالاسكندرية وحتى في مرحلة نظر الطعن المائل الذى ظل متداولاً
بالجلسات أمام دائرة فحص الطعون ثم أمام هذه المحكمة لمدة جاوزت
الستين لم تقدم في أى من هذه المراحل الملف الطبى الخاص بالمطعون
فصله ولا ما يفيد تصديق شعبة التنظيم والادارة على قرار المجلس
الطبى الحسكرى الذى قدمت صورة ضوئية منه أمام هذه المحكمة
بجلسة ١٩٨٩/١/١٦ الامر الذى اضطرت معه هذه المحكمة الى أن
تصدر بتاريخ ١٧/٢/١٩٩٠ حكماً بوقف الدعوى لمدة ستة أشهر ،

ولقد تم تسجيل الطعن وتأجل نظره لعدة جلسات على النحو سالف البيان وذلك لتقدم جهة الادارة المستندات التى فى حيزتها على الرغم من توقيع الغرامة عليها الا أنه قد اكتفت جهة الادارة طوال هذه السنوات بابداء بعض الدفعوع الشكلية والقرام للقول بأن المطعون ضده كان مصابا بضيق تحت الصمام الرئوى قبل الخدمة العسكرية وإن أصابته لم تكن بسبب الخدمة .

ومن حيث أنه لا شك أن من بين المبادئ العامة لحسن الادارة مبدأ التنظيم والترتيب والحفظ لجميع الاوراق والمستندات والوثائق الخاصة بالافراد والتي تتعلق بشئون خدمتهم منذ دخولهم الخدمة وحتى انتهائها وهذا المبدأ الذى يمثل أساسا للنظام المام الادارى لشئون الافراد تنص عليه القوانين واللوائح المنظمة للخدمة العسكرية كما تنص عليه قوانين ولوائح الخدمة المدنية ومن ثم فإن هذه الاوراق والمستندات والوثائق الرسمية فى حوزة الجهة الادارية وبينها الملف الطبى الوعاء الاساسى الرسمى الذى يكشف عن حقيقة الاصابة التى لحقت بالمطعون ضده ، والذى يثبت من مستنداته ما اذا كانت قد نتجت هذه الاصابة أثناء وبسبب الخدمة من عدمه ، وأيضا نسبة العجز الناتج من تلك الاصابة ومن حيث أنه قد نكلت الجهة الادارية عن تقديم الملف المشار اليه ، ولا ما يفيد تصديق شعبة التنظيم والادارة على قرار المجلس الطبى العسكرية وذلك رغم تكرار طلب السلطة القضائية ممثلة فى المحاكم التى نظرت النزاع على مدى سنوات تداول المنازعة حتى الآن ، وهى مدة قد تجاوزت اثنى عشر عاما ، واذا كانت الجهة الادارية هى التى تموز وحدها قانونا الاوراق المنتجة فى الطعن ، فإن جهة الادارة بمسلكها المستمر بعدم تقديم هذه المستندات للقضاء تكون قد جردت المطعون ضده من أدلة الاثبات وهرمته من النسبيل الطبيعى لاثبات حقوقه قبلها الامر الذى يقيم قرينة لصالحه بصحة

ما يقول به ، خاصة وان التحاق المذكور بالخدمة الالزامية طبقنا للقوانين واللوائح المنظمة للخدمة العسكرية لا يمكن ان يكون قد وقع الا بعد اجراء الكشف الطبى عليه والتحقق من سلامته من الناحية الطبية والصحية وثبوت قدرته على القيام بأعباء الخدمة العسكرية ولياقته صحيا لذلك ، وقد استمر فى الخدمة زهاء سنة وسبعة شهور ، ولم تنته خدمته الا بسبب هذه الاصابة .

(طعن رقم ٧١٧ سنة ٣١ ق — جلسة ٣٣/٣/١٩٩١)

۱۰۰

الفرع الأول — الملكية الخاصة بمصونة

الفرع الثاني — الملكية على الشئ غير

الفرع الثالث — عناصر الملكية

الفرع الرابع — جواز وضع قيود على حق الملكية الخاصة

الفرع الخامس — مناهة السلطة الاستثنائية لجهة الإدارة في إزالة التعمد
على أملاك الدولة العامة والخاصة بالطريق الإداري .

الفرع السادس — تمتع المال الخاص المملوك للدولة بذات الحماية
المقيدة للمال العام وذلك في خصوص عدم جواز ونزع
اليد أو اكتساب ملكية أو حق عيني عليه بالتقادم .

الفرع السابع — الفصل في منازعات الملكية

الفرع الثامن — التقادم المكتسب للملكية

الفرع التاسع — الأموال العامة والخاصة المملوكة للدولة أو للأشخاص
الاعتمادية العامة لا يجوز تبكها أو كسب حق عيني
عليها بالتقادم .

الفرع العاشر — شهر التصرفات المتعلقة للملكية

الفرع الحادي عشر — يجب تخصيص الاستيلاء بالغرض الذي صدر
من أجله .

ملكية (حق الملكية)

الفرع الأول الملكية الخاصة مصونة

قاعدة رقم (١٥٥)

المبدأ :

- المادتان ٢٢ ، ٢٤ من الدستور الصادر في ١١/٩/١٩٧١ مفادهما - تنظيم الحقوق هو من سلطة المشرع التقديرية - يتمتع على المشرع عند تنظيمه لحق الملكية الالتزام بالقواعد الأصولية التي أرساها الدستور أساساً كما يوضح من تنظيم تشريعي - المشرع الدستوري لم يقصد أن يجعل من حق الملكية حقاً يتمتع على التنظيم التشريعي الذي يقتضيه الصالح العام - يكون للمشرع الحق في تنظيم الملكية الخاصة على النحو الذي يراه معقلاً للصالح العام .

الملكية :

ومن حيث أن المادة (٣٣) من الدستور الصادر في ١١ من سبتمبر سنة ١٩٧١ تنص على أن « الملكية الخاصة تتمثل في رأس المال غير المستغل وينظم القانون أداء وظيفتها الاجتماعية في خدمة الاقتصاد القومي وفي إطار خطة التنمية دون انحراف أو استغلال ولا يجوز أن تتعارض في طرق استخدامها مع الخير العام للشعب كما تنص المادة (٣٤) من الدستور على أن الملكية الخاصة مصونة ولا يجوز فرض الحراسة عليها إلا في الأحوال المبينة في القانون وبحكم قضائي ولا تنزع الملكية إلا للمنفعة العامة ومقابل تمويض وفقاً

القانون • وحق الأثر فيها مكفول كما تنص المادة (٨٠٢) من القانون الحنى على أن لمالك أنشئ وحده فى حدود القانون ، حق استعماله واستغلاله والتصرف فيه • ومفاد ما تقدم من أحكام ، على ما ذهبته المحكمة الدستورية العليا ، أنه ولئن كان تنظيم الحقوق من سلطة المشرع التقديرية الا أنه فى تنظيمه لحق الملكية ، فى إطار وظيفتها الاجتماعية ، ينبئ ألا يعصف بهذا الحق أو يؤثر على بقائه وإنما يتمين على المشرع الالتزام ، فى هذا الشأن ، بالقواعد الأصولية التى أرساها الدستور أساسا لما يوضع من تنظيم تشريعى (الحكم الصادر بجلسة ٢ من فبراير سنة ١٩٨٠ فى الدعوى رقم ٩١ لسنة ٤ قضائية دستورية) • كما ذهبته تلك المحكمة الى أن المشرع الدستورى لم يقصد أن يجعل من حق الملكية حقا عصيا يتمتع على التنظيم التشريعى الذى يقتضيه الصالح العام استنادا الى حكم المادة (٣٢) المشار اليها من الدستور التى تؤكد طبيعة الوظيفة الاجتماعية للملكية الخاصة ودورها فى خدمة المجتمع ، وبالتالي يكون للمشرع الحق فى تنظيمها على النحو الذى يراه محققا للصالح العام • (احكم الصادر بجلسة ٢١ من يونيه سنة ١٩٨٦ فى الدعوين رقمى ١٣٩ و ١٤٠ لسنة ٥ القضائية دستورية) •

(طعن رقم ٢٤٣٣ و ٢٦٤٧ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٩٠/٦/٢)

قاعدة رقم (١٥٦)

المبدأ :

الملكية الخاصة مصونة — لا يجوز فرض الحراسة عليها الا فى الاحوال المبينة فى القانون — وبحكم قضائى — لا تزع الملكية الا للنفعة العامة ومقابل اداء تعويض عادل وفقا للقانون ، للمالك حرية فى ادارة ملكه والانتفاع به واستغلاله والتصرف فيه لغير فى إطار الشرعية — فى حدود

الدستور والقانون - لا يجوز للادارة عندما يقولها القانون سلطة التنفيذ المباشر لأعمال وأجراءات إدارية تتمتع بالتفويض بالازالة أو المنع لأعمال معينة من المالك الا تحقيقا للأهداف والغايات التي يقتضيها الصالح العام - لا تجاوز حد التشريعية في استخدام ما حوله المشرع لها من سلطات بصدد حسن سير وإدارة المرافق العامة .

المسألة :

ومن حيث أنه قد عني الدستور في المادة (٣٣) على النص على أن الملكية الخاصة تتمثل في رأس المال غير المستغل ، وينظم القانون أداء وظيفتها الاجتماعية في خدمة الاقتصاد القومي وفي إطار خطة التنمية دون انحراف أو استغلال ولا يجوز أن تتعارض طرق استخدامها مع الخير العام للشعب ، كما نصت المادة (٣٤) على أن الملكية الخاصة مصونة ولا يجوز فرض الحراسة عليها الا في الأحوال المبينة في القانون وبحكم قضائي ولا تنزع الملكية الا للمنفعة العامة ومقابل تعويض وفقا للقانون . . الخ .

ومن حيث أنه وإن كان بناء على هذه النصوص التي أوردها دستور البلاد يجوز للمشروع أن يضع قيودا على حق الملكية الخاصة لصالح المجتمع تكفل حماية الاقتصاد القومي والخير العام للشعب . دون أن يمس الحصانة التي كفلها الدستور للمالك في ملكه ، فإنه لا يجوز للادارة العامة عندما يقولها القانون سلطة التنفيذ الإداري المباشر لأعمال أو إجراءات إدارية تتمتع بالتفويض بالازالة ، أو المنع لأعمال أو تصرفات معينة من المالك تحقيقا للأهداف والغايات التي يقتضيها الصالح العام القومي أن تجاوز حد التشريعية في استخدام ما حواه المشرع لها من سلطات لتحقيق حسن سير وانتظام المرافق العامة وللصالح العام القومي وحماية النظام العام ، وذلك باعتبار أن الأصل الدستوري المقرر هو حصانة الملكية الخاصة وحرية

المالك في ادارة ملكه والانتفاع به واستغلاله والتصرف فيه للخير في اطار الشرعية التي حددها الدستور والقانون بما يكفل أداء الملكية لوظيفتها الاجتماعية في خدمة الاقتصاد القومي بالاسهام في توفير الانتاج والخدمات العامة للمواطنين فالاستثناء هو تقييد تلك الحقوق التي قررها الدستور والقانون للمالك .

وحيث ان الاصل انعام الدستوري الذي تقوم عليه أركان الدولة هو مبدأ سيادة الدستور والقانون الذي تنفصع له الدولة وفقا لصريح احكام المادتين (٦٥) ، (٦٦) من الدستور. ويتعين وفقا لهذا المبدأ ان تلجأ الادارة الى السلطة القضائية لحسم أى نزاع جدى نشأ بينها وبين الافراد ويتعلق باداء المالك لالتزاماته التي حددها القانون أعمالا للمادتين (١٦٥) ، (١٦٦) من الدستور فضلا عن المواد الدستورية سالفه الذكر .

بيد ان المشرع تمكننا للادارة من تحقيق حسن سير المرفق العام وانتظام الانتاج والخدمات في الدولة وحماية النظام العام والمصالح العام القومي بمنح الادارة العامة حق التنفيذ المباشر للاجراءات أو القرارات اللازمة لدفع الاعتداء الفردي على الشرعية وسيادة القانون أو الوظيفة الاجتماعية للملكية ، وتحقيقها للخير العام للشعب . وهذه السلطة الادارية للتنفيذ المباشرة التي نظمها المشرع استثناء تدعو اليه ضرورات كفاءة حسن سير وانتظام المرافق العامة وحماية للمصالح العامة المختلفة للشعب ، في اطار الشرعية الواجبة ، دستوريا ومن ثم يتعين ان تقوم الادارة باستغلالها في حدود التنظيم التشريعي المخول لها القيام بهذا الاجراء وفي نطاقه دون تفريط وأيضا دون تجاوز ، تحقيقا للمغايات التي استهدفها المشرع وحماية للمصلحة العامة .

(طعن رقم ٣٦١٠ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٠/١/١٩٩٣) .

قاصدة رقم (١٥٧)

المبدأ :

الملكية الخاصة بصورته دستوريا — لا يجوز للسلطة التشريعية — أو التنفيذية الأساس بها — سواء بالتقييد في استخدام حق الملكية أو في الانتفاع بالملكية أو استغلالها أو في التصرف فيها الا وفقا لاحكام القانون من جهة — وبما يحقق كفالة اداء وظيفتها الاجتماعية في خدمة الاقتصاد القومي — وتحقيق الخير العام للشعب — لا يجوز تقييدها أيضا من السلطة التنفيذية بفرض الحراسة عليها — لا يتم ذلك الا وفقا للقانون ويحكم من القضاء — لا يجوز نزعها الا طبقا للقانون ومقابل تعويض — لا يجوز التاميم لها الا بقانون ولا اعتبارات الصالح العام ويتمويض عادل — ينمى تفسير وتطبيق احكام القوانين التى تورد قيودا على حق الملكية بما يتفق مع صيغة الدستور لها ، والزام الدولة برعايتها تحقيقا للصالح العام .

المسألة :

ومن حيث أن المادة (٣٩) من الدستور قد جعلت الملكية خاصة ورقابة الشعب وهى محل حماية الدولة ورعايتها سواء أكانت الملكية عامة أو الملكية تعاونية أو الملكية الخاصة ، وقد حدد المشرع أنواع الملكية الثلاث فى المواد (٣١) ، (٣٢) منه (٣٣) منه ، وأوضح أن الملكية الخاصة تتمثل فى رأس المال غير المستغل وأننى ينظم القانون اداء وظيفتها الاجتماعية فى خدمة الاقتصاد القومى فى إطار خطة التنمية ودون انحراف أو استغلال ودون أن تتعارض فى طرق استخدامها مع الخير العام للشعب ، والملكية الخاصة بهذه الصورة وفى إطار هذا التعريف والغاية المبررة لوجودها وحمايتها دستوريا مصونة ولا يجوز فرض الحراسة عليها الا فى الأحوال المبينة فى القانون وبحكم قضائى ، ولا تنزع هذه الملكية الا للمنفعة العامة وفى الأحوال

التي حددها القانون ووفقا للشروط والاجراءات التي يحددها ومقابل
تمويض •

ومن حيث أنه كما جرى قضاء هذه المحكمة فان الملكية الخاصة
مصونة دستوريا ولا يجوز سواء للسلطة التشريعية ، أو للسلطة
التنفيذية المساس بها سواء بالتقييد في استخدام حق الملكية أو في
الانتفاع بالملكية أو استغلالها أو في التصرف فيها الا وفقا لاحكام
القانون من جهة وبما يحقق كفاءة أداء وظيفتها الاجتماعية في خدمة
الاقتصاد القومي وفي اطار خطة التنمية دون انحراف أو استغلال
وبحيث لا تتعارض في طرق استخدامها مع الخير العام للشعب ولا يجوز
تقييدها أيضا من السلطة التنفيذية بفرض الحراسة عليها ولا يتم ذلك
الا وفقا للقانون وبمحكم من القضاء كما لا يجوز نزاعها من مالکها
الا طبقا للقانون ومقابل تمويض ، ولا يجوز التأميم كذلك للملكية
الخاصة الا بقانون ولا اعتبارات الصالح العام وبتمويض عادل •

ومن حيث أنه بناء على ذلك فإنه يتعين تفسير وتطبيق أحكام
القوانين التي تورد قيودا على حق الملكية بما يتفق مع صيانة الدستور
لها والتزام الدولة برعايتها وحمايتها تحقيقا للامان والاستقرار ،
ورعاية للدوافع الطبيعية للانسان ، وتنشيطا لبذل جهود المواطنين
لتنمية موارد الدولة بما يحقق الكفاية والمعدل دون إستغلال ويؤدي
الى تقريب الفوارق بين دخول المصريين مع حماية الكسب المشروع
وكفالة عدالة توزيع الاعباء والتكاليف العامة وفقا لما نصت عليه
المادة (٤) من الدستور •

(طعن رقم ١٣٣٤ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٩٣/٢/٢١)

الفرع الثاني الملكية على الشيوع

قاعدة رقم (١٥٨)

المادة :

الملكية الشائعة تنقضى باتفاق الشركاء صراحة على انتهاء حالة الشيوع بينهم فينقسم المال الشائع الى حصص مفرزة تماثل نصيب كل منهم — تنقضى أيضا بقسمة المهايأة التي تستمر لمدة خمس عشرة سنة وهي تنشأ ابتداء كقسمة منفعة لا قسمة ملك يتفق بمقتضاها الشركاء على أن يستقل كل منهم بمنفعة جزء مفرز يوازي حصته في المال الشائع — بحيث ينتهيا لكل منهم أن يحوز مالا مفرزا يشتغل بإدارته واستغلاله والانتفاع به على وجه الأفراد دون تدخل أو محاسبة دون سائر الشركاء — اذا دامت هذه القسمة مدة خمس عشرة سنة انقلبت الى نهائية — ما لم يتفق الشركاء على غير ذلك — يعتبر بثلاثة المهايأة المكتنية أيضا حالة حييزة أحد الشركاء بالفعل لجزء مفرز من المال الشائع لمدة خمسة عشر سنة — إذ أنه يفترض في هذه الحالة أن حييزته تستند الى قسمة مهايأة تنقلب بمضى المدة الى قسمة نهائية — لا يشترط في المهايأة المكتنية التي تنقلب الى قسمة نهائية أن يضع الشريك على الشيوع يده على الجزء المفرز بنية أنه ملكه بموجب قسمة نهائية بل يكفي أن يضع يده كشارك مسئول في مهايأة مكتنية وهذه المهايأة التي تنقلب بمضى المدة المفرزة الى قسمة نهائية ليست بقسمة اتفاقية فلا يجوز نقضها كما تنقضى القسمة الاتفاقية وهي في ذات الوقت ليست بقسمة قضائية — وذلك لأنها لم تقع بمقتضى اتفاق أو حكم نهائي وانما هي قسمة فعلية وقعت بحكم القانون فلا يلزم فيها التسجيل اذا كان المال الشائع مقسرا .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة في ٢٣/١٢/١٩٨٧ فتبينت أن المادة ٨٤٦

من التفتين المدنى تنص على أنه : (١) فى قسمة المهايأة يتفق الشركاء على أن يختص كل منهم بمنفعة جزء مفروز يوازى حصته فى المال الشائع ، متنازلا لشركائه فى مقابل ذلك عن الانتفاع بباقى الاجزاء ولا يصح هذا الاتفاق لمدة تزيد على خمس سنين فإذا لم تشترط لها مدة أو انتهت المدة المتفق عليها ولم يحصل اتفاق جديد كانت مدتها سنة واحدة تتجدد إذا لم يعلن الشريك الى شركائه قبل انتهاء السنة الجارية بثلاثة أشهر أنه لا يرغب فى التجديد (٢) وإذا دامت القسمة خمس عشرة سنة ، انقلبت قسمة نهائيه ما لم يتفق الشركاء على غير ذلك . وإذا حاز الشريك على الشيوع جزءا مفروزا من المال الشائع مدة خمس عشرة سنة ، افترض أن حيازته لهذا الجزء تستند الى قسمة مهايأة

ومفاد ما تقدم أن الملكية الشائعة كما تنقضى باتفاق الشركاء صراحة على انتهاء حالة الشيوع بينهم فينقسم المال الشائع الى حصص مفروزة تعادل نصيب كل منهم فانها قد تنتهى أيضا بقسمة المهايأة التى تستمر لمدة خمس عشرة سنة وهى تنشأ ابتداء كقسمة منفعة لا قسمة ملك يتفق بمقتضاها الشركاء على أن يستقل كل منهم بمنفعة جزء مفروز يوازى حصته فى المال الشائع بحيث يتها لكل منهم أن يهوز مالا مفروزا يستقل بدارته واستغلاله والانتفاع به على وجه الافراد دون تدخل أو محاسبة من سائر الشركاء ، فإذا دامت هذه القسمة مدة خمس عشرة سنة انقلبت الى نهائية وذلك ما لم يتفق الشركاء على غير ذلك ، كما يعتبر بمثابة المهايأة المكانية حالة حيازة أحد الشركاء بالفعل لجزء مفروز من المال الشائع لمدة خمس عشرة سنة إذ يفترض فى هذه الحالة أن حيازته تستند الى قسمة مهايأة تنقلب بمضى هذه المدة الى قسمة نهائية .

ومن السلم به وفقا لما استقرت عليه أحكام القضاء انه لا يشترط

في المهايأة المكانية التي تنقلب الى قسمة نهائية أن يضع الشريك على الشيوع يده على الجزء المفروز بنية أنه ملكه بموجب قسمة نهائية بل يكفى أن يضع يده كـشريك مسؤل في مهايأة مكانية وهذه المهايأة التي تنقلب بمضى المدة المقررة الى قسمة نهائية ليست بقسمة اتفاقية فلا يجوز نقضها كما تنقض القسمة الاتفاقية وهي في ذات الوقت ليست بقسمة قضائية وذلك لأنها لم تنع بمقتضى اتفاق أو حكم انما هي قسمة فعلية وقعت بحكم اتفاقهم فلا يلزم فيها التسجيل اذا كان الشائع عقارا .

وترتبيا على ما تقدم ولما كان الثابت في الحالة المعروضة ان السيد/ قد اشترى مساحة ٣ ط ١ ف من الاهلى مشاعة في حوض الجزيرة رقم ١ بموجب ثلاثة عقود مسجلة عام ١٩٣٩ وانـه وضع يده عليها منذ ذلك الحين كما اشترى أيضا مساحة ٢٠ فداناً ووضـع يده منذ ١٩٤٨/٦/٢٢ بالممارسة من الادارة العامة لمصلحة الاملاك الاميرية مشاعة في ذات الحوض بموجب العقد المـشـهر عام ١٩٥٤ وأن حيازته لجملة هاتين المساحتين التي تبلغ ٣ ط ٢١ ف وحيازة خلفائه من بعده قد استمرت أكثر من خمس عشرة سنة سابقة على تصرف خلفائه في مساحة ١٧ فداناً منها مفرزة الى شركة بموجب العقدين الابتدائيين المؤرخين ٢/٤ ، ٣/١٨ لسنة ١٩٧٤ دون منازعة من أحد ومن ثم تعتبر هذه الحيازة المفرزة للمساحتين المشار اليهما لكل من المشتري وخلفائه بمثابة مهايأة مكانية تنقلب بمضى المدة المقررة الى قسمة نهائية وتعتبر منذ انقضاء هذه المدة ملوكة له ولخلفائه من بعده ملكية مفرزة واستنادا الى هذه القسمة النهائية وافقت الهيئة العامة للإصلاح الزراعي — الادارة العامة لاملاك الدولة الخاصة — على تسجيل بعض التصرفات الصادرة من خلفاء المرحوم / بيع مساحات مفرزة ضمن المساحة المكلفة باسم السيد المذكور بهوض

الجزيرة / ١ جزاير فصل ثبات الى جمعية العاشر من رمضان والى الجمعية التعاونية لبناء المساكن للعاملين بالمساحة .

وتأسيسا على ما تقدم فانه بالنسبة للعقدين الصادرين من خلفاء المرحوم ٠٠٠٠ سنة ١٩٧٤ انى شركة يوسف ٠٠٠٠٠٠ ببيع مساحة ١٧ فدانا مفروزة واللذين صدر بشأن كل منهما حكم بصحته ونفاذه فبان من حقها تسجيل هذين الحكمين وعلى الادارة العامة لاملاك الدولة الموافقة على التسجيل بالنسبة لهذه المساحة وذلك بشرط ان تثبت من ان هذه المساحة فى حدود المساحة التى لا تزال فى ملكيته البائعين من ضمن تكليف المرحوم ٠٠٠٠٠٠٠٠٠ ، وانها داخلة فى الارض محل وضع يده وخلفائه من بعده منذ تسجيل عقده مع مصلحة الاملاك سنة ١٩٥٤ والبالغ مساحتها ٢٠ فدانا مضافا اليها الارض التى اشتراها من الاهالى سنة ١٩٣٩ ومساحتها ١ فدان و ٣ قيراط وانها لا تتضمن أية مساحة متعدى عليها من اراضى الدولة الشائعة التى تبلغ مساحتها ٤١ فدان و ١٩ قيراط و ٧ أسهم .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أنه يحق لشركة تسجيل حكمي صحة ونفاذ العقدين الصادرين لها سنة ١٩٧٤ من خلفاء المرحوم ببيع ١٧ فدانا مفروزة بشرط ان يثبت أن هذه المساحة هى فى حدود المساحة التى لا تزال فى ملكية البائعين من تكليف المرحوم وانها داخلة فى الارض محل وضع يده وخلفائه من بعده منذ تسجيل عقده مع مصلحة الاملاك سنة ١٩٥٤ مضافا اليها الأرض التى اشتراها من الاهالى سنة ١٩٣٩ وانها لا تتضمن أية مساحة متعدى عليها من اراضى الدولة وذلك على النحو السالف ايضاحه .

(طف رقم ٥٦/١/٧ - جلسة ١٢/٣/١٩٨٧)

الفرع الثاني

عناصر الملكية

قاعدة رقم (١٥٩)

المبدأ :

صدر قرار من أحد المحافظين بتخصيص قطعة أرض لطرائق الاقباط الارثوذكس لاقامة كنيسة فيها . وذلك بلجار اسمى لمدة تسع سنوات قابلة للتجديد — عناصر حق الملكية هي الاستعمال والاستغلال والصرف وفقاً لما تقتضيه المادة ٨٠٢ من القانون المدني وهو حق دائم يبقى ما بقي الشيء الذي يرد عليه ولا يزول بعدم استعماله ولا يجوز ان يقتصر بلجل — مقتضى ذلك ومفاده ان التخصيص لا يضمن بذاته على الأرض وصف الملكية ولا يمتد به كسند في ملكيتها على أي وجه — الإيجار لا يفي عن اشتراط الملكية ولا يقوم بنبلا عنها اخذاً بمبدأ الاعتبار ان امكن العبادة لها من اسباب القسيسة والاعتبار بما يلائم بها ان تكون ذواتاً مؤقتة تخسر غلبتها تحسيتها بتواتر الزمن أو مدى المدة .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية المعمومية لتسعى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة في ١٩٩٢/٢/٢ فاستظهرت من الأوراق ان قطعة الأرض الصادر بتخصيصها قرار من محافظ بورسعيد لطرائق اقباط الارثوذكس لاقامة كنيسة عليها ادما مؤجرة لها لمدة تسع سنوات قابلة للتجديد .

ومن حيث ان عناصر حق الملكية هي الاستعمال والاستغلال والتصرف وفقاً لما تقتضيه المادة ٨٠٢ من القانون المدني ، وهو حق دائم يبقى ما بقي الشيء الذي يرد عليه ولا يزول بمحرم استعماله ولا يجوز ان يقتصر بأجل . فنحن مقتضى ذلك ومفاده ان التخصيص

آنف البيان لا يضمن بذاته على الارض وصف الملكية ولا يعتد به كسند في ملكيتها على أى وجه . وفى هذا الصدد بالذات فان الايجار لا يعنى عن اشتراط الملكية ولا يقوم بديلا عنها أنفذاً بعين الاعتبار ان أماكن العبادة لها من أسباب القدسية والاعتبار ما ينأى بها عن ان تكون دوراً مؤقتة تنحصر عن قدسياتها بتواير الزمن أو حتى المدة .

لذلك انتهت الجمعية المعموعة لقسمى الفتوى والتشريع الى أن قرار محافظ بورسعيد رقم ١٩ لسنة ١٩٨٨ الصادر بتفصيل قطعة أرض لبناء كنيسة ليس من شأنه أن يضمن على هذا التفصيل وصف للملكية فلا يعتد به كسنداً لملكية الأرض .

(طف رقم ١٥٥/٢/٧ - جلسة ١٩٩٢/٢/٢)

الفرع الرابع

جواز وضع قيود على حق الملكية الخاصة

قاعدة رقم (١٦٠)

المبدأ :

وان كان يجوز للمشرع أن يضع قيوداً على حق الملكية الخاصة لصالح المجتمع كتقل حماية الاقتصاد القومي والآخر العام للشعب - دون أن يمس الحصانة التي تكفلها المشرع للملك في ملكه - فإنه لا يجوز للإدارة العامة عندما يفرضها القانون سلطة التنفيذ المباشر لأعمال وإجراءات إدارية تتمثل بالتزخيم أو الإزالة - أو المنع لتصرفات أو أعمال معينة من المالك تحقيقاً للأهداف والغايات التي يقتضيها الصالح العام القومي - أن تتجاوز حدود التزخيمية بالكلية في استخدام ما خوله المشرع لها من سلطات لتحقيق الصالح العام القومي وحماية النظام العام - ذلك باعتبار أن الأصل هو حماية الملكية الخاصة وحرية المالك في الانتفاع والاستغلال والتصرف في ملكه في إطار تشريعية التي يحددها القانون - الاستثناء من ذلك هو تقييد تلك الحقوق التي قررها الدستور والقانون للملك - الأصل العام أيضاً هو أن تلجأ الإدارة إلى السلطة القضائية لحسم أي نزاع على أداء المالك لالتزاماته التي يحددها القانون - المشرع تمكننا للإدارة من حماية النظام العام والصالح العام القومي قد منح الإدارة العامة حق التنفيذ المباشر للإجراءات أو القرارات اللازمة لدفع الاعتداء الفردي على الشرعية وسيادة القانون - هذه السلطة الإدارية التنفيذية المباشرة هي استثناء يدعو إليه ضرورة حماية الصالح العام للشعب - يتعين أن تستخدمها الإدارة في حدود التنظيم التشريعي لها وتحقيق الغايات التي استهدفها المشرع من تقريرها - القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٦ المعدل بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٢ بشأن الإصلاح الزراعي قد حظر تبوير الأرض الزراعية وتجريفها وهرم البناء عليها إلا بتزخيم وفي أحوال وشروط خاصة لحماية القرعة الزراعية والصالح الاقتصادي القومي - التزخيم بالبناء على الأراضي الزراعية إذا ما صدر طبقاً للشروط والأوضاع التي نص عليها قانون الزراعة رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٦ المعدل

بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٢ فانه يصدر مشروعا وحصينا من اللغاء — لا يجوز سحبه أو الفساده من الجهة الادارية التي اصدرته — لما يربته لأصحاب أنشان من مراكز قانونية مشروعة لا يجوز المساس بها — مناط ذلك ان يلزم طلب الترخيص شروط الترخيص الصادرة له والا يتجاوز المساحة المرخص له بالبناء عليها — اذا خالف المرخص له شروط الترخيص فانه يجوز للجهة الادارية ان تتخذ من الاجراءات ما يضمن اعادة الحال الى ما كانت عليه بازالة المخلفه — لا يسوغ للجهة الادارية المختصة ان تتخذ من الاجراءات الادارية الضرورية للسيطرة الا ما كان منها لازما لحماية النظام العام الزراعى والصالح القومى وفى الحدود التى تقتضيها هذه الحماية — لا يجوز لجهة الادارة ان تمس حقوق أصحاب الشان الا بالقدر اللازم لاستقامة هذا النظام .

المسكبة :

من حيث انه قد عنى الدستور فى المادة (٣٢) على اننص على أن الملكية الخاصة تتمثل فى رأس المال غير المستغل وينظم القانون اداء وظيفتها الاجتماعية فى خدمة الاقتصاد القومى ، وفى اطار خطة التنمية دون انحراف أو استغلال ولا يجوز أن تتعارض فى طرق استخدامها مع الخير العام للشعب ، كما نصت المادة (٣٤) على أن الملكية الخاصة مصونة ولا يجوز فرض الحراسة عليها الا فى الاحوال المبينة فى القانون وبحكم قضائى ولا تنزع الملكية الا للخدمة العامة ومقابل تمويش ونمسا للقانون الخ .

.. ومن حيث أنه وان كان يجوز للشرع أن يضع قيودا على حق الملكية الخاصة لصالح المجتمع تكفل حماية الاقتصاد القومى والخير العام للشعب ، دون أن يعين الجضمبانة التى كملها المشرع الدستورى للمالك فى ملكه ، فانه لا يجوز للادارة العامة عندما يقولها القانون سلطة التنفيذ المباشر لاعمال أو اجراءات إدارية تتعلق بالترخيص أو الارائة، أو المنع لاعمال أو تصرفات معينة من المالك تحقيقا للاهياض والغايات

التي يقتضيها الصالح العام القومي — ان تجاوز حد المشروعية بالخطو في استخدام ما خوله المشرع لها من سلطات لتحقيق الصالح العام القومي وحماية النظام العام وذلك باعتبار أن الاصل هو حماية الملكية الخاصة وحرية المالك في الانتفاع والاستغلال والتصرف في ملكه في إطار الشرعية التي يحددها القانون بما يكفل أداء الملكية لوظيفتها الاجتماعية وخدمة الاقتصاد القومي والاستثناء هو تعقيد تلك الحقوق التي قررها الدستور والقانون للمالك ، ولأن الاصل العام كذلك وفقا لمبدأ سيادة الدستور والقانون الذي تخضع له الدولة وفقا لاحكام المواد (٦٥) ، (٦٦) من الدستور أن تلجأ الادارة الى السلطة القضائية لحسم أى نزاع على أداء المالك لالتزاماته التي حددها القانون اعمالا للمادتين (١٦٥) ، (١٦٦) من الدستور فضلا عن المواد سابقة الذكر ولكن المشرع تمكننا للادارة من حماية النظام العام والصالح العام القومي يمنح الادارة العاملة حق التنفيذ المباشر للاجراءات او المقررات اللازمة لنفع الاعتداء الفردي على الشرعية وسيادة القانون أو الوظيفة الاجتماعية للملكية وتمقيها للخير العام للشعب وهذه السلطة الادارية التنفيذية المباشرة تمد استثناء تدعو اليه ضرورة حماية الصالح العامة المخلفة للشعب بالشرعية الواجبة ويتعين ان تستخدمها الادارة في حدود التنظيم التشريعي لها ولتحقيق الغايات التي استهدفها المشرع من تنفيذها .

ومن حيث ان المشرع قد حظر في القانون رقم (٥٣) لسنة ١٩٦٦ المعدل بالقانون رقم ١١٦ لسنة ٨٣ بشأن الزراعة بتقوير الارض الزراعية وتجريفها وحرم البناء عليها الا بترخيص وفي احوال وشروط خاصة حماية للرقعة الزراعية ولصالح الاقتصاد القومي ومن ثم فإن الترخيص بالبناء على الاراضي الزراعية اذا ما صدر طبقا للشروط والاوضاع التي نص عليها قانون الزراعة رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المعدل بالقانون

وقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ فإنه يضر مشروعنا من الالفاء ، فلا يجوز
مصحبه أو النفاذه بأرادة الجهة الادارية التى اصدرته لما يترتب لاصحاب
الشان من مراكز قانونية مشروعه لا يجوز المساس بها ، الا أن مناط
ذلك أن يلتزم طالب الترخيص شروط الترخيص الصادر له ، والا يتجاوز
المساحة المرخص له بالبناء عليها ، والا يتناول على أى جزء آخر من
الارض الزراعية ولو كانت معلوكة له بالمخالفة لشروط الترخيص ،
وبالمخالفة للقانون الذى حظر البناء على الاراضى الزراعية الا فى
حالات معينة حددها على سبيل الحصر ، فإذا ما خالف المرخص له
شروط الترخيص على الوجه الذى يؤدى الى الاضرار بالغايات التى
هدف المشرع الى حمايتها فيما يتعلق برقعة الاراضى الزراعية فإنه يجوز
للجهة الادارية أن تتخذ من الاجراءات ما يضمن اعادة الحال الى
ما كانت عليه بازالة المخالفة ، ولا يعد الاجراء فى هذه الحالة سحبا
للترخيص فى غير المواعيد المقررة له قانونا ، بل يعد اجراء من الاجراءات
الادارية التى يجوز للجهة الادارية القوامة على حماية الارض الزراعية
أن تتخذها لضمان عدم المساس بالرقعة الزراعية وحمايتها من أى اعتداء
يقع عليها اعمالا للشرعية واعلاء لسيادة القانون ولو أدى ذلك الى
المساس بحقوق اصحاب الشان التى اكتسبوها بصدر الترخيص ،
ومقتضى ذلك أنه لا يسوغ للجهة الادارية المختصة أن تتخذ من
الاجراءات الادارية الضرورية للضابطة الا ما كان منها لازما لحماية
النظام العام الزراعى والصالح القومى وفى الحدود التى تقتضيها هذه
الحماية فلا يجوز أن تمس حقوق اصحاب الشان الا بالقدر اللازم
لاستقامة هذا النظام •

غلاة كان البادى من ظاهرو الاوراق أن الطاعن قد أقام جبانى
مصلحة للبئزبن على المساحة المرخص له بها من الارض الزراعية المعلوكة
به ولانه رأى الاجراءات والشروط المقررة للبناء على ما يبين من الحكم

الصادر في القضية رقم ٢٤٨ لسنة ١٩٨٦ جنح بركة السبع ، وحكم محكمة بركة السبع الجزئية والمتضمن أن الطاعن قد التزم في انشاء محطة خدمة السيارات المطوكة له بشروط التصريح الصادر له من مديرية الزراعة بالمنوفية بتاريخ ١٠/١٠/١٩٨٤ ومقدار الارتداد المقرر له بالقانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٦٩ ، الا انه رغم التزاعه بشروط الترخيص الخاص بإقامة المحطة فان الثابت انه قد اقام سورا حول حدود أرضه الزراعية المحيطة بالمحطة وقدرها ١٨ قيراط ، وحيث ان بناء السور على قاعدة خرسانية يعتبر في صحيح التفسير لاحكام القانون وعلى خلاف ما انتهى اليه حكم محكمة الجنح المشار اليه - بناء على أرض زراعية في غير المصالحات المرخص بها ، مما يعمد معه الطاعن متجاوزا لشروط الترخيص بالبناء على أرض زراعية حيث يكون الثابت قبله بالبناء لهذا السور خارج نطاق الترخيص .

ومن حيث ان هذه الحالة الواقعية الناجمة عن مخالفة القانون ينبغي أن تواجه بالقدر اللازم لازالة هذه المخالفة ودون أن تتجاوز ذلك الى المساس - بغير مقتضى - بالمراكز القانونية التي يكون قد اكتسبها ذوي الشأن ، وذلك مادامت اعادة الحال الى ما كانت عليه قد أصبحت أمرا ممكنا دون اللجوء الى سحب الترخيص أو إلغائه اذ يكفي لتحقيق هذه الغاية أن تستعمل الجهة المختصة سلطاتها في التنفيذ المباشر لازالة السور المخالف للقانون دون أن تتجاوز ذلك الى سحب الترخيص وازالة البناء الذي تم طبقا لشروط الترخيص الخاصة بمحطة البنزين وأن تتحول على الحقوق التي اكتسبها صاحب الشأن من قرار الترخيص الذي صدر مشروعا حصينا من الالغاء ، واذا كان الاجراء الخاص بازالة التحدى على الارض الزراعية بازالة السور على حساب المخالف أمرا محققا لازالة المخالفة وكل أثر لها ، ومن ثم فان سحب الترخيص وما يصاحبه من ازالة مباني المحطة يعد اعتداء صارخا وغير مبرر على

حقوق الطاعن التى اكتسبها بصحور الترخيص التى عول عليها فى أن تكون مورد رزقه ، وهو حق مشروع لا يسوغ للإدارة المساس به الا اذا كان ذلك ضروريا لاستقرار النظام العام الزراعى وحماية الرقعة الزراعية المصرية التى تمثل مورد رزق وحياة الاغلبية العظمى للشعب وأحد الاركان الاساسية للاقتصاد القومى فاذا ما تنكحت الجهة المختصة بوسائلها المتاحة لها قانونا من تحقيق هذا الهدف دون حاجة لسحب الترخيص أو ازالة المحطة المرخص بينها ، أضفى السحب لهذا الترخيص أمراً مخالفا للقانون خليفا بالالفاء ، واذا انتهت الجهة الادارية بقرارها المطعون فيه الى سحب الترخيص الممنوح للطاعن وإزالة التعدى المترتب على اعتبار الترخيص ملغيا ومن بينها مبانى المحطة المرخص بها وتجهيزاتها ومعداتا ، فانها فى هذ الشأن تكون قد اقامت قرارها — بحسب الظاهر من الاوراق على غير أساس سليم من القانون .

ومن حيث انه فضلا عن ذلك فان الثابت من أوراق الطعن توافر ركن الاستعجال فى سرعة حسم النزاع فى مشروعية استمرار التنفيذ المباشر للقرار الادارى بازالة المحطة التى سبق الترخيص له باقامتها والتى أضحت مورد رزقه . واذا انتهج الحكم غير هذا النهج وقضى برفض طلب وقف التنفيذ إستناداً الى أن بناء السور يعد سعيًا جبراً — لالفاء الترخيص برمته فانه يكون قد أخطأ فى تأويل القانون وتطبيقه وأضفى خليفا بالالفاء والقضاء بوقف تنفيذ القرار المطعون فيه فيما تضمنه من سحب الترخيص الممنوح للطاعن على نفقته لتوافر ركنى الجدية والاستعجال فى حقه .

(طعن رقم ٣٥٨٥ لسنة ٣٣ ق — جاسية ٣١/٥/١٩٩٢)

نفس المعنى (طعن رقم ١٤٩٦ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٤٩٣/٤/٤)

قاعدة رقم (١٦١)

المبدأ :

يجوز للشرع أن يضع قيوداً على حق الملكية الخاصة لصالح المجتمع دون مساس بالحصانة التي لأعمال أو إجراءات تتعلق بالتأريض أو إزالة القدي - يفرج عن هذا الأصل استثناء - متعلق بإنشاء المساجد باعتبارها دور للمعابد - تخرج بصفتها هذه من الملكية العامة أو الخاصة وتضفى على ملك الله التي لا يجوز المساس بها - تحقيقاً لأداء المساجد لرسالتها أورد المشرع في أنفقون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٦٠ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم وزارة الأوقاف النص على أن تتولى وزارة الأوقاف إدارة المساجد - سواء صدر بوقتها الشهادة أم لم يصدر - على أن يتم تسليم هذه المساجد خلال مدة أقصاها عشر سنوات تبدأ من تاريخ العمل بهذا القانون - لا مجال للجهاد في تفسير هذا النص - المشرع ناط بوزارة الأوقاف القيام بالإشراف على المساجد - المساجد بوصفها المشر إلىه تفصل وتستقل عن أية ملحقات أخرى تخرج من نطاق العطف بالتخصيص وتؤدي بعد ذلك إذا كان يكون جزءاً لا يتصل من المسجد ورصد لخدمة المرافض في إقامة الشعائر وغيرها كالحملات ودور العبادة - يفرج ما عدا ذلك من ملحقات عن نطاق إشراف وزارة الأوقاف .

المسألة :

ومن حيث أنه بناء على ذلك فإن مقطع الفصل في هذا الطعن هو مدى الاختصاص المنوط بوزارة الأوقاف بالنسبة لضم المساجد لإشرافها ومدى تعلق هذا الاختصاص بما يعتبر من ملحقات هذه المساجد .

ومن حيث أنه قد عني الدستور في المادة (٣٢) النص على أن الملكية الخاصة تتمثل في رأس المال غير المستغل ، وينظم القانون أداء وظيفتها الاجتماعية في خدمة الاقتصاد القومي وفي إطار خطة التنمية دون انحراف أو استغلال . كما أشارت المادة (٣٤) منه على

أن الملكية الخاصة مضمونة ولا يجوز فرض الحراسة عليها الا في الاحوال المبينة في القانون ويحكم قضائي .

ومن حيث انه وان كان بناء على أحكام الدستور فانه يجوز للمشرع أن يضع قيوداً على حق الملكية الخاصة لصالح المجتمع ودون ان يمس الحصانة التي لاعمال أو اجراءات تتعلق بالترخيص أو ازالة التعدي اذا وقع الفعل مخالفًا للقانون أو شروط الترخيص أو مثل تعديا أو اغتصاب لاملاك الدولة الخاصة أو العامة تحقيقاً للاهداف والغايات التي يقتضيها المصالح العام على ان لا يتجاوز حد المشروعية بالخروج عن استخدام ما خوله المشرع له من سلطات لتحقيق المصالح العام ، باعتبار ان الاصل الدستوري هو حماية الملكية الخاصة البعيدة عن الغصب أو التعدي أو الاستيلاء على اموال أو ممتلكات الدولة أو الغير . ويخرج عن هذا الاصل العام ما يتصل بانشاء المساجد باعتبارها دور للعبادة وهي بيوت الله من الارض ومن ثم تخرج بصفتها هذه من الملكية العامة أو الخاصة وتضحي على ملك لله التي لا يجوز المساس بها أو تغيير طبيعتها أو صفتها لتبقى دور للعبادة واقامة الشعائر على النحو المطلوب لادائها وفق أحكام الشريعة وأصولها . . وتحقيقاً لاداء المساجد لرسالتها أورد المشرع في القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٦٠ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٥٩ بتظيم وزارة الاوقاف تنص على ان تتولى وزارة الاوقاف إدارة المساجد سواء صدر بوقفها إشهار أو لم يصدر ، على ان يتم تسليم هذه المساجد خلال مدة أقصاها عشر سنوات تبدأ من تاريخ العمل بهذا القانون .

ومن حيث أن المقرر انه لا مجال للاجتهاد في تفسير النص القانوني اذا كان واضحاً وصريحاً خاصة اذا تعلّق الامر بالاشراف على دور العبادة لتقوم على رسالتها في أداء الشعائر على النحو المطلوب منها وأن تؤدي رسالتها في مجال الدين والدعوة الى الحين الحقيقي والغاية

شعائره ومناسكه على الوجه المطلوب وأنباط بوزارة الاوقاف القيام على هذا الاشراف وتلك الادارة كجزء من وظائفها الاساسية •

ومن حيث ان المساجد بوصفها المشار اليه تفصل وتستقل عن أية ملحقات أخرى تفرج عن نطاق العقار بالتخصيص والذي يعد كذلك اذا كان يكون جزءا لا يتفصل عن المسجد ورمسد لخدمة أغراضه في اقامة الشعائر وغيرها كالحمامات وحورات المياه ، ومن ثم يفرج ما عدا ذلك من ملحقات عن نطاق إشراف وزارة الاوقاف على المساجد وفقا للنص المشار اليه حيث ان صياغة النص تقطع بذلك وتقضى به •

ومن حيث ان القرار المطعون فيه رقم ١٩٢ لسنة ١٩٨٩ والصادر من وزارة الاوقاف بضم المسجد موضوع الدعوى الى الوزارة وعلى أن تضع مديرية الاوقاف يدها على ما يكون موقوفا على المسجد المذكور من اعيان وملحقات وخلافه ، فان هذا الضم لا يشمل الملحقات غير الموقوفة على خدمة المسجد والوقف هو التخصيص الصادر من مالكة لخدمة المسجد وأغراضه وهذا الوقف لا يسرى على المرافق أيضا ما كان نوعها ما دامت خرجت عن خطة الوقف للمسجد •

ومن حيث ان القرار الطعن قد جاء واضحا الجوانب بقصره على المسجد وما أوقف عليه من ملحقات وخلافه وكان الثابت من مضمر استلام الوزارة للمسجد والمحرر من اللجنة المختصة بتاريخ ١٩/١/١٩٨٩ اثبت ان ما قامت على استلامه هو منشآت المسجد غير المستكملة مع بعض المشونات من المواد والمعدات الخاصة باستكمال أعمال المسجد فقط ولم يتطرق المحضر الى إستلام أية منشآت أو ملحقات أو مساكن أخرى فان القرار المطعون فيه والحال هذه يكون قد قام مستندا الى صحيح حكم القانون هربا والحال هذه بالابقاء عليه ورفض الطعن عليه بالالفاء •

ومن حيث أن الحكم الطمى قد ذهب الى ذلك المذهب فإنه يكون متفقاً وصحيح حكم القانون فى هذا الشق من الطمى .

ومن حيث أن الطاعن يضى على القرار الطمى انه تضمن الاستيلاء على كل من المبنى المختص للصيدلية العامة فضلاً عن مبنى النادى الثقافى والعيادة الخ .

فان للثابت من الاوراق أن ما ادعى اقامته من مبانى انها بدأ فى انشائها على اراضى طرح النهر ومسطحات النيل بجوار نادى التجديف جامعة عين شمس الامر الذى أدى الى تحرير محضر المخالفة رقم ٤١٩ لسنة ١٩٨٤ فى ١٨/١١/١٩٨٤ له ، والذي اتبع بالقرار رقم ٨ لسنة ١٩٨٥ من مدير عام الرى والصرف بالجيزة لمخالفة الطاعن لقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٨٤ ، رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٢ بشأن حملة النيل من التلوث ... وكانت هذه التعميمات سجلاً للمنازعات القضائية .

ومن حيث أن البين من المستندات أنها كلها جاءت خلوا من أى دليل قطعى الدلالة يفيد بوجود المنشآت المدعى بها أو استكتمانها على النحو الذى يحدد ماهيتها والمالك لها كما ولم يقدم الطاعن ما يفيد ادعائه بوجود هذه المنشآت فضلاً عن أن تقرير الخبير المودع فى الدعوى رقم ١١٩ لسنة ١٩٩٠ جنح قصر النيل المستأنف برقم ٣٦٢ لسنة ١٩٩١ س/ وسط . والمقامة من النيابة العامة ضد الطاعن . اذ لم يرد به أى مما يقطع بوجود المنشآت الملحقة بالمسجد والمدعى بها . فضلاً عن أن الثابت من الاوراق هو ان كل المعاينات والمقاييسات والاتفاق انما تدور كلها حول استكمال منشآت ومرافق المسجد موضوع القرار .

(طعن رقم ٤١٢٧ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٩٣/٦/٢٧)

الفرع الخامس

مناط السلطة الاستثنائية لجهة الإدارة في إزالة التعدي على
املاك الدولة العامة والخاصة بالطريق الإداري

قاعدة رقم (١٦٢)

المبدأ :

مناط السلطة الاستثنائية لجهة الإدارة — عملاً بأحكام المادة ٩٧٠ مدني — أن يكون ثمة عدوان مادي غير مستند إلى أي رابطة شرعية — مجرد من أي أساس قانوني — انحصار سلطة الإدارة الاستثنائية • إذا كان ثمة ادعاء بحق وجهت الإدارة هذا الحق وانكرته على مدعيه عليها الالتجاء إلى الطريق الطبيعي — ورفع الأمر إلى القضاء المختص لحسم ما دار بينها وبين أصحاب الشأن لوجود تحقق أو نفيه •

المسكدة :

من حيث أن قضاء المحكمة الإدارية العليا قد جرى على أن مناط السلطة الاستثنائية لجهة الإدارة عملاً بأحكام المادة ٩٧٠ من القانون المدني منذ تعديلها في إزالة التعدي على املاك الدولة العامة والخاصة بالطريق الإداري أي بطريق التنفيذ المباشر وخروجها عن الأصل الذي يوجب عليها الالتجاء إلى القضاء المختص وفقاً للقواعد والاجراءات المقررة قانوناً أن يكون ثمة عدوان مادي غير مستند إلى أي رابطة شرعية ومجرد من أي أساس قانوني يظاهره إما إذا كان ثمة ادعاء بحق على مال من أموال وجهت الإدارة هذا الحق وانكرته على مدعيه فإنه والحالة هذه تتردد الأمور إلى حالتها الطبيعية. ونكون أمام نزاع قانوني بين الإدارة وأصحاب الشأن حول حق من الحقوق وتتحسر عن الإدارة سلطتها الاستثنائية في إزالة التعدي بالطريق الإداري ويتعين عليها الالتجاء إلى الطريق الطبيعي وغورفع الأمر إلى القضاء المختص

ليجسم ما دار بيننا وبين أصحاب الشأن من خلاف حول وجود الحق على حال الدولة أو نفى وجوده .

ومن حيث ان الثابت من الاوراق ان المطعون ضدّهم نفوا تعديهم على أرض النزاع وأدّمو أنهم يستأجرون هذه الأرض من جمعية كشف حسابات هذه الأرض عن عام ١٩٨٤ الصادرة عن الجمعية والتي ذكر فيها أنهم مستأجرون لهذه الأرض من الجمعية وأنهم أدوا الاجرة المقررة عن هذا المصام كما قدموا كذلك صورة من الحكم الاستثنائي الصادر من محكمة دمنهور الكلية في قضية النيابة العمومية رقم ٤٠٧٨ لسنة ١٩٨٥ الذي قضى ببراءتهم من تهمة التعدي على الأرض محل النزاع ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه قد أصاب الحق في قضائه إذ خلى من كل هذه الشواهد الى ان ادعاء الطاعنين بوجود حق لهم على الأرض محل النزاع له ما يظاھر من الاسباب والاسانيد القانونية مما يخلع عن جهة الادارة سلطتها الاستثنائية في الالتجاء الى الطريق الاداري لازالة التعدي المزعوم ويكون قرارها بازلته قرار غير مشروع واجب الالفاء .

ومن ثم يكون الطعن المائل على غير سند من الواقع والقانون خليقا بالرفض .

ومن حث ان من خسر الدعوى يلزم بمصروفاتها عملا بأحكام المادة ١٨٤ من قانون المرافعات المدنية .

(طعن رقم ٧١٩ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٩٣/٣/٩)

الفرع السادس

تمتع المال الخاص المملوك للدولة بذات الحماية المقررة للمال العام وذلك في خصوص عدم جواز وضع اليد أو اكتساب ملكية أو حق عيني عليه بالتقادم

قاعدة رقم (١٦٣)

المبدأ :

يتمتع المال الخاص المملوك للدولة بذات الحماية المقررة للمال العام وذلك في خصوص عدم جواز وضع اليد أو اكتساب ملكية أو حق عيني عليه بالتقادم - قرار ازالة التمدي هو وسيلة استثنائية تتضمن خروجاً على الأصل المقرر باعتبار ملكية الدولة للمال الخاص هو حق ملكية مدنية لا يلجأ الى هذا الطريق الا اذا كانت ملكية الدولة قائمة على سند جدي له اصل ثبت في الأوراق .

المسألة :

ومن حيث أنه ولئن كانت المادة ٩٧٠ من القانون المدني • بعد تعديلها بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٧٠ تنص على أنه ولا يجوز تملك الاموال الخاصة المملوكة للدولة أو للتشخيص الاعتبارية العامة ، وكذلك أموال الوحدات الاقتصادية التابعة للمؤسسات العامة أو الهيئات العامة أو شركات القطاع العام التابعة لايهما والاوقاف الخيرية أو كسب حق عيني على هذه الاموال بالتقادم ولا يجوز التمدي على الاموال المشار اليها بالفقرة السابقة وفي حالة حصول التمدي يكون للوزير المختص حق ازالته ادارياً • الامر الذي من شأنه ان أصبح المال الخاص المملوك للدولة أو أى من تلك الاشخاص التي أوردها النص يتمتع بذات الحماية المقررة للمال العام

وذلك في خصوص عدم جواز وضع اليد أو اكتساب ملكيته أو حق عيني عليه بالتقادم وإزالة التعدى عليه بالطريق الإداري وفقا لهذا النص والمادة ٢٦ من قانون نظام الحكم المحلي رقم ٤٣ سنة ١٩٧٩ ، إلا أن قرار إزالة التعدى بالطريق الإداري - يعتبر وسيلة استثنائية تتضمن خروجاً على الأصل المقرر الذي يقضى بأن حق الدولة وغيرها من أشخاص القانون العام في أموالها هو حق ملكية مدنية شأنها في ذلك شأن الأفراد قد تلجأ تلك الأشخاص في إدارته أو التعامل فيه إلى أسلوب القانون الخاص وتظهر فيه كأحد أشخاص هذا القانون . ومن ثم فلا يلجأ إلى هذا الطريق إلا إذا كانت ملكية الدولة قائمة على سند جدى له أصل ثابت من الأوراق وأن يتوافر الاعتداء أو النصب الظاهر المبرر لاستخدام الطريق الإداري لازمته . وبالبناء على ذلك فلا يجوز للدولة أو لشخص من تلك الأشخاص التي أوردتها النص استخدام هذه الوسيلة للتدخل من رابطة قانونية من روابط القانون انخاص تكون فيها طرفاً كـ شخص من أشخاص هذا القانون - بل عليها أن تلجأ إلى القضاء العادي الذي يفتش بحسم النزاع المتولد عنها والبت في إثبات وجودها أو نفيها وقيامها أو انحلالها ويكون البت في ذلك مسألة أولية عند بحث مشروعية قرار إزالة التعدى ومتى كان ذلك فإذا كان سند واضح اليد بقصد التملك أو بصفة عارضة يستند إلى رابطة قانونية من تلك الروابط تؤيده ، كانت انحالة الظاهرة تدل على جدية ما ينسبها واضع اليد إلى نفسه من مركز قانوني بالنسبة للمقار فلا يكون ثمة غصب أو اعتداء يبرر إصدار إزالة التعدى بالطريق الإداري ويفقد هذا القرار بحسب الظاهر في هذه الحالة مخالفاً للقانون فاقداً لسيده المبرر له والمؤدى إليه مرجحاً الفسخ ومن باب أولى وقف تنفيذه متى تحقق كذلك ركن الاستعجال .

ومن حيث أن سلطة محكمة القضاء الإداري عند ما تبسط رقابتها

على مشروعية قرار إزالة التمديد بالطريق الإداري تجد حدها الطبيعي في التحقق من أن سند الجهة الإدارية في اتخاذ القرار سند له شواهد المبررة لإصدار هذا القرار دون التغل في فحص المستندات المقدمة من الخصوم ودون أن تفصل في النزاع المتعلق بتوافر الرابطة القانونية أو عدمها وأكثرها إذ تضطلع بذلك جهة القضاء المدني بحسبانها مسألة أولية على النحو آف الذكر .

ومن حيث أن البين من ظاهرة الأوراق أن ثمة عقد إيجار مبرم بين الطاعن والهيئة العامة للإصلاح الزراعي — بمقتضاء استأجر قطعة أرض زراعية لزراعتها بمقدار مساحتها ومحددة الحدود ومقابل الإيجار السنوي لها في الدعوى المدنية ٤٢ سنة ١٩٨٥ مدني دمنهور ومن ثم يكون وضع يد الطاعن عليها بمسافته مستأجراً لها وبالبناء على هذه الرابطة القانونية التي تولد على طرفيها التزامات متبادلة يفتى معها وجود الغصب والتمديد المبرر لمصدر قرار بازالته بالطريق الإداري ولا يغير من ذلك ما استندت اليه محكمة القضاء الإداري في حكمها المطعون فيه والذي استندت فيه على تفسيرها لشروط عقد الإيجار بين الطاعن والهيئة العامة للإصلاح الزراعي ومن ثم خلصت الى انتهاء مدة العقد بانتفاء الزرع الواحدة محل التقيد ومن ثم تكون يد الطاعن على تلك المساحة يد غاصب ذلك لأن الحكم المطعون فيه لم يقف عند تكثف العلاقة الإيجارية التي تفصح عنها الأوراق والمستندات وأما تناول في بحثه الذي أقام عليه قضاؤه — تفسير شروط التماقد ومؤداها وبذلك يكون قد فصل في مسألة أولية تفرج عن اختصاصه الولائي ما كان له أن يبعثها بل ان هذه العلاقة وامتدادها كانت منظورة أمام القضاء المدني الذي خلص الى وجودها وامتدادها بحسبانها علاقة دائمة ومستمرة

على خلاف ما خلص إليه الحكم من تفسير لها. ومن ثم فلا يكون وضع يد الطاعن — وهو يستند على تلك الرابطة القانونية على الأرض محل عقد الإيجار — بحسب الظاهر من الأوراق يد غاصب أو أن يكون هناك تعدد بالمعنى الذى استهدفه المشرع المبرر للحماية التى أضفاها نص المادة ٩٧٠ من القانون المدنى .

(طعن رقم ٣٧٤٥ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٩٣/١/٥)

الفرع السابع

الفصل في منازعات الملكية

قاعدة رقم (١٦٤)

المبدأ :

القضاء المدني هو صاحب الولاية الطبيعية والأصلية للفصل في منازعات الملكية — إلا أن المشرع قد عهد إلى لجان إدارية ذات اختصاص قضائي بولاية الفصل في هذه المنازعات — القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ والقانون ١٥ لسنة ١٩٦٣ — الأحكام التي تصدرها المحاكم المدنية في تلك المنازعات بالمخالفة للتشريعات الخاصة التي سبقتها ولاية نظرها — لا يمكن إهدار حقيقتها وإقرار انعدام أثرها أمام توجهة التي عهد إليها بالفصل في منازعات الملكية وخاصة إذا ما أصبحت تلك الأحكام بآته .

المسألة :

ومن حيث أنه لا جدال فيه أن القضاء المدني هو صاحب الولاية الطبيعية والأصلية للفصل في منازعات الملكية أي ما كان محل المنازعة أو سببها وإذا كن المشرع قد اجتراً أنواعاً محددة من منازعات الملكية كتلك الناشئة عن تطبيق أنقانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ والقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ أشار إليه من ولاية القضاء المدني قاضي الملكية الطبيعي وعهد بها لاعتبارات خاصة إلى لجان إدارية ذات اختصاص قضائي فإنه يمتنع احترام إرادة المشرع في هذا التصدد والقول بأنه إزاء ذلك الموقف من جانب المشرع لم يعد للقاضي المدني الحق في النظر في تلك المنازعات إلا أن كون تلك التشريعات الخاصة تحمل إستثناء من الأصل العام في الولاية الطبيعية للقاضي المدني بمنازعات الملكية يعكس أثره على الأحكام التي قد تصدرها المحاكم المدنية في تلك

المنازعات بالمخائفة للتشريعات الخاصة التي سلبتها ولاية نظرها ، فإذا كان الاصل ان الاحكام التي تصدرها احدى جهات القضاء خروجاً على ولايتها وعدواناً على ولاية جهة أخرى ، هذه الاحكام على ما استقرت عليه مبادئ القضاء لا تحوز حجية في مواجهة جهة القضاء التي اعتدى على ولايتها وتعتبر في حكم المدم ولا تحول بينها وبين نظر المنازعة من جديد دون أن تدخل في اعتبارها ما قضت به تلك الاحكام إلا أن هذا الاتجاه لا يمكن تطبيقه على أحكام القضاء المدني في منازعات الملكية والتي حيل بينه وبين نظرها بنصوص خاصة وعهد بها الى جهة أخرى خروجاً على الولاية العامة للقضاء المدني فعلى ما تمهله تلك الاحكام من مخالفة لقواعد الولاية التي أوردها النصوص الخاصة الا أنه لا يمكن اعداد حجيتها وإقرار انعدام أثرها أمام الجهة التي عهد اليها بالفصل في منازعات الملكية وخاصة إذا ما أصبحت تلك الاحكام باتة وغير قابلة للطعن عليها بأى وجه من أوجه الطعن ، فخرجها على قواعد توزيع الاختصاص وإن كان يلحق بها البطلان الا أنها إذا ما أصبحت باتة فإنه يتعين تطبيق حجيتها واعمال اثارها في مواجهة جميع جهات القضاء لما هو مقرر من أن الاعتبارات التي تقوم عليها حجية الامر المقضى تلحظ على اعتبارات النظام العام ذاتها .

ومن حيث انه تأسيساً على ما سبق جميعه يتعين القول بأن حجية الاحكام الصادرة من القضاء المدني ابتداء واستثناءً والاثار الكاشفة لهذه الاحكام تقتضى الاعتراف والاقرار بملكية الطامن للمعارات الزراعية محصل النزاع في مواجهة الاصلاح الزراعى وعدم جواز المساس بتلك الملكية استناداً الى القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣. والذي اشارت اليه صراحة الاحكام المدنية وقضت بملكية الطامن لارض النزاع دون اثر للقانون المذكور .

ومن حيث يخلص من ذلك انه يتعين القضاء بالغاء قرار اللجنة

القضائية المطعون فيه فيما قضى من سلامة إستيلاء الاصلاح الزراعى على مساحة التسة قراييط وثمانية أسهم من الاراضى الزراعية ورفض اعتراض الطاعن على هذا الاستيلاء .

ومن حيث أنه عما اثبتته القرار المطعون فيه من عدم إنطباق أحكام القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٩٣ على مساحة ٢٥٠ ذراعا أرض بناء بناحية بطره ومساحة ١١٠ ذراعا حبان بناحية بندر المتصورة أول وذلك تأسيسا على ما أوضحه الخبير في تقريره من أن العقارات هي من أراضي البناء التي تتحضر عنها أحكام الاستيلاء فقد كانت رقابة اللجنة لسلامة قرار الاستيلاء تقتضى ان تبحث في مشروعية هذا القرار من كل الوجة سواء تلك التي اثارها الطاعنين أو التي تكشفها هي بحسبان ان قرارات الاستيلاء إنما تنص أعز ما يملكه الفرد وهو الملكية العقارية مما ينبغى ان تكون رقابة مشروعيتها شاملة لكل عناصرها ويعد وزنها بميزان من كل جوانبها .

ومن حيث انه تأسيسا على ذلك فما كان للجنة ان تقضى برفض الاعتراض بالنسبة لأرض البناء مع ما أنتهت من عدم مشروعية الاستيلاء عليها بدعوى انها لا تملك تعديل السبب القانونى للدعوى بحسبانها منازعة مدنية بل كان عليها ان تقضى بعدم مشروعية قرار الاستيلاء على أرض البناء وان تقضى للمترضين بملكيتهما وإذا أنتهت اللجنة الى ذلك فذلك خلافا لذلك بالنسبة لهذا الشق من قضائها فانه يكون واجب الإلغاء أيضا ، ويتميز الزام الهيئة المطعون ضدها المصروفات طبقا للمادة ١٨٤ مرافعاته .

(طعن رقم ٤١٤ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٨/٥/١٩٩٣)

الفرع الثامن التقادم المكسب للملكية

قاعدة رقم (١٦٥) .

المبدأ :

لكي يمتد بالتقادم الخمس كسبب لكسب الملكية فلا بد من توافر مدة
شروط هي : —

- ١ — أن يكون التصرف القانوني سند الملكية صادرا من غير مالك
المعقول . ٢ — أن يكون الحائز حسن النية لا يعلم بأن من تصرف إليه
غير مالك للمعقل المتصرف فيه ٣ — أن يكون حسن النية متوافرا لدى
الحائز وقت تلقى الحق المتصرف فيه (وقت تسجيل التصرف) ٤ — أن
تكون الحيازة ظاهرة هائلة واضحة مستمرة ٥ — توافر نية التملك لدى
البصائر .

المسألة ٢ :

ومن حيث أنه فيما يتعلق بالوجه الأول من أوجه الطعن والخاص
بتاريخ إبرام التصرف المطلوب الاعتداد به ، فإن المسألة الثالثة من
القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن الإصلاح الزراعي تنص على أن
تستولي الحكومة في خلال الخمس سنوات التالية لتاريخ المعمل بهذا
القانون على ملكية ما يجاوز مائتي الفدان التي يستقيها المالك
لنفسه ٥٥٥٥ . ولا يمتد في تطبيق هذا القانون (١) بتصرفات المالك
ولا بالرهون التي لم يثبت تاريخها قبل ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ ٥٥ (٢)
بتصرفات المالك إلى فروعه وزوجه وأزواج فروعه ولا بتصرفات
هؤلاء إلى فروعهم وأزواجهم وأزواج فروعهم وأن نزلوا حتى كانت
تلك للتصرفات غير ثابتة التاريخ قبل أول يناير سنة ١٩٤٤ وذلك دون

أضرار بحقوق الغير التي تلحقها من المذكورين بتصرفات ثابتة التاريخ
قبل ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ •

وتخص المادة الرابعة من هذا القانون على أنه لا يجوز مع ذلك
للمالك خلال خمس سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون أن يتصرف
بنقل ملكية ما لم يستولي عليه من أطيانه الزراعية الزائدة على مائتي
الفدان (وذلك بالنسبة الى الفئات المشار إليها في هذه المادة وبالشروط
الواردة فيها) •

ومن حيث ان التصرف محل النزاع هو عبارة عن عقد مسجل
صادر الى المطعون ضدها من السيد / ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ (ابن الخاضع)
عن المساحة محل الاعتراض ومسجل في تاريخ ١٥/١/١٩٧٧ برقم ٢٧١
شرقية ، وأن هذه الأرض اشترتها البائع من والده بمقتضى عقد مسجل
برقم ٣٤٣٦ بتاريخ ١٥/١٠/١٩٦٨ ، وأن كلا العقدين المشار إليهما لم
يقت تاريخ أى منهما قبل تاريخ العمل بالقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢
في ٢٣/٧/١٩٥٢ ، كما أنه بالنسبة للعقد الاصلى الصادر من الخاضع
الى والده (البائع) للأرض محل الاعتراض لى يعتد به يجب أن يكون
ثابت التاريخ قبل أول يناير سنة ١٩٤٤ وهذا ما لم يثبت من الأوراق ،
وبناء عليه لا يعتد به ولا بالعقد الذى تلاه والصادر الى المعترض
والمسجل برقم ٢٧١ في ١٥/١/١٩٧٧ حيث لم يثبت تاريخها قبل
٢٣/٧/١٩٥٢ •

ومن حيث أنه بالنسبة لما أقام عليه القرار المطعون فيه قضاه
من أن المعترض قد اكتملت في حقه مدة التقادم الخصى المكسب للملكية
وأنه استوفى شروط اكتساب الملكية طبقا لنص المادة ٩٦٩ من القانون
المدنى من وضع يد هادى وظاهر ومستمر ، وسند صحيح وحسن نية ،
فإن هذا الذى استند اليه القرار المطعون فيه يعتبر غير صحيح ، فالسند

أنه يشترط طبقاً لما استقر عليه الفقه والقضاء لكي يمتد بالتقادم الخمسى كسبب لكسب الملكية أن يكون التصرف القانونى منذ الملكية صادراً من غير مالك العقار ، وأن يكون الصائر حسن النية بمعنى أنه لا يعلم بأن من تصرف إليه غير مالك للعقار المتصرف فيه ، وأن يكون بحسن النية متوافر لديه عند تلقى الحق المتصرف فيه ، أى أن يكون ذلك متوافراً وقت تسجيل التصرف ، فضلاً عن الحيازة الظاهرة الهادئة المستمرة أو نية التملك .

(طعن رقم ١٤٥٦ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٨٦/٢/٢٥)

قاعدة رقم (١٦٦)

البدء :

يتحقق التقادم القصير المدة المكسب للملكية بحيازة العقار حيازة قانونية مقترنة بحسن النية وبسبب صحيح مدة خمس سنوات — يجب استيفاء شروط الحيازة وخلوها من العيوب وأن تكون مقترنة بحسن النية — يتحقق حسن النية بأن يكون الحائز اعتقد وقت تلقى الملكية (وهو وقت التسجيل) أنه تلقاها من مالك — أما السبب الصحيح فهو تصرف صادر من غير مالك ونقل للملكية ومسجل قانوناً — يجب أن تستمر الحيازة على هذا النحو مدة خمس سنوات بصرف النظر عن حيازة المتصرف للحائز أو نيته أو سنده — لا ينطبق هذا التقادم إذا كان التصرف صادراً من المالك أو كان باطلاً بطلاناً مطلقاً على نحو يعدم وجوده القانونى أو كان غير مسجل وفقاً للقانون .

المسكبة :

ومن حيث أن القانون المدنى بعد أن تناول في المادة ٩٦٨ التقادم المكسب الطويل بالحيازة مدة خمس عشرة سنة ، تعرض في المادة ٩٦٩ للتقادم المكسب القصير في المقار بالحيازة مدة خمس سنوات ، رعاية لمن هاز يحسن نية وبسبب صحيح مسجل في ذات الوقت ،

إذا نصت هذه المادة على أنه ١ — إذا وقعت الحيازة على عقار أو على حق عيني عقارى وكانت مقترنة بحسن النية ومستتدة في الوقت ذاته إلى سبب صحيح فإن مدة التقادم المكسب تكون خمس سنوات .

٢ — ولا يشترط توافر حسن النية إلا وقت تلقى الحق ٣٠ — والسبب الصحيح سند يصدر من شخص لا يكون مالكا للشيء أو صاحبا للحق الذى يراد كسبه بالتقادم ، ويجب أن يكون مسجلا طبقا للقانون .

« وفاد هذا أن التقادم المكسب القصير في العقار يتحقق بحيازته حيازة قانونية مقترنة بحسن النية وبسبب صحيح مدة خمس سنوات ، فيجب أن تكون الحيازة مستوفية للشرائط وخالية من العيوب ، وأن تتلزن بحسن النية بأن يكون المأثر قد اعتقد وقت تلقى الملكية أو الحق العيني وهو وقت التسجيل أنه تلقاه من مالك ، وأن تتلغ بالسبب الصحيح وهو تصرف صادر من غير مالك وناقل للملكية أو الحق العيني ومسجل قانونا ، وأن تستمر على هذا النحو خمس سنوات من تاريخ اجتماع هذه الأمور فيها ، وذلك بصرف النظر عن حيازة المتصرف للمأثر أو نيته أو سنده . وبذا لا يصدق هذا التقادم إذا كان المتصرف صادر من المالك أو كان باطلا بطلانا مطلقا على نحو يعدم وجوده القانونى أو كان غير مسجل وفقا للقانون .

ومن حيث أن القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٧ المعمول به وفقا للمادة الثانية منه إعتباراً من تاريخ نشره في ١٣ من يولييه سنة ١٩٥٧ قضى في المادة الأولى منه بتعديل المادة ٩٧٠ من القانون المدنى على نحو حظر تملك الاموال الخاصة المملوكة للدولة بالتقادم رغبة في اسباغ الحماية عليها حتى تكون في مأمن من تملكها بالتقادم حسبما أصبحت عنه المذكرة الايضاحية للقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٧ ، ومن ثم لسان الاملاك الخاصة المملوكة للدولة اذا حازها الافراد ولم يكتسبوا ملكيتها بالتقادم لعدم اكتمال مدته عند نفاذ هذا القانون في ١٣ من يولييه سنة ١٩٧٥

يتمتع اكتسابهم ملكيتها بالتقادم ، وذلك صدعا بالآثر المباشر لذلك القانون .

ومن حيث أن القانون المدني أجاز في الفقرة الثانية من المادة ٩٥٥ للخلف الخاص أن يضم الى حيازته حيازة سلفه في كل ما يرتبه القانون على الحيازة من أثر ، وبذلك يحق للمشتري أن يقتصر على حيازته الخاصة بمفاتها الذاتية ، كما يحق له حسب مصلحته أن يضم حيازة البائع كما لو توافرت للاخير الحيازة المستوفية المقرنة بحسن النية والمتسوقة بالسبب الصحيح مدة معينة تكفل للمشتري من بعده مدة الخمس سنوات اللازمة لاكتسابه الملكية بالتقادم القصير المكسب ، وواضح أنه يشترط في هذه الحالة أن يستوى في الحيازتين مناط الاعتداد بهما في مجال هذا التقادم وخاصة اقترانهما بحسن النية وبالسبب الصحيح . ويانزال هذه الاحكام على النزاع يتضح أن المطعون ضده الثالث السيد / تلقى الارض من الدولة المالكة لها بمقتضى قرار معدوم قانونا ، فهو قد حصل عليها من المالك بسند منعدم وليس من غير المالك بسبب صحيح فلا تستوي بحال حيازته في مفهوم التقادم المكسب القصير ، حتى يكون للطاعنين بوصفهم هم أو مورثيهم من بعدهم خلفا خاصا له ، أن يضموا حيازته السابقة الى حيازتهم اللاحقة في حساب مدة هذا التقادم . كما أن حيازتهم ذاتها ان سلم بأنها شفعت بحسن النية واقتترنت بالسبب الصحيح وهو عقود البيع الصادرة اليهم من السيد / الذى لا يملك قانونا الارض المباعة وذلك اعتباراً من تاريخ تسجيل هذه العقود في ١٦ و ١٧ من سبتمبر سنة ١٩٥٣ فلم تكتمل باقى الحيازة مدة التقادم القصير فلم تبلغ خمس سنوات عند نفاذ القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٧. في ١٣ من يوليه سنة ١٩٥٧ . وذلك قبل حظر تملكها بالتقادم من التاريخ المذكور . ومن ثم فلم يكتسبوا ملكيتها بالتقادم قبلئذ ، وبذلك يكون

الحكم المطعون فيه قد أصاب الحق إذ قضى برفض دعواهم فيتمين الحكم بقبول الطعن شكلا وبرفضه موضوعا مع إلزام انطاعين بالمصروفات .

(طعن رقم ١٠٧٤ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٧/١٠/١٩٨٧)

قاعدة رقم (١٦٧)

المبدأ :

المادة ٩٦٨ من القانون المدني — يشترط لاكتساب ملكية العقار بالتقادم الطويل أن تستمر الحيازة دون انقطاع خمسة عشر سنة — وذلك بتوافر شرائط الحيازة من هدوء واستمرار ونية التملك .

المسألة :

ومن حيث أنه عن وضع يد الطاعنين على أرض النزاع ، فسان نص المادة ٩٦٨ من القانون المدني يتطلب لاكتساب ملكية العقار بالتقادم الطويل أنه تستمر حيازته لها دون انقطاع خمس عشرة سنة بشرائطها المعروفة من هدوء واستمرار ونية التملك حيث نص على أنه (من حاز .. عقاراً دون أن يكون مالكا له ... كان له أن يكسب ملكية الشيء ... إذا استمرت حيازته دون انقطاع خمس عشر سنة) .

ولا تأخذ هذه المحكمة بما انتهى اليه الخبر في تقريره — المودع ملك الاعتراض بأن المترعنين ومورثهم من قبلهم يضعون يدهم مسدة تزيد على خمس عشرة سنة وأن شهودهم اجمعوا على أن وضع يدهم كان بصفتهم ملاكا للأرض ، ذلك أن الخبر المذكور قد اقتصر في تقريره على سؤال شاهدين اتفدهما ويدعى ولا يعول على شهادته حيث قرر أن عمر ٢٩ عاما أى أن عمره كان لا يزيد على عشرة سنوات وقت العمل بالقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ الخاضع له مالك الأرض وأما

الشاهد الثاني ويدعى فقرر أنه يعلم أن الأرض قد
تلقاها أحد الطاعنين بالميراث عن والده المرحوم /
وأن هذا الأخير قد تلقاها بالميراث أيضا عن والده ، ولم يحدد هذا
الشاهد تناريخ بداية وضع يد أى من هؤلاء جميعا مما لا يمكن معه
الجزم بأن الطاعنين قد وضعوا يدهم على الأرض محل النزاع المدة
الطويلة المكسبة للملكية .

ومن حيث أنه تأميسا على ما تقدم ، يكون القرار المطعون فيه
فيما قضى به برفض الاعتراض موضوعا قد صدر متلفا وصحيح حكم
القانون ، مما يتعين معه الحكم برفض الطعن المسائل والأزام الطاعنين
المصروفات عملا بالمادة ١٨٤ من قانون المرافعات .

(طعن رقم ٣١٦١ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١١/١٢/١٩٩٠)

الفرع التاسع

الأموال العامة والخاصة المملوكة للدولة أو للأشخاص

الاعتبارية العامة لا يجوز تملكها أو كسب حق عيني عليها بالتقادم

قاعدة رقم (١٦٨)

المبدأ :

المادة ٨٧ من القانون المدني — المقارنات التي للدولة أو للأشخاص الاعتبارية العامة والتي تكون مخصصة لخدمة عامة بالفعل أو بمقتضى قانون أو مرسوم تعتبر أموالاً عامة ولا يجوز التصرف فيها أو الحجز عليها أو تملكها بالتقادم — تخصيص قطعة أرض لأقامة مكتب بريد عليها — تهدم المبنى الذى كان مقاماً عليها لا يستقيم سبباً لانتهاء تخصيص الأرض فيما خصصت له أصلاً بدلالة أنه سيشرع فيها ومن جديد فى اقامة مبنى البريد بعد تهدمه — وجه الخفمة العامة الذى انقضى عليها لا يتمحض فى ذاته ملكية خاصة للهيلة القومية للبريد تجيز لها ان تشدد تصرفاً بالبيع فى جزء منها — اقتطاع جزء منها لغرض آخر لا يتأتى الا بتعديل قرار تخصيصها بذات الاداة القانونية التى صدر بها .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة فى ٩ من اكتوبر سنة ١٩٩١ واستظهرت من عفاصره أن الارض فى الحالة الماثلة ما انفكت مخصصة للمنفعة العامة لاغراض اقامة مكتب بريد عليها ولم ينحصر عنها هذا التخصيص بسند قانونى يعتد به . وبدلالته سيشرع فيها ومن جديد فى اقامة مبنى البريد بعد تهدمه وهو الامر الذى لا يتأتى معه التصرف فيها بمقتضى حكم المادة ٨٧ من القانون المدني التى تنص على أن « يعتبر أموالاً عامة المقارنات والمنقولات التى للدولة أو للأشخاص الاعتبارية

العامة والتي تكون مخصصة لمنفعة عامة بالفعل أو بمقتضى قانون أو مرسوم ، وهذه الاموال لا يجوز التصرف فيها أو الحجز عليها أو تملكها بالتقادم . وإذ يبنى على ذلك ان الارض وقد اكتسبت صفة المال العام وان وجبة المنفعة العامة الذى أضفى عليها لا يتمحض فى ذاته ملكية خاصة للهيئة تجيز لها ان تنشئ تصرفا بالبيع فى جزء منها على أى وجه ، مما يعد خروجاً على تخصيص الارض ومجاوزه له ، إذ ليس فى تهم ان يبنى الذى كان مقاماً عليها ما يستقيم سبباً لانهاء تخصيص الارض فيما خصصت له أصلاً ، ومن ثم فإن اقتطاع جزء منها لغرض آخر لا يتأتى الا بتعديل قرار تخصيصها بذلت الاداة القانونية التى صدر بها والتي لا يقوم مقامها فى هذا الصدد استصدار قرار من وزير النقل والمواصلات بانهاء التخصيص باعتبار أن الارض لم يتم ابتداء بقرار منه .

لذلك ، انتهت للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم جواز انتهاء تخصيص قطعة الارض البالغ مساحتها سبعمائة وخمسون متراً مريماً فى الحالة المعروضة « بموقع بريد القرشية » للمنفعة العامة ، بقرار يصدر من وزير النقل ووجوب ان يكون انتهاء هذا التخصيص بذات الاداة القانونية التى تم بها ابتداء .

(حنف رقم ٧٦/١/٧ — جلسة ١٠/٩/١٩٩١)

قاعدة رقم (١٦٩)

المبدأ :

المشرع فى المادة ٩٧٠ من القانون المبنى بسط المصلحة على الأموال الخاصة المملوكة للدولة أو للشخص الاعتبارية العامة — وذلك سواء بحظره تملكها أو كسب حق عيني عليها بالتقادم أو بتجريمه التعدي عليها أو بتحويله.

الجهة الإدارية المعنية سلطة إزالة هذا التعدي ادريساً — وذلك دون حاجة الى اللجوء الى القضاء من جانبها او انتظار حكمه في الدعوى التي يقيها
الفجر .

المحكمة :

ومن حيث أنه عن طلب المطعون ضده وقف تنفيذ والغاء القرار رقم ٥ لسنة ١٩٨٣ فالثابت من الاوراق أن القرار المطعون فيه قد صدر من رئيس مركز ومدينة أشمون بتاريخ ١٩٨٣/٦/٢٠ إستناداً على القانون رقم ٤ لسنة ١٩٧٩ ولائحته التنفيذية وقرارات التفويض ، وعلى مذكرة الادارة الهندسية بالمجلس رقم ٢ تعديت ، وعلى موافقة محافظ المتوفية قرر إزالة التعديت الواقعة على أملاك الدولة بناحية سبك الاحد من جانب المواطنين على القطع والمساحات قرين أسمائهم وهم ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ١٩ — ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ قطعة رقم ٢٠٢ حوض دابر الناحية / ١٥ .

ومن حيث أن المادة (٩٧٠) من القانون المدني المعدل بالقوانين أرقام ١٤٧ لسنة ١٩٥٧ ، ٣٩ لسنة ١٩٥٩ ، ٥٥ لسنة ١٩٧٠ تنص على أن « لا يجوز تملك الاموال الخاصة المملوكة للدولة أو للأشخاص الاعتبارية العامة وكذلك أموال الوحدات الاقتصادية التابعة للمؤسسات العامة أو للهيئات العامة وشركات القطاع العام التابعة لايهما والارواق الخيرية ، أو كسب أى حق عيني على هذه الاموال بالتقادم ، ولا يجوز التعدي على الاموال المشار اليها بالفقرة السابقة وفي حالة حصول التعدي يكون للوزير المختص حق إزالته إدارياً .

وتنص المادة ٢٦ من قانون نظام الحكم المحلى رقم ٤ لسنة ١٩٥٩ والمعدل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ على أنه ٠٠٠٠٠٠ وللمحافظ

أن يتخذ جميع الاجراءات الكفيلة بحماية أملاك الدولة العامة والخاصة وإزالة ما يقع عليها من تعديات بالطريق الإداري » .

وتنص المادة ١٣١ من ذات القانون على أن « للمحافظ أن يفوض بعض سلطاته وإختصاصاته الى مساعديه أو الى سكرتير عام المحافظة أو السكرتير العام المساعد أو الى رؤساء المصالح أو الى رؤساء الوحدات المحلية الاخرى » .

ومن حيث انه يبين من هذه النصوص أن المشرع في المادة (٩٧٠) من القانون المدني قد بسط الحماية على الاموال الخاصة المملوكة للدولة أو للأشخاص الاعتبارية العامة ، سواء بحظره تملكها أو كسب حق عيني عليها بالتقادم ، أو بتجريمه التعمدي عليها ، أو بتفويله الجهة الادارية المعنية سلطة إزالة هذا التعمدي اداريا ، دون حاجة الى اللجوء الى القضاء من جانبها أو انتظار حكمه في الدعاوى التي يقيمها الغير ، فلا يعوق سلطتها في ازالة التعمدي مجرد منازعة واضح اليد أو ادعائه حقاً لنفسه ، أو حتى اقامته دعوى بذلك أمام القضاء المدني . طالما أن لدى الجهة الادارية أدلة جادة تقيد حقها وهو ما يخضع لرقابة القضاء الاداري عند بحثه مشروعية القرار الصادر بإزالة التعمدي ، فهو لا يفصل في موضوع الملكية أو الحق المتنازع عليه وإنما يقف انحصاراً عند التحقق من صحة هذا القرار وخاصة قيامه على سببه الجبرر له قانوناً المستند من شواهد ودلائل جديده .

ومن حيث انه باستظهار الاوراق يبين من الاطلاع على الخريطة المساحية المقدمة من الجهة الادارية عن سبك الاحد وخصتها وكفر التعويضات وكفر المرازقة « ان القطعة رقم ٩٤/٢٠٢ مستغف ومساحتها ٤ أفدنة و ٩٠ قيراط و ٢٥ سهم تقع بحوض دايير الناحية / ١٥ بقيرية سبك الاجد مركز أشمون بحوض دايير الناحية ، وموضح بالخريطة

موقع تعدى المطعون ضده الذي تم ازالته اداريا ضمن ١٩ مواطنا ثم
إزالة التعدى الواقع من بعضهم وتمت الموافقة على البيع لبقية المتحدين
الذين أقامو منازل سكنية طبقا لكتاب نائب رئيس الوزراء للخدمات
والحكم المحلى (حافطة مستندات الجهة الادارية فى ١٤/٥/١٩٨٧) فإذا
كان ذلك وكان البادى من المستندات المقدمة من المطعون ضدها وهى عبارة
عن صورة عقد قسمة ، وصورة عقد بيع ثابت التاريخ فى ٥/٩/ ١٩٢٠ ،
ان هذه المستندات فضلا عن انها صور ضوئية فانها لا تشير بذاتها الى
أن المطعون ضده أو مورثه — حسبما يزعم بذلك — له حق من حقوق
الملكية على ذات القطعة رقم ٩٤/٢٠٢ بحوض دابر الناجية
رقم / ١٥ ، يؤكد ذلك ان الحوض المذكور (دابر الناجية) وعلى
ما هو ظاهر بالفريضة المساحية لا يشمل فقط القطعة رقم (٢٠٢)
ولكن يشمل ما هو اكبر منها بكثير .

ومن حيث أن المحكمة لا تطعن الى العقد العرفى المبرم بين المدعى
وشقيقاته والخاص بما تم بيمة وشراؤه من الطرفين لارض مساحتها
١٦ سم ألت العين عن والدهن المتوفى سنة ١٩٢٥ إذ لم يقدم المطعون
ضده أية دلائل جادة تفيد هذه ملكية مورثة لهذه المساحة وشرعية
الايولة منه لشقيقاته ، خاصة وأنه أحد الورثة معلن للصاحبة
المذكورة .

ومن حيث ان المستندات التى قدمها المطعون ضده غير كافية
للدلالة على ظاهر حكيته ومثله لشقيقاته للارض مهمل النزاع ، وأن
منازعة للجهة الادارية فى الملكية أمر لم تقم عليه دلائل جادة قوية
وأن الدعوى القائمة منه أمام القضاء الأدنى فى هذا الشأن غير واضحة
أسانيدها وأسسها أمام هذه المحكمة ومن ثم فان الثابت بحسب
الظاهر من الاوراق صحة قرار الجهة الادارية وتعرضها بالازالة
قيمة لا سند جدى له من حق التملك للمدعى على الارض التى يبين من

الخريطة المساحية المقدمة من الجهة الادارية - والى كشف تحديد المساحات الصادر من مديرية المساحة بشعبين التكم ، ومن ثم فانه والحال كذلك يكون للجهة الادارية - بل ويجب عليها إصدار قرار ازالة التعدي الواقع من المطعون ضده إداريا على النحو الذي صدر به القرار المطعون فيه وفقا لما جرى عليه قضاء هذه المحكمة تطبيقا لاحكام المادة ٩٧٠ من القانون المدني سالف الذكر ، ويكون الحكم المطعون فيه قد جانب الصواب حينما قضى بوقف تنفيذ هذا القرار مما يتعين معه القضاء بالناء هذا الحكم ويرفض طلب وقف التنفيذ مع الزام المطعون ضده المصروفات عملا بحكم المادة ١٨٤ من قانون المرافعات المدنية والتجارية .

(طعن رقم ١١٩٤ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٣/٦/١٩٩٣)

النوع المائل شهر التصرفات الناقلة الملكية

قاعدة رقم (١٧٠)

المبدأ :

في ظل العمل بالقانون المدني القديم وقبل صدور قانون التسجيل رقم ١٨ لسنة ١٩٢٢ • كانت ملكية المفسار تنتقل من البائع الى المشتري بمجرد التعاقد دون حاجة الى التسجيل — عدم سريان أحكام القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٢٢ والمعمول به اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٢٤ على المحررات التي ثبت تاريخها ثبوتا رسميا قبل تاريخ العمل به — أساس ذلك : المادة ١٤ من القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٢٢ •

المسألة :

ومن حيث أن الثابت كما تقدم أن الأرض محل المنازعة قد انتقلت ملكيتها من الاجنبي المذكور بالتصرف الصادر منه الى وذلك بموجب العقد العرفي المؤرخ ١/١/١٩١٣ والثابت بالتاريخ أمام محكمة ابو تيج الجزئية برقم ٦٨٧ في ١٨/٣/١٩٢٣ ذلك أنه من المقرر في ظل العمل بالقانون المدني القديم وقبل صدور قانون التسجيل رقم ١٨ لسنة ١٩٢٣ أن الملكية في العقار تنتقل الى المشتري بمجرد التعاقد دون حاجة الى التسجيل وقد قضت المادة ١٤ من قانون التسجيل المشار اليه الصادر في ٢٣/٦/١٩٢٣ والمعمول به من أول يناير سنة ١٩٢٤ بعدم سريانه على المحررات التي ثبت تاريخها ثبوتا رسميا قبل تاريخ العمل به من أول يناير سنة ١٩٢٤ بل تظل هذه المحررات خاضعة من حيث الآثار التي تترتب عليها لاحكام القوانين التي كانت سارية عليها ومن ثم فإنه ومن تاريخ العقد المؤرخ ١/١/١٩١٣ — الثابت بالتاريخ ثبوتا رسميا في ١٨/٣/١٩٢٣ تضحى

الأرض موضوع المنازعة مطوكة تلمشتري المذكور المصرى الجنسية
— ولما كن الأمر كذلك وكانت المساعدة الثانية من القانون رقم ١٥
لسنة ١٩٦٣ بحظر تلك الأجناب للأراضى الزراعية وما فى حكمها
قد نصت على أنه « تؤول الى اندولة ملكية الاراضى الزراعية وما فى
حكمها من الاراضى المقابلة للزراعة والبيور والصحراوية الملوكة للأجناب
وقت العمل بهذا القانون بما عليها من المنشآت والآلات
ولا يعتد فى تطبيق أحكام هذا القانون بتصرفات المالك الخاضعين
لأحكامه ما لم تكن صادرة الى أحد المتضمنين بجنسية الجمهورية العربية
المتحدة وثابتة التاريخ قبل يوم ٢٣ من ديسمبر سنة ١٩٦١. ومن ثم
وقد وضع ما تقدم أن الأرض موضوع المنازعة مطوكة لمصرى ولم
تكن مطوكة لأجنبى وقت العمل بالقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ ثم
لا تنطبق على أرض النزاع أحكام هذا القانون. ويكون الاستيلاء
الموقع عليها مخالفا للقانون دون ثمة حاجة بعد ذلك لبحث تصرف
المالك المصرى الى المطعون ضدهم. أو مدى ثبوت تاريخ هذا التصرف
ومن ثم يضمن القرار المطعون فيه الصادر من اللجنة القضائية محمولا
على الأسباب المتقدمة متفقاً وأحكام القانون ويكون لذلك الطعن عليه
دون سند من القانون جديراً لذلك بالرفض »

(طعن رقم ٩٩٨ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٨٧/٣/٣١)

الفرع الحادى عشر

يجب تخصيص الاستيلاء بالفرض الذى صدر من أجله

قاعدة رقم (١٧١)

المبدأ :

حق الملكية — لم يقصد المشرع الدستورى جعله حقا عصيا على التنظيم التشريعى الذى يقتضيه المصالح العلم فى اطار الوظيفة الاجتماعية لحق الملكية — المادة ٢٢ من الدستور — مشروعية تنظيم سلطة الاستيلاء على العقارات لصالح جهات التعليم — لا يجوز التوسع فى تفسير احكامها بما مؤدها طفيلان سلطة الاستيلاء على حق الملكية بما يحق هذا الحق — اخص ما تقيد به سلطة الاستيلاء ن يتم ذلك لمواجهة احتياج شائم بأقمل تعجز الجهة القائمة على شئون التعليم عن مواجهته عن غير طريق الاستيلاء — مؤدى ذلك بحكم اللزوم القانونى تخصيص الاستيلاء بالفرض الذى صدر من أجله — الاستيلاء على عقار لشغله بمعهد الإنسان وعند اختلاله يصل محتلا فيه المعهد الصالى للعلاج الطبيعى يكون مخالفا للقانون — يمارس ذلك مع تخصيص الاستيلاء بالفرض الذى استهدفه أساسا .

الملكية :

من حيث أنه ولئن كان المشرع الدستورى لم يقصد أن يجعل من حق الملكية حقا عصيا على التنظيم التشريعى الذى يقتضيه المصالح العام فى اطار الوظيفة الاجتماعية لحق الملكية استنادا الى ما ورد بالمادة (٣٣) من الدستور عن أن « الملكية الخاصة تتمثل فى رأس المال غير المستغل وينظم القانون أداء وظيفتها الاجتماعية فى خدمة الاقتصاد القومى وفى إطار خطة التنمية » مما يكون معه مشروعا تنظيم سلطة الاستيلاء

عليها للصالح العام على نحو ما كانت تتضمنه أحكام التشريعات التي تعاقبت على تنظيم سلطة الاستيلاء على العقارات لصالح جهات التعليم ابتداء بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٥ بتفويض وزير المعارف العمومية سلطة الاستيلاء على العقارات اللازمة للوزارة ومعاهد التعليم ومروراً بالقانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٧ وانتهاء بالقانون رقم ٥٢١ لسنة ١٩٥٥ بتفويض وزير التربية والتعليم سلطة الاستيلاء على العقارات اللازمة للوزارة ومعاهد التعليم إلا أنه وفي ضوء الأصل العام المقرر دستوريا بالمادة (٣٤) من أن « الملكية الخاصة مصونة ولا يجوز فرض الحراسة عليها إلا في الأحوال المبينة في القانون وبحكم قضائي ولا تنزع الملكية إلا للمنفعة العامة ومقابل تمويض وفقاً للقانون وقانوناً بالمادة (٨٠٢) من القانون المدني التي تجرى عبارتها بأن « لملك الشيء وحده ، في حدود القانون ، حق استعماله واستغلاله والتصرف فيه » فإن التشريعات التي تضع قيوداً على حق الملكية ، ومنها التشريعات المشار إليها التي تجيز الاستيلاء على العقارات اللازمة لوزارة التعليم ومعاهد التعليم ، لا يجوز التوسع في تفسير أحكامها بما يؤداه طغيان سلطة الاستيلاء على حق الملكية بما يعمق هذا الحق . ويكون أخص ما تقيد به سلطة الاستيلاء ، أن يتم ذلك لمواجهة احتياج معين قسائم بالفعل تعجز النجدة على شؤون التعليم عن مواجهته عن غير طريق الاستيلاء ، وأن يدور القرار بالاستيلاء في قيامه صحيحاً واستمراره حقاً مع قيام واستمرار هذا الاحتياج . ومؤدى ذلك بحكم اللزوم القانوني أن يخصص الاستيلاء بالغرض الذي صدر من أجله .

ومن حيث أن القرار رقم ١٢١٧٩ لسنة ١٩٥٤ وإن كان قد أُنشِر إلى أن الاستيلاء على عقار المظنون ضدهم كان لشغله معهد للتعليم ، إلا أن محضر تسليم العقار ، بما ورد به من أن العقار جرى تسليمه

لمدير مدرسة الالسن لشغله بهذه المدرسة ، يكشف من أن القرار بالاستيلاء كان مستهدفا به تلبية احتياج مدرسة الالسن للعقار المشار اليه . فإذا انتهت هذه الحاجة زالت علة استمرار القرار بالاستيلاء فيصبح هذا الاستمرار دون سند من القانون . فإذا كان الثابت في واقعة المنازعة الماثلة أنه قد زال احتياج مدرسة الالسن للعقار المستولى عليه ، فإنه ما كان يجوز قانوناً أن تستتر الجهة الادارية وراء القرار بالاستيلاء لتجرى تسليم العقار أو تقوم بتخصيصه للمعهد العالي للعلاج الطبيعي ، بغض النظر عن تبعية هذا المعهد تنوّه كانت لوزارة الصحة أو لاحدى الجامعات ، إذ يتعارض هذا القرار الاخير مع تخصيص الاستيلاء بالغرض الذى استهدفه أساساً . وعلى ذلك فإن القرار الصادر بانتزاع العقار للمعهد العالي للعلاج الطبيعي يكون خليفاً بالالفاء . ولا يغير من ذلك ما أبدته الجهة الادارية ، أمام هذه المحكمة ، من صدور قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦٨٤ لسنة ١٩٨٧ ، وبعد صدور الحكم المطعون فيه باعتبار اقامة المعهد العالي للعلاج الطبيعي على العقار رقم ١٣ شارع هارون من أعمال المتفعة العامة والاستيلاء بطريق التنفيذ المباشر على انعقاد المشار اليه ، ذلك ان هذا الاستيلاء الاخير ، الذى يجد سنده فى قرار رئيس مجلس الوزراء ، لا يقوم قانوناً الا اعتباراً من تاريخ العمل به ، فلا يؤثر ذلك على قيام مصلحة المدعين فى الغاء القرار السابق وخلال مدة العمل به .

(طعن رقم ٣٢٩ لسنة ٣٣ ق - جلسة ٢٩/٤/١٩٨٩)

مناقشات و مزایا

الفرع الأول — الجادى الذى تخضع لها المناقصة العامة

الفرع الثانى — جواز الاتفاق على ما يخالف لائحة المناقصات والمزايدات

الفرع الثالث — لجنة البيت

أولا — تشكيل لجان البيت

ثانيا — اختصاصات لجنة البيت

ثالثا — التزامات لجنة البيت

رابعا — لا يجوز للجنة البيت تحويل المناقصة العامة الى ممارسة

الفرع الرابع — المطاء

أولا — شرط أولوية المطاء

ثانيا — كيفية ترتيب أولوية المطاءات

ثالثا — سلطة جهة الإدارة فى استبعاد المطاء من المناقصة أو
الممارسة .

الفرع الخامس — التأمين

أولا — عدم جواز قبول المطاء غير المصحوب بالتأمين المؤقت كاملا

ثانيا — عدم جواز إعفاء الشركات المقبضة من التأمين المؤقت
والنهائى

الفرع السادس — طلب الضمان

الفرع السابع — غرامة التأخير

أولا — مناط استحقاق غرامة التأخير

ثانيا — كيفية حساب قيمة الغرامة

ثالثا — توقيع غرامة التأخير لا تستلزم إثبات الضرر

رابعا — الإعفاء من توقيع غرامة التأخير

الفرع الثامن — سلطة جهة الإدارة في إسناد أعمال إدارية إلى
المتعلقين بها

الفرع التاسع — شروط جواز الإنابة بين الجهات الإدارية في مباشرة
إجراءات المتعلقين

الفرع العاشر — عدم سريان قانون المتعلقات والمزايدات على بيع
العقارات

الفرع الحادي عشر — مسائل متنوعة

أولاً — تحمل الجهة المتعاقدة بقية الفرق في حالة زيادة الضرائب
والرسوم الجمركية عما كانت عليه خلال الفترة الواقعة بين
تقديم المطاء وآخر موعد للتوريد .

ثانياً — المقادير والأوزان الواردة بجداول المتقيسة أو الرسومات هي
مقادير وأوزان تقريبية تقبل المعجز والزيادة تباعاً لطبيعة
المبيعة .

الفرع الأول

المبادئ التي تخضع لها المناقصة العامة

قاعدة رقم (١٧٢)

المبدأ :

خضوع المناقصة العامة لمبادئ العلانية والمساواة وحرية المنافسة .

الفصل :

مقتضى نص المادة ٢ من قانون المناقصات والمزايدات الصادر بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ أن تخضع المناقصة العامة لمبادئ العلانية والمساواة وحرية المنافسة — هذه المبادئ هي التي تنظم المناقصات جميعها وتضبطها بسياج من الضمانات يمنع التحبث في إجراءاتها والتلاعب في نتائجها — قيام الجهة الإدارية بطرح المناقصات العامة مع وضع كميات وفتات لكل بند من بنود الأعمال المطروحة للاسترشاد بها لا ينطوي على إخلال بالمبادئ التي تحكم المناقصة إذ يبقى للمتنافسين مطلق الحرية في تحديد أسعارها بالزيادة عما هو محدد أو بالخفض — لا تثريب على الجهة الإدارية في وضع كميات وفتات لكل بند من بنود الأعمال المطروحة للاسترشاد بها إذ لا يفرض على المتنافسين الالتزام بها وتظل المنافسة بين المتنافسين قائمة على هديها — الغرض من اتباع هذا السبيل هو حث المتنافسين على تقديم عطاء متوازن في بنوده فلا يبالغ في زيادة أسعار بعض هذه البنود التي يستشعر زيادة كمياتها عند التنفيذ وينزل بأسعار البنود الأخرى نزولا ينأى بها عن حقيقتها وصولا إلى التعاقد مع جهة الإدارة باعتبار أن العطاء في جملته أقل العطاءات المقدمة سعرا ثم يستعين عند التنفيذ أنها مضى أولوية خادعة — وضع أسعار استرشادية ابتداء أن يقدم المتنافسون في العطاء صورة صادقة لأسعاره لا مخالفة فيه لقانون المناقصات والمزايدات إذ لا يحرمه من حق أو يفقده ضمانه قررها هذا القانون .

(ملف رقم ١/٥٤ - ٢٩٣ - جلسة ١٩٩٣/٥/٢)

الفرع الثاني
جواز الاتفاق على ما يخالف لائحة
المنقصات والمزايدات

قاعدة رقم (١٧٣)

المبدأ :

ما يتفق عليه المتعاقدان هو شريعتهم — الأحكام التي تضمنتها لائحة المنقصات والمزايدات الصادر بها قرار وزير المالية والاقتصاد رقم ٥٤٢ لسنة ١٩٥٧ في هذا الشأن هي من الأحكام التكميلية لإرادة الطرفين ويجوز الاتفاق على ما يخالفها .

الحكمة :

ومن حيث ان العقد انشأ اليه يخضع تنفيذه للشروط والاولى الواردة في المواصفات القياسية لاعمال إنشاء الطرق والكبارى الصادرة عام ١٩٥٦. التي تضمنت جميع الشروط العامة للمتعاقدين والتي تم التعاقد على أساسها لذلك فهي الواجبة التطبيق على النزاع المائل دون النظر الى أحكام لائحة المنقصات أو غيرها إذ الأصل في العقد الإداري شأنه في ذلك شأن سائر العقود التي تخضع لأحكام القانون الخاص انه يتم بتوافق إرادتين تتجهان الى أحداث أثر قانوني معين هو إنشاء التزام أو تعديله ومن ثم فإذا ما توقع المتعاقدان في العقد الإداري أخطاء معينة ووضعاً لها جزاءات بعينها فإنه يتعين التقيد بما جاء في العقد في هذا الصدد دون الرجوع الى أحكام لائحة المنقصات والمزايدات الصادر بها قرار وزير المالية والاقتصاد رقم ٥٤٢ لسنة ١٩٥٧ باعتبار ان ما اتفق عليه المتعاقدان هو شريعتهم وان الأحكام التي تضمنتها اللائحة المذكورة في هذا الشأن هي من الأحكام التكميلية لإرادة الطرفين والتي يجوز الاتفاق على ما يخالفها .

(طعن رقم ٦٣١ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٩٣/٢/٢)

الفرع الثالث
لجنة البت
أولا — تشكيل لجان البت
قاعدة رقم (١٧٤)

المبدأ :

يجب أن يتم البت في المناقصات بأنواعها عن طريق لجنتين تقوم احدهما بفض مظاريف العطاءات المقدمة في المناقصة وتقوم الأخرى بالبت فيها — يكون فض المظاريف وإتيت في العطاءات المقدمة التي تقل قيمتها عن خمسة آلاف جنيه عن طريق لجنة واحدة .

الفتوى :

المشرع وفقا لحكم المادة ١٢ من قانون تنظيم المناقصات والمزايدات الصادر بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ والمادة ٢٧ من اللائحة التنفيذية للقانون المشار اليه أوجب أن يتم البت في المناقصات بأنواعها عن طريق لجنتين تقوم احدهما بفض مظاريف العطاءات المقدمة في المناقصة وتقوم الاخرى بالبت فيها واستثناء من ذلك يكون فض المظاريف والبت في العطاءات المقدمة في المناقصة التي تقل قيمتها عن خمسة آلاف جنيه عن طريق لجنة واحدة والمشرع ناطق بالسلطة المختصة بتشكيل هذه اللجان من عناصر فنية ومالية وقانونية ويراعى في اختيارها أهمية وقيمة التعاقد على أن تمثل وزارة المالية في لجان البت اذا تجاوزت القيمة التقديرية للمناقصة خمسين ألف جنيه وأن يشارك في عضويتها عضو عن إدارة الفتوى المختصة بمجلس الدولة اذا زادت قيمتها التقديرية على ثلاثمائة ألف جنيه ولا يكون انعقاد اللجنة صحيحا دون حضور مندوب وزارة المالية أو عضو إدارة الفتوى المختصة

حسب الاحوال والمشرع عول بنص صريح في تحديد النصاب الذى تبلغه قيمة المناقصة ويوجب حضور مندوب وزارة المالية أو عضو إدارة الفتوى المختصة بمجلس الدولة على القيمة التقديرية للمناقصة لا القيمة الفعلية بحسبان أن القيمة التقديرية التى يتم بسند منها تقدير الارتباط المالى وتحديد مصرفه اما القيمة الفعلية للمناقصة فهى لا تتحدد الا لدى الترسية على العطاء المناسب وهى قد لا تتكشف الا فى مرحلة لاحقة على بدء اللجان عملها — مناقصة بلغت قيمتها التقديرية ٢٩٥ ألف جنيه — تشكيل لجنتين ادهما لفص المظاريف والاخرى للبت فيها دون أن تضم فى عضويتها عضو عن إدارة الفتوى المختصة بمجلس الدولة هذا الامر لا ينال من صحة تشكيلها ولو تجاوزت قيمة المناقصة الفعلية لدى الترسية على العطاء المناسب ثلاثمائة ألف جنيه — جواز مراجعة جهة الفتوى للمعد الجارى ابرامه عن الاعمال موضوع المناقصة .

ثانياً - اختصاصات لجنة البت

قاعدة رقم (١٧٥)

المبدأ :

لجنة البت حدد اختصاصها القانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٢ بشأن المناقصات والمزايدات وللاحته التنفيذية وهو البت في جميع المناقصات وترسية العطاء على من يتقدم بأقل الأسعار والنسب الشروط وأفضلها العملية - دورها لاحق لعمل لجنة فحص المظاريف الذي ينحصر دورها في إثبات حالة المطالبات دون أى تدخل - يتعين على لجنة البت عدم تعديل المطالبات لأن ذلك غير جائز ما دلم أنه قد تم بعد فتح المظاريف - لا يجوز في هذا الشأن الاستناد لحكم المادة ١٦ من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٢ المشار اليه الذى اجاز للجنة البت مفاوضة مقدم العطاء لتقل المقتصرين بتحنف أو تحفظات للتزول من كل تحفظاته أو بعضها بما يجعل عطاؤه متفقا مع شروط المناقصة بقدر الامكان - اذ أن ذلك مشروط بأن يكون العطاء أصلا متفقا مع الشروط والمواصفات الفنية للمناقصة وأن يكرن العطاء قد تم من الأصل مشتملا على التحفظ .

المسكبة :

ومن حيث أنه لا خلاف على أن الشروط الفنية للمناقصة المشار اليها نصت على أنه يجب أن تكون المجموعة (الماكينة التحيزل والطلبة مركبة على قاعدة حديد مشتركة والماكينة متصلة بالطلبة بواسطة وصلة مرنة ويجب أن تكون القاعدة والمجموعة غربية والطلبة صناعة ألمانيا الغربية ماركة الوالير) وأن المناول تقدم بتاريخ ١٩٨٣/١١/٥ بخطاب موجه الى رئيس لجنة فحص المظاريف يبين فيه أن عطاءه تقدم لمحركات التحيزل صناعة حلوان وفى حالة توريده محركات صناعة انجليزية فيزداد سعر الماكينة ٦٠٠٠ جنيه وان هذا الخطاب عرض على لجنة البت بجلستها المؤرخة ١٩٨٣/١١/١٥

برئاسة الطاعن الاول وعضوية الطاعن الثانى واخرين حيث وافقت على العرض الوارد بالخطاب المذكور .

ومن حيث أنه لما كان المورد المذكور قد تقدم بعطائه بعد اطلاعه على شروط المناقصة والتي حددت بلد الصنع بالنسبة لمساكينات الديزل ومن ثم فإنه يتعين عليه الالتزام بذلك وبالسعر الذى حدده الوارد بعطائه لا يجوز بعد تقديم العطاء وفتح المظاريف وكشف الاسعار أن يقوم بتغيير السعر المقدم منه ويمتنع على لجنة البت قبول أى تعديل فى الاسعار ما لم تكن لصالح جهة الادارة ، وإذ قامت لجنة البت بالتوصية بالموافقة على زيادة سعر الماكينة ٦٠٠٠ جنيه مقابل توريد ماكينة صناعة غربية بعد فتح المظاريف وعلان الاسعار فإن ذلك يعد مخالفاً لاحكام قانون المناقصات ولائحته التنفيذية ويتعين مجازاة المتسبب فى ذلك تأديباً ، وإذ قضى بمجازاة الطاعنين بخمسة عشرة أيام من اجر كل منهما فإنه يكون قد أصاب صحيح حكم القانون ويكون الطعن والحالة هذه على غير أساس سليم من القانون جديراً بالرفض ، ولا يغير من ذلك ما جاء بأسباب الطعن من أن الخطاب الوارد من الما قول المذكور كان موجهاً الى رئيس لجنة فض المظاريف وليس لرئيس لجنة البت وأن الاسعار فى النهاية مناسبة وأن ما قامت به لجنة البت يعد إستكمالاً وليس تعديلاً لشروط المناقصة وأن الطاعنين لم يشتركا فى عضوية لجنة فض المظاريف أو أن المبلغ الزائد لم يحصل عليه الما قول المذكور فإن ذلك كله مردود عليه بأن لجنة البت لها دور محدد طبقاً للقانون رقم ١٩٨٣/٩ الخاص بالمناقصات ولائحته التنفيذية وهو البت فى جميع العطاءات وترسية العطاء على من يتقدم بأقل الاسعار وأتمسب الشروط وأفضلها للمصلحة ودورها لاحق لعمل لجنة فض المظاريف الذى ينحصر دورها فى اثبات حالة العطاءات دون أى تدخل ، ومن ثم فإنه كان يتعين على لجنة البت عدم النظر فى الخطاب الوارد من الما قول

المذكور لرئيس لجنة فغس المظاريف باعتباره تعديلا في العطاء غير جائز ما دألم أنه قدم بعد فتح المظاريف • ولا محل للاستناد لحكم المادة ١٦ من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ الذى أجاز للجنة البت مفاوضة مقدم العطاء الأقل المقترن بتحففظ أو تحفظات للنزول عن كل تحفظاته أو بعضها بما يجعل عطاءه متفقاً مع شروط المناقصة بقدر الامكان اذ أن ذلك مشروط بأن يكون العطاء أصلاً متفقاً مع الشروط والمواصفات الفنية للمناقصة وأن يكون العطاء قد قدم من الأصل مشتملاً على التحفظ كما انه لا يجدى الطاعنين ويدفع عنهم مسئوليتهم القول بأن رئيس الوحدة المحلية قد وافق على المفاوضة مع مقدم العطاء المذكور إذ ان ذلك لا يحرأ مسئولية الطاعنين عما شاب عملية البت في مخالقات باعتبارهما أعضاء في هذه اللجنة •

(طعن رقم ٣٩٩٣ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١١/٢١/١٩٩٢)

ثالثا - اقتراعات لجنة البيت

قاعدة رقم (١٧٦)

المبدأ :

المادة ٢٩ من اللائحة التنفيذية لقانون المناقصات والمزايدات رقم ٩ لسنة ١٩٨٢ - مفادها : أن المئزر وضع التزاما على لجنة البيت عند البيت في المعطيات المقدمة في المناقصة مؤداة الاسترشاد بالاثمان الأخيرة السابق التعامل بها ويجب بيان هذه الاسعار بكشف تفريغ مع ذكر تاريخ التعامل ، مع الاسترشاد أيضا بأسعار السوق التي تتولاها إدارة المشتريات ، فإذا لم تقرم لجنة البيت بهذا الإجراء فسأن ذلك ينطوي على مخالفة نص المادة ٢٩ سائلة الذكر تستوجب المساطة التكميلية - وفقا لنص المادة ٧/٢٠ من اللائحة التنفيذية لقانون المناقصات أوجبت على رئيس لجنة فتح المظاريف الواقع منه ومن أعضاء اللجنة على العطاء ونظروفه وكل ورقة من أوراقه وإن بقيت هذه البيانات في السجل المعد لذلك - مؤدى نص المادة ٥/٦ من قانون المناقصات أن يتم التعاقد بطريق المباشرة في المناقصات التي لم تقدم منها أية عطاءات أو قدمت عنها عطاءات تزيد على أسعار السوق وكانت الجهة في حجة عاجلة لا تسمح بإعادة طرحها في المناقصة .

المسألة :

ومن حيث أن عن السبب الاول من أسباب الطعن والذي قال فيه الطاعن ، أن العروض المقدمة من رئيس مكتب الامن وهمية وليست الا كلمات مرسلة ولم تتقدم بالطريقة القانونية وبعد دفع التأمين اللازم، وهذا السبب مرتبط بالسبب الخامس والسادس من أسباب الطعن على النحو المبين في هذا الحكم بشأن عدم عرض الاسعار السابقة وأسعار السوق وأن ذلك مسؤولية إدارة المشتريات وليس رئيسها ، كما أن معظم البنود المشتراة في الصفقة لم يكن قد سبق شراؤها من قبل أو لم يتم شراؤها من فترة قريبة كما أن الصفقة كانت تشمل ٧٤٠ بندا مختلفا

وأن الأسعار تحتفظ من تاجر لأخر وسريعة التغير ، فإن المادة ٢٩ من اللائحة التنفيذية لقانون المناقصات والمزايدات للقانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ ، أنه يجب عند البت في المعطاءات أن تسترشد اللجنة بالاثمان الأخيرة السابق التعامل بها ويجب بيان هذه الاثمان بكشف التفريغ مع ذكر تاريخ التعامل كما يجب الاسترشاد أيضا بأسعار السوق ويقع على عاتق إدارة المشتريات مسؤولية الحصول على هذه الاسعار ومن ثم فإن المشرع وضع التزاما على لجنة البت عند البت في المعطاءات المقدمة في المناقصة مؤداه الاسترشاد بالاثمان الأخيرة السابق التعامل بها. ويجب بيان هذه الاسعار بكشف التفريغ مع ذكر تاريخ التعامل مع الاسترشاد أيضا بأسعار السوق التي تتولاها إدارة المشتريات ، فإذا لم تلتزم لجنة البت بهذا الاجراء فإن ذلك ينطوى على مخالفة لنص المادة ٢٩ سالفة الذكر تستوجب المساطة التأديبية فالمشرع اذ نص في قانون المناقصات والمزايدات ولائحته التنفيذية على وجوب إتباع اجراءات معينة في اجراءات المناقصة أو الممارسة ، فإنه ، بلا شك يكون قد قصد بها حماية المال العام وضرورة الحصول على أفضل الشروط والاسعار لصالح الجهة الادارية ومن ثم يتعين على القائمين على تطبيق الاحكام وتنفيذها الالتزام الدقيق بتلك الاجراءات التي ولا بد أن يكون المشرع وهو يقررها رأيا تحقق هدفها معينا بقصده ، ومن ثم لا تصح الفروج على تلك الاجراءات أو عدم الالتزام بها تحت أى عذر أو أى مجر لا يسمح به القانون لان في ذلك افعال للنصوص التي وضعها المشرع وقصد بها تحقيق الصالح العام ، وإذا لم يستند الطاعن في أسباب طعنه الى أن اللجنة قامت بهذين الاجراءين بالنسبة لاثبات الاسعار السابقة بكشف التفريغ أو الاسترشاد بالاسعار السابقة كما خلث الأوراق مما يفيد ذلك فإن المخالفة تكون ثابتة في حقهم ولا يخبر من ذلك ما ورد في النص من اختصاص ادارة المشتريات الحصول على أسعار السوق . فهذا التكاليف مجرد عمل مادي أما الالتزام القانوني

فانه يقع على اللجنة بحكم عملها بشأن تستوثق من هذين الاجراءين كالتزام قانونى عليها قبل البت فى المناقصة وتطالب به ادارة المشتريات اذا لم تقدمه وإذ لم تفعل... اللجنة ذلك فانها تكون قد أخطأت فى أداء عملها بما يوجب مسئولية أعضائها ومن ثم يكون هذا السبب من أسباب الطعن فى غير محله متعيننا رفضه . ولا يغير من ذلك ما ورد بالطعن من أن هناك بنود لم يسبق شراءها من قبل أو لم يتم شراءها منذ فترة قريبة مما يتعذر معه الحصول على الاسعار السابقة لذات النوع ، فلو كان ذلك صحيحا لوجب إدراج هذه المعلومة فى كشف التفرغ أو اثباته فى محضر الجلسة ومناقشته واثبات ان هناك مواد لم يسبق شراءها من قبل أو من فترة قريبة كسبب مبرر لعدم وجود أسعار سابقة وإذ لم تفعل اللجنة ذلك فان الخطأ يكون ثابتا .

وحيث أنه عما اثاره الطاعن بشأن التوقيع على العطاءات ومطاريها وإنها مجرد مسألة تنظيمية وتعد مخالفة تأفهة ، وان الانسان لا يؤاخذ على المسائل اليسيرة فان الواضح مما تقدم ان الطاعن لم ينكروا هذه المخالفة — وهى إلزام يقع على عاتق رئيس لجنة فتح المطاري وفلسا لنص المادة ٧/٢٠ من اللائحة التنفيذية لقانون المناقصات التى أوجبت على رئيس اللجنة التوقيع منه ومن أعضاء اللجنة على العطاء ومطروقه وكله ورقة من أوراقه وأن يثبت هذه البيانات فى للسجل الممسد لذلك وعلى ذلك يكون هذا السبب من أسباب الطعن على غير أساس متعيننا رفضه .

وحيث أنه عما اثاره الطاعن من أنه ليس صحيحا أنه لم يوجه الدعوى الى..... عضو اللجنة . فقد ثبت من التحقيق أن المذكور ربما يكون قد أخطأ بالميعاد ومكان الاجتماع لجنة الممارسة وأنه هو الذى نسي الميعاد ولم يحضر ، ومن ثم فان هذه المخالفة

غير ثابتة يبين في حق الطاعن الاول الامر انذى يتعين تبرئته من هذه المخالفة .

ومن حيث أنه عما اثاره الطاعن في أسباب طعنه من أن تقدير وجود الحاجة العاجلة هو سلطة تقديرية لاعضاء اللجان وإن الرئاسة الادارية العليا هي التي تعتمد أعمال اللجان ردا على الاتهام بأن أعضاء لجنة البت أعادت طرح بعض الاصناف في ممارسة رغم عدم وجود حاجة عاجلة بالمخالفة لنص المادة ٦/٥ من قانون المناقصات ، فإن مؤدى نص المادة ٦/٥ المشار اليها أن يتم التعاقد بطريق الممارسة في المناقصات التي لم تقدم عنها أية عطاءات أو قدمت عنها عطاءات تزيد على أسعار السوق وكانت الجهة في حاجة عاجلة لا تسمح باعادة طرحها في المناقصة .

(طعن رقم ٢٠٤٩ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٢/٢٦/١٩٩٢)

رابعاً - لا يجوز للجنة أبيت تحويل المناقصة العامة

الى ممارسة

قاعدة رقم (١٧)

المبدأ :

لا يجوز للجنة أبيت ولا للسلطة المختصة بالاعتماد ان تحول المناقصة العامة الى ممارسة - اذا تبين ان الاستمرار في المناقصة يتعارض مع المصالح العام يجوز للسلطة المختصة ان تلغى المناقصة بعد التثبت من قيام احدى الدوامى الجبرة للإلغاء ثم تعيد طرح العملية في ممارسة اذا توافرت الشروط التى يتطلبها القانون .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ ٢١ من مارس سنة ١٩٩٠ فاستعرضت ما نص عليه القانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ باصدار قانون تنظيم المناقصات والمزايدات في المادة الأولى من أن « تسرى أحكام القانون المرافق على جميع الوزارات والمصالح ووحدات الحكم المحلى والهيئات العامة ، وذلك فيما لم يرد بشأنه نص خاص في القوانين أو القرارات الخاصة بإنشائها » . وما ورد في النص عليه في قانون المناقصات والمزايدات في المادة (١) من أن « يكون التعاقد على شراء المنقولات وتسيير الخدمات ومقاولات الاعمال ومقاولات النقل عن طريق مناقصات عامة يطن عنها ... ويجوز استثناء بقرار مسبب من السلطة المختصة التعاقد بالحدى الطرق الآتية : (أ) المناقصة المحدودة . (ب) المناقصة المحاية . (ج) الممارسة . (د) الاتفاق المباشر وذلك في الحدود

ووفقا للشروط والاضاع المبينة بهذا القانون والقرارات المنفذة له . وفى
المادة (٢) من أن تخضع المناقصة العامة لمبادئ العلانية والمساواة
وحرية المنافسة ... وفى المادة (٥) من أن يكون التعاقد عن طريق
الممارسة فى الأحوال الآتية : ٦ — التوريدات ومقاولات
الأعمال ومقاولات النقل وتقديم الخدمات التى تتصف بالاستعجال
..... التى لم تقدم عنها أية عطاءات فى المناقصات أو قدمت عنها
عطاءات بأسعار تزيد على أسعار السوق وكانت الجهة الطالبة فى حاجة
عاجلة لا تسمح بإعادة طرحها فى المناقصة .. وفى المادة ١٦ من أنه
« لا يجوز بعد فتح المظاريف الدخول فى مفاوضة مع أحد مقدمى
العطاءات فى شأن تعديل عطاءه ومع ذلك يجوز للجنة البت بمفاوضة
مقدم العطاء الأقل المقترن بتحففظ أو تحفظات للنزول عن كل تحفظاته
أو بعضها بما يجعل عطاءه متفقا مع شروط المناقصة بقدر الامكان ، كما
يجوز للجنة مفاوضة صاحب العطاء الأقل غير المقترن بتحففظات للنزول
بسعره الى مستوى أسعار السوق وتجرى المفاوضة فى الحالتين
أشار اليهما بقرار من السلطة المختصة » . وفى المادة ١٧ من أن
« تلغى المناقصة بعد النشر عنها أو الدعوة إليها وقبل البت فيها بقرار من
السلطة المختصة اذا استغنى عنها نهائيا أو اذا ألفتت المصلحة العامة
ذلك كما يجوز إلغاء المناقصة فى الحالات الآتية : (أ) اذا تقدم عطاء
وحيد أو لم يبق بعد العطاءات المستبعدة الا عطاء واحد . (ب) اذا
اقتترنت العطاءات كلها أو بعضها بتحففظات . (ج) اذا كانت قيمة
العطاء الأقل تزيد على القيمة السوقية ... ويكون الإلغاء فى هذه
الحالات بقرار من السلطة المختصة بناء على توصية لجنة البت ويجب
فى جميع الحالات أن يكون قرار إلغاء المناقصة مسببا . وفى المادة (١٨)
من أنه « يجب ارساء المناقصة على صاحب العطاء الأفضل شروطا
والأقل سعرا » ... كما استقرضت الجمعية العمومية ما تضمنته اللائحة

التنفيذية لقانون تنظيم المناقصات والمزايدات الصادرة بقرار وزير المالية رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨٣ ، في المادة ٤٦ منها من أن « يكون للتعاقد بطريق الممارسة في الحالات المنصوص عنها بقانون تنظيم المناقصات والمزايدات بقرار من سلطة الاعتماد المختصة ٠ » .

وكذلك ، فقد استعرضت الجمعية العمومية حكم المادة ٣٦ من لائحة العقود والمشتريات الفاضة بهيئة المحطات الفوية لتوليد الكهرباء الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٤٦٤ لسنة ١١٧٨ والتي نصت على أنه « اذا أسفر فحص وتحليل العطاءات عن تساوى أسعار أكثر من عطاء وكانت هذه العطاءات أقل العطاءات سعرا السلطة الشراء في هذه الحالة أن تقرر ممارسة مقدمى هذه العطاءات للوصول الى أصحابها كما يجوز تجزئة المهمات والاعمال فيما بينهم متى كان ذلك مقبولا عن الناحية الفنية والمالية وبما لا يتعارض مع صالح العمل » .

وتبين للجمعية العمومية من ذلك ان المادة ٣٦ من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٤١٤ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه ، وقد أجازت سلطة الشراء ممارسة مقدمى العطاءات في المناقصة ، فقد شرطت ذلك بأن تكون هذه العطاءات متساوية في الاسعار ، وهو أمر غير متحقق في الحالة المعروضة التي تباينت فيها الاسعار ، ومن ثم ، يكون هذا الحكم غير منطبق عليها فتفرض للاحكام العامة الواردة في قانون تنظيم المناقصات والمزايدات واللائحة التنفيذية اعمالا للحالة العامة الواردة بنص المادة الاولى من قانون اصدار هذا القانون .

ومن حيث أن المستفاد من احكام قانون تنظيم المناقصات والمزايدات أن المشرع حدد حصرا أساليب التعاقد وهي المناقصة العامة والمناقصة المحدودة والمناقصة المحلية والممارسة والامر المباشر ، ورسم لكل أسلوب منها حدوده وبين حالاته والاجراءات التي يقتضيها الأخذ به ومن

خلاله ، ومن ثم يكون لكل من هذه الاساليب مجال أعماله الذى لا يجوز أن تختلط بغيره من الاساليب »

ومن حيث أنه متى كانت القاعدة فى المناقصة العامة هى قيامها على أساس من مبادئ العلانية والمساواة وحرية المنافسة ، فإنه مما يتعارض مع هذه المبادئ إجبار المتنافسين على الدخول فى الممارسة بعد أن تعلقت حقوقهم بالمناقصة التى يجب أن تكون الأساس فى اختيار العطاء الأفضل شروطا والاقل سعرا .

ومن حيث أنه لما كان ذلك ، وكان البادى من أحكام قانون المناقصات والمزايدات ولائحته التنفيذية انه ولئن كانت للممارسة حالاتها وليس من بينها تحويل المناقصة العامة الى ممارسة وانه بفتح المظاريف المقدمة فى المناقصة العامة يحظر الدخول فى مفاوضات مع أحد مقدمى العطاءات فى شأن تعديل عطاءه الا فى الحدود المقررة للجنة البت والتى لا تتجاوز مناقشة مقدم العطاء الاقل المقترن بتحفظ أو تحفظات للنزول عنها كلها أو بعضها ومفاوضة صاحب العطاء الاقل غير المقترن بتحفظات للوصول الى مستوى أسعار السوق . وان إلغاء المناقصة له حالاته الثلاث الواردة بنص المادة ١٢ من هذا القانون ويتم هذا الإلغاء بقرار مسبب من السلطة المختصة بناء على توصية لجنة البت ، وأن طرح العملية فى ممارسة يتم بقرار من سلطة الاعتماد المختصة

لما كان ذلك فإنه لا يجوز للجنة البت ولا للسلطة المختصة بالاعتماد أن تحول المناقصة العامة الى ممارسة وكل ما يمكن اتباعه اذا ما تبين أن الاستمرار فى المناقصة يتعارض مع الصالح العام أن توصى لجنة البت بإلغاء المناقصة بعد التثبت من قيام إحدى أنواعى البررة للإلغاء ، ويعقب ذلك صدور قرار مسبب من السلطة المختصة . فاذا ما حدث ذلك ، أمكن للسلطة المختصة طرح العملية فى ممارسة متى تحققت إحدى

الحالات التي يجوز انجراء الممارسة فيها طبقا لنص المادة (٥) من قانون تنظيم المناقصات والمزايدات .

ومن حيث انه فيما لما تقدم ، فانه يكون للجنة البت ببيعة المحطات النووية لتوليد الكهرباء أن تومي بالغاء المناقصة العامة رقم ١٠ لسنة ١٩٨٩/٨٨ المشار اليها اذا تحققت احدى الحالات التي استلزمها القانون لاجراء الالغاء ، ويكون للسلطة المختصة اعتماد ذلك واصدار قرار مسجوب بالالغاء ، ولها اعادة طرح العملية في ممارسة بعد التحقق من توافر شروطها .

لذلك ، انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى ما يأتى :

أولاً - عدم جواز تحويل المناقصة العامة الى ممارسة في الحالة المعروضة .

ثانياً - يجوز للسلطة المختصة في هذه الحالة أن تلغى المناقصة ثم تعيد طرح العملية في ممارسة اذا توافرت الشروط التي يتطلبها القانون .

(ملف رقم ٢٨٠/١/٥٤ - جلسة ١٩٩٠/٣/٢١)

الفرع الرابع

المطاء

أولا - شروط أولوية المطاء

قاعدة رقم (١٧٨)

المبدأ :

اعمال شرط أولوية المطاء طبقا لنص المادتين ٧٦ مكررا و ٨٠ من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم المناقصات والمزايدات رقم ٩ لسنة ١٩٨٢ الصادرة بقرار وزير المالية رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨٢ بعد انتهاء المداول من تنفيذ الاعمال التى كلف بها - اسس ذلك : ان المشرع حرص ان تصلح هذه الأولوية المقذ فى مسيرته حتى نهاية تنفيذه فلا تنقضى بارساء المناقصة وإبرام المقذ وانما تظل شاهدة على موضوعية الاختيار مائة من البشن والتلاعب بعد انتهاء مرحلة الاختيار والبدء فى تنفيذ التعاقد - اعمال شرط الأولوية على به ان يقدم المتناقص فى عطله صورة صالحة لاسعاره وأن ترتب جهة الادارة المغطات على هدى من ذلك دون مغالاة من صلص المطاء فى اسعار الاعمال أو الخلفات التى ينتظر زيادة حجمها أو كمياتها عند التنفيذ وانقاص فى اسعار الاممال والخلفات الأخرى نقصا ينأى بها عن حقيقتها وصولا الى التعاقد مع جهة الادارة باعتبار ان المطاء فى جملته أقل المغطات المقتبة سعرا ثم يستبين عند التنفيذ انها محض أولوية خادمة استنفذت افراضها لا تصالف الحقيقة .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية المومعية لتسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة فى ٣ من مايو سنة ١٩٩٢ فاستبان لها ان المادة ١٨ من قانون المناقصات والمزايدات الصادر بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ وضعت الاسس الموضوعية لارساء المناقصة والتى تكفل الحيدة والمساواة بين المتنافسين فنصت على انه : « يجب إرساء

المناقصة على صاحب العطاء الأفضل شروطاً والاقبل سعراً » • وعند
المفاضلة بين المتنافسين ترتب أولوية العطاءات طبقاً لهذا المعيار
الموضوعي ويتم التعاقد مع صاحب أفضل عطاء طبقاً لهذا الترتيب •
وقد حرص المشرع أن تصاحب هذه الأولوية العقد في مسيرته حتى نهاية
تنفيذه فلا تنتهي بارساء المناقصة وإبرام العقد وإنما تظل شاهدة على
موضوعية الاختيار ، مانعة من الخس والتلاعب بعد انتهاء مرحلة الاختيار
والبداية في تنفيذ التعاقد فنصت اللائحة التنفيذية للقانون المشار اليه
في المادة ٧٦ مكرراً على حق الجهات الادارية في تعديل حجم عقودها
بالزيادة أو النقص في حدود معينة بذات الشروط والاسعار المتعاقد
عليها دون أن يكون للمتعاقد مع هذه الجهات الحق في المطالبة بأى تعويض
عن ذلك • كما يجوز مجاوزة الحدود المنصوص عايتها في حالات الضرورة
الطارئة بشرطه الا يؤثر ذلك على أولوية المتعاقد في ترتيب عطاءه ، وفي
المادة ٨٠ على أن « المقادير والاوزان الواردة بجدول الفئات هي
مقادير وأوزان تقريبية قابلة للزيادة والعجز تبعاً لطبيعة المعاملة والفرص
منها هو بيان مقدار العمل بصفة عامة والاثمان التي تدفع للمقاول تكون
على أساس الكميات التي تنفذ فعلاً سواء أكانت تلك الكميات أقل ،
أكثر من الوارد بالمقاييس الابتدائية أو الرسومات وسواء نشأت الزيادة
أو العجز عن خطأ في حساب المقاييس الابتدائية أو عن تغييرات أدخلت
في العمل طبقاً لاحكام العقد وبمراعاة ألا يؤثر ذلك على أولوية المقاول
في ترتيب عطاءه » •

ومن مفاد ذلك ان اعمال شرط الأولوية في هذين النصين عنى به ان
يقدم المتنافس في عطاءه صورة صادقة لاسعاره وأن ترتب جهة الإدارة
العطاءات على هدى من ذلك دون مقالة من صاحب العطاء في أسعار
الأعمال أو الفئات التي ينتظر زيادة حجمها أو كمياتها عند التنفيذ
وانقاص في أسعار الأعمال والفئات الاخرى نقصاناً ينافي بها عن حقيقتها

وصولا الى التماثل مع جهة الادارة باعتبار ان العطاء في جماته أقل
المطامير المقدمة سعرا ثم يستبين عند التنفيذ أنها مثل أولوية خادعة
استفدت أغراضها لا تصادف الحقيقة ، وهو ما فطنت اليه اللجنة
وعنت بأن ترد على مثل هذا المتناقص قصده بالنص على ان تظل
الأولوية التي رتبته العطاءات وأرست المتناقص على أساسها صالحة
للعقد حتى تمام التنفيذ ويراعى هذا الشرط لدى حساب ختامى انعطية
بحيث يبقى العطاء الذى أرست عليه المتناقص دائما هو أقل المطامير
سعرا وفى ذلك اعلاء للمساواة بين المتنافسين وتحقيق لمصلحة الادارة فى
تنفيذ تعاقداتها بأقل الاسعار .

لذلك ، انتهت الجمعية العمومية لسمى الفتوى والتشريع الى
أعمال شرط أولوية العطاء طبقا لنص المادتين ٧٦ مكررا و ٨٠ من
اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم المناقصات والمزايدات رقم ٩ لسنة ١٩٨٣.
الصادرة بقرار وزير المالية رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨٣ بعد انتهاء المداول
من تنفيذ الاعمال التى كلف بها .

(حاف رقم ٢٨٩/١/٥٤ - جلسة ١٩٩٢/٥/٣)

قاعدة رقم (١٧٩)

المبدأ :

أعمال شرط أولوية العطاء طبقا لنص المادتين ٧٦ مكررا و ٨٠
من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم المناقصات والمزايدات رقم ٩ لسنة ١٩٨٣
الصادر بقرار وزير المالية رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨٣ بعد انتهاء المداول من تنفيذ
الاعمال التى كلف بها - على الجهة الادارية الالتزام بتطبيق صياغة حكم
القانون فيما انتهت اليه الجمعية العمومية فى هذا الشأن فى تعاقداتها فبالا
ثم عليها تطبيق هذا المبدأ على بعض الحالات أو ثلث الشك فى وجه تطبيقه
من ضمنه على حالات أخرى فى ضوء الأسس التى أتت الى زيادة ختامى العملية

مما كان مقدر لها حين ارساء المقتصة فلها ان تشدد الرأى من ادارة الفتوى المختصة لفتح لها الطريق فيما فهمه وتهدىها الى سواء السبيل .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة في الاول من نوفمبر سنة ١٩٩٢ فاستبان لها ان المادة ٤٠ من قانون تنظيم المناقصات والمزايدات الصادر بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ توجب النص في شروط المعطاءات على أن تعتبر أحكام اللائحة التنفيذية لهذا القانون جزءاً مكملًا لهذه الشروط يخضع لها العقد . ومن بين أحكام هذه اللائحة التي تندمج في العقد وتطبق كسائر شروطها ما تضمنته المادة ٧٦ مكرراً من أنه « يحق للجهات الادارية التي تسرى عليها أحكام هذه اللائحة تعديل كميات أو حجم عقودها بالزيادة أو النقص في حدود ١٥٪ في عقود التوريد و ٣٠٪ في عقود توريد الاغذية و ٢٥٪ في عقود الاعمال بذات الشروط والاسعار دون أن يكون للمتعاقد مع هذه الجهات الحق في المطالبة بأى تعويض عن ذلك .

وبجوز بقرار من السلطة المختصة وبموافقة المتعاقد تجاوز الحدود الواردة بالفقرة السابقة في حالات الضرورة الطارئة بشرط الا يؤثر ذلك على أولوية المتعاقد في ترتيب عطائه ووجود الاعتماد المالى اللازم . وما نصت عليه المادة ٨٠ من أن « المقادير والاوزان الواردة بجداول الفئات هي مقادير وأوزان تقريبية قابلة للزيادة والعجز تبعاً لطبيعة العملية والغرض منها هو بيان مقدار العمل بصفة عامة والاثمان التي تدفع للمقاول تكون على أساس الكميات التي تنفذ فعلاً سواء أكانت تلك الكميات أقل أم أكثر من الوارد بالمقاييس أو الرسومات وسواء نشأت الزيادة أو العجز عن خطأ في حساب المقاييس الابتدائية أو عن تغيرات أدخلت في العمل طبقاً لأحكام العقد وبمراعاة الا يؤثر ذلك على أولوية

المقاول في ترتيب عطاءه « ٥٥ وقد سبق الجمعية العمومية بجلستها المتعقبة في ٣ من مايو سنة ١٩٩٢ ان عرضت لشرط الاولوية الذي يتضمنه النصاب وانتهت في فتواها الى اعمال هذا الشرط عند محاسبة المقاول على الاعمال التي كلف بها وقالت في ذلك : « ان المشرع حرص أن تصاحب هذه الاولوية العقد في مسيرته حتى نهاية تنفيذه فلا تنتهي بإرساء المناقصة وإبرام العقد وإنما تظل شاهدة على موضوعية الاختيار، مانعة من الغش والتلاعب بعد انتهاء مرحلة الاختيار والبدء في تنفيذ التعاقد ولذا نصت المادة ٧٦ مكرراً من اللائحة التنفيذية لقانون المناقصات والمزايدات على مراعاة شروط الاولوية عند تحديد حجم العقد كما نصت المادة ٨٥ من اللائحة ذاتها على ضرورة مراعاة هذا الشرط عند المحاسبة على المقادير والاوزان الواردة بجدول الفئات . وقد قصد المشرع من ذلك أن يقدم المتنافس في عطاءه صورة صادقة لأسعاره وأن ترتب جهة الادارة العطاءات على هدى من ذلك دون مغالاة من صاحب العطاء في أسعار الاعمال أو الفئات التي ينتظر زيادة حجمها أو كمياتها عند التنفيذ وانقاص أسعار الاعمال والفئات الأخرى نقصاناً ينافي بها عن حقيقتها وصولاً الى التعاقد مع جهة الادارة باعتبار أن العطاء في جملته أقل العطاءات المقدمة سعراً ثم يستبين عند التنفيذ أنها محض أولوية خادعة استنفدت أغراضها لا تصادف الحقيقة ، وهو ما فطنت اليه اللائحة وعينت بأن ترد على مثل هذا المتنافس قصده بالنص على أن تظل الاولوية التي رتب العطاءات وأرست المناقصة على أساسها مصاحبة للعقد حتى تمام التنفيذ ويراعى هذا الشرط لدى حساب ختامي المعيلة بحيث يبقى العطاء الذي أُرست عليه المناقصة دائماً هو أقل العطاءات سعراً وفي ذلك اعلاء للمساواة بين المتنافسين وتحقيق لمصلحة الادارة في تنفيذ تعاقداتها بأقل الاسعار » . وهذا الذي انتهت اليه الجمعية العمومية في فتواها السابقة هو صائب حكم

القانون الذي تلزم الجهات الادارية بتطبيقه في تعاقداتها فان غم عليها تطبيق هذا المبدأ على بعض الحالات أو ثار الشك في وجه تطبيقه من عدمه على حالات أخرى فلها أن تتشد الرأي من اداة الفتوى المختصة فيما غمض فهمه وفيما يعترض تطبيق هذا المبدأ في بعض الحالات من صحويات فتبين لها الطريق وتهدبها إلى سواء السبيل .

لذلك ، انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى افعال شرط أولوية المعطاء طبقاً للمادتين ٧٦ مكرراً و ٨٠ من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم المناقصات والمزايدات رقم ٩ لسنة ١٩٨٣. الصادرة بقرار وزير المالية رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨٣ بعد انتهاء المداول من تنفيذ الاعمال التي كلف بها .

(ملف رقم ٤٧/٢/٥٨١ - جلسة ١/١١/١٩٩٢)

ذات المبدأ : (ملف رقم ٥٤/١/٣٠٣ - جلسة ٩/٨/١٩٩٢)

(و ملف رقم ٨٦/٤/١١٣٦ - جلسة ٢٦/٤/١٩٩٢)

ثانيا - كيفية ترتيب أولوية العطاءات

قاعدة رقم (١٨٠)

(المبدأ :

التحفظات التي لها قيمة مالية تدخل في التقدير عند تجديد أولويات
العطاءات للوصول إلى العطاء الأقل .

الفتوى :

أن هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى
والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٩٨٧/١٢/٩ فاستعرضت أحكام
قانون المناقصات والمزايدات الصادر بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ ،
وتبين لها أن المادة ٢ منه تنص على أن « تخضع المناقصة العامة لمبادئ
العامة والمساواة وحرية المنافسة » . ونصت المادة ١٤ على أنه
« يجوز للجان البت أن تمهد إلى لجان فرعية تشكلها من بين أعضائها
بدراسة التناحى المالية والفنية في العطاءات المقدمة ومدى مطابقتها
للشروط المعلنة ، كما يجوز أن يحد إلى تلك اللجان التعلق من توافر
شروط الكفاية المالية والمقدرة الفنية وحسن السعة » . كما نصت
المادة ١٦ من القانون المذكور على أنه « لا يجوز بعد فتح المظاريف
الدخول في مفاوضات مع أحد مقدمي العطاءات في شأن تعديل عطاءه ،
ومع ذلك يجوز للجنة البت مفاوضة مقدم العطاء الأقل المقترن بتحفظ
أو تحفظات للنزول عن كل تحفظاته أو بعضها بما يجعل عطاءه متفقا
مع شروط المناقصة بقدر الامكان ، كما يجوز للجنة مفاوضة صاحب
العطاء الأقل غير المقترن بتحفظات للنزول بسعره إلى مستوى أسعار
السوق .

وتجرى المفاوضة في الجالتين المشار اليهما بقرار من السلطة المختصة ، ونصت المادة ١٨ من ذات القانون على أنه « يجب ارساء المناقصة على صاحب المطاء الأقل شروطا والاقل سعرا » .

ومفاد ما تقدم أن المشرع تحقيقا لكفالة المنافسة والمساواة بين المتقدمين ناط ببلجنة البت في المناقصات اتخاذ الاجراءات اللازمة للوصول الى تعيين أفضل المتقدمين ومنحها في سبيل ذلك أن تعهد الى لجان فرعية تشكلها من بين أعضائها بدراسة النواحي المالية والفنية في المطاءات المقدمة ، ولما كان من الاسس التي يقوم عليها تمساقد الادارة عن طريق اسلوب المناقصات أن يخضع هذا التعاقد لاعتبارات تتعلق بمصلحة المرفق المالية التي تتمثل في إرساء المناقصة على صاحب المطاء الأفضل شروطا والاقل سعرا ، لذلك أجاز المشرع للجنة البت - بعد فتح المظاريف - مفاوضة صاحب المطاء الأقل إذا كان مختزنا بتخلف أو تحفظات للنزول عن كل تحفظاته أو بعضها بما يجعل عطائه متفقا مع شروط المناقصة بقدر الامكان .

وإذا كان تحديد صاحب المطاء الأقل له هذه الاهمية لذلك يتعين أن تجرى المفاوضة والمقارنة بين المتقدمين لتعيينه على أساس موضوعي بما يحقق المساواة بين المتقدمين للوصول الى صاحب أقل المطاءات وترتيب أولويته بين المطاءات تبعا لذلك ، وقد يكون هذا الأساس هو القيمة الرقمية لبغود المطاءات حينما تخلوا جميع المطاءات من أي تحفظات أو اشتراطات يمكن تقييمها ماليا ، بيد أن هذا الأساس لا يكفي وحده في حالة وجود تحفظات أو اشتراطات مالية مقترنة بكل المطاءات أو ببعضها دون البعض الآخر ، ففي هذه الحالة لا يكفي بالقيمة الرقمية للمطاء لتحديد أولويته الحقيقية وما يترتب عليها من آثار ، بل يتعين اضافة قيمة التحفظات والشروط الخاصة التي يمكن تقييمها

ماليا أو ذات الاثر المالى إلى قيمة العطاء الرقمية للوصول إلى القيمة الحقيقية والعقبة للعطاء مما يؤدي في النهاية إلى تحديد صاحب العطاء الأقل سعرا ، الذى أجاز المشرع مفاوضته للنزول عن كل أو بعض تحفظاته وهي مرحلة تالية لتحديد أولوية العطاءات للوصول إلى صاحب أقل العطاءات سعرا وأفضلها شروطا ، يؤكد ذلك أن المشرع في المادة ٦٢ من اللائحة التنفيذية لقانون المناقصات والمزايدات المشار إليه الصادرة بقرار وزير المالية رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨٣ قضى بأن تكون العطاءات المقترنة بتسهيلات ائتمانية محل اعتبار عند البت في أولوية العطاءات ، كما أوجب في المادة ٦٧ من ذات اللائحة عند المفاضلة والمقارنة بين العطاءات ، اضافة فائدة تعادل سعر الفائدة المعلن من البنك المركزى وقت البت في المناقصة إلى قيمة العطاءات المقترنة بالدفع المقدم وذلك من المبالغ المطلوب دفعها مقدما من تاريخ أداء هذه المبالغ حتى تاريخ استحقاقها الفعلى الامر الذى يؤدي إلى اعادة ترتيب أولوية العطاءات على ضوء ما يسفر عنه تقييم التسهيلات الائتمانية المقترنة بالعطاء أو اضافة قيمة الفائدة إلى القيمة الرقمية للعطاءات المقترنة بشرط الدفع المقدم وذلك للوصول إلى صاحب العطاء الأقل سعرا وهذا المسلك من المشرع يؤكد ضرورة عدم الاكتفاء بالقيمة الرقمية للعطاء بل يفتنكف إليها قيمة التخفيضات المالية توصلا لتحديد صاحب العطاء الأقل .

لذلك انتهت الجمعية المعموية لتسمى الفتوى والتشريع إلى أن التخفيضات التى لها قيمة مالية تدخل في التقدير عند تحديد أولويات العطاءات للوصول إلى العطاء الأقل .

(ملف رقم ١/٥٤ / ٣٦٠ - جلسة ١٢/٩ / ١٩٨٧)

قاعدة رقم (١٨١)

المبدأ ٥

يعد بالتخفيضات والشروط الخاصة المقرنة بالمطاعات والتي يمكن تقييمها ماليا في مجال المقرنة بغية تحديد صاحب المطاء الأقل .

التفسير :

الاعتداد بالتخفيضات والشروط الخاصة المقرنة بالمطاعات والتي يمكن تقييمها ماليا في مجال المقرنة بغية تحديد صاحب المطاء الاقل تأكيداً للاتقاء السابق للجمعية العمومية في هذا الشأن الصادر بجلسة ١٩٨٧/١٢/٩ وما انتهت اليه الجمعية العمومية هو صحيح الرأي وصائب الافتاء ومن شأنه اعلاء المساواة بين المتناقصين والمتفاضلين على أسس موضوعية فلا تكون الاولوية التي يجرى ترتيب المطاعات على أساسها محض أولوية خادعة تستند الى قيمة رقمية لا تعبر عن حقيقة الحقوق المالية المطلوبة للتعاقد وانما يبتنى كل متناقص من ورائها أن يظهر بمزية التفاوض مع جهة الادارة باعتباره صاحب المطاء الاقل سعراً من حيث القيمة الرقمية ثم ينزل بعد ذلك عن تخفيضاته ذات القيمة المالية أثناء التفاوض أو يتمسك بها تبما لما يتكشف له من موقف بقيمة المتناقصين والمشرع فطن الى ذلك فأورد في اللائحة التنفيذية لقانون المتناقصات والزيادات بعض التخفيضات ذات القيمة المالية التي تؤخذ في الاعتبار عند تحديد أولوية المطاعات ولم يكن يمكنه أن يحيط بجميع هذه التخفيضات ويوردها في تشريعاته فاختار أن يذكر التخفيضات ذات القيمة المالية التي كشف العمل عن شيوعها وأوجب الاعتداد بها عند ترتيب أولوية المطاعات وأفصح بذلك عن القاعدة التي تتبع في هذا الشأن سواء بالنسبة الى التخفيضات ذات القيمة المالية التي ذكرها أو غيرها .

(ملف رقم ٢٦٠/١/٥٤ - جلسة ١٩٩٣/٣/٢٨)

ثالثاً - سلطة جهة الإدارة في استبعاد المطالب المطالب من المناقصة أو الممارسة

قاعدة رقم (١٨٢)

المبدأ :

لجهة الإدارة أن تستبعد من المناقصة أو الممارسة التي تجريها المطالب الذي يثبت لديها أن صاحبه لا يتمتع بحسن السعة - رتب المشرع على الحالات المبينة بنص المادة ٢٧ من قانون المناقصات والمزايدات الصادر بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٢ نوصين من أجزايات الأول : فسخ العقد ومصادرة التأمين النهائي في الحالات الثلاث الواردة في النص ، والثاني : وهو الشطب من سجل المتهدين أو المقولين في الحالتين الأولى والثانية - إذا كان الجزء الأول المتعلق بالفسخ ومصادرة التأمين لا يرد بالضرورة إلا على عقد قائم ، فإن الجزء الثاني لا يتطلب حتما وجود مثل هذا العقد ، وإنما يمكن توقيعه سواء في ظل عقد قائم أو في أي مرحلة من مراحل تكوين العقد ، لأن العقد الإداري يتكون من عملية قانونية مركبة يصح في إحدى مراحلها توقيع ذلك الجزء إذا تحقق موجه بوقوع إحدى الحالتين ١ ، ٢ من الحالات المنصوص عليها في المادة ٢٧ دون حاجة إلى أن يكون العقد قد تم إبرامه والتوقيع عليه .

الفتوى :

أن هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المقرودة بتاريخ ٩/١٢/١٩٨٧ فتبينت من استعراض نص المادة ٣ من قانون تنظيم المناقصات والمزايدات الصادر بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ أنه يجوز لجهة الإدارة في حالات التعاقد التي تتطلب بحسب طبيعتها قصر الاشتراك فيها على موردين أو مقاولين معينين سواء في داخل مصر أو في خارجها ، أن تلجأ إلى أسلوب المناقصة المحدودة بشرط أن تثبت تكافئهم في النواحي الفنية والمالية وأن يتوافر بشأنهم حسن

السمعة ، كما أجاز المشرع في المادة ١٤ من ذات القانون للجان البت
المتحقق من توافر شروط الكفاية المالية والمقدرة الفنية وحسن السمعة
لدى مقدمى العطاءات والزم المشرع في المادة ١٥ من القانون المذكور
الجهات الادارية بمسك سجلات لتقيد أسماء الموردين والمقاولين سواء
كانوا أشخاصا طبيعيين أو اعتباريين والبيانات انكافية عنهم وأيضا
سجلا لتقيد أسماء المنوعين من التعامل سواء بنص قانونى أو بالقرارات
الادارية التى تتولى نشرها وزارة المالية فى الصالات المنصوص
عليها فى المادة ٢٧ من القانون المذكور ، وحظر المشرع التعامل مع
المتحدين فى هذا السجل ، كما أجاز المشرع فى المادة ١٧ انهاء المناقصة
بعد النشر عنها وقبل البت فيها بقرار مسبب من السلطة المختصة إذا
استغنى عنها نهائيا أو إذا اقتضت المصلحة العامة ذلك ، كما استعرضت
الجمعية العمومية المادة ٢٧ من القانون المذكور التى نصت على أن
يفسخ العقد ويصادر التأمين النهائى فى الحالات الآتية :

١ - إذا استعمل المتعاقد النفس أو التلاعب فى معاملته مع الجهة
المتعاقدة .

٢ - إذا ثبت أن المتعاقد قد شرع بنفسه أو بواسطة غيره بطريق
مباشر أو غير مباشر فى رشوة أحد موظفى الجهات الخاضعة لإحكام
هذا القانون .

٣ - إذا أغلس المتعاقد أو أعسر .

ويشطب اسم المتعاقد فى الحالتين (١ و ٢) من سجل المتعمدين أو
المقاولين وتحظر وزارة المالية بذلك لنشر قرار انشطب بطريق النشر
المصلحة .

ويجوز بناء على طلب صاحب الشأن إعادة قيد المتحدين أو المقاولين

المشروطية اسمه في سجل المتقدمين أو المفاولين اذا أنتفى السبب الذى ترتب عليه شطب الاسم وذلك بصدر حكم نهائى ببرائة التعاقد مما نسب اليه أو بصدر قرار من النيابة العامة بالآ وجه لاقامة الدعوى ضده أو بحفظها اداريا .

وتبين للجمعية ان المادة ٤٩ من اللائحة التنفيذية القانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ الصادرة بقرار وزير المالية رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨٣ قضت بأن يخضع التعاقد بطريق الممارسة للشروط العامة للمناقصات العامة فيما لم يرد فيه نص خاص بهذه اللائحة .

واستظهرت الجمعية من كل ما تقدم ان المشرع اشترط دائما فيمن يتقدم للتعاقد مع احدى الجهات الفاضلة لاحكام انقانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ المشار اليه أن يكون متمتعا بحسن السمعة ، وهذا التقييد المقرر لمصلحة المرفق اكدته النصوص السالفة البيان ، فلا يكفى في التعاقد مع الادارة توافر المقدرة الفنية والمادية بل يجب ان تتوفر الى جانب ذلك حسن السمعة ، والادارة في هذا الشأن الحق في استبعاد من ترى استبعادهم من قائمة عمالها ممن لا يتمتعون بحسن السمعة ولها سلطة تقديرية في مباشرة هذا الحق لا يحدها الا عيب اساء استعمال السلطة . وفي ضوء ذلك يكون من حق جهة الادارة أن تستبعد من المناقصة أو الممارسة التي تجريها العطاء الذى يثبت لديها أن صاحبه لا يتمتع بحسن السمعة ، والقول بغير ذلك من شأنه أن يؤدي الى احتمال التعاقد مع صاحب هذا العطاء رغم عدم توفر حسن السمعة لديه ، الامر الذى لا يتفق مع احكام القانون على النحو السابق استظهاره .

كما تبين للجمعية من استعراضها لنص المادة ٢٧ سالفة البيان ان المشرع رتب على الحالات المعينة فيه نوعين من الجزاءات الاول : فسخ النقذ ومصادرة التأمين النهائي في الحالات الثلاث الواردة في النص ،

والثاني وهو الشطب من سجل المتهدين أو المبالغين في الحالتين الأولى والثانية ، وإذا كان الجزء الأول المتعلق بالفسخ ومصادرة التأمين لا يرد بالضرورة إلا على عقد قائم ، فإن الجزء الثاني المتصل في الشطب لا يتطلب حتما وجود مثل هذا العقد ، وإنما يمكن توقيعه سواء في ظل عقد قائم أو في أي مرحلة من مراحل تكوين العقد ، لأن العقد الإداري يتكون من عملية قانونية مركبة يصح في إحدى مراحلها توقيع ذلك الجزء إذا تحقق موجبة بوقوع إحدى الحالتين ١ و ٢ من الحالات المنصوص عليها في المادة ٢٧ دون حاجة إلى أن يكون العقد قد تم إبرامه التوقيع عليه ، لذلك أنه إذا كان لا يجوز المضي في تنفيذ عقد قائم لحدوث إحدى هاتين الحالتين مع توقيع جزء الشطب فإنه لا يصح أيضا عند حدوث إحدى هاتين الحالتين المضي في إجراءات إبرام العقد مع توقيع جزء الشطب أيضا .

وبتطبيق ما تقدم على الحالة المروضة ، ولما كان قد ثبت من حكم محكمة أمن الدولة العليا المشار إليه أن ممثلي اتحاد الشركات الألمانية (ايسرفيش وكراوس ماغاي) ووكيله في مصر قد اشتركوا في اتفاق جنائي الخرس منه ارتكاب جنائيات عرض رشاي لبعض أعضاء لجنتي الدراسة والبت لمشروع قوص ، كما ارتكبوا جناية تقديم رشوة لأحد أعضاء لجنة البت .

ولما كان المحكوم بإدانتهم في الحكم المشار إليه يمثلون الاتحاد الألماني سائف البيان ويجسدون إرادته ومن ثم فإن الآثار التي رتبها قانون المناقصات والمزايدات على ارتكاب هؤلاء الأشخاص الطبيعيين لجريمتي عرض وتقديم الرشوة إنما تقع على الاتحاد الذي يمثلونه . ويكون للسلطة المختصة وفقا لقانون المناقصات المشار إليه وقد تحققت قبل البت في الممارسة من قيام إحدى الحالات المنصوص عليها في المادة

٢٧ في حق ممثلي الاتحاد المذكور أن تقرر استبعاد المطاء المقدم من هذا الاتحاد فضلا عن شطبها من سجل المتعدين والمقاولين .

أما عن إلغاء الممارسة الخاصة بالمشروع كنتيجة لذلك فإن الامر يدخل في اختصاص سلطة الاعتماد وفقا لقانون المناقصات والمزايدات ثبت فيه بقرار مسبب بناء على توصية لجنة البت وفقا لنص المادة ١٧ من القانون المذكور والمادة ٣٣ من اللائحة التنفيذية للقانون والمادة ٤٩ من ذات اللائحة التي تسرت على الممارسة ما يسرى على المناقصة ، خاصة وأنه ليس في قانون المناقصات أو لائحته التنفيذية ما يحجب إلغاء الممارسة أو المناقصة كإثر حتمي يترتب على استبعاد احد المتعدين أو المتقاصين أو شطبهم اللهم الا اذا اقتضت المصلحة العامة ذلك وهو أمر تقدره السلطة المختصة وفقا لقانون المناقصات بما لها من سلطة تقديرية في هذا الشأن .

لذلك ، انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى :

١ — استبعاد المطاء المقدم من اتحاد الشركات الامانية من الممارسة الخاصة بمصنع قوص .

٢ — شطب الاتحاد المذكور من سجل المتعدين (المقاولين) .

٣ — ان استبعاد اتحاد الشركات المذكورة من الممارسة لا يستلزم بالضرورة إلغاء هذه الممارسة الا اذا اقتضت المصلحة العامة ذلك وهو أمر تقدره السلطة المختصة .

(ملف رقم ٤٧/١/١٢٠ — جلسة ١٢/٩/١٩٨٧) .

الفرع الخامس

التأمين

أولا — عدم جواز قبول العطاء غير المصحوب بالتأمين المؤقت كاملا

قاعدة رقم (١٨٢)

المبدأ :

« عدم جواز قبول العطاء غير المصحوب بالتأمين المؤقت كاملا . »

الفتوى :

أن هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع بجلستها المقودة في ١٩٨٦/٢/٥ فتبينت أن المادة ١٩ من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ بتنظيم المناقصات والمزايدات تنص بأن « يجب أن يقدم مع كل عطاء تأمين لا يقل عن ١٪ من قيمة العطاء في مقاولات الاعمال ولا يقل عن ٢٪ من قيمة العطاء فيما عدا ذلك » .

ومفاد ما تقدم أن المشرع لاعتبارات قدرها أهمها كفالة المساواة بين المتنافسين ، وضمان جديتهم ، وحفاظا على حقوق جهة الادارة اذا ما أخل المتناقص بالتزاماته أوجب على كل مقدم عطاء أن يرفق مع عطاءه تأمين مؤقت لا يقل عن ١٪ من قيمة العطاء في مقاولات الاعمال ، ولا يقل عن ٢٪ من قيمة العطاء فيما عدا ذلك . وحيث أن مفاد عبارة « يجب أن يقدم مع كل عطاء تأمين » الواردة في هذا النص أخذا بطريقة النص التي تستند على وجوب تقديم التأمين المؤقت كاملا في ذات الوقت الذي يقدم فيه العطاء . مع جواز تراخي ذلك الى الميعاد المسموح فيه للمتناقص بالتعديل في عطاءه الى ما قبل فتح المظاريف والا وجب الالتفات عنه . وهو الفهم الذي يتفق مع اعمال المادة ٥٨ من اللائحة التنفيذية

للقانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ سالف الذكر والصادرة بقرار وزير المالية رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨٣ والتي قررت لجهة الادارة حقوق يتوقف اعمالها على أداء التأمين المؤقت كاملا كحقها في اعتبار هذا التأمين حقا لها دون حاجة انى انذار أو الالتجاء الى انقضاء وذلك اذا سحب مقدم العطاء قبل الميعاد المعين لفتح المظاريف ، وكذلك حقها في اعتبار صاحب العطاء قابلا استمرار الارتباط بعطائه عند انقضاء مدة سريانه وذلك الى أن يصل لجهة الادارة اخطار منه بسحب التأمين المؤقت وعدوله عن عطائه .

فاذا لم يكن قد قدم هذا التأمين المؤقت فانه يضيع على الجهة الادارية هذا الحق . ويؤكد هذا المعنى أن المادة ٦١ من اللائحة التنفيذية لقانون المناقصات والمزايدات الملئى والصادرة بقرار وزير الخزانة رقم ٥٤٢ لسنة ١٩٥٧ كانت تقضى بجواز تأخير صاحب العطاء في تكملة التأمين الى ما بعد فسخ المظاريف بشرط أن يكون العطاء فى صالح الخزانة . فى حين خلا القانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ ولائحته التنفيذية سالف الذكر من نص يماثل هذا النص ، الامر الذى يفهم منه عدول المشرع عن هذا الاتجاه ، ووجوب تقديم التأمين المؤقت مصحوبا مع العطاء . ولا يغير من ذلك كله أن المشرع لم يقرر صراحة جزاء على مخالفة حكم المادة ١٩ المشار اليها فان القواعد العامة تقرر البطلان لاغفال اجراء جوهرى اوجب القانون مراعاته فى شأن المناقصات والمزايدات ومن بينها اغفال تقديم التأمين المؤقت كاملا مصحوبا بالعطاء الامر الذى يتعين معه الانتفاة عن هذا العطاء عند تقديمه .

لذلك ، انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم جواز قبول العطاء غير المصحوب بالتأمين المؤقت كاملا .

(حلف رقم ٢٥٦/١/٥٤ — جلسة ١٩٨٦/٢/٥)

قاعدة رقم (١٨٤)

المبدأ :

- يتمن الاتفات عن العطاء غير المقرن بالتأمين الابتدائى كلبلا .
- الخطا المسادى الذى ينجح فى ذلات القلم والاضطاء الحسابية هو خطا
- غير مقصود فيتمين تصحيحه واعمال ما يترتب على هذا التصحيح من آثار .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ ٤ اكتوبر سنة ١٩٨٩ فتمين لها أن قانون تنظيم المناقصات والمزايدات الصادر بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ ينص فى المادة ٢ منه على أن « تخضع المناقصة العامة لمبادئ العلاجية والمساواة وهرية المنافسة » . وفى المادة ١٩ على أنه « يجب أن يقدم مع كل عطاء تأمين مؤقت لا يقل عن ١٪ من مجموع قيمة العطاء فى مقاولات الاعمال ولا يقل عن ٢٪ من قيمة العطاء فيما عدا ذلك » . وان اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ الصادر بقرار وزير المالية رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨٣ تنص فى المادة ٢٤ منها على أن « يكلف موظف مسئول أو أكثر بمراجعة العطاءات قبل تفريغها مراجعة حسابية تفصيلية والتوقيع عليها بما يفيد هذه المراجعة ، واذا وجد اختلاف بين اجمالى سعر الوحدات يعول على سعر الوحدة ويؤخذ بالسعر المبين بالتفقيط فى حالة وجود اختلافات بينه وبين السعر المبين بالارقام وتكون نتيجة هذه المراجعة هى الاساس الذى يعول عليه فى تصديق قيمة العطاء وترتيبه . وفى المادة ٢٥ على انه « اذا شك مقدم العطاء من حصول خطأ مادى فى عطائه فيكون الفصل فى الشكوى من اختصاص لجنة البت والوزير المختص بعد استطلاع رأى الجهة المختصة فى مجلس الدولة اذا اقتضى الامر ذلك » وفى المادة ٦٢ على انه « يكون لجهة

الادارة الحق في مراجعة الاسعار المقدمة سواء من حيث مفرداتها أو مجموعها وإجراء التصحيحات اذا اقتضى الامر ذلك » .

والمستفاد من ذلك أنه تقديراً من المشرع لاهمية التعاقدات التي تجريها الجهات الحكومية الخاضعة لاحكام قانون تنظيم المناقصات والمزايدات واتصالها بالمصالح العام ، فقد افردها بقواعد خاصة وبأحكام متميزة تكفل تحقيق المبادئ التي تحكم هذه التعاقدات وفي مقدمتها مبادئ العلانية والمساواة وحرية المنافسة .

وبما انه من القواعد الاساسية التي تحكم التعاقد بطريق المنافسة وفقاً لنص المادة ١٩ من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ المشار اليه تقديم التأمين الابتدائي ذلك ان المشرع حرصاً منه على كفاية المساواة بين المتنافسين وضمان جديتهم ، وحفاظاً على حقوق جهة الادارة اذا ما اخل المتنافس بالتزاماته أوجب على مقدم العطاء أن يرفق مع عطاءه تأميناً مؤقتاً لا يقل عن ١٪ من قيمة العطاء في مقاولات الاعمال ولا يقل عن ٢٪ من قيمة العطاء فيما عدا ذلك . وقد سبق للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٥/٢/١٩٨٦ ملف رقم ٥٤/١/٢٥٦ ان استلزمت تقديم التأمين الابتدائي كاملاً مع العطاء والا وجب الالتفات عنه ذلك أن العديد من حقوق جهة لادارة يتوقف ممارستها على أداء هذا التأمين كاملاً كحقها في اعتبار التأمين المؤقت ذائبة حقاً لها دون حاجة الى انذار أو الالتجاء الى القضاء اذا سحب مقدم العطاء عطاءه قبل ميعاد فتح المظاريف ، وحقها في اعتبار صاحب العطاء قابلاً للاستمرار في الارتباط بعطاءه عند انقضاء مدة سريانه الى ان يصل لجهة الادارة اخطار منه بسبب التأمين المؤقت وعدوله عن عطاءه .
وانه وان كان المشرع لم يقرر صراحة في نص المادة ١٩ سالف الإشارة جزاء على مخالفتها فان القواعد العامة تقرّر البطلان لاغفال إجسراء

جوهرى أوجب القانون مراعاته في شأن المناقصات والمزايدات ، ومن ذلك إغفال تقديم التأمين المؤقت كاملاً مصحوباً بالعطاء ومن ثم يتعين الاتفاقات من العطاء غير المقترن بالتأمين الابتدائي كاملاً .

وبما انه متى كان من المقرر وفقاً لما تقدم ان العطاء يجب ان يكون مصحوباً عند تقديمه بالتأمين المؤقت كاملاً ضماناً لسلامته وحرصاً على تحقيق المساواة بين المتنافسين وضماناً لجديتهم ، على أن يؤخذ في الاعتبار أن الخطأ المادى الذى يتجه في زلات القلم والالخطاء الحسابية هو خطأ غير مقصود فيتمتع تصحيحه وأعمال ما يترتب على هذا التصحيح من آثار .

وبما أنه تطبيقاً للقاعدتين المتقدمتين في الواقعة المعروضة وكان الثابت ان الخطأ الوارد بالعطاء يتحصل في أن مقدم العطاء وضع اجمالى البند بقيمة ٢٢٥٠ جنية في حين أن السعر الذى وضعه للوحدة هو ١٠٠ جنية في عدد ٢٥٠ جنية أى أن الاجمالي الواجب حسابه هو ٢٥٠٠٠ جنية (خمسة وعشرون ألف جنية) مما لا يعد معه الخطأ هنا مجرد خطأ مادى ناتج عن العطيات الحسابية العادية التى يقترب بها احتمالات الخطأ والصواب ، وقد أثر وضع قيمة البند على هذا الاساس على قيمة التأمين الابتدائي المقدم مع العطاء ، فجاءت أقل من النسبة المقررة قانوناً والتي تصب على أساس الاجمالي الصحيح لقيمة العطاء ولما كانت قيمة التأمين في الحالة المعروضة تقل كثيراً عن القيمة المطلوبة قانوناً وهذا أمر يكشف عن عدم جدية المتنافس ومن ثم ، لا يسوغ صفة النظر في تكملتها الى القيمة المطلوبة لما في ذلك من إخلال بمبدأ المساواة وتكافؤ الفرص بين المتنافسين . وبما لذلك ، فانه لا يجوز السماح للمتنافس بتكملة التأمين المؤقت في الحالة المعروضة .

لذلك ، انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم جواز تكملة التأمين المؤقت في الحالة المعروضة .

(ملف رقم ٢٦٧/١/٥٤ — ١٩٨٩/١٠/٤)

ثانياً - عدم جواز اعفاء الشركات القابضة من التأمين المؤقت والنهائي

قاعدة رقم (١٨٥)

المبدأ :

عدم تمتع الشركات القابضة والتابعة الخاضعة لقانون شركات الأعمال العام الصادر بالقانون رقم ٢٠٢ لسنة ١٩٩١ بالاعفاء من التأمين المؤقت والنهائي المتخصص عليه في المادة ٢١ من قانون تنظيم المناقصات والمزايدات الصادر بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٢ .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة في الاول من نوفمبر سنة ١٩٩٢ فاستبان لها أن من المبادئ الأساسية التي عني بها قانون المناقصات والمزايدات الصادر بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٢ فيما بها ورفع من منزلتها ما تضمنته المادة (٢) من هذا القانون من خضوع المناقصة العامة لمبادئ العلانية والمساواة وحرية المنافسة ، فذلك أصول تحكم التعاقدات الخاضعة لاحكام قانون المناقصات والمزايدات جميعها لا يباح الخروج عليها أو الاستثناء عنها الا بنص صريح يمين أحوال هذا الاستثناء وهذا المستفيدين منه على مثل ما نصت المادة ٢١ من القانون المشار اليه من أنه : « تعفى من التأمين المؤقت والنهائي الهيئات العامة وشركات القطاع العام والجمعيات ذات النفع العام والجمعيات التعاونية المشهرة وفقاً للقانون ، وذلك عن العروض الداخلة في نشاطها وبشرط تنفيذها للعملية بنفسها » فقد خص المشرع بهذا الاعفاء الهيئات العامة والجمعيات ذات النفع العام والجمعيات التعاونية وهي أشخاص معنوية يجمعها أنها لا تهدف أساساً الى تحقيق الربح وأضاف إليها شركات القطاع العام التي لا يستوى الربح مهما الأكبر بحكم ما تقوم عليه من فلسفة اقتصادية واجتماعية . وهذا الاستثناء مقصور على أصحابه ولا يمتد الى غيرهم ممن قد يشبه بهم ولا يستجمع صفاتهم فلا تفيد

منه من ثم الشركات القابضة والتابعة الخاضعة لقانون شركات قطاع الاعمال العام الصادر بالقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ إذ ان هذه الشركات وان ملكت الدولة أموالها الا أنها ليست من شركات القطاع العام ولا تسرى عليها طبقاً للمادة الاولى من هذا القانون أحكام قانون هيئات القطاع العام وشركته الصادر بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٨٣ . ولا تنطبق بالفلسفة الاقتصادية والاجتماعية التي قامت على أساسها شركات القطاع العام ولكن تسعى بكل طاقاتها الى تحقيق الربح المادى والمضاربة فى الاسواق وهى فى ذلك السعى لا تختلف عن الشركات المملوكة للأفراد والأشخاص المعنوية الخاصة وتتبع ذات الاسس الاقتصادية التى تسير عليها تلك الشركات ، وعلى ذلك فان هذه الشركات القابضة والتابعة التى تتأسس وفقاً لأحكام قانون قطاع الاعمال العام الصادر بالقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ لتقوم بهذا الدور ليست يبين من شركات القطاع العام ولا تندرج فى مفهوم الشركات المساهمة الخاصة تماماً إذ لا تنبسط عليها كل أحكامها إنما هى نوع خاص من الشركات عوان بين ذلك فلا تتمتع من ثم بالاعفاء من التأمين الابتدائى والنهائى حين تتقدم فى المناقصات التى تطرحها الجهات الادارية إذ تظل هذه الميزة مقصورة بصريح النص على شركات القطاع العام التى لم ينفذ قانون قطاع الاعمال الصادر بوجودها فبقيت بعض الشركات على هذه الصفة تتمتع وحدها بالحقوق المتاحة لها ومن ثم فلا سبيل الى أن ينطبق الاعفاء على الشركات القابضة والتابعة الخاضعة لقانون شركات قطاع الاعمال العام .

لذلك ، انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم تمتع الشركات القابضة والتابعة الخاضعة لقانون شركات قطاع الاعمال العام الصادر بالقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ بالاعفاء من التأمين المؤقت والنهائى المنصوص عليه فى المادة ٢١ من قانون تنظيم المناقصات والمزايدات الصادر بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ .

(حلف رقم ٤٧/١/١٦٥ - فى ١١/١/١٩٩٣)

الفرع السادس

خطاب الضمان

قاعدة رقم (١٨٦)

المبدأ :

لا يجوز للشركات القابضة إصدار خطابات ضمان للشركات التابعة لصالح الجهات التي يسرى في شأنها قانون تنظيم المناقصات والمزايدات الصادر بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ .

التفوي :

لا يجوز للشركات القابضة إصدار خطابات ضمان للشركات التابعة لصالح الجهات التي يسرى في شأنها قانون تنظيم المناقصات والمزايدات الصادر بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ واستمرار ضمان الشركات القابضة للشركات التابعة لها الى حين انتهاء تنفيذ العقود التي صدر في شأنها هذا الضمان وأساس ذلك : أن نصوص اللائحة التنفيذية لقانون المناقصات والمزايدات موجه الى الجهات الادارية التي تخضع لاحكام هذا القانون أو يمتد اليها سلطانه فيلزمها الا تقبل من المتماقدين معها سواء عند أدائهم لقيمة التأمين الابتدائي والنهائي عن طريق الكفانة أو حين حصولهم على مبالغ مقدما من قيمة الاصناف أو مقاولات الاعمال أو مقاولات النقل أو الخدمات المتعاقد عليها إلا خطابات الضمان المصرفية وإذا كان ذلك هو الاصل فقد اباحت اللائحة المشار اليها لهذه الجهات الادارية استثناء قبول خطابات ضمان من هيئة القطاع العام المختصة بموافقة مجلس إدارتها عن الدفعات المقدمة التي تحصل عليها الشركات التابعة للهيئة ولم يرد النص بعد ذلك على مثل هذا الاستثناء في الاحكام الخاصة بأداء التأمين المؤقت والنهائي بحسبان ان شركات

القطاع العام كانت ممفاه بحكم القانون من أداء هذه التأمينات وهذا الاستثناء مقصور على حالته لا يتوسع في تفسيره ولا يقاس عليه فلا تفيد منه إلا هيئات القطاع العام وشركاته والتي بقيت بعد صدور قانون قطاع الاعمال العام على هذه الصفة أما الشركات القابضة والناهضة التي تخضع لهذا القانون الأخير فلا تفيد منه ولا تتمم به إذ ان هذه الشركات وان ملكت أدونة أموالها الا انها ليست من هيئات القطاع العام وشركاته ولا يتأتى ان تندرج ضمن هذه الهيئات. والشركات في جميع القوانين بإطلاقه، والجهات الادارية التي تخضع لاحكام قانون المناقصات والمزايدات لا يحق لها ان تطلب من شركات القطاع العام التي قدمت اليها فيما سبق بمناسبة تنفيذ تعاقداتها خطابات ضمان صادرة عن هيئة القطاع العام التي تتبعها إبدال هذه الكفالة التي لا تعتبر من خطابات الضمان بالمعنى الفني الدقيق وتقديم كفالة مصرفية بعد إذ تحولت الهيئة التي كانت تتبعها الى شركة من شركات قطاع الاعمال العام ذلك ان الجهة الادارية قد ارتضت هذه الصورة من صور الكفالة في ظل نظام قانوني كان يسمح لها بقبولها ومن ثم يبقى قائما ما ارتضته إرادة اطراف العقد في هذا الخصوص طوال مدة تنفيذه خاصة ان التزام هيئة القطاع العام بضمان هذه الشركات ينتقل الى الشركة القابضة إعمالا للمادة الثالثة من قانون قطاع الاعمال رقم ٣٠٣ لسنة ١٩٩١ .

(ملف رقم ١٦٧/١/٤٧ — جلسة ١٩٩٢/١٢/٦)

الفرع السابع

غرامة التأخير

أولا — غرامة استمقاق غرامة التأخير

قاعدة رقم (١٨٧)

المبدأ :

المواد ٢٥ و ٣١ من قانون تنظيم المناقصات والمزايدات رقم ٩ لسنة ١٩٨٢ — المادتان ٦٧ و ٩١ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٢ المشار اليه مفادها — أولا : — بالنسبة الى غرامة التأخير ان هذه الغرامة تستحق بمجرد التأخير في التوريد حتى ولو رخصت الجهة الادارية للمتعاقد في مهلة اضافية — وذلك دون حاجة الى اثبات الضرر من التأخير او اى اجراء آخر — ثانيا : — بالنسبة الى صرف دفعات مقدمة على حساب التوريد — الاصل ان يكون صرف قيمة الكميات الموردة من قبل المتعاقد الى الادارة في خلال خمسة عشر يوم من تاريخ اليوم التالى لاتمام اجراءات التحصيل الكميات او الفحص تنفى — استثناء من ذلك اجاز القانون واللائحة التنفيذية له ان تصرف نسبة من قيمة الاصناف مقدما — اذا اقتضت الضرورة ذلك وكان منصوبا على الدفع المتأخر في شروط المتعاقد لغاية ٥٠ ٪ بموافقة رئيس الادارة المركزية المختص ولغاية ١٠٠ ٪ بموافقة الوزير المختص — ذلك كله بشرط ان يقدم المتعاقد خطاب ضمان بنكي معتمد بذات القيمة وسأرى المفعول حتى تاريخ انتهاء تنفيذ العقد .

■ المحكة :

ومن حيث ان المادة ٢٥ من قانون تنظيم المناقصات والمزايدات الصادر بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ تنص على أنه يجوز بموافقة السلطة المختصة صرف دفعات مقدمة تحت الحساب مقابل خطاب ضمان معتمد ، وذلك وفقا للشروط والنسب والمحدود والاوزاع التى تبينها اللائحة التنفيذية .

وتنص المادة ٢٦ من القانون المذكور أيضا على أنه :

إذا تأخر المتعاقد في تنفيذ العقد عن الميعاد المحدد له جاز للسلطة المختصة إذا اقتضت المصلحة إعطاء المتعاقد مهلة إضافية لاتمام التنفيذ على أن توقع عليه غرامة عن مدة التأخير بالنسب وطبقا للأسس وفي الحدود التي بينها اللائحة التنفيذية وينص عليها في العقد بحيث لا يجاوز مجموع الغرامة ١٥٪ بالنسبة لمقود المقاولات و ٤٪ بالنسبة لمقود التوريد ، وتوقع الغرامة بمجرد حصول التأخير دون حاجة إلى تنبيه أو إنذار أو اتخاذ أى إجراءات إدارية أو قضائية أخرى .

ولتنص المادة ٦٧ من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم المرافق والمؤسسات والمؤسسات الصادر بقرار وزير المالية رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨٣ على أنه :

يجوز عند الضرورة الترخيص بدفع مبالغ مقدما من قيمة الاصناف أو مقاولات أعمال أو مقاولات النقل أو الخدمات المتعاقد عليها إذا كان الدفع المقدم مشروطا في التعاقد وذلك في الحدود الآتية :

لغاية ٥٠ ٪ من قيمة التعاقد بموافقة رئيس الإدارة المركزية المختصة .

لغاية ١٠٠٪ من قيمة التعاقد بموافقة الوزير المختص .

ويكون الدفع المقدم مقابل خطاب ضمان بنكي معتمد بنفس القيمة والمعلقة وغير معتمد بأي شرط وسارى المفعول حتى تاريخ انتهاء تنفيذ العقد .

وتنص المادة ٩١ من اللائحة المذكورة على أن :

ينصرف ثمن الاصناف الموردة في خلال خمسة عشر يوما فعلم على
الاكثر تحسب من تاريخ اليوم التالي لاتمام إجراءات التحليل الكيميائي
أو الفحص الفني .

ومن حيث أن مفاد هذه النصوص بالنسبة الى غرامة التأخير
ووفق ما استلزم عليه قضاء هذه المحكمة فإن هذه الغرامة تستحق
بمجرد التأخير في التوريد حتى ولو رخصت الجهة الادارية للمتعاقد في
مهلة اضافية وذلك دون حاجة الى اثبات الضرر من التأخير أو أي
اجراء آخر ، وثقاه ذلك فإنه إذ كان الثابت من الأوراق أن مديرية
التربية والتضاليم بمحافظة الخربة أبرمت مع الطاعن عقد توريد بذل
زى التربة السكرية ومقدارها ٣٤٠٠٠ بذلة كاملة حسب المواصفات
المبينة بقوائم المناقصة وحدد امر التوريد للمتعاقد بتاريخ ١٩/٨/١٩٨٥
ونص على ان حدة التوريد للكمية جميعها ستة أشهر تبدأ من ٢١/٨/١٩٨٥
وتنتهي في ٢٠/٢/١٩٨٦ ويتم التوريد على دفعات كل دفعة خمسة آلاف
طقم زى كل شهر من اليوم التالي لامر التوريد والدفعة الاخيرة سبعة
آلاف طقم زى ، وقد قام الطاعن بتوريد الكمية المطلوبة على دفعتين
الأولى في ٢/٢/١٩٨٦ والثانية في ٣١/٣/١٩٨٦ ومن ثم وأثبت تأخير
المتعاقد في التوريد فقد أوقعت الجهة الادارية المتعاقدة عليه غرامة تأخير
بلغت ٣٦٤٠٠ جنيهاً حق لها ذلك ويكون الحكم المطعون فيه وقد
قضى برفض طلب المدعى صرف قيمة هذه الغرامة قد أصاب في قضاائه
ويكون الظعن بالنسبة الى هذا الشق من الطعن غير قائماً على أساس
من التواضع أو التساؤل .

ومن حيث ان مفاد النصوص المتقدمة هنا يصرف دفعات مقدمة
على حساب التوريد أن الأصل ان يكون صرف قيمة الكميات الموردة من
قبل المتعاقد الى الادارة في خلال خمسة عشر يوما فعلم على الاكثر من

تاريخ اليوم التالى لاتمام اجراءات التحليل للكيمايى أو الفحص الفنى، واستثناء من هذا الاصل أجاز القانون واللائحة أن تصرف نسبة من قيمة الاصناف مقدما اذا اقتضت الضرورة ذلك وكان منصوحا على الدفع المقدم فى شروط التعاقد لغاية ٥٠٪ بموافقة رئيس الادارة المركزية المختص ، ولغاية ١٠٠٪ بموافقة الوزير المختص وذلك كله بشرط ان يقدم المتعاقد خطاب ضمان بنكى معتمد بذات القيمة وسارى المفعول حتى تاريخ انتهاء تنفيذ العقد .

واذا كان الثابت ٠٠ من أمر التوريد الضامن من الادارة الى المتعاقد معها (الطاعن) أنه أورد بالبيد (٣) منه نصا يقضى بأن يدفع ٨٠٪ فور الاستلام والقبول للنظري لكل دفعة والباقي وقدره ٢٠٪ يدفع بعد ورود نتيجة العمل الكيمايى والقبول النهائي ، مما يثير البفت حول مدى إعمال هذا النص بالمخالفة لنص المادة ٦٧ من اللائحة التنفيذية آنفة الورد .

ومن حيث ان قضاء هذه المحكمة جرى على أن القوانين واللوائح التى يتم التعاقد فى ظلها انما تفرط الكفة وعلمهم بمحتوياتها مفروغن، فإن أقبلوا — حال قيامها — على التعاقد مع الادارة بالمفروض أنهم قد ارتضوا كل ما ورد بها من أحكام وجينئذ تدرج فى شروط عقودهم وتصبح جزءاً لا يتجزأ منها حيث لا فكك من الالتزام بها ما لم ينص المقدم صراحة على استبعاد أحكامها كلها أو بعضها عدا ما تعلق منها بالنظام العام ، ولما كان قانون تنظيم المناقصات والمزايدات ولائحته التنفيذية قد نظمها صرف دفعات مقدمة تحت الحساب وذلك بموافقة سلطات ادارية معينة وردت بنص المادة ١٧ من اللائحة وبشروط تقديم خطاب ضمان بنكى كل ذلك بصيغة آمرة مما يعنى تماثلها بالنظام العام ومن ثم فانه طبقا لما تقدم لا يجوز الاتفاق على مخالفتها فى اتيقاف

خاص أو عقد منفصل ، وتلقا ذلك فإنه في الطعن المائل يتمين اعمال النسبة التي نصت عليها المادة ٦٧ من اللائحة التنفيذية للصرف المقدم وهي نسبة ٥٠٪ من قيمة الأصناف بموافقة رئيس الادارة المركزية المختص ونسبة ١٠٠ ٪ بموافقة الوزير المختص ، ولا اعتداد بالنسبة التي وردت بأمر التوريد وهي ٨٠٪ من قيمة الكميات المتعاقد عليها ، وإذ أعملت الجهة الادارية المتعاقدة حكم المادة ٦٧ من اللائحة التنفيذية، فإنها تكون قد طبقت القواعد القانونية تطبيقا صحيحا وبذلك ينتفى وصف الخطأ المعقدي على تصرفها وبالتالي ينهار طلب التعويض الذي يطالب به الطاعن ، وإذ انتهى الحكم المطعون فيه الى هذه النتيجة فإنه يكون قد حالفه الصواب ويكون الطعن عليه غير قائم على أساس من التواقع أو القانون حقيقا بالرفض .

(طعن رقم ١٢٩٥ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٩٣/٦/٢٩)

ثانياً - كيفية حساب قيمة الغرامة

قاعدة رقم (١٨٨)

المبدأ :

المادة ٩٢ من اللائحة التنفيذية لقانون المرافق والمزايدات رقم ٥٤٢ لسنة ١٩٥٧ مصادرها - غرامة التأخير توقع بنسب محددة عن مدد محددة - تختلف نسبة الغرامة باختلاف مدة التأخير - وذلك دون تدخل بين المدد والنسب عن طريق التجميع .

الهيكلية :

ومن حيث أن الثابت من مطالعة أوراق المناقصة الجامة التي أعلنت عنها جامعة أسيوط بتاريخ ١٩٧٨/٢/١١ لانبثاء ثلاث وحدات سكنية لاجتماع هيئة التدريس بالجامعة نموذج (هـ) أنه تمت الترسية على المقاول ٥٣٨٨٢٣٣٦٠ جنيهاً بعد الخصم وباشتراطات تخلص في أن أى ارتفاع في أسعار حديد التسليح والاسمنت والبورتلاندى والكرك و خشب نجارة الابواب والشبابيك والارضيات تسحب له الزيادة وتضاف لها علاوة . وان تصاريح المواد تسلم له على الشركات بالقاهرة وتاريخ بدء العمل بعد شهر من اصدار التصاريح وعلى أن توزع الكمية على الستة شهور الاولى لبدء العمل وأى تخلف في اصدار التصاريح يخصم من مدة العملية ، كما تعطى له تصاريح الادوات الصحية وأثاثاب الزان والابلكاش في خلال ثلاثة شهور من بدء العمل ، وأن أسعار انحراف للبند (١) من الاعمال الاعتيادية على أساس عمق ٢ متر وفي حالة الزيادة فتكون علاوة ٥٠٠ ملجم للمتر المكعب .

وقد صدر أمر التشغيل للمقاول في ١٩٧٨/٧/٢٩ ومدة تنفيذ العملية ثمانية عشر شهراً ، أى أن الميعاد المحدد للتسليم يكون ١٩٨٠/١/٢٨ - وقد ثبت من تقرير الخبير المودع في الدعوى أن ثمة صعوبات مادية

خارجة عن إرادة المقاول صادفته أثناء التنفيذ للعملية أدت الي توقف العمل جددأ بلغت في جمعتها ١٨ يوم ، شهر ، ٢ سنة منها ٩ يوم ١١ شهر مدة توقف نتيجة تأخر الجامعة في تسليم المقاول تصاريخ مواد البناء المتمثلة في الحديد والاسمنت فقط . و ١٩ يوم ٧ شهر نتيجة تأخر استلام الادوات الصحية ومدة ٢٠ يوم ٥ شهر نتيجة تأخر الجامعة في صرف الدفعة رقم (٧) والدفعة رقم (٨) ، وأنه لم يثبت من الاوراق وجود مدد توقف أخرى كما لم يقدم المقاول دليلا كافيا في هذا الصدد وعليه يتعين الالتفات في هذا الصدد عن المدد الاخرى التي ذكرها الخبير في تقريره والمدد المدعى بها من جانب المقاول .

وترتبيا على ما تقدم فانه باضافة مدة التوقف التي تمتد بها المحكمة والتي تعتبرها ناتجة عن ظروف خارجة عن إرادة المقاول وهي ١٨ يوم ، شهر ، ٢ سنة الى المدة المحددة لانهاء الاعمال والمحددة ١/٢٨/١٩٨٠ ، فانه مدة الانهاء القانونية تمتد الى ١٦/٢/١٩٨٢ .

ومن حيث أن المقاول سلم العمارة الاولى إستلاما ابتدائيا في ١٣/٥/١٩٨٢ والثنية في ١٤/١٠/١٩٨٢ فان مجموع مدد التأخير تصل في العمارة الاولى ثلاثة أشهر وسبعة أيام وفي الثانية سبعة أشهر وثمانية وعشرون يوما وهي المدة الموجبة لتوقيع غرامة التأخير طبقا لحكم المادة ٩٣ من لائحة المناقصات والمزايدات الصادرة بقرار وزير المالية رقم ٥٤٢ لسنة ١٩٥٧ وهي مدة تجاوز أربع أسابيع .

ومن حيث أن المادة ٩٣ من البرمجة التنفيذية لقانون المناقصات والمزايدات تنص على أنه (على المقاول أن ينهي جميع الاعمال الموكلة اليه تنفيذها بما في ذلك أية زيادات أو تغيرات تصدر بها أوامر من الوزارة أو المصلحة أو السلاح بمقتضى ما يكون مقولا لها من حقوق في العقد ... بحيث تكون كاملة وصالحة من جميع الوجوه للتسليم المؤقت في المواعيد المحددة) .

فإذا تأخر عن إتمام العمل وتسليمه كاملاً في المواعيد المحددة ، فتوقع غرامة عن المدة التي يتأخر فيها انتهاء العمل بعد الميعاد المحدد للتسليم الى أن يتم التسليم المؤقت ، ولا يدخل في حساب مدة التأخير مدد التوقف التي تثبت للوزارة أو المصلحة أو السلاح نشوءها عن أسباب قهرية ويكون توقيع الغرامة بالنسب والاضاع التالية •

— ر ١. / عن الاسبوع الاول أو أى جزء منه •

— ر ١. / عن الاسبوع الثانى أو أى جزء منه •

— ر ٢. / عن الاسبوع الثالث أو أى جزء منه •

— ر ٢. / عن الاسبوع الرابع أو أى جزء منه •

— ر ٣. / عن أى مدة تزيد على الاربعة أسابيع •

ويجوز بموافقة الوزير المختص تعديل نسب غرامة التأخير فيمايزيد على الاربعة أسابيع على الجه الآتى :

— ر ٣. / عن الاسبوع الخامس أو جزء منه •

• / عن كل شهر بعد ذلك •

وتنصّب الغرامة من قيمة ختامى المعطية جنينها اذا رأت الوزارة أو المصلحة أو السلاح أن الجزء المتأخر يمنع الانتفاع بما تم من العمل بطريق مباشر أو غير مباشر على الوجه الاكمل في المواعيد المحددة ، أما اذا رأت الوزارة أو المصلحة أو السلاح أن الجزء المتأخر لا يسبب شيئاً من ذلك ، فيكون حساب الغرامة بالنسب والاضاع السابقة من قيمة الاعمال المتأخرة فقط •

وتوقع الغرامة بمجرد حصول التأخير ، ولو لم يترتب عليه أى ضرر دون حاجة الى أى تنبيه أو انذار أو انتهاذ أية اجراءات قضائية أخرى •

ومن حيث أن مفاد هذا النص أن غرامة التأخير توقع بنسب محددة عن مدد محددة وتختلف نسبة الغرامة باختلاف مدة التأخير وذلك دون تدخل بين المدد والنسب عن طريق التجميع ، ذلك أنه إذا ما ثبت أن المقاول قد تأخر في تنفيذ الاعمال عن الميعاد المحدد مدة أسبوع أو جزء منه تكون نسبة الغرامة التي توقع عليه ١ ٪ ، وإذا كان التأخير قد امتد الى الأسبوع الثانى أو جزء منه فإن نسبة الغرامة تتحرك لكي تكون ١.٥ ٪ ، ولا يفهم من صياغة النص أنه إذا امتدت مدة التأخير لتدخل فى الأسبوع الثانى تجمع نسب الغرامة لتكون ٢.٥ ٪ ، والا نص المشرع على ذلك صراحة . وعلى ذلك فإن التأخير إذا امتد الى الأسبوع الثالث أو جزء منه كانت النسبة ٢ ٪ وإلى الأسبوع الرابع أو جزء منه كانت النسبة ٢.٥ ٪ وان أى مدة تزيد على الأربع أسابيع تكون نسبة الغرامة ٣ ٪ . مهما استطلت هذه المدة ، وتحسب الغرامة بهذه النسبة من قيمة ختامى العملية جميعها أو من قيمة الاعمال المتأخرة فقط إذا ما رأت الإدارة أن الجزء المتأخر لا يمنع الانتفاع بما تم من العمل بطريق مباشر أو غير مباشر على الوجه الاكمل فى المواعيد المحددة ، أما النص على أن تكون نسبة الغرامة بواقع ٣ ٪ عن الأسبوع الخامس أو جزء منه ، ونسبة ٥ ٪ عن كل شهر بعد ذلك فهي مسألة جوازية للوزير المختص يتعين صدور قرار بها يفيد استخدام هذه السلطة ، وما لم يثبت صدور هذا القرار تظل أعلى نسبة للغرامة على الوجه المتقدم ٣ ٪ ، وأنه لا وجه لما ذهب اليه الحكم المطعون من تجميع نسب الغرامات تكون بعد أقصى ١٠ ٪ لعدم اتفاق ذلك مع التفسير الصحيح لنص المادة ٩٣ سالف الذكر .

ومن حيث أنه مما يؤكد هذا الفهم لنص المادة ٩٣ النص المقابل له فى اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ باصدار قانون المناقصات والمزايدات وهو نص المادة ٨١ حيث عدت هذه المادة نسب غرامة التأخير متدرجة من ١ ٪ الى ٤ ٪ مع مدد التأخير ، وورد

النص على أن نسبة ٤٪ تكون عن كل شهر أو جزء منه بعد ذلك بمعنى تكرارية هذه النسبة عن كل شهر مهما استطلبت مدة التأخير وخشية من المشرع في أن يصل قدر الغرامة نتيجة هذه التكرارية الى قدر كبير أورد قيدا مؤداه الا تجاوز مجموع الغرامة في هذه الحالة ١٥ ٪. في حين أن صياغة نص المادة ٩٣ حددت نسبة الغرامة عن أى مدة تزيد على الأربعة أسابيع بنسبة ٣٪ دون تكرارية هذه النسبة وجعلها نسبة موحدة الامر الذى لم يكن معه ثمة مبرر لكي يضع المشرع حدا أقصى لمجموع الغرامة في هذه الحالة .

ومن حيث أن تقرير الخبير والحكم قد قاما على حساب غرامة التأخير بنسبة ١٠٪ من ختامى العملية ، فإنه يتعين اعادة حساب الغرامة على أساس نسبة ٣٪ من ختامى العملية على النحو الذى استظهرته المحكمة من التفسير الصحيح لنص المادة ٩٣ من اللائحة التنفيذية لقانون المناقصات والمزايدات سالف الإشارة اليها .

ومن حيث أنه عن مطالبة المفاوض للجامعة بمبلغ ٢٤٣٥١ جنيها قيمة المتبقى في ذمتها من العملية موضوع الطعن فإن استفاد من الشروط العامة لهذه العملية إذ أنه لم يبرم عقد بين الجامعة والمقاول المذكور أنها نصت صراحة على أنه يجوز للجامعة أن تمهد أى المقاول بأعمال اضافية أو أعمال جديدة مغطاة عن الاعمال موضوع العقد ويسرى على هذه الاعمال أحكام العقد حتى لو زادت عن نسبة ٢٥ ٪ من حجم الاعمال المسندة اليه ووجدت كيفية المحاسبة عن هذه الاعمال .

والثابت من الاوراق ومن تقرير الخبير الذى تقتنع به المحكمة في هذه الخصومة ان الجامعة أصنفت أولاً شفاية للمقاول بأعمال اضافية وقبلا ولم يتم الاتفاق بينهما على أسطر هذه الاعمال وقسام المقاول بتنفيذها فعلا وقبل بالانصراف التى حددتها الجامعة ، وأن الخبير المنتدب في الدعوى قد قام بمراجعة المستخلصات الخاصة بهذه

العملية من رقم ١ حتى رقم ١٧ وان الجامعة قامت بعمل ملحق ختامي للعملية تمت فيه تصفية الخلاف المبالي في المطالبة بين الطرفين وذلك بعد عمل حصر للاعمال على انطوية طبقا لتعليمات أمين الجامعة المساعد والمدير الهندسي وقد أقرت بذلك الهندسة المنفذة والمهندس مدير الاعمال وبلغت قيمة الاعمال التي نفذها المقاول حسب الوارد بملحقه الختامي ٢٤٣٥١ جنيها ، ولا يغير من صحة هذه النتيجة ما ذكرته الجامعة في تقرير طعننا من أن المذكورين قد اتفقت ضدهما الاجراءات التأديبية عن هذا الاقرار ، باعتبار أن ذلك لا يشكك في سلامة النتيجة التي انتهى اليها المغير ، وعليه فإن الجامعة تكون ملتزمة في مواجهة المقاول بسداد مبلغ ٢٤٣٥١ جنيها .

ومن حيث أنه متى كان ذلك فإن المحكمة تحدد الالتزامات المتقابلة في المنازعة موضوع الطعن بين الجامعة والمقاول على النحو التالي :

١ — التزام المقاول بغرامة تأخير عن العملية تحسب على أساس نسبة ٣٪ من قيمة ختامي الاعمال على النحو السابق بيانه تطبيقا للتفسير السليم لنص المادة ٩٣ من لائحة المناقصات والزائدات السارية على النزاع ويكون ما ذهب اليه الحكم المطعون فيه من حساب نسبة غرامة التأخير على أساس ١٠ ٪ من قيمة ختامي الاعمال ليس صحيحا من الناحية القانونية .

٢ — التزام الجامعة بأن تؤدي الى المقاول مبلغ ٢٤٣٥١ جنيها قيمة ختامي الاعمال الاضافية التي كلف بها المقاول .

٣ — اجراء مقاصة بين قيمة غرامة التأخير محسوبة على النحو السابق وبين المستحق للمقاول في ذمة الجامعة ، والزامه بالفرق بين القيمتين مع الفوائد القانونية المستمقة عن هذا المبلغ بواقع ٤ ٪ من تاريخ اقامة دعوى الجامعة حتى تاريخ تمام السداد اعمالا لحكم

المادة ٢٢٦ من التقنين المدني حيث ان عدم تحديد المبلغ المطالب به عند رفع الدعوى والمنازعة في شأنه لا يمنع من اعتباره مبلغاً معلوماً تستحق عنه الفوائد القانونية بعد أن تكشف للمحكمة عن قدره الحقيقي ، كما ان اجراء المناقصة لتحديد المبلغ المستحق لا يحول دون التزام المفاوض بهذه الفوائد .

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه قد ذهب الى غير ذلك فانه يتمتع بالقضاء بالثأته والقضاء بما تقدم .

(طعن رقم ١٣٦٤ ، ١٤٧٥ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٣/٧/١٩٩٣)

ثالثا — توقيع غرامة التأخير لا يستلزم اثبات الضرر

قاعدة رقم (١٨٩)

المبدأ :

مقتضى نص المادة ٢٦ من قانون تنظيم المناقصات والمزايدات الصادر بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ والمادة ٦٢ من اللائحة التنفيذية للقانون الصادرة بقرار وزير المالية رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨٣ — ان غرامة التأخير لا تعدو ان تكون تعريضا للإدارة عما أصاب المرفق العلم من ضرر مرده اخلال التعاقد معها بحسن سيره وهو ضرر مفترض يجيز لها جبره بفرض الغرامة فور تحقق الاخلال من جانب المتعاقد دون ان تلزم الإدارة بالثبات حصول الضرر كما لا يقبل من المتعاقد معها اثبات عدم حصوله — جهة الإدارة في تحديدها مواعيد معينة لتنفيذ العقد يفترض فيها انها قد رأت ان حلجة المرفق تستوجب التنفيذ في هذه المواعيد دون أى تأخير — اقتضاء الغرامة منوط بتقديرها باعتبارها الغرامة على حسن سير المرفق العامة وذلك دون حلجة الى تتيه او انذار او اتخاذ أى اجراءات قضائية أخرى — فقد توريد — تقاسم المتعاقد من التوريد في الميعاد المحدد له — عدم الاعفاء من غرامة التأخير .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية للجمعية الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة في ١٢/١/١٩٩١ فاستبان لها ان المادة (٢٦) من قانون تنظيم المناقصات والمزايدات الصادر بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ تنص على انه اذا تأخر المتعاقد في تنفيذ العقد عن الميعاد المحدد له جاز للسلطة المختصة اذا اقتضت المصلحة العامة اعطاء المتعاقد مهلة إضافية لاتمام التنفيذ على ان توقع عليه غرامة عن مدة التأخير بالنسب وطبقا للنسب وفي الحدود التي تبينها اللائحة التنفيذية وبمن عليها في العقد بحيث لا يجاوز مجموع الغرامة ١٥٪ بالنسبة لمعقود المقاولات

و ٤ ٪ بالنسبة لمقود التوريد • وتوقع الغرامة بمجرد حصول التأخير دون حاجة الى تنبيه أو إنذار أو اتخاذ إجراءات إدارية أو قضائية أخرى • ولا يخل توقيع الغرامة بحق جهة الإدارة في مطالبة المتعاقد بتعويض كامل عما أصابها من أضرار نتجت عن تأخيريه في الوفاء بالتزاماته • وتتص المادة (٩٢) من قرار وزير المالية رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨٣ الصادر باللائحة التنفيذية للقانون سالف البيان على أنه إذا تأخر المتعهد في توريد كل الكميات المطلوبة أو جزء منها في الميعاد المحدد بالعقد ، ويخل في ذلك الاصناف المرفوضة فيجوز للسلطة المختصة بالاعتماد إذا اقتضت المصلحة العامة إعطاء مهلة إضافية للتوريد على أن توقع عليه غرامة قدرها ١ ٪ عن كل أسبوع تأخير أو جزء من أسبوع من قيمة الكمية التي يكون المتعهد قد تأخر في توريدها بهذا أقصى ٤ ٪ من قيمة الاصناف المذكورة •

و استلبرت الجمعية من النصين المشار إليهما أن غرامة التأخير لا تعدو أن تكون تعويضاً للإدارة عما أصاب المرفق العام من ضرر عرده اخلال المتعاقد معها بحسن سيره ، وهو ضرر مفترض يجيز لها جبره بفرض الغرامة فور تحقق الاخلال من جانب المتعاقد دون أن تلزم الإدارة بإثبات حصول الضرر ، كما لا يقبل من المتعاقد معها اثبات عدم حصوله • إذ أن جهة الإدارة في تعديدها مواعيد معينة لتنفيذ العقد يفترض فيها أنها قدرت أن حاجة المرفق تستوجب التنفيذ في هذه المواعيد دون أى تأخير ، واقتضاء الغرامة منوط بتقديرها واعتبارها القوامة على حسن سير المرافق العامة وذلك دون حاجة الى تنبيه أو إنذار أو اتخاذ أية إجراءات قضائية أخرى •

ومن حيث أن كراسة شروط المناقصة العامة التي أعلنت عنها وزارة الزراعة لتوريد آلة حصاد وكرز بصيالات اشترطت أن تكون البقناعة حاضرة والتوريد فوراً فبعد أمر التوريد الصادر من الوزارة لشركة

الامل للتجارة والتوكيلات موعداً أقصاه ١/٣١/١٩٨٨ لتوريد وتركيب وتشغيل الآلة المشار اليها بيد أن الشركة لم تقم بالتوريد الا في ٢٨/١٠/١٩٨٨ ، فمن ثم تكون الشركة قد تقاعست عن التوريد في الميعاد المحدد لها على نحو لا يباح معه اعفاؤها من غرامة التأخير التي تبلغ ٤٥٣٣ جنيهاً .

لذلك ، انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم اعفاء شركة الامل للتجارة والتوكيلات (.....) من غرامة التأخير وقدرها أربعة آلاف وخمسمائة واثنتان وثلاثون جنيهاً عن تأخير توريد آلة حصاد وفرز طوال المدة من ٣١ من يناير سنة ١٩٨٨ حتى ٢٨ من أكتوبر سنة ١٩٨٨ .

(ملف رقم ٢٨٣/١/٥٤ — جلسة ١٢/١٢/١٩٩٢)

رأبعا - الاعفاء من توقيع غرامة التأخير

قاعدة رقم (١٩٠)

المبدأ :

قترون المناقصات والمزايدات رقم ٢٣٦ لسنة ١٩٥٤ ولائحته التنفيذية -
يجوز للقوات المسلحة اعفاء الشركة العربية الأمريكية للسيارات من
غرامة التأخير في توريد السيارات المتعاقدة عليها في العقود أرقام ٥ و ٦ و ٧
لسنة ١٩٨٢ الموقعة في الثاني من سبتمبر سنة ١٩٨٢ بين الحكومة المصرية
ووزارة الدفاع والشركة العربية الأمريكية للسيارات لتوريد سيارات
للقوات المسلحة . إذا ما قررت تلك محلا باعتبارها القواة على حسن سير
العمل والمقابلة تبعا لذلك على تنفيذ شروط عقودها .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لسمى الفتوى
والتشريع بجلستها المقودة بتاريخ ٢١/١/١٩٨٧ فاستعرضت نصوص
العقد أرقام ٥ و ٦ و ٧ لسنة ١٩٨٢ الموقعة في الثاني من سبتمبر
سنة ١٩٨٢ بين الحكومة المصرية ووزارة الدفاع والشركة العربية
الأمريكية للسيارات لتوريد سيارات للقوات المسلحة بقيمة إجمالية
قدرها ٥٥٢٣٤٠٠٠ دولار أمريكي وتبين لها أن البند رقم ٧ من العقد
رقم ٥ والبند رقم ٨ في كل من العقد رقمي ٦ و ٧ قد تناولتا التنظيم
بموضوع التأخير في توريد السيارات المتعاقدة عليها والجراءات المترتبة
على ذلك والغرامات الجائز توقيعها وحالات الاعفاء منها فقد قضت البنود
المذكورة بأنه في حالة تأخير المورد في تسليم الكميات المتعاقدة عليهما
يكون للحكومة الحق في توقيع غرامة تأخير بواقع ١٪ من قيمة الكميات
المتأخرة عن كل أسبوع أو جزء منه وبشرط ألا تزيد هذه الغرامة على
٤٪ وإذا جاوز التأخير مدة شهرين كان للحكومة أن تلغى الصفقة

دون حاجة الى تنبيه أو انذار أو اتخاذ أى إجراء قضائى وإذا اثبت المورد أن التأخير يرجع لى ظروف خارجة عن ارادته (قوة قاهرة) لم يستطيع توقعها وقت التعاقد يكون للحكومة أن تعفيه من كل أو بعض الغرامات المستحقة ، ومن ثم يكون هذا النص التعاقدى الذى ارتضاه المتعاقدان هو الواجب الاعمال فى حالة حدوث تأخير فى التوريد لان البطلان بقيد العام وهو هنا قانون المناقصات والمزايدات رقم ٢٣٦ لسنة ١٩٥٤ ولائحته التنفيذية المنحول بهما وقت توقيع العقد والذى يعتبر مكمل له فيما لم يرد به نص خاص ، اذ اقتصر العقد على تخصيص الحالات التى يجوز فيها توقيع غرامة التأخير وحالات الاعفاء منها وسكت عن بيان السلطة المختصة بالاعفاء منها أو رفعها بتد توقيعها فانه يتعين الرجوع الى لائحة المناقصات والمزايدات السارية وقت توقيع العقد فى الثانى من سبتمبر سنة ١٩٨٢ الصادرة بقرار وزير المالية رقم ٥٢ لسنة ١٩٥٧ باعتبارها مكملة للعقد الذى وقع ايمان شريدها دون اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ بتنظيم المناقصات والمزايدات التى لم تكن قد صدرت بعد عند توقيع العقود المشار اليها حتى يمكن القول بأنها تعتبر مكملة لهذه العقود .

وبالتناء على ما تقدم يكون للقوات المسلحة اذا ما شغقت من جدية الاسباب التى ابدتها الشركة لتبرير تأخيرها فى التوريد أن تعفيها من توقيع غرامات التأخير المنصوص عليها فى العقود الثلاثة كلها أو بعضها إذ من قدرت لذلك محلاً باعتبارها القوامة على حسن سير العمل وبالتامة تبما لذلك على تنفيذ شروط عقودها .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى انه يجوز للقوات المسلحة اعفاء الشركة العربية الامريكية للسيارات من غرامة التأخير فى توريد السيارات المتعاقد عليها فى العقود المشار اليها طبقاً لما تقدم إيضاحه .

(ملف رقم ٣٥٨/١/٥٤ - جلسة ١٩٨٧/١/٢٢)

قاعدة رقم (١٩١)

المبدأ :

المادة ٨١ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٢ بشأن تنظيم المناقصات والمزايدات مفادها — إذا تأخر المتأول في تنفيذ الأعمال التي ارتبط بها لوقعت الجهة الإدارية عليه الغرامة بمجرد حصول هذا التأخير ولا يدخل في حساب مدة التأخير المدد التي ثبت فيها لجهة الإدارة توقف العمل لأسباب لا دخل لإرادة المتأول فيها — إذا قدرت هذه الجهة وهي القوامية على حسن سير المرافق والقائمة على تنفيذ شروط العقد بعد ذلك أن المتأخر لم يتسبب بفساد فيها حدث من تأخير كان لها أن تعفيه من غرامات التأخير — ذلك أن هذه الغرامة في تكليفها القانوني الصحيح صورة من صور التمييز الاتفاقي فيلزم توقيفها توافر الركن الأصلي للمسئولية الموجب للتوقيف وهو ركن الخطأ وانفصاله عنها في هذه الحالة لا يقتضي بفساد الاجراءات المتأول عن احوال الدولة — وذلك طبقا للقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٨ — إذ لم يكن لجهة محل توقيع غرامة التأخير .

الفتوى :

إن هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لجمعية الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة في ٥ يونيو سنة ١٩٩١ فتبين لها ان المادة ٨١ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ بتنظيم المناقصات والمزايدات تنص على انه يلزم المتأول بانتهاء الاضال موضوع التعاقد بحيث تكون صالحة تماما للتسليم المؤقت في المواعيد المحددة .

فاذا تأخر جاز لسلطة الاعتماد اذا اقتضت المصلحة العامة إعطائه مهلة اضافية لاتمام التنفيذ على ان توقع عليه غرامة عن المدة التي يتأخر فيها انتهاء العمل بعد الميعاد المحدد الى ان يتم التسليم المؤقت ولا يدخل

في حساب مدة التأخير مدة التوقف التي يثبت لجهة الادارة نشوءها
عن أسباب تعيرية .

ومفاد ما تقدم انه اذا تأخر المفاوض في تنفيذ الاعمال اثنتي ارتبط
بها أوقعت الجهة الادارية عليه الغرامة بمجرد حصول هذا التأخير
ولا يدخل في حساب مدة التأخير المدد التي ثبت فيها لجهة الادارة توقف
المعمل لأسباب لا دخل لارادة المفاوض فيها فاذا قدرت هذه الجهة وهي
القوامة على حسن سير المرفق والقائمة على تنفيذ شروط العقد بعد
ذلك ، ان المتعاقد لم يتسبب بخطأه فيما حدث من تأخير كان لها ان
تعفيه من غرامات التأخير ذلك ان هذه الغرامة في تكييفها القانوني
الصحيح صورة من صور التعويض الاتساق فيلزم لتوقيعها توافر
الركن الاميل للمسئولية الموجبة للتعويض وهو ركن الخطأ واعاؤه منها
في هذه الحالة لا يقضى باتخاذ الاجراءات التنازل أموال الدولة طبقاً
للقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٨ إذ لم يكن ثمة مط لتوقيع غرامة
التأخير .

ومتى كان ما تقدم وكان الثبوت في الحالة المعروضة في التقرير الثبني
عن أسباب تأخير الشركتين المذكورتين في إتمام الاعمال التي أسندت
اليهما أن هذا التأخير يرجع الى ظروف لا دخل لارادتها فيها وان الجهة
الادارية قررت بناء على ذلك اعفاءها من غرامة التأخير لمسا قدرته من
عدم مسئوليتها في هذا الشأن ومن ثم يجوز اعفاء الشركتين من هذه
الغرامة ولا يقضى هذا إتخاذ اجراءات التنازل عن أموال الدولة طبقاً
للقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٨ .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى
جواز إعفاء كل من شركة المشروعات الهندسية وشركة كيماويات البناء
الحديث من غرامة التأخير التي وقعت على الشركتين المذكورتين دون

اتخاذ اجراءات التنازل عن أموال الدولة المفقولة طبقاً للقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٨ .

(ملف رقم ٤١٩/٢/٣٧ — جلسة ١٩٩١/٦/٥)

قاعدة رقم (١٩٢)

المبدأ :

لا يرفع من عائق المتعاقد مع الجهة الإدارية تبعة التأخير في تنفيذ التزاماته ونتائج الاعاقة التسليم أو الامتناع عنه أو التراخي فيه من جانب الجهة الإدارية حال مطالبتها بالاستلام وتسجيل ذلك عليها في حينه .

التنصيص :

النصوص الواردة بقانون المناقصات والمزايدات الصادر بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ ولائحته التنفيذية قضت بتوقيع غرامة تأخير لبدء توفر شروط استحقاقها باخلال المتعاقد مع الجهة الادارية لشروط تعاقدته وقعوده عنها وتراخيه في تنفيذ التزاماته في الموعد المضروب له ، واجازت لها ان تستنزل قيمة هذه العرامة من المبالغ التي عضها تكون مستحقة له بموجب العقد ولا يشفع للمتعاقد مع الجهة الادارية في تأخير تسليم العمل في الموعد المقرر له أو يرفع عن عاقبته تبعة هذا التأخير ونتائجه الا عرقلة التسليم أو الامتناع عنه أو التراخي فيه من جانب الجهة الادارية حال مطالبتها بالاستلام وتسجيل ذلك عليها في حينه .

(ملف رقم ١٣٨/١/٤٧ — جلسة ١٩٩١/١٠/٢٠)

قاعدة رقم (١٩٣)

المبدأ :

عقد اداري — غرامة تأخير — تنفيذ العقد بما يوجب حسن اتيته .

الفتوى :

مقتضى المادة ٢٦ من قانون تنظيم المنقصات والمزايدات الصادر بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٨٣ والمادة ٣٥ من اللائحة التنفيذية للقانون المشار اليه الصادرة بقرار وزير المالية رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨٣ ان المشرع أوجب على المفاول تنفيذ الاعمال موضوع المتعاقد في ميعاد معين وأجاز لجهة الادارة اذا تراخى المفاول في التنفيذ إعطائه مهلة اضافية لاتمام التنفيذ متى اقتضت المصلحة العامة ذلك على ان توقع عليه غرامة عن مدة التأخير غينت حدودها اللائحة التنفيذية في المادة ٨١ شريطة ألا يجاوز مجموعها ١٥ ٪ في عقود المفاولات — انترام جهة الادارة بتحرير عقد توريد أو تنفيذ أعمال أو غيرها مما نص عليه في المادة ٣٥ من اللائحة التنفيذية للقانون المشار اليه مقصور على الحالات التي يعلن عنها بمناقصات عامة والتي تزيد قيمتها على ألفى جنيه اما في غير هذه الحالات فقد قنع المشرع في شأنها بأخذ إقرار مكتوب على المتعاقد شاملا جميع الضمانات اللازمة لتنفيذ العقود — من المبادئ المسلمة في العقود عامة انها تخضع لأصل من أصول القانون يظنها جميعا يقضى بأن يكون تنفيذها بطريقة تتفق مع ما يوجبه حسن النية وأن هذا الأصل وعلى ما جرى به افتاء وقضاء مجلس الدولة لا مندوحة من التقيد به في العقود الادارية شأن العقود المدنية بل ان التقيد به في العقود الادارية أولى وأوجب لارتباطها بوجه المصلحة العامة الذي تتطلب به هذه العقود ولا تشنك عنها — مقتضى ذلك ولأزمة ان المتعاقدين وان لم يفصلا عن ميعاد معين لتنفيذ الالتزام فليس معنى ذلك أن يكون التنفيذ بمعناى من كل قيد زمنى وانما يتعين أن يتم في مدد معقولة وفقا للمجرى العادى للأمر وطبيعة التعاقد ذاته والهدف الذى يرمو اليه .

(ملف رقم ١٠٤ / ١ / ٣١٥ — جلسة ١١ / ١ / ١٩٩٢)

قاعدة رقم (١٩٤)

المبدأ :

المادة ٧٣ من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم المناقصات والمزايدات الصادرة بقرار وزير المالية رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨٣ مفادها - المشرع حدد كأصل عام مدة بدء تنفيذ عقد مقولة الأعمال بتاريخ التسليم الفعلي للواقع - إذا لم يحضر المقاول أو مندوبه هذا التسليم في الموعد الذي حددته له جهة الإدارة اعتبر عدم حضوره بمثابة تسليم حكمي للواقع واعتبر بدءاً لتنفيذ العمل - الأسباب التي تؤدي إلى امتداد مدة التنفيذ ولا تتخلل ضمن بند التأخير التي يتم حساب فراجة التأخير عنها هي الأسباب التي ترجع إلى جهة الإدارة ذاتها أو تلك التي لا يمكن للبتماخذ مع الإدارة توقعها .

المسألة :

ومن حيث أنه من المسألة الأولى فإن المادة ٧٣ من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم المناقصات والمزايدات الصادرة بقرار وزير المالية رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨٣ في ١٧/٧/١٩٨٣ والتي تحكم المبالغة محل الطعن تنص على أن (.....) وتبدأ المدة المحددة لتنفيذ عقود الأعمال من التاريخ الذي يسلم فيه الموقع) ويكون التسليم بموجب محضر يوقع من الطرفين ومحرر من نسفتين تسلم احدهما للمقاول وتحتفظ جهة الإدارة بالنسخة الأخرى وإذا لم يحضر المقاول أو مندوبه لتسليم الموقع في التاريخ الذي تكون جهة الإدارة قد عينته له في أخطار قبول عطاءه فيحرر محضر بذلك ، ويعتبر هذا التاريخ موعداً لبدء تنفيذ العمل . ومفاد هذا النص أن المشرع حدد كأصل عام مدة بدء تنفيذ عقد مقولة الأعمال بتاريخ التسليم الفعلي للموقع ، فإذا لم يحضر المقاول أو مندوبه هذا التسليم في الموعد الذي حددته له جهة

الادارة اعتبر عدم حضوره بمثابة تسليم حكمي للموقع واعتبر بذه
لتتفيذ العمل .

ومن حيث أن الثابت من مطالعة ملف العملية محل الطعن أن الوحدة
المحلية لمركز البلينا أرسلت كتابا برقم ٩٧٠٧ مؤرخ ١٩٨٣/٩/٢١
الى المطعون ضده على عنوانه بالبلايش قبلى مركز دار السلام متضمنا
اخطاره بأنه تقرر بجلسة ١٩٨٣/٩/١١ قبول عطائه وطلبت منه سداد
باقى التأمين النهائى خلال اسبوع حتى يمكن تسليمه الموقع ، وقد
قام المقاول بسداد باقى التأمين النهائى ، وبتاريخ ١٩٨٣/١٠/٢٥
صدر كتاب الوحدة على ذات العنوان الذى اخطر فيه بسداد باقى
التأمين النهائى متضمنا أمر التشييل رقم (٤) وهدد للمقاول يوم
١٩٨٣/١٠/٢٩ لتسليمه الموقع وتتبعه عليه بالتواجد ، وفى اليوم المحدد
حضرت اللجنة وانتصحت عدم تواجد المقاول وحررت محضراً بذلك ، وعليه
يكون ميعاد التسليم الحكمي للموقع قد تحقق فى التاريخ المذكور
اعمالا لحكم المادة ٧٣ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٩ لسنة
١٩٨٣ ، ولا يقبل من المطعون ضده الادعاء بعدم صحة العنوان ذلك
أن الكتاب الذى وجه اليه بتكملة التأمين الابتدائى الى تأمين نهائى أرسل
على ذات العنوان واستجاب له وسدد باقى التأمين ، فضلا عن أنه اخطر
على ذات العنوان بكتاب مسجل رقم ١١١٨٣ فى ١٩٨٣/١١/١٢ متضمنا
انذاره بسحب العملية منه ، ويكتاب آخر برقم ١١٤٠٣ فى ١٩٨٣/١١/٢١
بتحديد ١٩٨٣/١١/٢٨ موعداً لسحب العملية ، وتقدم تنفيذاً لهذين
الكتابين بطلب بتاريخ ١٩٨٣/١١/٢٧ الى رئيس الوحدة المحلية يطلب
فيه إلغاء سحب العمل منه ، وهو ما يؤكد صحة العنوان الذى اخطر عليه
لتسلم الموقع ويعتبر عدم حضوره فى الموقع فى الموعد المحدد تسليماً حكيمياً
ويدها لتنفيذ الاعمال فى التاريخ الذى حدد لذلك وهو ١٩٨٣/١٠/٢٩ .

ومن حيث عن المسألة الثانية المسبق الإشارة اليها فإن المادة ٨١

عن البلاغة سالفية الذكر تنص على أن (يلتزم المفاوض بانتهاء الاعمال
موضوع التعاقد بحيث تكون صالحة تماما للتسليم في المواعيد المحددة ،
فاذا تأخر جاز للسلطة المختصة بالاعتماد اذا انتضت المصلحة العامة
اعطائه مهلة اضافية لاتمام التنفيذ ، على أن توقع عليه غرامة عن المدة
التي يتأخر فيها انتهاء العمل بعد الميعاد المحدد التي أن يتم التسليم
المؤقت ولا يدخل في حساب مدة التأخير مدد التوقف التي يثبت لجهة
الادارة نشوئها عن أسباب تعرية ويكون توقيع الغرامة بالنسبة الاوضاع
التالية :

ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن الاسباب التي
تؤدي الى امتداد مدة التنفيذ ولا تدخل ضمن مدد التأخير التي يتم
حساب غرامة التأخير عنها هي الاسباب التي ترجع الى جهة الادارة
ذاتها أو تلك التي لا يمكن للمتعاقد مع الادارة توقعها كما أنه لا حيلة
له في وقفها .

ومن حيث أنه عن الاسباب التي ساقها المطعون ضده والتي يذكر
أنها أدت الى إطالة مدة تنفيذ العقد ثابتة لم تتكرها الجهة الادارية في
أى من مراحل النزاع وان كانت تقرر أنها من الاسباب المتوقعة تتحمل
فيما يلي :

١ - المدة المحددة لإنشاء السلم وقدرها خمسة عشر يوما .

٢ - المدة من ١١/١٢/١٩٨٣ الى ١٩/٢/١٩٨٤ وقدرها سبعون
يوما بسبب تأخر مركز توزيع السلع بسوهاج في تسليم المفاوض حصص
الاسمنت المسعد ثمنها .

٣ - المدة من ٢٩/٤ الى ١٧/٥/١٩٨٤ وقدرها تسعة عشر يوما

التي أجريت فيها امتحانات النقل للمصنفين الثانى والرابع الابتدائى
وامتحان الشهادة الإعدادية .

٤ - مدة عشرة أيام متفرقة بسبب أعطال مياه الساحل بحرى .

ومن حيث أنه بالنسبة للمدد الثلاثة الاولى فانها تعتبر من الاسباب
القهرية التي لا يمكن توقعها أو ترجع الى جهة الادارة المتعاقدة مع
المقاول ، ذلك أن الاولى وقدرها خمسة عشر يوماً جاءت نتيجة لأمز
مباشر من الجهة الادارية لبناء السلم الخاص بالمدرسة وحددت له هذه
المدة للتقيد ، وبالنسبة للمدة الثانية فان المقاول قد سدد ثمن الاسمنت
المطلوب لتنفيذ الاعمال الا أن مركز توزيع السلع يسوئهاج وهو الميمن
على توزيع هذه السلعة تراخى في تسليم حصص الاسمنت الى المقاول
وهو سبب أجنبى عن المقاول فضلاً عن صعوبة الحصول على الاسمنت
بالمدرسة وما يتطلبه ذلك من توقف العمل بالضرورة أمر يرجع الى
جهة الادارة التي تسيطر على هذه العملية تنظيمياً وتمديداً للموعد .

أما بالنسبة للمدة الرابعة فانها تعتبر من الامور التي يمكن توقعها
من جانب المقاول حيث أن أعطال المياه أمر متوقع في مثل هذه
الاهوال .

ومن حيث أنه حتى كان ذلك فان مجموع مدد التوقف التي لا تدخل
ضمن مدد التأخير الموجبة لتوقيع غرامة التأخير تبلغ مجموعها ١٠٤ يوماً
أى ثلاثة أشهر وأربعة عشر يوماً . ولما كان ميعاد بدء العملية هو
١٩٨٣/١٠/٢٩ على النحو السابق تمديده ، فان ميعاد الانتهاء من
الاعمال يكون ١٩٨٤/٢/٢٨ وبإضافة المدد المذكورة الى هذا التاريخ
يكون ميعاد التسليم الذى يحاسب عليه المقاول هو ١٩٨٤/٦/١٢ .

ومن حيث أن التسليم قد تم فعلا في ١٩٨٤/٩/٢٨ ومن ثم يكون
مدد التأخير التي تلعب عليها الغرامة ١٢ يوما .

ومن حيث أن نسب الغرامة عن الأسبوع الثاني أو أي جزء منه
وفقا لحكم المادة ٨١ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٣
هي ١٥ ٪ من قيمة ختامى العملية والتي تبلغ حسب الكثف المرفق
بالأوراق ١٧٣٨٣ر١٥٥ ومن ثم تكون الغرامة الواجب استقطاعها من
حساب المداول تبلغ ٢٦٠ر٧٤٧ جنيها .

ومن حيث أن الجهة الادارية قد استقطبت من حساب المداول مبلغ
٢٧٠٠ جنيها كعرامات تأخير في حين أن المبلغ الواجب استقطاعه منه
بهذه الصفة هو ٢٦٠ر٧٤٧ جنيها فإن المبلغ الواجب القضاء له به
والزام جهة الادارة بزيده يكون ٢٤٣٩ر٢٥٣ جنيها ، وإذا ذهب المحكم
المطعون فيه الى غير هذه النتيجة فبأنه يتعين القضاء بتعميله على النحو
الذي يحقق هذا القضاء ،

(طعن رقم ٢٨٠٧ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٩٣/٩/١٥)

الفرع الثامن

سلطة جهة الادارة في اسناد اعمال اضافية الى المتعاقد معها

قاعدة رقم (١٩٥)

المبدأ :

يجوز لجهة الادارة اسناد اعمال اضافية الى المتعاقد معها تجاوز نسبة الـ ٢٥ ٪ المقررة بالمادة ٧٦ مكرر من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم المقتضات والمزايدات ، غير ان استعمال هذا الحق مقيد بتوافر ثلاثة شروط اولها ان تكون هناك حالة ضرورة طارئة تبرر ذلك ، وثانيهما الا يؤثر هذا الامر على اولوية المتعاقد في ترتيب عطفه وثالثهما وجود الاعتماد المالي اللازم .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع بجلستها المقعدة بتاريخ ٥ ابريل سنة ١٩٨٩ فتبين لها أن المادة ٧٦ مكرر من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم المقتضات والمزايدات الصادرة بقرار وزير المالية رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨٣ المضافة بقراره رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٨٤ تنص على أنه يحق للجهات الادارية التي تسرى عليها احكام هذه اللائحة تحميل كميات أو حجم عقودها بالزيادة أو النقص في حدود ١٥ ٪ في عقود التوريد و ٣٠ ٪ في عقود توريد الاغذية و ٢٥ ٪ في عقود الاعمال بذات الشروط والاسعار دون أن يكون للمتعاقد مع هذه الجهات الاخرى الحق في المطالبة بأى تعويض عن ذلك .

ويجوز بقرار من السلطة المختصة وبموافقة المتعاقد تجاوز الحدود

الواردة بالفقرة السابقة في حالات الضرورة الطارئة بشرط الا يؤثر ذلك على أولوية المتعاقد في ترتيب عطائه ووجود الاعتماد المالى اللازم .

والمستفاد من ذلك ان المشرع وضع للدائرة في مجال تنفيذ العقود الادارية مقتضاه الزام المتعاقد مع الجهة الادارية بقبول طلبها تعديل كميات أو حجم العقد المبرم معها زيادة أو نقصا في الحدود الواردة بالنص ، فاذا باشرت جهة الادارة حقها هذا ، فلا خيار أمام المتعاقد معها من الفخض للطلب والالتزام بتنفيذه سواء أكان بالزيادة أم بالنقص بذات الشروط والاسمى المتفق عليها ، ولا يكون له على أى حال أن يطالب بتعويض عن ذلك .

ولى حدود هذا الحق المخول لجهة الادارة تجاه المتعاقد معها بتعين الا تزيد المطالبة على ٢٥ ٪ بالنسبة لعقود الاعمال كما تستخدم ، أما اذا أرادت جهة الادارة تجاوز هذه النسبة ، واسناد أعمال اضافية تزيد عليها الى المتعاقد معها فذلك يرجع اليها وعليها ان تتخذ الاجراءات المناسبة توصلا الى موافقة واسناد العمل الاضافى اليه ، غير أن استعمال هذا الحق مقيد بتوافر ثلاثة شروط أولها أن تكون هناك حالة ضرورة طارئة تبرر ذلك ، وثانيها ألا يؤثر هذا الامر على أولوية المتعاقد في ترتيب عطائه وثالثها وجود الاعتماد المالى اللازم .

ولما كان ذلك وكان الثابت من الاوراق أن محافظة بورسعيد قد اسندت الى الجهة المتعاقدة معها « التجمعية التعاونية للانشاء والتعمير » اعمالا اضافية تزيد على نسبة ٢٥ ٪ المقررة قانونا وذلك بطريق الممارسة التى أسفرت عن زيادة الاسعار بنسبة ٥٩ ٪ عن المتفق عليها فيما يتعلق بالاعمال الاصلية ، وان المحافظة ترى أى هذه المبالغة تعد مناسبة خاصة على ضوء معدلات الزيادة والتضخم التى وصلت الى نسبة ٧٥ ٪ فى قدرت بحرورة اسناد الاعمال الاضافية الى

الجمعية على نحو ما تم الاتفاق عليه ، فسلن قرارها في هذا الخصوص
يعد سليماً متى تقيدت بالضوابط التي تضمنها نص المادة ٧٦ مكرر
من لائحة تنظيم المناقصات والمزايدات وهي على ما سلف توافر الضرورة
الطارئة وعدم الاخلال بأولوية التعاقد في ترتيب عطائه ووجود الاعتماد
المسالى اللازم .

لذلك ، انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع
الى قانونية ممارسة محافظة بورسعيد للجمعية التعاونية للانشاء والتعمير
لتحديد مستحققاتها عن الاعمال الزائدة المستدة اليها متى توافرت
الضوابط المبينة في نص المادة ٧٦ مكرر من لائحة تنظيم المناقصات
والمزايدات على الوجه السالف بيانه .

(ملف رقم ١٣١/٢/٧ — جلسة ١٩٨٩/٤/٥)

الفرع التاسع شروط جواز الائحة بين الجهات الادارية في مباشرة اجراءات التعاقد

قاعدة رقم (١٩٦)

المبدأ :

المشرع اجاز وفقا للمادة ١/٣٧ من قانون المناقصات والمزايدات الصادر بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٢ للجهات الخاضعة لاجلكه ان تتوب عن بعضها في مباشرة اجراءات التعاقد في مهمة معينة على ان تتقيد الجهة الناقبة بالقواعد المعمول بها في الجهة طالبة التعاقد التي ينشأ في تحتها طبقا للقواعد العامة التزام بان تعوض الاولى عما تحصلته من اعباء لقاء قيامها بالعمل المتوبة في اجرائه لصالحها .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة في ٣ من يناير سنة ١٩٩٣ فاستبان لها ان المادة ١/٣٧ من قانون تنظيم المناقصات والمزايدات الصادر بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ تنص على انه « يجوز للجهات الخاضعة لاحكام هذا القانون التعاقد فيما بينها بطريق الاتساق المباشر ، كما يجوز عند الاقتضاء لاي من هذه الجهات ان تتوب عن بعضها في مباشرة اجراءات التعاقد في مهمة معينة ، وفقا للقواعد المعمول بها في الجهة طالبة التعاقد » .

واستظهرت الجمعية مما تقدم ان المشرع اجاز للجهات الخاضعة لاحكام قانون تنظيم المناقصات والمزايدات المشار اليه ، ان تتوب عن

بعضها في مباشرة اجراءات التعاقد في مهمة معينة ، على ن لتتقيد الجهة
الناتبة بالقواعد المعمول بها في الجهة طالبة التعاقد التي ينشأ في خدمتها
طبقا للقواعد العامة للترام بأن تعوض الاولى عما تحصلته من اعباء لقاء
قيامها بالعمل المنوبة في اجرائه لحسابها .

وخلصت الجمعية من ذلك الى ان الثابت من الاوراق ان محافظة
سوهاج اقامت بناء على طلب جامعة الازهر عمارة سكنية لطالبات كلية
الدراسات الاسلامية بالمحافظة ، وقامت بتسليمها للجامعة بعد تلافى
ما ابدته الجامعة من ملاحظات في مقصر المانية ، على نحو ما استظهرته
المحافظة ، ولم تنهض الجامعة الى دفعه على أى وجه رغم استثنائها
بالرد على مطالبة المحافظة ، أو تستنهض أدنى دليل يظاهر موقفها في
التعاض عن الوفاء بقيمة ما تحصلته من تكليف من أجل اقامة هذه
العمارة ، ومن ثم تخدو ملزمة بأدائها الى المحافظة والتي قدرت جملتها
بمبلغ ٢٠٣١٥٠ جنيها .

لذلك ، انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع
الى التزام جامعة الازهر بأن تؤدي الى محافظة سوهاج مبلغ
٣٠٣١٥٠ ثلاثمائة وثلاثة آلاف ومائة وخمسين جنيها ثمنا للعمارة التي
تسلمتها كلية الدراسات الاسلامية التابعة لجامعة الازهر .

(ملف رقم ٢٢٣١/٢/٣٢ — جلسة ١٩٩٣/١/٣)

الفرع العاشر

عدم سريان قانون المقاصات والزائدات على بيع العقارات

قاعدة رقم (١٩٧)

المبدأ :

أحكام قانون المقاصات والزائدات الصادرة بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٢ تنبسط بقسري على شراء المقاولات وتقديم الخدمات ومقاولات الاعمال ومقاولات النقل دون شراء وبيع المقارنات بحسبان ان بيع المقارنات وشراؤها انما يخضع للقواعد العامة الواردة بالقانون المدنى باعتباره الشريعة العامة في هذا المسار ومن ثم غلن ما ورد في قانون المقاصات والزائدات ولاحتبه التنفيذية من احكام لا يسرى على بيع المقارنات — تطبيق : عدم صحة ما تستمسك به الوحدة المحلية بخينة طنطا من الزام نهجته العامة لتخطيط العمرانى اداء نسبة ١٠٪ من ثمن المقار المبيع كمصروفات ادارية وفقا لحكم المادة ١٢٧ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٢ .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بطبستها المنقذة بتاريخ ٢٠/١٢/١٩٩٢ — فاستبان لها أن المادة (١) من قانون تنظيم المقاصات والزائدات الصادر بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ تنص على أن « يكون التعاقد على شراء المقاولات وتقديم الخدمات ومقاولات الاعمال ومقاولات النقل عن طريق مناقصات عامة يعطن عنها » وأن المادة (٣٧) تنص على انه « يجوز لنجهاات الخاضعة لاحكام هذا القانون التعاقد فيما بينها بطريق الاتساق المباشر » كما تنص المادة (١٧) من اللائحة التنفيذية للقانون آنف البيان الصادرة بقرار وزير المالية رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨٣ على أن

« يكون البيع بطرق الاتفاق المباشر للجهات الخاضعة لأحكام قانون تنظيم المناقصات والمزايدات بشرط ألا يقل ثمن البيع عن السعر الاساسى الذى قدرته لجنة التثمين المنصوص عليها فى هذه اللائحة مضافا اليه ١٠٪ مصاريف ادارية » .

واستظهرت الجمعية مما تقدم أن أحكام قانون المناقصات والمزايدات الصادر بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ تنبسط فتسرى على شراء المنقولات وتقديم الخدمات ومقاولات الاعمال والمقاولات النقل دون شراء وبيع العقارات بحسبان أن بيع العقارات وشراؤها انما يخضع للقواعد العامة الواردة بالقانون المدنى باعتباره الشريعة العامة فى هذا المضمار ومن ثم فان ما ورد فى قانون المناقصات والمزايدات ولائحته التنفيذية من أحكام لا يسرى على بيع العقارات وتبعا فان حكم المادة (١١٧) المشار اليها ينحصر عنها بحسبان أن مجال اعمال حكم هذا النص يقتصر على التماقذات الخاصة بشراء المنقولات وتقديم الخدمات ومقاولات الاعمال ومقاولات النقل . ومن ثم يندو تسبك الوحدة المحلية لخدمة طحطا بالتزام الهيئة العامة للتخطيط العمرانى بأداء ١٠٪ من ثمن العقار المبيع كمصروفات ادارية عاريا من صحيح سنده قانونا الامر الذى يتعين معه رفضها .

لذلك ، انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم صحة ما تستسبك به الوحدة المحلية بمدينة طنطا من الزام الهيئة العامة للتخطيط العمرانى بأداء نسبة ١٠٪ مصروفات إدارية عن عقد بيع الدور الاول بالمعمارة المملوكة للوحدة المحلية والكائنة بشوارع المديرية بطنطا .

(ملف رقم ٢٢٥٤/٢ - فى ٢٠/١٢/١٩٩٢)

الفرع الحادى عشر

مسائل متنوعة

أولا — تحمل الجهة المتعاقدة بقيمة الفرق في جالة زيادة

الضرائب والرسوم الجمركية مما كانت عليه خلال الفترة

الواحدة بين تقييم المطاء وآخر موعد للتوريد

قاعدة رقم (١٩٨)

المبدأ :

استهدف المشرع من نص المادة ٦٤/د من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم المناقصات والمزايدات رقم ٩ لسنة ١٩٨٢ أن تشمل الجهة المتعاقدة بقيمة الفرق في حالة زيادة الضرائب والرسوم الجمركية مما كانت عليه خلال الفترة الواقعة بين تقييم المطاء وآخر موعد للتوريد. دون تفرقة بين ما إذا كان سبب هذه الزيادة هو زيادة التعريفات الجمركية أو زيادة سعر الصرف الذى كانت تحسب الرسوم الجمركية على أساسه — تغير سعر الصرف والتعريفات الجمركية المترتب على تطبيق قرار وزير المالية رقم ١٩١ لسنة ١٩٨٦ لا يعتبر نقليا في قيمة العملة أو تغييرا في بنيتها بل تغير في أساس ونظام المحاسبة عن الرسوم الجمركية .

الفتوى :

إن هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ ٤ من فبراير سنة ١٩٨٧ ، واستعرضت المادة (٤٠) من قانون تنظيم المناقصات والمزايدات الصادر بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ التى تنص على أنه (يجب النص في شروط المطاء على أن « تعتبر أحكام اللائحة التنفيذية لهذا القانون جزءاً كاملاً لهذه الشروط يخضع لها المتعد » . وتنص المادة (٦٤) من

اللائحة التنفيذية للقانون المشار اليه واتصادرة بقرار وزير المالية
رقم ١٥٧ علي أنه « يكون توريد الاصناف في المواعيد والاماكن المبينة
بقائمة الاسعار ويراعى وضع الاسعار بالمطاء » :

(أ)

(ب)

(ج)

(د) فإذا حدث تغير في التعريف الجمركية أو الرسوم أو
الضرائب الاخرى التي تحمّل عن الاصناف الموردة في المدة الواقعة
بين تقديم المطاء وآخر موعد للتوريد وكان التوريد قد تم في غضون
المدة المحددة له فيسوى الفرق تبعاً لذلك بشرط أن يثبت المتعهد أنه
أدى الرسوم والضرائب على الاصناف الموردة على أساس الفئات المعدلة
بالزيادة أما في حالة ما اذا كان التعديل بالتقص فتتخصم قيمة الفرق من
المقدد الا اذا أثبت المتعهد أنه أدى الرسوم على أساس الفئات الاصلية
فتبذل التعديل

وفي حالة التأخير في التوريد عن المواعيد المحددة في المقدد وحين
تعديل فئات الضرائب والرسوم قد تم بعد هذه المواعيد فإن المتعهد
يتحمل عن الكميات المتأخرة كل زيادة في الرسوم والضرائب المشار
اليها الا اذا أثبت المتعهد أن التأخير يرجع الى القوة القاهرة أما النقص
فيها فتتخصم قيمته من قيمة المقدد .

كما استعرضت الجمعية العمومية قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٢
لسنة ١٩٨٦ بتخفيض الضريبة على الاستهلاك بالنسبة الى السلع
المستوردة والتي تنص المادة (١) منه على أن : « تخفيض الى النصف
فئات الضريبة المنصوص عليها في الجدول المرفق به قانون الضريبة على

الاستهلاك الصادر بالقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ ، وذلك بالنسبة إلى السلع المستوردة الخاضعة لفئة ضريبية محددة بنسبة مئوية من قيمتها وتتنص المادة (٢) من هذا القرار على أن « ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره » وقد صدر هذا القرار بتاريخ ٢١ أغسطس سنة ١٩٨٦ واستعرضت الجمعية العمومية كذلك المادة (٢٢) من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ التي تنص على أن « تكون القيمة الواجب الاقرار عنها في حالة البضائع الواردة من الثمن الذي تساويه في تاريخ تسجيل البيان الجمركي المقدم عنها في مكتب الجمر إذا عرضت للبيع في سوق منافسة حرة بين مشترين وبضائع مستقل أحدهما عن الآخر على أساس تنظيمها للمشتري في ميناء أو مكان دخولها في البلد المستورد ماقتراض تدخل البائع جميع التكاليف والضرائب والرسوم والنفقات المتعلقة بالصناعة حتى تاريخ تسليمها في ذلك الميناء أو المكان ولا يدخل في هذا الثمن عن الضرائب والرسوم والنفقات الداخلية في البلد المستورد » وإذا كانت القيمة موضوعة بنقد أجنبي أو بحسابات اتفاقية أو بحسابات غير القيمة فتقدر على أساس القيمة الفعلية للصناعة مقدمة بالعملة المصرية في ميناء أو مكان الوصول وذلك وفقا للشروط والأوضاع التي يحددها وزير المالية .

وتنص المادة (١) من قرار وزير المالية رقم ١٠١ لسنة ١٩٨٦ بشأن تحديد قيمة البضائع للأغراض الجمركية على أن « تقدر قيمة البضائع المحددة قيمتها بنقد أجنبي أو بحسابات غير مقيمة على أساس القيمة الفعلية للصناعة مقدمة بالعملة المصرية في ميناء أو مكان الوصول في تاريخ تسجيل البيان الجمركي محسوبة بسعر الصرف المعلن لدى البنوك التجارية المعتمدة . ويعتبر متوسط أسعار الصرف للمعاملات الأجنبية بالنسبة للجنينة المصري التي يدفعها لبنك المركزي لدى البنوك

التجارية المعتمدة في النشهر السابق لتاريخ تسجيل البيان الجمركي هو للسعر الرسمي لبيع العملة الذي يحتد به عند تحديد القيمة للأغراض الجمركية » • وتقتص المادة (٣) من هذا القرار على أن « ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به اعتباراً من ١٩٨٦/٦/٢٢ » •

ومن حيث أن مفاد ما تقدم أن المشرع استهدف من نص المادة ٦/٤ ذ من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم المناقصات والمزايدات المشار اليها أن تتحمل الجهة المتعاقدة بقيمة الفرق في حالة زيادة الضرائب والرسوم الجمركية عما كانت عليه خلال الفترة الواقعة بين تقديم العطاء وآخر موعد للتوريد دون تفرقة بين ما اذا كان سبب هذه الزيادة هو زيادة التعريفية الجمركية أو زيادة سعر الصرف الذي كانت تحسب الرسوم الجمركية على أساسه كما هو انشأن بالنسبة لزيادة سعر الدولار في خصوص الحاسبة على الرسوم الجمركية في الحالة الماثلة ، والمقول بقصر تحمل الجهة المتعاقدة للفرق على حالة زيادة التعريفية الجمركية فقط دون حالة زيادتها بسبب التغير في سعر الصرف الذي كانت تحسب الرسوم على أساسه يعتبر تفرقة تمكينية لا مبرر لها ولا سند لها من للقانون ، سيما وأن الحكمة من تحمل قيمة الزيادة في الماثلتين واحدة وهي تأمين من يتعاقدون مع الجهات الادارية ضد كل تغير في الضرائب والرسوم الجمركية يحدث بعد تقديم العطاءات وحتى تمام التوريد لما قد يترتب على خشية هؤلاء المتعاقدين من ذلك التغير أحجامهم من التعاقد مع الجهات الادارية فيتعطل سير المرفق العام بانتظام واضطراد •

ومن حيث أنه ترتيباً على ما تقدم فإن تغيير سعر الصرف بالنسبة للدولار على الرسوم الجمركية من ٧٠٫٧ الى ١٣٥ قرش في الصالة الماثلة طبقاً لقرار وزير المالية رقم ١٩١ سنة ١٩٨٦ المشار اليه لا يعتبر تعديلاً في قيمة العملة أو تغييراً في سعرها بل تغيير في أساس ونظام

المحاسبة عن الرسوم الجمركية ، إذ كانت تلك الرسوم تخصب على نحو معين بالنسبة لمقدار التعريفة الجمركية وسعر الصرف الذي كانت تخصب على أساسه تلك الرسوم بالنسبة للدولار ثم تغير أساس ونظام المحاسبة اعتباراً من ١٩٨٦/٨/٢٢ (تاريخ العمل بقرار وزير المالية المشار إليه) بتغيير مقدار التعريفة وسعر الصرف الذي كانت تجسب على أساسه تلك الرسوم .

ومن حيث أنه بتطبيق ما تقدم على الحالة المروضة فإنه لما كان الثابت أن قرار وزير المالية رقم ١٩١ لسنة ١٩٨٦ المشار إليه والمعمول به اعتباراً من ١٩٨٦/٢/٢٢ قد ترتب عليه تغيير مقدار التعريفة الجمركية وسعر الصرف الذي كانت تجسب على أساسه الرسوم الجمركية على الأجهزة المتعاقدة عليها ومن ثم فإن شركة جلاكس تستحق الزيادة في قيمة الرسوم الجمركية الناشئة عن ذلك .

لذلك انتهى رأي الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى أحقية شركة جلاكس في الحصول على قيمة الزيادة من الرسوم على الأجهزة المتعاقدة عليها مع الاذارة العامة لاتصالات الشرطة .

(جاف رقم ٣٧/٢/٣٥١ — جلسة ١٩٨٧/٢/٤)

ثانياً - المقادير والاوراق الواردة بجداول المقاييس

أو الرسومات هي مقادير واوزان تقريبية تقبل

العجز والزيادة تبعاً لطبيعة العملية

قاعدة رقم (١٩٩)

المبدأ :

المادة ٨٠ من لائحة المقاييس والمزايدات رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨٢.
مفادها - - - قدر المشرع - - - لاعتبارات عملية متعلقة بتنفيذ العقود - - - أن
المقادير والاوزان الواردة بجداول المقاييس أو الرسومات - - - ما هي
الا مقادير واوزان تقريبية وتقبل العجز والزيادة تبعاً لطبيعة العملية - - -
العبرة بالحاسبة - - - بالكميات التي تنفذ فعلاً - - - ان كانت اقل من الواردة
بالمقاييس - - - لا يدفع للمقاول الا قيمتها - - - ان زادت الكميات المنفذة عن
الكميات الواردة بالمقاييس الابتدائية - - - يحاسب على اساس الزيادة ايما
كانت وذلك اذا كان منشأ الزيادة أو العجز خطأ في حساب المقاييس الابتدائية
أو تغيرات أدخلت في العمل .

المسألة :

وحيث ان مقتضى هذا النص أن المشرع - - - لاعتبارات عملية متعلقة
بتنفيذ العقود - - - قدر أن المقادير والاوزان الواردة بجداول المقاييس
أو الرسومات ما هي الا مقادير واوزان تقريبية وتقبل العجز والزيادة
تبعاً لطبيعة العملية ، ولذلك أكد أن العبرة في الحاسبة هي بالكميات التي
تنفذ فعلاً ، فان كانت اقل من الوارد بالمقاييس فلا يدفع للمقاول الا
قيمتها وان زادت الكميات المنفذة عن الكميات الواردة بالمقاييس
الابتدائية فيحاسب على اساس الزيادة ايما كانت وذلك اذا كان منشأ
الزيادة أو العجز خطأ في حساب المقاييس الابتدائية أو تغيرات أدخلت
في العمل .

وحيث أنه بخصوص العملية موضوع المنازعة ، فقد أثبت الجهاز المركزي للمحاسبات في تقريره الى أن الزيادة في كمية الحفر من ٦٠٠ الى ١٩٥٠ متراً انما يرجع الى اختلاف طبيعة التربة عند التنفيذ عما هو وارد بالمقاييس مما يعد تغيراً أدخل في العمل طبقاً لأحكام العقد ، ووفقاً لحكم الفقرة الاولى من المادة ٨٠ المشار اليها يتمين محاسبة المطعون ضده عليه باعتباره زيادة في مقدار العمل المسند اليه حتى ولو كان قد تجاوز بهذه الزيادة أولويته في ترتيب عطائه ، ذلك أن ما ورد بالفقرة الاولى من المادة ٨٠ من اللائحة آتفة الذكر من مراعاة ألا تؤثر الزيادة على أولوية المقاول في ترتيب عطائه انما هو توجيه من المشرع لجهة الادارة المتعاقدة والتي لها الحق في إدخال التعديل على العقد بالزيادة أو النقص ولا يجوز للمتعاقد معها الامتناع حينئذ عن التنفيذ ، وحيث أنه بالنسبة للعملية مثار المنازعة فان الزيادة قد نتجت عن أعمال اقتضتها طبيعة العملية ، وما كان يجوز للمطعون ضده أن يمتنع عن تنفيذ العملية لمجرد اكتشافه أن التربة مختلفة عما ورد بالمقاييس الابتدائية ، ولو احتج بذلك لسحبت منه العملية ونفذت على حسابه فضلاً عن الجزاءات الاخرى التي تملك الادارة توقيعها عليه ، كما أن جهة الادارة ما كانت تستطيع أن تتوقف عند حدود العطاء التالي له بحجة عدم تجاوزه ، ذلك أن طبيعة التربة اقتضت زيادة الحفر حتى يمكن اتمام العمل على الوجه الصحيح فنياً ، ومن ثم فان الزيادة التي حصل عليها المطعون ضده هي مقابل أعمال اقتضتها طبيعة العملية ولم تكن ظاهرة في المقاييس الابتدائية ، ولا تثريب على جهة الادارة أن سمحت ب تلك الزيادة واعطت للمتعاقد معها مقابل ذلك حتى لو تجاوز العطاء الذي يليه ، وإذ انتهى الحكم المطعون فيه الى هذه النتيجة فانه يكون قد صادف صحيح حكم القانون .

مجمع ومحجر

الفرع الأول — المتاجم والمحجر هي من أعمال المنفعة العامة

الفرع الثاني — تراخيص استفراج مواد المتاجم والمحجر

الفرع الثالث — مدى حرية الشخص الطبيعي أو الاعتباري في الكشف
عن المواد المعدنية

الفرع الرابع — قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٢٥٧ باعتبار
مرفق المحجر من المرافق ذات الطبيعة الخاصة ،

الفرع الخامس — لا يعد القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٨١ بشأن تشغيل
العاملين بالمتاجم والمحجر ككثرا خاصا للعاملين
بالمتاجم والمحجر

الفرع السادس — الاتاوة

الفرع الأول

التاجم والمهاجر هي من أعمال الخففة العامة

قاعدة رقم (٢٠٠)

المبدأ :

التاجم والمهاجر تعتبر من أعمال الخففة العامة — أساس ذلك —
تمثلها بالثروة القومية للبلاد وارتباطها بصفة خاصة بعمليات البناء
والإسكان — المشرع ميز مشروعات التاجم والمهاجر ببعض الامتيازات
تقديراً منه لأهميتها للثروة القومية والاقتصاد الوطنى — انظر ذلك : —
١ — عدم جواز الحجز على الآلات ووسائل النقل والجر وغيرها المخصصة
لاستغلال التاجم والمهاجر مادام التفصيل للثمنفة تنالها قالها — ٢ —
اقتناء الطرق العامة وخطوط السكك الحديدية وخطوط الأسلاك الهوائية
والكهربائية والتليفونات وخطوط الأنابيب والمراسى اللازمة لأراضى تشغيل
التاجم والمهاجر ٢ — نزع ملكية الأراضى غير المبوكة للحكومة اللازمة
لتشغيل هذه التاجم — تعتبر الأراضى اللازمة لهذه الأراضى من الأموال
العامة — انظر ذلك : — عدم جواز التصرف فى هذه الأراضى أو الحجز
عليها .

المسألة :

ومن حيث أن طلب وقف التنفيذ يقوم على ركنين :

الأول : قيام الاستعجال بأن كان يترتب على تنفيذ التسيار

نتائج يتعذر تداركها .

الثانى : يتصل بمبدأ المشروعية بأن يكون ادعاء الطالب فى هذا
الشأن قائماً بحسب المظاهر على أسباب جدية .

ومن حيث أنه بالنسبة لركن الجدية فإن الياضى على الأولاد أن

القرار المطعون فيه قد أصدره محافظ الشرقية بتاريخ ٤ من فبراير سنة ١٩٨٠ ، ويقضى في مادته الأولى بتخصيص مساحات من الاراضى المملوكة للدولة لمشروع استغلال المحاجر بالمحافظة ، وقد أشار انقرار في ديباجته الى أحكام القانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٥٦ الخاص بالمناجم والمحاجر ، والى قرار نائب رئيس الجمهورية للخدمات رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٢ بنقل اختصاصات وزارة الصناعة فيما يتعلق بالمحاجر الى المحافظات ، وكذلك الى قرار وزير الصناعة رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٦٢ بشأن تفويض المحافظين في مباشرة الاختصاصات المنصوص عليها في القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ المشار اليه ، وأن الظاهر من أحكام القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ المشار اليه أن المناجم والمحاجر تعتبر من أعمال المنفعة العامة لتعلقها بالثروة القومية للبلاد وارتباط المحاجر بصفة خاصة بعمليات البناء والاسكان وعلى ذلك فقد نصت المادة (١) من ذلك القانون على أن « ... وتطلق عبارة « خامات المحاجر » على مواد البناء والرصف والاحجار الزخرفية وخامات المون • والبلاط والاحجار الصناعية والدولوميت ورمال الزجاج وما يماثلها وتطلق كلمة « المحاجر » على الامكنة التى تمتوى على مادة أو أكثر من خامات « المحاجر » وتنص المادة (٣) على أن « يعتبر من أموال الدولة ما يوجد من مواد معدنية بالمناجم فى الاراضى المصرية والمياه الاقليمية • وتعتبر كذلك من هذه الاموال خامات المحاجر عدا مواد البناء — الاحجار الجيرية والرطية والرمال — التى توجد فى المحاجر التى تثبت ملكيتها للغير » • وقد ميز المشرع مشروعات المناجم والمحاجر ببعض الامتيازات تقديرا منه لأهميتها للثروة القومية والاقتصاد الوطنى فنص فى المادة (٥) على أنه « مع عدم الإخلال بأحكام المادة ١٩٤٥ من القانون المدنى لا يجوز الحجز على الآلات ووسائل النقل والجر وغيرها المخصصة لاستغلال المناجم والمحاجر ما دام هذا التخصيص قائما » • كما نصت المادة (٣٦) على أن

« ترخص مصلحة المناجم والمهاجر لأغراض تشغيل المناجم والمهاجر بإنشاء الطرق العامة أو خطوط السكك الحديدية أو خطوط الأسلاك الهوائية والكهربائية والتليفونات أو بإنشاء محطات أو خطوط الانابيب أو المراسى وما يتبعها كمغازن المتشوين وغيرها ، وذلك بالاتفاق مع المصالح المختصة » وما يازم من الأراضي غير المملوكة للحكومة لهذه الاعمال تنزع ملكيته طبقا لأحكام القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه . وتعتبر الاراضى اللازمة لهذه الاغراض من الاموال العامة » وجميع الاعمال المشار اليها فى تلك المادة تتعلق بالنسبة الاساسية اللازمة لاستغلالها للنجم أو المحجر تعتبر بنص القانون من الاموال العامة ، ويستظهر من ذلك أن مشروعات المناجم والمهاجر ذاتها تعتبر بالمثل من أعمال المنفعة العامة ، فإذا ما خصصت محافظة الشرقية مساحات من أراضى الدولة التى تشرف عليها لمشروع من مشروعات المهاجر بمقتضى السلطة التى ألتأتها بموجب التفويضات الصادرة من السلطات المختصة بشئون المناجم والمهاجر وأخصها وزارة الصناعة فإن تلك الاراضى تعتبر مخصصة للمنفعة العامة وتأخذ حكم الاموال العامة التى لا يجوز التصرف فيها . وعلى ذلك فإن المقصد الذى اشترى بموجبه المطعون ضده المساحة الداخلة فى مشروع المهاجر المشار اليه وقد أبرم بتاريخ ٤ من فبراير سنة ١٩٨١ أى بعد سنة من تاريخ صدور القرار المطعون فيه بتفصيل الارض للمشروع المشار اليه فإنه يكون قد ورد على مال من الاموال العامة حق ماله الذى لا يجوز التصرف فيه ، ويحق للدولة من ثم أن تستند الى السلطة المقررة سواء بموجب القانون المدنى أو قانون الحكم المحلى فى ازالة ما يقوم به الافراد من أعمال التعدى على الاملاك العامة — ولا يحول دون ذلك أن التصرف بالبيع الى المطعون ضده قد صدر من بعض ادارات محافظة الشرقية — اذ أن البادى أن هذا التصرف لم يصدر أو يعتمد من محافظ الشرقية مصدر القرار المطعون فيه مما كان يمكن حمله على أنه عدول

عن تفصيل أرض النزاع لشروع الحاجر • معنى ذلك أنه لا يترتب عليه انفراج المال المتصرف فيه عن طبيعة أنه مال من الاموال العامة كما لا ينتقص من الصلابة المقررة له قانونا بإمكان أن يحجب — ولو في مواجهة المتصرف اليه — بطريق التنفيذ المباشر •

ومن حيث أن ركن الجدية في الطلب المستعمل لا يكون بذلك متوافرا مما يتعين معه رفضه، والقضاء بالقضاء بالحكم المطعون فيه اذ انتهى الى غير ذلك •

ومن حيث أن من يخسر دعواه يلزم بمصروفاتها •

(طعن ٤١ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٨٦/١/٤)

المسألة :

ومن حيث ان المادة ١ من قانون المناجم والمناجم رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ تنص على أنه : — (في تطبيق أحكام هذا القانون تطلق عبارة « المواد المعدنية » على المعادن وخاماتها ، والعناصر الكيميائية والاحجار الكريمة وما في حكمها ، والصخور والطبقات والرواسب المعدنية التي توجد على سطح الارض أو في باطنها ، وكذلك المياه المعدنية الخارجة من باطن الارض اذا كان استغلالها بقصد استخراج مواد معدنية منها ، ولا تدخل في ذلك الاملاح التبخرية التي تستخرج بطريق التبخر ، ويكون الترخيص باستغلالها بقرار من وزير التجارة والصناعة وتطلق كلمة « المناجم » على الامكنة التي تصوى تلك المواد . وتطلق عبارة « خامات المناجم » على مواد البناء والرصف والاحجار الزخرفية وخامات اللون والبلاط والاحجار الصناعية والدولوميت وزمال الزجاج وما يماثلها . وتطلق كلمة المناجم على الامكنة التي تحتوى على مادة أو أكثر من خامات المناجم) .

وتنص المادة ٣ من هذا القانون على أن : —

(تعتبر من أموال الدولة ما يوجد من مواد معدنية بالمناجم في الاراضي المصرية والمياه الإقليمية وتعتبر كذلك من هذه الاموال خامات المناجم عدا مواد البناء — الاحجار الجيرية والرملية والرمال — التي توجد في المناجم التي تثبت ملكيتها للغير) .

وتنص المادة ٢٩ من القانون ذاته على أنه : —

(..... كما يجوز لمصلحة المناجم والمناجم الترخيص باستخراج كميات محدودة من مواد المناجم خلال مدة محدودة ولغرض معين نظير دفع الامتياز المقررة عن تلك الكميات مقدماً من مناطق تبعد عن المناطق

المُرخص فيها بمحاجر بمسافة لا تقل عن عشرة كيلو مترات على الأقل ويكون تُسَاب الاتّواة النّهائي عن تلك المادّة عن جميع كمّيّتها كما يجب بالصّواب الختامى للعملية أو المنشأة) •

كما تعنّ المادة ٣٣ على أنّه :

(يجوز لمصلحة المناجم والمحاجر أن ترخص لملك الأرض الموجود بها مواد البناء أن يستخرج هذه المواد بقصد استعماله الخاص دون استغلالها مع إعفائه من الإيجار والاتّواة • ويكون للمالك الأولوية على الغير في الحصول على الترخيص في الاستغلال عن الأرض المطوّقة له • وفي هذه الحالة يعفى من الإيجار دون الاتّواة • ويسقط حقّه فيها إذا إبّلت له المصلحة بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصّول بضرورة طلب الترخيص خلال شهرين وانقضى الميعاد دون طلب • وفي هذه الحالة يجوز للمصلحة أن ترخص الغير في استغلال تلك المواد ويكون لصاحب الأرض الحق في الحصول على نصف الإيجار من مصلحة المناجم والمحاجر) •

وخيث أن الاستفادة من هذه النصوص وسائر نصوص القانون ٨٨ لسنة ١٩٥٦ أن المشرع • وهو يصدّق تنظيم استغلال المناجم والمحاجر • اعتبر جميع المادن والصفور والأحجار والرمال وغيرها من المواد التي توجد بالمناجم والمحاجر من أموال الدولة واستثنى من هذه الملكية مواد البناء (الأحجار الجيرية والرملية والرمال) التي توجد في محاجر تثبت ملكيتها للغير. ثم نظم المشرع وسائل استغلال هذه المواد ، وذلك إما عن طريق إبرام عقود استغلال أو منح تراخيص بصحب الأحوال ، ونطاق بجهة الإدارة الاختصاص بمنح هذه التراخيص أو إبرام تلك العقود وفقاً لسلطتها التقديرية ، وبالتالي فهي تستقل بتقدير مناسبة إصدار التراخيص وإبرام العقود في ضوء وزنها للظروف والملازمات

المصلحة ، ويكون قرارها في هذا الشأن صحيحا طالما كان الباعث عليه المصلحة العامة ومصدره ولم يشبه عيب اساءة استعمال أو مخالفة القانون .

الا ان المشرع راعى حقوق مالك الارض الموجودة بها مواد البناء ، فاجاز له الحصول على ترخيص باستخراجها لاستعماله الشخصي دون الحصول منه على ايجار أو اتساوة ، كما اجاز له الحصول على ترخيص باستغلالها بالاولوية على الغير وجعل هذه الاولوية قائمة ما لم يسقط حقها فيها ، وهو لا يسقط — وفق حكم الشارع — الا اذا ابلغته المصلحة بضرورة طلب الترخيص بذلك وانقضى شهرين دون التقدم بهذا الطلب ، فاذا تم ذلك وقامت الادارة بالترخيص للغير في استغلال تلك المسواد فان المشرع منح مالك الارض الحق في الحصول على نصف الايجار .

ومن حيث انه ولئن كان الاصل العام — كما سبقت اليه الاشارة — هو ان الادارة تستعمل بتقدير مناسبة اصدار التراخيص (أو تجديدها) في ضوء ظروف وملابسات الحال المعروض عليها ، وأنه كان البنسدين (١٢) و (١٣) من الترخيص مثار المنازعة قد حددوا مدة الترخيص وجعلوه مؤقتا يجوز لجهة الادارة أن تلغيه في أى وقت بدون ابداء الاسباب الا ان سلطة الادارة هذه ليست سلطة مطلقة ولا رقابة عليها من القضاء الادارى بل أن هذه السلطة لا تعدو كونها سلطة تقديرية للجهات التى يترك لجهة الادارة مسئولية تقديرها ومناسبتها لتحقيق الصالح العام البغاية الوحيدة المشروعة لكل سلطة وتصرف ادارى وبسبب ذلك ان المشرع الدستوري قد حظز في المادة (٦٨) من الدبسنجور النص على تخصيص أى تصرف أو عمل ادارى من رقابة القضاء الغاء أو تعويضا كما أنه قد على بالفرد باب كامل لسيادة القانون في الدستور ونص في المادة (٦٥) صراحة على التزام الدولة بسيادة القانون ولا توجد في اطار الشرعية وسيادة القانون قرارات أو تصرفات ادارية — تقوم بمباشرتها بناء على سلطات مطلقة لاية جهة ادارية تباشرها دون

رقابة لشروعيتها وعدم مخالفتها للدستور أو القانون. وإنما تتمتع تلك الجهات بسلطات تقديرية في إصدار بعض القرارات أو التصرفات الإدارية وتضع للرقابة القضائية التي لا تهجر مشروعية تقدير الإدارة لمناسبة قرارها وتوقيته مستهدفة تحقيق الصالح العام في إطار المشروعية وسيادة القانون +

ومن حيث أنه بناء على ما ساف بيانه - ان مناط توقيت الترخيص وجواز الناء الإدارة له في أى وقت إنما يكون كأصل عام في الأحوال العادية كأن يكون استيفراج الرمال من محجر مملوك للدولة أو من أرض مملوكة للغير تصرح جهة الإدارة فيها للغير مأكبها باستيفراج الرمال من الأرض المملوكة لغيرها وفقاً لما سلف بيانه من قواعد . وهذا الأصل العلم لا يحصل حين أن يكون هناك بعض حالات خاصة كما هو الحال في الطعن المعروض ، إذ الثابت أن الشركة التي يمثلها الطاعن إنما تقوم باستيفراج الرمال بالتصريح المرفوض تجديده لا بغرض الاستغلال في المقام الاول وإنما أصلاً وأساساً للعرض الذي وجدت من أجله أنشركة ومنحت أيضاً من أجله الترخيص الا وهو تسوية الاراضى الصحراوية واستصلاحها واستزراعها . وهو غرض تتفاه الدولة في الآونة الراهنة ضمن تخطيطها وسياستها للتنمية الزراعية في البلاد وتحت عليه يكامل الجد ، فلثابت بالأوراق أن الشركة قد قامت بشراء نحو ٣١٦ فدانا من الإصلاح الزراعى سنة ١٩٨٤ بمقصد استصلاحها وتعميرها وتنميتها وزراعتها على وفق ما جاء بشروط عقد الشراء الذى تمهت فيه الشركة المشترية بعدم استغلال الأرض في غير هذا الغرض . . ولازم ذلك بالبداهة تسوية الأرض ورفع الرمال الزائدة والهضاب المكائنة بها تمهيداً لامتهزاعها ، وهو عين ما قررتة أيضاً اللجنة الادارية التى قامت بمعاينة الأرض واعتده مدير الزراعة بالشرقية عادة إصدار الترخيص حيث قررت اللجنة ان

الأرض رملية غير مزرعة ويلزم رفع كمية من الرمال منها حتى تصبح بمستوى الاراضى الزراعية المجاورة . ومن ثم فانه في الحالة المسألة فان السبب الاصلى والاساسى لصحور الترخيص هو رفع الرمال لتسوية الارض لاستزراعها في المقام الاول وقبل ان يكون ذلك للاستغلال كمحجر ، ومن ثم يكون استغلال الرمال المستخرجة في هذه الحالة عرضيا ومكملا للهدف الاساسى والاوّل من الترخيص .

فاذا كان الامر على هذا النحو ، وكان الثابت بالاوراق ان الشركة الطامعة صادفها الكثير من العوائق والعقبات في نقل الرمال تسبب فيها مشروع استغلال المحاجر بمحافظة اشرقية الامر الذى لم تتمكن معه من نقل كامل كمية الرمال المصرح لها بنقلها في الميعاد المحدد لنهاية الترخيص في ١٩٨٨/٦/٣٠ أى انها لم تتمكن من اتمام نقل كامل كمية الرمال بسبب راجع الى تغير ولا يد لها فيه ، الامر الذى منع في ذات الوقت استصلاح الارض التى اشترتها الشركة وتعميرها وزراعتها فانه يكون من قبيل العسف الذى يتعارض مع الصالح العام - في ظل هذه الظروف - عدم الموافقة لها على تجديد الترخيص لمدة أخرى مناسبة تكفى لنقل باقى كمية الرمال . ولا وجاهة فيما تذرعت به جهة الادارة من ان المحافظ قد أصدر في ١٩٨٨/٣/٢٠ كتابه رقم ٧٨٦ لمدير تفتيش المحاجر بتوجيهاته بوقف التراخيص وعدم تجديد القائم منها لحين الانتهاء من إعداد دراسته عن تنظيم استغلال المحاجر على أرض المحافظة - وهى الدراسة التى لا يبين انها انتهت حتى الآن رغم انقضاء عدة سنوات على التعلل بها .

وحيث انه لا جدال في ان تلك التعليمات وذلك التوجيه والشروع في وضع ذلك التنظيم العام انما يتناول الاطار العام لاستغلال المحاجر في الاحوال العادية لا يحول - فيما لو كان ذلك مستقيماً ومتفقاً مع

الصالح العام — دون تجديد الترخيص في الصيانة المعروضة ، بل هو — أن تم — قد يتناوله بأثر مباشر إذا ما جاءت قواعد ذلك التنظيم شاملة له .

وحيث أنه بناء على ما تقدم جميعه يكون قرار رفض تجديد الترخيص في الحالة المعروضة قد جاء معينا على خلاف صحيح حكم القانون مستوجبا الحكم بإلغائه . وإذ ذهب الحكم المطعون فيه الى غير هذا النظر فانه يكون قد جاء على خلاف صحيح التطبيق السليم لاحكام القانون مستوجبا الحكم بإلغائه وبإلغاء القرار المطعون عليه مع ما يترتب على ذلك من آثار .

(طعن رقم ٢٢٩٢ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٩١/١١/٣)

الفرع الثالث
مدى حرية الشخص الطبيعي أو الاعتباري
في الكشف عن المواد المعدنية
قاعدة رقم (٢٠٢)

المبدأ :

تحول المشرع كل شخص طبيعي أو اعتباري حرية الكشف عن المواد المعدنية بترخيص من الجهة المختصة — يجب على من يكتشف إحدى خلائات المواد المعدنية أن يبلغ مصلحة التاجم والملاجر — يتعين أن يكون المبلغ عن الكشف هو في الحقيقة والواقع قد قام به — على تلك المصلحة تسجيل حق الكشف المبلغ منه ويترتب على ذلك أولوية الحصول على ترخيص البحث بالشروط التي حددها المشرع — إذا تحققت الجهة الإدارية من عدم صحة الادعاء بالكشف يكون عليها ألا تجرى القيد — تختص الهيئة المصرية العامة للمساحة بالقيام بأعمال المساحة الجيولوجية والتعدينية على مستوى الجمهورية — متى بدأت تلك الهيئة أعمال الكشف والبحث في منطقة ما فلا تقرب عليها أن تقرر حفظ المساحة محل البحث طوال مدة البحث أو طرح هذه المساحة في مزايمة عامة متى تبين لها وجود المعدن فيها بكميات تسمح باستغلاله — أرجاء النظر في منح ترخيص البحث لا يعد مخالفة من جانبها لأحكام القانون .

المحكمة :

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن المطعون ضده تقدم بتاريخ ١٣/٣/١٩٨٥ الى إدارة المحامل الكيماوية انتابعة للهيئة المصرية العامة للمساحة الجيولوجية والمشروعات التعدينية بطلب تحصيل عينة من مادة اللبنت من منطقة تر (طر) على ماورد نتيجة التحليل الصادرة بتاريخ ١٤/٤/١٩٨٥ وبتاريخ ٧/٥/١٩٨٥ تقدم المطعون ضده بطلب الى مدير

عام الإدارة العامة للمناجم والمحاجر بشأن الموافقة على إصدار تصريح بحث
عن خام الالبيت بجهة شرم الشيخ محافظة جنوب سيناء في مساحة ١٦ كيلو
متراً مربعاً على الوجه المبين بالخريطة المرفقة بالطلب ، وأرفق بالطلب
شيكاً مصرفياً بمبلغ ٤٠٢ر٥٥٠ جنيه قيمة الايجار والتأمين ورسم
النظر والدمغات لاستخراج عقد البحث ، وبين من الاطلاع على
الخريطة المرفقة بالطلب المشار اليه أن الطلب ينصرف الى مساحنة
بوادي تر شرم الشيخ باحداثيات ٤٧٤٦ ١٨ ٣٤ و ١١ ٥ ١٣ ٢٨
وبكتاب مؤرخ ١٩٨٥/٥/٢١ ردت الجهة الادارية الشنيك المقدم من
المطعون ضده وطلبت موافقتها بمبلغ جنيتين فقط قيمة رسم النظر عن
طلب الحصول على الترخيص وأوضحت الجهة الادارية أنه بخصوص
الايجار والتأمين والتممة النوعية فسيتم مطالبة الطالب بها بعد دراسة
الطلب . (السند رقم ٣ من حافظة مستندات المطعون ضده المقدمة
أمام محكمة القضاء الادارى بجلسة ١٠/١٢/١٩٨٥) ويتاخير
١٩٨٥/٥/٢٢ وافى المطعون ضده الادارة العامة للمناجم والمحاجر بخوالة
بريدية بالمبلغ المطلوب ، وتأثر على طلب المطعون ضده بشأن قبول
الحوالة ، برقم الملف الخاص بالطلب وهو ملف ١٨ - ١٠٤/٨٢/٢.
بشأن ترخيص خام الالبيت (المستند رقم ٤ من حافظة مستندات
المطعون ضده المشار اليها) وبكتاب مؤرخ ١٩٨٥/٥/٢٧ أوضح
المطعون ضده لجهة الادارة بأنه بخصوص طلبه المؤرخ ١٩٨٥/٥/٧.
بشأن طلب منحه ترخيص بحث عن خام الالبيت بجهة جبل (تر) أنه
يعدل المساحة المطلوب الترخيص بشأنها الى مساحة ٢ كيلو متراً مربعاً
بدلاً من ١٦ كيلو متراً مربعاً بالاحداثيات التالية خط طول ٣٤٨٤٠ وخط
عرض ١٢٩ ٢٨ بزاوية انحراف ٧٠ر٥ وبكتاب مؤرخ ١٩٨٥/٥/٢٦.
أشار المطعون ضده الى أنه يحيط السيد مدير عام الادارة انظمة للمناجم
والمحاجر بأنه قد اكتشف خام الالبيت بجهة جبل (تر) بجنوب سيناء
وقام بتسليم عينة من الخام المكتشف للإدارة العامة لمعامل المساحة

الجيولوجية بتاريخ ١٣/٣/١٩٨٥ وطلب تسجيل الاكتشاف باسمه : مؤكداً أن المنطقة الموجودة بها الضام تقع في مساحة ٢ كيلو متر مربع بالأحداثيات الآتية : خط طول ٤٠ ١٨ ٣٤ وخط عرض ٩ ١٢ ٢٨ زاوية انحراف ٧٠ م وكتاب مؤرخ ٢٠/٧/١٩٨٥ ٠٠٠ أوضح المظنون ضده بخير. عام الادارة العامة للعناجم والمهاجر. انه أول من اكتشف الضام المشار اليه في تاريخ سابق على ١٣/٣/١٩٨٥ . تاريخ تسليمه للعينة إلى معمل النعثة لتحليلها ، ويبين أنه لم يتم إصدار أى ترخيص بحث عن التفاسر المشار اليه بجبل (تر) حتى تاريخ كتابه ، وأن الضام المكتشف غير مدرج بالسجل المنصوص عليه بالمادة ٢٦ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ . كما أن منطقة جبل (تر) ليست ضمن المساحات والمناطق المنصوص عليها بالمادتين ١٣ و ١٧ من القانون المشار اليه وانتهى الى طلب إتخاذ ما يلزم لحفظ حقه في اكتشاف الضام بالمنطقة المشار اليها ، كما أكد المظنون ضده بكتابه المؤرخ ٣١/٧/١٩٨٥ احقية في الكشف وطلب الامادة بتاريخ انتهاء حقه في التقدم بطلب جديد للبحث عن ضام الابيت المكتشف بجبل (تر) (حافظة المستندات المشار اليها - المستندات أرقام ٨٥٧ و ٨٥٨) . وبكتاب ورد الى الجهة الادارية بتاريخ ١/٨/١٩٨٥ اشار المظنون ضده الى أنه لما كانت المادة (٩) من القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ تنص على أن : يتقدم الكاشف بطلب ترخيص بحث خلال ثلاثة أشهر من تاريخ اعلاجه عن الكشف فانه يتقدم بطلب جديد حفاظاً على حقوقه المترتبة على حق الكشف بعد تسجيله وفساد بيان احداثيات الموقع الذى يطلب الترخيص بشأنه حيث يبين اختلاف في اعشار الثانية بخطى : الطول والعرض وبزاوية انحراف ٩٠ بدلا من ٧٠ التى كان قد حددها في الطلب الاول واكد المظنون ضده ، ان طلبه الجديد لا يفيد تنسازلا عن طلبه السابق (المستند رقم ٩ من حافظة المستندات المشار اليها) . وبعد جريدة الجمهورية الصادر في ٢٧/٧/١٩٨٥ تمت عنوان

« مسح جيولوجى بجنوب سيناء للإبادة عن ثرواتها الحجرية والمعدنية » ورد أن السيد / رئيس مشروع الأبحاث الجيولوجية بمحافظة جنوب سيناء صرح بأن لجنة عن هيئة المساحة الجيولوجية بدأت عمل مسح جيولوجى شامل للأراضى والجبال بالمحافظة وبأنه من النخامات المتوفرة شمال شرم الشيخ خام الالبيت الذى يعتبر أجود أنواع الالبيت فى العالم ويستخدم فى صناعة السيراميك (المستند رقم ١٢ من الحافظة المشار إليها) • ويكتب مؤرخ ١٢/٨/١٩٨٥ طلبت الهيئة من المظون ضده موافقتها بصورة من التماسد بينه وبين الجيولوجى المسئول حتى يمكن استكمال المستندات الخاصة بطلبه ؛ كما طالبت الهيئة بكتاب مؤرخ ١٠/٩/١٩٨٥ • باستيفاء التغطات على الرسوم الهندسية المقدمة حتى يمكن البت فى طلب اتحصول على ترخيص بحث بجهة جبل (تر) وتقدم المظون ضده بعدة شكاوى الى السيد / رئيس مجلس الوزراء ووزير البترول والثروة المعدنية من عدم استجابة الهيئة الى طلبه ، ثم انتهى فى ٢/١٠/١٩٨٥ الى توجيه إنذار على يد محضر الى بعض المسئولين عنهم/وزير البترول ورئيس مجلس ادارة الهيئة المصرية العامة للمساحة الجيولوجية والمشروعات المعدنية ومدير عام الادارة العامة للمناجم والمحاجر ، طالبا تنفيذ احكام القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ ولائحته التنفيذية فى حقه بتسجيل اكتشافه لكام الالبيت بجبل (تر) واخطاره بذلك خلال خمسة عشر يوما من تاريخ الانذار ، ويتاريخ ٣٠/١٢/١٩٨٥ وجهت الهيئة إنذاراً على يد محضر الى المظون ضده يتضمن أن أداة المناجم والمحاجر بالهيئة قامت بتأجيل البت فى طلب الترخيص بالبحث المقدم فى ٧/٥/١٩٨٥ نظراً لأن المنطقة المطلوب الترخيص بشأنها تدخل ضمن أبحاث واعمال الادارة العامة للاستكشافات احدى ادارات الهيئة وأنه بالتالى لا يجوز منح ترخيص الا بالاماكن التى لا تباشر الهيئة بها بواسطة احدى اداراتها نشاطا بحثيا (حافظة مستندات الهيئة المقدمة

أمام محكمة القضاء الإداري بجلسته ١٩٨٦/٣/٢٥ وأشار الانذار الى أن المطعون ضده بعد أن تقدم بطلب الترخيص بالبحث وعلمه بارجاء البت فيه طلب بتاريخ لاحق (١٩٨٥/٥/٢٦) قيد اسمه بسجل الكاشفين ، علما بأن الهيئة قامت باعمال مسح جيولوجية لمناطق جنوب سيناء ، ومنها المنطقة محل طلب الترخيص ، اعتباراً من سنة ١٩٨٣ كشفت عن وجود مادة (الفلسيار) التي يدعى المطعون ضده اكتشافها وإن كان تواجدها بنسبة ضئيلة ضمن صفور جرانيتية لا تقل عن ١٨٪ فكان ان قررت الهيئة تأجيل البت في أية طلبات تقدم للبحث أو التتقيب عن تلك المادة مع دراسة امكانية تطبيق احكام المادة ١٧ من القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ واوضحت الهيئة أنها ارجأت كافة الطلبات السابقة المقدمة بشأن الترخيص بالنسبة للخام المشار اليه في المنطقة لعين الانتهاء من الدراسة الشاملة التي تقدم بها تمهيدا لبحث استغلالها في مزايده وفقا لاحكام المادة ١٧ من القانون .

ومن حيث أنه يبين من الاطلاع على القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ الخاص بالمناجم والمحاجر أنه أورد تعريفا للمقصود بكل من تعبيرى الكشف والبحث فنصت المادة (٢) على أنه يقصد بالكشف عن المواد المعدنية اختبار سطح الارض أو باطنها بجميع الوسائل وعلى الاخص الوسائل الجيولوجية والجيوفيزيكية التي تؤدي الى التعرف على المعادن وخواصها الطبيعية والمغناطيسية أو الكهربائية أو غيرها وعمل حفر اختبار أو تعقيب للتحقق من وجود أو احتمال وجود مواد معدنية ، كما يقصد بالبحث عن المواد المشار اليها التوسع في فحص مسطح الارض وباطنها بجميع الوسائل الجيولوجية أو الجيوفيزيكية أو التعدينية التي تؤدي الى التعرف على مدى انتشار الخام وكمياته وعلى أصلح الطرق لاستخراجه من استخلاصه وتقدير مدى صلاحيته في الاسواق الداخلية ونصت المادة (٣) على أن « يقيد من أموال الدولة

ما يوجد من مواد معدنية بالمناجم في الأراضي المصرية والمياه الإقليمية وتعتبر كذلك من هذه الأموال خامات المحاجر عدا مواد البناء — الاحجار الجيرية والرطوبة والرمال — التي توجد في المحاجر التي تثبت ملكيتها للغير ، ونظمت المادتان (٤) و (٦) من ذات القانون الاختصاصات الموكولة الى الجهة الادارية المختصة القائمة على شؤون المناجم والمحاجر وتمديد الاثار القانونية المترتبة على مباشرتها في الاختصاصات وكذلك بيان الحقوق المقررة للأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين في هذا الشأن فأوردت المادة (٤) أن « تقوم وزارة التجارة والصناعة طبقا لاحكام هذا القانون بتنظيم استغلال المناجم والمحاجر ورقابتها وكل ما يتعلق بها من تصنيع أو نقل أو تخزين ولها أن تقوم بأعمال الكشف والبحث عن المواد المعدنية واستغلال المناجم والمحاجر وما يتعلق بها اما بنفسها مباشرة وفي هذه الحالة إما ان تقوم بحفظ المساحة التي تتأثر فيها اعمال الابحاث التكنينية أو الجيولوجية طول مدة البحث ولما أن تعهد بذلك الى غيرها بالشروط المقررة في هذا القانون » وتنص المادة (٦) على أن « لكل شخص طبيعي أو اعتباري حرية الكشف عن المواد المعدنية بالشروط والاوزاع المقررة في هذا القانون ويكون البحث عن هذه المواد المعدنية واستغلالها في جمهورية مصر بما في ذلك المياه الإقليمية أيما كان ملك الارض بترخيص يصدر وفقا للشروط المقررة في هذا القانون على أنه يجوز بقرار من مجلس الوزراء حظر البحث أو الاستغلال بالنسبة الى معدن له أهمية خاضعة بالاقتصاد القومي وفي هذه الحالة تلغى جميع تراخيص البحث والاستغلال السابق منحها ووجب القانون في المادة (٩) على من يكتشف احدى خامات المواد المعدنية ان يبلغ بذلك مصلحة المناجم والمحاجر بكتاب يوصى عليه بطم الوصول ، وفي المقابل أوجب القانون على تلك المصلحة أن تسجل حق الكشف المبلغ عنه على الوجه المشار اليه وترتب القانون على التسجيل حق الأولوية في الحصول على ترخيص

البحث بشروط منها أن تتوافر في الطالب الكفاية الفنية اللازمة لهذا الغرض والالتزام بانفاق ما تستغرقه أعمال البحث على الوجه الذي توافق عليه مصلحة المناجم والمحاجر ويصدر بالتفويض قرار وزير البترول والثروة المعدنية (م ١٠) في حين قررت المادتان (١٦) و (١٧) من القانون أنه وإن كان يشترط لإصدار عقد استغلال معدن ما في مساحة معينة أن يسبقه ترخيص بالبحث شريطة أن يثبت المرخص له في البحث وجود الخام الممكن تشغيله إلا أنه يجوز إصدار عقد الاستغلال في المساحات التي يتبين لمصلحة المناجم والمحاجر وجود المعدن فيها بكميات تسمح باستغلاله .

ومن حيث أن الهيئة العامة للمساحة الجيولوجية والمشروعات التعدينية المنشأة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤٥٢ لسنة ١٩٧٠ وتتبع وزير البترول والثروة المعدنية تفحص وفقا لحكم المادة (٢) من قرار انشاءها بأعمال المساحة الجيولوجية والتعدينية على مستوى الجمهورية للتعرف على جيولوجيتها وخاماتها التعدينية وتقييمها ووضع الضوابط اللازمة والقيام بتنفيذ المشروعات التعدينية المدرجة بخطة الصناعة التي توكل اليها حتى بدء مرحلة الانتاج ثم اسنادها الى الشركات الصناعية المتخصصة والثابت من الاوراق ان الهيئة المشار اليها بدأت اعتباراً من اكتوبر سنة ١٩٨٣ بأجراء أعمال استكشافات جيوفيزيائية وجيوكيميائية بمنطقة جنوب سيناء فأصدرت الامر الادارى رقم ١٩٦ في ٩/١٠/١٩٨٣ بشأن ما سمي مشروع استكشاف خامات النحاس بجنوب سيناء ثم اصدرت الامر الادارى رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨٤ في ٢٧/٩/١٩٨٤ بشأن مشروع الاستكشاف الجيوكيميائي بمنطقة ذهب بسيينا الجنوبية حيث قيد المشروع برقم (١٧) مستهدفا على ما جاء بالقرار الادارى المشار اليه ، بحث جيوكيميائي اقليمي عن المعادن والخامات المختلفة لصفور القاعدة وذلك باستكشاف الجبال

الجيوكيميائية الاولى والثانوية مع الاستعانة بالخرائط التي تم إعدادها بمعرفة الادارة العامة للجيولوجيا الاقتصادية في المنطقة المحصورة بين خطى طول ٣٤ حتى خليج العقبة شرقاً وخط عرض ١٥ - ٢٨ و ٣٠ - ٢٨ شمالاً بمساحة قدرها حوالى ١٥٠٠ كيلو متر مربع ، وتمدد للمشروع المشار اليه توقيت زمنى في الفترة من ١/١/١٩٨٤ الى ٣٠/٦/١٩٨٥ وتناول الامر الادارى المشار اليه تفصيل البرنامج الحقلى المقرر تنفيذه ويشمل اعمال جميع العينات واعمال التطيل المعملى ، كما صدر الامر الادارى رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٤ بتاريخ ٣٠/٩/١٩٨٤ بتشكيل مشروع الاستكشافات الجيوكيميائية الاقليمية لشرم الشيخ جنوب سيناء وحددت له الفترة الزمنية من ١/١٠/١٩٨٤ الى ٣٠/٦/١٩٨٥ ويهدف الى اجراء ابحاث استكشاف جيوكيميائية اقليمية بالمنطقة المحصورة بين خطى طول ٣٤ غرباً الى خليج العقبة شرقاً وخطى عرض ٢٨ جنوباً الى ١٥ - ٢٨ شمالاً وضخور القاعدة لمسافة قدرها ١٥٠٠٠ كم . ومما دعا لتقديم ان الهيئة بصفتها الجهة المختصة قانوناً كجهاز يتبع وزير البترول والثروة المعدنية كانت تباشر أعمال الكشف والبحث بالمنطقة المشار اليها بالاعمال في الفترة من ١/١٠/١٩٨٤ وحتى ٣٠/٦/١٩٨٥ فلا تشريب عليها ان هي قررت حفظ المساحة محل البحث طوال مدته استناداً لمصرح حكم المادة (٤) المشار اليها من القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ . فإذا كان ذلك وكان البادى من الاطلاع على الخرائط المرفقة بطلبى الترخيص بالبحث المقدمين من المطعون ضده بتاريخ ٥/٧ و ٢٧/٥/١٩٨٥ ان المساحة المطلوب الترخيص بالبحث فيها ، من واقع الاحداثيات التي قدمها فرع متدائل في المساحة محل المشروعات الاستكشافية التي تقوم بها الهيئة ولم تكن تلك المشروعات قد انتهت المدة المقررة لها من واقع الاوامر الادارية الصادرة في هذا الشأن ، والتي كانت تنتهى في ٣٠/٦/١٩٨٥ فإنه وخلال هذه الفترة

يكون من حق الجهة الادارية أن تقرر الاحتفاظ بالمساحات مبحث استكشافها وببحثها فلا يمنع عنها ترخيص بحث ، كل ذلك على الوجه المحدد بالمادة (٤) من القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ ولا تترتب عليها كذلك أن تقرر نتيجة لمسا تسفر عنه اعمال الكشف والبحث التي باشرت في المساحات مبحثها اعمالا لحكم المادة (١٧) من القانون طرح هذه المساحات في مزايمة عامة حتى يتبين لها وجود المعدن فيها بكميات تسمح باستغلاله ، وبالترتيب على ما تقدم ، فان الجهة الادارية ياراجئها النظر في منح الترخيص بالبحث المقدم من المطعون ضده في ١٩٨٥/٥/٧ لا تكون قد خالفت حكم القانون .

ومن حيث أن المطعون ضده ، على ما تكشف الاوراق وبعد أن تقدم بطلب الترخيص بالبحث عن معدن الالبيت بفاحية جبل (تر) بجنوب سيناء بتاريخ ١٩٨٥/٥/٧ عاد وأورد بكتابه المؤرخ ١٩٨٥/٥/٢٦ أنه اكتشف الخام المنار اليه بالجهة التي كان قد طلب الترخيص له بالبحث فيها عن ذات المعدن ، طالبها تسجيل الاكتشافات باسمه في حين أنه كان يتمتع عليه اعمالا لحكم المادة (٩) من القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ المنار اليه أن يبادر بالاطلاع عما يرميه من كشف بكتاب جوصى عليه بعلم الوصول فرفضت الجهة الادارية اجراء ما يطلبه من قيد استناداً الى أنه سبق لها اكتشاف الخام المنار اليه بذات الموقع ، بان ما ايدته الجهة الادارية في هذا الشأن يجد سنداً من الاوراق : إذ الثابت أنه قد نشر بجريدة الجمهورية بالمعد الصادر في ١٩٨٥/٧/٢٧ غداة الانتهاء من ابحاث الاستكشاف التي كانت تجربها الهيئة بالمنطقة وحتى ١٩٨٥/٦/٣٠ ، على لسان رئيس مشروع الابحاث الجيولوجية بمحافظة جنوب سيناء أن المسح الجيولوجي اثبت تواجد خام الالبيت شمال شرم الشيخ وأن الخام المكتشف يعتبر من أجود أنواع الالبيت

في العالم (السند رقم ١٢ من حافظة مستندات المطعون ضده المقدمة الى محكمة القضاء الادارى بجلسة ١٠/١٢/١٩٨٥) .

كما يؤكد ما قالت به الهيئة في مرض دفاعها بالدعوى والطعن في سابقة الكشف وتوافر الطم بوجود الخام المشار اليه بالمنطقة التي ادعى المطعون ضده اكتشاف الخام بها ، ما ورد بالملكاتبات المتبادلة بين وزارة الخارجية ومحافظة جنوب سيناء والهيئة في شأن العرض المقدم من مقالول اجنبى لشراء خام (الفلسيار) المتواجد بجبل بجوار شرم الشيخ (المستندات أرقام ٦ و ٥ و ٦ من حافظة مستندات الهيئة المقدمة أمام محكمة القضاء الادارى بجلسة ٢٥/٢/١٩٨٦ ولا شبهة في أن خام الالبيت هو ما يطلق عليه ايضا (الفلسيار) على ما تكشف المزيادات العامة التي أعلنت عنها الهيئة بتاريخ ٢٤/١/١٩٨٧ عن استغلال خام الفلسيار (الالبيت) بجهة وادى تر بجنوب سيناء (حافظة مستندات المطعون ضده المقدمة أثناء تحضير الدعوى بهيئة مفوضى الدولة بتاريخ ٢٤/١٢/١٩٨٦ فإذا كانت الجهة الادارية ملزمة بتسجيل الاكتشاف لمن يقوم به على الوجه المنصوص عليه بالقانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ والمواد من (١) الى (١٠) من اللائحة التنفيذية بالقانون الصادر بها قرار وزير الصناعة رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٩ ، الا أنه يتعين ابتداء أن يكون المبلغ عن الكشف هو في الحقيقة والواقع قد قام به ، فإذا تحققت الجهة الادارية من عدم صحة الادعاء بالكشف فإنه يكون عليها الا تجرى القيد ، ولا يكون صحيحا ما استخلص الحكم المطعون فيه من تراخى جهة الادارة في موافاة المطعون ضده إذ تبين إيلاغه لها عما ادعى أنه قام باكتشافه من معدن الالبيت ذلك أنه وان كانت اللائحة التنفيذية للقانون تلزم الجهة الادارية باخطار صاحب الكشف بنتيجة تبليغه على ما تنص عليه المادة (٩) من اللائحة التنفيذية الا أن التراخى في هذا الاخطار

برفض القيد لا يرتب بذاته حقا للطالب ولا يسكنى بذاته للدلالة على
أحقية الطالب فيما يطلب طالما كانت الأوراق ،قاطعة الدلالة في صحة
مسلك الجهة الادارية برفض قيد الكشف باسم الطالب لعدم توافر
شرط القيد ولازمه هو تحقق واقعة الكشف ذاتها ، وبالترتيب على ما سبق
جميعه ، وإذ انتهى الحكم المطعون فيه الى انشاء القرارين السلبيين
المطعون فيهما يكون قد خالف حكم القانون في قضائه مما يتعين معه
إلغاؤه فيما تضمنه في هذا الشأن مع إلزام المطعون ضده المصروفات
إعمالا لحكم المادة ١٨٤ من قانون المرافعات .

(ظعن رقم ٢٦٠٧ وظعن رقم ٢٧٠١ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٨٨/٥/٧)

الفرع الرابع

قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥٢٧ باعتبار مرفق
المعاجر من المرافق ذات الطبيعة الخاصة

فاكدة رقم (٢٠٣)

المبدأ :

الخصائص وحدت الحكم المحلي بقضاء وإدارة جميع المرافق المحلية
الواقعة في دائرتها - وتخرج من تلك المرافق النوعية أو ذات الطبيعة
الخاصة - قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥٢٧ باعتبار مرفق المعاجر
من الخصائص المحلية وتبعيته لوزارة الصناعة - اعتباراً من تاريخ
صدور القرار المشار إليه تفوض هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة بإدارة
مرفق المعاجر .

التنفيذ :

أن هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لمجلس القنصل
والشريف بجلستها المقفولة بتاريخ ١٩٨٩/٢/٥ فأقرت عرضت فقراتها
الصناديق بتاريخ ١٩٨٥/١٠/٢٣ - معتمد رقم
٢٥٥/٩/٨٤ وافقته - للتسليم الوزارة فيها - إلى عدم
الخصائص هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة بإدارة مرفق المعاجر
اعتباراً من تاريخ العمل بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥٢٧ فاكدة
١٩٨٥ وفي الفترة السابقة على ذلك تفتتس الهيئة بمنع التراخيص دون
المطبات .

وتبين للجمعية أن المادة ٢ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩
بالموافقة قانون نظام الحكم المحلي بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٥
تفوض بأن تتولى وحدات الحكم المحلي في عموم النواحي العامة والقطاع

العامّة للدولة إنشاء وإدارة جميع المرافق العامّة الواقعة في دائرتها كما تتولى هذه الوحدات كل في نطاق اختصاصها جميع الاختصاصات التي تتولاها الوزارات بمقتضى القوانين واللوائح المعمول بها وذلك فيما عدا المرافق القومية أو ذات الطبيعة الخاصة التي يفرضها قرار من رئيس الجمهورية ٥٥٠ » كما تبين في الجمعية العمومية من المادة ١٣ من القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٦ في شأن المجتمعات العمرانية الجديدة تنصّ بأنه « إلى أن يتم تسليم المجتمع العمراني الجديد إلى الحكم المحلي طبقاً لأحكام المبادىء مع هذا القانون يكون للهيئة والمجالس والوحدات التي تنشأ في سبيل البلديات اختصاصات المصالح عليه في الهيئة والقانون لجميع السلطات والاستلامات المقررة للسلطات » كما تحفظ الهيئة بالواقعة وإصدار التراخيص اللازمة لإنشاء وإدارة تشغيل جميع ما يدخل في اختصاصها من أنشطة ومشروعات وأعمال وأبنية ومرافق وخدمات وذلك كله وفقاً للقوانين واللوائح والقرارات السارية » . كما استعرضت الجمعية نص المادة ٥٥٠ من قانون من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٥٤٣ لسنة ١٩٨٥ واعتبره مرفقاً بالمصاحرين من المرافق ذات الطبيعة الخاصة والمصاحرين باستناداً إلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٩٥ لسنة ١٩٨٤ بالتفويض في بعض الاختصاصات بأن « يعتبر مرفق المصاحرين من المرافق ذات الطبيعة الخاصة في تطبيق قانون نظام الحكم المحلي » . وأخيراً تبين للجمعية أن رئيس مجلس الوزراء أصدر القرار رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٨٥ بتاريخ ١١/١١/١٩٨٥ وقضت في مادته الأولى بأن « يلغى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٥٤٢ لسنة ١٩٨٥ المشار إليه » .

وقد اتفق ما تقدم أن الشرائع الخاضعة لوحدات الحكم المحلي بإنشاء وإدارة جميع المرافق العامّة في دائرتها وللجان المختصة في نطاق اختصاصاتها بالتفويض الاختصاصات التي تخصها للوزارات بموجب

القوانين واللوائح وذلك فيما عدا المرافق القومية، أما ذات الطبيعة الخاصة والخاصة التي يصدر بتحديد قرار من رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء الاجتماعات العمرانية الجديدة في سبيل المصالح العامة والخاصة ومعدات الحكم المحلي، بالنسبة للمجتمع العمراني الجديد، التي لها الطبيعة القائمة على المجتمعات العمرانية وذلك إلى أن يتم تسليم المجتمعات العمرانية الجديدة إلى الوصاية المحلية.

وإذا كان مرفق المأجر يعد حتى تاريخ صدور قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٥٤٢ لسنة ١٩٨٥ من المرافق العامة المحلية وما يترتب على ذلك من اختصاصات وحدائق الحكم المحلي بتأثير هذا المرفق وبالنسبة للمجتمعات العمرانية الجديدة فإن الهيئة العامة للتخطيط العمراني المجتمعات العمرانية الجديدة تختص دون غيرها بتأثير هذا المرفق إلى حين تسليم المجتمع الجديد إلى وحدات الحكم المحلي المختصة بتأثير هذا المرفق (مجلس الوزراء رقم ٥٤٢ لسنة ١٩٨٥) سالف البيان والذي تناول بالتحديد الطبيعة القانونية لمرفق المأجر باعتبار من المرافق ذات الطبيعة الخاصة باعتبارها من تاريخ صدور هذا القرار يخرج مرفق المأجر من اختصاصات السلطات شأن المرافق القومية وتنقل تبعيته إلى وزارة الصناعة باعتبارها القائمة على هذا المرفق ذات الطبيعة الخاصة طبقاً لأحكام القانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٥٦ الخاص بالمناجم والمهاجر، وبالتالي ينحصر اختصاص هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة بإدارة هذا المرفق باعتبار أن اختصاصها في هذا الشأن مستمد من اختصاص السلطات.

وإذا كان رئيس مجلس الوزراء قد أصدر بتاريخ ١٩٨٥/١١/٦ القرار رقم ٥٢٧ لسنة ١٩٨٥ قاضياً في ماحته الأولى بإلغاء العمل بقرار

ولمجلس الوزراء رقم ٥٤٢ لسنة ١٩٨٥ المشار إليه فيكون هذا القرار قد أصاد البطل إلى ما كان عليه قبل صدور قرار رئيس مجلس الوزراء الأخير والذي عدد الطبيعة القانونية لمرفق المصاير ، وبذلك يتخذ المرفق المذكور إلى سيرته الأولى باعتباره من المرافق التي تخص بدارتها وتنفيذها الوحدات المحلية ، ومن ثم تظل تلك المسائل والصلاحيات في نطاق المجتمعات العمرانية الجديدة التي هيئة الهيئة عليها إلى أن يتم تسليم المجتمع العمراني الجديد إلى وحدات الحكم المحلي .

لذلك ، انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى أنه اعتباراً من تاريخ العمل بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥٢٧ لسنة ١٩٨٥ المشار إليه تفتتح هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة بملف مرفق المصاير .

(طك رقم ١/٥٤/٢٥٥ - جلسة ١٩٨٨/٤/٥)

المرجع الأساسي

لا يحد القانون ٢٧ لسنة ١٩٨١

كادرا خاصا للمواطنين بالمعجم والمعجم

قاعدة رقم (٢٠٤)

المقدمة :

عدم اعتبار القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٨١ بشأن تشغيل العاملين بالمعجم
والمعجم كادرا خاصا للمواطنين بالمعجم والمعجم .

المنشور :

إن هذا الموضوع عرض علي الجمعية العمومية لجمعية البعث
والتشريع بجلستها المقررة في ١٩/٣/١٩٨٦ فاستقرت ابقاها
بجلستها المقررة في ١٧/٤/١٩٨٥ الذي حده جدول الكادرين العام
والخاص استنادا الى أن قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة
الشرعية العامة في شئون العاملين فهو يشمل الوفاء العام الذي تفرج
فيه كافة نظم الوظائف : بحيث أنه يشمل في الحقيقة شروط وكيفية
شغل الوظيفة العامة بالطلاق أي كانت ، وتعديد الدرجات المسالية التي
تخرج فيها كافة أنواع الوظائف على اختلاف طبائع الشغل بها ، كما
يحدد واجباتها وكيفية شغلها وانتهاء الخدمة الوظيفية فيها ؛ وبصفة
عامة بنظم الوظيفة العامة أي كان تعديد مضمون هذه الوظيفة وأي كان
نوعها ، فهو وعاء يشمل بصفة عامة كافة أنواع الوظائف فضلا عن
الفرق بينها على تنظيمه القانوني لها . أما الكادر الخاص فهو أول
قانوني شغل وظائف ذات طبيعة خاصة تقتضي تأهلا خاصا ، لا تخضع
الا بمن تتوافر فيه : وتلحق طبيعة العمل محل الوظيفة على التنظيم
القانوني لها بحيث يجهزها ويهيئ هذا الطابع على ذلك التنظيم

بما يقتضيه هذا التنظيم من مصلحتين يتناولها الموضوع فيه ، وينتمى
بادماج الدرجة المهنية في الوظيفة بحيث يتلصق الأولى : ولا نكون
أمام درجات مالية تتدرج تحتها الوظائف وإنما أمام وظائف تعدد لها
مربوطات مالية ، فقد تنفق مع ما هو مقرر لدرجات القانون العام وفئاته
أو تخالفه ، وليس هذا إلا اتفاق أو الاختلاف بذاته هو الذى يكشف
عن الطبيعة الخاصة للكادر ، وإنما أنذى يكشف عنه هو التنظيم الخاص
الذى يصدر عن طبيعة عمل الوظيفة فيفرض طبيعته وآثاره على
تنظيمها القانوني.

وحيث أن نظام القانوني لما يتلصق به والمختار لا يبدؤا أن يكونا متطابقين
وظيفية يدخل في مدلول الكادر العام على النحو المسالف بيناه وأقرب
خرج عليه في بعض الأمور ، إلا أنه يختلف عن سمات الكادر الخاص :
فلا يتحقق بفلك كادراً خاصاً ولا لا يغير من ذلك يتضمن القانون ونظم
بمقتضى المادة ٢٣٣٠ بتعديل فمقتضى أحكام القانون ونظم للمصلحة العامة
باعتبار الجدول مراتب الكادرات الخاصة لجدول وظائف السلطات المحلية
بالمناجم والمناجمين إذا خرم من المصلحة على ذلك رتب للمصلحة عدم تساوي
تعيينه جدول مراتب وظائف العاملين بالمناجمين لا يمكنه إلا أن يكون
المتضمنين مراتب هؤلاء العاملين ، ولم يكن ذلك باعتبارهم فئاتهم فيه
كادراً خاصاً لمقتضى جن قانون العاملين لعدم تحقيق متطلبات الكادرات
الخاصة في شياهم ، وبذلك فلا يمكن الاستناد على أيوان وظائف العاملين
بالمناجم والمناجمين في القانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٣ في المشار إليه باعتبارهم
كادراً خاصاً بحيث كان التصديق مجرد جرس إنذار ، ولا يقتضيه ذلك
بذاته اعتبار تنظيمهم الوظيفية كادراً خاصاً ، بل يقتضيه ذلك عدم
ذلك ، باعتبار الطبيعة المصطنعة التي تخلقها القوانين أو التشريعات التي
عليهم اعتبار القانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٣ مسالمة التفرقة كادراً خاصاً
للإحتياط في المناجم والمناجمين من جهة ومقتضى روحه : عدم مخالفة ما
مقتضى ذلك من أن كل من يعمل في المناجم والمناجمين من جهة ومقتضى

الفرع السادس

الاتاوة

قاعدة رقم (٢٠٥)

المبدأ :

فرض القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ بشأن المتاجرة والمحاجر اتاوة على مواد المحاجر — يجب أن يكون مقابل الاتاوة القانونية وفقا للفقرة المتضمن عليها قانونا .

الفتوى :

المرجع فرض القانون المشار اليه اتاوة على مواد المحاجر ونظم الاحكام الخاصة بفئات هذه الاتاوة وكيفية ادائها تنظيميا متكاملًا — ولا يجوز زيادة هذه الفئات أو الغائها أو تعديلها الا بقانون ولا يجوز للمحافظات زيادة فئات هذه الاتاوة ولا فرض رسوم أصلية أو اضافية اليها ولا يغير من ذلك قيام المحافظة بمباشرة استغلال مواد المحاجر التي تقع في نطاقها وأن المبالغ التي تسدد للمشروع ليست قيمة الاتاوة ولكنها ثمن بيع مواد المحاجر وفقا لسعر السوق ويقوم المتعاقد مع المحافظة بعمليات الاستفراج والتحميل والنقل بمعداته وعماله ولا تكون المحافظة في هذه الحالة مستغلة للمحاجر بنفسها وانما تكون قد عهدت بالاستغلال للمتعاقد معها ونتيجة ذلك أنه يجب أن يكون مقابل الاتاوة القانونية وفقا للفئات المتضمن عليها قانونا .

(تراجع فتوى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع جلسة

١٩٨٥/٣/٦ ملف رقم ٣٧/٢/٣٩٤)

(ملف رقم ٨٦/٦/٢٢٤ — جلسة ١٩٨٦/٤/٣٠)

مـ و ائـى

الفصل الاول - بيناء يور سـمـيد

الفصل الثانى - بيناء ديمـاط

المجلد الأول

مملكة البحرين

قانون رقم (١٢٠) د

المادة ١٠

الخصاص وزير النقل البحرى بتحديد تعريف الخدمات الخريفة
بمقتضى مرسوم

الفتوى

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لجمعية البحرين
والتشريع بطلستها الموقودة بتاريخ ١٩٨٥/١١/٦ قايستقرت بحكم
المادة ١١١ من القانون رقم ٦٦ سنة ١٩٦٢ باعتماد قانون الجمارك
التي تقضى بان تخضع البضائع التي تودع على المساحات والمخازن
والاستودعات التي تديرها الجمارك لرسوم الخزن والصيانة والتأمين
والرسوم الاضافية الاخرى التي تقتضيها عمليات اسداع البضائع
ومعاينتها وجميع ما تقدمه الجمارك من خدمات اخرى

اما البضائع التي تودع في المناطق الحرة فلا تخضع الا لرسوم
الائتمال للمناطق الموجودة فيها

وتحدد بقانون من وزير الخارجية الامان المخصصات وسجل القنصلون
على الخدمات المشار اليها في الفقرتين السابقتين في الاصل استقرت
نص المادة (١) من القانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٨٥ بانشاء الهيئة
العامة للصحة بوزارة الصحة بانشاء هيئة عامة تسمى الهيئة العامة للصحة
بوزارة الصحة بموجب المادة ٨٥ من قانون القانون بوزارة الخارجية والاطباء

البحرى بعد أخذ رأى مجلس إدارة الهيئة العامة لميناء بور سعيد —
قراراً بتحديد الرسوم التى يجب على مقابل الخدمات التى تؤديها الهيئة
بالميناء ٥٥٥ « وأسندت نص المبادأة (١) ب من قرار رئيس
الجمهورية رقم ٥٦٥ لسنة ١٩٨٠ بتنظيم وتمديد اختصاصات
ومسؤوليات الهيئة العامة لميناء بور سعيد بآن « تختص الهيئة العامة
لميناء بور سعيد بإدارة ميناء بور سعيد ٥٥ ولها على الأخص إنشاء
وإدارة واستغلال المخازن والمستودعات والمساحات فى دائرة الميناء » .

اقترح تعريف الرسوم التى تحصل مقابل الخدمات التى تؤديها
داخل الميناء عدا تلك التى تؤديها هيئة قناة السويس وشركاتها .

ومما قد تقدم أن المشرع فى القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ ناط
بوزير المالية بتحديد رسوم الخدمات التخزينية للمساحات والمخازن
بذاتة الأوائى المظلمة بما فيها ميناء بور سعيد ، إلا أنه بمناسبة إنشاء
هيئة ميناء بور سعيد بالقانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٨٠ التى اختصها المشرع
بمقتضى القانون فى قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٦٥ لسنة ١٩٨٠ المخار
للية بإنشاء وإدارة واستغلال المخازن والمستودعات والمساحات فى دائرة
ميناء بور سعيد اختص وزير النقل البحرى بعد أخذ رأى مجلس
إدارة هيئة ميناء بور سعيد بإصدار قرار بتحديد الرسوم التى تحصل
مقابل الخدمات التى تؤديها الهيئة بالميناء وبذلك يكون المشرع قد أخرج
أمر تحديد الرسوم المتنازع إليها من اختصاص وزير المالية ونقلها إلى
وزير النقل البحرى إجماعاً من تاليف جبران أحكام القانون رقم ٨٨
لسنة ١٩٨٠ .

ولما كان قسم التشريع بمجلس الدولة يفتى فى عدم اختصاص
النص السادس ٦٣ من القانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٨٠ بمجلس الدولة

بمراجعة مياغة القوانين أو قرارات رئيس الجمهورية ذات الصنفه
التشريعية أو اللوائح .

لذلك ، انتهت الجمعية العمومية للنسبى الفتوى والتشريع الى
اختصاص وزير النقل البحرى بتحديد تعريفه الخدمات التخزينية
بميناء بور سعيد ، واعادة الموضوع الى قسم التشريع بمجلس الدولة
لواجهة مشروع القرار المشار اليه .

(ملحق رقم ٣٧/٢/٣١٣ - جلسة ١١/٦/١٩٨٥)

الفصل الثاني

ملحق رقم (٢٠٧)

Figure 1

(١١) يجوز تعليق مجلس الإدارة هيئة إدارية كند وضعه لائحة تعيين قواعد مرئيات وبيانات ومكافآت المرشدين بالهيئة بجدول المرتبات المرفق بقانون نظم العاملين الخنيين بالقوة الصادرة بالقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٨ .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لتعسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٧ من مايو سنة ١٩٧٩ فثبتت لها ان دستور سنة ١٩٧١ ينص في المادة ١٢٢ منه على أن « يعين القانون قواعد منح المراتب والمعاشات والتعويضات والمكافآت التي تنقرر على خزانة الدولة ، وينظم القانون حالات الاستثناء منها ، والجهات التي تتولى تطبيقها » . وأن القانون رقم ٤ لسنة ١٩٨٦ في شأن تنظيم الارشاد بعينه دمياط ينص في المادة ٥ منه على ان « يكون تعيين المرشدين وتحديد مراتبهم وبدلاتهم ومكافآتهم وسائر أوضاعهم الوظيفية وفقاً للقواعد التي تصدر بها لائحة من مجلس إدارة الهيئة » . وأن قرار رئيس الجمهورية رقم ٣١٧ لسنة ١٩٨٥ بإنشاء هيئة ميناء دمياط نص في المادة ١/٦ منه على اختصاص مجلس إدارة الهيئة باصدار لوائح شؤون العاملين دون التقييد بالنظم واللوائح المعمول بها في الحكومة » .

والاستفاد من ذلك أن المرتبات والمكافآت والتعويضات التي تصرف من الخزانة العامة يتولى القانون تحديد قواعد منحها والجهات التي تتولى تطبيقها وقواعد الاستثناء منها • ومن ثم فإن ما يجب تحديده بالقانون إنما هو القواعد العامة في منح المرتبات التي تشمل أشخاص المستحقين وحالات الاستحقاق وشروطه • وعليه فإذا أسند القانون لمجلس إدارة اصدى الهيئات العامة سلطة تحديد مرتبات العاملين بها كان هذا الاسناد صحيحا ، ما دام أنه لم يرد نص صريح في القانون يحدد مرتبات العاملين في هذه الهيئة •

ولما كان ذلك وكان الثابت أن المشرع في القانون رقم ٤ لسنة ١٩٨٦ المشار اليه عهد صراحة (المادة ٥) الى مجلس إدارة هيئة ميناء دمياط باصدار لائحة تتضمن القواعد الخاصة بتعيين المرشدين وتحديد مرتباتهم ومكافآتهم وبدلاتهم وسائر أوضاعهم الوظيفية مؤكدا الاختصاص المقرر لمجلس الإدارة بنص المادة ١/٦ من قرار رئيس الجمهورية بإنشاء الهيئة وبنص خاص في القانون ، ولما كان ذلك ، فإن المشرع يكون قد كشف صراحة عما اتجه اليه من أن يكون لمجلس إدارة الهيئة الاختصاص بوضع القواعد المتصلة بمرتبات وبدلات ومكافآت المرشدين دون تقيد بالنظم والقواعد الحكومية وبما يتفق وظروف العمل بالهيئة وبالتالي دون التزام بالتقيد بجدول المرتبات المرفق للقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه •

لذلك ، انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى جواز عدم تقيد مجلس إدارة هيئة ميناء دمياط عند وضعه لائحة تعيين قواعد مرتبات وبدلات ومكافآت المرشدين بالهيئة — بجدول المرتبات المرفق بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ •

(ملف رقم ١١٤٧/٤/٨٦ — جلسة ١٧/٥/١٩٨٩) •

مهنة

الفرع الأول — شروط التيد في سجل الباتولوجيين
الأكليينيين

الفرع الثاني — مهنة الملاج الطبيعى

الفصل الأول

شروط القيد في سجل الباثولوجيين الاكلينكيين

قاعدة رقم (٢٠٨)

المبدأ :

الحاصلون على بكالوريوس الطب والجراحة وعلى دبلوم الباثولوجيا الاكلينيكية هم وحدهم من سواهم من اصحاب الإجازات المهنية الأخرى الذي خصهم القانون بالقيد في سجل الباثولوجيين الاكلينكيين — انما ذلك ! ان المشرع بعد ان حدد شروط القيد في السجل الخاص بوزارة الصحة ومن بينها الحصول على بكالوريوس الطب والجراحة من احدى الجامعات المصرية وكذا على دبلوم في الباثولوجيا الاكلينيكية — حدد وقرر في المادة السادسة إنشاء أربعة سجلات من بينها سجل الباثولوجيين الاكلينكيين من الاطباء البشريين — اثر ذلك — عدم احقية الطبيب الحاصل على بكالوريوس في العلوم الطبية البيطرية ودبلوم في الباثولوجيا الاكلينيكية في القيد في السجل الخاص بالباطولوجيين الاكلينكيين .

المحكمة :

ومن حيث أنه طبقا للمادة ٤٩ من قانون مجلس الدولة لا يقضى بوقف تنفيذ قرار ادارى الا بتحقيق ركنين :

الأول : الاستعجال بأن يترتب على تنفيذ القرار نتائج يمتنع تداركها .

الثاني : يتصل بمبدأ المشروعية بأن يكون ادعاء الطالب في هذا الشأن قائما بسبب الظاهر على أسباب جديرة برفع معها الحكم بالالتواء .

ومن حيث أنه عن ركن الجدية في طلب وقف تنفيذ القرار المطعون

فيه — وهو موطن الخلاف بين الحكم المطعون فيه والطنن المائل —
فأنه يبين من حطالة نصوص القانون رقم ٣٦٧ لسنة ١٩٥٤ — المعدل
بالقانونين رقمي ٢٧٠ لسنة ١٩٥٥ ، ٧٦ لسنة ١٩٥٧ في شأن مزاولة مهنة
الكيمياء الطبية والبكتريولوجيا وتنظيم معامل التشخيص الطبي ومعامل
الابحاث العلمية ومعامل المستحضرات الحيوية انه نص في المادة الاولى
على انه « لا يجوز لغير الاشخاص المقيدة أسماءهم في السجل الخاص
بوزارة الصحة (العمومية) القيام بالاعمال الآتية ... » ونص في المادة
الثالثة على أن يشترط للتيد في السجل المنصوص عليه في المادة (١) أن
تتوافر في الطالب الشروط الآتية .

١. — أن يكون مصري . . .

٢. — أن يكون حاصلًا على :

(أ) بكالوريوس الطب والجراحة من إحدى الجامعات المصرية وكذا
على دبلوم في الباثولوجيا الاكلينيكية .

(ب) أو بكالوريوس في الطب والجراحة أو في الصيدلة أو في العلوم
(الكيمياء) أو في الطب البيطري أو في الزراعة من إحدى الجامعات
المصرية ، وكذا على درجة أو شهادة تفحص من إحدى الجامعات
المصرية في الكيمياء الحيوية أو كيمياء تحليل الاغذية أو كيمياء تحليل
الادوية أو في البكتريولوجيا أو الباثولوجيا حسب الاحوال .

(ج) أو درجة أو شهادة أجنبية في الطب أو الجراحة أو في
الصيدلة أو في العلوم (الكيمياء) أو في الطب البيطري أو في الزراعة
تكون معادلة لبكالوريوس الجامعات المصرية ، وكذا على دبلوم في
الباثولوجيا الاكلينيكية أو على درجة أو شهادة تفحص في الكيمياء الطبية

أو في البكتريولوجيا أو في الباثولوجيا حسب الأحوال ونجاز بنجاح
الامتحان المنصوص عليه في المادة (٥) « » .

ونص في المادة السادسة المعدلة بالقانون رقم ٢٧٠ لسنة ١٩٥٥
على أن « تنشأ بوزارة الصحة (العمومية) أربعة سجلات لتقيد أسماء
الأشخاص الذين تتوافر فيهم الاشتراطات المنصوص عليها في المواد
السابقة ، على أن يفحص سجل لكل من الكيمايين الطبيين
والبكتريولوجيين والباثولوجيين الاكلينكيين من الأطباء البشريين .
ويجوز قيد الاسم في أكثر من سجل متى توافرت في صاحبه الشروط
اللازمة لتقيده فيه » .

ومن حيث أن الاستفادة من هذه النصوص أن الحاصلين على
بكالوريوس الطب والجراحة ، وعلى دبلوم في الباثولوجيا الاكلينيكية هم
وحدهم — دون سواهم من أصحاب المؤهلات الطبية الاخرى المنصوص
عليها في المادة الثالثة — الذين خصهم القانون بسجل الباثولوجيين
الاكلينكيين ، فقد ورد ذكرهم دون غيرهم في الفقرة (أ) من المادة
الثالثة بما ينبىء عن ضرورة اقتران بكالوريوس الطب والجراحة بدبلوم
الباثولوجيا الاكلينيكية كشرط للقيد في السجل المذكور ، كما أشارت
المادة السادسة الى هذه الفئة من حملة المؤهلات المشار اليها ، حين
نصت على أن يفحص سجل الباثولوجيين الاكلينكيين من الأطباء
البشريين فأكدت بذلك المعنى السابق ايراده ، والذي لا ينصرف بطبيعة
الحال الى الأطباء البيطريين ، ثم جاءت الفقرتان (ب) و (ج) من
المادة الثالثة المشار اليها فأخذتا في الاعتبار ما تقدم ، وآية ذلك أن
الفقرة (ب) لم تنص مرة أخرى على دبلوم الباثولوجيا الاكلينيكية ضمن
ما نصت عليه من مؤهلات طبية ، فالمتى بذلك الى أن المؤهلات
المنصوص عليها فيها لا تتعلق بشروط القيد في سجل الباثولوجيين

الأكليينكين المشروط للغيره الخصول على دبلوم في الباثولوجيا
الأكليينكية طبقا للنصوص السابقة .

١. ومن ثم انصرف حكم هذه الفقرة الى شروط القيد في السجلات
الثلاثة الاخرى المنصوص عليها في المادة السادسة ، وهي سجل
الكيميائين الطبيين وسجل البكتريولوجيين وسجل الباثولوجيين على
حسب الاحوال ، أما ما ورد في الفقرة (ج) فلا يتضمن خروجاً على
التنظيم السابق بأي حال من الاحوال إذ رغب فحسب بوضع ضوابط
الاعتماد بالدرجات والشهادات الاجنبية في صدد القيد في السجلات
الاربعة التي نظمها القانون على الوجه المبين في الفقرتين السابقتين .

ومن حيث أنه متى كان الامر كذلك وكان الظاهر من الاوراق أن
الطابع يحمل على بكالوريوس في العلوم الطبية البيطرية ودبلوم في
الباثولوجيا الأكليينكية من جامعة القاهرة ، فلا يكون قد توافر فيه مناط
القيد في السجل الخاص بالباثولوجيين الأكليينكين ، ألا وهو الحصول
على بكالوريوس الطب والجراحة من إحدى الجامعات المصرية أو على
درجة أو شهادة اجنبية مادلة ثم الحصول على دبلوم الباثولوجيا
الأكليينكية وعلى ذلك فظاهر الامر أن القرار المطعون فيه برفض قيد
الطابع في السجل المذكور مطابق لاحكام القانون بما لا وجه معه لطلب
وقف تنفيذه لعدم تحقق ركن الاسباب الجدية اللازم توافره لاجابة
هذا الطلب ، ولا وجه للتعمدي بالاحكام القضائية النهائية التي اشار
اليها الطاعن ، فهي لا تنور حجية الامر المقضي في غير المنازعة التي
صدرت فيها دون غيرها الى هذه المنازعة ولا تقف عقبة تحول دون سلطة
هذه المحكمة في اعمال رقابتها على الحكم المطعون فيه لتقضى فيه بما يتفق
ومصلحة حكم القانون .

كما لا يقف عقبة أمام جهة الإدارة في ابطال حكم القانون في غير
ما صدرت فيه .

ومن حيث أنه لما كان الحكم المطعون فيه لم يخالف النظر المتقدم
وقضى برفض طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه فإنه يكون قد أصاب
وجه الحق في قضائه ويتعين لذلك القضاء برفض الطعن المقام يشبانه
والزام الطاعن المصروفات .

(طعن رقم ٢٥٨١ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٨٥/١١/٩)

الفروع الثاني . مهنة العلاج الطبيعي قاعدة رقم (٢٠٩)

المادة :

اختصاص ممارس واخصائي العلاج الطبيعي ينحصر طبقا لاحكام القانون رقم ٢ لسنة ١٩٨٥ بشأن تنظيم مهنة العلاج الطبيعي في وضع وتنفيذ برنامج العلاج الطبيعي بناء على تقرير الطبيب المعالج وليس من اختصاصه تشخيص الحالات أو اعطاء وصفات أو شهادات طبية أو دوائية أو طلب فحوص معملية أو أو إشعاعية أو غيرها .

الفقوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة في ١٤/١٠/١٩٨٧ فتبين لها أن المادة الثامنة من القانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٥ في شأن تنظيم مزاولة مهنة العلاج الطبيعي تنص على أنه « على من يزاول العلاج الطبيعي وضع وتنفيذ برنامج العلاج الطبيعي بناء على التقرير الطبي الكتابي الصادر من الطبيب المعالج وأن يكون على اتصال دائم به ويتبادل الرأي معه في شأن استمرار العلاج ويكون الاتصال فوريا اذا ظهرت على المريض أعراض جديدة غير التي اثبتتها فحص الطبيب المعالج من قبل » .

ولا يجوز لمن يزاول العلاج الطبيعي تشخيص الحالات أو اعطاء وصفات أو شهادات طبية أو دوائية أو طلب فحوص معملية أو إشعاعية أو غيرها » .

وتنص المادة الثانية من قرار وزير الصحة رقم ١٥٠ لسنة ١٩٨٦
باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٥ في شأن تنظيم مزاولة
مهنة العلاج الطبيعي على أن « على المرخص له بمزاولة المهنة أن يضع
برنامج العلاج الطبيعي ويحدد أساليب وطرق تنفيذه بناء على ما يتضمنه
التقرير الطبي الكتاب الصادر من الطبيب المعالج متعلقاً بتشخيص
الحالة وبما قد يكون المريض قد تلقاه من علاج دوائي أو جراحي
أو بغير ذلك وعليه أو يداوم الاتصال بالطبيب ويفطره
بأية أعراض جديدة قد تظهر على المريض ومنتج العلاج وأن يبادله
الرأي في شأن استمراره »

ومفاد ما تقدم أن القانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٥ المشار إليه قد تناول
بالتنظيم تحديد الاختصاص المهني لمزاولة مهنة العلاج الطبيعي من
ممارس وأخصائي هذا العلاج المخاطين بأحكامه انطباعهم برمجة وتنفيذ
العلاج الطبيعي الذي يتم تقريره بمعرفة الطبيب المعالج وأوجب عليهم
الاتصال بالطبيب المعالج وتبادل الرأي معه في شأن استمرار العلاج
الذي قرره • وجعل هذا الاتصال أمراً فورياً إذ ما ظهرت على المريض
أعراض جديدة غير تلك التي أثبتتها الفحص الذي أجراه الطبيب المعالج
وحظر على مزاولة هذه المهنة تشخيص الحالات أو إعطاء أية وصفات
أو شهادات طبية أو دوائية أو طلب فحص معملية أو إشعاعية أو
غيرها • وقد ردت اللائحة التنفيذية لهذا القانون ذات الأحكام التي
تضمنها فيما يتعلق بتحديد اختصاص مزاولة المهنة المذكورة •

ومن حيث أن المشرع وهو بسبيل تنظيم ممارسة مهنة العلاج
الطبيعي استبعد من نطاق اختصاص ممارس مزاولة هذه المهنة تلك

الاعمال الفنية التى يتطلع بها الاطباء الممارسين وحدهم كتحضير
التمالعات واعطاء الوصفات والشهادات الطبية والدوائية وطلب اجراء
الفحوص المعملية أو الاستماعية وغير ذلك من الاعمال التى لا يصطلع
بها الا هؤلاء الاطباء . وحدد اختصاص ممارسى ومزاوى المهنة المشار
اليها فى برمجة وتنفيذ برنامج العلاج الطبيعى الذى يقرره الطبيب المعالج
ومؤدى ذلك ان اختصاصى العلاج الطبيعى لا يختص بداءة بملاحظة
المريض بفرض تشخيص حالته كما لا يملك تقرير العلاج اللازم له
سواء كان علاجاً دوائياً أو جراحياً أو طبيعياً أو غير ذلك من أساليب
العلاج الطبى المعروفة وانما يأتى دوره فى مرحلة تالية بعد ازالة
المريض اليه من الطبيب المعالج مصحوباً بتقرير طبي بتشخيص الحالة
المرضية التى يشكو منها المريض وأعراضها والعلاج الدوائى أو الجراحى
الذى سبق وأن تلقاه هذا المريض وتحديد العلاج الطبيعى اللازم لهذه
الحالة المرضية وأساليب وطرق هذا العلاج والمدة اللازمة له وكافة
المعلومات والبيانات الاخرى التى يرى الطبيب المعالج لزوم وضعها تحت
نظر اختصاصى العلاج الطبيعى عند ممارسته لاختصاصه فى برمجة وتنفيذ
هذا العلاج وعلى ذلك فان اختصاص ممارس واختصاصى العلاج الطبيعى
وفقاً لاحكام القانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٥ المشار اليه هو اختصاص
تنفيذ لما يقرره الطبيب المعالج وليس له أى دور فى تجديد أساليب
هذا العلاج . ويؤكد ذلك أن المشرع قد أوجب عليه الاتصال بالطبيب
المعالج للتشاور معه فى استمرار العلاج الطبيعى وأن يكون هذا الاتصال
فوراً اذا ما ظهرت على المريض أعراض جديدة غير تلك التى أثبتتها
الطبيب المعالج فى تقريره . وهو لا يمارس عمله بعيداً عن اشراف
الطبيب المعالج وتوجيهاته بل عليه أن يداوم الاتصال به من حين إلى

آخر سواء ظهرت على المريض أعراض جديدة أو لم تظهر وذلك لكي يطلعه على تطورات الحالة المرضية للمريض في ضوء العلاج الطبيعى الذى يقوم بتنفيذه ولكى يتبادل الرأى معه فى شأن استمرار قيامه بتنفيذ هذا العلاج .

لذلك ، انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن اختصاص ممارس واخصائى العلاج الطبيعى ينحصر طبقا لاحكام القانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٥ المشار اليه فى وضع وتنفيذ برنامج العلاج الطبيعى بناء على تقرير الطبيب المعالج وليس من اختصاصه تشخيص الحالات أو اعطاء وصفات أو شهادات طبية أو دوائية أو طلب فحوص معملية أو إشعاعية أو غيرها .

(ملف رقم ٤١/١/٨٨ — جلسة ١٤/١٠/١٩٨٧)

مزايا عامة

ميزانية عامة

قاعدة رقم (٢١٠)

المبدأ :

لا يوجد التزام قانوني على قسم التشريع بالامتناع عن مراجعة صياغة التشريعات إلى أن يتم استيفاء الاجراءات والموافقات اللازمة لاصدارها .
لا يتعين على القسم مبرسة اختصاصاته في المراجعة واقتراح الجهة الادارية بضرورة استكمال كافة الاجراءات اللازمة قبل الاصدار - القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٨ بشأن القواعد الواجب اتباعها في الميزانيات قد سقط في مجرى التطبيق .

الفتوى :

إن هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع بجلسته ١٩٨٦/٣/١٩ فتعرضت لاحكام القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه في مواد ١ و ٢ و ٣ و ٤ وتبينت أن هذا القانون صدر عملاً لاحكام المادة ٢٤ من دستور ١٩٥٨ المؤقت من أن تجرى على الميزانيات المستقلة والملحقة الاحكام الخاصة بالميزانية العامة ، وبمستور دستور ١٩٧١ تبين أنه لم يذ يعرف مطلق الميزانيات المستقلة فلا يعرف سوى الموازنة العامة للدولة وموازنات المؤسسات الهيئات العامة . وقد صدر القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن الموازنة العامة للدولة تطبيقاً لاحكام الدستور وقد تناول بالتعظيم طبقاً للمادة ٣ منه شمول الموازنة العامة للدولة تطبيقاً لاحكام الدستور وقد تناول بالتعظيم طبقاً للمادة ٣ منه شمول الموازنة العامة للدولة وموازنات الهيئات العامة ومنافذ التمويل النفاضة أية أجهزة أو وحدات عامة أخرى يصدر بها قرار من رئيس مجلس الوزراء ثم أخرج عنها عند تعديل نظام القانون بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٦ موازنات الهيئات العامة

الاقتصادية وصناديق التمويل ذات الطابع الاقتصادي ويعد بشأنها موازنات مستقلة تتحكم من وزارة المالية وتقتصر العلاقة بين هذه الموازنات المستقلة والموازنة العامة على الفائض الذى يؤول الى الدولة وما يتقرر لهذه الموازنات من قروض مساهمات • واستظهرت الجمعية من ذلك أن تعبير الموازنات المستقلة الذى عاد الى الظهور يختلف تماما عن المألوف القديم وذلك فقد انتهت الجمعية الى أن القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه قد سقط من مجال التطبيق إذ لم يعد الموضوع الذى كان ينظمه قائما •

أما عن تطبيق المادة ٢٧ من القانون ٥٣ لسنة ١٩٧٣ من وجوب أخذ رأى وزارة المالية في مشروعات القوانين والقرارات التى من شأنها ترتيب أعباء مالية على الخزنة العامة ، فقد استظهرت الجمعية أنه طبقاً لنص المادة ٦٣ من قانون مجلس الشورى فإن القسم يختص بمراجعة صياغة مشروعات القوانين واللوائح وأن مراجعة الصياغة لا يمكن أن تكون الخطوة السابقة على الإصدار مباشرة ، إذ تمت جهات مختصة تشترك في التقرير والإصدار كمجلس الوزراء بالنسبة لمشروعات القرارات الجمهورية فلا يمكن أنقول بوجوب استيفائها قبل مراجعتها تلك المشروعات ، بل أن الجهة طالبة المراجعة قد لا تكون يصدر القرار • إذا أشار النص الى المشروعات التى تقدمها الوزارات والمصالح • ثم أن جهة الإدارة قد ترى إحالة المشروع لمراجعة صياغته في نفس الوقت الذى تستكمل فيه الموافقات المطلوبة من الجهات المختصة ، فإذا ما استكمل صدور التشريع والا فلا ، على أنه إذا تضمنت تلك الموافقات تعديلاً جوهرياً في صياغة المشروعات المنوط مراجعتها فيتمتع بامتيازات عرضها على القسم حتى يصدر التشريع بالصورة التى تمت بها مراجعة صياغته بقسم التشريع • ولهذا فقد انتهى رأى الجمعية إلى أنه ليس على قسم التشريع التزام قانونى بالامتناع عن مراجعة صياغة مشروعات

التشريعات قبل أن يتم استيفاء الاجراءات والموافقات اللازمة لاستصدار
التشريع. كبرأى الجهاز المركزى للتظيم والادارة أو وزارة
المالية أو غيرها من الجهات الاخرى التى قد ينقد لها الاختصاص
وحينئذ يتعين على القسم ابلاغ الجهات الادارية وتبويبها الى وجوب
استيفاء هذه الموافقات قبل الاصدار .

لذلك ، انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى
أنه لا يوجد التزام قانونى على قسم التشريع بالامتناع عن مراجعة
صياغة التشريعات الى أن يتم استيفاء الاجراءات والموافقات اللازمة
لاصدارها ، ويتعين على القسم ممارسة اختصاصاته فى المراجعة واخطار
الجهة الادارية بضرورة استكمال كافة الاجراءات اللازمة قبل الاصدار ،
وأن القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٨ سالف البيان قد سقط فى مجال
التطبيق .

(حلف رقم ٣٧/٢/٣٣٠ - جلسة ١٩/٣/١٩٨٦)

قاعدة رقم (٢١١)

المبدأ :

وفقا للمادة (٩) من قانون الموازنة رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٢ يحظر
تخصيص مورد معين لمواجهة استخدام محدد الا فى الأحوال الضرورية التى
يصدر بها قرار من رئيس الجمهورية .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى
والتشريع بجلستها المنعقدة فى ١٩٩١/٦/٥ فرأت ان اللجنة الثانية قد
أصابته الحق فيما انتهت اليه من تحديد المقد المشار اليه بمراعاة
ما اضيفته الى العنود الرابع منه من ايلولة ما تقتطعه الهيئة طبقا له من

اجمالي قيمة القرض محله مرة واحدة وابتداء واعتبارها كزيادة في تكاليف قيمة الأعمال التي تتضمنها العقود التي تبرم مع الشركات والجهات المختلفة لانشاء تلك الوحدات السكنية - الى الموارد العامة للدولة ، وأنه لا أساس لما تجرى عليه الهيئة خلاف ذلك بتفصيل نصف في المائة من قيمة تلك القروض لنصرفها كحوافز للعاملين لديها .

ذلك أنه لا يجوز تخصيص بعض مواردها لغرض معين . من مثل ما ذكر أو غيره ، المخالفة ذلك لقانون الموازنة رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ الذي تحظر المادة (٩) منه تخصيص مورد معين لمواجهة استخدام محدد الا في الاحوال الضرورية التي يصدر بها قرار من رئيس الجمهورية ولا ضرورة تبرر ذلك فضلا على أنه ألما يكون بقرار من رئيس الجمهورية وليس في قرار انشاء الهيئة ، وقرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٣ لسنة ١٩٧٧ ما يقتضي خلاف ذلك وهذا من الاصول العامة التي تحكم الميزانية العامة وميزانيات مثلها من الهيئات العامة المستقلة ، ولا وجه للقول بعدم ايلولتها الى الموارد العامة للدولة التي تتلقى ما يفيض من موازنة الهيئة ، على ما نص عليه في المادة (٣) من قانون الموازنة العامة ، رغم استقلالها لها بميزانياتها واعتمادها من مجلس الشعب كميزانية مستقلة مع موازنات مثلها من الهيئات العامة الاقتصادية ، ومنها حصيلة تلك المبالغ (١ ٪) ولا يصح استخدام بعضها (٢ ٪) لما تريد الهيئة تخصيصه من اغراض واستخدامه لنصرف حوافز للعاملين فيها .

وما دام انه لم يقرر في ميزانيتها اعتماد مالي مخصص للصرف منه في هذا الوجه ، أو انه حدد بمبلغ دونه ، فلا يجوز تقرير اعتماد ذلك أو زيادة المقرر منه عن طريق اضافة هذا المورد اليه رأسا على الوجه الذي تجرى عليه الهيئة والصرف منه فيه - فهذا من قبيل صرف مصروفه غير وارد في ميزانيتها أو زائد على تقديراتها وهو محظور .

ولما سبق فانه لا يجوز اقتطاع نسبة النصف من المائة من قيمة

لأنقرض الخسار اليه في الوثائق وتفصيله للصرف منه كحوائز للعاملين
بالتجربة ، وحصيلة ذلك المبلغ وكذا حصيلة ما يماوى واحدا في
المائة من قيمة القرض تعتبر من الموارد العامة للهيئة التي تؤول الي
الموارد العامة ، وهو ما يقتضى تعديل العقد على الوجه الذى انلاه
اليه اللجنة الثانية .

لذلك ، انتهى رأى الجمعية العمومية لسمى الفتوى والتشريع الى
تطبيق رأى اللجنة الثانية في هذه المسألة على الوجه وبلاسباب الهيئة
فيما تقدم .

(ملف رقم ٢٩٦/١/٥٤ — جلسة ١٩٩١/٦/٥)

قاعدة رقم (٢١٢)

المادة :

الموازنة العامة للدولة هي عمل من أعمال السيادة — ترك الدستور
للتقنين بيان طريقة اعداد الموازنة العامة وتحديد أحكام موازنات المؤسسات
والهيئات العامة وحساباتها .

الفتوى :

الموازنة العامة للدولة ليست محض عمل حسابى قائم على الارقام
محصب بل هو عمل من أعمال السيادة ذات آثار بيئية في نظام الحكم
والتنظيم الاجتماعى لذا فلابد أولاها الدستور عناية خاصة واستلزم
ان تتخذ الشكل التشريعى بموافقة البرلمان عليها بهدف بسط رقابته
القالية على السلطة التنفيذية في تنفيذها لاغراض وأهداف السياسة
للحكومة للدولة ماليا — الدستور ترك للقانون بيان طريقة اعدادها كنهج
اليه تحديد أحكام موازنات المؤسسات والهيئات العامة وحساباتها

ونفنتاذاً لذلك صدر القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن الموازنة العامة للدولة المعدل بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٩ وقد نصت المادة ٣ منه على الا تشمل الموازنة العامة للدولة موازنات الهيئات العامة الاقتصادية وصناديق التمويل ذات الطابع الاقتصادي التي يصدر بتحديددها قرار من رئيس مجلس الوزراء ويعد بشأنها موازنات مستقلة تقدم من وزير المالية الى مجلس الوزراء لاحتلتها الى مجلس الشعب لاعتمادها وتتضمن العلاقة بين هذه الموازنات المستقلة والموازنات العامة للدولة على الفائض الذي يؤول للدولة وما يتقرر لهذه الموازنات من قروض ومساهمات وسريان أحكام الباب الرابع من هذا القانون على الموازنات المستقلة وقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠٣٩ لسنة ١٩٧٩ جاء محدداً في المادة الاولى منه ما يعد من الهيئات العامة الاقتصادية في تطبيق المادة ٣ من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه ومن بينها هيئة البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي والتعاوني ومؤدى ذلك هو أن المشرع اختص بعض الهيئات العامة الاقتصادية ومنها البنك بموازنة مستقلة والحجارة الواردة بنص البند (٥) من المادة ١١ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٧٩ في شأن البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي ولئن جرت على اختصاص مجلس ادارة البنك باعتماد الموازنة التخطيطية للبنك الا أنها وبنص المادة ٣ من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه واجبة الاعتماد من مجلس الشعب وعلى البنك نزولاً على حكم هذا التشريع الخاص ارسال الموازنة التخطيطية بمذ أقرارها الى وزارة المالية التي تقدمها الى مجلس الوزراء لاحتلتها الى مجلس الشعب مشفوعة بما يترامى لوزارة المالية من ملاحظات على نهجها ما يتبع في شأن الموازنات التخطيطية للهيئات العامة الاقتصادية حتى ييسر مجلس الشعب رقمته المالية على تلك الهيئات التي لها ميزانيات مستقلة ولا تلحق بميزانية الدولة ولا تجرى عليها أحكامها في ضوء ملاحظات وزارة المالية التي تعتبر مهيمنة على النشاط المالي للدولة

وفي هذا الاطار وحده يتمدد نطاق المادة ١١/٥ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٧٦ بما يفرضه حسن تفسير النص واعمال واضح بمقتضاه وذلك دون إخلال باختصاص مجلس ادارة البنك باعتماد الموازنات التخطيطية للبنوك التابعة له والتي تأخذ شكل شركة المساهمة بما له من سلطات الجمعية العمومية بالنسبة الى هذه البنوك طبقا للمادة ١٥ من انقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٧٦ واعتبار قراره في هذا الشأن قراراً نهائياً ولا محل لاستمارة الاحكام التي يطبقها البنك المركزي في هذا الصدد إذ أن اللجوء الى هذه الاحكام لا يتأتى الا في حالة غياب النص في قانون البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي أما اذا وجد النص كما في البصالة الماثلة فإنه يتمين تفسيره في ضوء النصوص الآمرة واجبة الاحمال ويمتنع تبعا استدعاء الاحكام التي يرصدها قانون البنك المركزي في هذا الخصوص .

(ملف رقم ١٦/٢/٧٣ — جلسة ٤/٤/١٩٩٣)

قاعدة رقم (٢١٢)

المبدأ :

المادة ٢٠ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٢ بشأن الموازنة العامة للدولة — يجوز استثناء تخصيص مورد معين لاستخدام محدد بقرار من رئيس الجمهورية .

الفتوى :

أحقية الهيئة العامة للخدمات البيطرية في التصرف في أرض محجر زين العابدين وايداع ثمنها في الحساب المخصص لغرض اقامة محاجر بيطرية بعيلة وأساس ذلك هو أن المشرع في المادة (٢٠) من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن الموازنة العامة للدولة اجاز استثناء بقرار

من رئيس الجمهورية تفويض مورد معين لاستخدام محدد وقرّر أن رئيس الجمهورية رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٩ خصص للهيئة العامة للبحوث البيطرية حصيلة بيع اراضي المحاجر الواقعة داخل الكتلة السكنية التي لم تعد صالحة لتحقيق الغرض الذي رصبت له وذلك لاستخدامها في إقامة محاجر بيطرية بديلة ومنحها تبعا سلطة التصرف في هذه الاراضي التي انتهى تخصيصها للمنفعة العامة ولا اختصاص لمحافظة القاهرة في هذه الشأن ولا محل للاحتجاج بالمادة (٤) من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٩١ في شأن بعض الاحكام المتعلقة باملاك الدولة الخاصة والتي تنص بأن تتولى وحدات الادارة المحلية في نطاق اختصاصها ادارة واستغلال والتصرف في الاراضي المعدة للبناء المطوكة لها أو لدولة اذ ينحصر تطبيق تلك المادة عن الحالة التي ترصد فيها لاستخدام محدد حصيلة بيع الاراضي التي ينتهي تخصيصها للمنفعة العامة فتتولى الجهة التي يتقرر لها هذا الحق سلطة اجراء البيع على مثل الحالة المعروضة .

(ملف رقم ٢٢٣٥/٢/٣٢ — جلسة ١٥/٥/١٩٩٣)

نـ ا د

الفرع الأول — الجمعية العمومية للنادي

أولا — الجمعية العمومية هي أعلى سلطة ديمقراطية لها السيادة في تسيير أمور النادي وإدارة شؤونه

ثانيا — دعوة الجمعية العمومية للانعقاد

الفرع الثاني — تشكيل مجالس إدارات الأندية

الفرع الثالث — عدم اختصاص محاكم الدولة بوقف تنفيذ أو إلغاء القرارات الصادرة من مجالس إدارة الأندية

الفرع الاول

الجمعية العمومية للنادى

اولا - الجمعية العمومية هي اعلى سلطة ديمقراطية
لها السيادة في تسيير أمور النادى وإدارة شؤونه

قاعدة رقم (٢١٤)

المبدأ :

من المبادئ العامة لسيادة الشعب والديمقراطية في الدستور والتي
يقوم عليها تنظيم الهيئات العلية في الشبلب والرياضة في القانون رقم ٧٧
لسنة ١٩٧٥ ان الجمعية العمومية للنادى هي اعلى سلطة ديمقراطية لها
السيادة في تسيير أموره وإدارة شؤونه .

المسألة :

ومن حيث أنه عن الوجهين الثالث والرابع من أوجه هذا الطعن ،
فهما يقومان على سند واحد هو قضاء دائرة فحص الطعون الصادرة
بجلسة ١٩٩٠/٥/٧ في الطعن رقم ٣٥/٢١١٣ ، السالف الذكر ، بانتهاء
الخصومة في هذا الطعن وإلزام الجهة الادارية المصروفات ، استنادا
الى الاسباب المشار اليها آنفا ، من ان مجلس الادارة محل القرار
المطعون فيه قد انتهت مدته وتم انتخاب مجلس ادارة جديد ، فيكون
القرار المذكور قد زال من الوجود وانتهى أثره ويضمي الطعن المسائل
عليه غير ذى موضوع ، ومن ثم فانه استنادا الى ذات الاسباب ،
كان يتعين على قضاء الحكم الطعين الصادر بتاريخ ١٩٩٠/٥/١٠ ،
تاليا لقضاء دائرة فحص الطعون المشار اليه ، ان ينزل على مقتضى
هذا الحكم ، وعلى مقتضى الواقع الجديد الذى اسفر عنه انتهاء مدة
مجلس الادارة المنحل ، وانتخاب مجلس ادارة جديد ، تعبيرا عن ارادة

الجمعية العمومية للنادي ، وهي وفقاً للعقائد العامة لسيادة الشعب والديمقراطية في الدستور والتي يقوم عليها تنظيم الهيئات العامة في الشباب الرياضي في القانون رقم ٧٧ لسنة ٧٥ فان الجمعية العمومية للنادي هي أعلى سلطة ديمقراطية لها السيادة في تسيير اموره وإدارة شئونه وبالتالي تكون صاحبة الامر في هذا الشأن ومن ثم يتعين أن يقضى بانتهاء الخصومة في طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه والزام الجهة الادارية المصروفات ، واذا ذهب قضاء الحكم المطعن الى غير هذا النظر ، فانه يتعين القضاء بالغائه وبانتهاء الخصومة في طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه والزام الجهة الادارية المصروفات ، عملاً بأحكام المادة ١٨٤ مرافعات .

(طعن رقم ٢١٨٠ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٩١/٧/٢٧)

ثانياً - دعوة الجمعية العمومية للانتقاد

قاعدة رقم (٢١٥)

المبدأ :

قانون الهيئات الاهلية لرعاية الشباب والرياضة الصادر بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٥ - اجاز المشرع طلب دعوة الجمعية العمومية غير العادية للانتقاد لكل من الجهة الادارية المختصة او مجلس ادارة النادي او ريع اعضاء الجمعية العمومية للنادى - لكل من هذه الجهات على قدم المساواة طلب عقد الجمعية غير العادية - اجاز المشرع للجهة الادارية المختصة بما لها من سلطة رقابية في حالة عدم قيام مجلس الادارة بدعوة الجمعية بناء على طلب تلك الجهات ان تتولى دعوتها على نفقة الهيئة - حول المشرع لرئيس الجهة الادارية المختصة اعلان بطلان اى قرار يصدره مجلس الادارة بالمخالفة لاحكام القانون - هذه السلطة تمارسها الجهة الادارية المختصة بما لها من سلطة رقابية - لم يفرض المشرع على الجهة الادارية المختصة التدخل باتخاذ قرار معين بالنسبة لدعوة الجمعية العمومية غير العادية للانتقاد او لاعلان بطلان اى قرار يصدره مجلس الادارة بالمخالفة للقانون - منح المشرع الجهة الادارية سلطة تقديرية في هذا الشأن - مؤدى ذلك : انه اذا لم تتدخل الجهة الادارية لدعوة الجمعية العمومية غير العادية للانتقاد على نفقة الهيئة او لم تتدخل لاعلان بطلان قرار مجلس الادارة فلا يمكن ان ينسب تنهجا صدور قرار سلبى بالامتناع عن اتخاذ قرار معين مما يقبل الطعن فيه بالائسباء امام مجلس الدولة .

المسألة :

ومن حيث ان المباداة ٣٣ من قانون الهيئات الاهلية لرعاية الشباب والرياضة الصادر بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٥، نص على أنه « يجوز دعوة الجمعية العمومية غير العادية بناء على طلب مسبب من الجهة الادارية المختصة او مجلس الادارة او ريع عدد الاعضاء الذين لهم

حق حضورها ، وإذا لم يتم مجلس الإدارة بدعوتها بناء على طلب هذه الجهات جاز للجهة الادارية المختصة أن تتولى دعوة الجمعية العمومية على نفقة الجهة » . كما تنص المادة ٤٩ من القانون المذكور على ان « لرئيس الجهة الادارية المختصة اعلان بطلان أى قرار يصدره مجلس الادارة يكون مخالفا لاحكام هذا القانون أو للقرارات المنفذة له أو لنظام الهيئة أو لاية لائحة من لوائحها » . وبذلك فقد أجازت المادة ٣٣ سالفه الذكر طلب دعوة الجمعية العمومية غير العادية للانعقاد نكل من الجهة الادارية المختصة ومجلس ادارة النادى وبيع أعضاء الجمعية العمومية للنادى ، وخولت المادة المذكورة لكل من هذه الجهات على قدم المساواة طلب عقد الجمعية العمومية غير العادية . ثم أجازت للجهة الادارية المختصة بما لها من سلطة رقابية — فى حالة عدم قيام مجلس الادارة بدعوة الجمعية بناء على طلب تلك الجهات — أن تتولى بدعوتها على نفقة الهيئة . كما خولت المادة ٤٩ سالفه الذكر لرئيس الجهة الادارية المختصة اعلان بطلان أى قرار يصدره مجلس الادارة بالمخالفة لاحكام القانون ، وهذه السلطة تمارسها الجهة الادارية المختصة كذلك بما لها من سلطة رقابية فى هذا الصدد . ونظرا لان الساتين المذكورتين لم توجبا على الجهة الادارية المختصة التدخل باتخاذ قرار معين بالنسبة لدعوة الجمعية العمومية غير العادية للانعقاد أو لاعلان بطلان أى قرار يصدره مجلس الادارة بالمخالفة للقانون ، وانما تركتا للجهة الادارية سلطة تقديرية فى هذا الشأن ، فإذا لم تتدخل الجهة الادارية لدعوة الجمعية العمومية غير العادية للانعقاد على نفقة الهيئة أو لم تتدخل لاعلان بطلان قرار مجلس الادارة فلا يمكن أن ينسب اليها صدور قرار سلبى بالامتناع عن اتخاذ قرار معين مما يقبل الطعن فيه بالائتاء أمام مجلس الدولة . وعلى هذا الأساس يكون الحكم المطعون فيه حينما قضى بعدم قبول الدعوى لعدم جواز قرار سلبى بالامتناع مما يقبل الطعن فيه بالائتاء — متفقاً مع أحكام القانون .

وبذلك فلا أثر لما استند إليه في تطبيق حكم القانون على هذا الوجه
استند اليه الحكم المطعون فيه من عدم اتصال علم جهة الادارة بطلب
عقد الجمعية العمومية غير الاعادية وبقرار مجلس ادارة النادي بعدم
اجابة هذا الطلب — للقول بعدم وجود قرار سلبي بامتناع الجهة الادارية
المختصة عن اتخاذ قرار معين تعلم جهة الادارة بموقف مجلس الادارة
لا يؤثر في حكم القانون الواجب التطبيق ولا ينشئ عليها التزاما بدعوة
الجمعية العمومية الغاء لامتناع مجلس الادارة عن ذلك اذ العبرة ليست
بهذا العلم أو عدمه وانما بالجواز الذي قرره القانون لها في دعوة
الجمعية العمومية بنفسها على نفقة الهيئة ازالة لامتناع مجلس الادارة
عن ذلك فلم يوجب انقانون عليها شيئاً في ذلك بما كان يسوغ نسبته
اليها عند امتناعها عن اتخاذه فلا يختلف الحكم في الحالة المعروضة
سواء كانت الجهة الادارية المختصة تعلم أو لا تعلم بطلب عقد الجمعية
العمومية غير العادية وبقرار مجلس ادارة النادي بعدم اجابته ، فلا
يوجد في الحالتين قرار سلبي بالامتناع عن اتخاذ قرار معين مما
لا يقبل الطعن فيه ما دامت الجهة الادارية غير ملزمة بحكم القانون
باتخاذ قرار معين في هذا الصدد • وبذلك يكون الطعن غير قائم على
سند من القانون متعين الرفض •

ومن حيث أن من يخسر دعواه يلزم بمصروفاتها •

(طعن رقم ١٦٧١ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٨٨/١/١٦)

الفرع الثاني تشكيل مجلس ادارة الاتحادية قاعدة رقم (٢١٦)

المادة :

المقترح حول للجهة الادارية في المادة (٤) من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٧٨ بشأن الهيئات الخاصة للشباب والرياضة بقرار يصدر من الوزير المختص ان يحدد طريقة تشكيل مجلس ادارات الاتحادية والشروط الواجب توافرها في اعضاء المجلس - في ضوء الفايات المستهدفة من القطاعات التي تخضع لهذا القانون - ليس انه قيد يحد من سلطة الجهة الادارية التقديرية في تحديد تلك للشروط سوى ما يشكل خروجاً على الفايات التي يحددها الدستور وافراض القانون من النوادي .

المحكمة :

ومن حيث أنه عن ركن الجدية في طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه - وهو موطن الخلاف بين الحكم المطعون فيه والطعن المائل - واذ نصت المادة (٩) من الدستور على أن الاسرة أساس المجتمع قوامها الدين والاخلاق والوطنية .

وتحرص الدولة على الحفاظ على الطابع الاصيل للأسرة المصرية وما يتمثل فيه من قيم وتقاليد مع تأكيد هذا الطابع وتنمية في العلاقات داخل المجتمع المصري - كما نصت المادة العاشرة من ذات الدستور الدائم على أن « تكفل الدولة حماية الامومة والطفولة ، وترعى النشء والشباب وتوفر لهم الظروف المناسبة لتنمية ملكاتهم .

كما نصت المادة (١١) على أن « تكفل الدولة التوفيق بين

واجبات المرأة نحو الأسرة وعملها في المجتمع ومساواتها بالرجل في ميادين الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية دون اخلال بأحكام الشريعة الاسلامية .

وقضت المادة (١٢) على أن يلتزم المجتمع برعاية الاخلاق وحمايتها والتمكين للتقاليد المصرية الاصلية ، وعليه مراعاة المستوى الرفيع للتربية الدينية وقيم الخلقية والوطنية ، والتراث التاريخي للشعب والحقائق العلمية وانسلوك الاشتراكي والاداب العام وذلك في حدود القانون .

وتلتزم الدولة باتباع هذه المبادئ والتمكين لها . — ونصت المادة (١٦) على أن تكفل الدولة الخدمات الثقافية والاجتماعية والصحية وتعمل بوجه خاص على توفيرها للقرية في يسر وانتظام رغمها لمستواها .

ونصت المادة (٥٥) على أن « للمواطنين حق تكوين الجمعيات على الوجه المبين في القانون ويحظر إنشاء جمعيات يكون نشاطها معاديا لنظام المجتمع أو سريا أو ذا طابع عسكري » وقضت المادة ٥٦ على أن انشاء النقابات والاتحادات على أساس ديمقراطي حق يكفاه القانون وينظم القانون مساهمة النقابات والاتحادات في تنفيذ البرامج والخطط الاجتماعية وفي رفع مستوى الكفاية .. الخ — وهي ملزمة بمساءلة اعضائها عن سلوكهم في ممارسة نشاطهم وفقا لمواثيق شرف اخلاقية وبالدفاع عن الحقوق والحريات المقررة قانونا لاجزائها .

كما نصت المادة (٦٢) على أن للمواطن حق الانتخاب والترشيح وابداء الرأي في الاستفتاء وفقا لاحكام القانون ومساهمته في الحياة العامة واجب وطني .

ومن حيث أنه بمراعاة المبادئ والاسس الدستورية العامة سنانة

البيان فقد نظم المشرع الهيئات الخاصة للشباب والرياضة فنصبت المادة الأولى من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٧٨ بشأن الهيئات الخاصة للشباب والرياضة على أن تعتبر هيئة أهلية عاملة في ميدان رعاية الشباب والرياضة في تطبيق أحكام هذا القانون كل جماعة ذات تنظيم مستمر تتألف من عدة أشخاص طبيعيين أو اعتباريين لا تستهدف الكسب المادى ويكون الغرض منها تحقيق الرعاية للشباب وإتاحة الظروف المناسبة لتنمية ملكاتهم . وذلك عن طريق توفير الخدمات الرياضية والقومية والاجتماعية والروحية والصحية والتروحية في إطار السياسة العامة للخزنة والتخطيط الذى يضمه المجلس الأعلى للشباب والرياضة وتنص المادة (٤) من ذات القانون على أنه « للجنة الادارية المركزية المختصة أن تضع أنظمة أساسية نموذجية للهيئات الخاضعة لأحكام هذا القانون تعتمد بقرار من الوزير المختص وتشمل على البيانات : ١ — ب — ج — د — طريقة تشكيل مجلس الإدارة بالانتخاب أو بالتعيين في بعض الهيئات ذات الطبيعة الخاصة والشروط الواجب توافرها في أعضائه وعددهم وطرق إنهاء عضويتهم واختصاصات المجلس ومدته وإجراءات دعوته للانعقاد وصحة اجتماعاته وسعة قراراته » (د) وتنص المادة « ١٩ » من القانون على أن تباشر الهيئات الاهلية لرعاية الشباب والرياضة أوجه نشاطها في إطار السياسة العامة للدولة والتخطيط المقرر وقرارات الجمعية العمومية ومجلس الإدارة . ولها في سبيل ذلك أن تتخذ كافة الوسائل والسبل التى تراها لتحقيق أهدافها . وتنص المادة (٧٢) على أن : النادى الرياضى هيئة تكونها جماعة من الافراد بهدف تكوين شخصية الشباب بصورة متكاملة من النواحي الاجتماعية والصحية والنفسية والفكرية والزوحية عن طريق نشر التربية الرياضية

والاجتماعية وبث روح القومية بين الاعضاء من الشباب واتاحة الظروف المناسبة لتنمية ملكاتهم . وكذلك تهيئة الوسائل وتيسير السبل لتتغل أوقات فراغ الاعضاء . وذلك كله طبقا للتخطيط الذى تضمنه الجهة الادارية المركزية . » وتنص المادة (٧٨) من القانون على أنه « يجب على المسئولين بالنادى دعم انعيم الدنية والاهتمام بالرعاية الصحية والاجتماعية والقومية للاعبين « . . . »

وقد أبانت المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٥ عن الحذف من صدره والغاء القانون السابق رقم ٤١ لسنة ١٩٧٢ فقالت « لما كانت نصوص القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٧٢ لم تواجه احتياجات الشباب المتطلع الى مستقبل أفضل أو تلاقى التطور فى الحياة الاجتماعية والرياضية وكذلك لم تبرز معانى رعاية الشباب بمفهومها الحديث والتي تعرف بأنها خدمات أو عطيات ومجودات منظمة ذات صيغة وقائية وانشائية وعلاجية تؤدى للشباب وتهدف الى مساعدتهم كأفراد أو جماعات لتكوين شخصيتهم وتنمية ملكاتهم وقدرتهم على تحمل المسئولية والمشاركة الفعالة فى بناء المجتمع واقتصاده مع تعليمهم بالقيم الروحية والشعور القومى . ولا شك أن دستور جمهورية مصر العربية يشير الى هذه المعانى فى مادته العاشرة . ولا شك ان هذه الرعاية بنص المادة العاشرة المشار اليها تعتبر واجبا أصيلا من واجبات الدولة كما أنها تشكل مصلحة عامة تقتضيها حمايتها والحفاظ عليها لتعلقها بمصالح الشباب ومصالح المجتمع ومصالح الوطن ، ولذلك أوجدت الدولة جهة اختصاص تهتم بها فى مجال رعاية النشء والشباب وتكون مسئولة عن وضع السياسة العامة والتخطيط ومتابعة التنفيذ وهو ما أوضحه القرار الجمهورى رقم ١٣٣٠ لسنة ١٩٧٣ ومن بعده القرار الجمهورى رقم ٤٩٧ لسنة ١٩٧٩ بشأن المجلس الاعلى للشباب والرياضة فان هذا المجلس يهدف الى تكوين شخصية المواطن بصورة متكاملة من

النواحي الرياضية والصحية والنفسية والاجتماعية والفكرية والروحية والقومية ويتولى بواسطة أجهزته المركزية والمحلية وبالتعاون مع سائر الأجهزة المعنية برعاية الشباب والرياضة رسم السياسات والخطط والبرامج العامة على المستوى القومي في كافة مجالات النشاط الشبابي والرياضي في إطار السياسة العامة للدولة ومباشرة تنفيذ المشروعات ذات الطابع القومي والمشروعات الجديدة التجريبية في مجال الشباب والرياضة ، ومتابعة وتقييم ما يقرر المجلس تنفيذه من أنشطة في مختلف الأجهزة والهيئات الأهلية والحكومية والقطاعات والمستويات وهذا الجهاز الإداري المختص على قمته بالضرورة رئيس مسئول دستوريا عن ميدان رعاية الشباب أمام رئيس الجمهورية ومجلس الشعب ومن ثم يلزم إعطاؤه جميع الصلاحيات والوسائل للتأكد من أداء الخدمات للشباب طبقا للسياسة العامة للدولة والتخطيط المقرر وحماية الأهلية - وهي واجب من أهم واجبات الدولة تتولاها أجهزة حكومية وأهلية - من أي انحراف وصونها وهي في نفس الوقت مصلحة عامة من أي إخلال أو أضرار يلحق بها ، ولهذا الاعتبار روى أعداد مشروع القانون ليمتثل مع نص الدستور والقرارين الجمهوريين المشار اليهما ويلاحق التطور في حياتنا الاجتماعية والرياضية ويبرز معاني الرعاية بمفهومها الواسع مع تأكيد عناصر نجاحها من ضرورة التخطيط العلمي السليم والجديد في التنفيذ وكفاءة الاداء ورقابة فعالة في إطار مبدأ الجمع بين حرية القطاع الأهلي ممثلا في الهيئات الأهلية العاملة في ميدان رعاية الشباب في العمل بوسائلها الخاصة وبين حق الدولة في الرقابة والإشراف بما يكفل تحقيق السياسة العامة والتخطيط في مجال الرعاية .

ومن حيث أن المشرع قد خول للجهة الادارية في المادة الرابعة بقرار يصدر من الوزير المختص أن يحدد طريقة تشكيل مجالس ادارات

الاندية والشروط الواجب توافرها في أعضاء المجلس وذلك في ضوء
الغايات المستهدفة من القطاعات التي تخضع لهذا القانون آنفة
البيان وبالتالي متى كان هدف الجهة الادارية من تحديد الشروط المطلوبة
في اعضاء مجالس ادارات الاندية هو تحقيق الاحترام والرعاية
للمبادئ الدستورية العامة الحاكمة لانشاء الجمعيات بجميع انواعها
وبينها النوادي والاتحادات الرياضية سواء من حيث قيامها على اساس
ديمقراطي ولس بطريق التعيين من الجهات الادارية ، وحريةها في
مباشرة انشطتها في خدمة المجتمع في اطار احكام القانون لتحقيق غايات
المصلحة العامة المستهدفة من وجودها من حيث تربية النشأ وتنمية
قدراتهم البدنية وملكاتهم العقلية والروحية مع حماية الطابع الاصلي
للأسرة المصرية وما يمتثل فيها من قيم وتقاليد ، ورعاية دور المرأة
المصرية ورعاية الاخلاق الرفيعة للانسان والمجتمع المصري وزرع
وتعميق حق الوطن والولاء له والقيم الدينية والاخلاقية الرفيعة
من خلال الخدمة الاجتماعية والثقافية والترفيهية التي تقوم عليها
النوادي والاتحادات الرياضية وتكون مسؤولة عن تحقيقها وتنفيذها
ورعايتها مجالس ادارتها وفقا للقانون الخاص بهذه المنظمات واللوائح
التنفيذية له فليس ثمة قيد يحد من سلطاتها
التقديرية في تحديد تلك الشروط وطبيعتها وملاءمة صدورهما سوى
ما شكل خروجاً على الغايات التي حددها الدستور واغراض القانون
من النوادي •

(طعن رقم ٥٤٨ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٨/١/١٩٩٣)

الفرع الثالث

عدم اختصاص محاكم مجلس الدولة بوقف
تنفيذ أو إلغاء القرارات الصادرة من مجالس إدارة الأندية

قاعدة رقم (٢١٧)

أجيبا :

لا تعتبر الأندية الرياضية من أشخاص القانون العام رغم تمتعها ببعض
امتيازات السلطة العامة والتزامها بالتضيق الذي تضعه الجهة الإدارية
المختصة لتسيير عليه في ممارستها قضاؤها وخضوعها لالتزامها وتقييمها على
تحقيق أغراض النفع العام كما نص القانون — يؤدي ذلك : أن القرارات
الصادرة من مجالس إدارة تلك الأندية لا تعتبر من القرارات الإدارية في
المفهوم الاصطلاحي للقرارات الإدارية التي يختص بها مجلس الدولة — أثر
ذلك : — عدم اختصاص محاكم مجلس الدولة بوقف تنفيذ أو إلغاء تلك
القرارات وتنفي المحكمة بذلك من تلقاء نفسها بل اختصاصها الولائي وهومن
النظام العام .

المحكمة :

ومن حيث أنه عن سبب الطعن المتعلق بالدفع بعدم اختصاص
القضاء الإداري ولائيا بنظر الدعوى ، فإن بحثه يقتضى تحديد أطرافها
على الوجه الذي يؤدي إليه تطبيق صحيح حكم القانون وتحديد طبيعة
القرار الذي ينصب عليه طلب وقف التنفيذ والإلغاء ، وعن أطراف
الدعوى فالثابت من صحيفتها وأوراقها أنها وجهت من المدعى ضد رئيس
مجلس إدارة نادى الجزيرة الرياضى بصفته وأخذت مسارها أمام محكمة
القضاء الإداري المطعون في حكمها على هذا النحو الى أن طلب المدعى
التأجيل لاختصاص الجهة الإدارية ممثلة في رئيس المجلس الأعلى للشباب
والرياضة واكتفى في ذلك بإعلانه على يد محضر بأصل صحيفة الدعوى

بالجلسة المحددة لنظرها (١٩٨٦/١٠/٢٣) لسماع الحكم بالطلبات
المقدمة بأصل الصحيفة . وعندما عن للمدعى اختصاص محافظ القاهرة
في ضوء ما أبداه الحاضر عن المجلس الاعلى للشباب والرياضة
من طلبات تتضمن اخراجه من الدعوى بلا مصاريف لعدم صحة
اختصاصه ولتتبعية النادى لحيوية الشباب بمحافظة القاهرة اتفقت
نفس الاجراء باعلانه المحافظ على يد محضر بأصل الصحيفة
وبالجلسة المحددة لنظرها (١٩٨٧/١/١٥) لسماع الحكم بالطلبات
المقدمة فيها . واذا تنص المادة ١١٧ من قانون المرافعات المدنية
والتجارية المنطبقة في هذه المنازعة على أن « لتفحص أن يدخل في الدعوى
من كان يصح اختصاصه فيها عند رفعها ويكون ذلك بالاجراءات المعتادة
لرفع الدعوى قبل يوم الجلسة مع مراعاة حكم المادة ٩٦ » . ومنذ
ثم كان الاجراء الذى تطلبه القانون لادخال الجهة الادارية أن يتم
ذلك بالاجراءات المعتادة لرفع الدعوى . أما وقد اكتفى المدعى باعلان
أصل عريضة دعواه الموجهة ضد نادى الجزيرة الرياضى الى الجهة
الادارية فلا ينتج هذا الاجراء اثره في اختصاصها وفقا للقانون وبالتالى
لا تعد خصما مدخلا في الدعوى وتعدو اجنبية عنها وبهذه المثابة تكون
المنازعة قد انحسرت فيما بين المدعى ونادى الجزيرة الرياضى باعتبارهما
طرفى الدعوى قانونا .

ومن حيث أن الثابت من صحيفة الدعوى أن المدعى طلب الحكم
أولا : وبصفة مستعجلة بوقف تنفيذ القرار المطعون فيه . ثانيا :
الحكم بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بالنقض بقرار مجلس ادارة
نادى الجزيرة الرياضى الصادر في ١٩٨٦/٨/٢ تحت رقم ٣١ والسدئ
تضمن اسقاط عضويته نهائيا من النادى مع ما يترتب عليه من اثار .
وبالرجوع الى القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ٨١
لسنة ١٩٧٨ بشأن الوثائق الخاصة للشباب والرياضة تبين أنه نص في

المبادأة ٦ من مواد الاصدار على أن « تسرى على الاندية الرياضية فيما لا يتعارض مع احكام هذا القانون احكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٩ بشأن الاندية » . ونص القانون في المادة ١٥ على أنه « تعتبر الهيئات الاهلية لرعاية الشباب والرياضة من الهيئات الخاصة ذات النفع العام وتتمتع كل حين بهذه الهيئات بامتيازات السلطة العامة الآتية ٠٠ » ونص في المادة ٧٨ على أن « النادي الرياضي هيئة تكونها جماعة من الافراد بهدف تكوين شخصية الشباب بصورة متكاملة من النواحي الاجتماعية والصحية والفكرية والفكرية والروحية عن طريق نشر الترويسة الرياضية والاجتماعية وبث روح القومية بين الاعضاء من الشباب ٠٠ وذلك كله طبقا للتخطيط الذى تضمنه الجهة الادارية المركزية » . ويتضح من ذلك أن الاندية الرياضية طبقا لاحكام هذا القانون لا تعتمد شخصيا من اشخاص القانون العام رغم تمتعها ببعض امتيازات السلطة العامة والبرامتها بالتخطيط الذى تضمنه الجهة الادارية المختصة لتسير عليه في مباشرتها لنشاطها وخضوعها لاشرافها وقيامها على تحقيق أغراض النفع العام فكل ذلك لا يفرجها عن طبيعتها باعتبارها من الهيئات الخاصة ذات النفع العام كما نص القانون ، وعلى هذا النحو لا تكون القرارات الصادرة من مجالس ادارتها من القرارات الادارية بما تعنيه من امساح جهة الادارة عن اراحتها الملزمة طبقا لاحكام القوانين واللوائح بقصد احداث مركز قانونى معين أو تعديله أو إلغائه ابتغاء مصلحة عامة ، واذ ينتهى من تلك القرارات مقسومات القرار الادارى فلا يتحقق مناط اختصاص منكم مجلس الدولة بطلب وقف تنفيذها وإلغائها وتبقى المحكمة بذلك ولو من تلقاء نفسها لم تطلقه بالنظام الإجماع ، وبناء عليه تكون الدعوى مثار الطعن وموضوعها القرار الصادر من مجلس ادارة نادى الجزيرة الرياضى باستنطاق العضوية نهائيا عن المدعى فقد رفعت أملاك محكمة غير مختصة ولائيا بنظرها ، وجب اذهب اليه الحكم المطعون فيه

من أن التكليف السليم لطلبات المدعى هو ملتبس وقت تنفيذ وإنهاء قرار الجهة الادارية السلبى بالامتناع عن اصدار قرار بالغاء قرار مجلس ادارة نادى الجزيرة الرياضى المشار اليه استنادا الى نص المادة ٤٩ من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٥ الذى يقضى بأنه « لرئيس الجهة الادارية المختصة اعلان بطلان أى قرار يصدره مجلس الادارة يكون مخالفا لاحكام هذا القانون أو للقرارات المنهذة له أو انظام الهيئة أو لاية لاحقة من لوائحها » . ذلك أن اختصاص القضاء الإدارى بنظر الطعن فى القرار الإدارى السلبى مناطه وفقا للفقرة الأخيرة من المادة ١٠ من قانون مجلس الدولة أن يكون ثمة رفض أو امتناع من قبل السلطات الادارية عن اتخاذ قرار كان من الواجب عليها اتخاذه وفقا للقوانين واللوائح . وقد اضطرر قضاء هذه المحكمة فى تطبيق حكم نص المادة ٤٩ من القانون المشار اليه على أنه لا يوجب على الجهة الادارية المختصة التدخل فى كل حالة يدعى فيها بوجود مخالفة لاحكام هذا القانون أو اللوائح أو للقرارات المشار اليها - وإنما ترك ذلك لتقدير رئيس الجهة الادارية المختصة بناء على السلطة التقديرية التى تفولها له القانون فى هذا الشأن ، فإن أمسك عن التدخل وإعلان بطلان قرار صادر من مجلس الادارة حتى عندما يثبت له هذا البطش فلا يمكن أن ينسب اليه صدور قرار سلبى بالامتناع عن اتخاذ قرار معين مما يقيد الطعن عليه بالانفاء . فليس مناط الامر علم أو عدم علم الجهة الادارية بأمر القرار المشار اليه وإنما العبرة بحكم القانون وبما خوله للجهة الادارية المختصة من سلطة جوازية فى أصل التدخل أو عدم التدخل لبحث أمر القرار ثم لأعلان بطلانه لو ثبت هذا البطلان . وإذ انتهى الامتناع فلا يوجد القرار الإدارى السلبى القابل للطعن فيه بالانفاء وبذلك لا يصح تكليف الدعوى على الأساس الذى استند اليه الحكم المطعون فيه وبذلك تثبتى المحكمة غير مشقة بنظر الدعوى دون تأثر بما قرره القانون من خضوع الهيئات الاملية

لرعاية الشباب والرياضة وما الحق بها من نواذى لاشراف الجهة الادارية المختصة وأناطته بهذه الجهة سلطة اعلان بطلان أى قرار يصدره مجلس ادارتها على الوجه المنصوص عليه فى المادة ٤٩ المشار اليها . وإذا قضت المحكمة الادارية العليا بالهيئة المشكلة طبقنا المادة ٥٤ مكررا من قانون مجلس الدولة المضافة بالقانون رقم ١٣٩/١٩٨٤ بجلسة ٢٧ من ابريل ١٩٨٦ فى الطعون أرقام ١٨٤٥ لسنة ٢٧ و ١٦ لسنة ٢٩ و ٧١١ و ٧١٧ و ٢٣٧٧ لسنة ٣٠ قى عليا فى صدد ما نصت عليه المادة ١١٠ من قانون المرافعات المدنية والتجارية من أنه « على المحكمة اذا قضت بعدم اختصاصها أن تأمر بإحالة الدعوى بحالتها الى المحكمة المختصة ولو كان عدم الاختصاص متعلقا بالولاية » بأنه « فى الدعاوى المرفوعة أمام محاكم مجلس الدولة ابتداء فلما أن تحويلها الى المحكمة المختصة اذا تبين لها عدم اختصاصها بفظرفها » فان مؤدى هذا القضاء عدم التزام المحكمة — اذا ثبتت عدم اختصاصها — بإحالة الدعوى الى المحكمة المختصة ومن ثم فلا تريب عليها ان قضت بعدم اختصاصها بنظر الدعوى دون إحالة ، وكل ذلك يقتضى الحكم بعدم اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى بنظر هذه الدعوى . وإذا قضى الحكم الطعون فيه بغير ذلك فيكون قد خالف القانون مستوجبا الالغاء والقضاء بعدم اختصاص محاكم مجلس الدولة ولائيا بنظر الدعوى والزام المدعى بالمصروفات عن درجتى التقاضى .

(طعن رقم ١٠٨٥ لسنة ٣٣ ق — جلسة ٢٧/٢/١٩٨٨)

نـدب

الفرع الأول - ماهية النـدب

الفرع الثاني - السلطة المختصة بالنـدب

الفرع الثالث - الآثار المالية المترتبة على النـدب

الفرع الرابع - المنازعة في قرار النـدب

الفرع الخامس - مسؤولية الإدارة عن قرار نـدب مخالف للقانون

الفرع السادس - أسامة استعمال سلطة النـدب

الفرع السابع - إلغاء قرار النـدب

الفصل الأول مادة النذب

قاعدة رقم (٢١٨)

المبدأ

النذب أو النقل لا يجوز حقونا إلا إلى وظيفة من ذات مستوى وظيفته .
المنتدب أو المقول — النقل أو النذب مقصود بهما التحريك المكثف للعامل لمصالح العمل من وظيفة إلى وظيفة أخرى ، وليس المسمى ببركر شاتوني أو مجازاته أو عقابه — فإذا لم ينظر القرار على تعيين وظيفة محددة وملابسة ومن ذات مستوى وظيفة المنتدب أو المقول منها كان مخالفا للقانون بخلافه جسيمة ، لأنقسام محله إلى جزئين أحدهما منصوب عليه ويقضى بإبعاده من وظيفته المقول أو المنتدب منها ، والثاني مجهول وغير محدد وهو الوظيفة التي كان يتعين النقل أو النذب إليها — بطلان مثل هذا القرار يستوجب التمييز إلى حين ونسج العامل المقول أو المنتدب على الوظيفة المعادلة لوظيفته المقول أو المنتدب منها .

الحكمة :

ومن حيث أن الثابت من الأوراق إن قرار نذب المظنون ضده لم يتضمن تحديدا للوظيفة التي يجب نذب إليها ولا نوع العمل المسند إليه وانحصرت المبادء الأولى منه على نذبه للعمل بالمؤسسة المصرية العامة للنقل البحري .

ولئن نصحت أن المادة (٢٧) من نظام العاملين في القطناغ العام الفناذرة بالقانون رقم (٦١) لسنة ١٩٧٢ تنص على أنه « يجوز نذب العامل للقيام مؤقتا في إحدى الجهات المشار إليها في الخناذة التمايزة بعمل وظيفة أخرى في نفس المستوى وظيفته أو في وظيفة تطويعا لها شرة

ويتم النذب بقرار من الرئيس المختص المشار اليه في المادة السابقة
وتكون مدة النذب سنة واحدة قابلة للتجديد « كما تنص المادة (٢٦)
من ذات القانون بأنه يجوز نقل العامل من أى جهة كحكومة مركزية أو
م محلية الى وظيفة من ذات مستوى وظيفته بالهيئات أو المؤسسات العامة
والوحدات الاقتصادية التابع لها كما يجوز نقل العامل الى وظيفة من ذات
مستوى وظيفته سواء كان ذلك داخل المؤسسة أو الوحدة الاقتصادية
أو كان الى مؤسسة أو هيئة أو وحدة اقتصادية أخرى ومن ثم فإن النذب
أو النقل لا يجوز قانوناً الا الى وظيفة من ذات مستوى وظيفته
المنتدب أو المقتول وأساس ذلك ان النقل أو النذب مقصود بهما التحريك
المكانى للعامل لصالح العمل من وظيفة الى وظيفة أخرى وليس المساس
بمركز قانونى أو مجازاته أو عقابه وذلك طبقاً للمبادئ العامة الحاكمة
للو وظائف العامة ولذلك فإن القانون قد أجاز للسلطة الادارية الرئاسية
المختصة توزيع العاملين مكانياً سواء داخل المؤسسة أو الهيئة أو الوحدة
الاقتصادية أو خارجها بقصد الاستخدام الامثل للقوى العاملة ، من
حيث الكم أو الكيف ، ووضع العامل المناسب فى المكان المناسب بالجهة
المناسبة للحصول على أفضل انتاج ممكن من كل من العاملين ومن ثم
فإن تلك الحركة وذلك الترخير فى جهة أو مكان عمل العامل سواء بصفة
دائمة عن طريق النقل أو بصفة مؤقتة عن طريق النذب يتعين أن يتم
مستهدفاً صالح العمل الى وظيفة متعددة ومناسبة ومن ذات مستوى
وظيفة المنتدب أو المقتول منها — فإذا لم ينطو القرار على تحديد تلك
الوظيفة كان مخالفاً للقانون مخالفة جسيمة لانقسام منطه الى جزئين
أحدهما منصوص عليه ويقضى بإبعاده عن وظيفة المقتول أو المنتدب
منها ، والثانى مجهول وغير محدد وهو الوظيفة التى يتم النقل أو النذب
اليها وبذلك الانقسام لا يكون القرار قانوناً قرار نقل أو نذب حيث
كلاهما يتعين حتماً طبقاً للقانون وللغاية المشروعة من إصداره ، ان

يتضمن تحديد الوظيفة المنقول أو المنتخب إليها العامل والتي لا تنقل في مستواها عن تلك المنقول أو المنتخب منها .

ومن حيث انه بناء على ذلك فلا وجه لما يذهب اليه الطاعنان من ان القرار المذكور قد صدر سليما ومتقنا واحكام القانون لانه إذ خلا هذا القرار من تحديد وظيفة من ذات مستوى وظيفة المنقول في الجهة المنقول اليها يكون قد صدر مخالفا جسيمة للقانون ويؤكد ذلك صدور أنقرار رقم (٦٩) لسنة ١٩٧٣ في ١٠/٦/١٩٧٣ بتحديد الوظيفة التي يشغلها المطعون ضده وهي رئيس القطاع المالي بالشركة المصرية للتوريدات والإستغلال البحرية فهذا القرار يكشف بوضوح عن انه قبل صدوره منذ نحب المطعون ضده الى المؤسسة المصرية العامة للنقل البحري في ١٦/١٢/١٩٧٢ كان بدون وظيفة محددة وهي الفترة التي طالب بالتعويض عنها وصدر الحكم المطعون فيه بالتطبيق السليم للقانون بتعويضه عن الأضرار المادية التي لحقت به عن قرار النقل المطعون فيه خلال المدة من ١٦/١٢/١٩٧٢ وحتى ١٠/٦/١٩٧٣ .

(طعن رقم ١٢٢٨ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١/٢٨/١٩٨٩)

قاعدة رقم (٢١٩)

المبدأ :

الندب تكليف مؤقت للعمال — فهو أمر مؤقت بطبيعته أفترضته ظروف العمل — أداء العامل للوظيفة المنتخب إليها لا يعتبر تعينا فيها أو ترقيتها اليها ولا يكسبه حقا في الاستمرار في شغل الوظيفة المنتخب إليها — الندب من الأمور المروكة لجهة الإدارة تتجع بسلطة تقديرية وفقا لما تجليه مصلحة العمل ويتقضيها التصالح العام — يجوز للسلطة المختصة إلغاء الندب في أي وقت — إذ لا يرتب للعمال مركزا قانونيا نهائيا لا يجوز المساس به — لا يعقب على الجهة الإدارية في هذا الشأن ما دام قد خلا تدخلها من إساءة استعمال السلطة .

المحكمة :

وبجلسة ٢٦/١٢/١٩٨٧ حكمت المحكمة بقضائها السابق وأقسامت قضائها بالنسبة لموضوع الدعوى على أن النذب بصفة عامة تكليف مؤقت للعامل بأعباء وظيفة ما ، وهو بذلك أمر موقوت بطبيعته اقتضته ظروف العمل ولا يكسب العامل حقا في الاستمرار في شغل الوظيفة المنتدب اليها بحيث يجوز للسلطة المختصة إلغاء النذب في أى وقت وهو أمر تفرخص فيه وفقا لمتنصيات المصلحة العامة وطبقا لسلطاتها التقديرية ، ولما كان القرار المطعون فيه قد صدر صحيحا فان ركن الخطأ ينتفى وبالتالي تقتضى مستوائيتها عن التعويض وتخلص أسباب الطعن على الحكم أن المحكمة أطلقت سلطة جهة الادارة بتفسير حدود في انهاء النذب رغم أنه يقتضى على الجهة الادارية ألا تسئى استعمال سلطاتها التقديرية في هذا الخصوص ، ولم تلغى المحكمة بدفاع الطاعن الذى يقوم على أن الغناء النذب كان الغرض منه استبعادا عن أعمال المشروع حتى ينفرد بالحمل فيه من وجه اليه لاطاعن العديد من المأخذ التى تستوجب مساطته عن فشل المشروع في تحقيق أهدافه ، فضلا عن أن القرار رقم ٤ لسنة ١٩٨١ الصادر بندبه صدر في نطاق السلطة التقديرية للجهة الادارية وليس السلطة المقيدة وقد تضمن بمرور ما يزيد على ستين يوما على صدوره ولا يجوز التأخر ، وأن الحكم المطعون فيه قد خالف القانون وأخل بحقوق الدفاع وشابه الفساد في الاستدلال فلك أن المستندات وشهادة الفريق الأمريكى تعظم بكمائية الطاعن الامر الذى يقطع بأن القرار المطعون عليه صدر لتصفية حسابات شخصية بينه وبين المدعى عليه الخامس .

ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة استقر على أن النذب من الامور المتروكة لجهة الادارة ومن الملامات التى تتمتع فيها بسلطة تقديرية

حسبما تعلية مصلحة العمل ويقتضيه الصالح العام ، وذلك حتى تستطع الادارة أن تلبي حاجات العمل العاجلة ولذلك جعل المشرع النذب بصفة عامة تكليف مؤقت للعامل بأعباء وظيفة ما ، وهو بذلك أمر مؤقت بطبيعته افتترضته ظروف العمل ، وأن أداء العامل للوظيفة المنتدب اليها لا يعتبر تنحيا فيها أو ترقية اليها ولا يكسبه حقا في الاستمرار في شغل الوظيفة المنتدب اليها ، بحيث يجوز للسلطة المختصة إلغاء النذب في أى وقت اذ لا يرتب النذب للعامل مركزاً قانونيا نهائيا. لا يجوز التأسيس به ولا معقب على الجهة الادارية في هذا الشأن ما دام قد خلا تدخلها من اساءة استعمال السلطة .

ولما كان الاصل في القرارات الادارية صحتها ، وانها بذاتها دليل على هذه الصحة وعلى توافر الاركان القانونية الموجبة للصحة وأن الغاية فيها المصلحة العامة ، ما لم يقدم المتضرر من القرار الادارى عكس هذه القرينة ، ومن ثم يكون عبء الاثبات واقعا على المتضرر من القرار ولما كان عيب اساءة استعمال السلطة أو الانحراف بها وهو ما يقابل ركن الغاية من القرار، من النيوب القصدية في القرار الادارى ويقوم حيث يكون لدى الادارة قصد الاساءة أو الانحراف بحيث تهدف من القرار الادارى وصفا آخر غير المصلحة العامة كالانتقام من شخص أو محاباة آخر على حسابه ويكون باعثها لا يمت للمصلحة العامة بصلة ، وعلى ذلك فان هذا العيب يقع على من يدعيه أن يقدم الدليل عليه ، حيث لا يمكن افتراضه لارتباطه بسلوكيات الادارة .

ومن حيث أنه يبين من أوراق الطعن وعلى الاخص حواظ المستندات المقدمة من الطاعن أن ما نسبته الى الادارة ككثيل على الانحراف في استعمال السلطة أن ثمة مخالفات ادارية ومالية قد شابته سير العمل بالمسروع المنتدب اليه ، وأن هذه المخالفات كانت محل تهميقسات من

السلطات المختصة ، وأن جهة الادارة بانها لها لقرار ائندب تكون قد
تصحت الكيد له ..

ومن حيث أن ما نسبه الطاعن الى الجهة الادارية لا يقوم دليلا
على الانحراف بالسلطة باعتبار أنه من الامور المعتادة في مجال الوظيفة
العامة وجود المخالفات وما يصاحبها من اجراءات وتمحيقات ، وطالما
لم يتم دليل على أن انتهاء النذب كان بفرض الانتقام وعليه يكون قرار
انهاء النذب قد صدر متفقا مع أحكام القانون ولا يشوبه عيب ولا يغير
من ذلك ما ذكره الطاعن من أن قرار النذب الصادر له رقم ٤ لسنة
١٩٨١ قد تحصن بفوات ستين يوما على صدوره ، وأن سمبه يكون أمرا
غير جائز ، ذلك أن قرار النذب في مفهومه الصحيح لا يؤثر في مركز
العامل المنتدب حيث لا يحدث أثرا دائما في شأنه ولا يكسبه حقا في
استمرار شغل الوظيفة المنتدب ائنها وانما ظل بحكم طبيعته المؤقتة
قابلا للانتهاء في أي وقت ، ويكون مقتضى ذلك ولازمه رفض القول بأن
قرار النذب يتحصن بمرور ستين يوما على صدوره والا تحول لتسرا
النذب الى قرار تعيين أو ترقية للموظفة المنتدب اليها العامل وهو أمر ليس
صحيحا .

(طعن رقم ٥٧٦ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٢/٩/١٩٩٠)

قاعدة رقم (٢٢٠)

المبدأ :

يعد قرار النذب اجراء مؤقت لا يكسب حقا — فترخص فيه جهة الإدارة
وفقا لسلطتها التقديرية — متى صدر قرار النذب منطويا وحلا من أساءة
استعمال السلطة أو الانحراف بها يكون طلب الفسخ غير قائم على سند
صحيح من القانون مما يتعين رفض طلب الفسخ .

المسألة :

ومن حيث أن الظن على قرار نخب من هما أحدث من الطاعين وفقا لما استقر عليه قضاء هذه المحكمة لا يرتب حقوقا للمنتخب ، حيث يعد إجراء مؤقتا لا يكسب حقا وترخص فيه جهة الادارة وفقا لسلطتها التقديرية ، تصدره بصفة مؤقتة لتلبية حاجة العمل وطالما خلا من اساءة استعمال السلطة أو الانحراف بها ، فانه يكون قد صدر سليما ويكون طلب الغائه غير قائم على سند صحيح من القانسون مما يضمن معه رفض طلب الغائه .

ومن حيث أن الحكم الطمين أخذ بهذا النظر في شقى الدعوى مما يضمن معه الحكم بقبول الطعن شكلا ورفضه موضوعا ، والزام المدعين المصروفات .

(طعن رقم ٨٥٠ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٩١/٧/٧)

الفرع الثاني السلطة المختصة بالنسب

قاعدة رقم (٢٢١)

المبدأ :

النسب بطبيعته إجراء مؤقت لا يقطع صلة العاقل بوظيفته الأصلية
— لا يغير من طبيعة الرابطة التي قامت بينه وبين الجهة الأصلية التي يعمل
بها — للجهة الإدارية سلطة تقديرية في نخب العاقل أو الغياب عنه ما دامت
استخدمت الصالح العام لها أن تلغى النسب وتعيد الموظف إلى عمله الأصلي
فليس له أن يتمسك بالبقاء في الوظيفة المنتدب إليها أو يدعى حقاً له في أن
يثبت فيها .

الحكمة :

وحيث إن الثابت من الأوراق أن الطاعن / سكن بوظيفة
باحث شئون مالية أول بالمجموعة النوعية لوظائف التمويل والمحاسبة ،
وقد صدر له قرار من الأمين العام لجامعة الأزهر رقم ١٠ لسنة ١٩٨٣
متممنا ندبه للعمل مديراً لإدارة كلية الدراسات الإسلامية والعربية
بسوهاج بناء على موافقة نائب رئيس جامعة الأزهر لشئون مروع
الأقاليم ، وقد نسب إليه أنه في غضون عام ١٩٨٣ استولى على
٢٠ قنطار قطن تجعيد — مخصصة من مديرية التموين بسوهاج للمدينة
الجامعية لكلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بسوهاج بعد أن
سدد ثمنها المدعم دون علم المسؤولين بالكلية . وتحرر عن الواقعة
القضية التأديبية رقم ٢٠٨ لسنة ١١ ق وبجلسة ١٩٨٥/٦/٣ أدانته
محكمة اسبوط التأديبية عن هذه الواقعة وقضت بمجازاته بخمسم
شهرين من راتبه هذا وقد صدر القرار المطعون فيه بتاريخ
١٩٨٤/٦/٥ — في الفترة ما بين اتهامه وقبل أن يصدر الحكم في

المخالفة التأديبية المشار إليها - من رئيس جامعة الأزهر - فرع أسبوط متضمناً نقل (عودة) المدعى - من وظيفة « مدير إدارة كلية البعثات الإسلامية والعربية بسوهاج » (وتنشئ إلى المجموعة النوعية لوظائف التنمية الإدارية) إلى فرع الجامعة بأسبوط والحاكم بالأمانة العامة المساعدة ، وتم استلامه العمل بها في ١٩٨٤/٧/٢٦ ثم صدر قرار الأمين العام رقم ٢٣ لسنة ١٩٨٧ بنسب الطاعن من الأمانة العامة المساعدة لفرع الجامعة بأسبوط للعمل بإدارة التوجيه المالي والإداري بوظيفة موجه مالي وإداري ، بجامعة الأزهر بالقاهرة والوظيفة الأخيرة من وظائف المجموعة النوعية للتمويل والمحاسبة المسكن عليها (الطاعن) وذلك بناء على طلبه مع احتفاظه بكافة حقوقه .

وحيث أن الطاعن مسكن بوظيفة باحث شئون مالية أول بالمجموعة النوعية لوظائف التمويل والمحاسبة ونسب بالقرار رقم ١٠ لسنة ١٩٨٣ للعمل بوظيفة (مدير إدارة كلية الدراسات الإسلامية والعربية بسوهاج) (المجموعة النوعية لوظائف التنمية الإدارية) والتي يطعن الطاعن بالظن المسائل على نقله منها وبعبارة أصبح بالنسبة إليه ونسبه إلى الأمانة العامة المساعدة بجامعة الأزهر فرع أسبوط ثم نسب بناء على طلبه للعمل بالأمانة العامة لجامعة الأزهر بالقاهرة في وظيفة من وظائف المجموعة النوعية لوظائف التمويل والمحاسبة المسكن عليها .

وحيث أن النسب هو بطبيعته إجراء مؤقت لا يقطع صلة العامل بوظيفته الأصلية ولا يغير من طبيعة الرابطة التي قامت بينه وبين الجهة الأصلية التي يعمل فيها . وللجهة الإدارية سلطة تقديرية في نسب العامل للقيام بأعباء وظيفة مماثلة لوظيفته الأصلية ما دامت قد استهدفت بهذا النسب صالح العمل ولها أن تلغى النسب وتمنع الموظف إلى عمله الأصلي وليس له أن يتمسك بالبقاء في الوظيفة المنتسب إليها أو يدعى حقاً له في أن يثبت فيها أو يبقى بها . - هذا وقد خلا نص

المادة الرابعة من القانون رقم ٤٧ سنة ١٩٧٨ سالف الذكر من اختصاص لجنة شؤون العاملين بالجهة الادارية بالنظر في نذب العاملين بها شاغلي وظائف الدرجة الاولى فما دونها مما يلتقت عما اشار به الطاعن في هذا الصدد .

وحيث ان قرار نذب الطاعن الى الامانة العامة المساعدة بجامعة البسوط المطعون عليه والغاء نذبه الى وظيفة « مدير ادارة كلية الدراسات الاسلامية والعربية بسوهاج » قد صدر من يملكه على النحو السالف بيانه واستهدف مصلحة عامة هي ابعاد الطاعن عن موقعه كمدير لادارة الكلية وذلك في مناسبة تدعو الى هذا الابعاد وهي الاتهامات الموجهة ضده والتي احيل من اجلها الى المحاكمة التأديبية واقتتراف هذا القرار أو معاصرته لاحالة الطاعن الى النيابة الادارية ثم الى المحاكمة التأديبية لا يكتفى بذاته لاعتبار القرار جزءا تأديبيا أو مخالفا للقانون وانما يظل القرار محتفظا بطبيعته كقرار تصدر جهة العمل بما لها من سلطة تقديرية في النذب وفي المحول عن نذب الطاعن والغاءه دون نظر لما يترتب عليه من حرمان من بعض المزايا الوظيفية لان هذا الحرمان ليس مقصودا لذاته ، ولا يكون قرار الغاء النذب عرضة لللغاء . الا اذا شاب عيب من العيوب التي قد تشوب القرارات الادارية بصفة عامة ، وهو ما لا تكشف عنه الاوراق .

وحيث انه تأسيسا على ما تقدم يكون طلب الطاعن الغاء قرار نقله (نذبه) الى الامانة العامة بجامعة الازهر باسبوط وبقاته بوظيفة مدير كلية الدراسات الاسلامية والعربية للبنات بسوهاج غير قائم على سند صحيح من القانون متعينا رفضه ويكون الحكم المطعون فيه قد اصاب وجه الحق وصدر متقفا مع حكم القانون عندما قضى برفض دعوى (المدعى) الطاعن وبما لذلك يكون الطعن في هذا الحكم على غير اساس متعينا رفضه والزام الطاعن بمصروفات طعنه .

(طعن رقم ١٧٣٧ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٩٣/١/٩)

الفرع الثالث

الآثار المالية المترتبة على التذنب

قاعدة رقم (٢٢٢)

المبدأ :

التذنب لشغل وظيفة أخرى متى ترتب عليه تغييب العامل عن مقر عمله وتمحيته نفقات وتكاليف اضافية فله ينتفع بأحكام لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال ويستحق عن تغييبه بدل السفر بالشروط المقررة باللائحة .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٥ مارس سنة ١٩٨٩ فتبين لها أن قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ينص في المادة ٤٧ منه على أن « يسترد العامل النفقات التي يتحملها في سبيل أداء أعمال الوظيفة وذلك في الاحوال ووفقا للارضاء والشروط التي يصدر بها قرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على اقتراح لجنة شؤون الخدمة المدنية » وفي المادة ١٠٦ على أن « يستمر الممثل بالقوانين والقرارات واللوائح السارية وقت صدور هذا القانون فيما لا يتعارض مع أحكامه ... وتخص لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ في المادة الأولى منها على أن « بدل السفر هو الراتب الذي يمنح للموظف مقابل النفقات الضرورية التي يتحملها بسبب تغييبه عن الجهة التي يوجد بها مقر عمله الرسمي في الاحوال الآتية : (١) القيام بالأعمال التي يكلف بها من قبل الحكومة » وفي المادة الخامسة على أنه « لا يجوز أن تزيد المدة التي يصرف فيها بدل السفر عن ستة شهور » .

والمستفاد من ذلك أن المشرع حال في بيان أوضاع وشروط استرداد العامل للنفقات التي يتحملها في سبيل أداء أعماله وظيفته الى قرار يصدر بذلك من رئيس مجلس الوزراء وإلى أن يصدر هذا القرار يستمر العمل بأحكام لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال والتي حددت أحكامها على سبيل الحصر الحالات التي يستحق فيها حالة الأعمال التي يكلف بها الموظف من قبل الحكومة وتتخى تنفيذه عن مقر عمله الرسمي، وقد جاءت عبارة الأعمال التي يكلف بها الموظف من قبل الحكومة في نص المادة الأولى من لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال عامة ومطلقة بحيث تتسع لتشمل حالة النذب حتى ولو لم يكن معدد المدة لأنه في هذه الحالة سوف يتم التقيد بالحد الأقصى للمدة التي يجوز أن يمنح عنها بدل السفر وهو ستة شهور طبقاً لنص المادة الخامسة من اللائحة ، وتبعا لذلك فإن النذب لأشغل وظيفته أخرى متى ترتب عليه تغيب العامل عن مقر عمله وتحميله نفقات وتكاليف إضافية فإنه ينتفع بأحكام لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال ويستحق عن تنفيذه بدل السفر بالشروط المقررة باللائحة .

ولما كان ذلك وكان مقر العمل الرسمي للسيد المذكور في القاهرة وقد تم ندبه للعمل بالبحيرة بالقرار رقم ١٢٠ بتاريخ ١١/٢٣/١٩٨٧ ، وتكلفت في سبيل ذلك نفقات ومصاريف إضافية حتى يتمكن من تنفيذ قرار النذب ، ومن ثم يكون حياط استحقاق بدل السفر متوافرا في الحالة المعروضة ويستحق بدل السفر المقرر له عن مدة لا تتجاوز ستة شهور من تاريخ تنفيذ قرار النذب .

لذلك ، انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى انقضية السيد / المنتخب مديرا لمديرية القوى العاملة بالبحيرة لبدل السفر المقرر عن مدة ستة شهور من تاريخ تنفيذ قرار النذب .

(ملف رقم ٨٦/٤/١١٣٨ - جلنية ١٥/٣/١٩٨٩)

قاعدة رقم (٢٢٣)

المبدأ :

المادة الأولى من القرار الجمهوري رقم ٤٨ لسنة ١٩٦٨ — العامل الذي ينبغي للعمل بتنظيمات الاتحاد الاشتراكي العربي السابق من مصالح الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة أو الشركات التابعة لها يستحق من الجهة المنتدب منها كامل ما يصدق عليه وصف رواتب أو تعويضات أو أجور أو مكافآت أو بدلات أو أية ميزة وظيفية أخرى — وذلك على وجه العموم دون تخصيص في ذلك فيستحق هذه المميزات أيضا كل نوعها وسواء كانت مقررة عن إجراء التنب أو اقتضاه .

المحكمة :

ومن حيث أن المبدأ الأولي من قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٨ لسنة ١٩٦٨ بشأن تحمل دوائر الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة والشركات التابعة لها كامل رواتب وتعويضات وأجور ومكافآت وبدلات وكافة المميزات الأخرى للمنتدبين فيها لعضوية تنظيمات الاتحاد الاشتراكي أو العمل بها طوال مدة انتدابهم تنص على أن : تتحمل كل من دوائر الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة والشركات التابعة لها كامل رواتب وتعويضات وأجور ومكافآت وبدلات وكافة المميزات الأخرى ، للمنتدبين منها لعضوية تنظيمات الاتحاد الاشتراكي العربي أو للعمل بها طوال مدة انتدابهم .

ومفاد هذا النص أن العامل الذي ينبغي للعمل بتنظيمات الاتحاد الاشتراكي العربي السابق من مصالح الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة أو الشركات التابعة لها يستحق من الجهة المنتدب منها كامل ما يصدق عليه وصف رواتب أو تعويضات أو أجور أو مكافآت أو بدلات أو أية ميزة وظيفية أخرى وذلك على وجه العموم دون تخصيص في ذلك فيستحق هذه المميزات أيضا كل نوعها وسواء كانت مقررة عن

اجراء النذب أو إنتماؤه ولا يبال من هذا الاستحقاق في الحالة المعروضة ان الحوافز والمكافآت التي تقررت بقرار رئيس مجلس ادارة هيئة الصرف الصحي رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٤ للعاملين بها اقتصر منحها على العاملين الفلسطينيين بالهيئة دون المتقدين منها لان قرار رئيس مجلس ادارة الهيئة المشار اليه ليس من شأنه تعديل احكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٨ لسنة ١٩٦٨ سالف الاشارة .

وإذ كان الثابت من الاوراق ان المدعى كان قد نذب من الهيئة العامة للصرف الصحي للعمل بالاتحاد الاشتراكي العربي السابق في الفترة من ١٩٧١/٢/٤ حتى ١٩٧٧/١/١٧ وقد استحق لنظرائه من العاملين بالهيئة المشار اليها من هذه الفترة حوافز ومكافآت بلغ مجموعها ٦٢٥٤٦٠ جنيتها ومن ثم فان المدعى يستحق هذا المبلغ عملا بأحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٨ لسنة ١٩٦٨ سالف الاشارة ، وعلى كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر فانه يكون قد جانبه الصواب حقيقا بالالغاء وهو ما يتعين القضاء به .

(طعن رقم ٢٨٣ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٩٢/٥/٢٣)

الفرع الرابع المنازعة في قرار الندب

قاعدة رقم (٢٢٤)

المبدأ :

قرار ندم المابل من احدى شركات القطاع العام للعمل لاجبى وحدات الجهاز الادارى للدولة ليس من شأنه ان يغير من طبيعة العلاقة الوظيفية التي تربطه بالشركة التي يعمل بها ولا يصفى عليه هذا الندم صفة الموظف العام - عدم اختصاص مهكم مجلس الدولة ولايا بنظر المنازعة في هذا القرار وينعقد الاختصاص ولايا لجهة القضاء العادى .

المحكمة :

ومن حيث ان المدعى لا يعد بمحكم وظيفته كمراقب لشئون الافراد بشركة النيل العامة للفرسانة المسلحة موظفا عاما وان ندمه للمعمل بمديرية الاسكان بمحافظة الدقهلية وهى احدى وحدات الجهاز الادارى للدولة ليس من شأنه ان يغير من طبيعة العلاقة الوظيفية التي تربطه بالشركة التي يعمل بها ولا يصفى عليه هذا الندم صفة الموظف العام ولا يغير من هذا الحكم ان يكون قرار الندم قد صدر من وزير الاسكان لانه لم يصدر منه بصفته سلطة عامة وانما باعتباره رب عمل منوط بنه وفقا لاحكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ ورقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين بالقطاع العام مباشرة بعض الاختصاصات المتعلقة بالعاملين في شركات القطاع العام ومن ثم فانه لا اختصاص لمحكم مجلس الدولة بنظر موضوع المنازعة ولاهيا واذا كانت قواعد الاختصاص الولايى من النظام العام الامر الذى يستتبع ان تتصدى المحكمة ببينه والقضاء فيه عن تلقاء نفسها دون ما حاجة الى دفع بذلك واذا كان الحكم المطعون

فيه لم يتصد بعدم الاختصاص. الولا ئي بنظر الدعوى واحالتها الى جهة القضاء العادى للاختصاص فانه يكون قد نأى عن الصواب فى تطبيق القانون .

(طعن رقم ٣٧٧ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٨٦/٥/٢٥)

قاعدة رقم (٢٢٥)

المبدأ :

عدم اختصاص المحاكم التأديبية بقرارات النقل أو النذب — وذلك اذا انطوت على جزاء مقتع .

المسألة :

مر قضاء مجلس الدولة بعدة مراحل فى شأن الاختصاص بقرارات النقل والنذب ففى بادىء الامر جرت محمكة القضاء الادارى على عدم اختصاصها بنظر تلك القرارات وقت ان كان اختصاصها محمدا على سبيل الحصر وتوسع القضاء الادارى بعد ذلك فذهب الى أن الذى يفرج من اختصاصه هو القرارات التى انتهت بها الادارة الى احداث الاثر القانونى المقصود بالنقل أو النذب وهو اعادة توزيع العاملين بما يكفل حسن سير المرفق وأما اذا صدر القرار غير مستوف للشكل أو الاجراءات المقررة قانونا أو صدر مخالفا لقاعدة الترفع بها الادارة فى اجرائه أو انحرفت بالنقل أو النذب متخذة منه ستارا يخفى قرارا مما يختص به مجلس الدولة فان هذا القرار يخضع لرقابة القضاء الادارى وذهبت هذه الاحكام الى أن العبرة فى تكييف القرار على هذا النحو تكون بالارادة الحقيقية دون المظهر الخارجى فقد يستهدف للقرار تعيينا أو ترقية أو تأديبا كان يكون القرار الى وظيفة تختلف عن الوظيفة الاولى فى طبيعتها أو شروطها وقد يتم النقل

الى وظيفة أدنى في السلم الإداري من حيث سعة الاختصاصات والمزايا أو قد يستهدف القرار إلى إبعاد أصحاب الدور في الترقية أو ينطوى القرار على ترقية وفي مثل هذه الحالات تخضع تصرفات الإدارة لرقابة القضاء الإداري وأساس ذلك هو أن الطعن في قرار النقل أو التندب هو منازعة إدارية وصدور القرار سائراً لعقوبة مقننة قصد توقيفها على العامل يعيب القرار بعيب الانحراف بالسلطة لاستهدافه هدفاً غير مصلحة العمل وفي مرحلة أخرى كانت المحاكم التأديبية تختص بالجزاء المقنن وفي هذه المرحلة كانت المحكمة تبدأ بالفصل في الموضوع فإذا تبين لها أن القرار انطوى على جزء مقنع انفصلت به وإذا انتهت المحكمة لعدم وجود جزء مقنع لم تكن مختصة به وهذا الاتجاه يخالف أحكام القانون في شأن تحديد الاختصاص فقد كانت العبرة بما يحدده الطاعن من أوصاف لظنه لأن وصف القرار بأنه ينطوى على جزء تأديبي مقنع كانت المحكمة تختص به وإن لم يصف قراره بذلك كانت المحاكم التأديبية تقضى بعدم الاختصاص وفي مرحلة أخيرة استقر قضاء مجلس الدولة على تحديد اختصاص المحاكم التأديبية بالجزاءات الصريحة المقررة بالقانون مؤدى ذلك هو عدم اختصاص المحاكم التأديبية بقرارات النقل أو التندب إذا انطوت على جزء مقنع.

(طعن رقم ٣٢٧٢ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٨٦/١١/٢)

يراجع الحكم الصادر من المحكمة الإدارية العليا بالدائرة المنصوص عليها في المادة (٥٤) مكرراً من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ معدلاً بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨٤ — بجلطة ١٩٨٥/١٢/٢٥ البطن رقم ١٢٠١ لسنة ٢٨ ق .

قاعدة رقم (٢٢٦)

المحكمة :

قرارات النذب والنقل - الطعن عليها من اختصاص مهكم القضاء الإدارى وليس المهكم التأديبية - ليس من شأن الحكم الصادر من المحكمة التأديبية بعدم الاختصاص الحيولة دون طرح تنزاع من جديد أمام محكمة القضاء الإدارى .

المحكمة :

ومن حيث أن الطعن يقوم على أن الحكم الصادر من المحكمة التأديبية بعدم الاختصاص لا يقيد هذه المحكمة ولا يمنع من اختصاص محكمة القضاء الإدارى بنظرها .

ومن حيث أن الثابت من الاطلاع على قرار وكيل وزارة التموين رقم ١١١ لسنة ١٩٧٦ بنذب السيد مديراً للإدارة المالية بالإدارة العامة للشئون المالية والإدارية أنه صدر بتاريخ ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٧٦ وتم التظلم منه بتاريخ ١٠/٩/١٩٧٦ وأقام المدعى دعواه طعناً على القرار المشار اليه أمام المحكمة التأديبية بالإسكندرية بتاريخ ١٩/١٢/١٩٧٦ وإذ قضت هذه المحكمة بعدم اختصاصها ولائياً بنظر الدعوى بتاريخ ١٩٧٦/٨/٤ فقد أقام دعواه أمام محكمة القضاء الإدارى بالإسكندرية بتاريخ ١٩٧٦/٩/٢٧ .

ومن حيث أن القانون ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن مجلس الدولة قد نص فى الفقرة الأخيرة من المادة ١٥ على اختصاص المهكم التأديبية بما ورد فى البندين التاسع والثالث عشر من المادة العاشرة وأولهما الطلبات التى يقدمها الموظفون العموميون بإلغاء القرارات النهائية للسلطات التأديبية وثانيهما الطعون فى الجزاءات الموقعة على العاملين

بالقطاع العام في الحدود المقررة قانونا ، ونص في المادة ١٩ على أن توقع المحاكم التأديبية الجزاءات التي توقعها على العاملين بالجمعيات والهيئات الخاصة ، وحدد في المادة ٢١ الجزاءات التأديبية التي توقع على من ترك الخدمة ، فإن الاستفادة من ذلك أن المشرع قد أراد بالقرارات النهائية للسلطات التأديبية تلك القرارات الصادرة بالجزاءات مما يجوز لتلك السلطات توقيعها طبقا لقانون نظام العاملين المدنيين بالدولة ، وهو الذي حدد هذه السلطات وما تملك كل سلطة منها توقيعها من جزاءات .

ومن حيث أن اختصاص المحاكم التأديبية بنظر الطعون في الجزاءات الخاصة بالعاملين المدنيين بالدولة قد انتقل الى هذه المحاكم استثناء من الولاية العامة للقضاء الإداري ، لذلك وإذا كانت القاعدة المسلمة أن الاستثناء لا يقاس عليه ولا يتوسع في تفسيره خاصة بعد زوال موجبه ، فما كان يجوز سلوك هذا الاجتهاد مع صراحة النصوص المحددة للجزاءات التأديبية على سبيل الحصر . والقول بغير ذلك يؤدي الى خلق جزاء جديد (هو الندب أو النقل) واضافته الى قائمة الجزاءات التي حددها القانون صراحة على سبيل الحصر ، وهو ما لا يتفق مع أحكام القانون .

ولما كان إلغاء القرار رقم ١١١ لسنة ١٩٧٦ الصادر بندب الطاعن مديرا للشئون المالية بمديرية التموين بالاسكندرية وبأحقية في العودة لعمله مديرا للتموين بغرب الاسكندرية باعتماره يحمل في مضمونه عقوبة تأديبية مقننة وهو مما تختص به محكمة القضاء الإداري ومن ثم فإن حكم المحكمة التأديبية ، بعدم اختصاصها بنظر الدعوى لا يهول دون اقامتها من جديد أمام محكمة القضاء الإداري باعتبارها المحكمة المختصة بنظر النزاع .

ومن حيث: أن محكمة القضاء الإداري قد أصدرت الحكم المطعون فيه بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها فإنه يكون قد صدر بالمخالفة لأحكام القانون ، وكان عليها أن تتصدى لموضوع النزاع للفصل فيه إذ ليس من شأن الحكم الصادر من المحكمة التأديبية بعدم الاختصاص الحيولة دون طرح النزاع من جديد أمام محكمة القضاء الإداري وليس في استجاب هذا الحكم المتصلة بمنطوقه ما يجب اختصاص محكمة القضاء الإداري أو يقضى إلى عدم جواز نظر الدعوى أمامها على أى وجه باعتبار أن القرار المطعون فيه من المنازعات الإدارية جزاء تأديبيا .

(طعن رقم ٩٥٧ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٢)

الفرع الخامس

مسئولية الادارة عن قرار نخب مخالف للقانون

قاعدة رقم (٢٢٧)

المبدأ :

أجاز المشرع نخب العامل الى وظيفة في نفس مستوى وظيفته او في وظيفة تعلوها مباشرة - مؤدى ذلك - عدم جواز النخب لوظيفة تعلو وظيفة العامل المتنخب بأكثر من درجة - صدور قرار النخب بالمخافرة فذلك يبطله لصنوده مشويا بعيب مخالفة القانون - أساس ذلك : اهدار التنظيم الوظيفي الذي يقوم على أساس التدرج الهرمي الرئاسي - لا يستقيم أو يتفق مع مقتضيات التنظيم الإداري أن تتجاهل الجهة الإدارية بقرار النخب الترتيب الهرمي بما يجعل الأدنى درجة رئيسا لمن يعلوه درجة - القرار بهذه المنهية يشكل ركن الخطأ في جانب جهة الإدارة - متى أدى الخطأ يقينا الى الحساق ضرر مباشر يتصل في الإضرار بلا مسوغ من القانون فإن مسؤولية الإدارة تقع عليه .

المحكمة :

وحيث أن نظام العاملين المدنيين بالدولة السابق الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ قد نص في المادة (٢٨) عى أنه يجوز بقرار من السلطة المختصة نخب العامل للقيام مؤقتا بعمل وظيفة أخرى في نفس مستواها أو في وظيفة تعلوها مباشرة في نفس الوحدة التي يعمل بها أو في وحدة أخرى أو في مؤسسة أو وحدة اقتصادية اذا كانت حاجة العمل في الوظيفة الأصلية تسمح بذلك .

وحيث أن البين من هذا النص أن المشرع أجاز نخب العامل الى وظيفة في نفس مستوى وظيفته أو في الوظيفة التي تعلوها مباشرة وهو

ما مؤداه أنه لا يجوز نخب العامل لوظيفة تلو وظيفته بأكثر من درجة واحدة .

وحيث أن الجهة الادارية أودعت بجلسة ١٩٨٧/١١/٨ حافظة مستندات مرفقا بها كتابا مؤرخا ١٩٨٧/١٠/٢٦ لمدير عام شئون العاملين بالازهر يفيد أن الدرجة المسالية لمدير الادارة العامة للامتحانات الواردة بالهيكل الوظيفي والمعمولة هي درجة مدير علم .

وحيث أن الثابت من الاوراق أن الجهة الادارية اصدرت بتاريخ ١٩٧٧/٩/٢٢ القرار رقم ٣٤٥ لسنة ١٩٧٦ بتدبير الشيخ مديراً للادارة العامة للامتحانات وشئون الطلاب بالازهر وأن المذكور كان في ذلك التاريخ يشغل الدرجة الرابعة وأن الطاعن كان في تاريخ صدور قرار النخب يشغل الدرجة الثانية التي منعت له في تسوية القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٧٤ اعتباراً من ١٩٧٤/١٢/٣١ ثم اصدرت الجهة الادارية بتاريخ ١٩٧٨/١٢/٢٨ القرار رقم ٥٥٥ لسنة ١٩٧٨ بالغناء القرار رقم ٣٤٥ لسنة ١٩٧٦ ونخب الشيخ مدير عاماً للادارة العامة للامتحانات وشئون الطلاب .

وحيث أنه مما لا جدال فيه أن ما قامت به الجهة الادارية من اسناد وظيفة مدير ادارة الامتحانات العامة الى الشيخ في وقت كان يشغل الدرجة الرابعة قد شابه عيب مخالفة القانون من وجهتين أولهما أن الوظيفة المشار اليها تملو وظيفته بأكثر من درجة والثاني وضع المذكور بموجب ذلك القرار رئيساً للطاعن الذي كان يعملوه بأكثر من درجة في تاريخ صدور القرار مما ينطوى على إهدار للتنظيم الوظيفي الذي يقوم على أساس من التدرج الهرمي الرئاسي بحيث يرأس الاعلى درجة أو الاقدم من هم دونه في الدرجة أو الاقدمية إذ لا يستقيم بحال ولا يتفق مع مقتضيات النظام الاداري أن تتجاهل

الجهة الادارية فيما تتخذه من قرارات الإنجيب الترتيب الهرمي الرئاسي للعاملين بما يجعل الادبي درجة رئيسا لمن يعطوه درجة ولا حجة فيما اثارته الجهة الادارية من أن الطاعن حصل على الدرجة الثانية بموجب تسوية بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ الذي قضى في المادة الثالثة من مواد الاصدار بالا يترتب على أحكامه أى إخلال بالترتيب الرئاسي للوظائف لان هذا النص أيضا كان وجه الرأى في تفسيره وتعميده المراد منه فهو لا شك يقتاول فقط الاوضاع القائمة في تاريخ العمل بذلك القانون والحال في النزاع الراهن أن قرار النذب صدر في عام ١٩٧٦ ولم يكن الشيخ يشغل الوظيفة المنتدب اليها في تاريخ العمل بالقانون المشار اليه .

وحيث أنه وقد استبان بطلان قرار النذب المشار اليه لصدوره مشوبا بعيب مخالفة القانون وهو بهذه المثابة يشكل ركن الخطأ في جانب الجهة الادارية ولما كان هذا الخطأ قد أدى يقينا الى إلحاق ضرر مباشر بالمدعى يتمثل في القليل في الأيذاء الادبي الناجم عن الوضع الوظيفي غير السليم الذي فرضته عليه الجهة الادارية بلا مسوغ من القانون والذي استمر طيلة فترة العمل بالقرار المشار اليه والذي تجاوز سنتين وبذلك تكاملت أركان مسؤوليتها عنه وهو ما يوجب الحكم بتعويض مؤقت للطاعن عن تلك الأضرار مقداره واحد وخمسون جنيها وإذ أخذ الحكم المطعون فيه بنظر معايير فانه يكون قد جاء على خلاف أحكام القانون وأخطأ في تطبيقه وتأويله واجبا إلغاؤه مما يتعين معه القضاء بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع الغاء الحكم المطعون فيه وبإلزام الجهة الادارية بأن تدفع للمدعى ٥١ جنيها على سبيل التعويض المؤقت والمصروفات .

(طعن رقم ٤٠١ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٢٧)

الفرع السادس إسادة استعمال سلطة النذب

قاعدة رقم (٢٢٨)

المبدأ :

الاصل أن نذب العامل للقيام بعمل وظيفة أخرى أمر تترخص فيه جهة الإدارة بما لها من سلطة تقديرية بمراعاة حاجة العمل في الوظيفة الأصلية — النذب بطبيعته مؤقت إلا أنه يتعين على جهة الإدارة عند استعمال سلطتها التقديرية في هذا الشأن ألا تسيء استعمالها وأن تمارسها في الحدود والأوضاع التي رسمها لها القانون — من أمثلة النذب المخالف للقانون : النذب دون أن تسمح حاجة العمل في الوظيفة الأصلية بذلك، أو النذب الى وظيفة غير موجودة بالهيكل أو عدم تقييد النذب بمدة معينة أو عمل بعدد — إسادة استعمال جهة الإدارة سلطتها باستخدام رخصة النذب في غير ما شرعت له يشكل ركن الخطأ في جانبها .

المسألة :

ومن حيث أن من المقرر أنه وإن كان الاصل أن نذب العامل للقيام بعمل وظيفة أخرى داخل الوحدة أو خارجها أمر تترخص فيه جهة الإدارة بما لها من سلطة تقديرية بمراعاة حاجة العمل في الوظيفة الأصلية وأن النذب مؤقت بطبيعته إلا أنه يتعين على جهة الإدارة عند استعمال سلطتها التقديرية في هذا الشأن ألا تسيء استعمال هذه السلطة وأن تتم ممارستها لها في الحدود والأوضاع التي رسمها القانون .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن جهة الإدارة أصدرت القرار رقم ٥٥ لسنة ١٩٨١ بتاريخ ١٩٨١/٧/٤ بنذب المدعي وهو يشغل

وظيفة رئيس قسم العقود المحلية للعمل بقطاع الحركة (الادارة العامة لحركة البضائع) دون تكليد للنائب بمدة زمنية ودون تحديد وظيفة معينة يتولى المدعى القيام بأعمالها في القطاع المنتدب اليه ودون أن تسبب حاجة العمل في الوظيفة الاصلية بذلك بتخليل نائب شخص آخر غير المدعى للقيام بأعمالها وفي ذات القرار الذي تضمن نائب المدعى وكل ذلك تم بالمخالفة لاحكام المادة ٥٦ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ والمادة ٤٥ من اللائحة التنفيذية له والتي تنص بأن يكون نائب العامل بصفة مؤقتة للقيام بعمل وظيفة من ذات درجة وظيفته أو وظيفة تعلوها مباشرة وبشرط أن تسمح حاجة العمل بذلك في الوظيفة الاصلية . وقد جاء نائب المدعى على هذا النحو تاليا لنائبه بالقرار رقم ٢٤٦ لسنة ١٩٨١ بتاريخ ١٩٨١/٣/٢٣ لوظيفة مدير الإيرادات وأزاء تضرره واستيائه من ذلك جاء نائبه بالقرار الطمين رقم ٥٥٠ لسنة ١٩٨١ خارج المجموعة النوعية التي سكن بها والتي غير وظيفة موجودة بالهيكل التنظيمي للجهة الادارية ، وأعطى ذلك ترقية المدعى بالادمية الى وظيفة مدير ادارة العقود والمشتريات بالقرار رقم ٩١٣ لسنة ١٩٨١ بتاريخ ١٩٨١/١١/٢ وبدلاً من أن تمكنه الادارة من مواصلة عمله في الوظيفة المرقى اليها حالت بينه وبين ذلك وأصدرت القرار الطمين الثاني رقم ٩٤٩ لسنة ١٩٨١ بتاريخ ١٩٨١/١١/١٥ باستمرار الحاق المدعى بقطاع الحركة - الادارة العامة لحركة البضائع ، لمعاونة مدير عام الادارة العامة لحركة البضائع وذلك في الوقت الذي يقوم فيه بعمل وظيفة المدعى الاصلية التي رقى اليها شخص آخر بطريق النائب وكانت الادارة قد استعمرت خطأها إذ تم نائب المدعى الى غير وظيفة فاستعملت كلمة « الصاق » بدلاً من كلمة (نائب) رغم أنها استخدمت هذه الكلمة الاخيرة بالنسبة لآخرين تقرر فتحهم أو استمرار نحبهم في ذات القرار مما يفيد أنها قصدت المخاطرة في المعنى بين اللفظين وقد جاء هذا القرار مشوباً بذات العيوب التي لفتت

بالقرار رقم ٥٥٠ لسنة ١٩٨١ ، نأذ أضيف إلى ذلك تعاقب قرارات
عجب المدعى — إذ صدرت في حقه ثلاثة قرارات نذب في أقل من ثمانية
أشهر — وأن نذب المدعى بالقرارين الطعينين رقمى ٥٥٠ لسنة ١٩٨١
و ٩٤٩ لسنة ١٩٨١ تم إلى غير وظيفة موجودة بالهيكل التنظيمى
مما دعا الإدارة العامة لحركة البضائع التلى جرى الصالح المدعى بها
إلى تجريبه على أعمال موظفيها العاديين وهو الذى كان يشغل وظيفة
رئيس قسم العقود والمشتريات المحلية بالفئة الثانية ثم وظيفة مدير
الإدارة العقود والمشتريات بالفئة الاولى كل ذلك يكشف عن أن ما اتخذته
الإدارة من اجراءات حيال المدعى لم تستهدف الصالح العام وإنما
استهدفت ابعاده عن ممارسة أعمال وظيفته الاصلية بقصد التتكيل به
ومن ثم تكون الإدارة قد أساءت استعمال سلطتها باستفدام رخصة
النذب فى غير ما شرعت له منحرفة بالنذب عن صحيح غاياته ومن ثم ركن
للخطأ فى جانب الإدارة يكون متعمدا .

ومن حيث ان من المقرر أن نشاط مسئولية الإدارة عن القرارات
الإدارية الصادرة منها هو بوجود خطأ من جانبها بأن يكون القرار
الإدارى غير مشروع أى يشوبه عيب أو أكثر من العيوب المنصوص عليها
فى قانون مجلس الدولة وأن يحق بصاحب الشأن ضرر وأن تقوم
عللة السببية بين الخطأ والضرر .

ومن حيث أن خطأ جهة الإدارة ثابت قبلها على ما سلف بيانه وأن
المدعى قد لحقت به أضرار مادية تمثلت فى حرمانه مما كان
يقتضيه قيامه بالعمل فى وظيفته الاصلية من مزاينا
مالية واضرار ادبية تمثلت فى الحيلولة بينه وبين
مباشرة العمل فى وظيفته الاصلية والصالحه بالإدارة العامة لحركة
البضائع بغير وظيفته وتجريبه على أعمال موظفى الإدارة العاديين وهو

الذى يشغل وظيفة رئيس قسم العقود بالفئة الثانية ثم رقى الى وظيفة مدير ادارة العقود والمستريات بالفئة الاولى مما يؤدى الى اهانتته والازدراء به والنقص من شأنه بين زملائه ومن ثم تكون قد تكملت اركان المسؤولية الموجبة للتعويض ويكون الحكم المطعون فيه وقد قضى بتعويض المدعى تعويضاً جزائياً شاملاً لما أصابه من اضرار مادية وأدبية بمبلغ خمسمائة جنيهها قد أصاب حكم القانون مما يتعين معه الحكم بقبول الطعن شكلاً ورفضه موضوعاً والزام جهة الادارة بالمصروفات .

(طعن رقم ١٧٢٢ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٨٧/١١/٢٢)

المرجع السابع الفناء قرار النذب

قاعدة رقم (٢٢٩)

المبدأ :

قرار النذب لا يكون عرضة للإلغاء إلا إذا شابه عيب من العيوب التي قد تشوب القرارات الإدارية بصفة عامة - النذب قرار تمارسه جهة العمل بما لها من سلطة تقييدية في استبعاد من قامت في حقّه أسباب تؤثر في أهليته لشغل وظيفة قيادية دون نظر لما يترتب على ذلك من حرمان من بعض المزايا الوظيفية - الحرمان يجره عرضا دون أن يكون مقصودا لذاته .

المسألة :

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أنه صدر حكم المحكمة الإدارية العليا (الدائرة الثالثة) في الطعن رقم ١٢٧١ لسنة ٢٥ ق عليا بجلسة ١٩٨٤/٢/٧ والذي قضى بإلغاء حكم المحكمة التأديبية لمستوى الإدارة العليا بالاسكندرية في الطعن رقم ١ لسنة ٤ ق بجلسة ١٩٧٩/٦/٢٠ المشار اليه وقد جاء في أسباب هذا الحكم أن قرار وزير النقل البحري رقم ١٥٥ لسنة ١٩٧٩ بندب المدعى وهو القرار المطعون فيه قد صدر ممن يملكه وفقا لحكم الفقرة الأخيرة من المادة (٢٦) من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين بالقطاع العام وهو انتقانون المطبق على قرار نذب المدعى وأن هذا القرار أُنْصَح في ديباجته عن سبب إصداره وهو تقرير لجنة تقصي الحقائق الذي أسند الى المدعى بعض المسأخذ وشكك في كفايته الادارية وهو سبب يبرر تنحيته مؤقتا عن وظيفته الادارية كرئيس لمجلس ادارة الشركة وقد استهدف الوزير بقراره تحقيق مصلحة عامة واضحة هي توفير قيادة مسادرة على ادارة

الشركة بالاضافة الى ابعاد المدعى عن موقعه القيادي حين البت في الاتهامات الموجهة ضده من النيابة الادارية والتي اُحيل من أجلها الى المحاكمة التأديبية وإذا كانت هذه المحاكمة قد انتهت ببرائة المدعى فإن ذلك لا ينال من صحة السبب والغاية اللذين قام عليهما قرار النذب وقت صدوره فهو مثل أى قرار آخر يعتد بمشروعيته وقت صدوره دون نظر لما يستجد من ظروف أو وقائع تالية واقتران النذب أو معاصرتة لاهالة المدعى الى النيابة الادارية ثم الى المحاكمة التأديبية لا يكفى بذاته لوصم القرار بالجزاء التأديبي المنقح ٥٥ ومن ثم يظل النذب محتفظاً بطبيعته كقرار تنظيمي تمارسه جهة العمل بما لها من سلطة تقديرية في استبعاد من قامت في حقهِ أسباب تؤثر في أهليته لشغل أعلى وظيفة قيادية بالشركة دون نظر لما يترتب عليه من حرمان من بعض المزايا الوظيفية لان هذا الحرمان انما يجيء عرضاً دون أن يكون مقصوداً لذاته ولا يكون قرار النذب عرضة للإلغاء الا اذا تسابه عيب من العيوب التي قد تشوب القرارات الادارية بصفة عامة ويعزز هذا النظر موافقة الوزارة على إعادة المدعى بمعد ذلك الى الملكية العربية السعودية لانها لو كانت قد قصحت بندبه مجرد عقابه لامتنت في عقابها بحكم الموافقة على امارته ٥

(طنن رقم ١٦٣٩ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٨٧/٢/٢٢)

قاعدة رقم (٢٣٠)

المبدأ :

إذا كان المظنون ضده هو من أصدر قرار نذب أحد العاملين فوظيفته معينة ، فهو الذى يملك إلغاء قرار النذب دون حاجة الى الرجوع الى ذلك الى رئيسه .

المسألة :

وحيث انه عن الاتهام الثاني ، المنسوب الى
المطعون ضده الثاني ، والمتمثل في أنه قد أصدر قراراً بالغاء نقيب
السيد / معتمداً على اختصاصات وكيل أول الوزارة الذي
كان قد أصدر قرار نفيه ، فقد صدر الحكم المطعون فيه ببراءة المطعون
ضده المذكور من هذا الاتهام مستنداً الى أن النقيب لم يخلو إصداره في اختصاصات وظيفته
هو ذاته الذي أصدر قرار النقيب لخلو إصداره في اختصاصات وظيفته
ومن ثم يكون المطعون ضده المذكور صاحب الحق قانوناً في إصدار
قرار الغائه ، ومن ثم يتعين رفض الطعن في الحكم المذكور في هذا الشأن
له وتأييده فيما قضى به في هذا الشأن منه .

(طعن رقم ٢٨١٥/٢٨٧٢ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٨/٣/١٩٨٩)

قاعدة رقم (٢٢١)

المادة :

النقيب من وظيفة الى اخرى تترواح في ممارسته الجهة الإدارية بسلطة
تقديرية - لهذه الجهة الغاء النقيب في أي وقت متى كان ذلك في صالح
العمل - وذلك بما للنقيب من طبيعة مؤقتة .

المسألة :

ومن حيث أنه عن طلب الغاء قرار النقيب ، فإنه من المسلم به أن
النقيب من وظيفة الى اخرى مما يترواح في ممارسته الجهة الادارية
بسلطة تقديرية ، وأنه بمراعاة أن النقيب بطبيعته مؤقت فان لهذه الجهة
الغاية في أي وقت متى كان ذلك في صالح العمل .

ومن حيث أنه في الحالة المسألة وقد الت هيئة كهراء مصر بـ

المدعى الصادر بالقرار رقم ٣٢٧ لسنة ١٩٨١ بتاريخ ١٤/٧/١٩٨١ ،
والذى استمر حتى ١٣/٧/١٩٨٤ ، فإنه لا تثريب عليها فى ذلك ، ولا يكتفى
استدلالا على موقف الادارة المتصرف نحوه ، بأن هذا الالفاء جاء
معاصرا لمذكرة قدمت منه بتاريخ ٨/٢/١٩٨٤ بطلب تقييم مشروع تطوير
التدريب بمناسبة قرب انتهاء اتفاقيتين واحتمال تجديدهما وهى اتفاقيات
تعاون مع هيئة المجلس الثقافى البريطانى ، حيث أن المدعى لم يقدم
من المستندات المؤيدة لمذكرته وما يفيد الانحراف أو المخالفات القانونية
التي أشار إليها ، بل أن ما أثاره فى صحيفة دعواه هو أن جهة الادارة
استهدفت بالقرار الطعين اضعاف مركزه وتطلعاته لشغل وظيفة مدير
مركز تدريب ، فى حين أن المقرر أن النذب لوظيفة لا يكسب العامل
الحق فى شغلها بطريق التعيين أو الترقية ، يضاف الى ذلك أن وجود
المدعى فى الوظيفة التي كان منتدبا إليها ليس من شأنه بالضرورة أن
يثبت المخالفات أو الانحرافات فيمكنه فى أى موقع كان أن يثبت ما تكشف
له أثناء عمله ، أما أن يستند على هذا الزعم ليبقى على نذب مؤقت ،
ويجعله شغلا دائما للوظيفة فهو أمر لا سند له .

ومن حيث أنه عن اعتبار الفاء نذب قد أصابه بأضرار مادية وأدبية ،
فإنه وقد أوضحنا بأن النذب بطبيعته مؤقت ، فإن الفاء فى أى وقت
متوقع ، ويجب أن يتوقعه المنتدب وغيره وطالما عاد الى وظيفته الاصلية
فلا مجال لما يدعيه من أضرار أدبية ، أما أن يكون للوظيفة بدلات
سيفقدها بالفاء النذب ، فإن هذا ليس من شأنه أن يكون سببا للنذب
من قرار الفاء النذب .

ومن حيث أن الحكم الطعين أخذ بغير هذا النظر ، مما يتعين معه
الحكم بقبول الطعن شكلا ، والفاء الحكم الطعين ، والفسساء برفض
الدعوى ، مع الزام المدعى بالمصروفات .

(طعن رقم ٢٠٨٤ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٠/٢/١٩٩١)

نذور

الفرع الأول — طبعة أهوال النذور

الفرع الثاني — توزيع حصيلتها

الفرع الثالث — مناط استحقاق قراء مقراة السيد العهد البدوي نصف
حصلة من حصيلة أهوال النذور

الفرع الرابع — المقاط في الاختيار للتنقل الى المساجد والأضرحة التي
بها صنابير النذور هو الاتينية المعلقة

الفرع الاول
طبيعة أموال النذور
قاعدة رقم (٢٢٢)

المبدأ :

أموال النذور تفقد صفتها كأموال خاصة بمجرد ايداعها صناديق النذور وتصبح في هذه الحالة أموالاً مخصصة للنفع العام — الدعوى التأديبية المقامة بشأنها لا تعتبر مقامة من الجهاز المركزي للمحاسبات ولكن من النيابة الإدارية على الوجه المقرر قانوناً — أساساً ذلك : ان دور الجهاز في هذه الحالة هو مجرد ممارسة لاختصاصه المتخصص عليه بالمادة (١٢) من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ عندما طلب اقامة الدعوى التأديبية لثبوت وجسامة المخالفة المنسوبة للمحلل في الدعوى وهي اختلاس أموال سلمت بحكم وتعيينه .

المسألة :

ومن حيث أنه عن الدفع بعدم قبول الدعوى التأديبية لأنها مقامة من لا صفة له من اقامتها ، لأن الجهاز المركزي للمحاسبات ليست له صفة قانونية تخوله حق الاعتراض أو طلب اقامة الدعوى التأديبية بشأن أموال صندوق النذور لأنها أموال خاصة ، فإن هذا الدفع لا يقوم على أساس سليم من القانون ، لأن أموال النذور بإيداعها الصناديق تفقد صفتها كأموال خاصة ، وتصبح أموالاً مخصصة للنفع العام نخضع للنظام القانوني الموضوع لهذا الشأن ، وإياها كان الامر في الطبيعة القانونية لهذه الأموال ، فإن الدعوى التأديبية لا تعتبر في هذه الحالة مقامة من الجهاز المركزي للمحاسبات بل مقامة من النيابة الإدارية على النحو المقرر قانوناً ، وقد مارس الجهاز المركزي للمحاسبات اختصاصه المنصوص عليه في المادة (٣١) من القانون رقم ١٩٥٨/١١٧ المشار

اليه عندما طلب اقامة الدعوى التأديبية على الموظف المذكور لثبوت
ولجسامة المخالفة المنسوبة اليه ، وهى اختلاسه اموالا مسلمة اليه
بحكم وظيفته على النحو الوارد بالاوراق ، لذلك يتعين الالتفات عن هذا
الدفع أيضا •

ومن حيث ان الثابت من استعراض ما تقدم ثبوت الواقعة المنسوبة
الى الطاعن ثبوتا يقينيا ، وهو ما أثبتته الحكم المطعون فيه من ادلة
تتجه في الواقع والقانون ، وبالتالي يتعين الالتفات عما ساقه الطاعن من
تشكيك في ثبوت هذه الواقعة ضده •

ومن حيث أنه لما كان ذلك فان الحكم المطعون فيه ، وقد انتهم
الى ادانة الطاعن في المخالفات المنسوبة اليه وقضى بمجازاته عنها يكون
قد صاب وجه الحق وقام على أساس سليم من الواقع والقانون بما
لا ملعن عليه ولا يذال من ذلك ما ذهب اليه الطاعن من أن مجازاته
بالمعقوبة التى صدر بها الحكم المطعون فيه يعتبر ازدواجاً في العقاب بعد
أن قام بتوريد المبالغ التى أظهرت عجزاً في عهده وسدد قيمة غرامة
التأخير على ما يقضى به كتاب وزارة المالية الدورى رقم ٦١ لسنة
١٩٧٨ ، وذلك أن قيام الطاعن بتوريد العجز وسداد الغرامة لا يعتبر
جزاءاً تأديبياً يعول دون توقيع الجزاء التأديبى المناسب على ما ثبت
في حقه من مخالفات تشكل اخلالاً بواجبات وظيفته ومقتضياتها •

ومن حيث أنه لما تقدم من اسباب فانه يتعين الحكم بقبول الطعن
شكلاً • ورفضه موضوعاً •

(طعن رقم ١٠٢٤ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٤ / ٣ / ١٩٨٧)

الفرع الثاني
توزيع حصيلاتها
قاعدة رقم (٢٣٢)

المبدأ :

حدد المشرع وثلاث العالين المستحقين لحصلة من حصيلة صناديق
النذور بالمساجد — لا مجال للاجتهاد في تفسير النص القانوني اذا كان واضحا
خاصة اذا تعلق الأمر بتقرير حق مالي .

المسكنة :

ومن حيث أن قرار وزير الاوقاف وشؤون الأثر رقم ٢٢ لسنة
١٩٧١ في شأن اللائحة التنفيذية لصناديق النذور التي ترد للمساجد
والأضرحة التابعة لوزارة الاوقاف ينص في مادته الرابعة على أن :

توزع اعانة ثابتة قدرها ٢٥٪ من إيرادات صندوق النذور بكل
مسجد أو خريج على العاملين به في حدود الوظائف المقررة لكل مسجد
أو خريج — وحدد ملحق هذا القرار كيفية توزيع تلك الاعانة ، كما
حدد الوظائف التي يستحق شاغلوها الاعانة وذلك على النحو الآتي :

١ — شيخ المسجد والامام (حصة ونصف)

٢ — رئيس الخدم والكتيب (حصة واحدة) .

٣ — المؤذن ومقيم الشعائر والمخزنجي والقراش (نصف حصة) .

٤ — قارئ السورة والبواب وخادم الدوحة والملا (نصف حصة) .

ويتاريخ ٢ مايو سنة ١٩٧١ صدر قرار نائب وزير الاوقاف رقم ٥

لسنة ١٩٧٦ وأضاف الى ملحق القرار رقم ٢٢ لسنة ١٩٧١ المشار اليه وظيفة جديدة هي : « قراء مقراءة السيد احمد البدوي الذين يعملون حاليا بالمسجد يصرف لكل منهم نصف حصة من حصيد صندوق نذور المسجد بصفة شخصية مبدية حياتهم »

ومن حيث أنه يتضح من هذين القرارين أن كلا منهما حدد وظائف العاملين المستحقين لحصة من حصيد صناديق النذور بالمسجد والاضرحة التي بها صناديق نذور وفي ذات الوقت مقدار هذه الحصة تبعا لاختلاف طبيعة كل وظيفة فشمط القرار الاول عدة وظائف وشكل القرار الثاني وظيفة « قراء مقراءة » غير أن المشرع لم يورد هذه الوظائف بصفة عامة وعلى اطلاقها بهذا الوصف ، بل وضع لها ضوابط ومعايير خاصة ، فمن ناحية حدد الوظيفة في قراء مقراءة السيد احمد البدوي ، ومن ناحية أخرى قصرها على قرائها الحاليين على أن يكون استحقاقهم في صندوق النذور بصفة شخصية وطوال مدة حياتهم وينتهي الاستحقاق بمجرد فقدانهم هذه الوظيفة دون أن يكون لمن يلونهم من قراء المقراءة أى حق في الصندوق .

ومن حيث أنه من المقرر أنه لامجال للاجتهاد في تفسير النص القانوني اذا كان واضحا وصريحا ، خاصة اذا تعلق الامر بتقرير حق مالي ، فان قرار رقم ١٩٧٦ المشار اليه وان كان قد أضاف الى مستحقي حصة في صندوق النذور قراء مقراءة السيد احمد البدوي الحاليين بصفة شخصية وطوال مدة حياتهم ، فان هذا التفصيل بحسب ما يبين من أصل تقريره على فئة معينة ممن يتوافر فيهم الوصف المرتبط به ، ويحتم اعمال الحكم في حدود ما قضى دون حاجة الى قياس أو توسع في التفسير ، كما أنه بصرف النظر عن تشابه أو اختلاف المركز القانوني الذي يخضع له قارئ المقراءة وقارئ السورة ، فان قصد المشرع واضح في عدم ادراج

قراء قراءة المسجد بصورة عامة مطلقة ضمن مستحقى حصته في صندوق النذور حيث لم يشملهم التعداد والحصص الذي أتى في البداية أن قرار رقم ٢٢ لسنة ١٩٧١ واكتفى بإدراج قراء انسورة غير أن المشرع لاعتبارات خاصة ارتأى بعد ذلك تقرير حصص في صندوق النذور لقراء مقرأة السيد أحمد البدوي وحدهم دون غيرهم ، ووردت عبارة النفي بصورة تؤكد هذا المفهوم على نحو ما سبق ايضاحه ، وعلى ذلك لا يكون لقراء مقرأة مسجد الشيخة صباح بطنطا حق في حصص في صندوق النذور لانحصار حكم القرار رقم ٥ لسنة ١٩٧٦ المشار اليه عنهم ولا ينير من هذا النظر ما ذهب اليه الحكم المطعون فيه من أن الاضافة التي أتى بها القرار رقم ٥ لسنة ١٩٧٦ المشار اليه وان كانت فردية في صياغة مدلولها الا أنها تأخذ سمة العمومية عند الحاقها بالقرار رقم ٢٢ لسنة ١٩٧١ ، ذلك أن هذا القول يخالف صريح نص القرار رقم ٥ لسنة ١٩٧٦ من حيث قصر نطاق تطبيقه على فئة من المستحقين وفقا لشروط ومعايير خاصة لا تمتد الى غيرهم حيث كان في مكتة المشرع أن يحدد نطاق التطبيق الى أكثر من مسجد ان اراد ذلك .

ومن حيث أنه تأسيسا على ما تقدم ، واذا قضى الحكم المطعون فيه بغير هذا النظر فإنه يكون قد خالف حكم القانون وأخطأ في تأويله وتطبيقه مما يتيقن معه الحكم بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بالنقض الحكم المطعون فيه وبرفض الدعوى والزام المدعى بالمصروفات .

(طعن رقم ٢١١١ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٨٧/١١/٢٢)

قاعدة رقم (٢٢٤)

المبدأ :

قرار وزير الأوقاف رقم ٢٢ لسنة ١٩٧١ في ١٩٧١/٤/٥ باللائحة التنفيذية لصناديق النذور التي ترد للمسجد والأضرحة التابعة لوزارة الأوقاف — قراره رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٢ بتحديد الوظائف المقررة لكل مسجد أو ضريح وحصة كل وظيفة — جاءت اللاحة التنفيذية لصناديق النذور في شأنها إلى العاملين عامة مطلقة بما لا يجوز معه وقف الاختيار على الموظفين منهم فحسب — بالإضافة إلى أن الشروط التي أوردتها المادة ٦ مما يخص الموظفين العاملين تعنى طلبها عند الاختيار من بينهم دون عصر الاختيار فيهم — القرار الوزاري رقم ٢٦ لسنة ١٩٧١ في تحديده الوظائف المقررة لكل مسجد أو ضريح طبقاً للمادة ٤ من اللاحة التنفيذية لصناديق النذور لم تقتصر على ما يصلح منها كوظيفة عامة وإنما يشمل أيضاً ما يعد علاقة جلوسية ، مثل وظيفة خريء السورة — لا يلزم لكل هذه السورة وجود درجة مالية شافطة في ميزانية الجهة الإدارية قبل إدراجها ضمن الوظائف المقررة للمسجد أو الضريح — سلكة وزير الأوقاف في الوظائف المقررة لكل مسجد أو ضريح لم تستنفذ بإصداره القرار رقم ٢٦ لسنة ١٩٧١ .

المحكمة :

ومن حيث أن السيد وزير الأوقاف أصدر في ٥ من أبريل سنة ١٩٧١ القرار الوزاري رقم ٢٢ لسنة ١٩٧١ في شأن اللاحة التنفيذية لصناديق النذور التي ترد للمسجد والأضرحة التابعة لوزارة الأوقاف ، وقضى هذا القرار في المادة (١) بأن تعتبر هذه النذور من التبرعات المشروطة صرفها من المتبرعين في شؤون المساجد والأضرحة ، وحدد في المادة (٢) الأغراض التي تصرف فيها حصيلة النذور ، ونص في المادة (٤) على توزيع اعانة ثابتة بنسبة ٢٥٪ من إيرادات صندوق النذور بكل مسجد أو ضريح على العاملين به في حدود الوظائف المقررة

له والتي يصحر بتحديد قرار وزارى ، وبين فى المادة (٦) ما يراعى فى اختيار العاملين بالمساجد والاضرحة التى بها صناديق للنذور ومن بصفة عامة حسن السيرة والسمة والادمية المطلقة وعدم سبق توقيع عقوبات تأديبية الامر يتعلق بالامانة والشرف أو فى جفود معينة ، وفور فى المادة (١٦) استمرار خافاء مقام السيد أحمد البدوى الصالحين وحامل مفتاح المقصورة فى الحصول على انصبتهم من النذور بصفة شخصية لمدة حياتهم ، ونص فى المادة (١٧) عى أن تفسد الالهة العامة للذعوة الوظائف اللازمة نوعا وعددا لاداء الخدمة على الوجه الاكمل فى كل مسجد أو ضريح به صناديق للنذور وذلك بعراة مساحة المسجد وعدد أبوابه ومدة فتحه وكثافة الجمهور المتردد عليه وغيرها من الامور الاخرى ويصدر بهذا التعيد قرار وزارى . كما صدر القرار الوزارى رقم ٢٦ لسنة ١٩٧١ متضمنا تعديد الوظائف المقررة لكل مسجد أو ضريح وحصاة كل وظيفة على النحو الآتى : ١ - شيخ المسجد ، الامام حصاة ونصف ٢ - رئيس القدم ، الكتب حصاة واحدة ٣ - المؤذن مقيم الشعائر ، المغزنجى ، الفرائص نصف حصاة ٤ - قارئ السورة ، البواب ، خادم الدورة الملا نصف حصاة . ويؤخذ من هذا أنه ولئن كانت اللائحة التنفيذية لصناديق النذور حددت فى المادة (٦) ما يراعى فى اختيار العاملين بالمساجد والاضرحة التى بها صناديق للنذور بما قد يوحى فى الظاهر بأن هذا الاختيار يتم لمصوب من بين الشاغلين لوظائف عامة حيث تتيسر الادمية وتتأتى العقوبات التأديبية ، الا أنها فى اشارتها الى العاملين اصلا جاءت عامة مطلقة بما لا يجوز معه وقف الاختيار على الموظفين منهم لمصوب ، كما أن الشروط التى أورحتها المادة (٦) ما يعم الجميع مثل حسن السيرة والسمة ، بالاضافة الى أن الشروط التى أورحتها معنا يخص الموظفين العاملين تعنى تطلبها عند الاختيار من بينهم دون حصر الاختيار فيهم ، ومما يؤكد هذا أن المادة (١٦) التى قررت استمرار خلفاء

يقام السيد أحمد البدوي وحامل مفتاح المقصورة في الحصول على
أمنيتهم وان تضمنت حكما وقتيا الا أنه تعلق بهؤلاء الظفء الذين
لا يعتبرون موظفين عامين ، ومصدقا لذلك أيضا فان القرار الوزاري
رقم ٢٦ لسنة ١٩٧١ في تمحيده الوظائف المقررة لكل مسجد أو ضريح
طبقا للمادة (٤) من اللائحة التنفيذية لصناديق النذور لم يقتصر
على ما يصلح منها كوظيفة عامة تكون لعلاقة الشخص فيها بالادارة صفة
للاستقرار والدوام في خدمة عرق عام تخيره بالطريق المباشر وانما
يشمل أيضا ما يعد علاقة عارضة يكون الشخص فيها مجرد أجير في عقد
تعمل مثل وظيفة قارئ السورة الذي لا تتعدى خدمته قراءة آي الذكر
الحكيم قبل صلاة الجمعة من كل أسبوع ويكون بعدها في حل من جميع
التزامات الموظفين العامين ، وبالتالي فانه لا يلزم لمثل هذه الوظيفة وجود
درجة مالية شائعة في ميزانية الجهة الادارية من قبل ادراجها ضمن
الوظائف المقررة للمسجد أو الضريح وذلك على نقيض ما حواه الطعن
من لزوم ذلك ابتداء . واذا كانت اللائحة التنفيذية لصناديق النذور
انطقت في المادة (٤) بوزير الأوقاف سلطة تمديد الوظائف المقررة
لكل مسجد أو ضريح ، فان هذه السلطة لم تستند باضداره القرار
الوزاري رقم ٢٦ لسنة ١٩٧١ بل تمضى ثابتة له على سند منها بما
تخوله من حق تعديل هذا القرار الوزاري ولو بالاضافة اليه سواء
بصورة صريحة تعبر عن استحداث الوظيفة المضافة أو بشكل ضمني
يكشف عن اضافتها كما لو أصدر قرارا عهد الى شخص بوظيفة جديدة
فما يعنى ابتداء المصاحف بالتمديد السابق ثم وضع هذا الشخص فيها
لأن العبرة بالمقاصد والمعاني لا بالألفاظ والمباني ، ولا ريب أن هذا
ينطبق على القرار الصادر منه برقم ١٠٣ لسنة ١٩٧٩ بالحاق المطعون
ضده حاملا لمفتاح المقصورة بالمسجد الدسوقي لما ينطوى عليه هذا
القرار من اضافة هذه الوظيفة ثم انطقتها بالمطعون ضده ، وهي الوظيفة
التي شارك فيها زميله السيد /

الوزارى رقم ٦ لسنة ١٩٨٠ ، الامر الذى يظهرهما من عيب مخالفة القانون على نحو ما ذهب اليه الحكم المطعون فيه وعلى نقض ما جئنا اليه الحكم المضموم . ولئن نصت ذات الملاحمة فى المادة (١٧) على أن تعدد الادارة العامة للدعوة الوظائف اللازمة لأداء الخدمة على الوجه الاكمل فى كل مسجد أو ضريح به صندوق للتخزين ويصدر بهذا التمديد قرار وزارى ، فانها لم تجعل من هذا التمديد الذى تقوم به الادارة العامة للدعوة اجراء جوهريا لازما لصحة القرار الصادر به من وزير الاوقاف ، وانما قصصت الى جعله بحثا ميدانيا واقتراحا مبدئيا لا ينفذ الا بقرار وزارى يصدره ، وبذا فانه لا يترتب على تغلفه اثر فى صحة القرار الوزارى الصادر بتمديد الوظائف أو بالاضافة اليها وذلك على نقض ما قام عليه الطعن أيضا من لزوم سبق اقتراح الوظيفة من لدن الادارة العامة للدعوة .

(طعن رقم ٣٩٧ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٨٩/٣/٢٥)

الفرع الثالث

مناط استحقاق قراء حفرة السيد / احمد البدوي
نصف حصة من حصيله أموال النذور

قامدة رقم (٢٣٥)

المبدأ :

حدد المشرع المستحقين لحصة من حصيله صندوق النذور بالمساجد
والأضرحة تبعا لوظيفة كل منهم وفق معايير وضوابط خاصة — مناط استحقاق
قراءة حفرة السيد احمد البدوي يقوم على معيار شخصي هو استحقاقهم
نصف حصة من حصيله صندوق النذور بالمسجد بحسب شخصية طوالة
حياتهم — يؤدي ذلك : انتهاء الاستحقاق بفقدان الوظيفة — دون أن يكون
أن يكونهم من قراءة الحفرة حق في الصندوق — أساس ذلك : — القرار
رقم ٥ لسنة ١٩٧٦ — نتيجة ذلك : لا يجوز قياس هذه الحالة على حالة
القارئ المسورة — أساس ذلك : لا مجال للاجتهاد في تفسير النص القانوني
إذا كان واضحا وصريحا خاصة اذا تعلق الأمر بما في شأنه تقرير حق
مالي .

المسألة :

ومن حيث أن الظن المائل يقوم على أن الحكم المطعون فيه
الخطأ في تطبيق القانون ذلك أن القرار رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٦ نص
على توزيع أمانة ثابتة من حصيله صندوق النذور بكل مسجد وحدد
ملحق القرار كيفية توزيع هذه الاعانة ومستحقها ولم ترد طائفة قراء
المقاريء ضمن الفئات المستحقة وبالتالي لا تجوز إضافة فئة لم ترد
بهذا القرار خاصة وأن قارئ المقراءة يختلف عن قارئ السورة في النظام
القانوني الذي يخضع له كل منهما فقراء المقاريء يخضعون للقرار
الوزاري رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٣ الذي يحدد مكافآت مالية خاصة بهم

فضلا عن أنه لا يجوز الاستناد الى القرار رقم ٥ لسنة ١٩٧٦ اذ أنه قرار استثنائي لا يجوز التوسع في تفسيره أو القياس عليه ويقتصر تطبيقه على قراء مقراءة السيد أحمد البدوي دون غيرها من المقاريء .

ومن حيث أن قرار وزير الاوقاف وشئون الأزهر رقم ٢٢ لسنة ١٩٧١ في شأن اللائحة التنفيذية لمصانيق النذور التي ترد للمساجد والاضرحة التابعة لوزارة الاوقاف ينص في مادته الرابعة على أن « توزع اعانة ثابتة قدرها ٢٥٪ من إيرادات صندوق النذور بكل مسجد أو ضريح على العاملين به في حدود الوظائف المقررة لكل مسجد أو ضريح والتي يصدر قرار وزاري ٠٠ » وقد بين ملحق هذا القرار كيفية توزيع تلك الاعانة كما حدد الوظائف التي يستحق شاغلوها الاعانة وذلك على النحو الآتي :

١ - شيخ المسجد والامام حصة ونصف

٢ - رئيس الخدم والكاتب حصة واحدة

٣ - المؤذن ومقيم الشعائر والمخزنجي والفرائض نصف حصة

٤ - قارئ البسورة والبواب وخادم البسورة والملا نصف حصة

وبتاريخ ٢ من مايو سنة ١٩٧٦ صدر قرار نائب وزير الاوقاف رقم ٥ سنة ١٩٧٦ وأضاف الي ملحق القرار رقم ٢٢ لسنة ١٩٧١ الشبان اليه وظيفة جديدة هي « قراء مقراءة السيد أحمد البدوي الذين يعملون حاليا بالمسجد يصرف لكل منهم نصف حصة من حصيلة صندوق النذور المسجد بصفة شخصية مدة حياتهم » .

ومن حيث أنه يتضح من هذين القرارين أن كلا منهما حدد وظائف العاملين المستحقين لعملة من حصيلة مصانيق النذور بالمساجد والاضرحة

التي بها صناديق نذور وحدد في ذات الوقت مقدار هذه الحصة تبعاً لاختلاف طبيعة كل وظيفة فشمل القرار الأول عدة وظائف وشمل القرار الثاني وظيفة « قراء مقراءة » غير أن المشرع لم يورد هذه الوظائف بصفة عامة وعلى إطلاقها بهذا الوصف بل وضع لها ضوابط ومعايير خاصة فمن ناحية حدد الوظيفة في قراء مقراءة السيد أحمد البدوي ومن ناحية أخرى قصرها على قرائها الحاليين على أن يكون استحقاقهم في صندوق النذور بصفة شخصية وطوال مدة حياتهم بحيث ينتهي الاستحقاق بمجرد فقدانهم هذه الوظيفة دون أن يكون لأن يكونهم من قراء المقراءة حق في الصندوق .

ومن حيث أنه من المقرر أنه لا مجال للاجتهاد في تفسير النص القانوني إذا كان واضحاً وصريحاً خاصة إذا تعلق الأمر بما من شأنه تقرير حق مالي فالقرار رقم ٥ لسنة ١٩٧٦ المشار إليه وإن كان قد أضاف إلى مستحقى حصة في صندوق النذور قراء مقراءة السيد أحمد البدوي الحاليين بصفة شخصية طوال مدة حياتهم فإن هذا التخصيص بحسب ما يبين من قصر تقريره على فئة معينة ممن يتوافر فيهم الوصف المرتبط به يحتم أعمال الحكم في حدود ما قضى دون ما حاجة إلى قياس أو توسع في التفسير كما أنه بغض النظر عن تشابه أو اختلاف المركز القانوني الذي يخضع له قارئ المقراءة وقارئ السورة فإن قصد المشرع واضح في عدم إدراج قراء مقراءة المسجد بصورة عامة مطلقة ضمن مستحقى حصة في صندوق النذور حيث لم يشططهم التعداد أو الحصر الذي أتى به في البداية القرار رقم ٢٢ لسنة ١٩٧١. واكتفى بإدراج قراء السورة ، غير أن المشرع لاعتبارات خاصة ارتأى بعد ذلك تقرير حصة في صندوق النذور لقراء مقراءة السيد أحمد البدوي دون غيرهم ووردت عبارة النص بصورة تؤكد هذا المفهوم على نحو ما سبق أيضاً وعلى ذلك لا يكون لقراء مقراءة مسجد التنيخه صباغ بظننا

حق في حصة في صندوق النذور لانصار حكم القرار رقم ه لسنة ١٩٧٦ المشار اليه عنهم ولا يغير من هذا النظر ما ذهب اليه الحكم المطعون فيه من أن الاضافة التي أتى بها القرار رقم ه لسنة ١٩٧١ المشار اليه وان كانت فردية في صياغة مدلولها الا انها تأخذ سمة العمومية عند إلحاقها بالقرار رقم ٢٢ لسنة ١٩٧١ ذلك أن هذا القول يخالف صريح نص القرار رقم ه لسنة ١٩٧٦ من حيث قصر نطاق تطبيقه على فئة من المستحقين وفقا لشرائط ومعايير خاصة لا تمتد الى غيرهم وكان في مكة المشرع أن يمد نطاق التطبيق الى أكثر من مسجد ان كان قد أراد ذلك .

ومن حيث أن المدعى لا تتوافر فيه الشروط والمعايير التي وضعها القرار رقم ه لسنة ١٩٧٦ المشار اليه وبالتالي فلا يستحق حصة من حصيلة صندوق النذور بالمسجد واذ قضى الحكم المطعون فيه بغير هذا النظر فإنه يكون قد خالف صحيح حكم القانون ويكون الطعن عليه قائما على أسباب تفرره مما يتعين معه الحكم بقبول الطعن شكلا وفي موضوعه بإلغاء الحكم المطعون فيه ورفض الدعوى مع إلزام المدعى بالمصروفات .

(طعن رقم ٢٨٥٣ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٧/٥/١٩٨٧)
نفس المبنى : (طعن رقم ٢٨٤٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ٢٣/٢/١٩٨٦ ،
رقم ٢٨٢٤ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١/١٢/١٩٨٥)

الفرع الرابع

المخاط في الاختيار للنقل الى المساجد والاضرحة التي
بها صناديق للنذور هو الاقدمية المطلقة

قاعدة رقم (٢٣٦)

المبدأ :

المادة (٦) من قرار وزير الأوقاف رقم ٢٢ لسنة ١٩٧١ بشأن
اللائحة التنفيذية لصناديق النذور التي ترد للمسجد والاضرحة الدينية
لوزارة الأوقاف — مناط الاختيار لنقل الى المساجد والاضرحة التي بها
صناديق للنذور هو الاقدمية المطلقة — انصرف تلك الاقدمية الى اقدمية
الدرجة .

المسألة :

وحيث أن قرار وزير الأوقاف رقم ٢٢ لسنة ١٩٧١ قد شمل
اللائحة التنفيذية لصناديق النذور التي ترد للمسجد والاضرحة التابعة
لوزارة الأوقاف ينص في مادته السادسة على أن « تراعى في اختيار
المناطق بالمساجد والاضرحة التي بها صناديق للنذور الاقدمية المطلقة
وذلك فيما عدا ائمة المساجد فيكون اختيارهم على مستوى المحافظة
بالكفاءة مع مراعاة الاقدمية » .

ويشترط في العامل الذي يختار بهذه المساجد والاضرحة أن يكون
(أ) معهود السيرة حسن السمعة لم توقع عليه عقوبة تأديبية لامر
يتعلق بالشرف والامانة (ب)

وحيث أن البين من مطالعة هذا النص ان المخاط في الاختيار للنقل
الى المساجد والاضرحة التي بها صناديق للنذور هو الاقدمية المطلقة وإن

في تلك العبارة ما يؤكد انصراف تلك الاقدمية الى اقدمية الدرجة والقول بقصرها على اقدمية الوظيفة أو اقدمية وظيفة بذاتها من شأنه تعطيل دلالة النص وصرفه عن المعنى المستفاد من سياقه والقصور به في انتاج صحيح أثره قانونا ومتى ثبت ذلك وكثمت جهة الادارة قد افصحت عن سبب تخطي المدعى في النقل الى احدى تلك المساجد يرجع الى انها لم تعد في حساب الاقدمية التي تقوم عليها المفاضلة في الاختيار للنقل لهذه المساجد الا بالادمية في وظيفة مقيم شمائر دون الاقدمية المطلقة في الدرجة وهو ما ينطوي على تفسير غير سديد لحكم النص لا تعين عليه صريح عبارته واذا انتكثت أية اسباب أخرى تبرر ذلك التخطي ذلك ان الجهة الادارية لم تجهد كفاية المدعى وصلاحيته لمباشرة مهام العمل باحد تلك المساجد فمن ثم يكون القرار المطعون فيه قد تنكب جادة الصواب فيما تضمنه من عدم نقل المدعى الى احدى المساجد المشار اليها ويكون بهذه المثابة حقيقا بالالغاء واذا ما التزم الحكم المطعون فيه هذا انظر فيكون قد جاء سليما مطبقا للقانون على وجهه الصحيح ومنتهيا الى النتيجة التي تتلقوا واحكام النصوص المشار اليها مما يتعين معه الحكم بقبول الطعن شكلا ورفضه موضوعا والزام الجهة الادارية المصروفات .

(طعن رقم ٢٢٧٦ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١١/٢/١٩٩٠)

سابقة أعمال الدار العربية للموسوعات

(حسن الفكهاني — محام)

خلال ما يقرب من نصف قرن

أولا — المؤلفات :

- ١ — المدونة المالية في قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية « الجزء الأول والثاني والثالث » .
- ٢ — المدونة المالية في قوانين أصناف العمل والتأمينات الاجتماعية .
- ٣ — الرسوم القضائية ورسوم الشهر العقاري .
- ٤ — ملحق المدونة المالية في قوانين العمل .
- ٥ — ملحق المدونة المالية في قوانين التأمينات الاجتماعية .
- ٦ — التزامات صاحب العمل القانونية والمدونة المالية العربية .

ثانيا — الموسوعات :

- ١ — موسوعة العمل والتأمينات : (١٦ مجلدا — ١٥ ألف صفحة) .
وتتضمن كافة القوانين والقرارات وآراء الفقهاء وأحكام المحاكم ، وعلى رأسها محكمة النقض المصرية ، وذلك بشأن العمل والتأمينات الاجتماعية .
- ٢ — موسوعة الضرائب والرسوم والدمغة : (٢٢ مجلدا — ٢٥ ألف صفحة)
وتتضمن كافة القوانين والقرارات وآراء الفقهاء وأحكام المحاكم ، وعلى رأسها محكمة النقض وذلك بشأن الضرائب والرسوم والدمغة .
- ٣ — الموسوعة التشريعية الحديثة : (٥٢ مجلدا — ٦٥ ألف صفحة) .
وتتضمن كافة القوانين والقرارات منذ عام ١٨٦١ حتى الآن .

٤ — موسوعة الأمن الصناعي للدول العربية : (١٥ جزء — ١٢ ألف صفحة) وتتضمن كافة القوانين والوسائل والأجهزة العلمية للأمن الصناعي بالدول العربية جميعها ، بالإضافة الى الأبحاث العلمية التي تناولتها المراجع الأجنبية وعلى رأسها (المراجع الأمريكية والأوروبية) .

٥ — موسوعة المعارف الحديثة للدول العربية : (٣ أجزاء — ٣ آلاف صفحة) وتتضمن عرضاً حديثاً للنواحي التجارية والصناعية والزراعية والعلمية الخ لكل دولة عربية على حدة . (نفذت وسيتم طباعتها بعد تحديث معلوماتها خلال عام ١٩٩٥) .

٦ — موسوعة تاريخ مصر الحديث : (جزئين — ألفين صفحة) وتتضمن عرضاً مفصلاً لتاريخ مصر ونهضتها (قبل ثورة ١٩٥٢ وما بعدها) . (نفذت وسيتم طباعتها خلال عام ١٩٩٥) .

٧ — الموسوعة الحديثة للمملكة العربية السعودية : (٣ أجزاء — ألفين صفحة) وتتضمن كافة المعلومات والبيانات التجارية والصناعية والزراعية والعلمية الخ ، بالنسبة لكافة أوجه نشاطات الدولة والأفراد . (نفذت وسيتم طباعتها بعد تحديث معلوماتها خلال عام ١٩٩٤) .

٨ — موسوعة التقسيم والتقسيم للدول العربية : (٣٣٠ جزء) . وتتضمن آراء الفقهاء وأحكام المحكم في مصر وباقي الدول العربية لكافة فروع القانون ، مرتبة موضوعاتها ترتيباً أبجدياً ،

٩ — الوسيط في شرح القانون المدني الأردني : (٥ أجزاء — ٥ آلاف صفحة) وتتضمن شرحاً وافياً لنصوص هذا القانون مع التعليق عليها بآراء فقهاء القانون المدني المصري والشريعة الإسلامية السمحة وأحكام المحكم في مصر والعراق وسوريا .

١٠ — الموسوعة الجنائية الأردنية : (٣ أجزاء — ٣ آلاف صفحة)

وتتضمن عرضاً أبجدياً لأحكام المحاكم الجزائية الأردنية مقرونة بأحكام محكمة النقض الجنائية المصرية مع التعليق على هذه الأحكام بالشرح والمقارنة .

١١ - موسوعة الإدارة الحديثة والحوافز : (أربعة أجزاء - ٣ آلاف صفحة) وتتضمن عرضاً شاملاً لمفهوم الحوافز وتأصيله من ناحية الطبيعة البشرية والناحية القانونية ومفهوم الإدارة الحديثة من حيث طبيعة المدير المثالي وكيفية إصدار القرار واتخاذ الهيكل وتقييم الأداء ونظام الإدارة بالأهداف مع دراسة مقارنة بين النظم العربية وسطر النظم العالمية .

١٢ - الموسوعة المغربية في التشريع والقضاء : (٢٥ مجلداً - ٢٠ ألف صفحة) وتتضمن كافة التشريعات المغربية منذ عام ١٩١٢ حتى الآن مرتبة ترتيباً موضوعياً وأبجدياً ملحقاً بكل موضوع ما يتصل به من تشريعات مصرية ومبادئ واجتهادات المجلس الأعلى المغربي ومحكمة النقض المصرية .

١٣ - التعليق على قانون المسطرة المدنية المغربي : (٣ أجزاء) ويتضمن شرحاً وافياً لنصوص هذا القانون ، مع المقارنة بالقوانين العربية بالإضافة إلى مبادئ المجلس الأعلى المغربي ومحكمة النقض المصرية (الطبعة الثانية ١٩٩٣) .

١٤ - التعليق على قانون المسطرة الجنائية المغربي : (أربعة أجزاء) ويتضمن شرحاً وافياً لنصوص هذا القانون ، مع المقارنة بالقوانين العربية بالإضافة إلى مبادئ المجلس الأعلى المغربي ومحكمة النقض المصرية (الطبعة الثانية ١٩٩٣) .

١٥ - التعليق على قانون الالتزامات والعقود المغربي : (ستة أجزاء) ويتضمن شرحاً وافياً لنصوص هذا القانون مع المقارنة بالقوانين العربية بالإضافة إلى مبادئ المجلس الأعلى المغربي ومحكمة النقض المصرية (الطبعة الأولى ١٩٩٣) .

١٦ — التعليق على القانون الجنائي المغربي : (ثلاثة أجزاء) ويتضمن شرحا وأميا لنصوص هذا القانون مع التفرقة بالقوانين الجزئية بالإضافة إلى مبادئ المجلس الأعلى المغربي ومحكمة النقض المصرية (الطبعة الأولى ١٩٩٣) .

١٧ — الموسوعة الإدارية الحديثة : وتتضمن مبادئ المحكة الإدارية العليا وفتوى الجمعية العمومية لمجلس الدولة منذ عام ١٩٤٦ حتى عام ١٩٨٥ (٢٤ جزء + فهرس موضوعي أبجدي) .

١٨ — الموسوعة الذهبية للقواعد القانونية : التي أقرتها محكمة النقض المصرية منذ إنشائها عام ١٩٣١ حتى عام ١٩٩٢ مرتبة موضوعاتها ترتيبا أبجديا وزمنيا (٤١ جزء مع الفهارس) .

(الإصدار الجنائي ١٨ جزء + الفهرس)

(الإصدار المختني ٢٣ جزء + الفهرس)

الدار العربية للموسوعات

حسن الفكهاني - محام

تأسست عام ١٩٤٩

الدار الوحيدة التي تخصصت في إصدار

الموسوعات القانونية والإعلامية

على مستوى العالم العربي

ص . ب ٥٤٣ - تليفون ٣٩٣٦٦٣٠

٢٠ شارع عدلى - القاهرة

